

محضر الجلسة رقم 139

التاريخ: الأربعاء 22 جادى الأولى 1445 هـ (6 ديسمبر 2023م).

الرئاسة: المستشار السيد فؤاد قديري، الخليفة الثالث لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان وأربع وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة السابعة والدقيقة الحادية عشرة مساء.

جدول الأعمال: مواصلة الدراسة والتصويت على مشروع قانون المالية رقم 55.23 للسنة المالية 2024:

- مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية ورد الحكومة عليها؛

- التصويت على الجزء الثاني؛

- التصويت على مشروع قانون المالية برمته؛

- تفسير التصويت.

المستشار السيد فؤاد قديري، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تخصص هذه الجلسة المسائية الثانية للدراسة والتصويت على الجزء الثاني من مشروع قانون المالية رقم 55.23 للسنة المالية 2024، وفق البرنامج التالي:

- مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية ورد الحكومة عليها؛

- التصويت على الجزء الثاني؛

- التصويت على مشروع قانون المالية برمته؛

- وأخيرا، تفسير التصويت.

وقبل ذلك، أقدم بالشكر الجزيل إلى اللجان الدائمة، رؤساء وأعضاء وموظفين، على انخراطهم وتعبئهم في المناقشة لساعات طويلة، بغية دراسة برامج عمل كل وزارة ومؤسسة واستراتيجياتها في السنة القادمة، وهو ما تم توثيقه في التقارير الحالية على المجلس.

وسنبدأ بمناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية.

وقبل أن أعطي الكلمة لأول متدخل، أذكر بأن للفرق والمجموعات البرلمانية وعضوي المجلس غير المنتسبين، الحرية في التدخل أو تقديم المداخلات

مكتوبة، قصد إدراجها في المحضر، والقرار لكم السادة الرؤساء.

غادي تقدمو مكتوبة؟

الإخوة في الأغلبية، السي عبد السلام، السي محمد البكوري، غتقدمو التقارير؟ هاذ المداخلات تسلم؟

صافي هذا هو الاتفاق.

شكرا جزيلا.

ما عندكم مشكل؟ ماكين مشكل؟

السي مبارك، ماكين مشكل؟

شكرا على التعاون ديالكم.

الحكومة كنظن إلى مادام ما تقدموش، عندكم رغبة أنكم تدخلو، ولا

نباشرو التصويت؟

نعم السيد الوزير؟

مرحبا، في إطار التوازن، مرحبا.

إذن شكرا للجميع.

والآن، نمر مباشرة للتصويت على الجزء الثاني من مشروع قانون المالية.

ونذكر بأحكام المادة 55 من القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية،

اللي كتنقول بأنه "يجري في شأن نفقات الميزانية العامة تصويت عن كل باب

وعن كل فصل داخل نفس الباب"، ويجري تصويت إجمالي بالنسبة لميزانيات

مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة حسب كل قطاع وزاري أو حسب

كل مؤسسة تابعة لها هذه المرافق، في حين يتم التصويت على كل صنف من

أصناف الحسابات الخصوصية للخزينة الخمسة، ونعرضها في الوقت المناسب.

الجزء الثاني كيتكلم على وسائل المصالح.

النفقات من الميزانية العامة وميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة

مستقلة والحسابات الخصوصية للخزينة.

أولا: الميزانية العامة:

المادة 44 وضمها الجدول (ب)

سأعرض للتصويت فصول الباب الأول المتعلق بالتوزيع على القطاعات

الوزارية أو المؤسسات للاعتمادات المفتوحة فيما يتعلق بنفقات التسيير الخاصة

بالميزانية العامة لسنة 2024 المضمنة في الجدول (ب) الملحق بمشروع قانون

المالية:

ونبدأ التصويت مباشرة على الفصلين المتعلقين بنفقات التسيير الخاصة

بجلالة الملك نصره الله وأيده:

أعرض للتصويت الفصل الخاص بالقوائم المدنية:

الموافقون: الإجماع.

شكرا.

أعرض للتصويت الفصل المتعلق بمخصصات السيادة:

الموافقون: الإجماع.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بالبلاط الملكي:

الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:

الموافقون: الإجماع.

أعرض الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة:

الموافقون: الإجماع.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بمجلس النواب:

الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:

الموافقون: الإجماع.

شكرا.

أعرض للتصويت الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة.

الموافقون: الإجماع.

شكرا.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بمجلس المستشارين:

الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:

الموافقون: الإجماع.

شكرا.

أمر للفصل المتعلق بالمعدات ونفقات مختلفة، أعرضه للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

شكرا.

أعرض الآن للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة برئيس الحكومة:

الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:

الموافقون = 56؛

المعارضون = 00؛

المتنعون = 14.

إذن وافق المجلس على الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان بالنسبة للاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بالسيد رئيس الحكومة.

أعرض الآن للتصويت الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة:

الموافقون = 56؛

المعارضون = 00؛

المتنعون = 14.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بالمحاكم المالية:

الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:

الموافقون: الإجماع.

أعرض للتصويت الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة:

الموافقون: الإجماع.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بوزارة العدل:

الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:

الموافقون = 59؛

المعارضون = 14؛

المتنعون = 00.

إذن وافق المجلس على الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان بالنسبة للاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بوزارة العدل.

الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة أعرضه للتصويت:

الموافقون = 59؛

المعارضون = 14؛

المتنعون = 00.

إذن وافق المجلس على الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة:

أعرض الآن للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج:

الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:

الموافقون: الإجماع.

الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة:

الموافقون: الإجماع.

شكرا.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بوزارة الداخلية:

الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:

الموافقون = 62؛

المعارضون = 08؛

المتنعون = 05.

إذن وافق المجلس على الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان.

الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلف، أعرضه للتصويت:

الموافقون = 62؛

المعارضون = 08؛

الممتنعون = 05.

وبذلك يكون المجلس قد وافق على الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة.

أعرض الآن للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

أعرض الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:

الموافقون = 62؛

المعارضون = 13؛

الممتنعون = 00.

وافق المجلس على الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان.

أعرض للتصويت الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة بالنسبة لنفس القطاع الوزاري:

الموافقون = 62؛

المعارضون = 13؛

الممتنعون = 00.

إذن وافق المجلس على هذا الفصل.

أمر للعرض على التصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بوزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

أعرض الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان للتصويت:

الموافقون = 52؛

المعارضون = 13؛

الممتنعون = 06.

إذن وافق المجلس على الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان بالنسبة لقطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة.

أعرض الآن الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة:

الموافقون = 52؛

المعارضون = 13؛

الممتنعون = 06.

إذن وافق المجلس على هذا الفصل.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بوزارة الصحة والحماية الاجتماعية:

أعرض الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان للتصويت:

الموافقون = 62؛

المعارضون: 08؛

الممتنعون = 00.

الفصل المتعلق بمعدات والنفقات المختلفة، أعرضه للتصويت:

الموافقون = 62؛

المعارضون = 09؛

الممتنعون = 00.

إذن وافق المجلس على الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة بخصوص الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بوزارة الصحة والحماية الاجتماعية.

وأعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بوزارة الاقتصاد والمالية:

هنا غادي يتزادو مقارنة مع باقي القطاعات التكاليف المشتركة وغادي يتزادو التسديدات والتخفيضات والإرجاعات.

إذن غادي نصوتو على 4 فصول عوض فصلين.

الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:

الموافقون = 62؛

المعارضون = 09؛

الممتنعون = 00.

إذن وافق المجلس على الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان.

الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة، أعرضه للتصويت:

الموافقون = 62؛

المعارضون = 09؛

الممتنعون = 00.

الفصل المتعلق بالتكاليف المشتركة:

الموافقون = 62؛

المعارضون = 09؛

الممتنعون = 00.

الفصل الرابع والأخير والمتعلق بالتسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية:

الموافقون = 62؛

المعارضون = 09؛

الممتنعون = 00.

إذن وافق المجلس على الفصل المتعلق بالتسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بوزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان، أعرضه للتصويت:

الموافقون = 56؛

المعارضون = 14؛

المتنعون = 00.

الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة، أعرضها للتصويت:

الموافقون = 56؛

المعارضون = 14؛

المتنعون = 00.

أعرض الآن للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بالأمانة العامة للحكومة:

الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:

الموافقون = 59؛

المعارضون = 09؛

المتنعون = 00.

الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة:

الموافقون = 59؛

المعارضون = 09؛

المتنعون = 00.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بوزارة التجهيز والماء:

الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:

الموافقون = 53؛

المعارضون = 15؛

المتنعون = 00.

الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة في نفس القطاع:

الموافقون = 53؛

المعارضون = 15؛

المتنعون = 00.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بوزارة النقل والوجيستيك:

الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:

الموافقون = 54؛

المعارضون = 14؛

المتنعون = 00.

الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة:

الموافقون = 54؛

المعارضون = 14؛

المتنعون = 00.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:

الموافقون = 53؛

المعارضون = 14؛

المتنعون = 00.

الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة، أعرضه للتصويت:

الموافقون = 53؛

المعارضون = 14؛

المتنعون = 00.

أعرض الآن للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية:

الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:

الموافقون = 63؛

المعارضون = 00؛

المتنعون = 03.

أعرض الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة:

الموافقون = 63؛

المعارضون = 00؛

المتنعون = 03.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بالوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:

الموافقون = 60؛

المعارضون = 09؛

المتنعون = 00.

الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة، أعرضه للتصويت:

الإدماج الاقتصادي والمقاولات الصغرى والتشغيل والكفاءات:
أعرض للتصويت الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:
الموافقون = 55؛
المعارضون = 14؛
الممتنعون = 00.

الفصل المتعلق بالمعدات والنققات المختلفة:
الموافقون = 55؛
المعارضون = 14؛
الممتنعون = 00.

أعرض للتصويت الآن الاعتمادات المفتوحة لنققات التسيير الخاصة بالوزارة
المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان:
الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:
الموافقون = 60؛
المعارضون = 09؛
الممتنعون = 00.

الفصل المتعلق بالمعدات والنققات المختلفة:
الموافقون = 60؛
المعارضون = 09؛
الممتنعون = 00.

أمر الآن إلى التصويت على الاعتمادات المفتوحة لنققات التسيير الخاصة
بالوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:
أعرض للتصويت الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:
الموافقون = 54؛
المعارضون = 14؛
الممتنعون = 00.

الفصل المتعلق بالمعدات والنققات المختلفة، أعرضه للتصويت:
الموافقون = 54؛
المعارضون = 14؛
الممتنعون = 00.

أعرض الآن للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنققات التسيير الخاصة بإدارة
الدفاع الوطني:
الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:
الموافقون: الإجماع.

الفصل المتعلق بالمعدات والنققات المختلفة، أعرضه للتصويت:

الموافقون = 60؛
المعارضون = 09؛
الممتنعون = 00.

أعرض الآن للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنققات التسيير الخاصة بوزارة
الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة:
الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:
الموافقون = 60؛
المعارضون = 09؛
الممتنعون = 05.

إذن أمر إلى الفصل المتعلق بالمعدات والنققات المختلفة:
الموافقون = 60؛
المعارضون = 09؛
الممتنعون = 05.

أعرض الآن للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنققات التسيير الخاصة بوزارة
الصناعة والتجارة:
أعرض الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان للتصويت:
الموافقون = 60؛
المعارضون = 09؛
الممتنعون = 05.

الفصل المتعلق بالمعدات والنققات المختلفة أعرضه للتصويت:
الموافقون = 60؛
المعارضون = 09؛
الممتنعون = 05.

أمر الآن للتصويت على الاعتمادات المفتوحة لنققات التسيير الخاصة بوزارة
الشباب والثقافة والتواصل:
أعرض الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان للتصويت:
الموافقون = 52؛
المعارضون = 20؛
الممتنعون = 00.

الفصل المتعلق بالمعدات والنققات المختلفة، أعرضه للتصويت:
الموافقون = 52؛
المعارضون = 20؛
الممتنعون = 00.

أعرض الآن للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنققات التسيير الخاصة بوزارة

الموافقون: الإجماع.

شكراً.

ننتقل للتصويت على الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بالمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير:

أعرض للتصويت الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:

الموافقون = 62؛

المعارضون = 06؛

المتنعون = 00.

الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة:

الموافقون = 62؛

المعارضون = 06؛

المتنعون = 00.

ننتقل للتصويت على الفصل المتعلق بالنفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية من الجدول (ب) المتعلق بنفقات التسيير، الخاصة بالميزانية العامة للسنة المالية 2024:

الموافقون: الإجماع.

نمر للتصويت على الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بالمندوبية السامية للتخطيط:

الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان:

الموافقون: الإجماع.

الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة:

الموافقون: الإجماع.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بوزارة إعداد التراب الوطني والتنمية والإسكان وسياسة المدينة:

الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان، أعرضه للتصويت:

الموافقون = 54؛

المعارضون = 09؛

المتنعون = 05.

الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة، أعرضه للتصويت:

الموافقون = 54؛

المعارضون = 09؛

المتنعون = 05.

أمر للتصويت على الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بوزارة

التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

أعرض الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان للتصويت:

الموافقون = 54؛

المعارضون = 04؛

المتنعون = 10.

الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة، أعرضه للتصويت:

الموافقون = 54؛

المعارضون = 04؛

المتنعون = 10.

أعرض الآن للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بالمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج:

أعرض الفصل المتعلق بموظفين والأعوان للتصويت:

الموافقون = 61؛

المعارضون = 05؛

المتنعون = 03.

الفصل المتعلق بمعدات ونفقات مختلفة:

الموافقون = 61؛

المعارضون = 05؛

المتنعون = 03.

ننتقل للتصويت على الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي:

أعرض الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة، أعرضه للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

أعرض الآن للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية:

أعرض الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان للتصويت:

الموافقون = 63؛

المعارضون = 00؛

المتنعون = 05.

الفصل المتعلق بالمعدات ونفقات مختلفة، أعرضه للتصويت:

الموافقون: 63؛

المعارضون = 00؛

المادة 45 وضمنها الجدول (ج)

ويتضمن هذا الجدول الباب الثاني المتضمن للتوزيع على القطاعات
الوزارية أو المؤسسات حسب الفصول للاعتمادات المفتوحة فيما يتعلق
بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة للسنة المالية 2024.

أعرض للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار
الخاصة بالبلاط الملكي:
الموافقون: الإجماع.

أعرض للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار
الخاصة بمجلس النواب:
الموافقون: الإجماع.

أعرض للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار
الخاصة بمجلس المستشارين:
الموافقون: الإجماع.

أمر للفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بالسيد
رئيس الحكومة:
الموافقون: الإجماع.

أعرض للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار
الخاصة بالمحاک المالية:
الموافقون: الإجماع.

أمر للتصويت على الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار
الخاصة بوزارة العدل:
الموافقون = 53؛
المعارضون = 14؛
المتنعون = 00.

أعرض للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار
الخاصة بوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج:
الموافقون: الإجماع.

أعرض للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار
الخاصة بوزارة الداخلية:
الموافقون = 61؛
المعارضون = 09؛
المتنعون = 00.

المتنعون = 05.

أعرض الآن للتصويت الاعتمادات ونفقات التسيير الخاصة بالمجلس الوطني
لحقوق الإنسان:

أعرض الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان للتصويت:
الموافقون = 59؛
المعارضون = 03؛
المتنعون = 05.

الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة، أعرضه للتصويت:
الموافقون = 59؛
المعارضون = 03؛
المتنعون = 05.

أمر للاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بالهيئة الوطنية للنزاهة
والوقاية من الرشوة ومحاربتها:
أعرض الفصل المتعلق بالموظفين والأعوان للتصويت:
الموافقون: الإجماع.

الفصل المتعلق بالمعدات والنفقات المختلفة أعرضه للتصويت:
الموافقون: الإجماع.

والآن، وبعدما صوتنا على جميع فصول الباب الأول الخاص بالاعتمادات
المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة حسب كل قطاع ومؤسسة
على حدة، أعرض للتصويت الباب الأول برمته:

الموافقون = 50؛
المعارضون = 09؛
المتنعون = 11.

إذن وافق المجلس على جميع فصول الباب الأول الخاص بالاعتمادات
المفتوحة لنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة حسب كل قطاع ومؤسسة
على حدة.

أعرض الآن المادة 44 برمتها للتصويت:

الموافقون = 50؛
المعارضون = 09؛
المتنعون = 11.

إذن بعد الفصول المتعلقة بالتسيير، غادي ندوزو للفصول المتعلقة
بالاستثمار، ومن بعد غادي ندوزو للفصول المتعلقة بخدمة الدين العمومي؛
الميزانية العامة؛ التسيير؛ الاستثمار؛ خدمة الدين العمومي.
إذن بعد الفصول المتعلقة بالتسيير، نمر إلى الفصول المتعلقة بالاستثمار.

المعارضون = 09؛
الممتنعون = 00.

إذن نمر للتصويت على الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بوزارة التجهيز والماء:
الموافقون = 52؛
المعارضون = 15؛
الممتنعون = 00.

إذن نمر للتصويت على الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بوزارة النقل واللوجستيك:
الموافقون = 50؛
المعارضون = 14؛
الممتنعون = 00.

نمر للتصويت على الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:
الموافقون = 49؛
المعارضون = 14؛
الممتنعون = 00.

نمر للتصويت على الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية:
الموافقون = 57؛
المعارضون = 00؛
الممتنعون = 03.

أعرض الآن للتصويت على الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بالوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:
الموافقون = 49؛
المعارضون = 09؛
الممتنعون = 00.

أعرض للتصويت على الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بوزارة الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة:
الموافقون = 49؛
المعارضون = 09؛
الممتنعون = 05.

أمر للتصويت على الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:
الموافقون = 53؛
المعارضون = 14؛
الممتنعون = 00.

أعرض للتصويت على الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بوزارة التربة الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:
الموافقون = 48؛
المعارضون = 14؛
الممتنعون = 06.

أعرض الآن للتصويت على الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بوزارة الصحة والحماية الاجتماعية:
الموافقون = 51؛
المعارضون = 09؛
الممتنعون = 00.

أعرض الآن للتصويت على الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بوزارة الاقتصاد والمالية:
الموافقون = 51؛
المعارضون = 09؛
الممتنعون = 00.

أعرض الآن للتصويت على الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بوزارة الاقتصاد والمالية - التكاليف المشتركة:
الموافقون = 51؛
المعارضون = 09؛
الممتنعون = 00.

وأمر للتصويت على الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بوزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:
الموافقون = 51؛
المعارضون = 14؛
الممتنعون = 00.

نمر للتصويت على الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بالأمانة العامة للحكومة:
الموافقون = 56؛

المتنعون = 00.

أعرض للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بالمندوبية السامية للتخطيط:
الموافقون: الإجماع.

أعرض للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:
الموافقون = 49؛
المعارضون = 09؛
المتنعون = 05.

أعرض الآن للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بوزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:
الموافقون = 49؛
المعارضون = 04؛
المتنعون = 10.

نمر للتصويت على الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بالمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج:
الموافقون = 55؛
المعارضون = 05؛
المتنعون = 03.

أعرض الآن للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي:
الموافقون: الإجماع.

أعرض للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية:
الموافقون = 58؛
المعارضون = 00؛
المتنعون = 05.

أعرض الآن للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان:
الموافقون = 55؛
المعارضون = 03؛
المتنعون = 05.

أعرض الآن للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بوزارة الصناعة والتجارة:
الموافقون = 49؛
المعارضون = 09؛
المتنعون = 05؛

أعرض للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بوزارة الشباب والثقافة والتواصل:
الموافقون = 43؛
المعارضون = 20؛
المتنعون = 00.

نمر للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بوزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:
الموافقون = 49؛
المعارضون = 14؛
المتنعون = 00.

أمر للتصويت على الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بالوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان:
الموافقون = 54؛
المعارضون = 09؛
المتنعون = 00.

أمر للتصويت على الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بالوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:
الموافقون = 49؛
المعارضون = 14؛
المتنعون = 00.

نمر للتصويت على الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بإدارة الدفاع الوطني:
الموافقون: الإجماع.

أعرض الآن للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بالمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير:
الموافقون = 57؛
المعارضون = 06؛

أعرض للتصويت الفصل الخاص بالاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بالهيئة الوطنية للزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها: الموافقون: الإجماع.

نمر الآن للتصويت على الباب الثاني برتمته المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة للسنة المالية 2024:

الموافقون = 44؛

المعارضون = 09؛

الممتنعون = 11.

أعرض المادة 45 برتمتها للتصويت:

الموافقون = 44؛

المعارضون = 09؛

الممتنعون = 11.

إذن بعد التسيير والاستثمار نمر لخدمة الدين العمومي.

المادة 46 وضمنها الجدول (د).

المتضمن للباب الثالث المتعلق بنفقات خدمة الدين العمومي للسنة المالية 2024.

أعرض للتصويت الفصل المتعلق بوزارة الاقتصاد والمالية - فوائد وعمولات متعلقة بالدين العمومي:

الموافقون = 50؛

المعارضون = 09؛

الممتنعون = 05.

أعرض للتصويت الفصل المتعلق بوزارة الاقتصاد والمالية - استهلاكات الدين العمومي المتوسط والطويل الأجل:

الموافقون = 50؛

المعارضون = 09؛

الممتنعون = 05.

أعرض الآن للتصويت الباب الثالث برتمته والخاص بالنفقات المتعلقة بخدمة الدين العمومي للسنة المالية 2024:

الموافقون = 50؛

المعارضون = 09؛

الممتنعون = 05.

أعرض المادة 46 برتمتها للتصويت:

الموافقون = 44؛

المعارضون = 09؛

الممتنعون = 11.

إذن نمر إلى:

ميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة.

غادي نتكلمو على الاستغلال بدل التسيير وغنتكلمو على الاستثمار. إذن طبقاً لأحكام الفقرة الثانية من المادة 55 من القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية "يجري في شأن نفقات ميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة تصويت إجمالي بحسب القطاع الوزاري أو المؤسسة التابعة لها هذه المرافق". هذا الشيء الذي ذكرت به في بداية الجلسة.

المادة 47 وضمنها الجدول "هـ"

المتضمن للتوزيع بحسب الوزارة أو المؤسسة لنفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة للسنة المالية 2024.

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة للسيد رئيس الحكومة: الموافقون: الإجماع.

إذن أعرض الآن للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة العدل:

الموافقون = 50؛

المعارضون = 09؛

الممتنعون = 05.

نمر للتصويت على نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج:

الموافقون: الإجماع.

أعرض الآن للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الداخلية:

الموافقون = 55؛

المعارضون = 09؛

الممتنعون = 00.

أعرض للتصويت الآن نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

الموافقون = 44؛

أعرض للتصويت نفايات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

الموافقون = 50؛

المعارضون = 13؛

الممتنعون = 00.

أعرض الآن للتصويت نفايات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية:

الموافقون = 59؛

المعارضون = 00؛

الممتنعون = 03.

أمر للتصويت على نفايات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة:

الموافقون = 49؛

المعارضون = 08؛

الممتنعون = 05؛

أعرض للتصويت نفايات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الشباب والثقافة والتواصل:

الموافقون = 43؛

المعارضون = 19؛

الممتنعون = 00.

أعرض للتصويت نفايات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

الموافقون = 49؛

المعارضون = 13؛

الممتنعون = 00.

أعرض للتصويت نفايات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لإدارة الدفاع الوطنى:

الموافقون: الإجماع.

نمر للتصويت على نفايات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة للمندوبية السامية للتخطيط:

الموافقون: الإجماع.

المعارضون = 14؛

الممتنعون = 06.

أعرض الآن للتصويت نفايات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية:

الموافقون = 55؛

المعارضون = 09؛

الممتنعون = 00.

أعرض الآن للتصويت نفايات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية:

الموافقون = 55؛

المعارضون = 08؛

الممتنعون = 00.

أعرض الآن للتصويت نفايات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعى والتضامنى:

الموافقون = 50؛

المعارضون = 13؛

الممتنعون = 00.

نمر للتصويت على نفايات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة للأمانة العامة للحكومة:

الموافقون = 52؛

المعارضون = 06؛

الممتنعون = 05.

أعرض الآن للتصويت نفايات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة التجهيز والماء:

الموافقون = 49؛

المعارضون = 14؛

الممتنعون = 00.

أعرض الآن للتصويت نفايات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة النقل واللوجيستى:

الموافقون = 50؛

المعارضون = 08؛

الممتنعون = 05؛

المعارضون = 09؛

الممتنعون = 00.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

الموافقون = 44؛

المعارضون = 13؛

الممتنعون = 06.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية:

الموافقون = 54؛

المعارضون = 09؛

الممتنعون = 00.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية:

الموافقون = 54؛

المعارضون = 09؛

الممتنعون = 00.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

الموافقون = 50؛

المعارضون = 13؛

الممتنعون = 00.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة للأمانة العامة للحكومة:

الموافقون = 55؛

المعارضون = 04؛

الممتنعون = 04.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة التجهيز والماء:

الموافقون = 53؛

المعارضون = 15؛

الممتنعون = 00.

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

الموافقون = 49؛

المعارضون = 09؛

الممتنعون = 05.

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج:

الموافقون = 55؛

المعارضون = 00؛

الممتنعون = 08.

والآن أعرض المادة 47 برمتها للتصويت:

الموافقون = 43؛

المعارضون = 09؛

الممتنعون = 11.

المادة 48: وضمنها جدول (و)

المتضمن للتوزيع بحسب الوزارة أو المؤسسة لنفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة للسنة المالية 2024

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة للسيد رئيس الحكومة:

الموافقون: الإجماع.

نر للتصويت على الاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة العدل:

الموافقون = 49؛

المعارضون = 09؛

الممتنعون = 04.

أمر للتصويت على الاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغارية المقيمين بالخارج:

الموافقون: الإجماع.

أمر للاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الداخلية، وأعرضها للتصويت:

الموافقون = 56؛

المسيرة بصورة مستقلة التابعة لإدارة الدفاع الوطني:
الموافقون: الإجماع.

أعرض الآن للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة للمندوبية السامية للتخطيط:
الموافقون: الإجماع.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

الموافقون = 51؛

المعارضون = 09؛

المتنعون = 04.

أعرض الآن للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج:

الموافقون = 57؛

المعارضون = 00؛

المتنعون = 07.

أعرض المادة 48 برمتها للتصويت:

الموافقون = 45؛

المعارضون = 09؛

المتنعون = 10.

ثالثا: الحسابات الخصوصية للخزينة:

المادة 49 وضمها الجدول (ز)

المتضمن لنفقات الحسابات الخصوصية للخزينة للسنة المالية 2024:

أعرض للتصويت نفقات الحسابات المرصدة لأموال خصوصية:
الموافقون: الإجماع.

أعرض للتصويت نفقات حسابات الانخراط في الهيئات الدولية:
الموافقون: الإجماع.

نمر للتصويت على حسابات العمليات النقدية:
الموافقون: الإجماع.

أعرض للتصويت نفقات حسابات التمويل:

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة النقل واللوجستيك:

الموافقون = 55؛

المعارضون = 09؛

المتنعون = 04.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

الموافقون = 55؛

المعارضون = 13؛

المتنعون = 00.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية:

الموافقون = 65؛

المعارضون = 00؛

المتنعون = 03.

أعرض للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة:

الموافقون = 55؛

المعارضون = 09؛

المتنعون = 04.

أعرض الآن للتصويت الاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الشباب والثقافة والتواصل:

الموافقون = 49؛

المعارضون = 19؛

المتنعون = 00.

نمر للتصويت على الاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

الموافقون = 55؛

المعارضون = 13؛

المتنعون = 00.

نمر للتصويت على الاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة

لقد صوتنا عليه، لأنه أقر دعماً مباشراً لفائدة الفئات الفقيرة والمعوزة، الذي يعتبر إجراء ثورياً الأول في تاريخ الحكومات المغربية.

صوتنا عليه، لأنه برنامج جديد لدعم السكن للفئات المتوسطة التي لا تملك السكن ودعم مباشر عبارة عن مساعدات مالية مباشرة للفئات المدومة والفقيرة.

صوتنا عليه، لأنه يباشر عملية إعادة إعمار المناطق المتضررة من الزلزال، عبر وكالة الأطلس الكبير، من خلال صرف المساعدات الاستعجالية لفائدة المتضررين، التي تصل إلى 2500 درهم وتأهيل الطرق وتوسعتها وإعادة تأهيل المراكز الصحية والمؤسسات التعليمية المتضررة.

صوتنا على هاذ المشروع، لأنه يحفز المقولة الوطنية ويرمج 335 مليار من الاستثمار العمومي، رقم غير مسبوق ولم يسبق لأي حكومة أن برمجته، مع تحفيز الاستثمار الخاص عبر مواصلة الإصلاحات الهيكلية.

صوتنا عليه، لأنه يواصل الإصلاحات الجبائية، فهذا المشروع يسير نحو إصلاح الضريبة على الشركات وتوحيد نسب الضريبة على القيمة المضافة، وفق جدولة زمنية مضبوطة، لتوضيح الرؤية للمستثمر الوطني والأجنبي.

صوتنا عليه لأنه رد الاعتبار للأمازيغية ولكونات الهوية الحضارية والثقافية للمملكة المغربية.

صوتنا عليه، لأنه يباشر الحوار الاجتماعي ويسعى إلى الزيادة في الأجور، لا يختبئ وراء الأزمة.. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السي المداني.

الكلمة الآن لفريق الأصالة والمعاصرة.

السي الحسنوي، تفضل.

المستشار السيد حسن الحسنوي:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة صوتنا لفائدة مشروع قانون المالية لسنة 2024، لكونه شكل خير جواب سياسي ومالي جريء على التحديات الدورية المتسمة بتوالي الأزمات الصحية والجيوستراتيجية والاقتصادية.

وكذلك لأنه نجح في تحويل التحديات الوطنية وما فرضه زلزال الحوز من تداعيات إلى فرص لإعادة الإعمار والبناء، ولأنه يفعل بنزاهة التوجيهات الملكية السامية في إقرار الدولة الاجتماعية، وفق رؤية استشرافية، تضع المواطن المغربي في مقدمة الأولويات الوطنية، جسدتها العديد من الأوراش الحكومية، في مقدمتها تعميم الحماية الاجتماعية وبرنامج الدعم الاجتماعي

الموافقون: الإجماع.

أعرض للتصويت نفقات حسابات النفقات من المخصصات:

الموافقون: الإجماع.

أعرض الآن المادة 49 برمتها للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

أعرض للتصويت الجزء الثاني من مشروع قانون المالية رقم 55.23 للسنة المالية 2024:

الموافقون = 45؛

المعارضون = 13؛

المتنعون = 06.

أعرض الآن للتصويت، مشروع قانون المالية رقم 55.23 للسنة المالية 2024 برمته:

الموافقون = 45؛

المعارضون = 13؛

المتنعون = 06.

وبذلك، يكون مجلس المستشارين قد وافق على مشروع قانون المالية رقم 55.23 للسنة المالية 2024.

إلى اسمحتو ليا رجاء، تفسير التصويت ونشيو.. مازال شوية.

ونمر الآن إلى تفسير التصويت من لدن الفرق والمجموعات البرلمانية وعضوي المجلس غير المنتسبين.

وأعطي الكلمة لأول متدخل عن فريق التجمع الوطني للأحرار في حدود خمس دقائق.

السي المداني تفضل.

الله يخليكم، أكرموا السي المدني بالتركيز والإنصات.

تفسير التصويت:

المستشار السيد المداني أملوك:

السيد الرئيس المحترم،

باسم فريق التجمع الوطني للأحرار، لابد أن نهني أنفسنا بعد التصويت على هاذ المشروع الإزادي، والذي يسير بخطى ثابتة لتكريس الدولة الاجتماعية والارتقاء بالمسار التنموي عبر إقرار مجموعة من الإجراءات والتدابير التحفيزية.

لقد صوتنا على هاذ المشروع، لأن مقتضياته تضم مؤشرات واضحة تصل إلى 790 مؤشرا، تروم تحقيق 380 هدفا.

- مشروع للعدالة الضريبية من خلال الإجراءات الضريبية والجمركية، التي تسمح للفاعلين الاقتصاديين بتطوير أنشطتهم والاستغلال في مناخ سليم، وكذلك الوصول إلى نظام جبائي عادل ومنصف وقادر على الاستجابة للتحولات الاقتصادية والاجتماعية.

السيد الرئيس المحترم،

صوتنا بنعم لفائدة هذا القانون، لأننا في فريق الأصالة والمعاصرة نعتبر قانون المالية هذا مشروعاً للتحدي والاستكمال البناء التنموي الذي يراعى جلالة الملك حفظه الله، من أجل رفع الهشاشة عن الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل وضمان الاستفادة من مختلف الخدمات الاجتماعية، وهو كذلك مشروع لتحسين الاقتصاد الوطني في مواجهة تأثيرات السياق العالمي المضطرب والمطبوع بالتقلبات المناخية الهيكلية.

وفي الختام، نقول نعم لمشروع قانون مالية 2024، لأنه في النهاية ينسجم مع التارخ المغربي وللأمة المغربية، الأمة التي تحول دائماً الأزمات لفرص تقوية ذاتها وبناء تنمية مستدامة، بفضل التوجيهات الملكية السديدة التي هي في الحقيقة خارطة طريق لمشروع تنموي اجتماعي شامل يضمن أسس الدولة الاجتماعية، دولة العدالة الاجتماعية والمساواة والكرامة والحرية والديمقراطية ببلادنا.

شكراً.

السيد رئيس الجلسة:

أعطي الكلمة الآن للفريق الاستقلالي.

الدكتور زيدوح، تفضل.

المستشار السيد محمد زيدوح:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

زملائي، زميلاتي المستشارات والمستشارين،

يشرفني أن أدخل في إطار تفسير التصويت لبيان موقف الفريق الاستقلالي وإطلاع الرأي العام على حيثيات وأسباب التصويت بالموافقة على مشروع القانون المالي لسنة 2024.

نعم، نصوت بالموافقة على المشروع لأن الحكومة بالرغم من تداعيات السياق الإقليمي والدولي والمحلي المضطرب، ومع ذلك لم ترض الحكومة أن تجعل من هذا المشروع مجرد مشروع لتدبير الأزمات ولم تغلب هاجس التوازن المالي على حساب المطامح الاقتصادية المقرونة بالعدل الاجتماعي والعدالة الاجتماعية، ولم تستكن إلى الحلول السهلة والبسيطة التي تفرضها الظرفية، بل أبدعت في تقديم الإجراءات والحلول المالية على قدر كبير من الأهمية القادرة على تحويل التحديات المطروحة إلى فرص للتنمية وعلى تعزيز

المباشر للأسر الهشة والدعم المباشر في مجال السكن، إضافة إلى المشروع الملكي الطموح لمدينة الأسرة، لتصبح أكثر انسجاماً مع التطورات التي تعرفها الأسرة المغربية وأكثر إنصافاً للمرأة.

كل هذا يمكننا من تحسين الوضع المعيشي لملايين الأسر، وهو ما سيشكل نقلة نوعية كبرى في مسار النموذج التنموي الجديد.

السيد الرئيس المحترم،

لقد قدمت الحكومة مشروعاً مالياً لمسنا فيه سلامة وموضوعية الفرضيات واستشراف الفرص المتاحة لجعل السنة المقبلة سنة تحول تنموي عادل ومنصف لكل المغاربة، وفق رؤية حكومية تجسد التنزيل الأمثل للتوجيهات الملكية السامية، والوفاء لمضمون البرنامج الحكومي ولتعاقدات الأحزاب المشكلة للأغلبية، وذلك بروح وطنية عالية، منخرطة في تعزيز قيم الوطنية والتضامن الوطني وكل القيم المجتمعية المتجذرة في الأمة المغربية، مما يقودنا إلى تعزيز الثقة في مؤسسات بلادنا والثقة في العلاقة بين الحكومة والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، وجعل الاستثمارات العمومية في خدمة التنمية الشاملة، ومواصلة الإصلاحات والأوراش الملكية الكبرى، مع تعزيز المناعة الوطنية في السياق الدولي المتسم بعدم الاستقرار، بما يضمن تحقيق الطموح المغربي في بناء الدولة الاجتماعية، من خلال حماية القدرة الشرائية للمواطنين، ومقاربة جديدة للحق في السكن وفي التعليم وضمان التطبيب والصحة لعموم المغاربة.

السيد الرئيس المحترم،

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة، صوتنا بالإيجاب على القانون المالي الحالي، لأنه نجح وبامتياز في تحويل تحديات هذه الظرفية الصعبة إلى فرص مواتية لتحقيق الانتعاش الاقتصادي والمضي قدماً ودون تأخير في تمديد وتنزيل كل التزامات الحكومة، عبر قرارات استباقية لدعم القطاعات المتضررة ومواجهة ندرة المياه وغيرها من الاعتمادات الإضافية الواردة في هذا المشروع.

حضرات السيدات والسادة،

صوتنا بنعم لفائدة هذا المشروع لأنه مشروع بخصائص دقيقة من أهمها أنه:

- مشروع لإعادة الإعمار والتأهيل العام للمناطق المتضررة من الزلزال، بغلاف مالي قدره 120 مليار درهم على مدى 5 سنوات؛
- مشروع لإعادة تكريس سيادة غذائية وطنية والأمن المائي بتخصيص اعتمادات تفوق 110 مليار درهم؛
- مشروع لتكريس الدولة الاجتماعية بتخصيص 35 مليار درهم وتأهيل المنظومة الصحية بحوالي 31 مليار درهم، ومواصلة إصلاح قطاع التعليم بتخصيص 74 مليار درهم والوفاء بالتزامات الحوار الاجتماعي بتخصيص حوالي 4 مليار درهم وإحداث 50.000 منصب مالي؛

ركائز الدولة الاجتماعية.

نعم، نصوت اليوم بالإيجاب على المشروع لأنه مشروع ذي مضمون اجتماعي صرف، بالنظر إلى حجم وقيمة الإجراءات والتدابير المقترحة لتطوير ميكانيزمات الحماية الاجتماعية والدعم لمختلف القطاعات الاجتماعية، والتي خصها المشروع بغلاف مالي استثنائي وغير مسبوق يتجاوز 176 مليار درهم بمقاربة متنوعة ومبتكرة.

نصوت بالإجماع على المشروع، لأنه مشروع يروم تقوية منظومة الدعم والحماية الاجتماعية، ويستهدف تنزيل الورش الملكي للدعم الاجتماعي المباشر، والذي نعتبره لحظة فارقة مع التاريخ، والتي تهم فئات واسعة من الشعب المغربي.

نصوت بالإجماع على المشروع، لأنه مشروع عملي يتوخى تنزيل جل الإصلاحات المندرجة في سياق القوانين الإطار، خاصة تلك المتعلقة بالتعليم وبنطاق الاستثمار والإصلاح الجبائي، والتي صادق عليها البرلمان بالإجماع.

نصوت بالإيجاب على المشروع، لأنه مشروع يروم الإصلاح الضريبي على القيمة المضافة، بما في ذلك تقوية حيادها والتقليل من المصدم ومن النفقات الجبائية والتجميع وعقلنة برامج الدعم الاجتماعي وإعادة التوجيه وتعبئة الموارد الإضافية إلى صندوق الدعم والحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي والإصلاح المرتقب لصندوق المقاصة وإعانة السكن المباشر.

نصوت بالإيجاب على المشروع، لأنه مشروع يعزز ثقتنا في قدرة هذه الحكومة التي تنفذ التزاماتها، خاصة في الصحة والتعليم والتشغيل بالجودة المطلوبة، والتي تعد على مستوى الهيكل.. والمدن لضمان الكرامة والعدالة الاجتماعية.

اسمحوا لي، نصوت كذلك بالإيجاب على المشروع، لما أبانت عنه هذه الحكومة من خلال المشروع من قدرة على الإنصات إلى مختلف الفقاء والتفاعل الإيجابي مع مقترحات التعديلات المقدمة، والتي أفضت إلى قبول أزيد من 73 تعديلا، تهم مختلف القضايا والمواضيع المطروحة، وخصوصا منها الاجتماعية والمرتبطة بتقوية القدرة الشرائية للمواطنين.

اسمحوا لي، السيد الرئيس، السادة الوزراء، فإن في الخلاف السياسي الخاسر الأكبر دائما تكون هي الحقيقة، واليوم الحقيقة معكم والإجراءات المتخذة ملزمة بتوجيهات ومتابعة سامية لجلالته.

إذن لكم المناعة للخروج إلى الإعلام وملاقاة المواطنين والمواطنات لبسط الحصيلة التي هي جد مهمة، وهنا تبقى هذه النقطة قابلة للاجتهد والتفعيل، لأن التواصل هو أداة الإقناع ورد كل من أراد أن يشكك في النتائج التي تقوم بها هذه الحكومة.

ونحن كنواب ومستشارين وأطر حزبية محسوبة على التحالف الحكومي، سوف نكون معكم وبجانكم في هذا العمل التواصلي.

وفي الأخير، ختاماً، السيد الرئيس، السادة الوزراء، نؤكد لكم أن تصويتنا

بالإيجاب على مشروع قانون المالية لسنة 2024 هو دعوة صريحة للحكومة لمواصلة عملها بالتميز والفعالية اللازمة، وعلى تقوية الجبهة الداخلية والتعبئة الشاملة على كافة المستويات الرسمية والتنظيمات الحزبية والنقابية وتمثيلات المجتمع المدني، خدمة للمصلحة العليا للوطن على كافة المستويات السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية.

وشكرا على حسن الاستماع.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

نمر إلى الفريق الحركي.

تفضلوا السيد الرئيس، السي مبارك.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

كما أكدنا في مداخلتنا العامة خلال مناقشة مشروع القانون المالي للسنة المقبلة، وكذا خلال تفاعلنا داخل اللجان القطاعية، فإن فريقنا يستند في بناء مواقفه وتوجيهاته على مرجعية حزب الحركة الشعبية، لا يربط مواقفه بالمواقع، كما نستحضر الواقعية والموضوعية في صناعة الرأي والموقف.

بهذه الروح النقدية درسنا المشروع وسجلنا ملاحظتنا وتعديلاتنا، وهي مناسبة للتقوية بالتفاعل الإيجابي للسيد الوزير المحترم مع جزء منها، وهو موقف يجسد ما نهينا إليه دائما حول ترسيخ التعاون والتكامل بين الحكومة والبرلمان، وتقدير العمل الهام للمعارضة وجعل مصالح الوطن فوق الحسابات الانتخابية العابرة، وكل ذلك برهان تقوية الوسائط المؤسساتية وتعزيز أدوارها التمثيلية والتأطيرية، حتى لا نترك المجتمع فريسة للبناء العشوائي السياسي.

على هذا الأساس، وبهذا المنطق الوطني الصادق، صوتنا إيجابا على بعض القطاعات الاستراتيجية والمؤسسات الهيكلية في بنية الدولة، والتي تقوم بعمل جبار بعيدا عن التوقعات السياسية الضيقة، كما تفاعلنا إيجابا مع 3 قطاعات أخرى أثبتت نجاحها في مردوديتها الحكومية، ويتعلق الأمر بقطاع الاقتصاد والمالية، والصحة والحماية الاجتماعية، وقطاع التجهيز والماء، وبالمقابل صوتنا ضد قطاعات حكومية لم تنجح في مهامها ولم تثبت أي مؤشرات على انخراطها في المسار التنموي المنشود.

اعتبارا لكل ما سبق، والتزاما مع مواقفنا المذكورة أعلاه، اخترنا الرفض كموقف للتصويت على مشروع القانون المالي برمته كرسالة موجهة للحكومة، مفادها أننا نساند من نجح في عمله ونعارض من تخلف عن الوعود بمسؤولياته، متطلعين إلى أن تغير الحكومة من أداؤها وحكامتها التنموية وضح جرة سياسية

نمر إلى فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.
تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد اللطيف مستقيم:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين،

يشرفني أن أ تدخل باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب بمجلس
المستشارين في تفسير تصويت فريقنا على مشروع القانون رقم 55.23 للسنة
المالية 2024.

السيد الرئيس،

إن تصويت فريقنا بالإيجاب على هذا المشروع يأتي في سياق دعمنا الدائم
لهذه التجربة الحكومية، والتي ما فتئنا وعلى امتداد السنتين الماضيتين نؤكد
دعمنا الكامل لها لمباشرة الإصلاحات الضرورية.

إن المحددات التي حكمت بلورة موقفنا من هذا المشروع، هي إدراكنا
لحجم الإكراهات المرتبطة بالسياق الدولي الصعب والمعد الذي أثر في
الاقتصاد العالمي، هذا بالإضافة إلى التحديات الداخلية المرتبطة على
الخصوص بتوالي سنوات الجفاف وتأثيرها على الاقتصاد الوطني، وهي
عناصر تجعل هامش التحرك ضيق، ومع ذلك فإن هذا المشروع سيظل
علامة فارقة في تاريخ مشاريع قوانين المالية في بلادنا لأنه نص على الدعم
الاجتماعي المباشر الذي سيشكل أحد أكبر المنعطفات نحو التوزيع العادل
للثروة في بلادنا.

وقد صوتنا على هذا المشروع بالإيجاب:

✓ لأن النقاش داخل لجنة المالية بمجلسنا الموقر أفضى إلى قبول 73
تعديلا على هذا المشروع، وهو ما يشكل سابقة في تاريخ علاقة
البرلمان بمشاريع قوانين المالية؛

✓ لأنه يضمن مواصلة تنفيذ المشروع الملكي التاريخي المتعلق بالحماية
الاجتماعية، ولا سيما من خلال الشروع في تقديم الدعم الاجتماعي
المباشر؛

✓ لأنه يتضمن الرفع من ميزانيتي قطاع الصحة والتعليم؛

✓ لأنه يضمن مواصلة تنفيذ مضامين الحوار الاجتماعي من خلال
تخصيص مبلغ 4 ملايين درهم؛

✓ لأنه تم التراجع فيه عن الرفع من الضريبة على القيمة المضافة على الماء
والنقل؛

✓ لأنه جاء بالعديد من التدابير الضريبية في إطار إعمال القانون الإطار
للإصلاح الضريبي؛

في اختياراتها وبرامجها، خدمة لمصلحة الوطن والمواطنين، تحت القيادة الحكيمة
لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

نمر إلى الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية.

تفضلوا السيد الرئيس، السي يوسف.

المستشار السيد يوسف أيدي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

طبعاً، احنا في الفريق الاشتراكي صوتنا ضد مشروع القانون المالي، نظراً
لما سبق وأن أكدناه في المناقشة العامة والتفصيلية لمشروع القانون المالي من
اختلالات، نرى أنه حملها المشروع.

أيضاً، صوتنا ضد هذا المشروع، اعتباراً لأنه لم يقدم الإجابات الحقيقية
والواضحة على المعضلات الكبرى التي تواجهها بلادنا اليوم.

مشروع قانون المالية اليوم لا يقدم الإجابة على معضلة البطالة، ويبدو
أن الحكومة بقيت رهينة مبادرتها الأولى التي أطلقتها منذ السنة الأولى
لتعيينها، وهي برنامج "فرصة" و"أوراش".

قانون المالية اليوم لا يقدم الإجابة ولا حتى ملامح الإجابة على الأزمة
المركبة التي يعاني منها قطاع التعليم.

قانون المالية اليوم، مع كامل الأسف، لا يقدم إجابة حقيقية على مختلف
المعضلات الاجتماعية، وفي مقدمتها الوضع الاجتماعي للطبقة الوسطى.

قانون المالية اليوم لا يقدم أي مدخل لتنفيذ الالتزامات التي قطعها
الائتلاف الحكومي، منها الزيادة في الأجور في 2500 درهم، منها مدخول
"كرامة".

قانون المالية اليوم أيضاً يضرب في العمق المشاريع الكبرى التي أطلقها
جلالة الملك، سواء المرتبطة ببرنامج دعم السكن، اللي مع كامل الأسف
البرامج التطبيقية اللي خرجت مواكبة له أقصت حوالي نصف الساكنة ديال
المغرب في العالم القروي.

وما نقوله في برنامج السكن ينطبق أيضاً على برنامج الدعم الاجتماعي
المباشر اللي المراسيم التطبيقية ديالو أقصت آلاف النساء ممن لا أسرة لهم
والمشردات والأمهات العازبات.

لكل ذلك، نحن نصوت ضد قانون المالية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

والجدية التي أبانت عليها مختلف الفرق والمجموعات البرلمانية والأعضاء غير المنتسبين، من خلال حرصها أن يستجيب مشروع القانون لمختلف انتظارات وتطلعات المواطنين والمواطنات والنسيج المقاو لاتي ببلادنا. كما لا تفوتني المناسبة أن أتقدم بالشكر للسيدة وزيرة الاقتصاد والمالية والسيد الوزير المنتدب المكلف بالميزانية والسادة مديري إدارة الضرائب والمجاري والضرائب غير المباشرة ومكتب الصرف والخزينة العامة للمملكة وكل أطر الوزارة، على التفاعل الإيجابي مع تساؤلات واستفسارات السيدات والسادة المستشارين، والتعديلات المقدمة والهادفة في مجملها إلى تجويد وإغناء مشروع هذا القانون.

السيد الرئيس،

يأتي تصويتنا الإيجابي على مشروع قانون المالية تقديرا منا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب على أنه من خلال إصلاح الضريبة على القيمة المضافة وإدماج القطاع غير المهيكل، وقبل ذلك الضريبة على الشركات، وفي انتظار استكمال ورش إصلاح الضريبة على الدخل والحياتيات المحلية، يؤسس لاستقرار وشفافية نظام جبائي يقدم رؤية مستقبلية واضحة للمستثمرين.

فلقد أكدنا دائما على أن إصلاح الضريبة على القيمة المضافة وإدماج القطاع غير المهيكل، يشكل ضرورة مستعجلة ورافعة أساسية لدعم المقاولات وتقوية اقتصادنا الوطني.

السيد الرئيس،

إن تصويتنا الإيجابي على مشروع هذا القانون نابع أيضا من كونه تضمن تعديلات الاتحاد العام لمقاولات المغرب على غرار باقي مكونات المجلس، أغلبية ومعارضة، بحيث قبلت الحكومة، مشكورة، مجمل التعديلات التي تقدمنا بها، والتي حرصنا من خلال هذه التعديلات على:

- أولا، التعبير عن مطالب النسيج المقاو لاتي ببلادنا؛

- ثانيا، تعزيز مواكبة القطاع الخاص لانخراطه بشكل فعال في الأوراش الإستراتيجية لبلادنا؛

- وأخيرا تقوية اقتصادنا الوطني وتعزيز جاذبيته للاستثمار.

السيد الرئيس،

صوتنا بالموافقة لأننا سجلنا بكل إيجابية رفع الحكومة للمجهود الاستثنائي للدولة، حيث سيصل إلى رقم قياسي، 335 مليار درهم برسم مشروع قانون المالية لسنة 2024، بزيادة تقدر بـ 35 مليار درهم، مقارنة بسنة 2023.

ومن أجل استدامة هذا التنزيل الإيجابي، نأمل في تعزيز عملية تنزيل ميثاق الاستثمار، من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية ورقمتها، وذلك خلال إعادة النظر في طريقة اشتغال منصة الرخص الرقمية بسبب بطء معالجة الملفات، الذي قد يصل إلى سنة، والإسراع في استكمال إصلاح

✓ لأنه تضمن التنصيب على إحداث 50.000 منصب شغل؛

✓ لأن أحد أهدافه الأساسية دعم القدرة الشرائية ومحاصرة ارتفاع معدل التضخم؛

✓ لأن السيد الوزير المنتدب أوفى من خلال هذا المشروع بالتزاماته مع ممثلي الأمة خلال مناقشة مشروع قانون مالية 2023؛

✓ لأنه يتضمن العديد من الإجراءات والتدابير التي تروم تنزيل التزامات الحكومة الواردة في البرنامج الحكومي؛

✓ لأنه تضمن إجراءات ضريبية مهمة، تم تعميم الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة لتشمل بعض المنتجات الأساسية ذات الطابع الاستهلاكي الواسع: المنتجات الصيدلية، الأدوات المدرسية، الزبدة، معلبات السردين، مسحوق الحليب، الصابون المنزلي؛

✓ لأن السيد رئيس الحكومة التزم مع النقابات بالشروع ابتداء من مستهل السنة المقبلة في بحث مداخل الزيادة العامة في الأجور.

إن تصويتنا على هذا المشروع تصويت سياسي بالغ الدلالات وهو التشبث بالأمل رغم الصعوبات.

طبعاً، لقد آثرنا في جميع مداخلتنا وجوب وراهنية وحماية دعم الطبقة الوسطى التي تعاني، ونجدد دعوتنا للحكومة للسهر على التطبيق الحازم لقانون حرية الأسعار والمنافسة لزجر المضاربات، وذلك لحماية القدرة الشرائية للمواطنين والمواطنات. شكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الرئيس المحترم.

نمر الآن لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

السي محمد عموري، تفضلوا.

المستشار السيد محمد عموري:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يطيب لي أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد العام لمقاولات المغرب في هذه الجلسة الختامية لتفسير تصويتنا الإيجابي على مشروع قانون المالية رقم 55.23 للسنة المالية 2024، طبقاً لمقتضيات المادة 249 من النظام الداخلي لمجلسنا الموقر.

واسمحوا لي أن أنه في البداية بالأجواء الإيجابية التي طبعت أشغال اللجان الدائمة طيلة مراحل دراسة مشروع قانون المالية وبروح المسؤولية

المراكز الجهوية للاستثمار، وكذلك نشر دليل المساطر الذي تعمل الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات (IAMDIE¹) على إعداده. لكل الاعتبارات السالفة، صوتنا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب بالموافقة على مشروع قانون المالية رقم 55.23 للسنة المالية 2024. والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.
الكلمة الآن لفريق الاتحاد المغربي للشغل.
الأستاذة مينة تفضلي.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لم نصوت لصالح مشروع قانون المالية لسنة 2024 لأننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل، سجلنا العديد من الملاحظات:
- على المستوى المنهجي، تم تهيئ مشروع قانون المالية لسنة 2024 وكسابقه وفق مقاربة أحادية، دون فتح نقاش عمومي مع الفرقاء الاجتماعيين؛
- على المستوى الفلسفة والمقاربة، تم إعداد القانون من الزاوية المحاسبية التقنية، بهاجس المحافظة على الموازنة المالية، بدل التوازنات الاجتماعية، في بلد صنف سنة 2021 - 2022 في المرتبة 123 عالميا من أصل 191 دولة، حسب مؤشر التنمية البشرية؛

- على مستوى المضمون، تساءلنا عن دقة فرضيات مشروع القانون المالية لسنة 2024، إنتاج 75 مليون قنطار من الحبوب، بالنظر لأزمة الجفاف التي أصبحت هيكلية، نسبة نمو 3.7% ومعدل التضخم 2.5%.

كما أن الزيادة في الضريبة على القيمة المضافة لبعض المنتوجات سيكون لها انعكاس مباشر على القدرة الشرائية وعلى ارتفاع نسب التضخم، مما سيؤدي لعدم التشجيع على الاستهلاك والإنتاج والتركيب الأساسية للميزانية تعتمد على المداخل الضريبية وعلى الاقتراض الموجه أساسا للتسيير، وهي كلها عوامل غير محفزة لضمان إقلاع اقتصادي، متين، كفيل بتنزيل مختلف الأوراش والإصلاحات، في غياب جرأة سياسية للإسراع بسن إصلاح ضريبي حقيقي يقطع مع اللاعداية الضريبية الحالية، ويأخذ بعين الاعتبار التوصيات الصادرة على المناظرة الوطنية حول الجبايات، خاصة التخفيض من الضريبة على الدخل وتوسيع الوعاء الضريبي، لجأت الحكومة إلى المواطن البسيط مرة أخرى لتحمل الزيادات في ثمن المنتوجات الأساسية.

السيدان الوزيران،

لقد سجلنا في فريق الاتحاد المغربي للشغل بإيجاب وارتياح كبيرين عددا من التدابير المدرجة لتنزيل برنامج اجتماعي طموح، تنفيذا للتوجيهات الملكية في هذا الصدد، إلا أن تجسيد هذه البرامج الاجتماعية يفرض وضع شروط التنزيل السليم لها، لذا فقد استغربنا كون الحكومة وضعت هذه البرامج دون ضمان استدامة التمويل، برحمة تقديم الدعم للأسر الهشة وضربت القدرة الشرائية بحجة مواصلة إصلاح المقاصة.

السيد الوزير،

لقد سبق والتزمت وزارتك:

- بالزيادة العامة في الأجور بتخفيض نسبة الضريبة على الدخل التي تعتبر الأكثر ارتفاعا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛
- بتضريب المواد الاستهلاكية الفاخرة؛
- توسيع الوعاء الضريبي؛
- إدماج القطاع غير المهيكل؛
- تكريس مبدأ حيادية الضريبة على القيمة المضافة وتنزيل توصيات المناظرة الوطنية للجبايات؛
- مراجعة النظام الضريبي المطبق على الأجراء والمتقاعدين برسم الضريبة على الدخل في إطار الحوار الاجتماعي؛
- تشجيع الامتثال الضريبي من خلال تعزيز المراقبة الجبائية للتصريحات الضريبية ومحاسبة غير المرححين.

إن ميزانية الدولة لازالت تتشكل أساسا من المداخل الضريبية، وخصوصا الضرائب غير المباشرة التي تخلق حيزا ضريبيا، وهي غير منصفة للفئات الاجتماعية ذات الدخل الضعيف والمتوسط، كما أن رفع الدعم التدريجي على غاز البوطان ابتداء من السنة القادمة، في أفق تسقيف ثمنه، من شأنه الاستمرار في استنزاف الطبقات الاجتماعية الفقيرة وحتى ذات الدخل المتوسط.

السيدان الوزيران،

إن مفارقة النمو الاقتصادي ببلادنا بدون خلق مناصب الشغل كافية هي من خصائص اقتصادنا المغربي، فقد انتقلنا من 30.000 منصب شغل مقابل نقطة نمو واحدة إلى 15.000 منصب شغل أو أقل في السنوات الأخيرة. بالإضافة إلى غول فقدان الشغل وارتفاع نسبة البطالة من 11.4% إلى 13.5%، مما يطرح أكثر من تساؤل حول هذه الحركة غير المنتظمة لسوق الشغل ببلادنا وظاهرة التراجع المستمر في النشاط والشغل. عموما، فإن محتوى مشروع قانون المالية لسنة 2024، لا يرقى إلى

¹ Agence Marocaine de Développement des Investissements et des Exportations.

الأنشطة الاقتصادية غير المهيكلية، التي ساهمت في خسارة آلاف من مناصب الشغل وتوسيع دائرة الفقر والهشاشة وسط فئات مهمة من الشعب المغربي. إن الجائحة عرت واقع الفقر والتميش وضعف البنية التحتية لقطاعات الاجتماعية كاللعليم والصحة، وأكدت الدور المحوري للإنسان في الدولة وجب أن يعتمد اقتصادها على مؤهلاتها، وأن الإقلاع الاقتصادي للمغرب لن يكون إلا عبر الاعتماد على مؤهلاته البشرية والطبيعية، فلا يعقل أننا في بلد فلاحى ونستورد الحبوب والمواشي.

إن معدل النمو 3.7% يعتبر ضعيفا ومحتشما لتحقيق الإقلاع الاقتصادي الذي سيمكن من خلق الشغل وتطوير الطلب الداخلي والاستهلاك النهائي للأسر.

إن مشروع المالية لم يعط إجابات واضحة حول تنزيل مشروع النموذج الجديد ومشروع تعميم الحماية الاجتماعية، هذه المشاريع التي تحتاج إلى تخصيص أو رصد ميزانيات مهمة واستثنائية من أجل إنجاح هذين الورشين المهمين وتفعيل شعار الدولة الاجتماعية.

الميزانيات ومناصب الشغل المرصودة لقطاع اللعليم والصحة والتشغيل بعيدة كل البعد عن حل المشاكل العالقة التي تتخبط فيها هذه القطاعات، فلن يتم إصلاح اللعليم دون إقرار نظام أساسي موحد للمنظومة اللعليمية وإنهاء التعاقد وتوفير كل الإمكانيات البيداغوجية وتأهيل المؤسسات اللعليمية. أما قطاع الصحة فيحتاج إلى زيادة في مناصب الشغل المخصصة لهذا القطاع وتحسين الوضعية الاجتماعية، إلى الزيادة في مناصب الشغل المخصصة وتحسين الوضعية الاجتماعية لنساء ورجال الصحة وتوفير الوسائل الطبية.. (راني قطعت، مشات لي واحد الدقيقة السيد الرئيس، مشاو لي شي جوج دقائق ولا.. مشاو لي فاش وقفت.. لا مشاو لي ملي كنت تنقطع، ملي تم التشويش عليا، أه؟ نختم ياك؟ كنشكرو الأغلبية على هذا الكرم الحافى). إننا في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل نطالب باتخاذ إجراءات عاجلة وعملية وملموسة وآنية لحماية القدرة الشرائية للمغاربة عبر تسقيف الأسعار وهامش الربح وتخفيض الضرائب على المحروقات، والتصدي لكل أشكال الاحتكار والتفاهات والمضاربات، والإعفاء الكلي من الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للمواد الغذائية الأساسية، وهو ما عبرنا عنه بواسطة مقترحات التعديلات التي تقدمنا بها والتي لم تتفاعل معها الحكومة. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا جزيلا.

إذن الكلمة الآن لمجموعة العدالة الاجتماعية.

السي مصطفى الدحاني، تفضل.

المستشار السيد مصطفى الدحاني:

شكرا السيد الرئيس.

طموحات وتحديات تنزيل برامج الدولة الاجتماعية، كما أن الحكومة تعنتت في قبول بعض التعديلات الجوهرية التي تقدم بها فريقنا، خاصة ما يتعلق بتحسين الدخل وتخفيف الضغط الضريبي على الطبقة العاملة وعموم الأجراء ومقترحاتنا بإعادة النظر في الجدولة الضريبية وإعادة النظر في الأشرط، على الرغم من فعاليتها وقابليتها للتنفيذ، كما أن أبواب الحوار الاجتماعي ظلت موصدة في عدد من القطاعات الاجتماعية: كوزارة التجهيز والماء وبعض المؤسسات التابعة لوزارة الشباب والثقافة والتواصل والمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة الآن لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

تفضلوا السي خيين، تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد خليف الكرش:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لمناقشة مشروع قانون المالية لـ 2024 وعرض موقف مركزيتنا النقابية بخصوص مضامينه.

نعتبر أن مشروع قانون المالية مشروع خجول لا يوازي الطموح التنموي للبلاد، لأنه أخطأ ترتيب الأولويات والمداخل الأساسية نحو تحقيق الإقلاع التنموي الشامل، وأنه جاء خارج الزمن السياسي ولا يتحلى للأسف بالجرأة والإبداع اللازمين، لأنه يفقد العمق الإصلاحي المؤسس ولم يختلف عن سابقه لا في الشكل ولا في المضمون، وكان كلاسيكيا سمته المقاربة التقنية والمحاسبانية، يكرس استمرارية السياسات القطاعية ولم يحدث القطاع الضرورية مع الآليات السابقة، ولم يقدم إجابات عن متطلبات وتحديات المرحلة المقبلة.

مشروع قانون ذو توجهات ليبرالية متوحشة، تخدم مصالح الشركات الكبرى، وغاب عنه الإبداع والمبادرة والإرادة السياسية من أجل مغرب الكرامة والعدالة والاجتماعية، ولم يراع إلا التوازنات المالية على حساب التوازنات الاجتماعية، ولم يخلق أي قطعية مع اعتبارات العقود السابقة.. هذا المشروع لم يأت بإجراءات تحارب الفساد والريع وتؤسس للشفافية وتكافؤ الفرص وتقسيم عادل للثروة.

إن مشروع المالية لم يقدم حلولاً وإجراءات لمواجهة مخلفات كورونا التي تسببت في إغلاق مجموعة من المؤسسات الإنتاجية، وأوقفت مجموعة من

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أولاً، السيد الرئيس، لا بد أن أهنئكم على حسن تصريف هذه الجلسة ومميتكم السيد أمين المجلس، بالانسيابية والسلاسة والاحترام الواجب لهذه المؤسسة، وهذا أمر معهود فيكم دوماً.

فيما يتعلق بتفسير تصويت مجموعة العدالة الاجتماعية على مشروع القانون المالي لسنة 2024، فمعلوم أن مشروع القانون المالي لهذه السنة بني على أربع أولويات، كشف عنها بلاغ الديوان الملكي عقب المجلس الوزاري المخصص لهذا الغرض، وتتجلى في:

✓ أولاً، تنزيل برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز، وتعزيز التدابير الرامية للحد من التأثيرات الظرفية؛

✓ بـي ثانياً، على مواصلة إرساء أسس الدولة الاجتماعية، لاسيما من خلال تنزيل الورش الملكي للحماية الاجتماعية، وقد كلل هذا المشروع بإطلاق بدء صرف الدعم الاجتماعي المباشر مطلع سنة 2024؛

✓ بـي ثالثاً، على مواصلة تنزيل الإصلاحات الهيكلية؛

✓ وبـي رابعاً، على تعزيز استدامة وتوازن المالية العمومية.

أيضاً بالنظر إلى تجاوب الحكومة ومكونات لجنة المالية والشؤون الاقتصادية مع مجموعة من هذه التعديلات، التي تم تجويد المشروع بواسطتها، وقد كان من حظ مجموعتنا قبول ثلاث تعديلات على مشروع القانون المالي. وبهذه المناسبة نشيد بالتعاون بين مكونات المجلس والحكومة في هذا الصدد، وانسجاماً مع هذا النفس التعاوني التشاركي، قررت مجموعة العدالة الاجتماعية التصويت الإيجابي على مشروع قانون المالية لسنة 2024. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الرئيس المحترم.

الكلمة للمستشارة الأستاذة لبنى، تفضلي.

المستشارة السيدة لبنى علوي:

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً السيد الرئيس المحترم.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

على الرغم من تضمينه بعض الإيجابيات والبرامج الاجتماعية، صوتنا كمثليين للاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين بالرفض على مشروع قانون المالية رقم 55.23 للسنة المالية 2024، وذلك لكون هذا المشروع استمرار للسياسة الحكومية التي أدت إلى التأثير سلباً على القدرة

الشرائية للمواطنين والمواطنات بمختلف فئاتهم وطبقاتهم الاجتماعية، التضخم ناهز 5%، سقف البطالة تعدى 13%، وهي نسبة لم تسجل منذ سنة 2000، وأكثر من 8 مليون شخص أصبحوا خارج التغطية الصحية بعد التراجع عن برنامج "راميد".

كما أن الحكومة لم تنفذ الالتزامات الواردة في اتفاق 30 أبريل 2022 (الصفحة 6)، ولم تقم بتحسين الدخل والزيادة العامة في الأجور والتخفيض الضريبي والدرجة الجديدة، وأيضاً لضعف تجاوب الحكومة مع تعديلاتنا التي همت بالأساس التخفيض الضريبي وتضريب الشركات الكبرى وإدماج الأساتذة أطر الأكاديميات وتعزيز جهاز تفتيش الشغل والرفع من مناصب اللغة الأمازيغية وغيرها من التعديلات، ولذلك نصوت بالرفض. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً للسيدة المستشارة المحترمة.

شكراً للجميع.

ورفعت الجلسة.

الملحق: المداخلات المسلمة مكتوبة لرئاسة الجلسة.

I- مداخلات فريق التجمع الوطني للأحرار:

1) مداخلة الفريق في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة العدل:

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

يطيب لي تناول هذه المداخلة باسم فريق التجمع الوطني للأحرار بهذا المجلس الموقر حول الميزانية الفرعية لوزارة العدل والميزانية المخصصة للمجلس الأعلى للسلطة القضائية والمجلس الوطني لحقوق الإنسان والمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، في هذه الجلسة العامة المخصصة لمناقشة الميزانيات القطاعية المدرجة بلجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان.

وهي مناسبة سانحة لنعبر، عن تقديرنا وتأييدنا للمجهود الذي تبذله هذه الحكومة في سبيل تطوير والرفع من نجاعة هذا القطاع المرتبط بأحد الأضلع الرئيسة لدولة الحق والقانون.

كما نود الإشادة بالنقاش الموضوعي والهادئ والهادف والمستفيض الذي ساد أشغال هذه اللجنة، حول نشاط هذا القطاع الوازن ومختلف الميزانيات التي ناب في عرضها، كما نشكر السيد الوزير لتجاوبه الشافي والدقيق مع تساؤلات السيدات والسادة المستشارين المحترمين.

السياسة الجنائية.

إن هذا التنسيق والتعاون انعكس وسينعكس حتما على جودة مشاريع النصوص القانونية التي سترى النور في قادم الأيام، ومنها ما هو قيد المناقشة والمصادقة باللجان المعنية بمجلسي البرلمان ومختلف الأوراش المبرمجة.

ومن منظورنا، تظل الإصلاحات الهيكلية المنطلق الصحيح لأي إصلاح دائم وثابت، وإذ ننوه بحجم وزخم المشاريع القانونية التي أحلتها على البرلمان والأمانة العامة للحكومة، فمشمولات المخطط التشريعي الذي أتم بصدد تنزيله ذي ميزة كمية ونوعية، ومن هذا المنبر نناشد كافة الفرقاء والمتدخلين بالتعاون لتجويده وإنجاح تنزيله.

وبخصوص حماية الحقوق والحريات، لسنا هنا للتذكير بمكانة هذا المرتكز في بنيات الدولة المغربية والمتجسد في الوثيقة الدستورية موضوعيا ومؤسسيا، فالدستور المغربي وفقا لتركيبته وأحكامه يُصنّف ضمن دساتير الحقوق والحريات، والتي نحت بلادنا في أجراً مضامينه عبر سلسلة من التدابير منها المؤسسي والتشريعي:

- **فالمؤسسي** يتمثل في إحداث هيئة مستقلة المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي يصمم على مبادرات نوعية في هذا المجال وطنيا برصده للوضعية الحقوقية ببلادنا وبمساهمته الإستشارية بتقاريره والتوصيات الصادرة لمؤسساتنا الوطنية، والآراء التي يبديها في جميع القضايا الحقوقية والمشاريع ومقترحات القوانين والتي نستلهم منها العديد من المقترحات إلى جانب الدراسات والأبحاث المنجزة من طرفها، ودوليا بتعزيز الحضور الوطني في المحافل الدولية والإقليمية والمحطات الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان، وهي مناسبة لأنهم على مرافعتكم القيمة بجنييف الأسبوع المنصرم حول التقدم الذي تحرزه بلادنا في هذا المجال وكذا الرد الصارم ضد مناورات الخصوم الجوفاء؛

- **ثم التشريعي** بإعداد العديد من مشاريع القوانين على رأسها قانون المسطرة الجنائية وقانون العقوبات البديلة قيد الدرس بهته اللجنة الموقرة، إلى جانب الإقرار بالالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان وملاءمة تشريعاته الوطنية مع المعايير الدولية، التي توجت بإخراج المغرب من اللائحة الرمادية بعد اتخاذ سلسلة من الإجراءات المتماشية مع توصيات مجموعة العمل المالي المعروفة اختصارا بـ GAFI.

وفي نفس الإطار والمرتبطة بالسياسة الجنائية، لا نريد الخوض في موضوع الاعتقال الاحتياطي الذي أصبح سجلا دائما، خاصة أمام المبررات المنطقية والمعقولة التي يبديها كل طرفي وجهتي النظر المختلفة.

كل ما هنالك في هذا الباب، نود أن نتساءل معكم حول إمكانية إجراء سياسات جنائية ذات بعد جهوي تراعي الخصوصيات المحلية، وذلك لارتباطها الوثيق بمجال الحقوق والحريات ومكافحة الجريمة، وتحقيق الأمن والاستقرار المجتمعي، إن حديثنا عن سياسة جنائية جهوية نابع من وجود

ولا بد أن تستحضر مقدا، في سياق مرتبط بمخلفات الزلزال المؤلم، الذي ضرب جزء من وطننا العزيز، المبادرة المحمودة والمجهودات الاستثنائية التي بذلت، وما زالت من أجل استئناف خدمات هذا المرفق الحيوي، وكذا البرامج التي تم إطلاقها بغية مساعدة الساكنة المتضررة لإسترجاع الوثائق المفقودة، وتقديم كل أشكال العون التي تدخل في نطاق اختصاص وعمل وزارة العدل.

السيد الرئيس،

لقد كان ولا يزال قطاع العدل أحد الأوراش الإصلاحية الكبرى التي تحظى بالعناية المولوية السامية منذ اعتلاء عرش أسلافه المنعمين، وترسخت مع المراجعة الدستورية العميقة سنة 2011، هذه المحطة الفاصلة التي أقرت السلطة القضائية داخل الوثيقة الدستورية وزكها بالقوانين التنظيمية اللازمة لأجرائها.

ونحن اليوم، في منتصف الولاية الحكومية الثالثة التي أعقبت هذا المنعطف، نواصل معا توطيد صرح استقلال السلطة القضائية تحت الإشراف السامي لجلالته، والذي ترجم ضمن أولويات البرنامج الحكومي بغاية " ترصيد المكتسبات على درب توطيد دولة القانون وضمان قضاء مستقل عادل وضامن لمناخ أعمال إيجابي وجذاب".

ونحن نناقش اليوم، تفاصيل حصيلة سنة أشرف على نهايتها وبرنامجكم التوقعي للسنة المقبلة، في ظل إطلاق ورش مهم يتعلق بمدونة الأسرة بإشراف مولوي سامي كما جرت العادة في ذلك سنة 2004، واليوم بعد مرور عقدين من الزمن كان لزاما مراجعة هذا المدونة التي تعنى بنواة مجتمعنا ذي الهوية الإسلامية السمحة، وذلك وفق ما يطمح له أمير المؤمنين صاحب الجلالة محمد السادس أيده الله ونصره، من أجل ضمان أسرة متماسكة ومترابطة وبغية الحفاظ على القيم الفضلى لمجتمعنا.

وإذ نؤكد في فريق التجمع الوطني للأحرار بمجلس المستشارين، دعمنا للجنة المشرفة على المشاورات الجارية اليوم مع مختلف الفرقاء، وانخراطنا معكم بما فيه الخير لبلادنا بعيدا عن كل مزایدات أو خلفيات سياسية.

وانطلاقا من العروض المقدمة باللجنة ومن مختلف الوثائق المتوصل بها، ومن الرصد والتتبع الدائم لأنشطة الوزارة والمجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة والمجلس الوطني لحقوق الإنسان والمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، حاولنا قدر الإمكان ملامسة أهم الجوانب التي نعتبرها جذرية بإثارة انتباهكم إليها.

فبالنسبة لتعزيز التنسيق والتعاون بين الوزارة والمجلس الأعلى للسلطة القضائية، نسجل داخل فريق التجمع الوطني للأحرار بمجلس المستشارين، بارتياح وباعتزاز المسار الناجح لتثبيت نموذج متميز لاستقلال القضاء ببلادنا، وفق قواعد التشاور داخل نسق مؤسسي يجمع الأطراف الثلاثة الرئيسية المرتبطة بتدبير منظومة العدالة بشقيها الإداري والقضائي وإرساء محددات

وقد أبدينا السنة الفارطة بعض الملاحظات بخصوص الحيف الذي يطال بعض التخصصات، في مباريات الولوج لمناصب المتدربين القضائيين وإذ نتمنى التجاوب الذي حصل في أعقاب ذلك مع خريجي كلية الشريعة، كما نلتمس منكم الانفتاح بأكبر قدر مع مختلف التخصصات القانونية التي تستجيب للحاجيات النوعية المطلوبة.

وبالنسبة لشروط اجتياز مباراة المحققين القضائيين، نغتم هذه المناسبة لنجدد تشبثنا بالتعديل الذي سبق وأن قدمناه في إطار الأغلبية داخل هذه اللجنة المتعلقة بضرورة إتاحة الفرصة لحاملي شهادة الإجازة في القانون العام من أحقية الترشح لإجتيازها، فلا يعقل حرمان فئة عريضة من أبنائنا من فرص الالتحاق بدواعي ومبررات غير مقنعة، فكيف نقنع شخص ما بأن المباراة هي متاحة لحاملي الماستر في العلوم القانونية ثم نعود لنقيدها بأن تكون مشفوعة بالإجازة في القانون الخاص أو الشريعة.

ويكفي أن نتساءل بهذا الخصوص، حول الحرمان الذي تعرض له هؤلاء على امتداد عقدين من الزمن من فتح باب الترشح لمباريات المحققين القضائيين الإداريين الذي كان يستوجب فتحه في وجه حاملي الإجازة من القانون العام والعلوم الاقتصادية، إذ منذ الفوج الأول سنة 2000، لم تفتح هذه المباراة إلا مع مجيئكم السنة المصمرمة؟؟ وبهذا نشيد وننوه بالتفاتتكم هاته التي خلفت ارتياحا كبيرا في صفوف هذه الفئة من خريجي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية.

وحول تدابير الحماية الاجتماعية للموظفين، نحن في فريق التجمع الوطني للأحرار منخرطون معكم في كل البرامج والمشاريع التي تستهدف تحسين وضعية جل العاملين بالجسم القضائي من مختلف الأسلاك والدرجات، سواء تعلق الأمر بالعلاوات والمنح والترقيات والخدمات الاجتماعية في سبيل منظومة قضائية محفزة وجذابة.

نحن في فريق التجمع الوطني للأحرار على وعي تام بأن إنجاح إصلاح العدالة لن يتأتى إلا بتحسين جميع النصوص القانونية المتعلقة بمساعدة القضاء من محامون وموثقون ومفوضون قضائيون وخبراء وتراجم، فالحاجة جد ماسة وملحة لذلك وأتم واعون بذلك وأكبر دراية بذلك، إن إحالتها على الأمانة العامة في إطار اللمسات الأخيرة يبرز الجهود الكبير الذي تبذلونه في سبيل ذلك، وسوف تجدوا فينا السند والدعم لكل المبادرات الرامية لتوسيع المشاورات وتقريب وجهات النظر من أجل تشريع قوي في خدمة المصلحة العامة وبما يذكي روح الثقة والتعاون.

فمنذ إرساء هيكل المجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة، لوحظ تحول نوعي في الطريقة والدينامية التي تشغل بها، لا من حيث تدبير شؤونها الإدارية، ولا من حيث تدبير وضعية القضاة والحركة والتنقيلات على مستوى مناصب المسؤولية، بتبني إجراء تقييقات الأداء وفق مؤشرات دقيقة، وفي نفس الموضوع لا بأس من إثارة الانتباه إلى مقارنة النوع في تقلد

بعض التباينات في أنواع الجرائم والجرح المرتكبة بحسب المناطق وفق الإحصائيات المدرجة في التقارير السنوية لرئاسة النيابة العامة ما يستدعي إيجاد مصوغات قانونية وبدائل على مستوى الاستهداف تتناسب مع ذلك. وفي خضم عرض مشروع قانون العقوبات البديلة بلجنتنا هته، والذي طال النقاش بشأنه لسنوات عدة قبل عرضه على البرلمان، نشاطركم الرأي بشأن الفلسفة من ورائه والمبينة على إعادة بناء مصوغات جديدة لمفهوم العقاب، وإشاعة روح التسامح والمصالحة أمام أزمة العقوبات السالبة للحرية، وكما سبق وأن عبرنا عن بعض التخوف الذي قد يصاحب تنزيل هذا القانون دون توفير شروط نجاحه، بدءا من الموارد البشرية الكافية اللوجيستكية الكفيلة بذلك.

إن سيادة مفهوم وتدابير نجاعة أداء الإدارة القضائية، لدلالة واضحة على المستوى المتقدم في إرساء منظومة قضائية حديثة ومتطورة، عبر آلية تبسيط المساطر وتحديث وتقريب الإدارة القضائية من المرتفعين، من خلال سلسلة من الإجراءات المرتبطة ببرنامج الانتقال الرقمي الذي توليه هذه الحكومة اهتماما خاصا وباعتمادات مالية كبيرة. وتعتبر وزارة العدل من القطاعات التي حققت تقدما كبيرا في هذا الباب بحسب ما تفضلتم بذكره وأيضا ما صرحت به الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة.

ومن الآثار المباشرة لبرامج التحديث والرقمنة، أنها ساهمت بنسبة كبيرة في تطهير محيط المحاكم من الوسطاء والدخلاء الذين يسيئون لسمعة القضاء ببلادنا.

ونعتقد أن تعزيز البنية التحتية للمحاكم ورش جدير بالتنويه خاصة ما يتعلق بالمحاكم المتخصصة الإدارية والتجارية، فلعل إحداث محاكم جديدة من هذا الصنف سيخفف من أعباء المتقاضين الذين كانوا يضطرون للتنقل لمسافات طويلة للتقاضي حول حقوقهم وقضاياهم، ومن جانب آخر سيسهم في إشاعة ثقافة الحقوق والحريات خاصة مع المحاكم الإدارية والاستئناف الإدارية التي أعلنتم عنها مؤخرا.

وارتباطا بهذه الأخيرة يثار التساؤل، ألم يحن الوقت بعد لاستكمال منظومة القضاء الإداري ببلادنا بإحداث مجلس للدولة أو محكمة عليا على غرار بعض التجارب المقارنة؟ وإجرائيا ألسنا اليوم، بحاجة لمسطرة إجرائية إدارية تماشيا مع خصوصية المنازعات الإدارية؟

وارتباطا بموضوع الموارد البشرية، لا نعتقد بأن هناك من يجادل بأن الحلقة الأساسية لإنجاح أي ورش رهين بالموارد البشرية الضرورية المؤهلة والكافية، ولعل التطور الذي عرفته منذ 2010 لغاية اليوم بنسبة زيادة تقارب 11% تزامن مع إطلاق ورش إصلاح منظومة العدالة، والذي يزال يحتاج للمزيد لتلبية الاحتياجات المتزايدة في ظل التوسع الذي تعرفه المحاكم بمختلف ربوع المملكة.

السادس أيده الله ونصره، خاصة ما يتعلق بالاستثمار والحماية الاجتماعية والرقمنة واصلاح العدالة ... يظل رهينا بمدى القدرة على بلورتها في إطار قانوني مهيكل وحديث يستجيب، للمعايير الواجب توفرها في المنتج التشريعي.

إن بلادنا منذ إقرار دستور 2011، لا زالت تواجه تحد ورهان أجراً أحكامه وضمان الولوج للحقوق والحريات التي أقرها فرد هذا الزخم التشريعي، يعود لمطلب التحيين الذي تستوجهه غالبية النصوص القانونية القديمة من جهة وتنزيل ما استجد من قوانين ثم ملاءمة التشريع الوطني مع الالتزامات والمواثيق الدولية، التي أقر دستور المملكة بسموها على التشريع الداخلي مع حق التحفظ حول مقتضيات التي تتنافى والأحكام الصريحة للشريعة الإسلامية.

ونشيد بالإجراء الهادف لضرورة إرفاق مشاريع القوانين التي تعدها القطاعات الوزارية بمسودة لنصوصها التطبيقية دعماً المصادقية العمل التشريعي ونجاعته، وكذا مبادرة توطيد النصوص القانونية التي تم تحيين وتعديل العديد من أحكامها بشكل مستمر بغاية تيسير الفهم للمتعاملين والمحاطين بهذه التشريعات وفي سياق تجويد الإنتاج التشريعي ببلادنا، فإننا في فريق التجمع الوطني للأحرار بمجلس المستشارين ننوه بمبادرتكم الهادفة إلى تعزيز قدرات الأطر العاملة بهذا القطاع، خاصة تلك الموجهة للمستشارين القانونيين من خلال دورات تكوينية وتبادل الخبرات التجارب المقارنة والممارسات الفضلى في مجال اليقظة القانونية والذكاء القانوني، فكما سبق وأن استهلنا مداخلتنا هاته بكون مجال اشتغالكم ذي طابع علمي متجدد ومتطور يستوجب حركة دائمة على مستوى حقبة التكوين.

وفي هذا الباب، نجد دعوتنا ومطلبنا لتوسيع هذه المبادرة لتشمل علاقتكم مع البرلمان في سبيل التعاون معه بالمساهمة في تأطير دورات تكوينية مشتركة في مجال الصياغة القانونية والذكاء القانوني، وللمزيد من نشر الثقافة القانونية نلفت انتباهكم لأهمية الانفتاح في هذا الباب على باقي الفرقاء من المجتمع المدني، خاصة ونحن مقبلون على تفعيل الملتزمات وتقديم العرائض. فلا يخفى على الجميع أن للقوانين كلفة اقتصادية ومالية، ما يقتضي في هذا الباب ضرورة تملك رؤية متكاملة تراعى فيها هذه الجوانب، بل الأخرى من ذلك أيضاً أصبح وضع مشاريع أو مقترحات القوانين مرهون بدراسة الجدوى.

ففي ظل التطور الحاصل في مجال التشريع بشكل عام، وسيادة أنماط التدبير المحكم والرشد لم يعد مقبولا التشريع من أجل التشريع بل يتوجب التشريع لتحقيق أهداف مرسومة وكلفة مالية تتلاءم وتلك الأهداف، بل أيضاً مواكبتها بعد الإصدار ودخولها حيز التطبيق بتقييم ودراسة الأثر الاجتماعي والاقتصادي ومدى تحقق الأهداف المرجوة منها.

السيد الرئيس المحترم؛

إن المجتمع المدني ببلادنا أصبح، شريكا أساسيا واستراتيجيا في مسار

مناصب المسؤولية بالمحكم التي لا زالت ضعيفة بحيث تنوق عند نهاية هذه الولاية الحكومية أن تكون قاربت مبدأ المناصفة.

وحول ما يرتبط بالصلاحيات المنقولة من الوزارة إلى المجلس الأعلى للسلطة القضائية، والتي كان آخرها إلحاق المعهد العالي للقضاء، نعتقد مُباشرة هذه العملية تُستوجب توفير موارد بشرية كافية لمساعدة هذه المؤسسة على الاضطلاع بأدوارها في ظروف مناسبة.

ومن موقعنا نحرص على متابعة أنشطة هذه المؤسسات من خلال التقارير السنوية الصادرة عنها، بل أصبحت تشكل نافذة جد مهمة لرصد نشاطاتها وإجازاتها السنوية ومخططاتها المستقبلية. ونعتقد في التجمع الوطني للأحرار بمجلسنا الموقر، أنه في إطار ترسيخ مبدأ التعاون والتنسيق بين السلط، سيكون تقدما ومسعى جد إيجابي حضور رؤساء هاتين الهيئتين للبرلمان لعرض تقاريرها السنوية على مستوى هذه اللجنة بحضوركم وإجراء مناقشة لتتوزع السادة البرلمانيين، بإقامة جسور التعاون والتنسيق بين السلط يدخل في سياق تكريس وترسيخ قيم الديمقراطية الحديثة المبينة على مفهوم النجاعة والفعالية ومفهوم الاستباقية والوقاية والتوصيب بدل العقاب والرقابة والفصل الجامد بين السلط.

ختاما، أملنا أن تكون هذه الولاية الحكومية متفردة في أجراً عملية وجريئة للمشاريع الهيكلية الكفيلة بضمان إصلاح جوهري وعميق لمنظومة العدالة، التي ما أحوجنا إليها في ظل السياق المتفرد الذي تعيشه بلادنا والرهانات والتحديات الكبرى التي أمامها بغية إلحاق بركب الدول الصاعدة، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس أيده الله ونصره. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

2) مداخلة الفريق في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية للأمانة العامة للحكومة:

السيدات والسادة الوزراء؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

أسعد اليوم بتناول هذه المداخلة باسم التجمع الوطني للأحرار بمجلسنا الموقر، لمناقشة غوى ومضامين الميزانية المخصصة الفرعية للأمانة العامة للحكومة، خلال هذه الجلسة العامة لمناقشة الميزانيات القطاعية.

وقبل الخوض تفاصيل هذه المداخلة نود الإشادة بمناخ النقاش المستفيض والهادئ الذي ساد داخل اللجنة، وكذا الأجوبة الدقيقة التي تفضل ببسطها السيد الأمين العام المحترم لإرساء منظومة قانونية تستجيب لمعايير التشريع وخصوصياته. إن الأمانة العامة للحكومة هي وزارة ذات خصوصية تتمثل في جوهرها في كون عملها ذي طابع علمي بامتياز، يحتاج لخبرات وتراكبات لضمان جودة الإنتاج التشريعي ببلادنا فنجاح المبادرات الكبرى والأوراش الاصلاحية التي تم إطلاقها ببلادنا تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

(3) مداخلة الفريق في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة المكلفة بإصلاح الإدارة والانتقال الرقمي:

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

أشرف بإلقاء هذه المداخلة حول الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة باسم فريق التجمع الوطني للأحرار بمجلسنا الموقر، في هذه الجلسة العامة المخصصة لمناقشة الميزانيات القطاعية المدرجة بلجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان.

حيث أود في مستهل هذه المداخلة، التنويه بالنقاش الموضوعي والهادئ والهادف الذي ساد أشغال هذه اللجنة بهذه المناسبة، المتعلقة بأنشطة هذا القطاع الأفقي والشامل، وأيضاً نشيد بحسن الإنصات والتجاوب الإيجابي والشافي والصادق الذي عبرت عنه السيدة الوزيرة المحترمة.

كما نغتنم الفرصة داخل فريقنا، للتنويه بكل الجهود التي تم اتخاذها على جميع الأصعدة لإنجاح المبادرات المتخذة، في انسجام وتوافق مع ما جاء في البرنامج الحكومي الطموح.

إن الإشادة والتنويه، نابع من قناعة أساسية تتمثل في الطابع الأفقي لعمل هذه الوزارة، وخطوط التماس الكثيرة مع جل القطاعات الأخرى، الذي يتطلب حنكة ومثابرة وحكمة وتبصر في تدبير القضايا المشتركة وحسن التنسيق بينها.

وخيرا فعلت الحكومة على مستوى هيكلتها، بجمع ورش إصلاح الإدارة مع الانتقال الرقمي داخل هيكل واحد وفي إطار الانتداب لدى رئيس الحكومة مما يسهل معه إمكانية الرصد والتنسيق بين مختلف القطاعات الأخرى.

وقد أثرا في فريق التجمع الوطني للأحرار، توجيه مداخلتنا هته انطلاقا من تساؤل جوهري حول إشكال الإصلاح العميق للإدارة، وقدرته على الاستجابة للتحديات والرهانات الكبرى التي تواجه بلادنا مع إطلاق برنامج إصلاحات ومحفظة مشاريع بنيات تحتية اقتصادية واجتماعية الأكثر طموحا مقارنة بالدول ذات نفس المستوى، فأى إدارة نريد لمغرب يخطو بثبات نحو التوقع في مصاف الدول الصاعدة؟ هل إصلاح الإدارة وإنجاح الانتقال الرقمي شأن رهين بالحكومة فقط أم رهين أيضا بانخراط فعلي للمواطنين والمواطنات ومختلف الفرقاء؟

هي أسئلة عدة تناسلت منذ فجر الاستقلال، ونظم بشأنها عدة مناظرات وطنية ولقاءات، وأنجرت حولها عدة تقارير لهيئات وطنية دستورية ومكاتب دراسية... إلخ، أفضت لعدة توصيات، الفارق اليوم، أننا في منعطف تحول كبير لبلادنا نحو ترسيخ أسس الدولة الديمقراطية الاجتماعية، تحت القيادة

التنمية الذي تنشده، ويكفي أن نستحضر الانخراط الكبير الذي أبان عنه خلال نكبة الزلزال الذي ضرب منطقة الحوز، وقيم التضامن والتآزر التي تعززت بواسطته.

انطلاقا من هاته الأدوار، نحن مطالبين بضرورة دعمه ومواكبته وفق تصور محكم، يفضي إلى استثمار قدراته في الوصول والتواجد بمختلف المناطق ببلادنا وعلى مستوى آخر تحصين هذا الكيان من أي توظيف أو استغلال خارج سياقاته التنموية بتتبع منابع التمويل الأجنبي الموجهة إليه.

فكلنا يعلم إشكالية أزمة الديمقراطية التمثيلية، وما صاحبها من اتساع هامش أدوار المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية، أصبح معها هذا الأخير رافدا من روافد التشغيل وخلق مناصب العمل الدائمة والمؤقتة.

وانطلاقا هذه الأدوار، نعتقد أنه من من الواجب الدفع قدما بجميعات المجتمع المدني، وتمكينها من صفة المنفعة العامة كلما توفرت المعايير والشروط اللازمة.

وبالنسبة لبرنامج التحديث والرقمنة، الذي يعتبر أحد الأولويات الألفية للبرنامج الحكومي، وهو ما يتجسد من العناية الكبيرة التي توليها عبر رصد اعتمادات مالية جد لهذا الورش الإستراتيجي، فيكفي معاينة التطور الكبير الذي عرفته ميزانية الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي، التي تضاعفت منذ 2021 ليوم بـ 22 مرة.

وإذ نتطلع في فريق التجمع الوطني للأحرار بمجلس المستشارين لتكون بوابة الأمانة العامة للحكومة مساهمة ومؤثرة في نشر الوعي القانوني لدى عموم المواطنين، خاصة في القوانين ذات الارتباط الوثيق بعدد القضايا اليومية التي تواجههم بشكل مستمر ودائم، وفي نفس المنحى ندعوك لمباشرة تفعيل ورش اللغة الامازيغية وإعداد وصلات إشهارية تحيل على الموقع الرسمي للأمانة العامة للحكومة من أجل التنبيه للنصوص القانونية المستجدة والحيثية، ولازلنا نسجل بكل موضوعية بأن الأمانة العامة للحكومة، في حاجة ماسة لإعتمادات مالية أكبر مما عليه اليوم، لتنفيذ البرامج الهادفة لتطوير التشريع ببلادنا، ومختلف مجالات تدخلها كما جاء في محاور عرضكم القيم، ونعتقد أن هناك تحديات ورهانات كبرى أتم على وعي بها تتحكم في إعداد القانون المالي وفق أولويات والتزامات نتمنى صادقين أن يتم مراعاتها. وبالرغم من عدم كفاية الاعتمادات المرصودة، فإن هذا لا يحجب الأهمية والمكانة المتميزة للصناعة التشريعية وضرورتها تجويدها في مسار تحصين وتمتين المنظومة القانونية، باعتبارها الأساس الهيكلي لأي إصلاح عميق وشامل ودائم، بل هي أداة وآلية لحماية الحقوق والحريات وترسيخ دولة الحق والقانون وضمان الاستقرار المجتمعي.

وختاماً، نعرب لكم في فريق التجمع الوطني للأحرار عن خالص المساندة والدعم لكل المبادرات الهادفة لتطوير التشريع وتجويده وضمان الامن والذكاء واليقظة القانونية ببلادنا.

المنبثقة عنه، أصبحت حلقة محورية في مسار التحديث والإصلاح الشامل للإدارة العمومية.

فهي تعتبر المحاطب الأول بالنسبة للمواطنين والمواطنات في قضاياهم اليومية الاعتيادية، بل من خلالها تنطلق الانتطاعات الأولية حول واقع إدارتنا ومدى تطورها، ونظرا للإمكانيات المالية المرصودة والمستخلصة للجهات الترابية خاصة تلك المتواجدة في الأوساط القروية تظل جد ضئيلة مقارنة مع الحاجيات الأساسية والتي لا تتماشى ورهان الرقمنة سواء تعلق الأمر بالوسائل اللوجيستكية أو الموارد البشرية المؤهلة إضافة إلى إشكالية ضعف شبكة الانترنت.

بالمقابل هذا لا ينفي، بعض المآخذ على نمط التدبير الإداري، الذي يحتاج إلى المزيد من الجهود لتجاوز بعض نقائصه، فإذا ما توقعنا على مسار تنزيل ورش اللاتمركز الإداري، يلاحظ أن المركزية المفرطة في اتخاذ القرارات لا زالت راسخة في ذهنية وعقيدة المدير الإداري، تقضي في الكثير من الأحيان للمزيد من التاقل وتعدد الإجراءات وطول الانتظار، بل تشكل حجر عثرة أمام تنزيل سليم لورش الجهوية المتقدمة التي يراهن عليها مغربنا لتكون مفتاح ومدخل أساسي للتنمية الشاملة على المستوى الترابي وتعزيز أسس الديمقراطية.

- وحول **مأسسة الحوار الاجتماعي**؛ نود أن نشيد وننوه بالعودة إليه الذي عرف سنوات من الجمود والفتور، ونعتبر أن الحماية الاجتماعية للموظفين ورش جد مهم في سبيل الحفاظ على تماسك الطبقة المتوسطة لما لها آثار على التماسك الكلي للمجتمع وضمان استقراره وتعزيز قيم تضامنه.

كما نعتبر مأسسة الحوار الاجتماعي إحدى أهم المكتسبات في إطار تعزيز وترسيخ الدولة الاجتماعية، الذي تمخض عنه عدة تدابير جريئة ومحفزة لكل العاملين بالإدارات والمؤسسات العمومية ولسنا هنا في حاجة للتذكير بها طالما أن الشركاء الاجتماعيين حاضرين معنا، والذي يعود لهم الفضل أيضا في التعاون مجسدين في ذلك مناخ التوافق والإجماع الذي تعرفه بلادنا، والذي يشكل الأساس الصلب لبناء وترسيخ الممارسة الديمقراطية.

فلسلسلة الإجراءات المتخذة خلال هذا الحوار، كانت لها كلفة مالية جد مهمة، وتستحق عليها هذه الحكومة الشاء والتقدير للشجاعة في اتخاذ هكذا قرارات في ظل سياق اقتصادي دولي وإقليمي يتسم باللايقين وفي ظرفية وطنية متأزمة في أعقاب مخلفات الزلزال المدمر بالحوز، الذي أبان عن حس وطني وتضامني كبير لدى المواطنين والمواطنات بالمغرب وخارجه.

وعلى المستوى الرقمي؛ نسجل بفخر واعتزاز، داخل فريق التجمع الوطني للأحرار النهج السديد الذي تباشره هذه الحكومة والعناية القصوى التي توليه لهذا الورش الإستراتيجي الهام، ولعل مضاعفة الميزانية المرصودة له ب 22 مرة مقارنة لخير دليل. فلا أحد يجادل اليوم الدور الذي لعبته الثورة التكنولوجية في تقليص الفجوة الرقمية بين دول العالم وبالحرى بين مختلف

الرشيدة لصاحب الجلالة أيده الله ونصره الذي يولي عناية كبيرة لإصلاح الإدارة إيماننا منه بأنها مفتاح الاستقرار وترسيخ قيم المواطنة والثقة بين المواطن والدولة وتعزيز روح الانتماء.

فبرصد لبعض التقارير الصادرة حول الإدارة المغربية يتضح أن هناك مكاسب جد إيجابية خاصة من جانب تحسن وتقدم مؤشرات مناخ الأعمال، حيث أشار تقرير حديث صادر عن مؤشر الأعمال الشهير (Doing Business) لعام 2023، حصل فيه المغرب على تصنيف مشرف بوصوله إلى المرتبة 53 عالميا، والمرتبة 3 في القارة الإفريقية وراء كل من جزر موريس ورواندا.

وفي مجال الاستثمار لا بد من التنويه بميثاق الاستثمار الذي خول صلاحيات مهمة للهيئات اللامركزية، وما أوجنا لمثل هكذا إصلاحات هيكلية لكونها تؤسس وترسخ لممارسات فضلى بالإدارة المغربية، وهو ما أشاد به تقرير بنك المغرب الذي دعا إلى مواصلة العمل من أجل تحسين مناخ الأعمال، وهو مجال حقق فيه بلدنا بدون شك إنجازات ملحوظة كما سبقت الإشارة لذلك سلفا، همت عدة جوانب متعلقة بتبسيط المساطر الإدارية المتعلقة بالاستثمار، واستكمال الإطار القانوني المنظم للمنافسة في السوق، مع إبداء تقرير بنك المغرب بعض التحفظ في جوانب أخرى خاصة ما يتعلق بمحاربة الرشوة يظل ضعيفا، بالرغم من الإرادة الواضحة لكافة المتدخلين لا يزال المغرب يسجل أداء سلبيا ملحوظا وفق المؤشرات الدولية، وهو ما يسائلنا جميعا بغية إعادة النظر في المقاربات المعتمدة، واتخاذ تدابير أكثر قوة وحزمًا، خاصة في ظل استكمال الإطار المؤسسي المخصص لهذا الغرض مؤخرا.

وإيماننا بأهمية البعد التواصلي، نمن الإنجازات التي تم تحقيقها بتثبيت وحدات بنية الاستقبال، تقدم خدماتها باللغة الأمازيغية لمرتفقي الإدارات العمومية سواء بعين المكان أو من خلال الهاتف إضافة إلى اللوحات وعلامات التشوير، والذي سيؤدي حتما روح التعاون بين المواطن والإدارة ويقص من هامش سوء الفهم بين المرتفق وإدارته وتيسير توجيهه لقضاء أغراضه.

وفي نفس السياق، وارتباطا بالحق في الولوج للمعلومة نود التأكيد أن أجراً هذا المكتسب الدستوري الهام، سيكون له وقع إضافي في مسعى تعزيز قيم الشافية والوضوح في تدبير الشأن العام، وأيضا سيسهم لا محالة في تطوير وتحديث الإدارة العمومية وافتتاحها على محيطها الاقتصادي والاجتماعي، وبالاخص الجامعة ومراكز البحث، إذ نجزم داخل فريق الوطني للأحرار أن تطوير البحث العلمي، رهين رأسا بتيسير الحصول على المعلومة الصحيحة والدقيقة، أملنا في ذلك مواصلة جهودكم لتوسيعها لتشمل كافة الهيئات المشمولة بذلك.

- وبالنسبة **للادارة الترابية** لا مناص من التأكيد أنه اعتبارا للمكانة المخولة لها مع دستور 2011، ومختلف القوانين التنظيمية الخاصة بالجماعات الترابية

المتمركزة وتصريفها للمصالح اللامتركة؛

- مواصلة وتكثيف دورات تطوير قدرات الموارد البشرية لتكون مساهمة لحقل المعارف والمهارات اللازمة لإدارة حديثة وأكثر مرونة ومنفتحة؛
- المزيد من بذل الجهود على مستوى ورش تبسيط المساطر الإدارية ورقمنة الإدارة، فعلى سبيل المثال بالرغم من إصدار مذكرات تقر بكون البطاقة الوطنية الذكية تعفى من الإدلاء بعدد الوثائق الموازية إلا أنه لا زلنا نسجل تجاهل هذا المقتضى بشكل مؤسف، ما يستدعى التدخل بحزم وبلورة رزنامة متكاملة من الدلائل محيطة لتجاوز مثل هكذا معيقات.
وعلى العموم سنظل بفريقنا، نسعى لجعل الإدارة العمومية منتجة للثروة لا مستهلكة لها، وفي خدمة المواطن لا عنصر فرملة وعرقلة لمصالحه وما قد يستتبعها من قضايا ومنازعات وأحكام بغرامات تثقل كاهل المالية العمومية.
نسعى لإدارة عمومية، مساهمة للدينامية المتوهجة التي تعرفها بلادنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس أيده الله ونصره.
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

(4) مداخلة الفريق في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى

رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

أنشرف اليوم بإلقاء هذه المداخلة، حول الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني باسم فريق التجمع الوطني للأحرار، في هذه الجلسة العامة المخصصة لمناقشة الميزانيات القطاعية المدرجة بلجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان.

هته الوزارة التي يتولى تدبير شؤونها أحد الكفاءات الكبيرة، الأستاذ القدير والعصامي مصطفى بايتاس، المشهود له بالكفاءة والمتابعة ونكران الذات في سبيل خدمة بلده من أي موقع، والذي يواكب عمل البرلمان بحضوره الدائم والمستمر.

وأود في مستهل هذه المداخلة، التنويه بالنقاش الموضوعي والهادئ والمستفيض والهادف الذي ساد أشغال هذه اللجنة، المتعلقة بأنشطة هذا القطاع الوزاري الأفقي والشامل، كما أود الإشادة بحسن الإنصات والأجوبة الشافية والدقيقة التي ساقها السيد الوزير المحترم في معرض إجاباته على تساؤلات السيدات والسادة المستشارين المحترمين.

فكلنا يعلم المكانة المتفردة لهذه الوزارة المنتدبة ضمن البنية الحكومية، باعتبارها صلة الوصل والربط بين السلطة التشريعية والتنفيذية انطلاقاً من المحددات الدستورية، ومع المجتمع المدني الذي أصبح آلية وسائطية محورية بين الدولة والمجتمع، وفي خضم هذا التفرد الخاص بهذه الوزارة، أضيفت لها مهام الناطق الرسمي للحكومة.

جئات ومناطق البلد الواحد في مختلف المجالات ثقافياً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

وقد مكن من تحسن ملحوظ في تصنيف المغرب في مؤشر الأمم المتحدة حول الحكومة الإلكترونية (EGDI)، حيث انتقل من المرتبة 140 في سنة 2008 إلى المرتبة 101 في سنة 2022.

ونعتقد بهذا الخصوص، أن جميع الأوراش الاجتماعية الكبرى والتاريخية ببلادنا، رهينة بترسيخ عقيدة الرقمنة لما تتيحه من إمكانية الوصول إلى أبعد نقطة جغرافية في مسار التواصل مع المواطنين والمواطنات ورصد جميع البيانات الضرورية للمعالجة الآنية والفورية للملفات.

فالرقمنة أتاحت للمواطن المغربي من مختلف الفئات والأصناف، إمكانية الولوج خدمات عدة في وقت وجيز، كما وفرت عليه أعباء التنقل، والأهم من هذا قلصت من هامش الفساد والرشوة والتلاعب وحجمت دور الوسطاء والسماسرة، فنجاح البوابة الوطنية للمحاكم نموذج حي في هذا المضمار إذ أصبح بإمكان المتقاضين تتبع مآل قضاياهم عبر تطبيق الكتروني إلى جانب منظومة تلقي ومعالجة الشكايات والتظلمات.

انطلاقاً من موقعنا داخل الأغلبية الحكومية المتأسكة على برنامج حكومي واضح المعالم والدلالات، ومؤشرات قياس الانجاز، لا ينبغي ممارسة أدورنا الرقابية وفق ثوابت التمثيلية والمهام الانتدائية.

وعليه، لا يسعنا داخل فريقنا بمجلس المستشارين، إلا أن نكون إلى جانب الحكومة كقوة اقتراحية من أجل الحث على تحقيق أهداف البرنامج الحكومي الذي على أساسه تبوأ حزبنا صدرة المشهد السياسي في التزام صريح تجاه المواطنين والمواطنات بالعمل سوياً على النهوض بأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، وتطوير الإدارة العمومية لجعلها في صلب البرنامج التنموي.

لذا ندعو لـ:

- مواصلة سلسلة الإصلاحات الهيكلية على مستوى الإدارة العمومية، بسن المزيد من الضوابط التنظيمية وتعبئة الطاقات والقدرات البشرية الكفيلة بذلك، فلا يمكن أن نسمح بالمزيد من هدر للطاقات والموارد المالية فعلى سبيل المثال عدم استخلاص 50 مليار درهم للضريبة على القيمة المضافة، في وقت نحن في حاجة ماسة لتعبئة موارد مالية ضخمة لإنجاح ورش الحماية الاجتماعية، وتجاوز مخلفات الزلزال المؤلم الذي ضرب بلادنا هو أمر غير مستساغ؛

- التفكير بتطوير منظومة التحفيز بالإدارة العمومية، لجعل الموارد البشرية بها أكثر دينامية وحركة؛

- المزيد من الشفافية والعقلنة في التعيين بمناصب المسؤولية وإعمال قواعد الكفاءة والاستحقاق.

- إيجاد صيغ محفزة ومنصفة لتجاوز إشكال تركيز الموارد البشرية بالمصالح

الحكومة، إننا واعون بالضعف المسجل في مقترحات القوانين وهو أمر يسألنا جميعا أغلبية ومعارضة، فبلادنا في حاجة ماسة لدينامية تشريعية قوية، خاصة بعد دستور 2011 وضرورات تحيين وضمان تنغم الترسنة القانونية مع أحكامه الجديدة.

كما نأمل بهذا الشأن مضاعفة وتكثيف الجهود، لضمان نسب حضور وتجارب قياسي مع تساؤلات السيدات والسادة البرلمانيين، لما فيه خير مصلحة الوطن وفي سبيل تثبيت دعائم الديمقراطية التمثيلية التي تواجه الأزمة على مستوى العالم.

وبخصوص العلاقات مع المجتمع المدني، لقد حرصنا داخل فريقنا بهذا المجلس الموقر، على رصد دقيق للمتغيرات الكبيرة والمتسارعة التي يعرفها هذا الحقل، والمجهودات التي تبذلونها بغية الرقي به وتأهيله ليكون في صلب التحديات والرهانات الكبيرة التي تعرفها بلادنا.

فلا يمكن لأي مُتَمَنِّع ومهتم وممارس بشكل موضوعي، أن يتجاهل الدينامية الكبيرة التي يعرفها المجتمع المدني في المغرب التي ظهرت بوادرها منذ مطلع الثمانينات من القرن الماضي، لتعرف انتشارا أوسع بعد التسعينات لغاية يومنا هذا.

الفرق اليوم أن المجتمع المدني، لم يعد بتلك الهشاشة التي كان عليها في السابق، المجتمع المدني اليوم هو مكون أساسي في المشهد خاصة منذ إطلاق ورش المبادرة الوطنية للتنمية البشرية سنة 2005 وتوالي أجيالها، إذ أصبح يضطلع بأدوار جد مهمة إلى جانب الدولة ومختلف مؤسساتها العمومية والترازية، بل عنصر حاسم في العديد من القضايا. ولعل مساهمته الفعالة في مواجهة مخلفات الزلزال المدمر الذي ضرب بلادنا مؤخرا بمنطقة الحوز لخير دليل على ما نقول.

بالمجتمع المدني، استطاع المغرب أن يبرز عمق ثقافة وقيم التعاون والتآزر والتضامن المتجذرة في قلوب المغاربة شيوخا وشبابا وأطفالا ونساء، والذي لا تزال هيباته لغاية اليوم مُرابضة وتُقَدِّمُ العون والمساعدة لمنكوبي وضحايا الزلزال خاصة فيما يتعلق بالإيواء مع اقتراب الفصول الشتوية وانخفاض درجة الحرارة.

هذه القوة التي والصلابة التي أبان عنها المجتمع المدني بالمغرب ليست نابعة من فراغ، بل من مجهود كبير بذل وتضاعف معكم السيد الوزير المحترم، بغاية جعله في مستوى التحديات والرهانات.

نحن لا نطالب بتطوير المجتمع المدني وفق تصور مُسْتَوَرَّد، بل نسعى معكم لبناء مجتمع مدني منبثق من عمق موروثنا الثقافي والحضاري، نحن أمة لها تاريخ متجذر ويكفي أن نتذكر نحن المحيطون بهته الطاولة، ونغوص إلى الماضي القريب كيف كان يتم تدبير عديد القضايا المشتركة بين السكان في الدواوير والقرى والقبائل والأحياء داخل المدن، لنستخلص من نحن، نحن شعب متضامن متعاون متآزر بالفطرة، وهو ما دعا إليه جلالته بالحث لمزيد من

إن هذا التَقَرُّدُ والتميز الذي تخطى به هذه الوزارة، يجد جزء من تفسيره في قيمة ووزن الطاقة الشابة التي وضعت على رأسها وما اجتمع فيه من خصال وتَفَرُّق في غيره، لا من حيث الحنكة السياسية والتواصل.

لقد آثرنا في فريق التجمع الوطني لأحرار بمجلس المستشارين، تناول هذه المداخلة انطلاقا من سؤال إشكالي مركزي مُتَفَرِّغ، هل استطاعت الوزارة المنتدبة بلورة فلسفة الفصل المرن بين السلطة التشريعية والتنفيذية، وجعل مطلب التعاون والتوازن كرهان لإنجاح الأوراش التشريعية والرقابية؟ وإلى أي حد تمكنت من تمتين مكانة المجتمع المدني كوسيط فعال بين الدولة والمجتمع؟ وهل توفقت في بلورة مقاربة تواصلية قلصت هامش الإشاعة والأخبار الزائفة؟

فبالنسبة للعلاقات مع البرلمان، نسجل بارتياح، التطور الملحوظ في مستويات التجاوب الحكومي مع مطالب البرلمان، وذلك من خلال الارتفاع المسجل في النسب المصرح بها في عرضكم المتعلقة بالرد على الأسئلة الكتابية والشفوية والآنية.

فارتفاع الأرقام والإحصائيات المتعلقة بِنِسَبِ الأسئلة الوارد على الحكومة له تفسير واضح، يتجلى في الدينامية المتميزة والكبيرة التي تعرفها هذه الحكومة من قيمة الأوراش والمشاريع التي باشرتها منذ توليها تدبير شؤون وطننا الحبيب تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس أيده الله ونصره، وفق قاعدة الفعل وردة الفعل، وهو ما افتقدناه لفترات سابقة من البطء والتأخر في تنزيل مشاريع وأوراش جد مهمة، مثلما هو حال الوضع الحرج والإجماع المائي الكبير الذي أصبحت تعرفه بلادنا، حيث بلغت نِسَبُ حقيقة السدود ببلادنا مستويات دُنياً قياسية، بمقابل ذلك سيطر خطاب الشعبوية ودغدغة العواطف.

إننا اليوم أمام حكومة استثنائية في تاريخ المغرب، مشكلة من تحالف ثلاثي متماسك، يمتلك رؤيا واضحة وبأهداف واضحة، وهو ما انعكس على رُزْنامة القوانين الحالية على البرلمان بهدف ترجمة الإصلاحات الهيكلية الكبرى التي حملها دستور 2011، والإجراءات المصاحبة لها، التي بدورها لم يُكْتَبْ لها أن ترى النور نتيجة عشر سنوات من التعثر.

هذا الزخم التشريعي والرقابي للبرلمان بمختلف أصنافه وفروعه، الأسئلة الشفوية والكتاتبية والجلسات الشهرية لرئيس الحكومة المتعلقة بالسياسة العامة، وآلية تقييم السياسات العمومية، ومجموعات العمل الموضوعاتية واللجان الاستطلاعية، لم يكن ليحقق مراميه وغاياته لولا السلاسة والجدية والتواصل الدائم والمستمر الذي أبنتم عنه، وانخراطكم في مسار التحديث وتطوير مجال الرقمنة في تدبير الأسئلة وتوفير قاعدة بيانات مرقمنة.

بالمقابل، ننوحي المزيد من حسن تدبير الزمن البرلماني والتشريعي وضمان نجاعته، ولن يتأتى ذلك إلا بالمزيد من التفاعل الإيجابي مع مقترحات القوانين الحالية عليكم، دعماً للمبادرة التشريعية للبرلمان التي تظل ضعيفة مقارنة مع

(5) مداخلة الفريق في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج:

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

يطيب لي تناول هذه المداخلة باسم التجمع الوطني للأحرار بمجلسنا الموقر، لمناقشة فحوى ومضامين الميزانية المخصصة للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، خلال هذه الجلسة العامة لمناقشة الميزانيات القطاعية.

وقبل الخوض تفاصيل هذه المداخلة، نود الإشادة بمناخ النقاش المستفيض والهادئ الذي ساد داخل اللجنة، وكذا الأجوبة الدقيقة التي تفضل ببسطها السيد المندوب العام المحترم.

ونود أن نعرب لكل مكونات المندوبية العامة لإدارة السجون عن بالغ تقديرنا واعترافنا للمجهودات الجبارة التي توليها لتدبير هذا القطاع المعقد في تركيبته، والذي يحتاج للحكمة والتبصر في إدارة شؤونه نظرا لطبيعة الفئات الاجتماعية التي تسهر على أوضاعها، أمام إكراهات موضوعية جد صعبة. فلا أحد ينكر ببلادنا بأن واقع السجون مؤلم وتحدي مجتمعي فوق كل المزايدات السياسية أو ما شابهها.

فالارتفاع الكبير لعدد السجناء بالمؤسسات السجنية، الذي تجاوز حدود يومنا هذا السقف 100 ألف سجناء، هو رقم قياسي مقارنة مع السنة الفارطة بل وحتى مع معدلات بعض دول الجوار العربي والإقليمي، علما أن الطاقة الاستيعابية للمؤسسات السجنية حاليا لا تتجاوز 64 ألف و600 سرير، بالرغم من المجهودات المتواصلة التي بذلتها المندوبية العامة لتحديث وتوسيع حظيرة السجون بالمغرب فإنها لم تعد تسير الارتفاع المتسارع في عدد السجناء.

هذا الواقع، وهته الأرقام المصرح بها تدق ناقوس الإنذار وتدفع إلى التساؤل حول أبعاد الظاهرة، ودلالاتها وهل من مقاربات للتخفيف منها؟ وهل الحل الأمثل هو توسيع الطاقة الاستيعابية للسجون، أم أن الأمر يتجاوز ذلك للبحث عن مكامن الخلل التي يكون السجين سوى تظهر من تظاهراتها؟

إننا نعتقد في فريق التجمع الوطني للأحرار، بأن هذا الواقع المعقد، يحتاج لمقاربة مجتمعية متكاملة متعددة الإبعاد والمشارب، مُنْطَلَقُ الأساس هو ما دعا إليه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده من الحاجة إلى إشاعة روح التسامح وتعزيز القيم المجتمعية النبيلة، والتي تنطلق من الجانب التربوي والتعليمي وبالموازاة مع ذلك إتاحة فرص التأهيل والاندماج لفائدة الشباب والشابات في المحيط الاقتصادي والاجتماعي بشكل سلس ومرن. فبدون اللجوء إلى تنويع مداخل الاستهداف في تناغم وتكامل بينها،

التحلي بهته القيم التي بدأت تتراجع.

من هذا المنبر، نلتمس داخل فريقنا، توجيه العناية والجهود من أجل استنهاض هذه الخصال والقيم من خلال المجتمع المدني وعبر آلية التطوع والعمل الخيري، وتوجيه البوصلة بشكل أكبر نحو الجمعيات المتواجدة بالمناطق النائية بغية تقوية قدراتها ومواكبتها لتأهيلها خاصة تلك التي تنشط في مجال المرأة والشباب.

فالمجتمع المدني لم يعد فقط بأدواره هته، آلية للمساعدة فقط في تدبير بعض الهوامش من القضايا، بل نراه داخل فريق التجمع الوطني للأحرار مكسب ورجح كبير في سبيل خلق مناصب شغل كبيرة وفرص عمل دائمة ومؤقتة. وفيما يتعلق بمهام الناطق الرسمي، التي لم تعد بذلك المنظور البسيط الممثل في عرض مقتضب لما يعرض داخل المجلس الحكومي والقرارات الرسمية المتخذة، بل اليوم أمام التطور التكنولوجي الكبير وما أفرزته من منصات للتواصل الاجتماعي ونوافذ الكترونية، أفضى إلى شيوع وتنازل الإشاعات والأخبار الزائفة والترويج للعديد من المغالطات.

كل ذلك كان من الطبيعي أن يزيد من أعباء هذه المهمة، باعتماد نظام لليقظة والتحري، والاستباق أحيانا للحد من الآثار السلبية لشيوع وترويج المغالطات، ولعل كل من في القاعة يعلم كيف يتم التأثير والاستمالة والاستقطاب في المجتمعات التي لَيْسَتْ على مستوى كبير من الوعي، والتي تكون ضحية وعُرضَةً لكل المغالطات التي يتم تداولها.

بهذا الشأن نعتقد داخل فريقنا أن الحاجة ماسة، لمضاعفة الجهود لقطع الطريق أمام كل المناوئين وأعداء النجاح المترشحين بهذه الحكومة وبلادنا من الداخل والخارج.

وبهذه المناسبة نشيد ونوه بمنهجية التواصل المتعدد اللهجات، التي مكنت جل المواطنين من التتبع وفهم ما يجري بخصوص تدبير الشأن العام ببلادهم، وفي نفس الوقت التصدي للإشاعات المغرضة والأخبار الخاطئة.

وفي الأخير، نود أن نتساءل في ظل تولي هذه الوزارة مهام العلاقة مع المجتمع المدني منذ فترة طويلة، حول إمكانية التفكير في وضع تصور استراتيجي للتدبير الترابي لهذا المجال، بإحداث مصالح لا متركزة لهذه الوزارة من أجل تثبيت مجتمع مدني قوي ومؤهل.

كما لا نقوت الفرصة، التنويه بالجهود التي بُذِلَتْ ولا زالت لتحسين وضعية الموارد البشرية بهته الوزارة والتي عرفت في عهدكم تحولا نوعيا وكميا، بهذا الخصوص بالذات نحن في فريقنا واعون بأهمية الحماية الاجتماعية للموظف وتطوير قدراته وتحفيزه بما يلزم بغية مزاوله مهامه في أحسن الظروف وبما يمكنه من رفع مردوديته وأدائه، من هذه القناة الراسخة لدينا سنظل داخل فريق التجمع الوطني للأحرار بمجلسنا الموقر مدعين ومساندين لجل المبادرات المتعلقة بهذا الشأن.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

معكم أنه لا يمكن أن يتأتى إنجاحه إلا من خلال تعبئة مهمة للموارد البشرية الكافية التي تستحق منا كل التقدير والاحترام، نظير روح التضحية والإيثار التي تبديها في القيام بمهام محفوفة بالمخاطر، ولا يختلف أحد في ضرورة تحفيزهم لمزيد من البذل والعطاء.

ونحن في فريق التجمع الوطني للأحرار، نتمنى جل المبادرات الهادفة لتحسين وضعية هذه الفئة وضمان الحماية الاجتماعية لكل العاملين بها. وأمام إشكالية عدم كفاية الموارد البشرية بالقطاع نستحضر أهمية فتح ورش مهم وكبير على مستوى قطاع إصلاح الإدارة، يتعلق بضرورة تقريب وتقليص الهوة بين الأنظمة الأساسية للعاملين بالقطاع العام كمرحلة أولى، في أفق توحيدها بنسب فوارق ضئيلة تسمح من جهة بإعادة الانتشار أفقيا وعموديا وفقا للحاجيات الملحة للمرافق العمومية الأكثر خصاصة وتحقيق العدالة الجالية وتقريب الخدمات العمومية للمواطنين.

فلا يخفى على الجميع، أن الحكومة الحالية تدبر إحدى الفترات الأكثر تأزما في تاريخ الاقتصادات العالمية، وهي مكرهة بمحاولة التوفيق بين جل القطاعات الحيوية وتلبية احتياجاتها بخصوص الموارد البشرية الضرورية، باستحضار للتوازنات الماكرو والميكرو اقتصادية، وضرورات إنجاح الأوراش الكبرى المتعلقة بالحماية الاجتماعية والدعم الاجتماعي المباشر.

إننا نشيد وننوه في فريقنا بمجلسنا الموقر، بالمبادرات التي تعزز الدور التحسيس والتوعوي الرامي إلى ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان لدى العاملين بالقطاع مدخل مهم في أنسنة الأوضاع داخل السجون، وتذكي الحس الحقوقي بين النزلاء والعاملين في اتجاه تغيير الصورة النمطية التي وصمت وضعية السجون والسجناء وعلاقة السجن بموظفي القطاع، كما أن جل المبادرات الإشعاعية بالحضور في المنتقيات الدولية وتسويق التطور النوعي الذي تعرفه بلادنا في مجال حقوق الإنسان وتبادل التجارب والخبرات، يعزز من صورة بلادنا في مسار البناء الديمقراطي ويعكس بحق صفة دستور الحريات الذي تم إقراره سنة 2011.

في الختام نؤكد داخل فريق التجمع الوطني للأحرار بمجلس المستشارين دعمنا لكل المبادرات الرامية لمواصلة ورش الإصلاح والتحول الكبير الذي تعرفه المندوبية العامة لإدارة السجون خلال العقد الأخير، وندعم كل المرامي الهادفة لتحديث وتطوير هذه المؤسسة الإصلاحية لجعلها مساهمة في تنشئة جديدة وإعادة إدماج لفئة قادتها ظروف اجتماعية أو اقتصادية معينة لاقتراف أفعال مخالفة للقانون.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

(6 مداخلة المستشار السيد عبد القادر سلامة باسم الفريق في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لمصالح رئاسة الحكومة:

السيد الرئيس المحترم؛

ستظل باقي المبادرات عقيمة وقاصرة عن المعالجة الملموسة لهذا الواقع الملموس. إن تزايد وثيرة أعداد السجناء أفضى إلى الاكتظاظ بالسجون، وما استتبع ذلك من آثار سلبية متعددة منها ما يتعلق بإعادة إدماج السجناء، وأنسنة الأوضاع داخلها بما تتطلبه من صون لكرامة النزلاء.

وما يزيد من عمق واستفحال الواقع المرير بالسجون المغربية، ضعف الإمكانيات المالية والمادية المرصودة، أمام حجم التحديات الملقاة على عاتق المندوبية العامة للسجون وإعادة الإدماج ما يجعلكم أمام واقع تدبير الندرة. إننا نشيد بمبادرة افتتاح المندوبية العامة على الجماعات الترابية وعلى رأسها الجهات، في إطار مباشرة مخطط تعزيز وتطوير خدمات هذا القطاع والتي تجاوزت معظمها بهذه المبادرة، حيث تظل خطوة جد إيجابية وبادرة محمودة تبرز حس الانخراط والرغبة في التعاون مع المشاريع الاجتماعية والاقتصادية بالنفوذ الترابي للجهات.

إن إعمال آلية الشراكة بين مختلف مكونات القطاع العام فيما بينها أو مع القطاع الخاص أصبحت ضمن الرؤية الاستراتيجية في تدبير عديد القضايا والمشاريع.

السيد الرئيس المحترم؛

لا يختلف الداني والقاصي بل هناك شبه إجماع ببلادنا، حول إشكالية الاعتقال الاحتياطي وارتفاع مؤشراتهما، ونسبهما، بالرغم من المجهودات المبذولة من طرف السلطات القضائية، والتي بدورها لها من المبررات القانونية والمنطقية والمقولة التي تفرض الجوء له، وقد تابعا مؤخرا بعض الردود بخصوص هذا الوضع، لهذا الاعتبار نعيد التذكير بما سبق وأن عبرنا عنه داخل لجنة العدل بهذا المجلس الموقر، من أنه يستحسن حضور رئيسي كل من النيابة العامة والمجلس الأعلى للقضاء للجنة لعرض ملخص لتقاريرهما السنوية وتنوير السيدات والسادة المستشارين بكل المبادرات وأنشطة هته الهيئات القضائية العليا المستقلة.

إن مطلب إعادة النظر في السياسة الجنائية أصبح حاجة ملحة، بل نعتقد أن التفكير اليوم يستدعي مقاربة السياسية الجنائية في بعدها الترابي الجهوي، بمعنى صياغة سياسات جنائية جهوية تراعي الخصوصيات الجهوية. والمناسبة سانحة لننوه بمبادرة وزارة العدل الرامية لسن قانون العقوبات البديلة الذي هو في طور المناقشة بلجنة العدل بمجلسنا الموقر، حيث نعتبره خطورة في سبيل بناء تصورات جديدة حول منطلق العقاب وإعادة التأهيل، قد تنفق نسبيا في هذا الباب أنه ليس الحل للتخفيف من ظاهرة الاكتظاظ لكن يظل آلية من ضمن الآليات التي ستمكن تخفيفها، ويجنبنا ما كانت تفرزه من ظواهر انحرافية أخرى جعلتنا أمام مؤسسات سجنية لتفريخ جناة محترفين بعد أن كانت وقائع سلب حرياتهم ترتبط بأفعال مخافة للقانون ليست بدرجة عالية من الخطورة.

إن مواصلة تنزيل الورش الاستراتيجي لإدارة السجون وإنجاحه، تنفق

السيدات والسادة الوزراء المحترمين؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

يشرفني أن أقدم باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة مشروع ميزانية مصالح رئاسة الحكومة، منوها في البداية بأداء لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية رئاسة وأعضاء في مناقشة ميزانية فرعية لها أهميتها الكبيرة في مسار مناقشتنا لمشروع قانون المالية، والتي دأبنا في الحقيقة إلى أن نقارها من زاوية الأداء لا من زاوية الإنفاق.

وعلى الرغم من ذلك، فإن ما قدمته السيد الوزير من معطيات في عرضكم القيم وما رافقه من وثائق مهمة يجعلنا نقف عند حرص السيد رئيس الحكومة على أن يجعل من ميزانية مصالح رئاسة الحكومة مثالا في الترشيد الأمثل للنفقات والحكمة الجيدة في التدبير عبر تقليص ناهز 64 مليون درهم بالمقارنة مع ميزانية السنة الماضية.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمين؛

نغتنم هته الفرصة للتبويه بالأداء المتميز لمؤسسة رئيس الحكومة الذي يترجمه التجاوب الفعال والتفاعل السريع والجدية والالتزام في تنزيل مختلف البرامج التي جاء بها البرنامج الحكومي وكذلك البرامج ذات الطابع الاستعجالي.

وهنا لابد أن نقف عند ما قامت به الحكومة إلى حدود اللحظة من تدابير آتية ومستعجلة قصد تمكين اقتصادنا الوطني من الصمود في وجه الأزمات التي عرفها الاقتصاد العالمي، وما صاحب ذلك من إجراءات هادفة لدعم القدرة الشرائية للمواطن والتخفيف من حدة الضغوط التضخمية العالمية.

حيث حرصت الحكومة على أن تكون قريبة من هموم واشغالات المواطن تنفيذًا للتعليمات المولوية السامية، مما جعلها تتدخل على مستويات عدة في محطة أولى للتخفيف من آثار الجفاف، دعم النقل العمومي ودعم المقاصة.

كما تواصل هذا المجهود أثناء تعامل بلادنا مع واقعة زلزال الحوز، حيث قاد جلالة الملك محمد السادس حفظه الله نموذجاً فريداً لمواجهة مخلفات هذه الآفة، التي تركت في نفوسنا ألماً عميقاً، هذا النموذج الذي أثار اهتمام العالم من خلال حملات التضامن الواسعة التي ساهمت فيها كل مكونات مجتمعتنا المغربي. وبفضل يقظة الحكومة وسرعة تفاعلها تم تنزيل التعليمات الملكية السامية في مراحل عدة من مواجهة هته الكارثة، بدأ بالإغاثة والإيواء وانتهاء بمباشرة عملية توزيع المنح الشهرية للمتضررين وصرف جزء من التعويضات المخصصة لإعادة ترميم وبناء المنازل السكنية.

كما ننوه أيضاً بالالتزام الحكومة بتنزيل الورش الملكي للحماية الاجتماعية وفق الأجندة الزمنية التي حددها جلالة الملك محمد السادس حفظه الله، فيما يتعلق بتعميم التغطية الصحية الإجبارية وتعميم الدعم الاجتماعي، حيث تم تنزيل

الترسانة القانونية المنظمة لهذا الورش في ظرف زمني قياسي وهو ما ميز الحصيلة التشريعية المشرفة للحكومة، هته الحصيلة الهامة التي حرصنا داخل فرق الأغلبية على تجويدها طيلة مسار دراستها والتصويت عليها.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمين؛

من خلالكم ننأ السيد رئيس الحكومة المحترم على ما تم إنجازه لحدود اللحظة تنفيذًا للتعليمات المولوية السامية على مستويات متعددة بشكل عكس التنافس التام لكل مكونات الحكومة بما يضمن الالتقاء بين مختلف سياساتها القطاعية.

كما ننوه بالانسجام الذي يطبع عمل الأغلبية الحكومية والبرلمانية والذي جعل منه السيد رئيس الحكومة قاعدة الأساس لعمل الأغلبية، وبنفس القدر نشيد بحرص السيد رئيس الحكومة على مؤسسة الحوار الاجتماعي بعد جمود طال لسنوات وجعله آلية للتواصل الدائم والمستمر مع كافة الفقاء الاجتماعيين لحلحلة بعض القضايا التي تفرضها المرحلة.

ولعل أبرزها ما خلفه سوء تأويل النظام الأساسي لموظفي التربية والتعليم من موجة احتقان خاصة في صفوف نساء ورجال التعليم، هذا الاحتقان الذي قابله السيد رئيس الحكومة بتجديده للحوار مع النقابات باعتبارها مؤسسات قائمة لها شرعية تمثيلية لشراخ واسعة من العاملين بالقطاع والذي مكن من التوصل لنتائج مهمة، في أفق أن يتمكن الجميع من تجاوز النقاط الخلافية وتجويد النظام الأساسي الجديد حتى تتمكن بلادنا من الرقي بالشأن التربوي والتعليمي عموماً.

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

في استحضار تام لحجم الصعوبات والتحديات التي فرضتها التقلبات السياسية والاقتصادية والمناخية على المستوى الدولي، وفي استحضار كذلك لحجم الالتزامات المدرجة في البرنامج الحكومي التي تعكس خيار الدولة الاجتماعية الذي تبنته بلادنا بتعليمات ملكية سامية.

ودون تغييب لما أنجزته الحكومة على مستويات عدة إلى حدود اللحظة، اسمحوا لي أن أقر لكم بنجاح الحكومة التي ذلت كل تلك الصعاب بل جعلت منها فرصاً لتحقيق النجاح، والنجاح لا يأتي صدفة ولا يقاس كذلك في زمن الرخاء بل يقاس في زمن الشدة.

وختاماً، إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار سنصوت إيجاباً على مشروع هته الميزانية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

(7) مداخلة الفريق في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية للمحاک المالية:

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

يطيب لي تناول هذه المداخلة باسم التجمع الوطني للأحرار، لمناقشة
خوى ومضامين الميزانية السنوية المخصصة للمحاكم المالية برسم سنة 2024
خلال هذه الجلسة العامة.

وقبل الخوض تفاصيل هذه المداخلة، نود الإشادة بمناخ النقاش
المستفيض والهادئ الذي ساد داخل اللجنة، وكذا الأجوبة الدقيقة التي تفضل
بسطها السيد الكاتب العام للمجلس الأعلى للحسابات.

كما نغتنم هذه المناسبة، للتنويه والإشادة بالمجهود الجبار الذي تقوم به هذه
الهيئة العليا للرقابة في بلادنا لحماية المال العام من حجة، ثم لتوجيه وتصويب
البرامج المنبثقة عن السياسات العمومية.

مع تسجيلنا بفخر الطفرة النوعية للأنشطة والتوجهات الرقابية لهذه
المؤسسة الاستراتيجية، في تنزيل سلم للصلاحيات والمكانة المميزة التي حولتها
إياها الوثيقة الدستورية لفتح يوليوز 2011.

إن التكريس الدستوري لهذه المؤسسة الرقابية النوعية ببلادنا، يرسخ
آليات الحكامة وترشيد وعقلنة التدبير العمومي للرفع من أدائه، وبالتالي توطيد
أسس دولة الحق والقانون التي ما فتئ جلالته يحث على تثبيتها وترسيخها
لتساهم في الدينامية المؤسساتية التي تعرفها بلادنا، لتحقيق النمو والازدهار
الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي المنشود.

إنا ببلادنا اليوم، تعيش على إيقاع تحولات اقتصادية واجتماعية عميقة في
أفق التنزيل السليم للدولة الاجتماعية، وهذا الورش الكبير الذي يقوده
صاحب الجلالة الملك محمد السادس أيده الله ونصره، يحتاج منا جميعا كل
من موقعه وبالصلاحيات المخولة له بذل الجهد والعناية اللازمين للإطلاع
بأدواره بنجاعة وفعالية.

والمال العام باعتباره الشريان الأساسي لتحريك العجلة التنموية الشاملة
بالدولة، يحتاج إلى تحصيله وحمايته وتوجيهه على النحو الذي يحقق الأهداف
المرجوة لإتاحة هوامش مالية إضافية للميزانية العامة.

وهذا الشأن نعي حجم التحديات والرهانات التي تواجهها هذه المؤسسة
الدستورية لتنزيل استراتيجيتها للنهوض وتطوير أداء المحاكم المالية ببلادنا
لتكون في مستوى التطلعات، باستحضار المفارقات والإشكالات العميقة
التي تعترضها خاصة ما يتعلق بقلّة الموارد البشرية (663 موظفا) التي أصبحت
واقعا ملموسا في العديد من القطاعات الحيوية.

فعدد القضاة بالمحاكم المالية، سواء بالمجلس الأعلى للحسابات أو بالمجالس
الجهوية للحسابات الذي لا يتجاوز 400 قاض وقاضية بمساعدة 55 مساعد
في التدقيق و208 منتدبا ومحمررا قضائيا يظل نسبيا لا يتلاءم وحجم
الاختصاصات المخولة في تتبع للإدارات والمؤسسات العمومية والجماعات
الترابية والأحزاب السياسية وجمعيات المجتمع المدني من حيث خضوعها

للتدقيق والافتحاص وتقييم البرامج العمومية وتلقي التصريح بالملكيات.
وإذ نؤيد داخل فريق التجمع الوطني للأحرار، توجه تدعيم ورفع عدد
القضاة بهذه المحاكم، خاصة وأن مهماتها تشعبت وامتدت لإنجاز تقارير التقييم
الموضوعاتية ففتح 60 منصب مالي برسم هذه السنة يظل محدودا، لكن إذا
ما قارناه بالسنوات الماضية يظل نسبيا أفضل.

بالموازاة مع ما سلف، نسجل بارتياح أن المحاكم المالية قد أرست تصور
نوعي نحو التنزيل الإجرائي والفعلية للصلاحيات الممنوحة لها دستوريا. وبذلك
تكون أيضا قد دشنت ورشاتها في نشاطها المهني بالتوجه نحو تحديث آلية
الرقابة على المال العام كما هي متعارف عليها دوليا.

وعلى ما يبدو من التقارير الموضوعاتية الصادرة عن مؤسستكم تركيزها
على موضوعات حيوية بالنسبة للدولة والمجتمع من حجة، وإعادة توجيه الرقابة
موضوعيا ومنهجيا نحو قياس مردودية وآثار العمل العمومي على التنمية بمختلف
أبعادها وتوازاناتها المالية والاقتصادية والاجتماعية، بعيدا عن أي تأثيرات أو
اعتبارات كيفما كان نوعها أو مصدرها.

لقد أصبحت تشكل التقارير الصادرة عن هيأتكم الموقرة مرجعا أساسيا،
في مختلف أنشطة العمل البرلماني بل يصل أحيانا ليكون دليل الحاجة في
العديد من المرافعات والمداخلات.

وعلى نفس النحو بالنسبة للتوصيات الصادرة التي استلهمت منها العديد
من المبادرات الإصلاحية والتقويمية لبرامج ومشاريع في طور التنفيذ.

لقد آثرنا في فريق التجمع الوطني للأحرار بمجلس المستشارين طيلة
مناقشة هذا القانون المالي بمختلف الميزانيات القطاعية أن نخصص حيزا خاصا
ومتفردا للموارد البشرية إيمانا منا بمحوريته في إنجاح أي ورش مهما كان.

ونعود لنؤكد أن الحماية الاجتماعية للموارد البشرية تظل أولوية لنا، ونحن
مع كل مبادرة تسعى لتحسين وضعية العاملين داخل هيأتكم الموقرة من كل
الأسلاك والدرجات.

ونعتقد أيضا بأن مواصلة ورش التكوين وتعزيز القدرات والتدريبات
وتبادل التجارب، خاصة مع التجارب الفضلى في هذا المجال، سيرفع حتما من
جودة وأدوار هذه المؤسسة الرقابية العليا، وسيتمكن من تجاوز بعض
الإشكالات إن لم نقل سيعزز من كفاءة قضائياتها في التعاطي مع عديد
الإشكالات التي قد تواجههم وفي مقدمتها ثقل المهام وحجم الملفات التي يتوجب
معالجتها.

وفي هذا الباب نثمن المبادرة الهادفة لتعزيز المحاكم المالية بالموارد البشرية
بمنح الفرصة لذوي الخبرة والكفاءة والشواهد العلمية العليا بالالتحاق بسلك
قضاة المحاكم المالية وفق شروط ترتبط بأقدمية معينة في الإدارات العمومية
وبشكل محفز، والتي ستمكن المحاكم المالية من قُدْرَات لها من التجربة والدراسة
بالعمل التدبري والتنفيذي ما يجعل ممارستها لمهامها الرقابية والتقييمية أقرب
للممارسة للاختلالات والإشكالات التي قد يعرفها تدبير العديد من المجالات

والمؤسسات.

ولعل أيضا التوجه نحو إعادة هيكلة بنية هذه المحاكم لمسايرة التحولات الجديدة، وتنزيل استراتيجيتكم الجديدة سيساهم في التحفيز عبر إتاحة فرص الترقى وتحمل مناصب المسؤولية والذي سينعكس بالضرورة على تطوير الأداء الكلي لأنشطة الرقابة وتقييم الاستراتيجيات والبرامج والمشاريع.

السيد الرئيس المحترم؛

إن الممارس لتدبير الشأن العام الوطني أو الترابي تواجهه العديد من الإشكالات العملية في تديره اليومي خاصة ما يتعلق بالمعاملات المالية، بل قد يتفاجأ بظروف طارئة وآنية يكون مطالباً فيها بإيجاد حلول آنية يصعب معها تتبع المساطر والإجراءات.

في هذا الباب نقترح اعتماد مقارنة وقائية، عبر انخراط المحاكم المالية على المستوى الجهوي وضع خلية يمكن اللجوء إليها لأخذ المشورة في بعض الحالات المستعصية وفق مقارنة استباقية لحماية وحسن صرف المال العام وترشيد الإنفاق العمومي.

وفي نفس المنحى نرى وجاهة تبني مقترح الإشراف على دورات تكوينية موجهة للفاعل الترابي ولأطر الجماعات الترابية لمساعدتهم على تَمَلُّك دقيق لأهم الإشكالات المرتبطة في عمليات صرف الاعتمادات، والتي لاحظوا تكرارها عند افتتاح مالية هذه الجماعات الترابية، وأيضا تنويرهم بكل المستجدات التي قد تطرأ على مستوى القوانين المنظمة لمالية الجماعات الترابية وكيفية تطبيقها عمليا بشكل سليم خاصة وأنها أصبحنا اليوم أمام الارتفاع النسبي في الاعتمادات المالية المرصودة على المستوى الترابي.

كما نود إثارة الانتباه، لأهمية توجيه التوصيات التي تصدرها المحاكم المالية للجهات الوصية على الجماعات الترابية أو على المؤسسات العمومية وذلك لكل غاية مفيدة اعتبارا للصلاحيات المخولة لجهة الوصاية في بعض القضايا والملفات، فأحيانا تكون المسؤولية مشتركة بين هذه الأطراف.

في الختام لا يسعنا في فريق التجمع الوطني للأحرار بمجلسنا الموقر، إلا أن ننوه ونشيد بالعمل الكبير والجاد الذي تقوم به هذه المؤسسة الدستورية الاستراتيجية الرقابية لحماية المال العام في ظل الإمكانيات البشرية المحدودة بحسب الوثائق المدرجة 663 موزعة بين القضاة والمساعدين.

وهي مناسبة للإشادة بمجهودات كافة مكوناتها من رئاسة المجلس وكافة المسؤولين والأطر من قضاة وطاقم إداري، التي تسهر على اطلاع هذه المؤسسة المحورية بأدوارها الدستورية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

(8) مداخلة المستشار السيد عابد بادل حول مناقشة مشروع الميزانية

الفرعية لوزارة الاقتصاد والمالية؛

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمين؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

سعيد جدا بالتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الاقتصاد والمالية برسم سنة 2024، منوهين بالمجهودات المقدرة التي تبذلونها منذ توليكم مسؤولية تدبير هذا القطاع الحيوي والاستراتيجي في الأوراش التالية:

- برنامج إعطاء الأولوية لتنزيل الأوراش الإصلاحية الكبرى؛
- برنامج دعم المقاولات وتشجيع الاستثمار؛
- برنامج دعم حكمة المالية العمومية؛
- برنامج تدبير الملك الخاص للدولة؛
- برنامج المنافسة والأسعار والمقاصة؛
- برنامج دعم وقيادة الأوراش الأفقية.

وبالرغم من كل الصعوبات التي فرضها سياق وطني ودولي مطبوع بظروف مناخية صعبة وأخرى طبيعية مرتبطة بالزلازل وإكراهات جيو سياسية دولية، نشيد بعمل الوزارة والمنجزات التي حققتها من خلال المؤشرات الرقمية التي تناولتها السيدة الوزيرة في عرضها للميزانية الفرعية للوزارة لسنة 2024 التي نعتبرها إيجابية ومهمة تفتح آفاقا واسعة في مجال بلوغ أهداف الحكامة الجيدة بهذا القطاع الهام، وهي مناسبة نشكر فيها السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية نادية فتاح، منوهين بأدائها وحضورها، دون أن ننسى التنويه بأداء السيد فوزي لقجع، الوزير المنتدب المكلف بالميزانية الذي قام بتدبير عدد من الملفات المهمة التي طبعت أحداث هذه السنة، والتي تترجم باللموس القدرة العالية لوزارة الاقتصاد والمالية في تدبير الأوراش الهيكلية الاجتماعية والاقتصادية والتدبيرية ببلادنا.

لا بد أن نشيد أيضا بمساهمة وزارة الاقتصاد والمالية، إلى جانب القطاعات الحكومية الأخرى، في تنزيل ورش الحماية الاجتماعية الذي يمثل ثورة اجتماعية حقيقية حيث يعتبر نقطة تحول رئيسية في مسار الإصلاح الشامل لنظام الحماية الاجتماعية ببلادنا، ورغم توالي الأزمات، حققت الحكومة أوراشا غير مسبوق ولم تتنصل من مسؤوليتها أو تلغي أي ورش من الأوراش المتضمنة في البرنامج الحكومي وأن السمة الغالبة التي تطبع عملها هي الاستمرار في بناء النموذج الاجتماعي وترسيخ الدولة الاجتماعية بكل أبعادها وتجلياتها بنفس إيجابي وإرادي تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

وفي نفس السياق، نثمن الإنجازات التي حققتها وزارة الاقتصاد والمالية في هذه الظرفية الاقتصادية الصعبة بإشادة من مختلف المؤسسات الدولية والتي نذكر من بينها على سبيل المثال لا الحصر:

- خروج المغرب من القائمة الرمادية لمجموعة العمل المالي (GAFI)

خلال شهر فبراير 2023؛

- الإعلان عن سحب المغرب رسمياً من اللائحة الرمادية للاتحاد الأوروبي في 17 ماي 2023؛

- تأييد مؤسسات التقييم الدولية (Fitch Rating, Standard & Poor's) للآفاق المستقرة للبيئة العمومية للمغرب ولاقتصاده بشكل عام.

من هذا المنطلق، نستشعر حجم التحديات التي واجهتها الحكومة، برسم سنة 2023، لتمويل الأوراش الإصلاحية في إطار ما يتيحها إمكانياتها المالية من هوامش السعي نحو البحث عن موارد بديلة بهدف الرفع من اعتمادات قطاعي الصحة والتعليم، ومواجهة مختلف البرامج والاستراتيجيات القطاعية، منوهين في هذا الصدد بتبني الحكومة لسياسات مضادة للتقلبات الدورية عن طريق الرفع من ميزانية الاستثمارات العمومية، والحفاظ على القدرة الشرائية، ودعم المقاولات الصغرى والمتوسطة والفئات الهشة المتضررة بشكل يضمن التجاوب مع انتظارات اجتماعية ملحة لتجاوز آثار الأزمة الصحية وتحقيق الإقلاع الاقتصادي.

وإذ نساند مسعى الخراط الحكومة في تنزيل الإصلاحات المرتبطة بإصلاح المالية العمومية، وتعميم التغطية الصحية، والاستثمار، والنظام الجبائي، والمؤسسات والمقاولات العمومية، وإصلاح المنظومة القانونية للصفقات العمومية وتعزيز الحكامة الجيدة، ومواصلة ورش الرقمنة، وتنزيل مقارنة النوع الاجتماعي، وتنزيل الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي لضمان النمو الشامل للسوق المالي، وتحديث المنظومة القانونية لمدونة الجمارك و لمدونة الضرائب العامة وتأمين الموارد البشرية من خلال التكوين وتطوير الكفاءات وتنزيل برنامج عمل مؤسسة الأعمال الاجتماعية لموظفي الوزارة للارتقاء بأوضاعهم المادية والمهنية، وتحسين ظروف اشتغالهم، والاستفادة من خدمات مهمة في هذا الباب.

فإننا نؤكد بكل موضوعية أن هذه الإصلاحات السالفة الذكر تشكل رافعات ذات راهنية تتيح بشكل أفضل لجميع الأطراف المعنية بهذه الأوراش التحكم في المخاطر المرتبطة بحكمتها ونجاحها التديرية، والرفع من قدرات الانجاز وأثرها على المواطن ومعدلات النمو وإحداث مناصب الشغل.

وبالموازاة مع ذلك، سينعكس أثر هذه الإصلاحات بشكل ملموس في إعطاء دفعة قوية للاقتصاد الوطني، وتسريع عملية إدماج القطاع غير المهيكل، وتحقيق المزيد من العدالة الاجتماعية والمجالية.

وإذ نساند وتدعم التوجه الحكومي في الشق المتعلق بإصلاح صندوق المقاصة بالتدرج حماية للطبقات المتوسطة وفق مقارنة منصفة لفائدة الأسر المستحقة للدعم، نؤكد على أهمية التقليل من مبالغ دعم المقاصة من خلال اعتماد إجراءات وتدابير مصاحبة على اعتبار أن ميزانية الدولة لن تتحمل تمويل الدعم الاجتماعي المباشر والإبقاء في الوقت نفسه على تحمل الكلفة

الكاملة لنظام المقاصة. وهذا التوجه من شأنه تحصين الفئات الاجتماعية المعنية بالدعم وتضمن تنزيل سياسة تضامنية تجدد عنصر الثقة وتزيد من منسوب الأمل في الاستقرار الاجتماعي والأسري مستقبلاً.

ومن جهة أخرى، نثمن المجهودات المبذولة في هذا الباب لتبديد الضغوط التضخمية الشيء الذي من شأنه أن يحد بشكل فعال من ارتفاع الأسعار على المدى المتوسط. ومن هذا المنطلق، فإننا ندعو الحكومة لإتخاذ إجراءات مواكبة لمعالجة مشكل التضخم الذي يؤثر بشكل سلبي على النمو، والتشغيل، والادخار ودينامية الاقتصاد الوطني، والتحكم في ارتفاع الأسعار، والتخفيف من أثرها على القدرة الشرائية لجميع المواطنين والمواطنات على حد سواء في مجموع التراب الوطني، وخصوصاً في المناطق القروية والجبالية.

وتبعاً لما سبق، نؤكد على مسألة تبني الحكومة لمقاربة مبتكرة في التعاطي مع إشكالية التضخم من أجل ترسيخ جيل جديد من الإصلاحات تجمع بين الاستشراف والبناء المشترك والمقاربة المندمجة، بغية إرساء أسس اقتصاد متنوع وتنافسي وقادر على الصمود على نحو مستدام.

ولا تفوتنا هذه المناسبة للتنبؤ بتنظيم الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بمراكش خلال الفترة الممتدة من 9 إلى 15 أكتوبر 2023 باعتباره موعداً سنوياً بارزاً للقطاع المالي الدولي يضع بين يدي بلادنا فرصة تاريخية لتعزيز جاذبيتها الاقتصادية والترويج لصورتها في المنتديات الاقتصادية العالمية.

السيدة الوزيرة المحترمة؛

السيد الوزير المحترم؛

على غرار الإصلاح الذي قمتم به على مستوى المرسوم الخاص بتنظيم الصفقات العمومية، إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار ندعوكم إلى نهج نفس المقاربة التشاركية مع مجلسي البرلمان فيما يخص مراجعة مقتضيات القانونية التي تخص منظومة التسجيل والتبر، ومدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة والتعريفات الجمركية والضرائب الداخلية على الاستهلاك، ومدونة تحصيل الديون العمومية وجعلها تتلاءم مع رهانات النجاعة الإدارية والمالية، والشفافية والحكامة الجيدة.

إننا نعتقد جازمين أن تنزيل ميثاق الاستثمار الجديد في ظل مراجعة المقتضيات القانونية للقوانين السالفة الذكر سيشكل قيمة مضافة ونوعية ستساهم بكل تأكيد في تحسين مناخ الاستثمار وتحديث الإطار القانوني لتشجيع المبادرة المقاولانية، وانطلاقة متجددة لتجويد تنفيذ قوانين المالية في منحنى تصاعدي شمولي ومستدام.

وفي إطار تفاعل فريقنا مع العرض الذي قدمتموه، نؤكد السيدة الوزيرة المحترمة والسيد الوزير المنتدب، على عدد من الملاحظات والاقتراحات وفق مايلي:

- تنزيل مقتضيات القانون رقم 54.19 بمثابة ميثاق للمرافق العمومية؛

حيث أن الجمع بين هذا الثالوث في التشكيلة الحكومية الحالية يبين بالملاموس استحضر هته الحكومة للأدوار الكبيرة لهذا القطاع الذي نراهن عليه جميعا لتحقيق التنمية الشاملة بكل أبعادها وتحدياتها.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمين؛

تبنت بلادنا ميثاقا جديدا ومحفزا للاستثمار تنفيذا للتعليمات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، والذي جعلت منه بلادنا رافعة مهمة لتحقيق انتعاش وإقلاع اقتصادي وطني مهم، حيث عملت الحكومة في هذا الباب على تنزيل النصوص التطبيقية للقانون الإطار خاصة فيما يتعلق بتنشيط نظام الدعم الأساسي للاستثمار ونظام الدعم الخاص المطبق على مشاريع الاستثمار ذات الطابع الاستراتيجي، كما عملت أيضا على إعادة هيكلة المراكز الجهوية للاستثمار وما رافق ذلك من تدابير تروم الى تبسيط المساطر الإدارية حيث تم تبسيط 22 مسطرة إدارية على مستوى هته المراكز واللجان الجهوية الموحدة للاستثمار مما مكن من تقليص في الوثائق الإدارية المطلوبة بنسبة تقدر ب 45%، على أمل أن يتم مستقبلا رقمنة كل الخدمات الإدارية المرتبطة بموضوع الاستثمار استجابة لمطالب المستثمرين بالشكل الذي يكرس الفعالية والنجاحة والسرعة والحكمة في الخدمات الإدارية. مع العمل على لا مركزة القرار الإداري عبر تفويض الاختصاص للفاعل الإداري الترابي من أجل تقليص زمن الانتظار فيما يخص التصديق على المشاريع الاستثمارية.

وفي هذا الباب، نتمن التزم الحكومة بتعزيز الاستثمار الخاص انسجاما مع توجهات الميثاق الجديد للاستثمار بالشكل الذي سيمكن من توزيع عادل ومتوازن لفرص الاستثمار على المستوى الوطني عبر تحقيق التكافؤ بين الاستثمار العمومي والخاص (50%) لكل منها بحلول سنة 2026 مع الرفع من حصة الاستثمار الخاص من الثلث إلى الثلثين في أفق سنة 2035.

وتتوجبا لهذا المجهود الكبير الذي بذلته الحكومة لجعل الاستثمار الخاص رافدا مهما من روافد الإقلاع الاقتصادي ببلادنا، فلقد عملت كذلك على التنزيل السريع للمراسيم التطبيقية لميثاق الاستثمار (مرسوم واحد وثلاثة قرارات لرئيس الحكومة) مما مكن لجنة الاستثمارات من المصادقة على 36 اتفاقية وملحق لمشاريع استثمارية في إطار نظام الدعم الأساسي والمصادقة كذلك على أربع مشاريع استراتيجية في إطار نظام الدعم الخاص ومنح الطابع الاستراتيجي لستة مشاريع استثمارية إضافية من شأنها خلق أزيد من 160 ألف منصب شغل.

هذا الالتزام الذي يتعزز اليوم بفعل مجهودات كبيرة بذلتها الحكومة في سبيل التوزيع المجالي العادل لفرص الاستثمار والذي شكل غيابه مع الأسف عائقا كبيرا لتنمية مجموعة من المناطق التي تتوفر على مؤهلات بشرية وطبيعية لم يتم استثمارها إلى حدود اللحظة، مما عمق أزمة التفاوتات الاقتصادية

- مراعاة العدالة المجالية في توزيع الاستثمارات العمومية لتحقيق التوازن المطلوب بين جهات وأقاليم المملكة وتقليص الفوارق الحاصلة من حيث الهشاشة ومؤشرات التنمية البشرية؛

- تعزيز الالتقائية على المستوى الترابي من خلال التنزيل الفعلي لورش اللاتمركز الإداري، بالإضافة إلى تعزيز آليات تتبع المشاريع الاستثمارية العمومية على المستوى المجالي؛

- مواصلة إعادة هيكلة المؤسسات والمقاولات العمومية بهدف إرساء قواعد جديدة لحكمة هذه المؤسسات وتديرها ومراقبتها؛

- العمل على إصلاح القانون التنظيمي للمالية بهدف تعزيز المبادئ والقواعد الميزانية، وتعزيز النقاش العمومي حول حكمة المالية العمومية، فضلا على مواكبة الديناميات الحالية للإصلاحات المؤسساتية التي انخرطت فيها بلادنا؛

- مواصلة تشجيع المنتج الوطني من خلال دعم تنافسية وسم "صنع في المغرب"؛

- العمل على تطوير التمويلات المبتكرة والتدبير الفعال للدين العمومي.

وفي الختام، إيمانا منا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار بالمجهود الكبير الذي تقوم به وزارة الاقتصاد والمالية في تدبير الأوراش الكبرى المهيكله بالرغم من كل الإكراهات التي تواجهها، ومن منطلق انتمائنا للأغلبية الحكومية، سنصوت بالإيجاب على الميزانية الفرعية لوزارة الاقتصاد والمالية. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

9) مداخلة المستشارة السيدة فاطمة الحساني باسم الفريق في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية؛

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمين؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

يتجدد اللقاء بكم في محطة هامة من محطات تقييم وتتبع أداء الفاعل الحكومي والتي تهم بالأساس قطاع مهم وواعد تراهن عليه بلادنا لتحقيق طفرة اقتصادية نوعية بما يخدم نماءها وتنميتها الاقتصادية والمجتمعية.

وقبل الخوض في تفاصيل المناقشة العامة، اسمحوا لي أن أنوه بالعمل المهم الذي قامت به لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية رئاسة وأعضاء لدراسة ومناقشة مشروع ميزانية هذا القطاع المهم الذي يجمع بين ثلوث مهم: الاستثمار الخالق للثروة وتقييم السياسات العمومية كآلية لتجويد تدخلات الفاعل العمومي والالتقائية التي تعتبر العامل المفقود في العديد من السياسات القطاعية التي ميزت تاريخ حكومات تعاقبت على تدبير الشأن العمومي،

والاجتماعية والتنمية بين الجهات وكرس كذلك التفاوتات الجالية بين الأقاليم داخل الجهة.

ولعل اعتماد منح تربية وأخرى قطاعية لدعم الاستثمارات على المستوى المجالي سيساهم في تحقيق هته المقاربة القائمة على التوزيع المجالي العادل لفرص الاستثمار، في أفق تقديم تحفيزات أخرى للمقاولات الصغرى والمتوسطة خاصة فيما يتعلق بتعزيز فرص التمويل والتحفيزات الجبائية وغيرها من التحفيزات والتي ستمكن بلا شك من تحقيق التنمية المنشودة بالعديد من المناطق التي تعرف غيابا تاما لأي شكل من أشكال الاستثمار الخاص، وستساهم كذلك في تقليص نسب البطالة التي تعرفها تلك المناطق.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمين؛

نلفت انتباهكم إلى إشكالية العقار المخصص للاستثمار الخاص والتي لازالت قائمة ومطروحة بل تشكل إحدى العراقيل الكبرى للنهوض بالاستثمار محليا جهويا ووطنيا، مما يستدعي ابتكار حلول مناسبة لهاته الإشكالية عبر تشخيص دقيق يقدم حلول عملية قابلة للتنزيل، بالإضافة إلى معالجة إشكالية التمويل والتي تعتبر هي الأخرى عائقا كبيرا يواجه المستثمر خاصة بعد المرور اليوم لسعر فائدة يصل إلى 3% مما بات يفرض أيضا التفكير في آليات جديدة لحث الأبنك على الانخراط بشكل أكبر في هذا المجهود الحكومي الرامي إلى تشجيع وتخفيف الاستثمار الخاص.

أما فيما يتعلق بالتقائية وتقييم السياسات العمومية، فلا تخفى عليكم أهمية هذا المحور في ضمان انسجام وتحسين أداء المبرر العمومي، لذلك ندعو إلى بلورة دليل عملي يمه سبل تعزيز الالتقائية بين السياسات العمومية والقطاعية ويؤسس أيضا لمنهجية واضحة لتقييم السياسات العمومية. كما ننوه بالمنهجية التواصلية للوزارة التي تبنتها لتوطيد علاقتها بالمستثمر، وللتعريف كذلك بالإمكانيات الاستثمارية التي تتيحها بلادنا بما سيمكن بلا شك من تعزيز فرص الاستثمار، وتتنجبا لهذا المجهود التواصلية ندعو إلى ضرورة الافتتاح بشكل أكبر على الرأي العام الوطني وجميعيات المجتمع المدني للإسهام في الترويج للفرص الاستثمارية التي توفرها بلادنا. وختاماً، ومن منطلق استشعارنا بأهمية هذا القطاع سنصوت إيجاباً على مشروعة ميزانية هته الوزارة برسم سنة 2024. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

10) مداخلة المستشار السيد محمد البكوري باسم الفريق في مناقشة الميزانية

الفرعية لوزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات:

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق التجمع الوطني للأحرار، وذلك في إطار مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات للسنة المالية 2024، هذا القطاع الذي يعتبر المحرك الأساسي للاقتصاد الوطني لما له من صلة وطيدة بسوق الشغل وما يتطلبه من تأهيل للكفاءات وقدرة على ضمان إدماج عدد من الشباب ضمن النسيج الاقتصادي الوطني.

ولا تفوتني الفرصة لأشيد بالمجهودات والدينامية التي أطلقتها، السيد الوزير المحترم، وما تحقق في عهدكم من منجزات وتغييرات إيجابية، طرأت على هذا القطاع الأساسي الذي يروم تقديم خدمات موححة لفئات وشرائح المجتمع المغربي، ويظهر ذلك جليا من خلال العرض الذي قدمتموه وبيّنتم فيه بالموضوعية مع تفصيل معطيات تشخص واقع القطاع، الذي يعتبر عصب القطاعات الاجتماعية والذي عرف انتعاشا خلال هذا الزمن القصير من تديركم لهذا القطاع بفضل مجموعة من الإجراءات الاستعجالية التي اتخذها جلالة الملك محمد السادس نصره الله والتي مكنت من إرجاع الحيوية للاقتصاد الوطني، وبالتالي خلق مناصب للشغل.

وفي غمرة احتفالاتنا بذكرى عيدي المسيرة الخضراء والاستقلال المجيد، لا بد أن نستحضر توجيهات جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده في الخطاب الذي ألقاه للأمة بمناسبة الذكرى الثامنة والأربعين للمسيرة الخضراء، والذي أكد فيه أن المسيرة الخضراء مكنت من استكمال الوحدة الترابية للبلاد، ووفاء لقسمها الخالد يواصل المغرب مسيرة التنمية والتحديث والبناء من أجل تكريم المواطن المغربي وحسن استثمار المؤهلات التي يزخر بها المغرب، خاصة بالصحراء المغربية، إذ بفضل الرؤية المتبصرة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله تم فتح آفاق جديدة من أجل التغلب على المصاعب التي تواجه شبابنا عبر خلق مناصب شغل جديدة في إطار الأوراش الكبرى التي تعرفها بلادنا، فالتنمية رهينة بخلق مناصب الشغل والشغل رهين بتوفير تكوين خاص ليد العاملة من أجل أن تكون فاعلا ومستفيدا من المسيرة التنموية التي تشهدها بلادنا، فريط التشغيل بالكفاءات في حكومتنا لم يكن اعتباطيا بل من أجل ربط التكوين بالشغل، إذ لا شك أن المهمة الأساسية التي يضطلع بها نظام التكوين المهني هي منح التأهيل المهني للأفراد الراغبين في الحصول على منصب شغل، أو للذين يطمحون إلى تحسين مستواهم المهني ومواكبة التطور الذي يحدث في عالم الشغل، وهذا يعني أن العمل على تلقي تكويننا محنيا في إحدى التخصصات داخل مؤسسات التكوين المهني الغاية الأساسية منه هي الشغل.

السيدات والسادة الوزراء المحترمين؛

إن مناقشة الميزانية الفرعية للقطاع مناسبة سنوية لا بد أن نستحضر فيها التدابير الواردة في البرنامج الحكومي المرتبطة بمحور التشغيل، أو بالأحرى الإدماج الاقتصادي، والمتمثلة في دعم خلق مناصب الشغل؛ والعمل على

السيدات والسادة الوزراء المحترمين؛

إننا نعي جيدا، في فريق التجمع الوطني للأحرار، بأن ملف التشغيل يعتبر محالا محوريا وركيزة من ركائز الدولة الاجتماعية، ضمن البرنامج الحكومي 2021-2026، ويتمركز كأهم أولويات الحكومة، إذ تشكل المحافظة على مناصب الشغل واستدامتها وإحداث مناصب شغل جديدة وبالعدد الكافي، أهدافا استراتيجية لكل السياسات العمومية في الميدان الاقتصادي والاجتماعي، ونحن بصدد مناقشتنا لميزانية الوزارة إذ نغتنم الفرصة لوضع تقييم شمولي لما تحقق وما لم يتحقق في إطلاق بعض البرامج من قبيل "أوراش" و"انطلاقة".

إننا اليوم في حاجة ماسة إلى تكثيف برامج وإجراءات إنعاش التشغيل وتبعية إنجازها والعمل على تعزيز القرب وتطوير خبرات الوساطة في التشغيل، وتقديم دعم ملائم، سواء للباحثين عن شغل أو خلق مقاولات، مع العمل على تنمية التشغيل الذاتي وإيلاء أهمية خاصة للشراكة الترابية ومناخ الشغل الجديدة.

كما ندعو الحكومة بهذه المناسبة، إلى دعم البعد الجهوي من خلال وضع برامج جهوية مكاملة للتدابير الوطنية للتشغيل بجميع جهات المملكة، والتي تهم مجالات تحسين قابلية تشغيل غير حاملي الشواهد والتشغيل الذاتي ودعم انطلاق التعاونيات وإحداث فضاءات التوجيه المهني بالأقاليم التابعة للجهة، وتنظيم عمليات للتكوين التأهيلي بالعالم القروي لفائدة الباحثين عن شغل، واعتماد مقارنة متكاملة للنهوض بالإدماج الاقتصادي للشباب على المستوى الجهوي، من خلال منظومة جهوية تروم تحسين قابلية التشغيل ودعم الإدماج المهني، وإرساء منظومة جهوية لتطوير ريادة الأعمال، وتبني حكمة جهوية وإقليمية للنهوض بالتشغيل، واعتماد تدابير فعالة لتحليل سلاسل الإنتاج واليقظة حول سوق الشغل وتطوير آليات تتبع مختلف البرامج والاستراتيجيات على صعيد الجهة بغية تعزيز الالتقائية والتنسيق بين مختلف البرامج.

السيدات والسادة الوزراء المحترمين؛

في هذا الإطار، نطالبكم بالاهتمام بجهاز مفتشي الشغل، لأنه المدخل الحقيقي لتحسين مناخ الشغل، ولما يقوم به من خدمات جليلة من إرساء سلم اجتماعي دائم من خلال فك نزاعات الشغل الجماعية والحفاظ على يد عاملة مؤهلة من خلال ضمان احترام قواعد الصحة والسلامة في العمل وتعزيز المنافسة الشريفة بين المشغلين الخاضعين للتشريع الاجتماعي مع مساهمتهم في مواكبة الأوراش الكبرى الهيكلية مؤكدين على أن عدد المناصب المخصصة لمفتشي الشغل قليلة جدا مقارنة مع حجم الخصائص والتحديات التي طرحتها مدونة الشغل، كما أن ضعف هذا الجهاز يتسبب في عدم التصريح بالعمل من طرف المقاولات نتيجة قلة الزيارات أو بسبب التواطؤات أحيانا، وهو ما يؤدي إلى هضم الحقوق الخاصة بالعمل.

وهي مناسبة أيضا نجدد خلالها دعوتنا إلى تفعيل دور مفتشي الشغل، الذين يعانون إكراهات ومعوقات سواء على المستوى المحدود بالمقارنة مع المقاولات

ملاءمة الكفاءات مع فرص الإدماج المهني؛ وتكثيف برامج تحسين قابلية التشغيل ودعم التشغيل المأجور؛ ودعم التشغيل الذاتي؛ ودعم أنشطة الوساطة في سوق الشغل وتقريب خدماتها من المواطنين؛ ووضع برامج جهوية لإنعاش التشغيل؛ وكذا تحسين اشتغال سوق الشغل وظروف العمل، وهي التدابير التي تسائلنا جميعا حكومة وبرلمانا حول مستوى تقييم الحكومة للسياسة الاجتماعية، خاصة في مجال التشغيل والحد من البطالة.

وفي هذا الإطار، لا بد أن ننوه بتأكيد صاحب الجلالة نصره الله، على ضرورة مباشرة إصلاح حقيقي على مستوى الحماية الاجتماعية، ووضع جدولة زمنية واضحة ودقيقة لهذا المشروع الوطني الكبير غير المسبوق والزام الحكومة بضرورة احترام هذه الجدولة، وتحديد سقف زمني أقصاه سنة 2025، والعمل على استفادة 22 مليون مواطن ومواطن من التغطية الصحية الإجبارية والتأمين الأساسي عن المرض، وتعميم التعويضات العائلية، مع توسيع قاعدة الانخراط في نظام التقاعد في أفق سنة 2025، وهي بداية مشجعة لهذه الحكومة للوفاء بالتزاماتها، وفتح باب الانخراط أمام ما يناهز 4 ملايين من الأسر التي تعاني الهشاشة، لتنزيل نظام موحد للتأمين الإجباري الأساسي عن المرض، لفائدة كل الأسر المغربية، كيفما كانت وضعيتها الاجتماعية أو الاقتصادية.

السيدات والسادة الوزراء المحترمين؛

إن نجاح الاستراتيجيات الوطنية لتهيئة فرص الشغل والتي نستنبط مرتكزاتها من دستور 2011 ومن التوجيهات الملكية السامية والنموذج التنموي الجديد، وكذا البرنامج الحكومي، بالإضافة إلى المواثيق الدولية ذات الصلة بمجالات تدخل الوزارة رهين ببيئة داعمة تنبني على مبادئ تيسير الإدماج الاقتصادي والنهوض بالتشغيل لفائدة مختلف الفئات، بمن فيهم النساء ودعم المقاولات الصغيرة جدا وتكريس مفهوم العمل اللائق.

السيدات والسادة الوزراء المحترمين؛

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار نرى أنه من الضروري إعادة النظر في المرسوم المنظم للعاملين في الإنعاش الوطني لأن منهم حاملي شواهد عليا، ولم تتم لحد الساعة تسوية وضعيتهم، ونفس المعاناة يعاني منها العاملون والعاملات بالنوادي النسوية الذين لا يتوفرون على الحد الأدنى للأجور، كما يتعين على الوزارة تفعيل دور المرصد الوطني للشغل وجعله في متناول الشباب والباحثين عن الشغل والاعتماد على القطاعات الأساسية في توفير فرص الشغل، وضرورة تضافر جهود جميع المتدخلين من أجل النهوض بقطاع التشغيل بإغناء عروض "الأنايك" لتحقيق المبتغى من وراء إنشائها، مسجلين دينامية وحيوية معتبرة للوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، ومطالبين في الآن ذاته ببذل مزيد من الجهود لاستهداف المناطق القروية والنائية، لأنها تحتوي على نسب عالية من البطالة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

11) مداخلة المستشار السيد أمين عباس البارودي باسم الفريق حول مناقشة مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية السامية للتخطيط:

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمين؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

يشرفني أن أدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة الميزانية الفرعية للمندوبية السامية للتخطيط، منوها بمستوى النقاش الهادف الذي طبع مختلف مراحل الدراسة والتصويت على ميزانية هذه المؤسسة داخل لجنة المالية والتخطيط والتنمية والاقتصادية.

هته المؤسسة التي تقوم بعمل مهم خاصة فيما يتعلق بتحليل الوضعية الاقتصادية الوطنية والدولية، وإنتاج المعطيات الإحصائية بما في ذلك إنجاز دراسات إحصائية مهمة همت مواضيع تخطى براهنية كبيرة وهو ما تطرقتم إليه في معرض عرضكم القيم.

وفي هذا الصدد، لابد أن نشيد بالمكانة المتميزة التي تحتلها بها هذه المؤسسة على المستويين الوطني والدولي ودورها الحيوي والاستراتيجي كمؤسسة تصدر معطيات إحصائية مهمة وتقارير بمخرجات حاسمة في توجه المدير العمومي.

واعتبارا لهذا الدور الكبير الذي تقوم به المندوبية، واستحضارا لقيمة المعلومة الإحصائية سواء في اتخاذ قرار الفاعل الحكومي أو فيما يتعلق ببناء قناعات المستثمر الى غير ذلك... في عالم يقدر البيانات الإحصائية الدقيقة والآنية والموثوقة والمتسقة.

السيد الرئيس المحترم،

نحن مبادرتكم بإطلاق الأشغال الخرائطية للإحصاء العام السابع للسكان والسكنى المزمع إنجازه في شتنبر 2024، والذي سيتم إنجازه بصفر ورقة اعتماد أدوات رقمية حديثة بالشكل الذي تتماشى مع الثورة الرقمية التي تعرفها جل المؤسسات العمومية.

مما سيمنح من تجميع عدد مهم من المعطيات الإحصائية الخاصة بالأسر، وستمكن كذلك هذه المنهجية من التكوين عن بعد لفائدة المشاركين في الإحصاء، وانتقائهم بالإضافة إلى التجميع السريع والفعال للبيانات الإحصائية المتعلقة بهذه العملية الوطنية.

وفي هذا الباب، وحتى تزاوّل مؤسستكم محامها على أتم وجه خاصة وأنا مقبلون على محطة وطنية هامة تتعلق بالإحصاء العام للسكان والسكنى، ندعو إلى البلاء عناية كبيرة بالموارد البشرية للمندوبية والعمل على مواكبتهم خاصة فيما يتعلق بالتكوين بالنظر إلى المهام الكبيرة التي تقوم بها المندوبية وما تحتاجه من خبرات وكفاءات متجددة.

العاملة وحجم البنيات الاقتصادية، بالإضافة إلى الخصاص الكبير في وسائل العمل والتجهيزات التي من شأنها تسهيل عملية التفتيش منبهين إلى تزايد ظاهرة تشغيل الأطفال في سن التمدرس، حيث أصبحت هذه الظاهرة مقلقة ومتزايدة وتعاكس ما حققته بلادنا من تقدم في مجال النهوض بحقوق الأطفال وحمايتهم، علما أن مجهودات مديرية الشغل ومفتشي الشغل محدودة في التصدي لهذه الآفة، مؤكدين على ضرورة حماية مفتشي الشغل أثناء مزاولة عملهم طرف الوزارة الوصية وتنصيب محامين للدفاع عنهم أثناء تعرضهم لشكايات كيدية تنجم عنها في الغالب متابعات قضائية بسبب حرصهم على تطبيق القانون.

السيدات والسادة الوزراء المحترمين؛

ونحن بصدد مناقشة ميزانية وزاركم نلاحظ أن الميزانية المرصودة للقطاع غير قادرة على تلبية طموحاتنا في جعل هذا القطاع رافعة أساسية لإنعاش التشغيل وإنجاح البرامج لدى الشباب مما يجب العمل مستقبلا على الرفع من ميزانية هذه الوزارة كي تستطيع العمل على تنزيل برامجها.

وإدراكا منا بأهمية المقاولات بكل أصنافها على مستوى النسيج الاقتصادي، فإننا نقر ونعترف بامتلاكها لمؤهلات كبيرة والقدرة على إحداث فرص شغل، وبالتالي مساهمتها في التنمية المستدامة، وفي خلق الثروة، ومحاربة الفقر، والرفع من المستوى المعيشي والإدماج الاجتماعي.

وفي هذا الإطار، ندعو كافة المتدخلين إلى الانخراط والانصراف في استراتيجية ورؤية موحدة وشاملة من شأنها تحديد الأهداف المسطرة، بناء على تنسيق محكم يحدد الأولويات ويضع الإجراءات، خصوصا أننا نراهن على مسألة الاستمرار في دعم وتحفيز المقاولات الصغرى والناشئة كأولوية وطنية، وبالتالي فإن المقاربة المعتمدة في هذا القطاع يجب أن تنبني على تحسين مناخ الأعمال واعتماد سياسات وتدابير ذات طابع تحفيزي وبرامج للمواكبة، أملا في الرفع من تنافسية هاته المقاولات وجعلها في صلب اهتمامات مختلف النشطاء والفاعلين في القطاع.

وارتباطا بموضوع دعم الكفاءات كإحدى الاختصاصات الموكولة إلى الوزارة، فإننا نعزّز ونفتخر بما تزخر به بلادنا من طاقات خلاقة وكفاءات محنية في شتى المجالات، الشيء الذي يحتم علينا جميعا العناية والارتقاء بها، خصوصا في سياق التحولات والمتغيرات التي تشهدها المنظومة السوسيو اقتصادية للمملكة، منوهين بالتقدم الكبير على مستوى تعزيز مؤسسات التكوين المهني وعلى رأسها إرساء مدن المهن والكفاءات وتعميمها على مختلف جهات المملكة.

وفي الختام، لا يسعنا في فريق التجمع الوطني للأحرار إلا أن نشي على المجهودات المبذولة من طرف الوزارة، من أجل استشراف آفاق واعدة لهذا القطاع، معبرين عن مساندتنا القوية والمطلقة لكل المخططات والاستراتيجيات المسطرة من أجل بلوغ الأهداف وتحقيق النتائج المرجوة في أفق إنجاز كل الأوراش المفتوحة تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

والبيئي لمقاربة تشاركية وافتتاحه على الجامعات أو الجماعات الترابية، والمقولة، والمؤسسات الدستورية، والقطاعات الحكومية يقوي حضوره على المستوى الوطني ويعزز شراكته مع المؤسسات الوطنية بهدف الانفتاح على دراسة مواضيع وقضايا ذات راهنية كبرى بالنسبة لبلادنا.

وإذ ننوه بالعمل المتواصل الذي تقومون به، السيد رئيس المجلس المحترم، بخصوص جودة البحوث ودقتها العالية وقيمتها العلمية التي ينتجها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في المجالات السالفة الذكر، وخصوصا ورش الجهوية المتقدمة، والأمن المائي وحماية البيئة، وتعزيز قدرات الاقتصاد الوطني والنهوض بالقطاعات الواعدة.

كما نسجل بكل إيجابية أيضا المجهودات التي يبذلها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على مستوى التواصل مع الفاعلين والرأي العام والمواطنين على موقعه الإلكتروني ومواقع التواصل الاجتماعي، مما يساهم في نشر تقاريره وأراء المجلس على نطاق واسع ويعزز إشعاعه وتموقعه الريادي وإسهاماته العلمية.

إننا نعتبر بكل موضوعية أن حصيلة عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي هي حصيلة إيجابية ومهمة برسم سنة 2023، سواء تعلق الأمر بمختلف الإصدارات والدراسات والإحالات الذاتية التي قامت بإنجازها أو في مجالات التعاون.

ولا تفوتنا بهذه المناسبة التنويه بانخراط المجلس بالاهتمام بالموارد البشرية كرافعة مهمة للارتقاء بعمله من خلال إرساء حكمة تديرية، وتحسين ظروف اشتغال موظفيها وتنظيم دورات تكوينية لفائدتهم لتعزيز مهاراتهم المهنية ومؤهلاتهم الفكرية.

وفي إطار الرفع من قدرات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في الشق المتعلق بالموارد البشرية، نؤكد في هذا الباب على ضرورة تخصيص مناصب مالية لسد الخصاص الذي تعاني منه هذه المؤسسة ووضع رهن إشارتها الاعتمادات المالية اللازمة لتوفير وسائل الاشتغال لمواكبة التحديث الإداري والنهوض بالأوضاع الإدارية والاجتماعية لفائدة موظفيها.

لقد لأمسنا بعمق العمل والأنشطة التي يقوم بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ومساهمته المتميزة وأنشطته المكثفة لتطوير علاقات الشراكة والتعاون للنهوض بعملها وتطويره وتعزيزه بشكل مستمر، مع تعزيز قدراته ومكانته العلمية لتنير صناع القرار على الصعيدين الترابي والوطني وهذا ما يجعلنا ندعم التوجهات التي انخرط فيها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لتحديث بنيتها الإدارية والتنظيمية، وتكثيف أنشطته العلمية، وتنزيل برامج التكوين المستمر الذي نعتبره رافعة أساسية لتنمية مهارات موظفيه ومسؤوليه وتبني استراتيجية للتحويل الرقمي لتجويد عمله والحفاظ على تموقعه وريادته في مجال القيام بالدراسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وفي الختام، إيماننا منا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار بالمجهود الكبير

وعلى هذا الأساس، نرى أن هاته المؤسسة يجب أن تعتمد بالأساس على مواردها البشرية المؤهلة لتقوم بمهامها على أحسن وجه، حتى لا يذهب البعض إلى التشكيك في دقة المعطيات الإحصائية على اعتبار أنها صادرة عن مؤسسات خاصة تستعين بها المندوبية مما يطرح تساؤلات حول كفاءة وتكوين وخبرة العاملين بتلك المؤسسات.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمين؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

نشارككم أهمية المهام الكبيرة التي تقوم بها المندوبية السامية للتخطيط، كما نشارككم ضرورة دعم وتطوير أداؤها لتزاول مهامها بالدقة والسرعة المطلوبتين، وعلى هذا الأساس فإننا سنصوت إيجابا على مشروع هاته الميزانية. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

12) مداخلة الفريق حول مناقشة مشروع الميزانية الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي:

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

يشرفني أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة الميزانية الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي برسم سنة 2024، منوهين في هذا الباب بالمجهودات التي تبذلونها في مواكبة المجلس للعديد من الأوراش والقضايا المجتمعية ذات الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والانفتاح على المواطن والجهات والانخراط في الدينامية الدولية بتعاون مع البنك الإفريقي للتنمية والبنك الدولي ومنظمة العمل الدولية وكذا المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة لها بإفريقيا، ومن جهة أخرى، لابد أن نشيد بالمكانة المتميزة التي يحظى بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على الصعيدين الوطني والدولي ودوره الحيوي والإستراتيجي كمؤسسة مشهود لها بالكفاءة والخبرة العلمية في مجالات متنوعة، نذكر من بينها على سبيل المثال لا الحصر: تعزيز مشاركة المرأة في التنمية والنهوض بمجال الصحة ودعم القدرة الشرائية للمواطن، وتنظيم سلاسل التسويق وتقنين دور الوسطاء...

نتمن في فريق التجمع الوطني للأحرار علاقة التعاون التي تجمع بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ومجلس المستشارين باعتبارها رافدا مهما لإغناء الأدوار التشريعية والرقابية والتقييمية للبرلمان.

كما نعتبر بكل موضوعية أن تنظيم زيارات ميدانية بمناسبة إعداد بعض أراء المجلس وقدرته على الإنصات والتفاعل بشكل ملحوظ ودقيق يساهم في خلق دينامية تواصلية تترجم باللمس حجم قدراته التواصلية العالية.

وبالموازاة مع ذلك، نؤكد أيضا أن تبني المجلس الاقتصادي والاجتماعي

من الرشوة ومحاربتها في الجوانب المرتبطة بالتنسيق وضمان الالتقاء والفعالية عبر التتبع والتقييم لجميع القطاعات والمؤسسات المعنية بمكافحة الفساد والبحث عن أنجع الآليات الكفيلة بأجرائها بهدف ترسيخ قيم النزاهة وتنسيق الجهود الوطنية في هذا المجال، بما يقتضيه السياق من تعاون وتبادل الخبرات والمعلومات واستهداف النتائج.

ولا يفوتنا في هذه المناسبة التنويه بمقتضيات القانون رقم 46.19 المتعلق بالهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها التي تروم تخليق الحياة العامة وتعزيز النزاهة ومحاربة كل مظاهر الفساد وفي نفس الوقت التجاوب مع انتظارات المواطنين وتطلعاتهم إلى الاستفادة من الخدمات العمومية وفق متطلبات الشفافية والنزاهة والجودة.

ووعيا منا بحجم المسؤولية الملقاة على عاتقكم، فإننا في فريق التجمع الوطني للأحرار نعبّر عن كامل دعمنا لجميع المبادرات التي من شأنها الرفع من قدرات الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها في الشق المتعلق بالموارد البشرية والوظيفية واللوجيستية وتعزيز شراكته مع المؤسسات الوطنية والدولية ووضع رهن إشارتها الاعتمادات المالية اللازمة لتوفير وسائل اشتغالها أحسن الظروف متمنين لكم كامل التوفيق والسداد في مهامكم.

وفي الختام، إيماناً منا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار بالمجهود الكبير الذي تقوم به الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها بالنظر لأدوارها الهامة، سنصوت بالإيجاب على الميزانية الفرعية المخصصة لها. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

14) مداخلة المستشار السيد عابد بادل باسم الفريق في مناقشة مشروع ميزانية مجلس المستشارين:

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمين؛

يتجدد لقاءنا اليوم لمناقشة مشروع ميزانية مجلس المستشارين برسم السنة المالية 2024، والتي ميزها عرف كرسه السيد رئيس المجلس عبر تقديمه الشخصي لها، وهي في الحقيقة مناسبة مهمة لا نراها من زاوية الأرقام والفصول المالية بل ما يهمننا أن نستحضر فيها أداثنا السنوي.

على اعتبار أن هذا الأداء يشكل العامل الأساس لرسم الصورة الحقيقية لهاته المؤسسة، والتي لطالما عملنا على أن نجعل منها صورة تليق بالمكانة الدستورية للمجلس ونعزز حضورها الإيجابي للمساهمة في مناقشة وحل القضايا التي تستأثر ببالغ اهتمام الرأي العام الوطني.

السيد الرئيس المحترم؛

قبل الخوض في تفاصيل المناقشة، لا بد أن أنوه بمساهمة مختلف مكونات المجلس من مستشارين وإداريين في المجهود التضامني الكبير الذي انخرطت

الذي يقوم به المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وبالنظر لأدواره الهامة كمؤسسة دستورية، سنصوت بالإيجاب على الميزانية الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

13) مداخلة الفريق حول مناقشة مشروع الميزانية الفرعية للهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها:

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

يشرفني أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة الميزانية الفرعية للهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها برسم سنة 2024، منوهين في هذا الباب بالمجهودات والأدوار الهامة التي تقوم بها هذه الهيئة لمكافحة الرشوة والفساد ببلادنا، والتي خصها الدستور إلى جانب هيئات ومؤسسات دستورية أخرى، بتوطيد قيم ومبادئ الحكامة الجيدة وأوكل لها، بمقتضى الفصل 167 من الدستور، مهام المبادرة والتنسيق والإشراف وضمان تتبع تنفيذ سياسات محاربة الفساد وتلقي ونشر المعلومات في هذا المجال، والمساهمة في تخليق الحياة العامة، وترسيخ مبادئ الحكامة الجيدة وثقافة المرفق العام وقيم المواطنة المسؤولة.

ومن جهة أخرى، لا بد أن نشيد بالمكانة المتميزة التي تحظى بها الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها من خلال الصلاحيات والمهام الموكلة إليها التي نعتبرها نقلة نوعية في تنزيل التوجهات الاستراتيجية لسياسة الدولة في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته. كما نعتبر أن أدوارها في التوجيه والتكامل والالتقاء لمحاربة الفساد واستكمال إرساء حكمتها المؤسساتية والعملياتية هي أورش محيكة تعزز إنجازاتها وتؤطر بشكل دقيق محددات عملها لضمان تحقيق الأهداف المرجوة منها في إطار التراكم والتدرج.

نسجل بكل أسف ارتفاع مؤشرات تطور الفساد المتضمنة في عدد من التقارير الدولية الى مستويات مقلقة مما يجعلنا نستحضر بقوة التحديات والإكراهات التي يطرحها تفشي الفساد على مستقبل الشعوب بمختلف تجلياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحقوقية والبيئية.

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار نعتبر بكل موضوعية أن القضاء على آفة الفساد والنهوض بقيم النزاهة والشفافية والحكامة الجيدة يقتضي في نظرنا الموازنة بين التدابير الوقائية والزجرية والتوعوية والتواصلية في إطار الانسجام والتكامل بهدف الرفع من قدرات الفاعلين الوطنيين وكذا تجويد ممارسات الأجهزة والمؤسسات الوطنية المعنية بمكافحة الفساد في مختلف تجلياته.

نؤكد على ضرورة إيلاء أهمية كبرى لأدوار الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية

والتي تتم بتعاون مع شركاء مؤسساتيين مما يعزز سياسة الانفتاح التي ينفجها المجلس علاقته بمؤسسة الجهة من خلال تنظيم عدة ندوات جهوية تعالج خاصة في مواضيع ذات الاهتمام المشترك.

السيد الرئيس المحترم؛

حققت تحول مهم في بناية المجلس شمل مختلف مرافقه بشكل يعكس الهوية المغربية المتجددة في أعماق التاريخ وهو شيء يحسب لكم، مما جعل مؤسستنا هاته تثير اهتمام كل زائر لها ويجعل منها كذلك نموذجا يحتذى به لدى مختلف المؤسسات العمومية.

الا أنه يجب مواصلة هذا الجهد لتطوير وتحسين مجموعة من الخدمات كما ندعو إلى تحفيز موظفي المجلس عبر إخراج نظام إداري جديد يتيح فرصا لترقية أطر وكفاءات مجلسنا الموقر، بشكل ينسجم مع تطلعاتهم ويحسن من الأداء الإداري للمؤسسة.

وفي هذا الباب نشكر السيد الرئيس بجمرة على روحه الاجتماعية والتفاته الإنسانية اتجاه موظفي وموظفات مجلس المستشارين من خلال مبادرته النبيلة بتخصيص غلاف مالي مهم لدعم السكن ونتمنى من هذه المبادرة ألا تحيد عن أهدافها النبيلة وتقتلها التجاذبات الفارغة.

ختاما، نجدد شكرنا للسيد الرئيس المحترم على حسن تديره وتسييره لمجلسنا الموقر، وفق منهجية مبنية على التواصل الدائم وحسن الاستقبال وإشراك كافة مكونات المجلس هذا ما انعكس إيجابا على مختلف مصالحه الإدارية وحسن من أدائها وهي مناسبة ننوه فيها بالأداء الجيد لمختلف الأطر الإدارية الجادة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

15) مداخلة المستشار السيد محمد بودس باسم الفريق حول مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية:

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

يشرفني أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية برسم السنة المالية 2024 (كما وافقت عليها اللجنة)، وهي مناسبة لكي ننوه بالمناقشة المستضيئة التي حظيت بها هذه الميزانية خلال المناقشة داخل اللجنة المختصة، وهذه المناسبة أغتنم الفرصة لكي أهني صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بذكرى عيد المسيرة الخضراء وعيد الاستقلال المجيد، الذي يمثل ملحمة بطولية خالدة في ذاكرتنا التاريخية، تاريخ نفتخر بالانتماء إليه وبإنجازاته العظيمة التي حققها الملكين العظمين المغفور لهما، جلالة الملك محمد الخامس طيب الله ثراه وجلالة الملك الحسن الثاني قدس الله روحه. مشيدين بالقرار الأممي الأخير لمجلس الأمن الدولي بخصوص

فيه مختلف مكونات مجتمعنا بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله ورعاه، كما لا تفوتني الفرصة لأنوه بمختلف المبادرات الفردية التي قام بها السيدات والسادة أعضاء الفريق للتخفيف من حدة كارثة زلزال الحوز بمختلف المناطق المتضررة.

وهي مناسبة أيضا نعبر فيها عن استعدادنا التام للانخراط في أي مبادرات مستقبلية من شأنها تعزيز هذه الهبة التضامنية التي ميزت نموذجنا المنفرد في التعامل مع هاته الكارثة.

السيد الرئيس المحترم؛

فيما يتعلق بالتشريع نثمن الحصيلة المشرفة للسنة التشريعية 2022-2023 والتي ساهمت فيها جميعا، ولعل ما يبرز أهميتها الكبيرة مشاريع القوانين التي تمت المصادقة عليها خاصة تلك التي تم بالأساس الخيار السياسي الذي تبنته بلادنا بقيادة جلالة الملك محمد السادس حفظه الله خيار الدولة الاجتماعية. وفي هذا الباب لا بد من أن تفكر جميعا في السبل الكفيلة بالترقي بمهامنا التشريعية بما يتماشى مع الثورة الرقمية التي تعرفها بلادنا من خلال خلق تطبيق الكتروني يعنى بتنسيق ودراسة ولما لا التصويت على مشاريع ومقترحات القوانين، وعلاقة بهذه الأخيرة يجب العمل على تعزيز قدرات الفرق والمجموعات البرلمانية فيما يخص تكوين ومواكبة أطرها لتجويد مقترحات القوانين وجعلها تنسجم مع القضايا الأنية التي يثريها الرأي العام وتنسجم كذلك مع التحول القانوني الذي جاء نتاجا لإصلاحات كبرى تعرفها بلادنا على عدة مستويات.

وفيما يرتبط بالرقابة نثمن أيضا الحصيلة المهمة للأسئلة بنوعها، والعرف الذي كرسه الحكومة في هذا الباب من خلال برمجة ثلاث قطاعات لكل جلسة أسبوعية.

وارتباطا بهذا الموضوع لا بد من الإشادة بالمقاربة الالكترونية للأسئلة الشفهية والكتابية والأجوبة عليها، التي اعتمدها المجلس مما ساهم بكل تأكيد في تيسير عملية تدبير الأسئلة، هذا العمل المهم الذي جاء نتاج تنسيق ومواكبة فريق إداري بمديرية المعلومات والذي نثني على أدائه المتميز.

السيد الرئيس المحترم؛

فيما يخص تقييم السياسات العمومية، قاربت المجموعات الموضوعاتية المحدثة في السنة المنصرمة مواضيع مهمة أثمرت عن توصيات ومخرجات مهمة، وبالمناسبة لا بد أن ننوه بالجهد الكبير الذي قامت به هاته المجموعات الموضوعاتية التي تطرقت لمواضيع ذات أهمية مجتمعية قصوى وعملت وفق منهجية جديدة منفتحة على كافة المتدخلين.

أما فيما يرتبط بالديبلوماسية البرلمانية، نثمن سياسة المجلس المنفتحة على جل الاتحادات والجمعيات البرلمانية الجهوية والقارية والدولية والتي عززت من حضور المجلس سواء من خلال المهام الدبلوماسية الموكلة للسيدات والسادة المستشارين أو من خلال ديبلوماسية الرئيس.

كما لا تفوتنا الفرصة للوقوف عند أهمية الأنشطة الإشعاعية للمجلس

إدراك حجم الرهانات والتحديات المطروحة وسبل تجاوزها بما يضمن الانسجام، والتكامل بين مختلف المتدخلين ما يكرس للالتقائية في البرامج والمخططات ويضمن الحكامة الجيدة والتدبير الأمثل للشأن المحلي والوطني.

ولعل من بين تلك التحديات ما هو مرتبط بتدبير المخاطر والتعامل مع الكوارث الطبيعية التي تشكل خطرا كبيرا على الأرواح والممتلكات، وهنا لابد أن نشيد بالدور الكبير لفرق الإطفاء التي تعاملت بمهنية عالية مع موجة الحرائق التي عرفت غابات شمال وشرق ووسط المملكة، والتي حال تدخلها دون وقوع خسائر كبيرة، لذلك فإننا نؤكد على ضرورة مواصلة مجهودات الرامية إلى تأهيل وتقوية قدرات مرفق الوقاية المدنية، من خلال برامج طموحة لتطوير وإنجاز البنيات التحتية الضرورية وتعزيز تأهيلها، وتجهيز الوحدات الترابية بالوسائل اللوجيستكية ومعدات الحماية والتدخل وغيرها من المعدات الضرورية لضمان حسن تدخلات فرق الوقاية والإنقاذ، وإيلاء عناية خاصة بأفراد الوقاية المدنية، والعمل على الاهتمام بهذا القطاع المهم من خلال تكثيف عدد العاملين به، أو من خلال رصد المعدات الكافية والمناسبة المتطورة التي تستجيب لحاجيات وضروريات المرحلة في بعض المجالات الحضرية التي لا تتوفر على مراكز للوقاية المدنية، أو تعرف نقصا في المعدات والموارد البشرية خصوصا مع تنامي حرائق الغابات والمحاصيل الزراعية وغيرها من الحوادث والكوارث.

الجهوية المتقدمة:

فيما يتعلق بورش الجهوية المتقدمة، فلقد بلغ مستويات مهمة إلا أنها تبقى غير كافية ولا تمكن الجهة من ممارسة مهامها واختصاصاتها بالشكل الأمثل، لذلك أصبح من الضروري، تسريع تنفيذ برامج التنمية الجهوية، لتفعيل مشروع الجهوية المتقدمة، باعتبارها دعامة أساسية لتنزيل كل المخططات والبرامج على المستوى المحلي، نظرا لوجود صعوبات مالية وإدارية، والتي تكمن في عدم تمكن الجهات من توفير موارد مالية ذاتية قارة تساعد على القيام باختصاصاتها سواء المنقولة منها أو الذاتية.

مواصلة الإصلاحات الجبائية:

نتمن داخل فريق التجمع الوطني للأحرار الإصلاح الذي طال الجبايات المحلية خلال إشرافكم على تدبير شؤون الوزارة، في مناسبتين والذي يبقى غير كافى، لأن الجماعات الترابية تعاني من عجز بنيوي ومشاكل مالية في التسيير أو في تمويل المشاريع الضرورية، مما يفرض زيادة حصة استفادة الجماعات الترابية من منتوج الضريبة على القيمة المضافة لتمكين الجماعات الترابية من موارد مالية للحفاظ على التوازنات المالية والقيام بأدوارها كاملة، إلا أنه يجب أن نشتغل جميعا على إصلاح شامل للمنظومة القانونية المالية المحلية، انسجاما مع الاختصاصات الجديدة للجماعات الترابية، إضافة إلى الصعوبات السالفة الذكر، نجد كذلك ضعف في الموارد البشرية، وعدم مساهمتها للتحويلات الرقمية والتكنولوجية في ظل اعتماد بلادنا لرقمنة الخدمات الإدارية

تمديد بعثة المينورسو لمدة سنة إضافية في الصحراء المغربية، قرار يدعم ويركز دور الدبلوماسية المغربية التي يقودها جلالة الملك محمد السادس حفظه الله بكل حكمة وتبصر.

وإذ نشكركم على غزارة المعطيات المهمة التي جاءت في عرضكم الذي قدمتموه أمام لجنتنا الموقرة، نشيد بكل الإنجازات والرهانات والتحديات التي أشرفتم من خلالها على وضع مخططات وبرامج واقعية، تماشيا مع تعليمات جلالة الملك. ومن بين هذه الرهانات الكبرى الحفاظ على أمن وسلامة الأرواح والممتلكات ودرء المخاطر والمخططات الإرهابية التخريبية للجماعات المتطرفة وللشبكات الاجرامية المنظمة العابرة للقارات، وإذ نؤكد على تجند وسهر كل المصالح الأمنية من القوات المسلحة الملكية، الدرك الملكي، الأمن الوطني، السلطات المحلية، الوقاية المدنية، ومختلف الأجهزة الأمنية على حماية المغاربة، وتعزيز الأمن والاستقرار بمهنية واحترافية عالية، نعتبر على أن جل تدخلاتها يأتي في احترام تام لروح الدستور ولحقوق الإنسان والمواثيق الدولية، والتزامات وتعهدات الدولة المغربية في مجال حقوق الإنسان والحريات. مكنت بلادنا لتكون نموذجا يحذ به لدى المنتظم الدولي، سائلين الله العلي العظيم أن يحفظ بلادنا وأن يديم عليها نعمة الأمن والاستقرار تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

زلازل الحوز:

نشيد داخل فريق التجمع الوطني للأحرار عاليا بالعمل الجبار الذي تقوم به كل هذه الأجهزة الأمنية التي تجندت خلال مرحلة وقوع الزلازل، بعدما تدخلت مختلف الوحدات والمصالح السالفة الذكر، بسرعة فائقة وبمهنية عالية رغم صعوبة اللحظة الدقيقة ووعورة تضاريس المناطق الجبلية، وبالنسبة المطلوبة في إنقاذ وإغاثة المتكويين وتوزيع الأغذية والأفرشة وتوفير الغذاء والخدمات الأساسية، كما قامت على المستوى التقني بإحصاء الأضرار المادية للممتلكات الخاصة وإعادة إيواء المتضررين، حيث قامت مصالح الإدارة الترابية بإنجاز منظومة معلوماتية خاصة بتدبير هذه العملية وتيسير العمل الميداني للفرق المكلفة بإحصاء ضحايا الزلازل، وتوفير الظروف المواتية للشروع في صرف الدعم المادي الموجه لأسر الضحايا. انتهاء بإخراج وكالة تأهيل وتنمية الأطلس الكبير التي ستعنى بإعادة إعمار وتنمية المناطق المنكوبة.

هذا العمل الجبار الذي أشرفتم عليه، قدم صورة كلها أمل في مغرب قوي قادر بوحدة أبنائه وبناته وتعبئته الداخلية لمواجهة كل الصعاب والظروف والتحديات وكسب الرهانات وتحويل الأزمات إلى فرص للنجاح.

تدخلاتكم محورية وتدبير حكيم للكوارث الطبيعية:

السيد الوزير المحترم؛

أشكركم على المعطيات المهمة التي شملها عرضكم المتميز والتي يعكس دوركم المحوري في كل القطاعات وكل القضايا المجتمعية، وهي مناسبة تتيح لنا فيها

وتبسيط المساطر.

تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية:

وفي نفس السياق، نوه بتعزيز آلية التعاون بين الدولة والجهة عبر اعتماد عقود برامج ببعض الجهات من شأنها الرقي بها اقتصاديا واجتماعيا، والتقليص من التفاوتات التي تعرفها أقاليمها، في أفق تعميم هته الآلية على باقي الجهات التي ستمكدها من تنزيل برامج التنمية خاصة في مثل هته الظروف الاقتصادية الصعبة.

أما فيما يتعلق ببرنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية فلقد ساهم إلى حد كبير في محو العديد من الفوارق بالعالم القروي إلا أن التحدي كبير جدا، ويستلزم بذل مجهود مالي وتموي مقدّر بهذا الوسط الذي يعرف اختلافات كبيرة تؤثر على الاستقرار به ولا تشجع عليه من قبيل ضعف الخدمات الأساسية: كالصحة والتعليم والبنيات الطرقية، والتي تتفاقم في فصل الشتاء وتزيد من معاناة ساكنة الوسط القروي وترفع من مظاهر الهشاشة والفقر، وما لا شك فيه أن التنمية المحلية تنطلق من قاعدة تنمية "الدوار"، ولن تقوم قائمة لتنمية حقيقية بالجماعة الترابية إلا في إطار تحقيق شروط ذاتية وموضوعية ومتكاملة لتنمية الدواوير، مشيدين بالإنجازات التي حققها هذا البرنامج إلى حدود اليوم.

المبادرة الوطنية للتنمية البشرية:

إن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ومنذ انطلاقتها سنة 2005 شكلت حصيلة للإبداع المغربي من أجل المغاربة كما حققت العديد من الإنجازات الهامة، والتي كان لها الأثر البالغ على ظروف عيش الساكنة خصوصا بالعالم القروي عبر التقليص من مؤشرات الفقر والهشاشة التي كانت في أعلى مستوياتها. ولقد شكل خطاب العرش لسنة 2018 المنطلق والمرجع الأساس للمرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية 2019 - 2023 أعطى من خلاله جلالة الملك الإشارة لإطلاقها بتعزيز مكاسبها وإعادة توجيه برامجها للنهوض بالرأس المال البشري للأجيال الصاعدة، والاستجابة للمتطلبات الاجتماعية للمواطن بهدف الرفع من مستواه المعيشي والارتقاء به، لتثمين المكتسبات الاجتماعية والإصلاحات الجوهرية التي يعرفها المغرب خصوصا بالعالم القروي والمناطق الجبلية النائية، لذا وجب السهر على دعم الدواوير المستهدفة في إطار الشق الخاص بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية خصوصا الجيل الثالث الذي أصبح يشغل بدوره على تنفيذ برامج التقليص من الفوارق المجالية والاجتماعية بالوسط القروي ودعم الولوج إلى البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية الأساسية بالأحياء الهامشية والمراكز القروية الأقل تجهيزا، إضافة الى دعم تشغيل الشباب بالوسط القروي تشجيعا للاستقرار.

الجماعات الترابية قطب الرحي في التنمية المحلية:

كما تعلمون فالجماعات الترابية عموما والمحلية منها على وجه الخصوص تلعب

أدوارا هامة في مجالات عدة وينتظر منها الشيء الكثير، لذلك فهي اليوم في حاجة لإمكانيات كبيرة مادية وبشرية، ومن هذا المنطلق فإننا ندعو إلى ضرورة الإسراع بتنزيل النظام الأساسي لموظفي الجماعات المحلية لتحفيز هاته الفئة، وفي نفس الوقت إيجاد حل للموظفين العرضيين الذين أضحووا يشكلون عائقا داخل بعض الجماعات كجاعة تازة نموذجا، وفي نفس الإطار ندعو إلى الاهتمام ببعض فئات رجال السلطة، وخصوصا الخلفان الذين يلعبون دورا كبيرا في مجالات عملهم، وفي نفس السياق لا يخفى عليكم دور الجماعات المحلية في إعداد ضوابط البناء، وإنجاز البرامج السكنية إلا أنها في حاجة إلى تطوير أدائها في هذا المجال عبر إعطاء نفس جديد للسياسة التعميرية وكذا ترسيخ مساهمة الجماعة المحلية في إعداد وتنفيذ وثائق التعمير.

اتساع دائرة الحقوق والحريات:

إننا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار نشيد عاليا بالمناخ الديمقراطي واتساع مجال الحقوق والحريات في بلادنا، وهو ما عكسته حرص بلادنا على ضمان حق التظاهر، وتنظيم اللقاءات العمومية لجمعيات المجتمع المدني ولأطراف الحركة الجمعوية والسياسية بما تضمنه القوانين المعمولة بها في هذا المجال. كما نشيد بحجارة انخراط مصالح وزارة الداخلية في تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية خاصة استعمال اللغة الأمازيغية في اللوحات وعلامات التشوير التابعة للجماعات الترابية، مشيدين داخل فريق التجمع الوطني للأحرار على ضرورة تسريع وتيرة استعمالها في مختلف المراسلات والأختام الإدارية ووثائق الحالة المدنية والبطاقة الوطنية، مشيدين عاليا بإلغاء لائحة الأسماء الممنوعة والتي خولت للمواطنين والمواطنات المغاربة تسجيل أبنائهم بالأسماء الأمازيغية المغربية، انسجاما مع روح دستور المملكة المغربية الذي نص في بنده الخامس على أن الأمازيغية لغة رسمية، والذي توج بإقرار السنة الأمازيغية كعطلة رسمية مؤدى عنها، وهذا أحسن هدية قدمت لنا خصوصا بعد مصادقة الحكومة مؤخرا على مرسوم إضافتها إلى العطلة الرسمية، وهو ما سيعزز اللحمة الوطنية وسيرسخ ثوابت الهوية المغربية الموحدة والمتعددة الروافد. وأخيرا لا يسعنا إلا أن نتمنى لكم السيد الوزير التوفيق والنجاح في مهامكم على رأس هذا القطاع وسنصوت على مشروع الميزانية بالإيجاب. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

16) مداخلة المستشار السيد مولاي المصطفى العلوي الاسماعيلى باسم الفريق حول مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

السيد الرئيس المحترم؛

السيدة الوزيرة المحترمة؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

يسعدني أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة الميزانية

المتعاقبة أن قامت به لأنه يستهدف الأسر بشكل مباشر ومما سيحفز بشكل كبير عجلة التنمية الاقتصادية المرتبطة بالبناء وسيعطي دفعة قوية لقطاع الإسكان وتحفيز القطاع الخاص وخاصة المقاولات الصغرى والمتوسطة وسيتمكن من ولوج الطبقات الاجتماعية ذات الدخل المنخفض والمتوسط إلى الولوج إلى السكن المتوسط.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدة الوزيرة المحترمة؛

فعلى عكس البرامج السابقة التي أبانت عن محدودية تأثيرها على الأسر المغربية وعلى عجلة الدورة الاقتصادية. يسعى نظام الدعم المباشر إلى إرساء المساعدة المالية المباشرة من طرف الدولة لدعم السكن لفائدة المشتريين الذين يودون الحصول على مسكن مخصص لغرض الإقامة الرئيسية: 100 ألف درهم من أجل اقتناء سكن يقل ثمنه أو يعادل 300 ألف درهم، 70 ألف من أجل اقتناء سكن يفوق ثمنه 300 ألف ويقل أو يعادل 700 ألف درهم.

وبهذه المناسبة لا بد أن نشيد من جديد بمضمون هذا العرض القيم الذي يعكس التزامكم التام بتنفيذ البرنامج الملكي وتعليمات أب الأمة المغربية صاحب الجلالة نصره الله لبناء دولة اجتماعية تحتضن جميع الفئات الاجتماعية الهشة لتحسين ظروف عيشها من أجل الحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية.

ففي مجال التعمير والإسكان نثمن عاليا الرؤية الجديدة للوزارة المنبثقة من التصور الملكي الحكيم لقطاع التعمير والإسكان الذي يركز على تيسير ولوج كافة المواطنين والمواطنات للسكن اللائق، وفق المقاربة الجديدة التي تحدثنا عليها بإسهاب كبير والموجهة إلى مغاربة الداخل والخارج ولفائدة كل الأسر الفقيرة والمتوسطة. عمل جبار ينضاف إلى مسيرات النماء والتطور والإصلاح لتحقيق التوازن الاجتماعي الذي اختاره المغرب ملكا وشعبا.

فعلى الرغم من كل ما تحقّق من إنجازات ومجهودات متواصلة، فإننا نطالبكم بإعادة النظر في المناهج والميكانيزمات لتحقيق رهانات الدولة علما أننا مقبلون على تنظيم استحقاقات قارية وعالمية، ستسلط أعين ساكنة الكرة الأرضية على بلدنا، لذلك فأتمم مطالبون بتنظيم مجال العمران وتحسين وتجويد البناء من أجل تدبير حضري متجدد وتبسيط مساطر التعمير بالوسط القروي والجبل. كما نطالبكم بإحداث وكالة وطنية تعني بقضايا الجبل على غرار وكالة تنمية الأطلس الكبير من أجل تأهيل المناطق الجبلية ليكون عملها متواصل ودائم وليس ظرفيا تشرف بشكل مباشر على تنميته وفق خصوصية المجال الجبلي لدعم برامج التنمية المجالية ودعم استقرار الأسر بهذا الوسط الجغرافي المغربي.

وإذ نطالبكم بتسوية البناء العشوائي بالمدن ومراجعة سياسة منظومة التخطيط الترابي ورد الاعتبار للموروث العمراني المغربي في مشاريع تأهيل المدن العتيقة وإبراز الخصوصية الثقافية المغربية في مشاريع العمران والبناء. تؤكد السيدة الوزيرة المحترمة أن ذلك يعد عنصرا أساسيا في توطيد مقومات

الفرعية لوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة برسم السنة المالية 2024 (كما وافقت عليها اللجنة) وهي مناسبة لكي ننوه بالمناقشة المستفيضة التي حظيت بها هذه الميزانية خلال المناقشة داخل اللجنة المختصة، وأيضا هي مناسبة سنوية لكي نقيم فيها عمل وزاركم من خلال عمل سنة طبعته الجدية وحركية غير مسبوقة مشيدين فيها بالروح الوطنية العالية التي تديرينها بها القطاع بالنظر إلى حجم المسؤولية السياسية التي تحلّتم بها بعد محنة الزلزال والتي شاعت الأقدار أن تشغلين عليها من موقعين مختلفين، موقع وزيرة للإسكان وإعداد التراب الوطني، ورئيسة جماعة مراكش المدينة التي أخذت نصيبها من الفزع والخوف والدمار حيث بادرتكم إلى النزول الميداني للمناطق المتضررة من زلزال الحوز، وذلك تنفيذا لتعليمات صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله ورؤيته الحكيمة والمتبصرة لهذا الملف.

كما لا يسعنا أيضا إلا أن ننوه بمجهودكم خاصة في إخراج المرسوم التنفيذي المتعلق بمنح الدعم المباشر للسكن الذي رسم خطوطه العريضة صاحب الجلالة نصره الله لإرساء الدولة الاجتماعية لإجراءات تشكل جيلا جديدا من التعاقد الاجتماعي بين الدولة والمواطنين لضمان حق مختلف الشرائح الاجتماعية والأسر المغربية في الولوج إلى سكن لائق، معتبرينها أكبر عملية دعم عرفتها البلاد منذ الاستقلال، ونعتقد أن هذا التدبير يعد الأول في القارة بحيث ستكون له تبعات اقتصادية واجتماعية ستعمل بكل تأكيد على تحريك الدورة الاقتصادية الوطنية لأن البناء هو عملية محورية في هذا الإطار.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدة الوزيرة المحترمة؛

نحن واعون داخل فريق التجمع الوطني للأحرار بأن إعداد مشروع الميزانية يأتي في سياق دولي يتسم باللا يقين والتوترات جيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط وشرق أوروبا، كما يأتي في سياق وطني استثنائي بعد فاجعة زلزال الحوز المدمر الذي ضرب بلادنا، وأيضا بعد توالي سنوات الجفاف بالمغرب.

ورغم هذا السياق الدولي والوطني الصعب الذي واجهته الحكومة بكل جرأة وشجاعة سياسية للوفاء بالتزاماتها وبرامجها الحكومي نؤكد على أن تنزيل مختلف الالتزامات والأوراش المفتوحة والوفاء بالتعاقد السياسي مع المواطنين وعلى رأسها دعم كل الفئات التي لا تمتلك سكنا ولم يسبق لها أن استفادت من برامج الدعم الموجه للسكن، يعد إجراء تاريخيا غير مسبوق، حيث سارعتم تحت إشراف السيد رئيس الحكومة إلى تنزيل تعليمات جلالة الملك حفظه الله بالسرعة المطلوبة بالرغم من النقاش الطويل الذي صاحب توقيت تنزيله لأنه صادف حدوث الزلزال الذي دمر الحوز.

إن هذا البرنامج الجديد والذي يهم الفترة ما بين 2024 و2028 تجديد المقاربة المتعلقة بالمساعدة على تملك السكن ودعم القدرة الشرائية للأسر من خلال مساعدة مالية مباشرة للمقتني، وهو ما لم يسبق للحكومات المغربية

الدولة المغربية الضاربة جذورها في أعماق التاريخ وفي الذاكرة الإنسانية، مقومات تبرز البعد الأمازيغي للعرمان المغربي الذي يعد أحد مظاهر الثقافة والحضارة المغربيتين والذي يتميز بخصوصيته وبجماليته تصاميمه تعكس العبقريّة المغربية وبراعة المعمار المغربي الذي يعد كنز من كنوز وجواهر الأمة المغربية الممتدة إلى التاريخ الأمازيغي العريق.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدة الوزيرة المحترمة؛

على الرغم من الجهود الكبيرة والمتواصلة في بلورة برامج جديدة مستقاة من مضامين النموذج التنموي الجديد ومن مخرجات الحوار الوطني للتعمير والإسكان تماشياً مع التوجهات الملكية السامية لتحقيق الإنصاف المجالي والتراخي، يبقى من الضروري العمل على تنزيل سياسات مجالية وترايية تراعي خصوصية الأقاليم والجهات المغربية وتعبئة جميع الموارد البشرية والمالية اللوجيستكية لتحقيق التوازنات في تغطية التراب الوطني وتكريساً لمبدأ الدولة الاجتماعية.

نحن في فريق التجمع الوطني للأحرار نطالبكم بتقوية جاذبية المجالات الترابية والجانب المؤسساتي عبر ترسيخ سياسة عمومية ومجالية تضمن الإلتقائية في سياسة إعداد التراب الوطني، والعمل على تنزيل برامج جمهورية خاصة بتقليص الفوارق المجالية وسن سياسات تحقق التوازنات بين المدن الكبرى والمراكز الصاعدة والجماعات القروية والجماعات الترابية التي تنتمي إلى الجبل المغربي، وهنا لا بد أن نشيد عالياً بتعميم تجربة البرنامج النموذجي (12 مركز) لتفعيل المشاريع الترابية للبرنامج الأولي للتنمية المندمجة للمراكز القروية الصاعدة.

كما نغتنم الفرصة لمطالبتكم بتسريع المصادقة على المخططات التوجيهية للتهيئة العمرانية وتصاميم التهيئة للمدن وذلك تحفيزاً للاستثمار في مجال العقار لتقوية الدورة الاقتصادية وتحقيق الانتعاشة المطلوبة. منوهين بالتغيرات التي عرفتها مؤسسة العرمان على مستوى الرئاسة التنفيذية، وهي مناسبة نود أن نجدد فيها مطالبتنا بإعطاء فرصة للخواص والشركات والمقاولات المتوسطة والصغرى للانخراط في المشاريع التي تشرف عليها وكالة العرمان لإقرار تنافسية جديدة وتحفيز الاستثمار الموجه في قطاع البناء.

السيدة الوزيرة المحترمة،

فبعيدا عن لغة الأرقام المعلنة في عرضكم والتي تتميز بالصدق والشفافية والتي تبقى من اختصاص التقني نؤكد على أن تعزيز الرقمنة وتعميمها وتبسيط المساطر القانونية للتعمير بالعالم القروي، وسن سياسة خاصة بالجبل المغربي للحد من الهجرة القروية والضغط السكاني على المدن الكبرى نؤكد على أنها تعد أحد الأولويات التي يجب مواصلة الاشتغال عليها حيث سينعكس ذلك على التوسع العمراني خصوصا أن البناء العشوائي وغير المنظم يزعج على ضواحي المدن مشكلا أزمة اسمنتية تعرقل مخططات التنمية المستدامة

والبرامج الموجهة لفائدة المدن الكبرى التي لازالت عاجزة عن إيجاد مختلف الحلول. لذا نؤكد داخل فريق التجمع الوطني للأحرار على ضرورة تبسيط رخص البناء الخاصة بالعالم القروي لتحفيز الدورة الاقتصادية والعجلة التنموية وتحقيق الانتعاشة المطلوبة مع تسريع تنفيذ برنامج مدن بدون صفح والتي وصلت أشغال تنفيذه إلى 70%، مما يفرض تكثيف الجهود لاستئصال التجمعات الصفيحية بالمدن المغربية، وتسريع وتيرة تنفيذ برنامج إعادة الأحياء غير القانونية والتأهيل الحضري لتحسين جودة وظروف عيش ساكنة هاته التجمعات السكنية، كما تفرض هذه اللحظة الدقيقة ضخ أغلفة مالية إضافية لبرنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالعالم القروي والمناطق الجبلية لتحقيق التوازن المجالي المطلوب.

وأخيرا لا يسعنا إلا أن نتمنى لكم السيد الوزير التوفيق والنجاح في مهامكم على رأس هذا القطاع وسنصوت على مشروع الميزانية بالإيجاب. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

17) مداخلة المستشار السيد كمال صبري باسم الفريق حول مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التجهيز والماء:

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

سعيد بالتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار بمناسبة مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة التجهيز والماء برسم السنة المالية 2024 (كما وافقت عليها اللجنة)، وهي مناسبة لكي نوه بالمناقشة المستضيفة التي حظيت بها هذه الميزانية خلال المناقشة داخل اللجنة المختصة وبجهود الحكومة في تديرها المحكم لمختلف الأزمات التي ضربت بلادنا، المرتبطة بالجفاف والزلازل وما خلفته آثار الحرب الروسية الأوكرانية وفي نفس الوقت تعمل على تنزيل أسس وركائز الدولة الاجتماعية كما أرادها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله. معادلة تديرها الحكومة باحترافية عالية وإرادة معبأة وراء قائد الأمة المغربية، جلالة الملك لتلبية الواجب الوطني في إغاثة منكوبي زلازل الحوز الذي ضرب ستة أقاليم وعمالة، وتعمل جاهدة على إعادة إعمار المنطقة، حيث بادرت إلى اتخاذ حزمة من التدابير والإجراءات همت فتح الطرق المقطوعة، وتعبئة الوسائل اللوجستية، وتحسين مستوى الخدمة في المناطق المتضررة، بالإضافة إلى إصلاح الأضرار المسجلة بشبكات توزيع الماء، وإصلاح الأضرار اللاحقة بالبنيات الإدارية المرتبطة بالسدود، علاوة على تجهيز وفتح أثناب مائية بالمناطق المتضررة. إننا ممتنون لكم على هذا المجهود المقدر والسرعة في الأداء والتدخل.

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

كبيرا بسعة إجمالية تقدر ب 20 مليار متر مكعب، إضافة إلى العشرات من السدود التلية والصغيرة مكنت بلادنا من تلبية الاحتياجات من مياه الشرب وضمان الري وسقي المناطق الفلاحية، إلا أنه رغم هذا المجهود الكبير والمتواصل، إلا أننا مازلنا نعاني من إجهاد مائي كبير ومقلق نتيجة توالي سنوات الجفاف وشح التساقطات المطرية، ولسوء الاستعمال غير المعقلن لمواردنا المائية، كذلك مما يفرض ابتكار أساليب جديدة لتدبير هذه المادة الحيوية والنادرة، إذ في مجال الري ندعو إلى مواصلة سياسة بناء السدود الصغيرة لتغذية الفرشة المائية وللحفاظ على استقرار الساكنة بالعالم القروي للحد من ظاهرة الهجرة القروية، كما ندعوا أيضا إلى ترشيد استعمال الماء في الأنشطة السقوية عبر برامج محلية وجمهورية تراعي خصوصيات كل جهة.

أما في مجال تعبئة الموارد المائية غير الاعتيادية، فندعو أيضا إلى مواصلة تعبئة المياه العادمة المعالجة لسقي المناطق الخضراء والملاعب الرياضية والمنتجعات السياحية بمختلف المناطق والجهات لتخفيف الضغط على الموارد المائية السطحية والجوفية. وتسريع تنفيذ برامج تحلية مياه البحر تعمل على تحقيق التوازن المائي وتلبية حاجيات جميع القطاعات من الماء، منوهين بتشغيل واستغلال محطات تحلية المياه بمدن الحسيمة، العيون، وإقليم اشتوكا- أيت باها، في انتظار بناء محطتي الناظور والدار البيضاء، إذ ما زالت تعاني الجهة الشرقية وجمعة الدار البيضاء الكبرى من ضغط كبير على الموارد المائية وخزانات السدود، فتشغيل هاته المحطات المائية وتعميم بنائها على كل المدن الساحلية ستمكن إن شاء الله من تحقيق التوازنات المائية المطلوبة، وستحد من اضطرابات توزيع مياه الشرب في فصل الصيف بالمدن السياحية والساحلية التي تعرف خلال هاته الفترة من السنة ضغطا كبيرا على استهلاك المياه.

في مجال التزود بالماء الشروب بالوسط القروي وخاصة ب «الدواوير» التي تعاني من نقص في البنية المرتبطة بشبكة توزيع مياه الشرب، أضحت بحاجة إلى مضاعفة الجهود عبر سن سياسات محلية وجمهورية تراعي الخصوصيات المحلية لتحقيق التوازنات الترابية المطلوبة، لدعم ساكنة العالم القروي والمناطق الجبلية للاستقرار وتنشيط الدورة الاقتصادية بهته المناطق التي ترتبط بالماء كعنصر أساسي للحياة والاستقرار بالبوادي المغربية.

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

نستحضر التطورات الإيجابية التي عرفها الاستثمار العمومي في البنية الطرقية الوطنية لتحقيق النمو الاقتصادي، باعتباره ستمكن بلادنا من تلبية حاجيات مختلف القطاعات المرتبطة بالشبكة الطرقية، علما أن بلادنا مقبلة على تنظيم المونديال العالمي لسنة 2030 في ملف مشترك مع إسبانيا والبرتغال، الحدث الكروي العالمي الذي يفرض تعزيز وتطوير الشبكة الطرقية الوطنية لما توفره من إمكانيات مهمة من حيث التنقل، منوهين بالقرار المولوي

تابعنا باهتمام كبير عرضكم القيم الذي قدم صورة مشرفة لتدبيركم لهذا القطاع الحيوي والاستراتيجي، الذي يحظى بأهمية كبرى في ضمان السيادة الوطنية المائية وتطوير منظومة الشريان الطريقي باعتباره محرك رئيسي للاستثمار وتحريك الدورة الاقتصادية. الذي يعد العلامة المضيئة في منجز هذه الحكومة.

ونحن بصدد مناقشة الميزانية الفرعية لقطاعكم، نستحضر الظرفية المناخية الصعبة التي تؤثر سلبا على الاحتياجات المائية وعلى رصيد مواردنا من هذه المادة الحيوية، حيث أضحت بلادنا تعيش إجهادا مائيا غير مسبوق نتج عنه تراجع محمول للمخزون الوطني من المياه، على الرغم من توفر بلادنا على العشرات من السدود الكبرى والصغيرة، إلا أن المخزون الوطني من الماء يعرف تراجع مستمر، نتيجة للعوامل المناخية التي تتسم بتوالي سنوات الجفاف، أزم الوضع. إن تأخر بلادنا في العشرية الأخيرة عن تنزيل المخطط الوطني للماء والذي سيعمل على تحقيق الأمن المائي لبلادنا. كان سببا للمشاكل التي نعيشها في هذا الإطار، وأملنا فيكم لاستدراك الوضع، وهذا ما تقومون به مشكورين.

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

إنه لمن دواعي سرورنا مواصلة نقاشنا الهادئ والريز عن كل المزايدات لموضوع الماء والذي ترفع عليه، مشيدين بتنزيلكم السريع والفعال للبرنامج الملكي ولتوجهاته السامية بخصوص قضية الماء، حيث دعا جلالته إلى أخذ إشكالية الماء، في كل أبعادها، بالجدية اللازمة، لاسيما عبر القطع مع كل أشكال التبذير، والاستغلال العشوائي وغير المسؤول لهذه المادة الحيوية.

في هذا الإطار، نوه بمواصلتكم التسريع من وتيرة تنزيل البرنامج الوطني للتزود بالماء الصالح للشرب ومياه السقي 2020-2027، والرفع من الاعتمادات المالية المخصصة لقطاع الماء ب 5 ملايين درهم، وفتح اعتمادات إضافية بقيمة 1.5 مليار درهم خلال سنة 2023، لترفع ميزانيته الإجمالية من 115 مليار درهم إلى 143 مليار درهم ومواصلتكم أيضا لسياسة تعبئة الموارد المائية الاعتيادية، وخاصة مشروع ربط حوض سبو بحوضي أبي رقراق وأم الربيع، إذ تمكنت في ظرفية قياسية لا تتجاوز ثمانية أشهر للانتهاء من أشغال الشطر الأول من هذا الورش الكبير، حيث تدفق فائض مياه حوض سبو عبر الطريق السيار المائي إلى حوض أبي رقراق. مشروع ضم رأي النور، بفضل التوجهات الملكية السامية لضمان السيادة الوطنية المائية، وأيضاً نتيجة التنفيذ المحكم لبرنامج إزالة التلوث من حوض سبو بكلفة مالية تقدر ب 1.6 مليار درهم، متأكدين أن هذا المشروع الاستراتيجي سيخفف من إشكالية الإجهاد المائي بمحور الرباط- الدار البيضاء في شطره الاستعجالي بكلفة أشغال تقدر ب 6 مليار درهم، مثنين استمرارية السياسة الكلاسيكية في تعبئة مواردنا المائية عبر بناء السدود، حيث تتوفر بلادنا على 153 سدا

البحري والذي لا نجد أي ترجمة له في مشروع هذه الميزانية وبالتالي السيد الوزير مسؤوليتكم عظيمة مطالبينكم بضرورة الإسراع في إعادة هيكلة مديرية الموانئ ودعمها بكافة الأطر الكفاءة والشابة القادرة على حمل مسؤولية هذه الدينامية الجديدة التي بعثها خطاب جلالت في منظم هذه الوزارة وهيكلها. وأخيرا لا يسعنا إلا أن نتمنى لكم السيد الوزير التوفيق والنجاح في مهامكم على رأس هذا القطاع وسنصوت على مشروع الميزانية بالإيجاب. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

18) مداخلة المستشار السيد المداني أموك باسم الفريق حول مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة النقل واللوجستيك:

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

يسعدني أن أ تدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة الميزانية الفرعية لوزارة النقل واللوجستيك برسم السنة المالية 2024 (كما وافقت عليها اللجنة)، وهي مناسبة لكي ننوه بالمناقشة المستصيفة التي حظيت بها هذه الميزانية خلال المناقشة داخل اللجنة المختصة، وهي أيضا مناسبة سنوية لتقييم مختلف السياسات العمومية التي يديرها هذا القطاع مستحضرين فيه مدى نجاعة التدابير المتخذة وإلى أي حد تم الوفاء بالالتزامات الحكومية، في هذا الإطار، نؤكد داخل فريق التجمع الوطني للأحرار أن جل التدخلات الحكومية مكنت بلادنا والحمد لله من التحكم في أسعار المواد الاستهلاكية والأساسية، وكذلك أسعار النقل العمومية من خلال تبني حزمة من الإجراءات والتدابير الاستعجالية لفائدة مهني القطاع إنجارات تتراكم في مسار بناء الدولة الاجتماعية كما أرادها جلالة الملك محمد السادس نصره الله، مشيدين بروح التضامن الحكومي وبمنهجية الاشتغال التي تعكس المقاربة التشاركية في إعداد الميزانية، وهو ما يمثل تعاقدًا سياسيًا حقيقيا يهدف إلى إعادة الثقة في العمل الحكومي، وفي العمل السياسي المؤسساتي بشكل عام، رغم حجم ضغوطات الظرفية الدولية وتنامي التوترات والنزاعات العسكرية بأوروبا الشرقية والشرق الأوسط وتوالي سنوات الجفاف ببلادنا.

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

تفضلتم مشكورين بتقديم هذا العرض القيم، الذي أعطيت فيه أرقام مهمة تعكس إرادتكم القوية لتطوير القطاع وهو ما يعكس حسن تدبيركم له، منوهين بما تضمنه من معطيات وأرقام لا نشك في صدقيتها تجسد مدى أهمية المتدخلين في القطاع ومؤسساته العمومية التابعة له تعاظمت معه مسؤوليتكم مؤكدين على التطور الملحوظ لمؤشرات قطاع النقل واللوجستيك، وذلك تماشيا مع الرغبة الملكية لتطوير المنظومة اللوجستية والنقل بالمغرب، إذ أعلن

السامي بتعزيز شبكة الطرق السيارة لتبلغ 3 آلاف كيلومتر بحلول 2030. قرار سيعزز العرض الطرقي الوطني مما يستوجب ربط كل الجهات بالطرق السيارة لتعزيز الجاذبية وتعزيز كذلك فرص الاستثمار، انسجاما مع الرؤية المتبصرة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وإذا كنا في فريق التجمع الوطني للأحرار نثمن هذه المبادرة الملكية السامية، نؤكد على أن تحقيق وتنزيل هذه الرؤية المتبصرة لجلالت يقتضي تطوير البنية الطرقية ببعض الجهات التي مازالت تفتقر إلى الطرق السيارة وربطها بالمحاور الطرقية الاستراتيجية ببلادنا، وتعميم التشوير الطرقي باستعمال العربية والأمازيغية اللغتين الرسميتين ببلادنا، والافتتاح على اللغات العالمية بالمحاور الطرقية بالمجالين الحضري والطرقي. وتسريع وتيرة صيانة المنشآت الفنية بالعديد من المحاور الطرقية وخاصة بالمحاور الجهوية والإقليمية. وعليه نجدد ملتسنا منكم، السيد الوزير، العمل على تثنية الطريق الربطة بين وزان وسوق الأربعاء الغرب، كما ألتمس أيضا منكم، فتح حمة فاس مكناس عبر إنجاز طريق سيار يربطها بتطوان عبر وزان، وبذلك سنكون قد ساهمنا في جعل هذه المنطقة الوسطى من بلدنا العزيز تصل إلى الميناء المتوسطي لما لها من انعكاسات اقتصادية وتجارية، كما ألتمس منكم، السيد الوزير، إنجاز طريق في جماعة أولاد منصور كنتم قد برمجتموها منذ سنوات لفك العزلة عن هذه الجماعة المعزولة

وبما له علاقة بالملاحة المغربية متأكدون أنه لأول مرة ستجعل الحكومة بناء المنشآت الفنية البحرية وستجعلها ضمن أولوياتها بفضل الرؤية المستبصرة والمتبصرة لجلالة الملك، الذي أعلن في خطاب المسيرة الخضراء الأخير لاستغلال مقدراتنا الطبيعية التي حبانا الله بها بالواجهة الأطلسية الطويلة لتطوير وتحديث الأساطيل البحرية المغربية، بحيث ستكون إن شاء الله تعالى منصة دولية للتبادل التجاري والاقتصادي والإنساني مع دول غرب إفريقيا والفضاء الأمريكي اللاتيني، مشيدين بدينامية تطور حركة النقل البحري مستحضرين في هذا الإطار تجربة ميناء طنجة المتوسط الذي حول الواجهة المتوسطية المغربية إلى منصة دولية ضخمة للتبادل التجاري والاقتصادي وهو ما يفرض علينا الإسراع في تطوير كل البنيات التحتية المرتبطة به وعلى رأسها:

- تسريع وتيرة إنجاز الموانئ المغربية وخاصة ميناء الناظور غرب المتوسط، ميناء القنيطرة الأطلسي، ميناء الداخلة الأطلسي؛
- توسعة بعض الموانئ وإعادة تهيئة المحطات البحرية للنقل لربط بلادنا بمجموعة من الدول وتعزيز حضورها إقليميا ودوليا؛
- تبسيط المساطر الإدارية المرتبطة بهذا القطاع واعتماد الرقمنة ضاها للسرعة والنجاعة المطلوبتين لدعم تنافسية أسطول الملاحة البحرية ببلادنا.

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار نقدر حجم مجهوداتكم الرامية إلى الرقي بهذا القطاع الحيوي الذي تشرفون عليه. وأعتقد أن جلالة الملك في خطاب المسيرة والذي نعتبه تاريخي يؤسس لثورة جديدة للنهوض بقطاع النقل

جهة الشرق بالنظر لحجم العرض السياحي، الذي تتميز بها الجهة الشرقية التي تحتضن محطتين سياحيتين (محطة السعيدية، ومحطة مارتشيسكا)، والتي تراهن عليهما بلادنا لتطوير القطاع السياحي وتحقيق التنمية بجهة الشرق؛

- الربط السككي بين جهة مراكش آسفي وجهة درعة - تافيلالت، وكذلك ربط جهة الشرق بجهة طنجة - تطوان - الحسيمة، وبلورة مشاريع للربط السككي الجهوي بين أقاليم الجهة؛

- المحافظة على الهوية الثقافية المغربية في عمليات بناء المحطات السككية واستعمال الأمازيغية في الهوية البصرية والسمعية وفي جميع المصالح التابعة للمكتب الوطني للسكك الحديدية؛

- استعمال الذكاء الصناعي والرقمنة لإيجاد حلول لمختلف التحديات التي يواجهها تدبير القطاع السككي.

■ النقل الطرقي:

وإذ نشيد بالإجراءات الحكومية لدعم مهنيي النقل الطرقي للحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين في ظل الظرفية الدولية التي تتسم باستمرار ارتفاع أسعار المحروقات نؤكد على أن هذا المجهود المالي الكبير الذي بذلته الحكومة كان له أثر كبير في استقرار أئمة كل المنتجات الأساسية الواسعة الاستهلاك، هذا المجهود يتواصل في مشروع قانون المالية 2024 عبر:

- إلغاء وتخفيض الضريبة على القيمة المضافة على نقل البضائع والنقل الحضري؛

- تقوية تنافسية النقل الطرقي للبضائع؛

- تجديد حظيرة الشاحنات وهنا ندعو إلى إرجاع التدبير الخاص بدعم هذا التجديد الحضري وتكسير العربات القديمة والذي كان له آثار إيجابية على البيئة تم إلغاؤه في مشروع قانون المالية 2022؛

- تدبير إكراهات ومشاكل النقل الطرقي بالعالم القروي والمناطق الجبلية من خلال سن سياسة للنقل المحلي تستجيب لخصوصيات هذه المناطق، وتدعم استقرار الساكنة القروية؛

- رقمنة الخدمات الطرقي بالمحطات؛

- تجديد حظيرة وسائل النقل الطرقي لتحترم كرامة المواطنين والمواطنات على ضرورة إصلاح النقل المزدوج في العالم القروي وتأطيره ومواكبته؛

- نجدد مطلبنا باستعمال الأمازيغية على متن جميع وسائل النقل الطرقي.

■ النقل الجوي:

نسجل بكل ارتياح إقدام بلادنا على توسيع أسطول النقل الجوي من خلال العزم على شراء 200 طائرة في أفق 2030 لتلبية الطلب المتزايد على الوجهة السياحية المغربية بفضل السياسة المولوية لتطوير النقل الجوي باعتباره البوابة رقم واحد للدخول والخروج من المملكة المغربية، علما أن بلادنا

جلالته في خطاب المسيرة الخضراء الأخير عن ضرورة التفكير في تكوين أسطول بحري وتجاري قوي ومحطات اللوجستيك لتحويل الواجهة الأطلسية للمملكة إلى فضاء للتواصل الإنساني والاقتصادي والتجاري مع دول إفريقيا الأطلسية ومع الفضاء الأمريكي اللاتيني. وهنا نستحضر بكل فخر واعتزاز وطني دعوة فريق التجمع الوطني للأحرار داخل مجلس المستشارين في مناسبات عديدة إلى خلق أسطول بحري بحيث نفتقد إلى سياسة عمومية تعنى بالنقل البحري علما أن لنا واجهة أطلسية مهمة واستراتيجية لها معابر تجارية واقتصادية أساسية لنقل البضائع والسلع والمواد الطاقية، كل ذلك من أجل تطوير الاقتصاد الأزرق والساحل المغربي، مثنين بجمرة عالية توجه جلالة الملك الذي رفع السقف عاليا لتطوير قطاع النقل البحري اللوجستيك، فبالإضافة إلى ذلك أعلن عن تعزيز شبكة الطرق السيارة لتبلغ 3 آلاف كيلومتر في أفق 2030، طموح ملكي مشروع وإرادة مولوية سامية تهدف إلى تعزيز البنية التحتية وتطوير القدرات الوطنية في مجالي النقل اللوجستيك، لاسيما وأن بلادنا مقبلة على تنظيم تظاهرات رياضية تاريخية أبرزها الحدث الرياضي الضخم المتمثل في كأس العالم، والاستحقاق القاري المتمثل في كأس أمم إفريقيا، حيث ستكون بلادنا صلة وصل بين جميع الشعوب والأمم، ما يفرض مضاعفة الاشتغال والمثابرة من أجل كسب الرهان هذا الوطني.

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

نستحضر التطورات الإيجابية، التي عرفها الاستثمار العمومي في مجالي النقل اللوجستيك، مؤكداً على ضرورة تسريع وثيرة بناء نقل شمولي ومستدام ولوجستيك تنافسي يدعم النمو الاقتصادي باعتباره يمثل شريان وعصب الاقتصاد الوطني، بالنظر لدوره الأساسي في كسب كل رهانات التنمية الشاملة بالمملكة. منوهين بمجهوداتكم وحرصكم على تنزيل مختلف السياسات العمومية في هذا القطاع.

ونقترح داخل فريق التجمع الوطني للأحرار حزمة من الإجراءات التي نراها ذات طابع استراتيجي لتطوير مجال النقل اللوجستيك من خلال ما يلي:

■ النقل السككي:

- التنويه بالمجهود الاستثماري الذي بذل في مجال تحديث محطات القطر وخطوط السكة الحديدية، استثمار يجب أن يواصل تأهيل البنية التحتية السككية وتعميمها؛

- تحديث العرض السككي من خلال التصنيع المحلي للقطارات، يوازيه اقتناء أسطول جديد من القطارات؛

- تهيئة وكهربة خطوط السكك الحديدية التي تربط مدينة فاس بمدن

إلا أنه يبقى غير كافي ولا يستجيب الى تطلمات المستثمرين والشركات، مما يستدعي تبني استراتيجية جديدة للنهوض بقطاع اللوجستيك عبر مقارنة شمولية خاصة وأن بلادنا تبنت ميثاقا جديدا للاستثمار، إضافة الى تأهيل المناطق اللوجستية وتطوير خدماتها بالإضافة الى احداث مناطق لوجستية جمهوية في مواقع تستجيب لمبدأ القرب.

لا يسعنا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار بمجلس المستشارين إلا أن ننوه بإرادتكم في مواصلة ورش إصلاح القطاع وسنكون إلى جانبكم مؤكدين لكم تفاعلنا الإيجابي مع مشاريع الميزانيات التابعة لهذا القطاع ومؤسساته العمومية على أمل أن تشغلوا مستقبلا على إقرار الحكامة في هته المؤسسات التي تبقى مستويات إنجاز المشاريع الاستثمارية وعائداتها ضعيفة مقارنة مع باقي المؤسسات العمومية.

وأخيرا لا يسعنا إلا أن نتمنى لكم السيد الوزير التوفيق والنجاح في مهامكم على رأس هذا القطاع وسنصوت على مشروع الميزانية بالإيجاب. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

19) مداخلة المستشار السيد محمد البكوري باسم الفريق حول مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج:

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

اسمحوا لي أن أقدم هذه المداخلة باسم فريق التجمع الوطني للأحرار بمجلس المستشارين، الذي يعتبر هذه المداخلة التشريعية الهامة مناسبة تواصلية جديدة للتفاعل معكم ولتوطئ نفاذ بناء وهادف حول الميزانية الفرعية لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج.

هذا القطاع الذي نولي أهمية خاصة باعتباره صوت المغرب في مختلف المحافل والمنتديات الدولية ولدوره المحوري في الحفاظ على المصالح الاستراتيجية السياسية والاقتصادية للمملكة، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

ولا يفوتني أن أشكركم السيد الوزير على عرضكم الشامل الذي بسط لنا مجموعة من المعطيات، وضحت لنا بجلاء مجدهم المبذول في سبيل تحقيق الأهداف المسطرة والمضي قدما في حصد مكاسب وانتصارات دبلوماسية جديدة.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

تصادف مناقشة مشروع قانون المالية بمجلسنا الموقر، على غرار كل سنة، تخليد بلادنا لمناسبتين وطنيتين عظيمتين، ذكرى المسيرة الخضراء

مقبلة على تظاهرات رياضية كبيرة من حجم كأس العالم وكأس إفريقيا، عبر:

- فتح المطارات المغلقة لتعزيز الجاذبية السياحية وإرجاع الحركة لهاته المدن؛

- تأهيل وتحديث وصيانة المطارات المغربية وإعادة ضخ دماء جديدة في المكتب الوطني للمطارات؛

- الحفاظ على الهوية الثقافية المغربية للمطارات من خلال إبراز البعدين العربي - الإسلامي والأمازيغي لهويتنا الوطنية؛

- توظيف الصناعة التقليدية في كل عمليات البناء والإصلاح التي تشهدها المطارات المغربية؛

- تخفيض أئمة التذاكر وضبط توقيت الرحلات الجوية؛

- ربط المطارات المغربية بين الجهات لتسهيل الربط الجهوي لحركة المسافرين؛

- الارتقاء بأنشطة الشحن الجوي لسد مختلف حاجيات الاقتصاد الوطني؛

- إعادة النظر في توقيت الرحلات بما يضمن تجويد الخدمات.

■ النقل البحري:

متأكدون أنه لأول مرة ستجعل الحكومة النقل البحري ضمن أولوياتها بفضل الرؤية المستنيرة والمتبصرة لجلالة الملك الذي أعلن في خطاب المسيرة الخضراء الأخير لاستغلال مقدراتنا الطبيعية التي حباها الله بها بالواجهة الأطلسية الطويلة لتطوير وتحديث الأساطيل البحرية المغربية بحيث ستكون إن شاء الله تعالى منصة دولية للتبادل التجاري والاقتصادي والإنساني مع دول غرب إفريقيا والفضاء الأمريكي اللاتيني، مشيدين بدنامية تطور حركة النقل البحري مستحضرين في هذا الإطار تجربة ميناء طنجة المتوسط الذي حول الواجهة المتوسطية المغربية إلى منصة دولية ضخمة للتبادل التجاري والاقتصادي وهو ما يفرض علينا الإسراع في تطوير كل البنيات التحتية المرتبطة به وعلى رأسها:

- تسريع وتيرة إنجاز الموانئ المغربية وخاصة ميناء الناظور غرب المتوسط،

- ميناء القنيطرة الأطلسي، ميناء الداخلة الأطلسي؛

- توسعة بعض الموانئ وإعادة تهيئة المحطات البحرية للنقل لربط بلادنا بمجموعة من الدول وتعزيز حضورها إقليميا ودوليا؛

- تبسيط المساطر الإدارية المرتبطة بهذا القطاع واعتماد الرقمنة ضمانا للسرعة والنجاعة المطلوبتين لدعم تنافسية أسطول الملاحة البحرية ببلادنا.

■ قطاع اللوجستيك:

لا نختلف على أهمية هذا القطاع في دعم تنافسية الاقتصاد الوطني وجلب وتعزيز الاستثمار كما لا نختلف على حجم التطور الذي عرفته ببلادنا

لهذا الصراع المفتعل ولحلقها لكيان وهي تسبب في احتجاز أخواتنا وإخواننا بمخيمات النزل العار، على وقع مرارة سنوات من التشردم والمآسي؛ هذا ونستنكر استمرار رفضها لتسجيل هؤلاء المحتجزين وإحصائهم في انتهاك صارخ لثوابت حماية اللاجئين الواردة في اتفاقية 1951.

السيد الوزير،

علينا أن نعي جميعا أن النجاحات الدبلوماسية المتتالية التي حققتها بلادنا على جميع الأصعدة قد خلقت الكثير من التوجس داخل محيطنا الإقليمي وجعلتنا مستهدفين أكثر من أي وقت مضى، مما يحتم علينا الرفع من درجة اليقظة والجاهزية في التعامل مع جميع مناورات وتحركات الخصوم التي ستضاعف كلما حققتنا تقدما في مسار قضائنا الوطنية.

واعتبارا لذلك، فإننا في فريق التجمع الوطني للأحرار، مجندون وراء صاحب الجلالة لمواصلة التعبئة واليقظة للدفاع عن قضايا الوطن ومصالحه العليا وللتصدي لمناورات أعداء وحدتنا الترابية. وهذه مناسبة نعر عن استنكارنا الشديد للعمل الإرهابي الجبان الذي استهدف حيا سكنيا بمدينة السبارة، مؤخرا استشهاد مواطن مغربي أعزل وجرح آخرين. إن مثل هذه التصرفات العدائية تستوجب منا حزمًا في التعامل لحماية المواطنين المغاربة في أرواحهم وممتلكاتهم. هذا ونؤكد على دعمنا لقواتنا العسكرية والأمنية في أي تصرف يكفل حق الرد، وإن اقتضى الحال، القيام بعمليات ردع استباقي. فنحن جند مجندون دائما وأبدا خلف جلالة الملك، القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية.

السيد الوزير،

السيدات والسادة والكرام،

لقد كان العنوان الأبرز لملف العلاقات الخارجية للمملكة في الآونة الأخيرة هو القطع مع المواقف الرمادية، تنفيذًا للتوجيهات الملكية السامية في هذا الباب، حيث أضحت القضية الوطنية من أهم محددات علاقات المغرب الخارجية والمعياري الوحيد الذي تقاس به صداقات المملكة ونجاعة شراكاتها، بعيدا عن المواقف الضبابية التي تتبناها بعض الدول والكيانات السياسية.

واذ نشيد داخل فريقنا بهذا الموقف الحازم الذي سرعان ما لمسنا وقعه الإيجابي على عدالة قضيتنا الوطنية، وفي حصد مكاسب سياسية واستراتيجية مهمة، فإننا واعون بأن المطلوب اليوم من الدبلوماسية المغربية بجميع روافدها هو البحث عن مواقف واضحة لشركائنا، والاستمرار في المزيد من الانفتاح على دول أخرى بأمريكا وآسيا وبالعمق الإفريقي، خصوصا الاقتصاديات الصاعدة التي أصبحت تدر عجلة الاقتصاد العالمي كالهند والصين، وذلك عبر استغلال المصادفة التي تحظى بها المملكة كشريك استراتيجي موثوق به على مختلف الأصعدة.

وفي هذا الباب، فإننا نبدي بالغ اعتزازنا بالثقة والتقدير الذي أصبحت تحظى بها بلادنا لدى مختلف المؤسسات الدولية، بما فيها المؤسسات المالية

المظفرة وعيد الاستقلال المجيد، بمحولاتها الوطنية العالية كمحطتين فارقتين في مسار الكفاح الوطني، وفي تعبير قوي عن وحدة وطنية وشعبية راسخة دفاعا عن حوزة الوطن وسيادته ومقدساته، في تلاحم تام بين العرش والشعب.

وعلى نهج أسلافه الميامين، يواصل صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله مسيرة البناء والتحديث، بما في ذلك تعزيز التنمية بأقاليمنا الجنوبية التي شهدت نقلة نوعية كثرة المشاريع الضخمة التي أطلقها جلالتة بهدف تحويلها لمركز دولي مُستقطب للاستثمار، في مقابل ما تقوم به الجبهة الانفصالية من أعمال تخريبية واعتداءات سافرة باسم النضال من أجل قضية وهمية.

وفي هذا الإطار، فإننا في فريق التجمع الوطني للأحرار نعر عن بالغ اعتزازنا بمضامين الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى الثامنة والأربعين للمسيرة الخضراء، الذي سطر خارطة طريق مُبتكرة لملف الوحدة الترابية عبر الدعوة لإطلاق جيل جديد من الأوراش الهيكلية واللوجيستية، كما نؤكد على انخراطنا الكامل في تصور جلالتة لإطلاق دينامية واعدة للتنمية بالأقاليم الجنوبية عبر الرهان على اقتصاد البحر والاقتصاد الأزرق لتحقيق تنمية مستدامة على طول الشريط الأطلسي، في إطار رؤية جيو سياسية للفضاء الأطلسي الإفريقي، باعتبار المغرب بوابة لإفريقيا ونافذة على الاقتصاديات الأمريكية وجسرا حيويا للتواصل الإنساني والثقافي. وهو ما يؤكد على التزام المغرب مع أشقائه الأفارقة بشراكة جنوب-جنوب مبنية على منطق راجح-راجح ومتسمة بالمصادقية والتضامن والتعاضد، هدفها الأسمى الدفاع عن قضايا ومصالح إفريقيا من أجل إقلاع جماعي للقارة السمراء.

وهذه مناسبة كذلك لنشيد بالإشارات القوية التي تضمنها الخطاب السامي لسادس نونبر فيما يتعلق بالدعم المتنامي للمنظم الدولي، المعبر عن وجهة الموقف المغربي وسمو مبادرة الحكم الذاتي كأساس وحيد لحل النزاع المفتعل، وذلك نتيجة الرؤية المتبصرة لعاهل البلاد ولعمل دؤوب وأداء دبلوماسي كبير في ملف الصحراء، ترجمته قرارات مجلس الأمن الأخيرة، بما فيها القرار 2703 القاضي بتمديد ولاية بعثة المينورسو لسنة كاملة إلى غاية تم شهر أكتوبر 2024، والذي زكى الدعم الدولي المتزايد للمبادرة المغربية الذي عبرت عنه حوالي مائة دولة، وعدم اعتراف 84% من الدول الأعضاء بالأمم المتحدة بالجمهورية الوهمية، بالإضافة إلى فتح أكثر من ثلاثين قنصلية عامة بمدنيتي العيون والداخلية.

كما جاء هذا القرار، الذي ذُكرت فيه الجزائر ست مرات، ليفند أطروحتها الحيادية، بعدما اعتبرها طرفا معنيا بشكل مباشر، وعليها تحمل كامل مسؤوليتها في البحث عن حل نهائي للنزاع المفتعل، من خلال مشاركتها كعضو أساسي في الموائد المستديرة.

فالجارة الشرقية مدعوة أن تتحمل مسؤوليتها التاريخية والإنسانية لتأجيحها

الذي وجهه جلالة الملك نصره الله الى القمة العربية الإسلامية المشتركة غير العادية بالرياض.

إن المغرب دولة ذات سيادة تدافع عن الشعب الفلسطيني دون أي مزايدة، بعيدا عن الخلفيات الديماغوجية التي لازال يستعملها البعض لدغدة المشاعر، سعيا وراء أهداف لا علاقة لها بمعاناتهم. فنحن لن نقبل الدروس من أي كان، وفي أي ظرف كان وتحت أي مسمى من المسميات. فموافقنا ثابتة ومعروفة.

ولا يفوتنا في هذا الباب أن نثمن عاليا الجهود المتواصلة التي يضطلع بها صاحب الجلالة من اجل الدفاع عن القدس الشريف وبالمشاريع التي تنجزها وكالة بيت مال القدس تحت إشراف جلالته.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

لقد شهد العمل الدبلوماسي الوطني دينامية حقيقية نتيجة عمل جاد وفاعل لأطر وزارة الخارجية وقيادتها السياسية، الذين نحيمهم بهذه المناسبة على ما أبانوا عنه من نجاعة وفعالية في الأداء من خلال العديد من المكتسبات المحققة التي نعتبرها مبعث فخر لجميع المغاربة داخل الوطن وخارجه.

وهذا يجربنا لطرح ملف مغاربة العالم الذين نعتبرهم من ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا. فعلى اختلاف أعمارهم وأجيالهم يرتبطون بعلاقة وجدانية متينة بوطنهم ويفتخرون بانتمائهم إليه ويتعبؤون دائما من أجل الإسهام في تنميته والدفاع عن قضاياه. ولا أدل على ذلك تركيبة المنتخب المغربي لكرة القدم الذي يبصم على مشاركة تاريخية لبلادنا في مونديال قطر بمواهب مهاجرة فضلت تمثيل المغرب بدلا من دول الاستقبال، في تشبث واضح بأصولهم وبمغربيته. كما ان التعبئة السريعة في صفوف الجالية المغربية في عدد من دول العالم حول عدد من القضايا الوطنية، بما فيها أزمة كوفيد وفاجعة زلزال الحوز تؤكد على هذا الارتباط ومثابته. فقد شكلوا دائما الاستثناء عندما يتعلق الأمر بالوطن.

وإنه من محاسن إلحاق هذا القطاع بوزارة الخارجية هو تحسين التنسيق وجعل القنصليات بالخارج حجر الزاوية في الخدمات المقدمة لهذه الفئة. ونهنتكم السيد الوزير في هذا الصدد على التطور النوعي الذي عرفه القطاع القنصلي من خلال تحسين الخدمات وتحجيدها.

كما نثمن مواصلتكم لمشروع رفقة المصالح القنصلية وتوجهكم نحو تشييد المقرات التابعة لكم بالخارج بدل الاعتماد على كرائها بأئمة باهظة، في خطوة مشكورة منكم لترشيد النفقات ولعكس المعيار والحضارة المغربية.

السيد الوزير،

نحن مرتاحون، نعم مرتاحون لأن هذا الملف يتم تدبيره بالرعاية المولوية السامية التي يحيط بها جلالة الملك جميع رعاياه، بما فيهم أبناء جاليتنا بالخارج،

والاثنية، ولا أدل على ذلك قرار عقد كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لاجتماعاتها السنوية بمدينة مراكش لأول مرة منذ خمسين سنة بإفريقيا، في حدث هو الأبرز للمالية والاقتصاد العالميين، مما يجسد ارتفاع مؤشر الثقة في المملكة وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها الدولية والإقليمية رغم الظرفية الصعبة المتقرنة آنذاك بتداعيات زلزال الثامن من شتنبر. وقد تعزز هذا التوجه باختيار بلادنا لاحتضان فعاليات وتظاهرات عالمية وازنة من قبيل كأس أم إفريقيا 2025 وكأس العالم 2030.

وعلاقة بنفس الموضوع، فقد ساهم الموقف الإيجابي للدبلوماسية المغربية في مواكبة فاجعة زلزال الحوز وتدير قضية المساعدات الدولية في تسويق صورة إيجابية عن بلادنا وتعزيز قوته الناعمة على الصعيد الدبلوماسي، حيث أظهر هذا التدبير، تحت القيادة السامية لجلالة الملك وحكمته وتبصره، قدرة المغرب الفائقة على الصمود في مواجهة الكوارث والأزمات بحرفية عالية، بعيدا عن العشوائية والارتباك الذي عادة ما يلي مرحلة ما بعد الكارثة، وهو ما حظي بإشادة دولية كبيرة.

وإذ ننوه بالتدبير الحكيم لقيادتنا لملف المساعدات الدولية في عمليات الإغاثة، رغم ما صاحب ذلك من لهط واستفزازات أملت أجدات سياسية، في ظرفية ما كانت لتستحمل سوى التضامن ومّديد العون متى طُلب ذلك، فقد تفاجأنا بمواقف دول كنا نعتبرها صديقة أضحت اليوم رهينة في أيدي مراهقين من سياسيين ووسائل إعلام موجهة، تناست بأن المغرب دولة ذات سيادة وهي صاحبة القول والفصل.

السيد الوزير المحترم،

على صعيد آخر، وفي ظل توالي التوترات والنزاعات المسلحة والحروب التي أصبحت تطع المشهد الدولي، تطوف القضية الفلسطينية التي شكلت على الدوام أولوية وطنية وإحدى القضايا الجوهرية في السياسة الخارجية للمملكة. لقد ظلت موافقنا ثابتة بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس في دعم الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في إقامة دولة مستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

وفي هذا السياق، فإننا في فريق التجمع الوطني للأحرار نندد بالعُدوان الإسرائيلي الغاشم على قطاع غزة واستهدافه للمدنيين العزل وما خلفه من تخريب ودمار طال مختلف المرافق، بما فيها المستشفيات. إنها كارثة إنسانية بامتياز زاد من حدتها حرمان الفلسطينيين من حق الاستشفاء ومن أبسط مقومات الحياة جراء الحصار الجائر، في خرق سافر للقانون الدولي الإنساني. ونغتم هذه المناسبة، لندعو الى الوقف الفوري لإطلاق النار وإنهاء معاناة المدنيين بوقف الحصار وضمان إيصال المساعدات الإغاثية لأهالي القطاع؛ كما نطالب المجتمع الدولي بالاضطلاع بمسؤولياته اتجاه هذا الوضع، بما يمهّد الطريق لإحلال السلم والسلام ويضمن للفلسطينيين حقوقهم المشروعة، "بعيدا عن المزايدات الفارغة والأجندات الضيقة" كما جاء في الخطاب السامي

الحوز، الذي بالرغم من الكلفة البشرية والمادية المرتفعة التي خلفها، استطاعت بلادنا تجاوز هذه المحنة بفضل تضامن وتلاحم أبناء هذا الوطن وتشبثهم بقيمهم الوطنية والدينية التي نص عليها ديننا الحنيف، والتي تعتبر من ثوابت الأمة المغربية.

وهنا لابد لنا أن نستحضر مضامين الخطاب الملكي السامي لأمير المؤمنين مولانا صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، بمناسبة افتتاح هذه الدورة من السنة التشريعية الثالثة، حين أكد جلالته بأن هذه الفاجعة قد أظهرت "انتصار القيم المغربية الأصيلة التي تجعلنا دائما أكثر قوة وعزما على مواصلة مسارنا بكل ثقة وتفاؤل" وفي مقدمة هذه القيم، "قيم الإسلام السني المالكي، القائم على إماراة المؤمنين والقيم الوطنية وعماها التلاحم القوي والبيعة المتبادلة بين العرش والشعب وقيم التضامن والتاسك الاجتماعي التي جعلت المجتمع المغربي كالبنيان المرصوص، يشد بعضه بعضا" انتهى كلام جلالته حفظه الله.

إن مغرب القيم والتلاحم والتآزر الذي أبهر العالم بطريقة تديره المتميزة لهذه الأزمة، في ظل التوجيهات الملكية المتبصرة، مطالب اليوم بمواجهة تحدي إعادة إعمار وتأهيل المناطق المتضررة، في إطار احترام طابعها الهوياتي والعمراني. ومن هذا المنطلق، فإن فريق التجمع الوطني للأحرار، يؤكد على أهمية مراعاة البعد الروحي والحضاري في ترميم مجموعة من المعالم الدينية وجميع المرافق التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية من مساجد وكتاتيب قرآنية ومدارس التعليم العتيق.

السيد الوزير المحترم؛

إذ نشيد، في فريقنا البرلماني بمجلس المستشارين، بالأدوار الطلائعية للمؤسسات الدينية الوطنية في استنبات الأمن الروحي والسلم الاجتماعي، وإشعاع ثقافة السلم والتعايش، وفي ضبط الخطاب الديني وتوجيهه، وفق الثوابت الدينية للمملكة، فإننا ندعوها إلى تكثيف التأطير بهدف ترسيخ القيم الإسلامية السمحة، المبنية على المذهب المالكي وعلى العقيدة الأشعرية، تماشيا مع توجيهات أمير المؤمنين، صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، الحريص على الحفاظ على الخصوصية المغربية المبنية على فكر إسلامي مستنير.

وعطفا على ذلك، فإننا نؤمن بضرورة العمل على توسيع آفاق التعليم العتيق وإبلاء مزيد من العناية بمدارس هذا التعليم، وفق مقاربة تُستحضر فيها العدالة المجالية، مع الحرص على تعزيز الكفاءة المهنية للقائمين عليها وتحديث مناهجها بما يتوافق مع قيم التسامح والتعايش الديني وخدمة الثوابت الدينية والوطنية للمملكة.

وفي هذا الباب، نلتمس منكم الرفع من حصة المناصب المالية المخصصة لخريجي هذه المؤسسات وفتح الآفاق أمامهم، خصوصا خريجي سلك الماستر بدار الحديث الحسنية فيما يتعلق بولوج سلك الدكتوراه، حيث أن حصتهم

كما نعب عن دعمنا للجهود التي تبذلها الحكومة لبناء الورش الدستوري في كل ما يتعلق بالجلالية، ولكن لا بأس أن ندعوكم إلى الانتقال إلى سرعة أكبر في التعاطي مع مختلف مشاكلهم والتجاوب مع مطالبهم وحماية مصالحهم. كما نؤكد على ضرورة العمل وفق مقاربة شمولية تُستحضر فيها الالتقاء لضمان إشراك حقيقي لفعاليات وكفاءات مغاربة العالم في المشروع التنموي الجديد الذي يقوده عاهل البلاد.

وعلى مستوى آخر، نلتمس من الحكومة التفكير في وضع سياسة عمومية متكاملة تهتم بالجانب الهوياتي والثقافي وتدعم الأمن الروحي في صفوف الجلالية، مما سيساهم في الحد من مشاكلهم، خصوصا تلك التي تغذيها الظروف الاقتصادية والاجتماعية الهشة لبعض الشباب المغاربة الذين يجدون أنفسهم عرضة للاستقطابات المتطرفة الحاضرة بقوة في دول المهجر.

تلكم، السيد الوزير، أبرز الأفكار التي ارتأتى فريقنا إثارتها خلال هذا اللقاء. وإذ نثمن عاليا المنجزات المحققة في هذا القطاع، نؤكد مجددا بأن الاعتمادات المرصودة له برسم سنة 2024 تبقى غير كافية، ومع ذلك سنصوت بالإيجاب على هذه الميزانية، التي ندعو الحكومة إلى الرفع منها بما يتلاءم مع أهمية الأوراش التي تشرف عليها هذه الوزارة في ظل تشعب التحديات الراهنة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

20) مداخلة المستشار السيد محمد البكوري باسم الفريق حول مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية:

شكرا السيدة الرئيسة المحترمة؛

السيد الوزير المحترم؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

يسعدني أن أساهم، باسم فريق التجمع الوطني للأحرار، في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية برسم السنة المالية 2024. ولا يفوتني بهذه المناسبة التنويه بمستوى النقاش الذي طبع جميع مراحل دراسة مشروع هذه الميزانية والجو الأخوي الذي ساد خلال أشغال هذه اللجنة.

وإذ نخفي فيكم، السيد الوزير، الرجل العالم والصوفي الجامع بين الفكر والذكر، فإننا نثمن عاليا إرادتكم القوية ومجهوداتكم الحثيثة للنهوض بالحقل الديني والروحي ببلادنا، تحت القيادة المتبصرة والحكيمة لمولانا أمير المؤمنين، صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

والشكر موصول لكم كذلك على عرضكم القيم والمفصل الذي بسطتم فيه أهم منجزات القطاع والبرامج المستقبلية التوقعية برسم السنة المقبلة.

السيد الوزير المحترم؛

تأتي مناقشة مشروع قانون المالية هذه السنة على وقع تداعيات زلزال

السلطات الدينية وضمان تواجدها، سيساهم في الحد من مشاكلها النابعة من المد المتطرف الذي تغذيه الظروف الاقتصادية والاجتماعية لبعض أبناء جاليتنا، الذي يجدون أنفسهم عرضة للاستقطابات المتطرفة الحاضرة بقوة في المجتمعات الغربية.

ولا يمكن ونحن نتحدث عن إصلاح وهيكلية الحقل الديني دون أن نشير إلى ضرورة مواصلة الانفتاح على المرأة العاملة وإشراكها الفعلي في تدبير هذا المجال، باعتبار التكريم الذي تحظى به المرأة في الشريعة الإسلامية، وهو ما سيمسح بعكس صورة إيجابية عن بلادنا باعتبارها منارة للفكر الإسلامي المتنور.

وعلى صعيد آخر، فإننا في فريق التجمع الوطني للأحرار، نؤكد على ضرورة ترسيخ دعائم العلاقات الروحية التي تجمع المغرب بالعديد من البلدان الإفريقية، داعين إلى اقتسام التجربة والخبرة المغربية التي راكمتها في الحقل الديني، وذلك بما يتوافق مع خطاب جلالة الملك نصره الله بمناسبة المسيرة الخضراء، الذي سطر فيه جلالته رؤيته الملكية المتبصرة للعمق المغربي الإفريقي، في إطار رؤية جيو سياسية للفضاء الأطلسي.

وعلاقة بمشروع الميزانية المرصودة لقطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية كما عرضتم تفاصيلها، فإنها رغم أهميتها، تظل في نظرنا غير كافية لتنزيل الرؤية المغربية الطموحة في هذا المجال، ومع ذلك سنكون إيجابيين في التعاطي معها وسنصوت لصالحها.

وفي الختام، ووعيا منا بحجم المسؤولية الملقاة على عاتقكم، فإننا في فريق التجمع الوطني للأحرار، نعرب لكم عن كامل مساندتنا في كل ما تسعون لتحقيقه من أجل المصلحة العليا للوطن، متمنين لكم كامل السداد والتوفيق في مهامكم، في ظل القيادة الرشيدة لمولانا أمير المؤمنين، حامي الملة والدين، صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

(21) مداخلة المستشار السيد محمد البكوري باسم الفريق حول مناقشة

مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإدارة

الدفاع الوطني:

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

يشرفني أن أندخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار، في مناقشة الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإدارة الدفاع الوطني، مساهمة منا في إثراء النقاش حول هذا القطاع، الذي نولي أهمية بالغة بالنظر لصبغته الخاصة.

ولا يفوتني السيد الوزير أن أشكركم على عرضكم المتميز الذي قدمتم فيه

تبقى ضئيلة مقارنة بخرجين من مؤسسات أخرى.

كما نشدد على أهمية تعزيز برنامج بناء المساجد وترميمها، خصوصا بالأحياء الفقيرة والهامشية، وتلك المتواجدة بالعالم القروي، والتي تبلغ 72% من مجموع مساجد المغرب، التي يتعين العناية بها ومواصلة إمدادها بالتجهيزات الضرورية بما فيها الماء والكهرباء.

هذا وندعوكم إلى تطوير وسائل عمل المجالس العلمية ومضامين خطابها، بما يتلاءم مع الواقع المعيش والمتطلبات الفكرية لفئة الشباب، آخذين بعين الاعتبار الأدوار التي أصبحت تلعبها مواقع التواصل الاجتماعي في نشر التطرف الفكري والديني.

وإذ نشيد بالأدوار التي يقوم بها الإعلام الديني الوطني من خلال إذاعة وقناة محمد السادس للقرآن الكريم في تبليغ أحكام الشرع الصحيحة ونشر قيم التدين المعتدل، فإننا نؤكد مواصلة الاهتمام بهذا المجال بما يسمح بتحصين الحقل الديني ومعالجة الإشكالات الوجدانية والأسرية.

السيد الوزير المحترم؛

على الرغم مما تم تسجيله في السنوات الأخيرة من تحسن ملحوظ في الأوضاع المادية والاجتماعية للأئمة والمرشدين الدينيين، يتعين علينا مواصلة العناية بهذه الفئة ومراجعة منظومة الأجور الخاصة بهم، مطالبين في هذا الباب بالتفاتة منكم لأراملهم ممن بقي بدون معيل، وكذلك لمن لم يستطع منهم مواصلة عمله لظروف صحية أو لعامل السن، دون أن يستفيد من التقاعد، ولو بقسط قليل يسمح لهم بمواجهة أعباء الحياة.

وفي إطار قيم التكافل الاجتماعي، فإننا نعيد مرة أخرى التأكيد على أهمية تأطير العمل الإحساني، في خطوة للتصدي للجهات التي تحترف الاستقطاب باسم العمل الخيري، وبما يجعلها في تكامل مع سياسة الدولة الهادفة إلى ترسيخ أسس الدولة الاجتماعية.

وعلى نفس النهج، نقترح عليكم البحث عن آليات مبتكرة لتنمية موارد نظام الوقف وجعلها في خدمة الأولويات المجتمعية كالتعليم والصحة.

السيد الوزير المحترم؛

اهتداء بالتوجيهات الملكية السامية، نعرب عن بالغ اعتزازنا بجهودكم المشكورة لتحصين الهوية الدينية المغربية وتحصين الأمن الفكري الروحي لمغاربة العالم من الانقسامات العقائدية والخلافات المذهبية، ومن الانحرافات والانزلاقات المتطرفة، التي تتخذ غطاء دينيا للترويج لأجنداتنا.

ومع ذلك، تظل هذه الجهود غير كافية بالنظر إلى ارتفاع أفراد جاليتنا بالخارج، حيث تتكلم اليوم عن الجيل الثالث والرابع، مما يستدعي تبني سياسة عمومية متكاملة أكثر ملاءمة لهذه الأجيال، بما يسمح بتنشئتهم على التشبث بالهوية والثقافة المغربيتين المتشعبة بقيم التسامح الديني والعقائدي. كما نرى بان الجانب الدبلوماسي دور كبير في تحسيس دول المهجر بالجهود التي تقوم بها المملكة في هذا النطاق، والتي عليها أن تعي ان مساعدة

حصيلة ومنجزات هذه الوزارة برسم السنة الجارية، بالإضافة إلى التزاماتها وأولوياتها المستقبلية برسم سنة 2024.

السيد الوزير؛

أعتمد هذه المناسبة لأتوجه، باسم فريق التجمع الوطني للأحرار، بتهنية إكبار وإجلال لقواتنا المسلحة الملكية، بكل تصنيفاتها، البرية والبحرية والجوية، وعلى رأسها القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة جلالة الملك محمد السادس نصره الله، حيث لم يقتصر تألقها على الدفاع عن السيادة والوحدة الترابية للمملكة وتأمين أمنها الخارجي، بل تعداه إلى التميز اللافت الذي أبانت عنه في إدارة مختلف الأزمات الوطنية، على غرار أزمة كوفيد وكارثة زلزال الحوز التي تعاملت معها بكل كفاءة واستباقية، طبقا للتعليمات الملكية السامية. فقد سخرت جميع الإمكانيات البشرية واللوجيستية في تدبير تداعياتها، بحس كامل من المسؤولية والعقلانية، ووفق رؤية شمولية يطبعها التضامن والتلاحم.

وعطفا على ذلك، فإننا نشيد بالالتفات الملكية السامية المفعمة بالإنسانية التي خص بها صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، الأطفال ضحايا كارثة الزلزال بمنحهم صفة مكفولي الأمة، عبر مشروع القانون الذي صادق عليه البرلمان بداية الشهر الجاري، والذي يكفل استفادتهم من الرعاية المعنوية والمساعدة المادية ومن امتيازات على مستوى التمدن والصحة والنقل السككي والأسبقية لولوج المناصب العمومية، مما سيسمح بحمايتهم وتنشئتهم في أجواء سليمة.

إن التميز الذي أبانت عنه المؤسسة العسكرية الملكية في كل المناسبات، ما هو إلا نتاج تجربة متراكمة في الشق الإنساني والتضامني، إذ كانت ولا تزال قوة استقرار وسلام من خلال دورها الفاعل في مهام حفظ السلام الدولي، كما أن مساهماتها في عمليات الإغاثة والمساعدة الطبية من خلال بناء مستشفيات ميدانية وتقديم خدمات اجتماعية هامة بمختلف الدول الصديقة والشقيقة، أعطت طابعا إنسانيا متفردا لما تقوم به من واجبات ومهام جعلها تحظى بالتقدير الدولي.

السيد الوزير؛

في خضم اعتزازنا وافتخارنا بسلسلة الانتصارات الميدانية المحققة في ملف وحدتنا الترابية، عبر التجاوب الكبير للعديد من دول العالم مع مبادرة الحكم الذاتي كأساس وحيد لحل النزاع المفتعل، وعدم اعتراف 84% من أعضاء الأمم المتحدة بالجمهورية الوهمية، وانتهاء بقرار مجلس الأمن الأخير 2703 القاضي بتجديد ولاية بعثة المينورسو لسنة إضافية، وتكريس الموائد المستديرة كإطار وحيد للسلسل السياسي بمشاركة الجزائر كطرف رئيسي، فإننا ندعوكم إلى الرفع من درجة اليقظة والجاهزية في التعامل مع جميع مناورات وتحركات الخصوم التي ستتضاعف نتيجة هذه المكاسب.

وفي هذا الإطار، فإن فريق الأحرار بمجلس المستشارين، يعبر عن إدانته

للاعتداء الإرهابي الشنيع على إخواننا المدنيين بالسفارة الذي أسفر عن استشهاد مواطن أعزل وجرح آخرين، داعين في هذا الباب إلى التعامل بحزم لحماية المواطنين المغاربة في أرواحهم وممتلكاتهم، كما تؤكد دعمنا المطلق ودون تحفظ لقواتنا العسكرية في أي تصرف يكفل حق الرد باستخدام جميع الوسائل الضرورية والمناسبة، ولو عبر عمليات ردع استباقي؛ فنحن جند مجندون وراء جلالة الملك نصره الله، القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية.

وهنا لا يفوتني أن أقدم تحية وفاء وتقدير لأرواح شهدائنا الأبرار ولكل الجنود المرابطين على الحدود الذين يقدمون أرواحهم على كفوف أيديهم فداء للوطن.

السيد الرئيس؛

السيد الوزير المحترم؛

الحضور الكريم؛

في ظل وضع دولي وإقليمي متقلب مليء بالتحديات الأمنية، بات من الضروري المرور لصناعة وطنية للسلاح والعتاد الحربي ببلادنا وتحقيق تدريجيا نوعا من الاستقلالية في مجال الصناعات العسكرية، بما يساهم في تأهيل إمكانياتها الدفاعية والحفاظ على وحدتنا الترابية، وكذلك لتقليص فاتورة وارداتنا العسكرية. فنحن نملك من القدرات والمقومات ما يلزم للانخراط في تأسيس صناعة دفاعية حديثة.

وفي هذا السياق، نعتبر إعدادكم لخطط إحداث مناطق مختصة في الصناعة العسكرية خطوة هامة ستكون من العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية، وبالتالي خلق دينامية تجارية واقتصادية مهمة في المملكة بما يعزز مكانتها الإقليمية والقارية.

وارتباطا بهذا الموضوع، ندعوكم إلى مواصلة تعزيز الترسانة الحربية للقوات المسلحة الملكية وتحديثها بما يتوافق مع المستجدات التقنية في هذا المجال، في خطوة لدرء أي خطر محتمل يهدد أمن واستقرار بلادنا.

السيد الوزير؛

تضطلع المديرية العامة لأمن نظم المعلومات بأدوار طلائعية في التصدي للحروب الإلكترونية وحماية الأمن السيبراني من الاختراق والتسريب ومن الجرائم المعلوماتية التي تشكل تهديدا للمعطيات الرقمية السيادية وللمصالح الحيوية للدولة وللبنيات التحتية الحساسة.

ولكن مع تطور الذكاء الاصطناعي وما يمكن أن يصاحبه من تعزيز لقدرات الهجمات السيبرانية، التي أصبحت أكثر تطورا وتعقيدا، أصبح لزاما علينا مواصلة تجويد الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني لتعزيز قدراتنا الدفاعية في هذا النطاق عبر زيادة الاستثمار في التكنولوجيات الأمنية الملائمة وتعزيز القوانين المصاحبة والرفع من خبرات ومؤهلات الموارد البشرية.

هذا ونؤكد على أهمية تعزيز برامج التدريب والتأهيل في صفوف عناصر

تتزامن مناقشة مشروع قانون المالية لهذه السنة مع تخليدنا لمحتطين نضاليتين بارزتين، ذكرى المسيرة الخضراء المضفرة وعيد الاستقلال المجيد، بدلالاتها الرمزية وحملتها التاريخية الكبيرة، ولما تجسده من روح الكفاح الوطني والتضحية في سبيل الوطن، وما تحملانه من دروس وقيم هي مبعث فخر واعتزاز لنا جميعا.

إن هذه المحطات النضالية الغراء وغيرها، تجعلنا نستحضر بكل تقدير وإجلال التضحيات الجسام لأبناء هذا الوطن في مسيرة الكفاح الوطني ومعتزك المقاومة، في سبيل أن ننعم بالحرية والاستقلال والوحدة الترابية للمملكة.

وعلى هذا الأساس، فإننا في فريق التجمع الوطني للأحرار، إذ نؤمن بأن الحفاظ على الذاكرة الوطنية هي أولوية حيوية لنقل القيم وترسيخ الهوية الوطنية عبر الأجيال، فإننا نثمن عاليا حرصكم على صيانتها في كل تجلياتها ونشيد بجهودكم لإبراز تاريخ الكفاح الوطني والمقاومة وجيش التحرير، وكذلك عملكم على نشر ثقافة المواطنة الإيجابية وإغناء الرصيد التاريخي للمملكة، معتبرين ذلك جهدا وطنيا يستوجب الدعم والتقدير.

وفي هذا الإطار، فإن إقامتكم لمناحف الذاكرة التاريخية للمقاومة وجيش التحرير بجميع ربوع المملكة تبقى في نظرنا خطوة أساسية في مسار حفظ الذاكرة الوطنية لأيام خالدة ترسخ في تاريخ المملكة.

وعلى هذا الأساس، ندعوكم لمواصلة جهودكم في سبيل الارتقاء بهذه الفضاءات وتثمينها بما يسمح بجعلها قادرة على استقبال عدد أكبر من الزوار، لما نسجله بأسف من قلة التوافد عليها جراء ربما ضعف التواصل في هذا الباب أو بسبب الإهمال الذي طال بعض مرافقها.

هذا ويتعين إيجاد الآليات الكفيلة بجعلها مؤسسات محورية لتلقي وتنشر المعرفة التاريخية والهوية الثقافية الوطنية ولربط الماضي بالحاضر، وبالتالي زرع روح المواطنة الإيجابية والمسؤولية والاعتزاز بالانتماء الوطني وبلوغ التلاحق الجليل المنشود.

كما يظل في اعتقادنا أن إدراج جوانب الذاكرة الوطنية الزاخرة في منظومتى التعليم والتكوين من الضروريات التي على المندوبية السامية العمل عليها، باعتبارها من أهم القنوات القادرة على ترسيخ هذه الذاكرة لدى النشء وتعريفهم بتاريخ الآباء والأجداد، سواء في مرحلة الاستقلال أو في مرحلة استكمال الوحدة الترابية أو تدريس التاريخ الحضاري للدولة المغربية وأمجادها، فالمدرسة هي المنهل التعليمي الأول الذي يفترض فيه حفظ الذاكرة وتنمية الروح الوطنية والحس الوطني لدى الأفراد، خصوصا ونحن نعين كيف أن مادة التاريخ يعتبرها البعض مادة جامدة واجترارية للمعلومات، مما يستدعي إعادة النظر في المناهج بمنظور جديد لتدريس هذه المادة بمختلف المستويات.

السيد المندوب السامي المحترم؛

لا يسعنا داخل فريق الأحرار بمجلس المستشارين إلا أن نشيد بنهجكم

القوات المسلحة الملكية على وجه العموم، والرفع من كفاءتها وقدراتها الميدانية واستعدادها الدائم للدفاع عن حوزة الوطن وسيادته ومقدساته.

وعلى صعيد آخر، لا بد لنا أن نركي قرار الحكومة الرفع من ميزانية قطاع إدارة الدفاع الوطني بـ 2.4 مليار درهم برسم سنة 2024 مقارنة بمالية 2023. ومع ذلك، تبقى هذه الميزانية في نظرنا غير كافية، بالنظر للتحديات القائمة وجسامه المهام والأدوار التي تضطلع بها هذه الوزارة على مختلف المستويات، وفي ظل المتغيرات الدولية والتطور المضطرب الذي تعرفه التكنولوجيات العسكرية.

السيد الوزير المحترم؛

إذ ثمن جميع الجهود المبذولة في سبيل تطوير هذا القطاع، فإننا نؤكد، داخل فريق التجمع الوطني للأحرار، تصويتنا بالإيجاب على مشروع هذه الميزانية.

كما نعبّر عن مساندتنا المطلقة ودعمنا اللامشروط لجميع المبادرات الرامية إلى خدمة المصالح العليا للوطن، في التفاف تام وراء قائد الأمة وضامن وحدتها وتماسكها وحامي أمنها واستقرارها، صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

وشكرا لكم.

22) مداخلة المستشار السيد محمد البكوري باسم الفريق حول مناقشة

مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير:

السيد الرئيس المحترم؛

السيد المندوب السامي المحترم؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

يشرفني، باسم فريق التجمع الوطني للأحرار، أن نلتقي مجددا في هذه المحطة التشريعية السنوية الهامة لمناقشة مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير برسم السنة المالية 2024. هذا القطاع الذي نولي أهمية خاصة بالنظر لدوره المحوري في حفظ ذاكرتنا التاريخية وتعريف الأجيال المتعاقبة بالحمولة الرمزية للمحطات النضالية التي طبعت الكفاح الوطني من أجل الحرية والاستقلال، في تلاحم تام بين العرش والشعب، فالذاكرة الوطنية هي من عناصر قوة المجتمع ومن أسباب الاعتزاز بالهوية الوطنية.

وإذ نشكركم السيد المندوب السامي على عرضكم القيم الذي بسطتم من خلاله مجمل المكاسب والمنجزات المحققة خلال السنة الجارية، وبرنامج عملكم برسم السنة المقبلة، فإننا نشيد بدوركم الريادي في تدبير هذه المؤسسة، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

السيد المندوب السامي المحترم؛

ومع الفاعلين السوسيو-اقتصاديين، علماً أنه قطاع يدخل ضمن القطاعات الاجتماعية التي تراهن عليها بلادنا في هاته الولاية الحكومية.

السيد الوزير المحترم؛

إنَّ قطاع التعليم العالي يُشكل قاطرة أساسية لتحقيق التنمية ورسم مستقبل مع الأجيال القادمة، وأهميته تكمن في تكوينه للرأس المال البشري المؤهل والمكيف احتياجات التنمية الاقتصادية والقادر على الاستجابة لمتطلباته ومتغيراته المستمرة، وهو ما يعكسه حجم المبادرات التي يشهدها القطاع، والمثلة في خلق نماذج جديدة

من المؤسسات وتحسين الولوج والدراسة بالتعليم العالي من خلال الرفع من عدد الطاقة الاستيعابية في بعض المؤسسات التعليمية، بالإضافة إلى العديد الطلبة ومن من المبادرات الخاصة على مستوى تنمية الكفاءات المهنية لبعض الجامعات.

السيد الوزير المحترم؛

إنَّ واقع الحال يبين بالملامح أنَّ الجامعة المغربية تعاني من مجموعة من الإشكاليات المقلقة التي تطلُّ عثرة للنهوض بهذا القطاع، من بينها الفارق الموجود بين مؤسسات الاستقطاب المفتوح والمؤسسات ذات الاستقطاب المحدود، إضافة إلى الهدر الجامعي الذي وصل إلى نسب مقلقة مع ضعف التأطير وهزالة المردودية، غياب الإمكانيات التأطيرية والبيداغوجية اللازمة لإطلاق الإصلاح البيداغوجي خصوصاً ما يتعلق باللغات والرقمنة والتدبير المعلوماتي، متسائلين عن ما إذا كانت للوزارة الإمكانيات المادية والبشرية في المؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح من أجل إنجاح فكرة التكوينات في المهن، علماً أن الجامعة هي أصل كل التفتيات والصناعات التي تساهم في تطور الصناعة العالمية.

إن واقع الجامعة المغربية اليوم يساء لنا جميعاً عن ماذا نريد من الجامعة؟ لأن مجرد تحديد الأهداف المتوخاة من هذه الاستراتيجيات والبرامج كفيلاً بتغيير واقع جامعاتنا وتمكينها من لعب دورها الحقيقي في خلق قيمة مضافة وثروة وثورة حقيقية، وتوجه بلادنا الصناعي الذي يفرض اليوم على جامعاتنا مواكبته والانخراط خاصة فيه ولعب الأدوار الأساسية في تطويره حتى لا نبقى مستوردين فقط.

السيد الوزير المحترم؛

لا يخفى عليكم دور الجامعة المغربية في تخرج كفاءات مؤهلة وقادرة على تلبية متطلبات اقتصاد متنوع موجه نحو الابتكار، لكن نسجل بكل أسف أنَّ الشعب المستقطبة لعددٍ هائل من الطلبة هي شعب لا تسير ما يحتاجه الاقتصاد الوطني، لذلك ندعوكم إلى فتح المجال بشكل قوي نحو مسالك التكوين المرتبطة بالقطاعات الإنتاجية لتمكين بلداً من التمتع الجيد في صناعة الطائرات، السفن، السيارات ومواكبة الأوراش الكبرى التي تفتحها بلادنا

لسياسة تواصلية متميزة من خلال التنظيم والمشاركة في عدد من الندوات العلمية الدولية والوطنية والجهوية والمحلية، بالإضافة لغزارة إصداراتكم وحرصكم على كتابة الذاكرة الوطنية وتوثيقها، حيث ننوه في هذا الباب بالتعاون البناء الذي أسسته هذه المندوبية مع مؤسسات جامعية ومراكز بحث ودراسات. وندعوكم في هذا الصدد إلى تكثيف هذه الشراكات إغناء للخزانة التاريخية المغربية مع الاعتماد على وسائل التواصل الاجتماعي كوسيلة تسويقية للذاكرة التاريخية المغربية، دون إغفال تشجيع الإنتاجات التلفزية في هذا المجال، ولم لا التفكير في إنشاء مشروع قناة تلفزية تعنى بالحفاظ على ذاكرتنا الوطنية وتاريخنا المجيد.

وإذ نعرب عن بالغ اعتزازنا بالعطف المولوي والرعاية السامية التي يحيط به جلالة الملك نصره الله أسرة المقاومة وجيش التحرير، فإننا نسجل بكل إيجابية الجهود التي تبذلونها، وفق التوجيهات الملكية السديدة، في سبيل الارتقاء بهم وتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، عبر عدد من المبادرات الهادفة إلى إدماج أبناء قدماء المقاومين في النسيج الاقتصادي والاجتماعي وتخفيفهم على الانخراط في المبادرات الحرة وفي برامج التشغيل الذاتي والعمل المقاوِلاتي.

ومع ذلك، يبقى إيلاء عناية خاصة بعائلات وأسر المقاومة من الأساسيات للنهوض بهذا القطاع، خصوصاً عبر توسيع سلة الخدمات الاجتماعية، وكذلك التفاعل الإيجابي مع الملفات والطلبات والشكايات المحالة عليكم.

وفي الختام، نجدد في فريق التجمع الوطني للأحرار تميمنا لكل الجهود المبذولة في هذا القطاع، آمليين أن تتحقق المزيد من الانجازات والمكاسب، ولو في ظل محدودية الميزانية المرصودة لكم برسم سنة 2024، لكننا واثقون من أن تدبيركم الرشيد لن يحول دون تحقيق رؤيتكم الطموحة، في ظل التوجيهات السديدة لجلالة الملك محمد السادس أدام الله عزه. وعلى هذا الأساس، فإننا سنصوت بالإيجاب على مشروع هذه الميزانية.

(23) مداخلة المستشار السيد محمد البكوري باسم الفريق في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

سعيد أن أتدخل اليوم باسم فريق التجمع الوطني للأحرار في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، منوهين بالمجهودات والإجراءات التي تبذلها الوزارة للنهوض بهذا القطاع بـغية إرساء نموذج بيداغوجي جديد، والنهوض بالبحث العلمي والابتكار بالإضافة إلى تعزيز حكمة منظومة التعليم العالي، بهدف التجاوب مع سوق الشغل

البذل والاجتهاد، ما يدفع الكثير منهم إلى الهجرة بحثاً عن فضاءات أرحب للعباءة والبحث، ناهيك صُعب عن أداء الجامعات المغربية، حيث لازال البحث العلمي يمثل نشاطاً هامشياً في اهتمام الجامعات، ونتيجةً لكل هذا فقد تم تسجيل 154 براءة اختراع باسم الجامعات 60 في المائة منها من أصل مغربي 12.829 منشور علمي، وانخفاض في عدد الأطروحات بلغ 5 في المائة، مع اعتماد 235 تكويناً في سلك الدكتوراه، وهي أرقام لا ترقى إلى طموحاتنا لتكون الجامعة المغربية في مصاف الدول المتقدمة في غياب استراتيجية واضحة ومرسومة توجه البحث العلمي بالجامعات المغربية للخدمة التنموية.

لذا أصبح من الضروري حرص الجامعات المغربية على ربط البحث العلمي باحتياجات المؤسسات الإنتاجية والخدماتية بالمجتمع وملأته مع الأولويات الوطنية ومجالات السيادة، مع تشجيع أساتذة الجامعة على إجراء البحوث العلمية التي تشهم في حلّ مشكلات المجتمع وتطويره، مع تسهيل عملية التفريغ للعمل في البحث العلمي سواء داخل الجامعة أو خارجها.

السيد الوزير المحترم؛

ندعوكم بشكل صريح إلى العمل بشكل جدّي على تطوير قطاع البحث العلمي الذي يعد من أهم الركائز التي تعتمد عليها الشعوب في تحقيق التقدم ونيل مكانة وتقدير بين مختلف دول العالم، وكلما زادت الأبحاث العلمية كلما كان هذا في مصلحة الباحث والمؤسسة الراعية والدولة ذاتها، على اعتبار أن هذا القطاع هو الذي يخلق التميز بين الدول، فالمغرب اليوم في حاجة ماسة إلى الاهتمام بالبحث العلمي والابتكار من خلال رصد الموارد المالية الكافية له وبالرأسال البشري من خلال تحفيزه وتشجيعه على الخلق والابتكار، ولله الحمد تترخ بلادنا بالكفاءات والطاقات البشرية التي لا ينقصها سوى التشجيع والتحفيز لما للبحث العلمي من تأثير على النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، وحتى تكون جامعتنا في صلب النموذج التنموي الجديد الذي دعا إليه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

وفي هذا الصدد ننوه بالقرار المشترك بين وزارتك والوزارة المنتدبة لدى وزارة الاقتصاد والمالية المكلفة بالميزانية والمتعلق بمنح طلبية الدكتوراه المسجلين بالجامعات العمومية مع تخصيص 7000 درهم لهذه المنحة.

السيد الوزير المحترم؛

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار نوصي بتفعيل مقتضيات القانون الإطار رقم 51.17 كأول إطار قانوني تعاقدي لإصلاح منظومة التربية والتعليم والتكوين والإسراع في إصدار النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة به، بعد مرور 4 سنوات على دخوله حيز التنفيذ هذا القانون الذي يشكل خارطة طريق واضحة من شأنها جعل منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار في مقدمة قاطرة تعزيز وتثمين الرأسال البشري وإنتاج الكفاءات القادرة على إشباع حاجيات الاقتصاد الوطني.

لتحقيق ما نصبوا إليه من رُقي وازدهار تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

كما نسجل أيضاً بكل أسف شديد عدم وجود تكافؤ الفرص بين الطلبة من حيث الدعم المالي الموجه لهم، مما يزيد من نسب الهدر الجامعي، لذا نطالبكم بتعميم المنحة الجامعية الموجهة للطلبة، أو الاستهداف الفعال وإعادة النظر في بعض الشروط مع مراعاة الغلاء المعيشي وارتفاع الأسعار الذي يمس بالقدرة الشرائية للمواطنين.

كما أن ملف السكن الجامعي أصبح يهدّد حلم كثير من الطلبة الذين يودون متابعة دراستهم ويلجؤون إليه هرباً من مصاريف الكراء الشهري خاصة في صفوف الطالبات، مع التنويه بإحداث الوزارة لـ 4 أحياء جامعية بكل من تازة، القنيطرة، أكادير والرباط، مع توسعة الحي الجامعي بالناظور، ورغم ذلك ندعوكم، السيد الوزير المحترم، إلى مواصلة زيادة الطاقة الاستيعابية للأحياء الجامعية وتحسين شروط الإقامة الجامعية، وإعادة النظر في الشكليات المعتمدة لتقديم طلبات السكن والتي لا تتلاءم وواقع الأحياء الجامعية خاصة وأن الملفات تتم معالجتها مركزياً وليس محلياً، مع التنويه برفع الوزارة لعدد الوجبات المقدمة في إطار الإطعام الجامعي من 13 إلى 15 مليون وجبة، وافتتاح مطعمين جامعيين بكل من تازة والقنيطرة، موصين بأهمية مراقبة جودة هذه الوجبات المقدمة بالمطاعم الجامعية.

كما ندعوكم، السيد الوزير المحترم، إلى مواصلة تعزيز ورش الصحة الجامعية والتعريف بالتأمين الصحي ليتأتى للطلبة الانخراط والاستفادة من التأمين الإجباري الأساسي عن المرض عبر تبسيط مسطرة التسجيل، منوهين بتنظيمكم للنسخة الثالثة للأسبوع الوطني للصحة الجامعية وفتح 3 مراكز صحية جامعية جديدة لكن رغم ذلك فإنه غير كاف.

السيد الوزير المحترم؛

إنّ التشخيص الحقيقي والواقعي للقطاع يجعل مختلف الفاعلين والمتدخلين أمام جملة من الملاحظات تتمثل في كون الجامعات أصبحت تُخرج أفواجا من العاطلين، ناهيك عن مشكل الاكتظاظ الذي عانت ولا زالت تعاني منه بعض الجامعات المغربية بسبب العدد الهائل من الطلبة الذين يتحصلون على شهادة البكالوريا كل سنة، حيث بلغ العدد الإجمالي للطلبة بالتعليم العالي 1.301.439 مليون طالب بارتفاع بلغ 6.8 في المائة، كما بلغ عدد الطلبة الجدد بالتعليم العالي 343.409 ألف بارتفاع بلغ 6.7 في المائة، وكذا غياب البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية والمرافق الاجتماعية الكافية للمؤسسات الجامعية.

السيد الوزير المحترم؛

إنّ البحث العلمي لازال يعاني من إكراهات بفعل ضعف الإمكانيات المخصصة لهذا القطاع، والمشاكل التي تعاني منها المؤسسات الجامعية من حيث بنائاتها وبرامجها ومناهجها ومخرجاتها، وعدم تحفيز الباحثين وتشجيعهم على

الظالم؛

2- تجسيد النظام الأساسي مع خلق لجنة للإعداد مقترحات تعديلية عليه من خلال إلغاء العقوبات التي تضمنها؛

3- الزيادة في الأجور في مشروع قانون المالية الحالي الذي نحن بصدد مناقشته نتفهم داخل الفريق أهمية ودور هذه المخرجات ولكن لابد أن نختاط من الإذعان الذي قد يفسره البعض لنجد أنفسنا أمام فوضى تغيب المسؤوليات.

السيدات والسادة الوزراء المحترمين؛

الله إكون فعونك ملف عويص شائك معقد فيه تراكمات سلبية من غياب إرادة حقيقة للتغيير. الهمة في التغيير وجدناها فيكم تتحلون بمنسوب عالي من الوطنية رجل دولة بامتياز بمحمولة وتجربة طويلة في تدبير مختلف الملفات، نهشكم على إصرارك وعلى تحمل عبء هذا الضغط الكبير الذي يمارس عليكم طيلة هاته الفترة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

(25) مداخلة المستشارة السيدة جلييلة مرسللي باسم الفريق حول مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية:

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

لي كامل الشرف أن أتناول باسم فريق التجمع الوطني للأحرار الكلمة لمناقشة ميزانية قطاع الصحة والحماية الاجتماعية لسنة 2024، هذا القطاع الحيوي والاستراتيجي المرتبط بشكل كبير بالمواطن المغربي وصحته، وهي مناسبة سانحة لتنهئكم ومن خلالكم الحكومة على النجاح الذي تحققت هذه السنة والمنجزات التي بصمت عنها من إطلاق برنامج التعويضات العائلية قبل مئة سنة 2023، وتعميمه على الأطفال في وضعية إعاقة، والأطفال حديثي الولادة، إضافة إلى الأسر الفقيرة والهشة وبدون أطفال في سن التمدرس، خاصة منها التي تعيل أفرادا مسنين، على أمل أن يتم تعميم الاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل، وتوسيع قاعدة الانخراط في نظام التقاعد في أفق سنة 2025، ولنا الثقة أنكم ستواصلون النجاح في هذا القطاع على اعتبار أن الدولة بكافة مكوناتها معبأة لإنجاح أدواره، وهو قطاع يعيش مع الأسف على وقع الخصاص في الموارد البشرية وضعف الخدمة العمومية ونقص البنيات التحتية وتوزيعها بشكل غير عادل أحيانا، والطبيعي أن تؤدي هذه الوضعية إلى ضعف الخدمة الصحية للمواطن الذي يعيش وضعية هشاشة والتي أضحت أحد أكبر الإشكاليات التي تعوق تطور بلادنا في مؤشر التنمية البشرية.

وإذ نشيد أيضا بمواكبتكم لورش تعميم الحماية الاجتماعية، تنفيذًا

وفي الأخير لا نفوتنا الفرصة أن نعبر لكم عن أسفنا للانتقادات التي طالت بعض التعيينات وانتقاءها، فكيف نجد تعيين رئيس راسب في المباراة أربع مرات ليتم تعيينه على رأس جامعة.

إن المشاكل الشخصية التي كانت بين مسؤولي القطاع تنعكس على قيم الشفافية والكفاءة وتنحصر في الأصدقاء، والأمر أكثر من هذا ولا نريد أن نبسط امامكم كل التفاصيل حفاظا على تماسك الأغلبية، ومن منطلق انتائنا لها، سنصوت بالإيجاب على الميزانية الفرعية لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

(24) مداخلة المستشار السيد محمد البكوري باسم الفريق حول مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمين؛

الجلسة العامة؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

ما ذنب هذه الأسر التي تعاني من هذه الوضعية المقلقة غير المقبولة لأن التلميذ لا ذنب له رافض كل أساليب الابتزاز التي تمارس بعض التنسيق التي تجهل إلى حد الآن خلفيات هذا التصعيد الكبير وغير المسبوق الذي تقوم به مستغلة وضعية اجتماعية لنساء ورجال التعليم، مجتمعون جميعا أغلبية ومعارضة على ضرورة الارتقاء لمستواها المادي والمعنوي على اعتبار أن لنساء ورجال التعليم هم المحور في إصلاح منظومة التعليم.

النظام الأساسي بالشكل الذي تم التسويق له من طرف هؤلاء.

أولاً: نحن لن نشرع للأشخاص ولا نمارس الذاتية في أي إصلاح وإنما التشريع يجب أن يعالج قضايا مجتمعية وفق مقارنة إصلاحية شاملة للمنظومة تجد نفسها وكل مكوناتها، لنؤكد داخل فريقنا أن هذا الحوار المؤسسي الذي شخصيا تباشره الحكومة تحت إشراف السيد رئيس الحكومة الذي حرص على معالجة القضايا التي أثارها تنزيل النظام الأساسي لنساء ورجال التعليم، حوار لم يسبق لأي حكومة منذ الاستقلال أن باشرته بالجدية المطلوبة والوضوح وفق أجندة مضبوطة وواضحة، بلغت أكثر من 50 اجتماعا، تطرقوا فيه لكل الاختلالات والإشكاليات التي تعيش فيها هذه المنظومة وفق مقارنة تشاركية مؤسسية واسعة على رأسها جمعيات آباء وأولياء التلاميذ الذين عبروا عن تذرهم من الابتزاز الذي يخضعون له من طرف من يؤجج هذا الصراع ويحاول إخراجه عن سياقها الطبيعي، مهنئين الحكومة وإشراقها على المقاربة المعتمدة لحد الآن وعلى مقترحات الحوار الذي ظهرت بوارده الباردة والذي خلص إلى:

1- العودة الفورية للتلاميذ إلى المدرسة مع الوقف الفوري لهذا الإضراب

الميزانيات التي عرفت زيادات متتالية ومهمة، وهنا لا بد أن نشيد بمواصلة الإصلاح الشامل للمنظومة الصحية الوطنية عبر تأهيل العرض الصحي، لا سيما من خلال مواصلة بناء وتجهيز المراكز الاستشفائية الجامعية الجديدة بالرباط وأكادير والعيون وإطلاق أشغال بناء وتجهيز مراكز استشفائية جامعية جديدة أخرى بكل من الرشيدية وبني ملال وكلميم، إلى جانب مواصلة إنجاز برنامج إعادة تأهيل ما يقارب 1400 مؤسسة للرعاية الصحية الأولية وتطوير نظام معلوماتي مندمج، إضافة إلى تفعيل برنامج توسيع وتأهيل العرض الصحي الاستشفائي بزيادة أكثر من 2000 سرير بكل من المركز الاستشفائي الجامعي بطنجة، المستشفى الجهوي بالرباط، والمراكز الاستشفائية الإقليمية بكل من تمارة، الدريوش، ومستشفيات القرب بالمحمدية، سيدي يوسف بن علي، جرف الملحة وبوسكورة، مع استكمال المركز الاستشفائي بالحسيمة ومستشفى القرب بآيت أورير إقليم الحوز.

السيد الرئيس المحترم؛

يعيش قطاع الصحة على وقع الخصائص الكبيرة في الموارد البشرية، التي تعد حجر الزاوية لأجل تمكين المغرب من تغيير جذري في المنظومة الصحية، وذلك بتيسير ولوج الخدمات الصحية وتجويدها وتلبية انتظارات وحاجيات المواطنين، لذا ندعوكم إلى ضرورة القيام على الأقل بتعويض الأطباء المحالين على التقاعد وتشغيل المؤسسات المحدث، مع تبيين ما نص عليه مشروع قانون المالية للسنة المالية 2024 بتخصيص 5500 منصب مالي، وبذلك يصل إجمالي المناصب المالية المحدث خلال الفترة 2024.2017 إلى حوالي 42 ألف و700 منصب مالي، بما في ذلك 35 ألف و500 منصب مالي لفائدة قطاع الصحة، لكن كل هذا يبقى غير كاف وإن كان مهما، مع التنويه برغبة الحكومة في تشييد كلية طب ومستشفى جامعي بكل جهة من الجهات الإثني عشر، على غرار المشاريع الكبرى، وفي انتظار تحقيق مثل هذه المشاريع، يجب البحث عن الحلول عبر تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في الميدان الصحي وعقد شراكات معهم وفتح المجال أمام الأطر الطبية الأجنبية، واللجوء إلى التعاقد لدعم المناطق النائية بالأطر الطبية والتمريضية اللازمة، كما أن معضلة الغيابات المتكررة للأطر الطبية في المناطق القروية والنائية أمر بات مقلقا يفاقم الأوضاع، وهو ما يستدعي تخفيفهم وتوفير الشروط الضرورية التي تجعلهم يستقرون بهذه المناطق، وفي هذا الإطار نطالبكم السيد الوزير بتغيير المرسوم المتعلق بوحدة الحراسة الليلية، مسجلين أسفنا لهزالة التعويضات التي يتقاضاها المرضى والأطباء في هذا الصدد، أضف إلى ذلك غياب التعويض عن المناطق النائية، والذي يمكن أن نلمس أبرز مظاهره السلبية والصارخة في تركز أغلب الأطباء بالمدن دون مراعاة للعدالة المجالية التي طالما نادى بها صاحب الجلالة الملك محمد السادس.

السيد الرئيس المحترم؛

إن دراسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي التي أشارت إلى أن

للتوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده في هذا الإطار، تحت الإشراف المباشر للسيد رئيس الحكومة والذي يتتبع تنزيل هذا الورش المجتمعي الكبير من خلال مواصلة وضع الترسانة القانونية والتنظيمية اللازمة لتعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، حيث تم تمكين حوالي 4 ملايين أسرة فقيرة من الولوج إلى العلاج بالمستشفيات العمومية والخاصة، مع تحمل الدولة لاشتراكاتهم في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من خلال تعبئة غلاف مالي سنوي يقدر بحوالي 9.5 ملايين درهم، علاوة على إطلاق الحكومة هذه السنة لبرنامج الدعم الاجتماعي المباشر قبل نهاية سنة 2023 وفق رؤية جديدة تقوم على استهداف أمثل للفئات الاجتماعية المستحقة للدعم، من خلال قانون رقم 58.23 يتعلق بنظام الدعم الاجتماعي المباشر، هذا النظام الذي يشتمل على إعانات للحماية من المخاطر المرتبطة بالطفولة، إعانة جزافية تقدم للأسر لدعم قدرتها الشرائية والحد من الهشاشة والحماية من المخاطر المرتبطة بالشيخوخة، بالإضافة إلى إعانة خاصة تقوم على تقديم دعم للأطفال اليتامى والأطفال المهملين نزلاء مؤسسات الرعاية الاجتماعية، لذلك يجب جعل النهوض بقطاع الصحة من الأولويات المستعجلة التي يجب مباشرتها لتكون في مستوى ورش تعميم الحماية الاجتماعية، عبر اعتماد حكمة جيدة تتوخى تقوية آليات التقنين وضبط عمل الفاعلين وتعزيز الحكامة الاستشفائية والتخطيط الترابي للعرض الصحي، وتبيين وتعزيز الموارد البشرية عملا بأحكام المادة 23 من القانون-الإطار رقم 06.22 المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية، حيث تمت المصادقة على القانون المتعلق بالوظيفة الصحية والذي ينص على وضع نظام أجري محفز لمهنيي الصحة، لتحفيز الرأسمال البشري بالقطاع العام والافتتاح على الكفاءات الطبية الأجنبية وتحفيز الأطر الطبية المغربية المقيمة بالخارج وحثها على العودة إلى أرض الوطن، كما نود أن نشيد بتوقيعكم على اتفاقية-إطار لزيادة الطاقة الاستيعابية للتكوين من أجل مضاعفة عدد خريجي كليات الطب والصيدلة وكليات طب الأسنان، والرفع من عدد خريجي المعاهد العليا لمهن التمريض وتقنيات الصحة ثلاث مرات في أفق سنة 2030 لبلوغ معايير منظمة الصحة العالمية الممثلة في 45 مهن للصحة لكل 10.000 نسمة في سنة 2030.

السيد الوزير المحترم؛

إن مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية، تأتي في ظل ظرفية استثنائية على المستوى الوطني، وفي هذا الإطار نهتمكم على الجهود المبذولة للرفع من ميزانية القطاع التي شهدت خلال سنة 2024 ارتفاعا وصل إلى ما يناهز 30,7 مليار درهم، أي بارتفاع بنسبة 9,1 في المائة مقارنة بسنة 2023، والتي تم فيها هي الأخرى تسجيل ارتفاع في ميزانية القطاع التي تم تخصيصها بشكل أساسي لتأهيل البنيات التحتية الصحية، وهو مجهود جبار وغير مسبوق، مقارنة مع السنوات المالية السابقة بحيث أنها من

المستشفيات العسكرية والوحدات الاستشفائية المتنقلة، التي تقوم بعمل جبار في المجال الصحي والذي يروم خدمة المواطن المغربي في أحسن الظروف، متمنيا أن ترقى المستشفيات والمراكز الصحية العمومية إلى نفس الجودة منوهين بأداء الفريق العسكري الطبي في مواجهة الزلزال العنيف الذي ضرب عددا من مناطق المغرب في الآونة الأخيرة، حيث اشتغلت الأطر العسكرية بتفان كبير، من مرحلة الاستقبال إلى غاية التطبيب والعلاج، لدرجة أن القادم للتدوي بفعل المعاملة الحسنة والسرعة الكبيرة في تقديم الإسعافات ينسى هول الفاجعة التي هزت أركان هذه المناطق.

السيد الرئيس المحترم؛

السياسة الدوائية عنصر أساسي ضمن سياسة صحية تروم تحسين صحة المواطنين وتعزيز مشاركتهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد، من خلال ضمان ولوج الجميع للأدوية الأساسية ذات الجودة العالية، وبأتمنة مناسبة مع استعمال معقلن ومضبوط، واستطاع المغرب تلبية احتياجاته من الأدوية بفضل صناعة وطنية واعدة، إذ تصنع بلادنا أزيد من 70% من حاجات السوق الوطنية من الأدوية، في حين تستورد النسبة المتبقية من الخارج، كما تشكل الصناعة الدوائية ثاني نشاط كيميائي بالمغرب بعد الفوسفات، حيث يحتل المرتبة الثانية على مستوى القارة الأفريقية.

وفي هذا الإطار، نطالب بتحقيق ولوج شامل للأدوية الأساسية بأتمنة مناسبة، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الفقراء والمعوزين، وتوفير الحماية لهم من خلال ضمان جودة وسلامة وفعالية جميع الأدوية والمنتجات الصحية الموضوعة في السوق، وكذا تعزيز الصناعة الوطنية للأدوية، والانتقاء السليم للأدوية والمستلزمات الطبية الأساسية للشراء العمومي، وفي هذا الصدد نوه بما تضمنه مشروع قانون المالية لسنة 2024، من تدابير في إطار إصلاح الضريبة على القيمة المضافة، وفي مقدمتها تعميم الإعفاء من هذه الضريبة ليشمل المنتجات الأساسية ذات الاستهلاك الواسع، مثل جميع الأدوية والمواد الأولية الداخلة في تركيبها، وكذا اللغائف غير المرجعة للمنتجات الصيدلانية، حين الاستيراد وفي الدخل دون الحق في الخصم، لتحقيق الهدف الاجتماعي الراي إلى تخفيض تكلفة الضريبة على القيمة المضافة، للتحكم بشكل أفضل في التضخم ودعم القدرة الشرائية للمستهلكين.

وهي مناسبة نشيد فيها بتحيين الترسنة القانونية الوطنية الخاصة بالدواء والصيدلة، من خلال المصادقة على القانون رقم 10.22 المتعلق بإحداث الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية، والقانون رقم 11.22 المتعلق بإحداث الوكالة المغربية للدم ومشتقاته، تنفيذا للتوجهات الاستراتيجية لسياسة الدولة الرامية إلى ضمان السيادة الدوائية وتوافر الأدوية والمنتجات الصحية وسلامتها وجودتها.

وإيماننا منا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار بالدور الكبير والمقدر الذي تلعبه الوزارة لإيجاد الحلول المناسبة لهذا القطاع المتشعب، ومن منطلق

العجز الحاصل في الموارد البشرية الصحية، يصل إلى 96 ألف مهني، منهم 32 ألف طبيب و64 ألف من الأطر شبه الطبية، تساءلنا جميعا، عن الخصاص المهول للأطباء والمرضين في العديد من الاختصاصات.

لكن رغم الجهود المضنية التي يبذلها الأطباء والمرضون وكل الجسم الصحي، بالرغم من رفع عدد المناصب المخصصة للقطاع إلا أن ذلك ما يزال غير كاف أيضا، فعلى مستوى الأطباء يصل الخصاص إلى 32.387 طبيبا، فيما يصل الخصاص في صفوف المرضين إلى 64.774، بمجموع يصل إلى ما يزيد عن 97 ألفا، مما يبين حجم الجهود الذي يجب أن يبذله هؤلاء المهنيون وجسامة المسؤولية الملقاة على عاتقهم دون إغفال الإشارة إلى ضعف التأطير الطبي بالعالم القروي والمناطق الجبلية، بسبب النقص في الموارد البشرية، وكذا إشكاليات تحفيزها، حيث لا تتوفر حاليا إلا على 1.51 مهني الصحة لكل 1000 مواطن، في حين أن منظمة الصحة العالمية، تتحدث عن 4.45 مهني لكل 1000 مواطن و12 في المائة من الميزانية العامة.

السيد الوزير المحترم؛

نؤكد أن قطاع الصحة والمرفق الصحي عموما لم يكن مستعدا لتعميم نظام المساعدة الطبية سنة 2012، لأن كل الثقل نزل على المؤسسات الصحية بمختلف مستوياتها، مما أدى بها إلى الإفلاس، وجعلها تعيش ترديا كبيرا للخدمات التي تقدمها للمواطنين بشكل عام، وللمستفيدين من نظام المساعدة الطبية، التي انعكست على منظومتنا الصحية حيث أضحت تؤدي الثمن غالبا إضافة إلى ازدواجية الاستفادة وعدم تجديد البطائق من طرف المستفيدين، لأن الخدمة الصحية غير كافية كما أنه لا يمكن أن نرجع أسباب فشل هذا النظام إلى وزارة الصحة لوحدها، بل إلى جميع المتدخلين.

السيد الرئيس المحترم؛

إن من بين الإشكاليات الكبيرة التي يعرفها القطاع الصحي بالمغرب مسألة التغطية الصحية الشاملة، وهي إشكالية لا تقتصر فقط على ما هو تمويلي فحسب، كما يعتقد البعض، والحال أنها تشمل عددا من المؤسسات وعلى رأسها الخريطة الصحية غير المتوازنة على الصعيد الوطني والمتقدمة جدا والمفروض إعادة بنائها وفق المعطيات الجديدة، فالولوج إلى تجهيزات (السكانبر أو التصوير الضوئي، أو التصوير بالرنين المغناطيسي (IRM))، فيه صعوبات كبيرة، مما يطرح إشكالية تأخر مواعيد الفحوصات الطبية التي قد تصل في بعض الأحيان إلى سنة، مما جعل الخدمة الصحية غير متوفرة بالشكل العادل، ولا تمكن عموم المواطنين من الولوج إليها.

لذلك يتطلب الأمر تعبئة كل الوسائل المتاحة من ميزانيات ووسائل مادية وبشرية كفيلا بوضع قطاع الصحة على سكة الإصلاح والتأهيل ليوفر خدمات صحية في المستوى المطلوب، وتمكين كافة المواطنين من الاستفادة من الحق في العلاج والعناية الصحية على قدم المساواة. بالمقابل، لا بد من التنويه بالخدمات ذات الجودة العالية التي تقدمها

ورغم ما تم القيام به في هذا المجال، ورغم الجهود التي بذلت، إلا أن عدم رضا الفئات المستهدفة دفعنا اليوم، وانطلاقاً من توجيه ملكي إلى الناحية المجتمعية أو من الناحية القانونية، رغم أن الدستور وخصوصاً الفصل 22 منه يضمن السلامة الجسدية والمعنوية للأفراد فإن الأمر يبقى رهيناً بمدى تطبيق وتنزيل القانون ومدى مواكبة الجمعيات العاملة في هذا المجال، وأيضاً مدى النجاح في إنشاء مراكز خاصة للتتبع والرصد ومراكز الاستقبال للمحافظة على كرامة النساء ضحايا العنف داخل الأسرة وخارجها. وضرورة مضاعفة الجهود لتحسين صورة المرأة في الإعلام وتوجيهه لفائدتها عوض استغلال صورتها بأشكال مختلفة تكسر الثقافة التمييزية لها، إذ نقترح في هذا الباب إنتاج أفلام تاريخية تعرف بدور النساء المقاومات والمجاهدات والفاعلات عبر التاريخ، نساء ساهمن بشكل كبير في تطور ورفي مجتمعتنا المغربي.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

أُكيد أن أهداف الوزارة وتطلعاتها وبرامجها تحمل نبلاً حقيقياً في المقاصد، إلا أن تقارير بعض المؤسسات الحكومية بالإضافة إلى مجموعة من التقارير الدولية، وكذلك تداخل مجموعة من القطاعات وعدم وجود التقائية تشريعية في تقوية الترسانة القانونية، لذا ندعوكم إلى ضرورة تطوير وتنزيل عدد من الأوراش الكبرى كورش التغطية الصحية، وبضرورة الاهتمام بمؤسسات الرعاية الاجتماعية، وذلك بالتنزيل السريع لقانون مؤسسات الرعاية الاجتماعية، أملاً في الحد من مجموعة من الاختلالات والتجاوزات التي تعرفها هذه المؤسسات.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

موضوع الطفولة موضوع متشعب ومعقد، إذ أصبحنا أمام مشكلة حقيقية تتنامى بشكل كبير، ألا وهي ظاهرة "أطفال الشوارع" وما يرتبط بها من ظواهر أخرى كالتهريب والتسول والاستغلال الجنسي وهضم أبسط الحقوق لفئة بريئة ننظر منها جميعاً ضمان حقها في الحياة بشكل متوازن، دون خطر يهدد أجسادهم الصغيرة، هدف يسعى له الجميع، لأن الطفل هو مستقبل المجتمع وكل ما تلقاه في فترة طفولته سيقدمه للمجتمع عندما يكبر، وبالصورة التي تلقاه بها، فإما أن يقدم مواطناً صالحاً مشبعاً بقيم المساواة والمناصفة والوطنية، وإما أن يقدم لنا مواطناً يحمل العنف بداخله يصرفه في جميع مناحي الحياة، وفي أشنع صورة ولن يكون إلا ضحية لما عاناه في طفولته، لذا وجب الاهتمام بهذه المرحلة وبشكل متناسق مع جميع المتدخلين في القطاع، وأهمها قطاع التربية الوطنية ومحاولة الحد من ظاهرة الهدر المدرسي، وما إلى ذلك من ظواهر تكون سبباً في ارتقاء أطفالنا في أحضان الشارع، كما أن المؤسسات الاجتماعية المستقبلية لهذه الفئة التي لا تراعي في كثير من الأحيان خصوصية الطفل، بل وفي بعض منها يكون هناك اختلاط في الفئات العمرية، مما ينعكس سلباً عليه ويكون الالتحاق بها سبباً في اكتسابه عدداً من الآفات كالتدخين وغيرها.

اتمئناً للأغلبية الحكومية، سنصوت بالإيجاب على الميزانية الفرعية لقطاعات الصحة والحماية الاجتماعية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

26) مداخلة المستشارة السيدة جلييلة مرسللي باسم الفريق حول مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

يشرفني أن أَدْخل اليوم باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة الميزانية الفرعية لقطاعات التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة برسم السنة المالية 2024، متجاوزين مناقشة الأرقام إلى تقييم السياسة العمومية، خاصة فيما يتعلق بمحاور النقاش كمحور التضامن، والذي يغطي لوحده جانباً واسعاً من البعد الاجتماعي الذي يهدف الجميع تبني نموذج تنموي جديد يستجيب لتنامي متطلبات المواطنين التي تختلف باختلاف فئاتهم في إطار عدالة اجتماعية تكفل للجميع شروط العيش الكريم باعتبار هدف التنمية الاجتماعية وجود عدالة في توزيع الثروة، وتوفير رفاهية للشعب والعمل على تحقيق المصلحة العامة لإنتاج تنمية متكاملة تراعي جميع الجوانب، وفي نفس السياق فإننا نؤكد أن نجاح هذا النموذج التنموي الجديد سيكون رهيناً باعتناده على محور أساسي وهو "الإنسان" كهدف نهائي للتنمية، وذلك عبر سن سياسات عمومية تحفظ له كرامته، وذلك بالحفاظ على حقوقه الأساسية في الشغل والتعليم والصحة وغيرها.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

فيما يخص التضامن والتماسك الاجتماعي، فإننا نشهد أن الوزارة تواصل بشكل مستمر دعم السياسة الاجتماعية، وذلك بمواصلة تقليص الفوارق المجالية الاجتماعية عبر مجموعة من الآليات منها دعم وتنزيل التزامات الحوار الاجتماعي، وكذا الجهود الحكومي، الذي يواكبه مجهود لترسيخه، بالإضافة إلى موضوع المساواة والذي يتطلب وقفة تأمل لتقييم التوجه العام وتحديد المكاسب والصعوبات، وكذا محور الأسرة، باعتبارها عماد وأساس المجتمع، وأيضاً التنمية الاجتماعية كعماد للعملية التنموية الشاملة.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

إننا نوه بما تم القيام به على مستوى الوزارة من برامج واستراتيجيات يجب الاستفادة منها، وذلك عبر تقييمها وتطويرها والاستمرار فيما نجح منها، بالإضافة إلى ضرورة الاستفادة من الاتفاقيات والشراكات الدولية المبرمة في هذا المجال، والتي انخرطت فيها بلادنا، حيث يبقى التحدي الأكبر هو تنزيل وتطبيق هذه البرامج على أرض الواقع، وهو مجهود يحتاج إلى إرادة حقيقية لتغيير العقلية والمفاهيم وجرأة عالية لكل المتدخلين.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

إن ملف الأشخاص في وضعية إعاقة ملف شائك كذلك، بالنظر لحجم انتظارات هذه الفئة، والتي لازالت تنتظر الكثير، في الوقت الذي لا زلنا ننتظر فيه تطبيق قانون الإطار المتعلق بالأشخاص في وضعية إعاقة، وكذلك العمل على تقديم مشروع العاملين الاجتماعيين، لأن هذه الفئة وجب إدماجها في المجتمع بالشكل الصحيح سواء على المستوى التعليمي أو على المستوى العملي وتمكينها على المستوى الاقتصادي من حياة كريمة، وذلك عبر تسهيل ولوجها إلى جميع المؤسسات، وكذا استفادتها من مراكز خاصة تتوفر على برامج تأطيرية وتأهيلية تتماشى مع التطور التكنولوجي الحديث، ناهيك عن ضرورة تمكين هذه الفئة من النسبة المتفق عليها على مستوى مناصب الشغل، دون إغفال الإشارة إلى ضرورة الاهتمام بإحدى الفئات التي أصبحت تزايد بشكل مقلق وهي فئة "المتوحدين"، متسائلين في ذات السياق، عن مآل بطاقة الشخص في وضعية إعاقة وما قامت به الوزارة في هذا الشأن، لما سيكون لها من أثر على تمكين هذه الفئة من حقوقها وتسهيل التعامل معها.

ملف المسن، بدوره أصبح اليوم يعرف تطورا متسارعا، خصوصا مع التوجه المتسارع لهم البنية الاجتماعية في بلادنا نحو الشيخوخة في مستقبل قريب متسائلين عن أهم الاستراتيجيات التي تعمل عليها الموضوع في مجموعة من المجالات، ولازال اليوم الطريق طويلا وشاقا أمامها من أجل المزيد من تحسين وضعها في شتى المجالات.

أما على مستوى التمكين السياسي للمرأة، فإنها لازالت لم تصل المستوى المطلوب في هذا المجال، رغم كفاءتها، حيث لازالت تعاني من تضيق واضح عليها في جميع مؤسسات الدولة، ويظهر ذلك من خلال وكذا 21% نسبة ضعيفة في التمثيل بالمؤسسة التشريعية التي لا تتعدى في الحكومة الجديدة، بالإضافة إلى عدم حضور واضح في 26 نسبة التعيينات على مستوى المناصب العليا.

ظاهرة العنف ضد النساء، ورغم أننا نسجل بإيجاب نشر التقارير الصادرة عن المرصد الوطني حول العنف، نظرا لما يتيح من إحصائيات، ومعطيات، فلازالت هناك حاجة لتضافر الجهود للقضاء على هذه الآفة، التي تجاوزت الخطوط الحمراء، عندما أصبح الجاني يوثق للجريمة في حق ضحيته بفيديو مصور، بالإضافة إلى التفنن في طرق التعذيب وهو الذي أصبح يسألنا اليوم عن كيفية مواجهة هذه المعضلة، سواء من الأمر.

الوزارة في هذا الإطار، علما أننا نغاني نقصا محولا في جانب المساعدين الاجتماعيين، وكذا طب الشيخوخة وأيضا نقص كبير في مراكز الإيواء والتي يجب تحسين شروط العيش فيها مع توفير أطقم طبية مؤهلة ومختصين في الترويض الطبي والنفسي، مع التأكيد على ضرورة العمل على ترسيخ ثقافتنا المغربية في حماية المسن واحتضان أسرته له.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

إننا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار نعتبر أن المرأة ذات مكانة محورية في أي سياسة اجتماعية، ودون التفاوض عن ما تم تحقيقه لصالحها، والذي كان نتيجة لنضالات نساء ساهمت بشكل كبير في إصلاح وضعيتها وتكريس دورها في المجتمع، واستطاعت أيضا بدعم من مختلف الهيئات السياسية والمجتمع المدني، وبإرادة ملكية حقيقية من الحصول على حقوق مستحقة يضمنها لها اليوم الدستور كأسمى قانون في البلاد ترجمت في عدد من مناحي الحياة الاجتماعية، وكذا في مجموعة من القوانين فيما بينها على مستوى البرامج والسياسات المتبعة، تضعنا أمام أعطاب كثيرة في الوصول إلى تلك المقاصد. نتمنى لكم السيدة الوزيرة التوفيق والنجاح في تنفيذ البرامج والمخططات المتنوعة التي تعترزم وزارتمك تزييلها. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

(27) مداخلة المستشار السيد محمد البكوري باسم الفريق حول مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الشباب والثقافة والتواصل:

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

أنشرف اليوم أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الشباب والثقافة والتواصل لسنة 2024، والتي تضم قطاعات اجتماعية أساسية، منها قطاع الشباب الذي يعتبر من ضمن الأولويات الكبرى لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، التي تعكسها العناية الخاصة التي يوليها جلالتة لفائدة الشباب، ضمانا لانخراطهم في الدينامية التي يشهدها المجتمع، وتعزيزا لمشاركتهم السياسية والاقتصادية، وهي مناسبة سانحة لتسليط الضوء على الجهود التي يبذلها جلالة الملك من أجل تمكين هذه الفئة من المجتمع ورفاهيتها، اعتبارا لموقعها الهام في قلب عملية التنمية التي تتبناها المملكة، هذه العناية الملكية السامية التي تجسدت عند إعداد النموذج التنموي الجديد، حيث شدد جلالتة في خطابه الموجه للأمة بمناسبة الذكرى الـ 65 لثورة الملك والشعب على ضرورة وضع قضايا الشباب في صلب النموذج التنموي الجديد.

إن الشباب هم أمل المستقبل، والاهتمام بشؤونهم يعتبر مسؤولية جسيمة ملقاة على عاتق الحكومة، مما جعلها تستحضر هذا المعطى في سياستها تفعيلًا لمضامين البرنامج الحكومي 2021-2026، والمتمثلة في التمكين والرفع من المستوى المعيشي والثقافي للشباب والأطفال في وضعية صعبة، وإصلاح منظومة تدبير مؤسسات الشباب وتعزيز أدوار المجتمع المدني على هذا المستوى وإحداث جواز خاص بالشباب لتسهيل الاندماج، إضافة إلى تشغيل الشباب ومواكبتهم لتسهيل ولوجهم إلى فرص الشغل.

وإن كنا نهنئكم على هذه الميزانية المبرجة لجميع قطاعات الشباب والثقافة والتواصل وفق مقارنة جديدة تضمن التقائية هذه القطاعات بجميع جهودها إلا أنها تظل محدودة مقارنة مع مسؤولياتها والفئات الموجهة لها وانتظاراتها، وإن كان قطاع الشباب قد شهد تحسينا إيجابيا فيما يتعلق بميزانية المعدات والتفقات المختلفة عن السنة المالية 2023، ما يجعله يعرف نوعا من عدم الوضوح والثبات، مما يصعب على الجميع مجارته وفهمه بالشكل المطلوب.

السيد الوزير المحترم؛

إن هذا القطاع يحتاج إلى تصور إبداعي، حيث إن علاقة الموروث الثقافي بالأنشطة الشبابية كان منذ بدايات هذا القطاع، عبر مبادرات هادفة شكلت علامة ميزت مرحلة من مراحل جيل بكامله ولعل أبرزها برنامج "القراءة للجميع"، "العطلة للجميع"، "المسرح للجميع"، دون نسيان ما كان يعيشه مسرح الهواة والنوادي السينمائية والتي كانت كلها تنشط في دور الشباب، آملين في الرجوع إلى مثل هذه المبادرات والعمل على ابتكار مشاريع أخرى.

السيد الوزير المحترم؛

لا شك أن دور الشباب تمثل متنفسا حقيقيا لفئة الشباب واليا فعين، متأسفين إلى ما أصبحت تعانیه، والتي في معظمها مهترئة وفارغة من التجهيزات، مع وجود دراسة تفيد بأن 42 في المائة من مجموع دور الشباب في المغرب توجد في العالم القروي أي 676 داراً للشباب، لذا ندعوكم إلى ضرورة تجهيزها بجواسيب لمسايرة التطور التكنولوجي ومدها بالإنترنت عالية الجودة وذلك لاستقطاب فئة الشباب، ناهيك عن ما يعانیه العالم القروي من تهالك للدور الموجودة به أو غيابها أساسا، مقترحين إبرام شركات في هذا المجال مع الجماعات الترابية، والتي تعرب عن استعدادها للتعاون على جميع المستويات حتى الوعاء العقاري.

السيد الوزير المحترم؛

إن المرافق المسيرة بشكل مستقل والتابعة للقطاع، كركب الطفولة والشباب مولاي رشيد ببوزنيقة والمعهد الملكي لتكوين الأطر، لم تستطع تحقيق التوازن المالي، ويتم برجة منح للتسيير في كل قانون مالي لها وبالرغم من أنها تعرف إقبالا كبيرا يوفر مداخيل مهمة، مما سيخفف من العجز الدائم الذي تعرفه.

النوادي النسوية هي فضاءات لتسريع عملية التمكين الاقتصادي لدى النساء والفتيات وضمان حريتهن اجتماعيا وثقافيا، كما لا يخفى عليكم أنها مساحة للإدماج والمعرفة والتضامن بين الرجل والمرأة، فضلا عن كونها فضاء للمعرفة، مطالبينكم السيد الوزير بضرورة إعادة النظر في الخدمات التي تقدمها هذه النوادي للمستفيدات بما يتلاءم والواقع المعاش، وذلك عبر برامج تمكنهن من إبراز إمكانياتهن ومهاراتهن في ميادين مختلفة، ومساعدتهن على التعريف

بمنتجاتهن وتسويقها.

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

قطاع الثقافة يلعب دورا هاما في بناء مجتمع العلم والمعرفة وتعزيز المكتسبات الثقافية ومتابعة تأهيل المجال الثقافي وتحجود خدماته، وكذا تعزيز الهوية الوطنية المغربية، ويشكل دعامة أساسية للتنمية لتحقيق طفرة ثقافية داعمة للمشروع المجتمعي الديمقراطي والحدائي، الذي يسير فيه المغرب بخطى ثابتة من أجل توطيد بنائه.

هناك حركة على صعيد السياسة الثقافية التي تحاول الجواب على مجموعة من الأسئلة التي تهم الشأن الثقافي بصفة عامة، سواء من حيث التقنين أو البنية التحتية، أو من ناحية الدعم، فالمملكة المغربية بلد له تاريخ، ويتوفر على تراث مادي ولا مادي غني، وكان دائما ملتقى وممرا للعديد من الثقافات، من إفريقيا جنوب الصحراء ومن الشرق ومن أوروبا، ثقافات تمازجت وأعطت خصوصية للثقافة المغربية التي تتميز بالانفتاح والغنى والتسامح.

السيد الوزير المحترم؛

إن مناقشة الميزانية مناسبة لقراءة مستقبل الشأن الثقافي من خلال المشاريع المبرجة برسم السنة المالية المقبلة 2024، وما ينتظره المغاربة من هذا القطاع الحكومي في زمن أضحت فيه الثقافة رافعة أساسية لبناء الإنسان، مثنين في هذا الإطار مجهود الحكومة في مواصلة الالتزامات المدرجة ضمن البرنامج الحكومي من إعداد استراتيجية ثقافية وحماية واثمين الموروث الثقافي الوطني المادي وغير المادي، جعل الأوراش والمؤسسات الثقافية في خدمة التنمية الثقافية وتعزيز الحماية الاجتماعية للفنانين وغيرها، ورغم زيادة الاعتمادات المرسومة للقطاع، إلا أنها لا ترقى لطموحنا جميعا بالمقارنة مع المسار الذي تنحو إليه كل الدول المتقدمة في هذا المجال، حيث تظل هذه الأرقام المنظمة بعيدة كل البعد عن معدل المتوسط العالمي للثقافة، مع العلم أن الثقافة تلعب دورا مهما في تطوير المجتمعات ورقيا، بل أضحت معيارا لقياس مستوى تطور الشعوب، وعاملا أساسيا في التنمية.

إن التظاهرات الفنية والأنشطة الثقافية، تعيش على وقع غياب استراتيجية واضحة لدعم الثقافة والصناعة الثقافية ببلادنا، فالدعم الذي تخصصه الوزارة للتظاهرات الفنية والثقافية متواضع جدا، كما أن عدد المهرجانات بالمغرب قليل مقارنة بعدد من الدول الأخرى، رغم أن المغرب عرف تاريخيا بتنظيمه لعدد من المواسم التقليدية الفنية، التي تعكس غنى كل جهة وتنوع روافد الثقافة المغربية.

السيد الوزير المحترم؛

على مستوى قطاع الكتاب وفعل القراءة، نلاحظ تدني سوق الكتاب

إلى حماية العاملين في وسائل الإعلام، وتعزيز حرية الصحافة والحفاظ عليها، والاهتمام بالصحافة الجهوية أيضا إذ أنها تمثل صورة أخرى من الإعلام المواطن، وتساهم بشكل أو بآخر في تطوير المشهد الإعلامي المغربي، مع ضرورة توسيع وتنويع الإعلام المرئي، وخلق قنوات جموعية على مستوى كل الجهات، وتوجيه الاهتمام بشكل كبير إلى تطوير الإعلام الإلكتروني ودعمه، وكذا المساهمة في تكوين موارد البشرية وتمتعها بحقوقها المادية والاجتماعية والاعتبارية، مع العمل كذلك على تطوير الأداء المهني والسياسي والثقافي للتلفزيون المغربي، ليرقى إلى مستوى تطلعات وانتظارات المشاهد المغربي، وتخليق الإشهار وربطه بالقيم المجتمعية، وجعل الاستفادة منه منصفة بين جميع المكونات الإعلامية المغربية المكتوبة والمرئية والمسموعة والإلكترونية، مع ضرورة حل إشكالية عدم وصول البث التلفزيوني وحتى البث الإذاعي أحيانا إلى العديد من مناطق المغرب النائية.

وفي الأخير، لا يسعنا إلا أن ننوه مرة أخرى بالجهود الجبار التي تقومون به على رأس هذا القطاع وسنصوت على مشروع الميزانية الفرعية لقطاعات الشباب، الثقافة والتواصل بالإيجاب.

28) مداخلة المستشار السيد كمال بن خالد باسم الفريق حول مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

إنه لمن دواعي السرور والاعتزاز أن أتمكن من تدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة مضامين الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، مستغلا الفرصة لأشكر السيدات والسادة أعضاء لجنة القطاعات الإنتاجية المحترمين الذين انكبوا على مناقشة مشروع هته الميزانية لساعات طوال، منوهين بمستوى النقاش الذي ساد بين كل مكونات المجلس أغلبية ومعارضة، لكونها من القطاعات التي استأثرت باهتمام الرأي العام الوطني خلال السنوات الأخيرة وعلى الأخص منذ كوفيد، ونظرا للمكانة الهامة التي تحتلها في الاقتصاد الوطني، سواء من حيث مساهمتها في الناتج الداخلي الخام أو في توفير مناصب الشغل خصوصا في العالم القروي ومساهمتها البيئة في إنتاج الثروة وتقليص الفوارق الاجتماعية والمالية.

ونحن نناقش هذه الميزانية الفرعية لهذا القطاع الاستراتيجي والحيوي، لا بد أن نستحضر الظروف القاسية التي يعيشها القطاع جراء الجفاف الذي ضرب بلادنا على مدى سنتين متتاليتين طالبين الله سبحانه وتعالى أن يغيثنا بغيثه وينعم علينا برحمة المطر، بالرغم من ذلك يقاوم القطاع الجفاف ويحاول بكافة مكوناته السعي نحو تحسين المكتسبات وهي مناسبة نشيد فيها بالآدوار

وانحباس فعل القراءة عموما، ونقصا كبيرا على مستوى معارض الكتب وطنيا، بل حتى على المستوى المحلي، تبقى المعارض شبه محصورة في عارضين وكتبيين محليين، وهو ما يجعلها أشبه بأسواق منظمة للمكتبات المحلية.

أما المآثر التاريخية فإننا نعاين ما يقع في كثير من المواقع الأثرية التي ستنتمي إلى الانتثار إذا لم يكن هناك تدخل عاجل يُنقذها من بين أياب الزمن، ويجب أن نعلم أن الذاكرة مسألة مهمة وخطيرة في تاريخ الشعوب، والحفاظ عليها يعد حفاظا على تاريخ عريق لهذا البلد، ومن غير المنطقي أن تهتم الوزارة بعدد محدود من المواقع التاريخية المهمة في بعض المدن المعروفة والتي تشهد إقبالا كبيرا، سواء من قبل السياح الأجانب أو من قبل المغاربة، فيما تهمل آلاف المآثر الأخرى التي تحتضنها مدن ومدامر بعيدة عن المدن والحوضر، والأجيال التي ستأتي بعدنا لن تسامحنا على إهمال مآثر الآباء والأجداد، لذا يجب العمل بكل قوة من أجل وضع مخطط ثقافي حقيقي للحفاظ على هذه الآثار وتخصيص اعتمادات مالية مهمة من أجل ترميمها وزرع الروح فيها من جديد، فالحفاظ عليها هو حفاظ على ذاكرة الوطن.

السيد الوزير المحترم؛

إن قطاع الثقافة يستدعي تأسيس استراتيجية ثقافية وطنية تعتمد على الوثائق المرجعية والاختيارات الكبرى لبلادنا وتستهدف تعزيز التثاقية السياسات والبرامج العمومية وإبراز غنى وتنوع الثقافة المغربية، كما أنه في حاجة إلى بلورة رؤية ثقافية إثنائية لتطوير موارد اقتصاديات الثقافة وصيانة وتثمين الموروث الثقافي وتشجيع الممارسات الثقافية والإبداعية العصرية.

كما لا يجب إغفال الدور الكبير الذي تلعبه الدبلوماسية الثقافية، باعتبارها عنصرا أساسيا لإشعاع البلاد، كونها تراثا وفكرا وإبداعا وصناعة، ولها دورين متكاملين لتقديم صورة عن العمق الحضاري والنبوغ المغربي والمساهمة في خدمة المصالح الوطنية من خلال التعريف بالتعبيرات الثقافية للتواصل وتعزيز التفاهم بين الشعوب والدول، واستثمار الثقافة في العلاقات الخارجية لحماية المنتج الثقافي المغربي في السوق العالمية، معترزين بالقرار التاريخي لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده القاضي برسم رأس السنة الأمازيغية عيدا وطنيا، ويوم عطلة مؤدى عنها، والذي يأتي في سياق تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية طبقا للدستور وطبقا للقانون التنظيمي الصادر منذ 2019، متمنين أن تأخذ مكاتبها الطبيعية منوهين لوفاء الحكومة بالتزاماتها مع الشعب عبر إقرار ميزانية مرصدة لتمويل تنزيل الطابع الرسمي للأمازيغية.

السيد الوزير المحترم؛

كما نؤكد داخل فريق التجمع الوطني للأحرار على ضرورة إعادة الاعتبار لقطاع الصحافة وتأطيره بشكل يمنحه نفسا جديدا على المستويين المادي والتكويني للعمل الصحفي، وتخفف على تطوير الأداء، والرفع من مستوى المضمون وتجويده، وإطلاق ورش جماعي تنخرط فيه كل مكونات قطاع الصحافة لإنتاج عقد جماعي جديد ملزم وباليات ناجعة وفعالة، يهدف أساسا

المندمجة بالجهة الشرقية وكذا تنمية منطقة الواحات وشجر الأركان؛
- الحرص على السلامة الصحية للمواد الغذائية في إطار عمليات المراقبة والاعتماد، مع محاربة الحمى القلاعية، وتعزيز قدرات البرنامج الوطني لترقيم الحيوانات؛

- مجهود مهم في مجالات التعليم والتكوين والبحث والاستشارة الفلاحية، إضافة إلى ذلك تشتغل الحكومة من نافذة القانون المالي على إلغاء الضريبة على القيمة المضافة على كل المنتجات الفلاحية التي لها علاقة بالاستهلاك المباشر للفئات المعوزة.

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

بقدر ما ننوه بهذه المجهودات المعتبرة والنتائج المحققة، لا بد أن نثير انتباهكم إلى عدد من التحديات المتعلقة بتوسيع آفاق القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني وبناء تميزته على أسس متينة ومستدامة للاعتبارات التالية:

- دعم القدرة التنافسية لصادرات المنتجات الغذائية الفلاحية؛

- دمج السياسة الفلاحية ضمن إستراتيجية التنمية القروية المندمجة؛

- اللجوء المكثف لاستخدام التكنولوجيات المقتصدة للماء وتعبئة المياه غير التقليدية مع الاستعمال المعقلن للموارد المائية.

لذلك لا بد أن نؤكد على ضرورة مواصلة انجاز والاشتغال على:

- إرساء سياسة وطنية لترويج المنتج الفلاحي المنتج من طرف الوحدات الصناعية؛

- ضرورة تأهيل الغرف الفلاحية للمساهمة في تنزيل البعد الجهوي لإستراتيجية الجيل الأخضر؛

- العمل على أجراء دعم تفعيل التجميع الفلاحي، لاسيما في شقه التعاقدى، مع مراعاة ضمان التناسق الأمثل بين العرض الفلاحي وحاجيات قطاع الصناعات الغذائية؛

- الرفع من وثيرة تحلية مياه البحر لتشمل باقي الجهات التي تعرف خصا صا محولا، وذلك على ضوء تبني بلادنا لهذا الخيار الاستراتيجي للرفع من المخزون المائي.

السيد الوزير المحترم؛

فيما يخص قطاع الصيد البحري، لا بد أن نسجل بكل إيجابية مؤشرات نشاط الصيد البحري وذلك بفعل الإستراتيجية الوطنية أليوتيس والتي كان لها الأثر الإيجابي على القطاع، إستراتيجية حققت نتائج مشرفة وضعت القطاع على سكة النجاح والإبداع لذلك لا بد أن تكون هناك مرحلة لتقييم الأداء الإيجابي وإستلها م النجاح من هذه التجربة الرائدة في المستقبل، ولعل أبرز

الأساسية والتضحيات التي يقوم بها الفلاح المغربي في سبيل تحقيق الاكتفاء الذاتي في مختلف سلاسل الإنتاج، وإذ نعب عن اعتزازنا، بالمكتسبات التي تم تحقيقها للقطاع، ننوه في هذا الصدد بالمجهود الاستثنائي العمومي الذي انخرطت فيه بلادنا والنتائج المحققة في إطار إستراتيجية المغرب الأخضر التي أعادت هيكلة الاقتصاد الوطني، مثنين مسعى تنزيل إستراتيجية الجيل الأخضر الممتدة طيلة الفترة 2020-2030 التي تشكل امتدادا لهذه الإستراتيجية السابقة والتي تمهد لفلاحة أكثر إنتاجية واستدامة في إطار احترام توجّهات ومضامين النموذج التنموي الجديد.

تقومون، السيد الوزير المحترم، بمجهودات جبارة مسجلين لكم حضوركم الدائم والمتواصل بمختلف جهات المملكة وأقاليمها كنتم حاضرين بقوة لإعادة بعث المناطق التي ضربها الزلزال المدمر، مشيدين في هذا الصدد بأدائكم المتميز ساعدكم في ذلك، وخبرتمكم الواسعة في المجال وعملكم المتواصل الذي تقومون به بكل تفان ومسؤولية منخرطون بقوة في كل الأوراش التي تدخل في صلب أولويات التنمية ببلادنا.

لا يسعنا بهذه المناسبة إلا الإشادة بأدوار الوزارة التي تدخلت في أكبر عملية دعم عرفها القطاع الفلاحي منذ الاستقلال بحيث أن القطاع الفلاحي أصبح مدعما كله عبر آليات الدعم التي حددتموها في عرضكم القيم وعلى رأسها:

- دعم بذور البصل والبطاطس تشجيعا للفلاح لإنتاجها حتى تكون في متناول المواطن وفي ذلك دعما للقدرة الشرائية؛

- تنزيل البرنامج الاستثنائي للتخفيف من قلة التساقطات المطرية تنفيذاً للتوجيهات الملكية السامية؛

- مواصلة إنجاز برنامج الري المخصص لتهيئ المجال الفلاحي، وكذا تجهيز الضيعات بالري الموضعي، وبرنامج الري الصغير والمتوسط لمواجهة مرحلة الإجهاد المائي؛

- تنزيل برنامج تشجيع المقاولات الشبابية بالعالم القروي؛

- تعزيز قدرات التعليم العالي الفلاحي والبحث الزراعي عبر تأهيل البنية التحتية التعليمية والثقافية بحيث أن التكوين في هذا المجال يبقى ضعيفا ولا يستوعب إكراهات المرحلة؛

- توفير بنيات تحتية تعليمية من أجل استيعاب قطاع الصناعات الغذائية؛

- تعزيز التكوين المهني الفلاحي بالرغم من أهمية عدد الخريجين الذي تجاوز 26 ألف إلا أن العالم القروي يحتاج أكثر من ذلك بالنظر إلى مؤهلاته والأفاق التي تزخر بها الدعامة الثانية لخطط الجيل الأخضر؛

- إعادة إدماج ساكنة المناطق المتضررة من الزلزال ومواكبتها؛

- مواصلة برنامج تقليص الفوارق الاجتماعية بالعالم القروي، وإنجاز مشروع التنمية القروية بـجبال الأطلس، وإطلاق مشروع التنمية القروية

- العمل على رفع اهتمام ومشاركة الأبنك وقطاع التأمينات بنشاط تربية الأحياء المائية البحرية؛

- ضرورة مراعاة العدالة المجالية في تنزيل مشاريع تربية الأحياء المائية البحرية في مجموع التراب الوطني.

السيد الوزير المحترم؛

على مستوى قطاع المياه والغابات، نساند توجهات الوزارة الوصية على القطاع لتنزيل إستراتيجية غابات المغرب 2020-2030 في مجالات التدبير المستدام للموروث الغابوي، وتطوير وتحديث المهن الغابوية من خلال رقمتها، وكذلك العمل على مواصلة الإصلاح المؤسسي للقطاع خصوصا بعد إحداث الوكالة الوطنية للمياه والغابات التي تلعب اليوم أدوارا مهمة في نجاعة أداء القطاع وعلى رأسها تعزيز قدرات بلادنا في مجال تدبير حرائق الغابات التي شهدتها بلادنا مؤخرا، نستغلها مناسبة لكي ننوه بحرفية آليات التدخل العاجل وعلى رأسها الوقاية المدنية التي تحتاج دعما أكبر وإمكانيات مادية وبشرية كافية لسد الخصاص الذي يعرفه القطاع.

ولنا الثقة فيكم، السيد الوزير المحترم، بأنكم ستبذلون مجهودا مهما في هذا الباب لإعادة تأهيل النظم الإيكولوجية المتأثرة بهذه الحرائق على الخصوص حمة طنجة - تطوان - الحسيمة وفاس - مكناس، والقيام بعمليات تشجير واسعة بشكل يمكن من استرجاع تدريجي للمقومات الطبيعية والغابوية لهذه المناطق، لا يسعنا إلا أن نشكر أطر الوكالة وعلى رأسها السيد المدير العام عبد الرحيم هومي.

وفي الختام، نؤكد لكم السيد الوزير المحترم بأننا سنكون إيجابيين في التعاطي مع مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات وسنصوت عليها بالإيجاب. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

(29) مداخلة المستشار السيد كمال آيت ميك باسم الفريق حول مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصناعة والتجارة:

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

سعيد بالتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الصناعة والتجارة كما وافق عليه مجلس النواب، التي تقوم بعمل مهم ومقدر للرفع من قدرات الاقتصاد الوطني، مستغلا الفرصة لأشكر السيدات والسادة أعضاء لجنة القطاعات الإنتاجية المحترمين الذين انكبوا على مناقشة مشروع هته الميزانية لساعات طوال، منوهين بمستوى النقاش الذي ساد بين كل مكونات المجلس أغلبية ومعارضة، قطاع يساهم بشكل كبير في الرفع من قدرات الاقتصاد الوطني، وإذ نسجل بكل اعتزاز المكانة الكبيرة التي

تجربة تفرض علينا الحديث عنها اليوم كعنون لهذا النجاح هو مؤشرات نشاط الوكالة الوطنية لتنمية الأحياء البحرية وكذا المكتسبات المهمة التي راكمها بفعل إستراتيجية أليوتيس، والتي يمكن اعتبارها سياسة استباقية مكّن قطاع الصيد البحري من المحافظة على مكانته الاقتصادية بحيث أنه من القطاعات التي قاومت مختلف الأزمات المطروحة بتداعياتها إلا أنه يبقى قطاع ذا خصوصيات جبائية لا تتماشى مع تطلعات المهنيين على غرار باقي الإصلاحات الشجاعة والحريّة التي جاء بها مشروع ميزانية 2024 على أمل قبول البعض منها من طرف وزير الميزانية حيث تقدمنا بتعديلات تهم إلغاء الضريبة على بعض منتجات الصيد البحري وأدوات الصيد مع مطالبتنا ببقاء السعر المنخفض لرسم إستيراد أغذية السمك لمواصلة تعزيز جاذبية تربية الأحياء المائية، منوّهين بسياسة الدعم التي منحتها الوزارة للمستثمرين الشباب وللصيد التقليدي، مع مطالبتنا بإقرار لائحة لأدوات الصيد وآلياته تكون معفاة على غرار ما تم إنجازه لصالح قطاع الفلاحة، منوهين بترافع أعضاء فريقنا في هذا الإطار ودفاعه المستميت على قطاع الصيد البحري انسجاما مع رغبة ونضال المهنيين المتضررين من هته الإجراءات المجحفة وغير المنصفة.

في هذا الإطار نستحضر بهذه المناسبة الإصلاحات التشريعية التي جئتم بها السيد الوزير من خلال إنتاج تشريعي جديد يلائم المرحلة وتغيير كل القوانين المتجاوزة وعلى رأسها مدونة الصيد البحري والقانون المنظم للأحياء البحرية على أمل إصلاح التشريع الجبائي المرتبط بالقطاع وباقي التشريعات الأخرى.

وإذ تُثير في فريق التجمع الوطني للأحرار، مسألة توفير المزيد من البنيات التحتية لمواكبة وخلق المشاريع النموذجية خاصة بالوكالة الوطنية للأحياء البحرية التي تشتغل على انجاز استثماراتها على مستوى كل جهات المملكة المفتوحة على البحر من أجل إعطاء دفعة قوية للارتفاع بعمل هذه الوكالة. نقترح:

- مواصلة العمل على سن مقتضيات قانونية تؤطر مسألة التمويلات المالية في مجال نشاط تربية الأحياء المائية البحرية، خصوصا لدى فئة حاملي المشاريع الصغيرة، لكي لا تضع فرصا استثمارية على بلادنا في هذا الباب؛

- ضرورة الانخراط وفق المعايير الصحية المتفق عليها دوليا في مجال تطوير الجودة والمواصفات والإشهاد المتعلقة بتربية الأحياء المائية البحرية للاستفادة من إمكانية دخول بلادنا أسواق عالمية جديدة؛

- معالجة مسألة خصاص العقار لتنزيل مشاريع تربية الأحياء المائية البحرية؛

- تحسيس جاذبية التحفيزات للاستثمار في نشاط تربية الأحياء المائية البحرية والتي سوف يتم التنصيص عليها وفق نص تنظيمي؛

والصغيرة جدا، مع العمل على إحداث أقطاب صناعية تعنى بهذا النوع من النسيج المقاولاتي الوطني.

السيد الوزير المحترم؛

إن الصناعة الوطنية تمر بمرحلة حاسمة في مسار انتقالها إلى قطاع حديث ومستدام شامل وتنافسي، بعدما أبرزت الأزمة المزدوجة المتمثلة في آثار الجائحة واستمرار الحرب الأوكرانية-الروسية واندلاع الحرب من جديد في الشرق الأوسط، قدرات النسيج الصناعي الوطني على الصمود والتكيف. فبالرغم من هذا السياق الحالي المتسم باضطرابات في سلاسل القيمة العالمية، وارتفاع أسعار الطاقة والمواد الخام والنقل ووضعية اللابئين، فقد أظهرت الصناعة المغربية صموداً غير مسبوق كما يشهد على ذلك تطور العديد من المؤشرات. ففي سنة 2022، والذي تضمنها عرضكم القيم تبين أن القيمة المضافة للصناعات التحويلية حافظت على نسبها المرتفعة حيث سجلت انتعاش غير مسبوق للقطاعات الصناعية الرئيسية بفعل الأداء الجيد لصناعة السيارات، والتي أصبحت فيها بلادنا رائدة إضافة إلى صناعة النسيج والملابس التي ارتفعت بنسبة 9.2% عن السنة الماضية، وصناعة الطيران التي انخفضت بنسبة 3.7% مقارنة مع السنة الماضية إلا أن الاتفاقيات المبرمة مع أكبر الشركات العالمية سيرفع من رقم المعاملات في الصناعة الالكترونية والكهربائية إضافة إلى الصناعة الغذائية التي لازالت الاتفاقية المبرمة مع المهنيين لم تعمم بعد على باقي الجهات.

فعلى مستوى تعزيز جاذبية الاستثمار الأجنبي، تمكن القطاع الصناعي من العودة إلى أرقامه العادية بفعل التدفقات الصافية للاستثمار الأجنبي المباشر والذي تجاوز 6 مليارات بعدما انتقل من فترة الركود والانحسار.

السيد الوزير المحترم؛

نتمنى كل الإصلاحات التي انخرطت فيها الحكومة باعتبارها إصلاحات استراتيجية ذات راهنية واستباقية كبرى لتحفيز جاذبية الاستثمار الوطني والأجنبي في هذا الإطار ندعو داخل فريقنا إلى ضرورة الإسراع في تنزيل ميثاق الاستثمار الجديد الذي تعزز بإخراج المرسوم الجديد والذي حدد الخطوط العريضة لنظام الدعم المخصص لقطاعات ذات الأولوية، بالإضافة إلى نظام محدد مهم المقاولات الصغيرة والمتوسطة الحجم ومشاريع الاستثمار الاستراتيجية مع إخراج كل النصوص التطبيقية والقوانين المصاحبة له، مشيدين بأداء البرلمانيين وسرعتهم في إخراجها والتفاعل معه وتجويد مؤكدين على ضرورة مواصلة:

- إرساء الجهوية المتقدمة؛

- تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص،

- مواصلة تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية؛

- تنزيل إصلاح معمق لقطاع المؤسسات والشركات العمومية.

يحتلها قطاع الصناعة، وقطاع التجارة بشقيه الداخلي والخارجي داخل النسيج الاقتصادي والاجتماعي ببلادنا، باعتبارهما من القطاعات الأكثر دينامية في جلب الاستثمار وإنتاج الثروة، وخلق فرص الشغل، نؤكد أن مختلف الإستراتيجيات المعمدة وفي مقدمتها مخطط التسريع الصناعي، كان لها الأثر الإيجابي بالنظر إلى حجمها، ففضلها تغيرت بنية اقتصادنا الوطني. تعزز اليوم بمصادقتنا جميعا على ميثاق الاستثمار الذي انتظرناه أكثر من 22 سنة والذي سيسعى إلى تحقيق المقاربة الجالية ما بين الجهات خصوصا تلك التي تعاني من ضعف الاستثمار بمنظومات صناعية متنوعة تراعي الخصوصية الجهوية من خلال تعبئة كل إمكانيات الدولة وجهودها لجعل كل الجهات تستفيد من فرص الاستثمار لتلتحق بباقي الجهات الأخرى مستغلة الهوامش والأفاق التي سيحققها ميثاق الاستثمار الجديد.

وإذ نشيد أيضا بالحصيلة الإيجابية التي تم تحقيقها خلال سنة 2023، نرى أن قطاع الصناعة واعد وله أفاق كبيرة من حيث استثماراته لذلك نؤكد على ضرورة مواصلة:

- تطوير وتحسين المنظومة القانونية لقطاع الصناعة؛

- الرفع من قدرات إنجاز مخطط الإنعاش الصناعي 2021-2030 فيما يخص صناعة السيارات، والصناعات الغذائية، وصناعة النسيج

والجلاد، والصناعات الكهربائية والالكترونية، والصناعات الكيماوية

والشبه الكيماوية والتعدينية والميكانيكية ومواد البناء، والصناعات

الصيدلية والمعدات الطبية وترحيل الخدمات؛

- تطوير الابتكار الصناعي والبنية التحتية التكنولوجية؛

وإذا كنا مقتنعين بأن هذا المجهود المضمن في مشروع الميزانية هو مجهود

إرادي للحكومة فيما يخص مهن الصناعة وفي مجال دعم المبادرة المقاولاتية، نرى

أنه من الضروري مواصلة:

- تعزيز قدرات بلادنا من أجل تصنيع السيارة الهيدروجينية والمركبات

الكهربائية الجديدة لتعزيز علامة صنع في المغرب علما أن بلادنا ولله

المحمد تصدر السيارات لأكثر من 74 وجمعة عالمية؛

- مواصلة تشجيع صناعة السيارات الكهربائية منوهين بأشغال شركة

صوماكا التي تخطت إنتاجها للمركبة المليون؛

- مواكبة أكثر من 40 مشروع فيما يخص مشاريع البنيات التحتية

الصناعية، بالإضافة إلى تطوير الاستثمار الصناعي، وتثمين المناطق

الصناعية وتديريها بشكل فعال ومستدام؛

- مواكبة لصيقة للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة في مجالات

الدعم والخبرة التقنية ما مكن من خلق مناصب شغل مهمة في هذا

الباب؛

- الإسراع في إخراج الميثاق الخاص بالمقاولات الصغرى والمتوسطة

بالرغم من الحرب الروسية الأوكرانية والوضع المضطرب بالشرق الأوسط إلا أن أداء الصادرات تعزز بشكل كبير سنة 2023 بإحداث منصة للاحتضان وتسريع المقاولات الناشئة الخاضعة للمقاولات والتي ستساهم في إعطاء الأفضلية للحلول الرقمية المبتكرة التي تتلاءم مع حاجيات التجار والمستهلكين وفق البرامج التالية (SCALE; START; CILEATE).

من جهة أخرى، ننوه بالسياسة المعتمدة لاستبدال الواردات بالمنتجات المحلية والتي أثبتت قدرة الصناعة الوطنية على الصمود حيث ستدشن عودة الرأسمال الوطني إلى القطاع الصناعي، مسجلين أهمية البرنامج الوطني تصديركم والذي يواصل الاشتغال وفق الإمكانيات المتاحة على الأسواق في إفريقيا والولايات المتحدة والصين وبريطانيا.

أما بخصوص غرف التجارة والصناعة والخدمات، نؤكد على ضرورة تقوية وتعزيز أدوارها وإشراك كتلتها الناجبة في مختلف الأوراش المفتوحة المرتبطة بتنزيل مختلف السياسات العمومية المرتبطة بهذا القطاع وكذا تنزيل مخططات تميمتها وتنمية جامعاتها الوطنية عبر تقييم المشاريع الاقتصادية المقترحة من طرفها والعمل على تنزيلها محليا وجمهوية، بهدف تطوير وتحسين المشاريع المدرة للدخل والرفع من مستوى الرأسمال البشري، بالرغم من هذه الأدوار الدستورية الفضلى لوحظ السيد الوزير في الآونة الأخيرة أن هناك تهميش واضح لأدوار الفرق وإقصاء ممنهج من جميع برامج الوزارة في مقابل ذلك هناك تواصل دائم في كل شيء مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب ومختلف الجمعيات المهنية على حساب الغرف التي تبقى مع الأسف مؤسسات دستورية محمصة ولا تشارك في صناعة القرار العمومي وهذا هو أمر نتأسف له ويقتضي منكم التدخل العاجل لمعالجته.

وفي الأخير، لا يسعنا إلا أن ننوه بمجهوداتكم ومجهودات الأطر التي تشتغل إلى جانبكم مؤكدين أننا بحكم موقعنا وانتماءنا للأغلبية لا يسعنا إلا أن ننوه بمشروع هذه الميزانية فننصوت عليها بالإيجاب وسنكون إلى جانبكم وسندعمكم في سبيل مواصلة تطوير أداء هذا القطاع باعتباره المدخل الأساسي لتحريك الدورة الاقتصادية الوطنية طالبن منكم العمل من موقعكم على ضرورة رفع كل المعوقات التي تعترض الاستثمار فيه والعمل على تشجيعه. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

(30) مداخلة المستشارة السيدة جلييلة مرسللي باسم الفريق حول مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

السيد الرئيس المحترم؛

السيدة الوزيرة المحترمة؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

يشرفني أن أ تدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة الميزانية

وفي إطار تفاعل فريقنا مع العرض الذي قدمته السيد الوزير المحترم، نؤكد على ضرورة:

- العمل من أجل الانتقال نحو نموذج صناعي جديد يرتكز على القدرة التنافسية الخضراء لتقليل البصمة الكربونية بجميع فروع الصناعة الوطنية، خاصة الصناعات الموجهة للتصدير؛

- العمل على اعتماد تشريعات أكثر صرامة بشأن احترام معايير الانتقال الأخضر؛

- تعزيز السيادة الصناعية من خلال تأمين سلاسل التوريد لضمان التزود بالمنتجات الأولية؛

- العمل على تعزيز الجاذبية الشاملة لمناخ الأعمال وحوافز الاستثمار؛

- تنزيل رهان رقمنة النسيج الصناعي والاستفادة من الفرص التي تتيحها التكنولوجيا الرقمية. وإذ نستحضر هذه المناسبة التوجه الإيجابي للصناعات الكهربائية والالكترونية والتي كانت قد انخرطت بشكل أكبر في عملية دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قبل ظهور أزمة كوفيد-19، بحيث أنها برمجت 21% في المتوسط من ميزانيتها الاستثمارية للسنوات الأخيرة على تعزيز تطورها الرقمي في إطار ما يطلق عليه تسريع الشمولية الرقمية.

نؤكد داخل فريقنا على ضرورة مواصلة الاستثمار وبشكل مستمر في الرأسمال البشري عن طريق التكوين والتكوين المستمر نظرا لما يشكله هذا التوجه كعامل محفز يستجيب بشكل أفضل لمتطلبات الإنتاج الصناعي الوطني يعزز مرونته في مواجهة مختلف أنواع الصدمات المحتملة في المستقبل؛ كما ندعو إلى ضرورة تطوير ترسانة قانونية تعزز إقلاع الاستثمار في المجال الرقمي ونمو المقاولات والحماية والأمن السيبراني مع مراعاة إرساء حكمة فعالة وسلسلة ملائمة لتنفيذ إستراتيجية التحول الرقمي.

■ في قطاع التجارة:

وإذ ننوه بتنميط التغطية الاجتماعية للتجار ونؤكد على ضرورة:

- إدراج برامج التكوين، ومواكبة رقمنة قطاع تجارة القرب، حتى تساهم في تأهيل هذا القطاع باعتباره قطاع مشغل؛

- تشجيع المنتج المحلي عبر تطوير شراكات مع مجموعات رائدة في قطاع التوزيع؛

- تعزيز دور غرف التجارة والصناعة والخدمات.

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار نرى بأن هذه المجهودات مجهودات مقدرة للوزارة في مجالات التجارة الداخلية والتوزيع، والعلاقات التجارية الدولية، وتطوير الصادرات الوطنية، وحماية المستهلك ومراقبة السوق والجودة.

الفرعية لوزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، حيث تعتبر هذه القطاعات دعائم حقيقية للرفع من وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإيكولوجية، وخلق فرص الشغل لفئات عريضة من المواطنين ومصدرا للدخل وجلب العملة الصعبة، وأعمدة فعلية في أي عملية هادفة لتحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية.

كما نسجل بكل إيجابية انخراط الوزارة الوصية على القطاع في إطلاق "برنامج فرصة" الذي يعتبر برنامجا معتبرا يستهدف مواكبة 10.000 شاب وشابة من حاملي المشاريع في جميع القطاعات الاقتصادية، حيث وإلى حدود 25 أكتوبر 2023، أكثر من 8500 تلقوا التمويل في ظل 134.000 طلب. وإذ ننوه بالمجهود المقدر الذي تبذله، السيدة الوزيرة، للرفع من قدرات إنجاز هذه القطاعات مجتمعة، فبالرغم من تأثير قطاع السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني بعدة إكراهات إلا أن هذه القطاعات حققت نتائج إيجابية وملموسة، حيث وصل عدد السياح إلى 11.4 مليون سائح بنسبة زيادة بلغت 44 في المائة، كما وصلت عائدات السياحة إلى حدود شتنبر 2023، 71 مليار درهم بنسبة ارتفاع بلغت 33 في المائة، مشددتين على أهمية قطاعات السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني على مستوى التشغيل، إذ تشغل هذه القطاعات مجتمعة 32 في المائة من الساكنة النشيطة في المغرب، وهو رقم مهم جدا.

السيدة الوزيرة المحترمة؛

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار نثمن عاليا أداء الحكومة في قطاع السياحة منوهين بأهمية الإجراءات التي اتخذتها الوزارة من أجل تجاوز آثار زلزال الحوز عبر تخصيص غلاف مالي قدره 367 مليون درهم لإنجاز 152 مشروع تنموي للنهوض بالقطاع، على اعتبار أن المناطق التي تعرضت للزلازل هي في الأصل مناطق سياحية معروفة عالميا، وتستقبل عدد كبير من السياح سنويا، مشيدين بتنزيل خارطة الطريق الجديدة لقطاع السياحة بالمغرب والتي تروم إلى استقطاب 17.5 مليون سائح في أفق سنة 2026، وتحقيق 120 مليار درهم من المداخيل بالعملة الصعبة، وخلق 80 ألف فرصة شغل مباشرة، و120 ألف فرصة شغل غير مباشرة، فضلا عن إدراج المغرب ضمن أفضل عشر وجهات عالمية الأكثر جاذبية لدى السياح عبر العالم.

إن هذا الرصيد السياحي الواعد الذي تغذيه الجالية المغربية المقيمة بديار المهجر يوفر تحولات مالية مهمة من العملة الصعبة، ويساهم في الانتعاش السياحي والإنفاق المالي بشكل يفوق بكثير ما تنفقه السياحة الأجنبية، لذلك نؤكد على ضرورة التشجيع والتحفيز والاستقطاب لضمان استدامة مثل هذه الموارد، لأن عائدات مغاربة العالم ارتفعت إلى 78 مليار درهم، مقابل 73 مليار درهم برسم نفس الفترة من السنة الماضية بنسبة بلغت 7 في المائة، ما يدل على أن هناك ارتباط وثيق للقطاع بمغاربة العالم الذين يفضلون زيارة بلدهم الأول عوض بلدان أخرى رغم توفر عروض مغرية تخص منتجات

سياحية بارزة عالميا.

ففي إطار تفاعل فريقنا مع العرض الذي قدمته السيدة الوزيرة المحترمة، نود بهذه المناسبة إبداء عدد من الملاحظات من بينها:

- ضرورة الاستفادة من التراث اللامادي لبلدنا من خلال الاعتماد على تراثه التاريخي والثقافي والطبيعي لتنويع عرضه السياحي عبر تبيين القصص الأثرية المهمة وضمان استعادتها لرمزيتها التاريخية وبريقها السياحي وجعلها منارة لجلب السياح؛

- ترسيخ دور السياحة الداخلية بشكل متزايد في تأمين النشاط السياحي الوطني خلال فترة الأزمات والتي كان لها الفضل في التخفيف كذلك من آثار هذه الجائحة، مشيدين في هذا الإطار بالإجراءات المتخذة في مجال إصلاح المنظومة القانونية للمهن السياحية، والتدابير المتخذة لمراقبة ودعم المقاولات السياحية والجمعيات المهنية؛ عوامل أدت مجتمعة إلى تنويع وتطوير المنتج السياحي بجميع أصنافه، على أمل تطوير المنتج الصحراوي والانفتاح أكثر على السياحة الجبلية وتشجيع فرص الاستثمار بهذه المناطق من أجل تطوير عرض سياحي يتناسب مع جميع فئات السياح المغاربة منهم والأجانب وإحداث منتجات سياحية متجانسة من حيث المنتج والأسعار، عبر خلق أقطاب سياحية جبلية في مختلف مناطق المملكة، ودعوتنا لكم السيدة الوزيرة بالعمل على تحسين جودة النقل وظروف الاستقبال، والاشتغال أكثر على نسب عودة هؤلاء السياح، والعمل على مواصلة المواكبة ودعم المقاولات السياحية مع إعادة النظر في منظومة التصنيف؛

- إعادة تهيئة المسالك الطرقية الجبلية لتيسير ولوج السياح إليها، مع الاهتمام بالتشوير الطرقي باعتباره آلية مهمة للتعريف بالفضاءات السياحية؛

- ضرورة الاهتمام بالمؤهلات السياحية الجبلية لجهة درعة - تافيلالت، جهة طنجة - تطوان - الحسيمة، جهة بني ملال - خنيفرة وجهة الشرق لما يتوفرون عليه من مؤهلات خصبة لإحداث منتجات سياحية متميزة؛

- تعزيز الترويج المحلي اعتمادا على الانتقال الرقمي؛

- مراقبة جودة الخدمات في القطاع الفندقي؛

- وإذ تتأسف لغياب تكوين مناسب لدى شباب العالم القروي في مجال السياحة القروية والجبلية لضمان استفادتهم من إنشاء مشاريع محلية من شأنها تبيين المؤهلات والثروات الطبيعية والثقافية بالمناطق القروية والجبلية، نؤكد على أن انعدام تكوين المرشدين السياحيين في العالم القروي هو من الأسباب التي سببت ارتفاع نسب البطالة وسط

إجمالي العاملين به ما يقارب 2.4 مليون صانعة وصانع، ينشطون في الصناعة التقليدية التي أصبحت صادراتها ترتفع سنة بعد أخرى، حيث تمكنت من تجاوز المليار درهم سنة 2022.

لا بد أن نؤكد أيضا على أن قطاع الصناعة التقليدية عرف نموا مضطربا جراء سياسة الإنتاج والتسويق الكبير لمنتجات الصناعة التقليدية بفعل برامج التسويق المعتمدة على نهج سياسة تنظيم المعارض الوطنية والدولية، والتي بدت محدوديتها وأثرها على الصانع التقليدي، وكذا تفعيل برنامج التقييس وإشهاد الجودة، مؤكدين على ضرورة العناية والاهتمام بالحرف التقليدية التي تحمي موروثنا الثقافي.

ندعوكم، السيدة الوزيرة المحترمة، بحماية الحرف التقليدية أيضا، التي هي في طور الاندثار، باعتبارها عنوان التميز المغربي المبني على حماية الموروث الثقافي للمغاربة، وتحقيق إنعاش شامل لجميع فروع الصناعة التقليدية وتنفيذ البرامج والمشاريع المهيكلية بما في ذلك مواصلة إحداث أقطاب الصناعة التقليدية بمدن للمهن والكفاءات، ومواصلة إحداث وتوسيع مؤسسات للتكوين، وبرامج الدعم للصانع، وبرامج الجودة التي تخص احترام المواصفات، والعلامات، والتصديق، والبحث والتنمية.

وتبعًا لما سبق، ندعوكم، السيدة الوزيرة المحترمة، إلى إعادة إحياء المعرض الدولي للصناعة التقليدية كتقليد سنوي والقيام بالتفاتة في هذا الباب لفائدة جميع الصناع التقليديين لتكون متنفسا لهم على العطاء، والعمل المتواصل، والحفاظ على جودة وأصالة المنتجات التقليدية وحمولتها الثقافية والإبداعية خصوصا في هذه المرحلة الراهنة التي تنخرط فيه الحكومة بمجهود إرادي لتأهيل هذا القطاع لتجاوز تأثيرات الظرفية الاقتصادية الدولية وانعكاساتها السلبية على الاقتصاد الوطني.

السيدة الوزيرة المحترمة؛

وإذا كان الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في بلدنا واعد، ونراهن عليه داخل حزبنا، وأعتقد أنكم واعون بأهميته بالنظر إلى الأدوار التي يقوم بها في التقليل من نسب الفقر والهشاشة، وتحريك العجلة الاقتصادية، وتوفير فرص الشغل والإدماج السوسيو اقتصادي، حيث نجد أن توجه الشباب والنساء نحو إحداث جمعيات في هذا الإطار، يجسد هذا المنحى التصاعدي للدور الذي تلعبه الجمعيات المهنية ذات البعد الاجتماعي، لتعزيز أدوار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني داخل المجتمع، ولا يسعنا داخل فريقنا إلا أن نشجعكم على تبني هذا المنحى.

كما نقدر عاليا أهداف برنامج عمل قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني برسم سنة 2024 مؤكدين على إيلاء عناية خاصة للمحاور التالية:

- ضرورة مواصلة التكوين المستمر للمرحلة المقبلة، خصوصا وأن الاستراتيجية الوطنية للتكوين التي طالب بها جلالة الملك، تضع

شباب العالم القروي وبالتالي يبقى التكوين في المجال السياحي أحد المداخل الأساسية لاستيعاب كل الطاقات المعطلة، خصوصا وأن هذا الشاب شغوف وله من المؤهلات والمعارف في مجال السياحة الجبلية والصحراوية ما يجعله قادرا ليكون فاعلا أساسيا في خلق منتج سياحي وطني متميز.

إن حصول المغرب على شرف تنظيم كأس إفريقيا للأمم 2025، وكأس العالم 2030 إلى جانب الجارين الإيبيريين إسبانيا والبرتغال، هي مناسبة سانحة وفرصة مواتية لتجاوز مجموعة من الثغرات التي يعرفها القطاع وتطوير وتعزيز المنتجات والعروض السياحية في المجال الرياضي، خاصة وأن المغرب يتوفر على إمكانيات سياحية كبيرة مرتبطة بالرياضة، لذا وجب استغلالها واستثمارها والعمل على التسويق والترويج بطرق أكثر ابتكارا وإبداعا.

إن الاهتمام بالسياحة الروحية والدينية يبقى ضروريا بحكم ما يتوفر عليه المغرب من مزارات ومواقع أثرية تراثية ثقافية روحية عتيقة، وغنية من حيث قيمتها ورمزيتها، لذا وجب جردها وإعداد بيانات عنها حول تاريخها وقيمتها، بالاعتماد على الالتقاء والتنسيق بين مختلف القطاعات المعنية كوزارة الشباب، الثقافة والتواصل ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

أما قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، فإننا كذلك ننوه بعمل الوزارة وانخراطها في حماية القطاع نظرا للأضرار التي سببها زلزال الحوز وضخ مبلغ 25 مليون درهم لإنجاز 100 مشروع وخلق 2253 منصب شغل وتخصيص 300 مليون درهم لإصلاح 2800 وحدة صناعة تخص 9500 صانع تقليدي تضررت بناياتها الأساسية ووسائل عملها.

كما ننوه بالعمل الدؤوب الذي بذلته الوزارة من أجل انخراط الصناع التقليديين في السجل الوطني للصناعة التقليدية، وهو ما يساهم في ضبط عدد العاملين في القطاع، وكذلك عصرنته من خلال الرقمنة، بما يمكن الوزارة الوصية من الاستهداف المباشر لهؤلاء العمال، معتبرين أن قطاع الصناعة التقليدية يحتاج إلى استراتيجية جديدة مميزة ومبتكرة لتنميته بما يجعله قطاعا تنافسيا، ومنتجا للثروة، ومحدثا لمناصب الشغل، ولتحقيق الغايات التالية:

- تطوير تنافسية القطاع وخلق مناصب الشغل؛
- التعريف بالمنتج التقليدي في المعارض الوطنية والدولية، وتأهيل الموارد البشرية العاملة في مهن الصناعة التقليدية.
- تطوير الشراكات مع الفاعلين في القطاع.

وفي هذا الإطار لا بد أن نشيد بمجهودكم في النهوض بهذا القطاع الذي يشكل رمزا للحضارة والأصالة المغربيتين، ويشغل به عدد مهم من المغاربة الذين يعملون العديد من الأسر، والذين يحتاجون إلى عناية خاصة بأوضاعهم السوسيو اقتصادية من خلال توفير التغطية الصحية والحماية الاجتماعية، حيث يعد قطاع الصناعة التقليدية من بين القطاعات المشغلة بامتياز، إذ بلغ

الذين انكبوا على مناقشة مشروع هاته الميزانية لساعات طوال، منوهين بمستوى النقاش الذي ساد بين كل مكونات المجلس أغلبية ومعارضة، منوهين بما تقوم به وزارتم لتحقيق الإستراتيجية الطاقية الوطنية، وتعزيز الإطار القانوني والمؤسسي في مجال التنمية المستدامة، وتسريع الانتقال الطاقى وتعزيز النجاعة الطاقية، والتي يراها جلالة الملك حفظه الله، وهو ما يبين بالملاموس مدى اهتمام جلالته الكبير بهذا القطاع الذي نعتبره إستراتيجياً، حيث يحرص جلالته وبصفة شخصية على تتبع هذه الأوراش، وعلى رأسها ورش إنجاز الطاقات المتجددة.

لقد عرفت الأسعار العالمية للمنتجات الطاقية اضطرابات غير مسبوقة مما أثرت على التوازنات المالية والخارجية للميزانية العامة حيث عرفت ضغطاً كبيراً مع الزيادة المسجلة في الفاتورة الطاقية والتي تضاعفت ووصلت إلى مستويات عليا.

وإذا كنا نثمن قرار الحكومة بعدم تغيير أسعار الكهرباء على الرغم من التكلفة الإضافية الباهظة للمواد الأولية وكذا بتفعيل بعض الآليات للحد من الآثار السلبية لارتفاع أسعار المنتجات البترولية على الأسر وعلى القدرة التنافسية للمقاولات مشيداً بقرار الحكومة القاضي بحذف الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة لفواتير الماء ع الإبقاء عليها فيما يخص الكهرباء لفواتير المستهلكين الكبار، حمايةً للقدرة الشرائية للمواطنين والمواطنات.

فبالرغم من هذه الجهود التي تبذلونها، السيدة الوزيرة المحترمة، لربح رهانات الأمن الطاقى والتنمية المستدامة باعتباره ورشاً إستراتيجياً مهماً، يجب الانخراط فيه بكل ثقة لحل معضلة التشغيل ولتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني إلا أن آثاره بادية على المجتمع والاقتصاد الوطني على اعتبار أن الفاتورة الطاقية الوطنية كلها مستوردة، وتجعلنا دائماً تحت ضغط الأسواق الدولية.

■ الانتقال الطاقى:

في إطار التوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله التي تروم تسريع وتيرة تطوير الطاقات المتجددة، ولاسيما الطاقة الشمسية والريحية، فإننا نثمن مسعى تنزيل هذا التوجه لتمكين بلادنا من تأكيد ريادتها الإقليمية والعالمية في هذا القطاع الهام للانتقال الطاقى، ولاسيما ما يتعلق برفع حصة هذه الطاقات المتجددة إلى أزيد من 52 بالمائة من المزيج الكهربائى الوطنى في أفق 2030.

إننا في فريق التجمع الوطنى للأحرار ندعوكم، السيدة الوزيرة المحترمة، الى الانخراط في هذه الأولويات الاستراتيجية والمهمة وتسريع وتيرة الإنجاز لأنها قاطرة الانتقال الطاقى لتحقيق الأمن الطاقى حيث سيفتح أفق واعدة لتطوير النسيج الاقتصادى الوطنى خصوصاً وأن إنجازها يعرف بطناً كبيراً وذلك من أجل انخفاض معدل التبعية الطاقية، خفض الفاتورة الطاقية الوطنية، خلق فرص شغل مباشرة وغير مباشرة، وكذا أثرها الهام على الحد

الصناعة التقليدية في صلبها، حيث يجب مواصلة الاشتغال على المهارات الفنية، والاشتغال أكثر على الصناعة العريقة، التي بدأت تندثر في مدينة فاس نموذجاً؛

- العمل على تنظيم مناظرة وطنية خاصة لتأهيل قطاع الصناعة التقليدية، وجعلها في قلب اهتمام القطاعات التي تشرفين عليها وباقي القطاعات الحكومية الأخرى، بشراكة مع الغرف المهنية الجهوية ومجلس المستشارين، وكل الفاعلين في القطاع برمته؛

- ضرورة الاشتغال على مؤسسات الدولة العمومية ومقرات الإدارات العمومية وهنا لا بد أن نستشهد بما شهده مجلسنا الموقر من إصلاحات عميقة جعلتنا نفتخر ونعيش وسط أجواء مغربية أصيلة متأصلة من الحرف والزربية المغربية، نفس الشيء ينطبق على مطارات المملكة على اعتبار أنها لا تستجيب لمواصفاتها كبلد عريق، لذا يجب على كل سائح أجنبي أو مواطن أجنبي في المطار كأول محطة يلجها وهو داخل إلى بلدنا أن يجد الزخرفة المغربية، والمعمار المغربى، والزربية المغربية، والشاي المغربى، إذ أن مطاراتنا تبقى دون هوية وبدون روح، اللهم إن استثنينا بعض الصالونات المحدودة، لهذا لازلنا نطالبكم باسم فريق التجمع الوطنى للأحرار بضرورة خلق صندوق خاص لدعم الأوراش الكبرى للصناعة التقليدية كأحد الدعامات المالية التي تشتغل على المطارات والموانئ وكل المرافق التي تكون مدخلا لبلدنا، كما يجب أن تكون آلية للترويج لمنتجات الاقتصاد الاجتماعى.

كانت هذه هي مساهمة فريق التجمع الوطنى للأحرار في مناقشة ميزانية هذا القطاع الذي يمثل التميز المغربى والموروث الثقافى الوطنى، الذي يجب علينا حمايته، وبناء عليه، فإننا من موقع انتمائنا للأغلبية والدور الذي تقومون به السيدة الوزيرة للنهوض بهذا القطاع المتشعب سنصوت على مشروع هذه الميزانية بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

31) مداخلة الفريق حول مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة:

السيد الرئيس المحترم؛

السيدة الوزيرة المحترمة؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

بداية، لا بد من الإشادة بكل المبادرات والمجهودات التي تقومون بها السيدة الوزيرة، وإنه لمن دواعي السرور والاعتزاز أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطنى للأحرار لمناقشة مضامين الميزانية الفرعية لوزارة الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة لسنة 2024 كما وافق عليه مجلس النواب، مستغلا الفرصة لأشكر السيدات والسادة أعضاء لجنة القطاعات الإنتاجية المحترمين

من انبعاثات الغازات الدفينة لتحقيق طموح " الحيد الكربوني " على المدى الطويل.

نسجل بارتياح، السيدة الوزيرة المحترمة، قدرة إضافية من الطاقات المتجددة ناهزت 203 ميغاواط من مصادر متجددة والترخيص لمشاريع جديدة ومواصلة تطوير عدة مشاريع للطاقات المتجددة.

السيدة الوزيرة المحترمة؛

في مجال تعميم الولوج للكهرباء بالعالم القروي، نشيد بخصيلة برنامج الكهرباء القروية الشمولي الذي حقق نسباً عالية تقدر بـ 99.87%، مشيداً في هذا الإطار بجهود الوزارة الوصية على القطاع للشروع في استغلال منصة البحث والتطوير المتعلقة بالبنائات الخضراء والشبكات الذكية.

لذلك نؤكد في فريقنا على ضرورة تعزيز النجاعة الطاقية وعدم التركيز فقط على المناطق الحضرية، وإيلاء عناية أكبر للقرى والمناطق النائية لحاجتها الماسة والملحة لهذه الخدمة الحيوية، باعتبارها إحدى دعائم التنمية المحلية المستدامة، وإسهامها في تحسين مستوى عيش ساكنة هذه المناطق.

كما ندعوكم أيضاً إلى عقد شراكات بين القطاع العام والخاص والجامعات الوطنية سواء تعلق الأمر بمجال الطاقات المتجددة أو بالتنمية المستدامة، حيث نعتبر وبكل موضوعية أن التوعية والتحفيز من بين العوامل الرئيسية لغرس روح المسؤولية الجماعية بضرورة الاستهلاك الرشيد والظيف للطاقة. وبقى في نظرنا الرهان الأهم لتنجح بلادنا في هذه النقلة التتموية المنشودة هو تأهيل المنظومة القانونية الوطنية وتسريع وتيرة تنزيلها بشكل يضمن إرساء آليات الحكامة على جميع المستويات وتعزيز قدرات التخزين والمخزون الاستراتيجي من المنتجات البترولية على المستوى الوطني.

السيدة الوزيرة المحترمة؛

فيما يتعلق بالاستثمار متأكدون أن هناك إرادة قوية للحكومة لتشجيع الاستثمار الخاص في المجال الطاقى، خصوصاً وأن المغرب نهج استراتيجية الانتقال الطاقى بفضل التعليمات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، ما مكنه من تبوأ مكانة محممة على الصعيد القاري والعالمي فيما يتعلق بالاعتماد على مصادر الطاقة البديلة وتعزيز النجاعة الطاقية، بشكل يركز أساساً على تحقيق نوع من التكامل الجهوي ويوفر فرصاً قارة للشغل.

هذه الاستراتيجية تعد توجهاً استراتيجياً وطنياً كفيلاً برفع التحديات البيئية والمناخية التي أضحت العالم معها قلق بآثارها الوخيمة بحيث أن هذا الورش يبقى محورياً ومستعجلاً، كما أن هذا الانتقال يوجد في صلب اهتمامات النموذج التنموي الجديد، وبما أن بلادنا تعرف تراكماً إيجابياً في هذا المجال، في إشارة إلى تنزيل مقتضيات القانون الإطار رقم 99-12 بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة والمشاريع الاستثمارية التي تم توطئها في مجال تنزيل استراتيجية الانتقال الطاقى وعلى رأسها مشاريع نور بورزازات والتي

سهر عليها جلالة الملك حفظه الله.

وإذ نتمنى أيضاً أولوية تحصين بلادنا في مجال الأمن الطاقى مع إيلاء أهمية كبرى للطاقة الأحفورية، نؤكد على ضرورة تسريع إنجاز ورش الغاز الطبيعي الذي نعتبره ورشاً استراتيجياً يجب الانخراط فيه بكل ثقة لحلحلة معضلة التشغيل ولتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.

السيدة الوزيرة المحترمة؛

نسجل بكل إيجابية في فريقنا تطور مسار إصلاح المنظومة التشريعية والتنظيمية والمؤسسية التي عرفها مجال قطاع التنمية المستدامة سواء تعلق الأمر بالتقييم البيئي، أو التي تتعلق بتغير المناخ أو التي تخص تدبير النفايات والتخلص منها، وهو ما يقتضي في تقدير فريقنا تعبئة الطاقات البشرية والخبرات الوطنية في القطاعات العامة والخاصة لتنجح بلادنا في هذه النقلة التتموية المنشودة.

ولا تفوتنا الفرصة للتأكيد على الأهمية التي يكتسبها تقييم التأثير البيئي للممارسات العمومية والاستراتيجيات والبرامج ومخططات التنمية، حيث أعطى صبغة الاستدامة للتنمية المنشودة من أجل ضمان عيش المواطن في بيئة صحية وسلمية.

وعلى مستوى تنفيذ السياسة الوطنية في مجال محاربة تغير المناخ، نعبّر على ارتياحنا فيما يخص الحصيلة التي تم تحقيقها إلى حدود سنة 2023 والتي نعتبرها إيجابية مؤكدين على ضرورة مواصلة هذا المجهود الإرادي في سنة 2024 حتى نتمكن من تحقيق التنمية الترابية والايكولوجية والسوسيو اقتصادية على المستوى الوطني وكذا على المستوى الترابي من خلال مباشرة كل هذه المجالات.

معتبرين بكل موضوعية أن تسريع برامج قطاع التنمية المستدامة ببلادنا يقتضي رفع التحدي المتعلق بالبحث والابتكار في المنظومة الجامعية الوطنية وكذا من خلال تعزيز الانخراط القوي للاستثمارات الخاصة، ولاسيما في إطار مواكبة الجماعات الترابية والقطاع الخاص لتعزيز قدرتها وتمكينها من تعبئة التمويل المناخي، وسنكون إيجابيين في التعاطي مع هذا المشروع على أمل الإسراع في مواكبة المستثمرين الصناعيين ومواصلة تشجيعهم على استعمال الطاقات المتجددة واتخاذها عبر إقرار تحفيزات في هذا الإطار.

السيدة الوزيرة المحترمة؛

إن فريق التجمع الوطني للأحرار يولي اهتماماً خاصاً لقطاع المعادن لما له من أثر إيجابي على النمو الاقتصادي، وعلى مخزون العملة الصعبة بحكم الأهمية التي يحظى بها هذا القطاع في الاقتصاد المحلي، ودوره المحوري في خلق التنمية الاجتماعية الحضرية منها والقروية.

نشيد في هذا الإطار بالمقتضيات التي تضمنها القانون المنظم للمناجم الذي نعتبره لبنة أساسية للنهوض بقطاع المعادن والذي أرسى أسس التدبير المحكم للقطاع كما ساهم في الرفع من جاذبية قطاع المعادن وعمل على تشجيع

على أننا سنكون إيجابيين في التعاطي مع مشروع هذه الميزانية.
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

II- مداخلات فريق الأصالة والمعاصرة:

1) مداخلات الفريق حول مناقشة مشاريع الميزانيات القطاعية:

السيد الرئيس المحترم؛

السادة الوزراء المحترمين؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يسعدني تناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة لمناقشة الميزانيات القطاعية برسم السنة المالية 2024، والتي تفضلت الحكومة ببسط أهم تفاصيلها، والتي حملت نتيجة واحدة وهي الوقوف على الآفاق الواعدة التي يرتقب تنزيلها سنة 2024، والبرهنة على الجهود الكبيرة والمتميز الذي قامت به الحكومة سنة 2023 في مختلف المجالات والقطاعات، وهي نتيجة لم تأتي بمحض الصدفة، بل أتت بفضل نجاح الحكومة في التنزيل الأمثل لتعليمات صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وبفضل حرص الحكومة رفقة كل مكونات أغليتها على الوفاء بتعهداتها الواردة في برامجها الانتخابية، المتضمنة في البرنامج الحكومي 2021/2026.

السيد الرئيس المحترم؛

ترشيدا لزمنا مجلسنا الموقر الذي لا يسمح للتطرق بتفاصيل المنجزات وآفاق جميع القطاعات الحكومية، سنقتصر على الإشارة إلى حصيلة بعض القطاعات علما أننا أسهمنا بتفصيل في مناقشة ميزانية جميع القطاعات والمؤسسات العمومية التي يسمح الدستور ونظامنا الداخلي بمناقشة ميزانياتها داخل اللجان المعنية.

وفي هذا الإطار لابد لنا في فريق الأصالة والمعاصرة من الإشادة والاعتزاز بالعمل الجبار الذي تقوم به الدبلوماسية المغربية، وهذا الزخم الدبلوماسي الكبير الذي راكمته بلادنا خلال السنوات الأخيرة وذلك بفضل التوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، والحكمة والحزم فيما يتعلق بتدبير قضيتنا الوطنية الأولى، بموازاة مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتميزة التي تشهدها أقاليمنا الجنوبية العزيزة في إطار النموذج التنموي الجديد، كما نثمن القرار الأخير لمجلس الأمن الدولي بشأن قضية الصحراء المغربية والذي عزز رؤية جلالة الملك وخياره الاستراتيجيين، لفائدة التفاوض والتسوية السلمية للنزاعات وتدشين مرحلة جديدة عنوانها التنمية كما ورد في الخطاب الملكي الأخير بمناسبة ذكرى المسيرة الخضراء المظفرة، حيث قال جلالة الملك: (إذا كانت الواجهة المتوسطية تعد صلة وصل بين المغرب وأوروبا فإن الواجهة الأطلسية هي بوابة المغرب نحو إفريقيا، ونافذة افتحاه على الفضاء الأمريكي. من هنا يأتي حرصنا على تأهيل المجال الساحلي وطنيا، بما فيه الواجهة الأطلسية للصحراء المغربية، وكذا هيكلة هذا الفضاء

الاستثمار الخاص الوطني والدولي فيه، كما نثمن الجهود التي تبذلها الحكومة لتحسين جاذبية القطاع المعدني فيما يخص مجالات التأطير القانوني للأنشطة المنجمية، ودعم الجاذبية الجيولوجية للقطاع، وإعادة هيكلة النشاط المنجمي التقليدي، مؤكداً على ضرورة تأهيل التراث المعدني المحلي وفق المرتكزات التي استندت عليها الإستراتيجية التنموية 2013-2025 المتعلقة بالقطاع المعدني وأيضاً مخطط المغرب المعدني 2021-2030، الهادف إلى خلق فرص شغل مهمة، إلا أنه للأسف لازالت هناك عراقيل وصعوبات إدارية تعرقل الاستثمار في هذا القطاع.

الكل يعلم بأن بلادنا غير مستكشفة وبالتالي ينتظرنا جميعاً عمل كبير، لذلك يجب أخذ زمام المبادرة للتفكير في اكتشاف طبقات معدنية جديدة والرفع من إنتاجية وتثمين المواد المعدنية المستغلة لتقوية منظومة الصناعة المعدنية الوطنية من أجل مواكبة الصناعات الاستخراجية التي راكمت فيها بلادنا تجربة مهمة ومهارة عالية وهذا لن يستقيم إلا إذا قدمنا الدعم والمواكبة لفائدة المقاولات الصغرى والمتوسطة العاملة في قطاع المعادن.

فإيماناً منا بقدرة بلادنا على التفاعل بنفسي إيجابي، وبجس وطني عال، لتنزيل هذا التوجه، في إطار التزكم، نؤكد على ضرورة استحضار التحديات المتعلقة بتوسيع آفاق قطاع المعادن في الاقتصاد الوطني عبر المساهمة في الناتج الداخلي الوطني لذلك يجب تبني المقترحات التالية:

- الأخذ بعين الاعتبار مسألة عدم استقرار أسواق المواد الأولية المعدنية مما يؤثر سلباً على وتيرة نمو القطاع المعدني؛

- تكثيف الجهود في مجال البحث والتنقيب باشتراك القطاع الخاص والعمل على تسريع استثمار امكانياتنا الطبيعية في استخراج المعادن الذي لازال ورشا غير مستمر بالشكل المطلوب؛

- تطوير الخدمات المرافقة للمعادن كخدمات المناولة والخدمات اللوجيستكية والنقل باستعمال المستجدات التكنولوجية الحديثة؛

- سن مقتضيات قانونية تؤطر مسألة القبولات المالية في مجال قطاع المعادن، خصوصاً لدى فئة حاملي المشاريع الصغرى؛

- مراعاة الممارسات الدولية الفضلى في مجال تحسين جاذبية التحفيزات للاستثمار في مجال قطاع المعادن لتوسيع هامش حرية المبادرة؛

- إشراك الأبنك وقطاع التأمينات في نشاط قطاع المعادن؛

- إعادة النظر في إغلاق مناجم جرداء؛

- الارتقاء بأوضاع الصناع التعدين الذين تؤطّرهم مؤسسة "كاديفاف" من أجل التقيص من البطالة وإشراك أبناء كل المناطق التي تتواجد بها شركات استغلال ثروات منجمية للاستفادة من ثرواتها لتحقيق تنمية اقتصادية، واجتماعية، ومجالية بهذه المناطق.

وفي الأخير، وبحكم انتائنا وموقعنا، نؤكد لكم، السيدة الوزيرة المحترمة،

الجيو سياسي على المستوى الإفريقي) انتهى المنطوق الملكي.

السيد الرئيس المحترم؛

من موقع المكانة المتميزة للأوقاف والشؤون الإسلامية في مجتمعنا، وما يلعبه هذا القطاع من دور هام في تحصين الأمن الروحي للمغاربة، فإننا نثمن الجهود التي تبذل في سبيل النهوض بالشأن الديني ببلادنا، تحت القيادة الرشيدة لأمير المؤمنين الملك محمد السادس نصره الله وأيده، سواء على مستوى إدارة الوقف وإدارة المساجد، أو تطوير البرامج والمناهج التعليمية، أو تعزيز الوعي الديني وتعزيز التواصل الروحي مع الجالية المغربية في الخارج، أو تنظيم موسم الحج، وغيرها من المهام الجليلة التي تدخل في إطار الاختصاصات الموكولة لهذا القطاع الهام والدقيق في التركيبة الحكومية، طبعاً تحت القيادة الرشيدة لأمير المؤمنين حفظه الله ونصره.

السيد الرئيس المحترم؛

يعتبر قطاع الداخلية من القطاعات الحيوية ببلادنا، جراء الرهانات الكبرى المطروحة عليه، من استتباب الأمن إلى مواكبة الجماعات الترابية في التنمية، مروراً بالإسهام في صيانة الاختيار الديمقراطي ببلادنا وغيرها من التحديات المتنوعة والمتشعبة التي يضطلع بها، مثل التدخل لمواجهة تداعيات الكوارث الطبيعية التي تحل ببلادنا، كما حدث في مخنة الزلزال الأخيرة التي ضربت عدداً من الأقاليم ببلادنا، حيث كانت بلادنا أمة واحدة بقيادة جلالة الملك محمد السادس حفظه الله ونصره، الذي تدخل شخصياً فور وقوع الحادث المؤلم، واستمر في تعبئة الحكومة وكل السلطات والمواكبة الدقيقة لتطورات الفاجعة ولتختلف الإجراءات والتدابير التي مكنت وفي وقت قياسي من التخفيف من حدة هذه الفاجعة. وهنا كانت وزارة الداخلية حاضرة بقوة من خلال السادة الولاة والعمال ورجال ونساء الإدارة الترابية والسلطات المحلية من أجل تدبير الأزمة والكارثة بطرق كانت محل تنويه وطني ودولي. وهنا لابد أن ننوه بكل الجهود التي قام بها المنتخبون والقوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة وعناصر الوقاية المدنية، الذين وقفوا بثبات وكران للذات أمام كارثة طبيعية قدر الله لنا أن نعيشها، وتحولت إلى فرصة أخرى جددت ترابط وتلاحم شعب كبير بقيادة ملك عظيم.

وفي نفس السياق لابد لنا في فريق الأصالة والمعاصرة من الإشادة والاعتزاز بنتائج برنامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والذي عمل على تحصين مكاسب تنمية جد هامة، من خلال إعادة تركيز برامج المبادرة على النهوض بالأسس البشرية، والعناية بالأجيال الصاعدة، ودعم الفئات في وضعية هشاشة، وذلك اعتماداً على منهجية مبنية على حكمة خلاقة ومبدعة ترمي إلى تحقيق مزيد من الانسجام والفعالية.

كما نثمن عالياً حرص وزارة الداخلية على عقد لقاءات تواصلية من أجل تحسيس السلطات الجهوية والإقليمية بأهمية المجازر والإكراهات التي تحد من

تنميتها، حيث توجت هذه اللقاءات بإغلاق مجموعة من المداخل التي لا تستجيب لشروط السلامة. ونشيد كذلك بالدعم المالي للجماعات يوازي المداخل المالية التي كان يتم تحصيلها من خلال هذه المداخل مع اقتناء الآليات الضرورية للنقل بغية تزويدها باللحوم الحمراء، كما ننوه ونشيد بالجهود المتعلقة بالمواكبة التقنية والمالية اللازمة، حيث عبأت ما مجموعه 27 مليون درهم خلال هذه السنة من أجل تأهيل وإصلاح بعض المجازر كجني ملال وخنيفرة، واقتناء آلات نقل اللحوم وفق الشروط اللازمة.

وبخصوص النهوض بوضعية الأسواق الجهوية، فإننا نشيد بما قامت به وزارة الداخلية بمعية باقي الشركاء من خلال إعداد برنامج وطني لتأهيل جميع هذه الأسواق، يأخذ بعين الاعتبار إشعاع وطبيعة هذه المرافق الحيوية مع تحديد بعدها الوطني، الجهوي، الإقليمي أو المحلي، وذلك بالنظر للأهمية السوسيو-اقتصادية والثقافية لهذه المرافق التي يبلغ عددها 822 على الصعيد الوطني.

وفي نفس السياق لابد من التنويه بعمل الوزارة كذلك في مجال المواكبة المالية والتقنية والقانونية للجماعات الترابية، من أجل تطوير وعصرنة المرافق الاقتصادية المحلية باعتبارها حلقة محممة في سلاسل الإنتاج والتسويق الفلاحي.

وبخصوص مكاتب حفظ الصحة فإننا بفريق الأصالة والمعاصرة نشيد بكل الأدوار التي تقوم بها هذه المكاتب بخصوص الحملات التوعوية والتوعوية لجميع المؤسسات المهنية والعمومية لمراقبة مدى مطابقتهم لمعايير النظافة والسلامة البيئية.

وبخصوص برنامج الفوارق المحلية والاجتماعية الذي سينتهي هذه السنة، فإننا نثمن إعلان الوزارة عن نسخة جديدة من هذا البرنامج الرائد والذي تمتنى من الجهات والجماعات أن تساهم فيه، خاصة أن مجالس الجهات لها إمكانيات محممة يجب أن تستعمل في برامج متكاملة ومتناسقة تفيد كل الجهات. ونؤكد أنه بفضل هذا البرنامج فقد تجنبت بلادنا الكثير من الصعوبات كانت ستكون لولا هذا البرنامج الذي حقق الكثير للعالم القروي. وفي إطار مواكبة الجهوية المتقدمة فإننا نثمن إحداث شركات جمهوية للماء والكهرباء على صعيد كل جهة، الأمر الذي يسمح بالالتقائية لتدخل مختلف الأطراف المعنية بمجال التوزيع، ووضع هذه الشركات رهن إشارة الجماعات كطريقة حديثة لتدبير مرفق التوزيع، والحفاظ على مبدأ تعدد الخدمات مما سيمكن من الرفع من مستوى نجاعة الاستثمارات، وكذلك توفير موارد هامة لتمويل المشاريع ذات الصلة.

السيد الرئيس المحترم؛

إننا نحكي السرعة والفعالية التي تنزل بها الحكومة أسس الدولة الاجتماعية، هذا الورش الملكي الرائد الذي يركز على الكثير من أوجه العمل على تحسين وضعية الفئات والأسر الهشة من أشخاص مسنين وأرامل وذوي

بدون صفيح"، على المستوى الاجتماعي. أما على المستوى الاقتصادي، فسيساهم هذا البرنامج في الرفع من عرض السكن، وإعطاء دفعة قوية لقطاع الإسكان وتحفيز القطاع الخاص، وخلق فرص جديدة للشغل.

وبما أن المناسبة شرط فلا يسعنا سوى الإشادة والتنويه بكل الإنجازات المحققة على مستوى إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان، بما فيها إعطاء الانطلاقة لجيل جديد من وثائق التعمير وتم التخلص من الصفة التقنية لها واعتبرت وثائق استراتيجية تسمح بتنزيل جميع السياسات العمومية ووضع تصور اقتصادي واجتماعي للتراب، وعليه فقد تم إنتاج أكثر من 19 تصميم تهيئة فضلا عن العمل على فتح 120 ألف هكتار للتعمير في الأفق، بنسبة 50 في المائة منها موجهة للاستثمار و50 بالمائة الأخرى مخصصة للسكن وللمرافق والطرق، وقد استطاعت الوزارة لأول مرة أن تغطي 80 في المائة من التراب الوطني بوثائق التعمير فمن بين 1500 جماعة 1200 منها تتوفر على وثائق التعمير وتصاميم التهيئة، كما نشيد بقرار وزيرة إعداد التراب الذي بموجبه قامت الوكالات الحضرية بإعادة دراسة 3500 ملف بـ27 مليار درهم التي كانت رفضت لأسباب تقنية وإدارية وليس لأسباب قانونية.

السيد الرئيس المحترم؛

لقد حققت الحكومة تقدما كبيرا في الإصلاحات الهيكلية في مجال العدالة، لاسيما على مستوى استكمال إصلاح المنظومة التشريعية للعدالة لتعزيز دولة الحق والقانون وضمان الأمن القانوني والقضائي اللازم لتحقيق التنمية الشاملة، ومنها تعديل القانون رقم 62.06 المتعلق بالجنسية المغربية، والقانون رقم 15.01 المتعلق بكفالة الأطفال المهملين.

وفي نفس الاتجاه بادرت الحكومة إلى اتخاذ مجموعة من التدابير في مجال تعديل السياسة الجنائية، أهمها تحديث المنظومة القانونية عن طريق تعديل قانون المسطرة الجنائية وقانون المسطرة المدنية والقانون الجنائي، باعتبارهم من أهم الأوراش التشريعية والحرك الأساسي لمنظومة السياسة الجنائية، لارتباطهم الوثيق بمجال حماية الحقوق والحريات ومكافحة الجريمة وتحقيق أمن الأفراد والجماعات، ومواكبة التطور الحاصل على مستوى الأنظمة الجنائية المعاصرة، وكذلك إعداد مشروع القانون رقم 43.22 المتعلق بالعقوبات البديلة باعتباره ثورة تشريعية لصيانة الحقوق والحريات وللتخفيف كذلك من اكتظاظ السجون.

وفي نفس سياق الإصلاحات التشريعية الهامة بهذا القطاع نحي تطلع الوزارة لتنزيل مشاريع هامة والمتمثلة أساسا في مشروع إحداث البنك الوطني للبصائر الجينية، ومشروع قانون قضاة الاتصال، ومشروع تحديث ومركزة السجل العدلي، إلى جانب مشروع مرسوم بشأن إحداث مراكز للأشخاص الخاضعين لتدبير العلاج على الإدمان على المخدرات وشروط تنفيذه، وغيرها من المشاريع الهامة التي تهم كذلك تجديد وتطوير المهن القانونية المرتبطة بالعدالة.

الاحتياجات الخاصة، وأيضا دعم القدرة الشرائية. لذلك لمسنا بما لا يدع مجالا للشك التقدم الملموس في إعداد البرامج الاجتماعية، لاسيما ورش الحماية الاجتماعية هذا المشروع المجتمعي باعتباره إحدى دعائم نموذج الدولة الاجتماعية الذي باتت معالمة تتشكل منذ الأزمة الصحية العالمية. ويروم إرساء منظومة تضامنية إجبارية تحقق الحماية للجميع، وتيسر ولوجهم إلى الخدمات الاجتماعية والصحية على نحو متكافئ، وتضمن رعاية صحية مستدامة للجميع ضد الأمراض والمخاطر الصحية والهشاشة بمختلف أنواعها.

كما يروم الورش استدراك التأخر الهيكلي في هذا المجال، لاسيما ما يتعلق بالبنيات الاستشفائية والأطر الصحية وتطوير قدرات إنتاج الأدوية واللقاحات والمستلزمات الطبية الأساسية، وذلك استنادا إلى مضامين القانون الإطار المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية.

ومن ثمار هذا الإنجاز على مستوى التغطية الصحية، استفادة حوالي 5 ملايين شخص من المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء من التغطية الصحية إلى حدود أبريل المنصرم.

السيد الرئيس المحترم؛

استكمالا لأسس الدولة الاجتماعية أعطى صاحب الجلالة نصره الله الانطلاقة الفعلية لورش الدعم الاجتماعي المباشر، وقد سارعت الحكومة إلى إعداد الأرضية المناسبة لهذا الدعم وتوفير كل السبل والإمكانيات المادية لإنجازه، هذا البرنامج الذي يأتي بالتزامن مع انخراط المملكة المغربية في ورش قانوني وتشريعي بارز يمثل في تعديل مدونة الأسرة، وغيرها من الإصلاحات الاجتماعية الجوهرية تحت القيادة المستنيرة لجلالة الملك، والتي من شأنها الارتقاء بأوضاع الأسرة المغربية وتعزيز مكانتها الاقتصادية والاجتماعية.

وفي نفس السياق تعزز هذا البرنامج بمشروع اجتماعي آخر جد مهم انخرطت فيه الحكومة بكل جدية، وهو مشروع الدعم المباشر للدولة في مجال السكن، وهو المشروع الذي يأتي في إطار تنزيل إرادة الملك لتعزيز قدرة المواطنين على الولوج إلى سكن لائق، والذي جعل باب الأمل مشرعا في وجه غالبية الأسر من الطبقة الوسطى، حيث يروم البرنامج الجديد، تجديد المقاربة المتعلقة بالمساعدة على تملك السكن ودعم القدرة الشرائية للأسر، من خلال مساعدة مالية مباشرة للمواطنين المغاربة المقيمين بالمغرب أو بالخارج، الذين لا يتوفرون على سكن بالمغرب ولم يسبق لهم الاستفادة من مساعدة خاصة بالسكن، فرصة الاستفادة من الدعم، الذي تحدد مبلغه في 100 ألف درهم من أجل اقتناء مسكن يقل ثمن بيعه أو يعادل 300.000 درهم مع احتساب الرسوم، و70 ألف درهم لاقتناء مسكن يتراوح ثمنه ما بين 300.000 درهم و700.000 درهم مع احتساب الرسوم.

وتراهن الحكومة على البرنامج الجديد للمساعدة على السكن من أجل تسهيل ولوج الطبقات الاجتماعية ذات الدخل المنخفض والطبقة المتوسطة إلى السكن، وتقليص العجز السكني، وتسريع وتيرة استكمال برنامج "مدن

بنسبة 20 في المائة في استهلاكنا الطاقى بحلول عام 2030. ومن منطلق توفر بلادنا بشكل كبير على المعادن التي تعتبر مهمة للانتقال الطاقى، نرحب بخطوة الحكومة في السعي إلى توفير معادن استراتيجية محددة وحيوية لتصنيع توربينات الرياح والألواح الشمسية والمركبات الكهربائية وبطاريات التخزين، وأيضاً لنقل وتوزيع الطاقة، إضافة إلى تحسين الحكامة مما سيساهم في عملية الانتقال الطاقى في جميع مراحله.

السيد الرئيس المحترم؛

من منطلق الأهمية القصوى لإصلاح الإدارة وتعزيز عملية الرقمنة في تطوير المجتمعات والرفع من مستواها الاقتصادي والاجتماعي، نسجل باعتزاز كبير مستوى تنفيذ الأوراش الإصلاحية ذات الصلة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، والتي تروم الرفع من أداء الإدارة وجعلها أداة فاعلة في تطوير السياسات العمومية ومواكبة الأوراش التنموية في مختلف المجالات، وتوجيهها للتكيف مع مختلف المتغيرات والتحديات الراهنة والمستقبلية.

وفي هذا الصدد نثمن توجه الحكومة في برنامجها نحو تعزيز حكمة التدبير العمومي وتكريس فعالية الإدارة وجعلها في خدمة المرتفق، عبر تقريب وتحديث الجهاز الإداري، وتطوير وتجويد الخدمات العمومية مع إعطاء أولوية خاصة لتسريع وتيرة التحول الرقمي تفعيلاً لمضمون البرنامج الحكومي (2021-2026) ودعم وتسريع أوراش الدولة الاجتماعية وتحقيق النمو الاقتصادي المنشود، لذلك نثني المنجزات وجهود الوزارة المجسدة في الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي، المبينة على ثلاثة محاور أساسية تمهيداً للاقتصاد الرقمي والإدارة الرقمية والشمول الرقمي.

وقد حرصت الحكومة على متابعة تنفيذ المشاريع الهيكلية الكبرى لإصلاح الإدارة، لاسيما تطبيق مقتضيات القانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، بهدف تعزيز روابط الثقة بين الإدارة والمرتفق.

السيد الرئيس المحترم؛

لقد شكل الدخول الجامعي لهذه السنة نقطة انطلاق حقيقية لمجموعة من الأوراش الهيكلية المندرجة ضمن تفعيل المخطط الوطني لتسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، هذه الأوراش الهيكلية تتعلق بإرساء نموذج بيداغوجي جديد، والنهوض بالبحث العلمي والابتكار، بالإضافة إلى تعزيز حكمة المنظومة.

كما عرف هذا الموسم مجموعة من المستجدات، بهدف التفاعل مع سوق الشغل ومع الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين لتعزيز دور الجامعة، أبرزها تطوير وتنويع مسالك التكوين بسلك الإجازة، ليصل مجموع المسالك المعتمدة إلى 1037 مسلكاً خلال هذا الموسم مقابل 570 مسلكاً خلال الموسم الماضي، وإحداث 924 إجازة جديدة و113 مسلك تميز، مع اعتماد آلية جديدة في تنظيم استقبال وتسجيل الطلبة تمكنهم من الحصول في وقت وجيز على الوثائق المتعلقة بهم.

وعلى مستوى تعزيز البنية التحتية للمحلكم، فإننا نثمن شروع الوزارة في توفير التجهيزات اللازمة لسيورها، والنهوض بالأرشفة وحفظ الرصيد الوثائقي القضائي وتعميم أقسام قضاء الأسرة، إضافة إلى مشاريع أخرى في طور الدراسة والإنجاز.

وبخصوص تسهيل الولوج إلى العدالة ورقمنة الإدارة القضائية، فإننا نقدر عالياً مضمون الرؤية الاستراتيجية للتحول الرقمي لمنظومة العدالة، والتي تهدف إلى توحيد وتبسيط ورقمنة مسارات الإدارة القضائية، وتحسين العلاقة مع المواطن وتوفير خدمات مؤمنة وذات جودة عالية وفي آجال معقولة، إلى جانب تعزيز التواصل الإلكتروني مع منتسبي العدالة ومختلف الشركاء، وضمان حكمة المعطيات التي تنتجها الإدارة القضائية وتسهيل الولوج إليها. وفيما يخص تخليق منظومة العدالة، فإننا نثمن قيام الوزارة بمجموعة من الجهود من خلال المفتشية العامة للوزارة، أو عبر جلسات البث في تظاهرات المواطنين فيما يرتبط ببعض المهن القانونية كالموثقين والعدول والخبراء، لكون تخليق منظومة العدالة من المداخل الأساسية لتحسينها من مختلف مظاهر الفساد والانحراف، لما لذلك من أثر على تعزيز ثقة المواطن فيها وتكريس دورها في تخليق الحياة العامة.

السيد الرئيس المحترم؛

بالنظر لأهمية الثقافة في تنمية المجتمعات وخلق الثروة الفكرية والمادية، فإننا نحني عمل الحكومة على وضع أسس الصناعة الثقافية والإبداعية، على اعتبار أن الصناعات الثقافية والإبداعية هي وسيلة لجعل الثقافة والتراث قوة دينامية ومصدر للثروة وخلق فرص الشغل والروابط الاجتماعية، لذلك نقدر عالياً قيام الحكومة بإحياء المشهد الثقافي بعد حالة الجمود التي عرفها. وأبدعت كذلك برامج شبابية تقوم على الاستهداف المباشر للشباب لتشجيعه على تحقيق طموحاته السياسية والاقتصادية من خلال توفير جميع الإمكانيات المساعدة له، وتسيير بثبات لتحسين وضعية الفنانين وإخراج جيل جديد من المقاولات الإعلامية بتنافسية دولية، طبعاً دون الحديث عن الإرادة القوية للحكومة للإسهام في إصلاح مجال وفضاءات التواصل في القطاعين العام والخاص.

السيد الرئيس المحترم؛

من موقع الأهمية القصوى لصيانة السيادة الطاقية لبلادنا، فقد تمكنت الحكومة من إطلاق مبادرات جديدة، يأتي في مقدمتها دخول المغرب سوق الغاز الطبيعي المسال، كما عملت الحكومة على تطوير عرض المغرب للهيدروجين الأخضر، والسعي إلى صناعة دون انبعاثات، وتخليق مياه البحر باستخدام الطاقات المتجددة، وتطوير البحث والابتكار في هذه المجالات في مجهودات كبيرة تقدرها عالياً.

وفيما يتعلق بتعزيز النجاعة الطاقية، فإننا نثمن قرار الحكومة تعزيز النجاعة في مختلف القطاعات الاقتصادية، إذ تم تحديد نحو 80 إجراءً لتحسينها وتوفير

ويعد النموذج البيداغوجي الجديد أحد أهم أوجه الإصلاح الجامعي خلال هذا موسم 2023-2024، حيث سيتم تنزيل الهندسة البيداغوجية لسلك الإجازة استنادا إلى دفتر الضوابط البيداغوجية الوطنية، وذلك عبر إدراج مجموعة من الإجراءات المبتكرة التي تهم على وجه الخصوص إرساء تكوينات وفق مسارات منسجمة، وإدراج مهارات تعزيز الكفاءات الأفقية والرقمية للطلبة، واعتماد الإشهاد في اللغات الأجنبية، واعتماد نظام الأرصد القياسية، بالإضافة إلى مأسسة برامج الحركة الوطنية والدولية.

كما تقدر عاليا خطوة إدماج الأنشطة الموازية، كالأنشطة الثقافية والرياضية والعمل التطوعي في برامج التكوين، مع اعتماد ملحق للشهادة الجامعية كوثيقة مصاحبة لها، كما تم إطلاق "مسارات التميز" ابتداء من باك+2 بمؤسسات التعليم العالي ذات الولوج المفتوح، من خلال إحداث 63 مركزا للتميز، هذه المراكز عرفت إقبالا كبيرا من طرف الطلبة بالنظر إلى عدد الترشيحات المقدمة إلى حدود الساعة، والتي وصلت إلى ما يقارب 66 ألف مرشح مقابل عرض يشمل 18 ألف و370 مقعدا بيداغوجيا.

كما نشيد بتنفيذ مجموعة من التدابير فيما يتعلق بالنهوض بالبحث العلمي والابتكار وملاءمتها للأولويات التنموية الوطنية، أهمها إطلاق برنامج طموح لتكوين 1000 طالب دكتوراه من الجيل الجديد، تسند إليهم، إضافة إلى إنجاز البحوث العلمية، مهام التأطير البيداغوجي مقابل منحة شهرية صافية في حدود 7000 درهم.

السيد الرئيس المحترم؛

إن النجاح الباهر الذي حققته في مجال الحوار الاجتماعي وتعزيز الشغل، مستلهم من التوجيهات والاختيارات الكبرى التي أرسى قواعدها جلالة الملك محمد السادس نصره الله لترسيخ قواعد الديمقراطية التشاركية. هذه الديمقراطية التشاركية التي ترتكز على منهجية قوامها الحوار المستند على إشراك كافة الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين في إعداد مبادئ ومضمون الاتفاقات ذات الطابع الاجتماعي.

واقناعا من الحكومة باعتبار المقاربة التشاركية هي المدخل الأساس لتنزيل سياستها الاجتماعية بشكل أمثل، وبفضل الإرادة الصادقة للشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين فقد خطت الحكومة بالحوار الاجتماعي في بلادنا خطوة نوعية كبرى تجلت في مأسسة الحوار الاجتماعي، عبر التوقيع لأول مرة على الميثاق الوطني لمأسسة الحوار الاجتماعي مع المركزيات النقابية الأكثر تمثيلا والاتحاد العام لمقاولات المغرب، وهو ما يعد مكسبا على درجة كبيرة من الأهمية، يتوخى تحديد دورية الحوار الاجتماعي واستدامته وانتظاميته وتبعية تنفيذ الالتزامات المتبادلة المتضمنة في الاتفاقات المبرمة وإحداث آليات مواكبة كالمركز الوطني للحوار الاجتماعي وأكاديمية الشغل والتشغيل وإقرار اعتماد مفهوم السنة الاجتماعية، وفي هذا السياق نثمن عاليا استمرار الحكومة في الوفاء بمخرجات جلسات الحوار الاجتماعي السابقة من خلال تخصيص

اعتمادات مالية جد هامة في السنة المقبلة.

ومن موقع أهمية توفير الشغل القار والمؤقت كأساس لتحقيق السلم الاجتماعي، نثمن جهود الحكومة في إبداع طرق جديدة لتوفير الشغل عبر برامج مؤقتة وأخرى دائمة، وأبرزها برنامج أوراش وفرصة وأنا مقول وغيرها من البرامج التي استفادت من تقييم موضوعي لما كانت تتخبط فيه برامج الحكومات السابقة، بل ارتفاع عرض الشغل وانخفاض نسبة البطالة حقيقة ملموسة أقرت بها المؤسسات الدستورية المعنية.

السيد الرئيس المحترم؛

إن الوضعية الاقتصادية التي وجدت الحكومة نفسها فيها بسبب الظروف الداخلية والخارجية، وبسبب البطء الذي حصل على مر العشر سنوات السابقة في تنفيذ البرامج القطاعية الهيكلية، وتوالي سنتين من الجفاف، جعل الحكومة تواجه تحديات حقيقية وتنجح في كسب رهانات لا يمكن أن ينكرها أحد، بل أكثر من ذلك أن الحكومة ورغم هذه الظرفية ووفائها ببرامجها الحكومي سعت إلى بذل مجهود استثنائي إضافي بالقطاع العام بلغ 335 مليار درهم، هذا الغلاف المالي موزع أساسا على صندوق محمد السادس للاستثمار بقيمة 45 مليار درهم، ومصالح الدولة المسيرة بصورة مستقلة، بقيمة 103 ملايين درهم، واستثمار المؤسسات والمقاولات العمومية بقيمة 152 مليار درهم، والجماعات الترابية بـ20 مليار درهم، وغيرها من الاستثمارات التي تهم تعزيز الشبكة الطرقية الوطنية، ودعم البرامج الخاصة بقطاع الفلاحة والمياه والغابات، والقطاع السمعي البصري، والسكن، والعدل، والثقافة، والرياضة، والطاقة، والاتصالات، والسكنى، والفلاحة، والكهرباء والماء الصالح للشرب، والطرق السيارة، والنقل الجوي والبحري والسككي وغيرها من البرامج.

السيد الرئيس المحترم؛

إننا بفريق الأصالة والمعاصرة نثمن وننوه بكل ما قامت به الحكومة من إصلاحات جوهرية في مختلف القطاعات، وندعوها إلى مواصلة السير بنفس العزم والجدية نحو الإصلاح الذي ندرك جيدا أنه ثمن، فتغيير وضع قائم ومعتاد على مقاومة التغيير ليس سهلا، وتقبل الإصلاح لن يكون مقبولا عند البعض، لذلك ندعو الحكومة إلى مواصلة التنفيذ الأمثل لتعليمات صاحب الجلالة نصره الله، وعلى تنزيل البرنامج الحكومي المتعاقد حوله مع ممثلي الأمة، ومواصلة تنزيل الأوراش الكبرى والهيكلية لبلادنا، وستجد في ذلك دعمنا ومساندتنا المطلقة.

وقفنا الله لما فيه خير بلادنا وتنمية مواطنينا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله ونصره. والسلام عليكم ورحمة الله.

(2) مداخلة الفريق في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة العدل:

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني تناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة بمناسبة مناقشة الميزانية الفرعية لقطاع العدل برسم السنة المالية 2024، وفي هذا الإطار لا تفوتنا هذه المناسبة قبل الشروع في المناقشة، أن ننوه بتفاعلكم الإيجابي مع البرلمان، وتحميد النقاش السياسي داخل المؤسسة البرلمانية سواء من خلال جلسات التشريع بمجلسنا الموقر، أو من خلال حرصكم الشديد على الاستجابة لطلبات المناقشة والأسئلة المتعلقة بقطاعكم، في تقدير واضح منكم لمكانة مؤسستنا الدستورية الموقرة، ومن خلالها إلى مساهمتكم المتميزة في الرفع من مستوى النقاش العمومي المباشر مع المواطنين حول مجموعة من القضايا التي تشغل بال الرأي العام، كما حصل قبل شهور بالرباط في موضوع الحريات الفردية وقبل شهر بفاس حول موضوع العقوبات البديلة، من خلال تأطيركم لمجموعة من الندوات واللقاءات الفكرية وعدم ترك ساحة النقاشات العمومية للفراغ حيث التحويل وتزييف الحقائق وتعويم النقاشات وتسفيهاها أحيانا، وهي جراحة أيضا ومسؤولية في مناقشة واستحضار ملفات اعتبرت من الطابوهات وعمرت كثيرا دون تغيير أو حلحلة حتى نجحتم السيد الوزير في فتحها على الأقل قبل إحالتها اليوم بشكل ملموس على مؤسستنا الموقرة كقانون العقوبات البديلة ومشروع قانون المسطرة المدنية والبقية في الطريق بعون الله وتوفيقه.

السيد الرئيس المحترم؛

إن مناسبة مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة العدل لابد أن نستغلها كذلك للتنبؤ بالدينامية المتواصلة المقرونة بالجدية اللازمة داخل وزارة العدل، من خلال الأوراش المفتوحة في ميدان العدالة بحكم اختصاصات الوزارة في تفعيل حق المواطنين للولوج السهل إلى العدالة، عبر تعبئة الموارد البشرية اللازمة، وكذلك الموارد المالية والتجهيزات والبنيات التحتية، دون أن تغفل جانب تعزيز مجال الحقوق والحريات الذي أملت مضمين دستور 2011، كوثيقة حقوقية مرجعية هامة، وكذا الانخراط الكامل للمملكة المغربية في المنظومة الحقوقية والقانونية الدولية وضرورة ملائمة التشريع الوطني مع هذه المنظومة، وكذلك استنادا إلى مضمون التوصيات الهامة التي أسفر عنها ميثاق إصلاح منظومة العدالة، وأخذا بعين الاعتبار خلاصات النموذج التنموي الجديد من أجل ترسيخ الثقة والمسؤولية في القطاع.

السيد الرئيس المحترم؛

ونحن نستحضر أولا السياق الداخلي الذي رافق مشروع قانون المالية لسنة 2024، حيث فاجعة زلزال الحوز الذي أصاب بلادنا يوم 8 شتبر 2023 وما تركته من دمار في البنيات التحتية وعلى مستوى الأرواح، وهي مناسبة نجدد فيها الترحم على شهداء هذه الفاجعة، مسجلين اعترازنا بجهة المجتمع المغربي بكافة شرائحه بقيادة جلالة الملك محمد السادس حفظه الله ونصره، من خلال تسيير ملحمة وطنية في التضامن والتآزر كقيم نبيلة متأصلة

في المغاربة منذ القدم، وفي هذا الإطار نستحضر جهودكم منذ اللحظات الأولى لوقوع الفاجعة، حيث تواجدكم يوم السبت الموالي للزلزال بمدينة تارودانت وتفقد الأضرار بها وانتقالكم في اليوم الموالي للقرى والجماعات القروية الأكثر تضررا كجماعات تالكجونت، تيزين تاست، تافنكولت، تيسراس، أسكي، أوزيو، وغيرها؛ أو من خلال اليقظة الفعالة لوزارة العدل، بإطلاقها لعملية "إعادة الإعمار القانوني" بعدد من الجماعات المتضررة من الزلزال لاستخلاص الوثائق التي ضاعت تحت الردم كعقود الزواج والحالة المدنية وعقود الملكية، من طرف مجموعة المساعدة الاجتماعية للإرشاد والتوجيه القانوني لفائدة ضحايا الزلزال، مع مراعاة اللغة الأمازيغية التي يتحدث بها ساكنة المناطق المتضررة. طبعاً دون إغفال حسمكم الإنساني في تخصيص مركبات الاصطيف التابعة للوزارة بكل من مراكش وأكادير رهن إشارة الجرحى والأطعم الطبية للتخفيف من حدة الأضرار وللانخراط في الجهد الوطني ضد الزلزال.

حضرات السيدات والسادة؛

تتزامن مناقشة مشروع قانون المالية 2024، مع ورش إصلاح مدونة الأسرة التي مر على العمل بها عقدين من الزمن، الرسالة الملكية السامية الموجهة لرئيس الحكومة بتاريخ 26 شتبر 2023، التي حظيت بثقة جلالة الملك وعينتم بمقتضاها ضمن لجنة قيادة تعديل مدونة الأسرة إلى جانب إشراك باقي الهيئات، لذلك نحن في فريق الأصالة والمعاصرة مرتاحون إلى تركيبة اللجنة ونجاحاتها المنتظرة في الاهتمام بالإشكاليات التي تم رصدها خلال عشرين سنة من تطبيق المدونة، وبالتالي الخروج بخلاصات هامة سترضي لا محالة الجميع، وستحقق طفرة نوعية في تعزيز حقوق المرأة المغربية والعناية بأوضاع الأطفال والأسرة المغربية عامة.

السيد الرئيس المحترم؛

وفي نفس الإطار لا يسعنا في فريق الأصالة والمعاصرة سوى التعبير عن ارتياحنا لوثيرة تأهيل وتجديد وعصرنة بنابات المحاكم بالمغرب، حيث سجلنا باعتزاز التطور في بنابات مرافق العدالة كما وكيفا، وسجلنا تدخلكم لإطلاق عدد من مشاريع البنيات التي كانت متوقفة بسبب المشاكل مع المقاولات، واطلعنا على المشاريع الجديدة التي انطلقت الدراسات حولها، أو التي انتهت بها الأشغال وأعطيت انطلاقة العمل بها، آخرها المحكمة الابتدائية بسيدي افني ومحكمة الاستئناف بكملم ومحمكة الأسرة بوزان وقصر العدالة بمكناس، وغيرها من البنيات العصرية الحديثة المبنية بمفهوم حقوقي عصري تسعف في إجراء أطوار المحاكمات في أجواء جد إيجابية.

السيد الرئيس المحترم؛

لابد كذلك من التوقف عند الجهود التي بذلتموها كذلك في مجال رقمنة العدالة سواء من خلال تسهيل مساطر الحصول على الوثائق كالسجل العدلي وغيرها، أو من خلال أداء بعض الخدمات الإلكترونية التي أطلقتموها على

خدمة الصالح العام استشرافا لمغرب غد تفتخر به الأجيال القادمة.
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

(3) مداخلة الفريق في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان:

السيد رئيس اللجنة المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

السيدات المستشارات والسادة المستشارين المحترمين؛

السيدات والسادة أطر المجلس وأطر الوزارة المحترمين؛

يشرفنا في فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين تناول الكلمة خلال هذا اللقاء السنوي الذي هو مناقشة الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان، برسم السنة المالية 2024. وهي مناسبة نؤكد من خلالها على أهمية هذا القطاع من خلال دوره كصلة وصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، من خلال تعزيز التعاون البناء والمتواصل وتنسيق العمل بينها.

السيد الوزير المحترم؛

لابد من التأكيد أيضا على الدور الهام الذي تقومون به كناطق رسمي للحكومة عبر عقد الندوات الصحفية من أجل بسط مستجدات ومخرجات كل مجلس حكومي، التزاما بحق المواطن في الحصول على المعلومة الصحيحة والرسمية.

هذا بالإضافة إلى إشراف الوزارة على تنسيق العمل بين الحكومة وجمعيات المجتمع المدني في إطار مبدأ الديمقراطية التشاركية التي تبنها المغرب في دستور 2011، والذي أعطى للفعل التشاركي مكانة رسمية وقانونية، من خلال التنصيب على مسؤولية السلطات العمومية والمجالس المنتخبة من أجل تخصيص مجال لمساهمة المواطنين في إعداد السياسات العمومية، حتى يتسنى الاستفادة من كل الخبرات الوطنية والجهوية والمجتمع المدني الفاعل كقوة اقتراحية تساعد في التخطيط والتنفيذ.

إن تفعيل المبادئ المحددة في دستور 2011 والمرتبطة بالارتقاء بالعمل المؤسساتي تقتضي في نظرنا، أن تعمل الحكومة على إرساء المزيد من قواعد ومبادئ الفعالية والنجاعة والحكمة الجيدة والمقاربة التشاركية والتشاورية فيما يخص العلاقات بين البرلمان والحكومة، وذلك حرصا على تطوير الفعل النيابي المنتج من أجل المساهمة في رد الاعتبار للسياسة لدى الرأي العام الوطني، مما يقتضي تعزيز التفاعل الإيجابي مع المبادرات التشريعية والرقابية البرلمانية، وتحديث آليات العمل بالأنظمة المعلوماتية، وكذا تسهيل الوصول إلى المعلومة.

في هذا الإطار وفيما يتصل بمقترحات القوانين التي يتقدم بها السيدات والسادة المستشارون المحترمون، في إطار قيامهم بأدوارهم الدستورية، نلاحظ ضعف التفاعل مع المبادرة التشريعية، لذلك يتعين إقرار مزيد من الفعالية في

الانترنيت بحضور السيد رئيس الحكومة، والتي لقيت استحسانا كبيرا من لدن المواطنين والمواطنات، ونتطلع بأمل كبير إلى ما سيقره مشروع قانون المسطرة المدنية من تدابير وإجراءات لرقمنة المساطر وغيرها من التسهيلات الهامة في هذا المجال.

وفي نفس السياق لابد أن ننوه بحجم التعاون الدولي في مجال العدالة الذي عززتموه بحضور متميز داخل أرض الوطن وخارجه من خلال لقاء العديد من نظرائكم الأجانب بأوروبا وإفريقيا والعالم العربي أو من خلال تكثيف جلسات تعاون مع الدبلوماسيين المعتمدين بالمغرب، وما أسفرتة هذه العمليات من توقيع اتفاقيات تعاون دولية في مجال الشؤون المدنية والجنائية.

السيد الرئيس المحترم؛

لابد أن نشيد في فريق الأصالة والمعاصرة، بالمجهودات المبذولة من طرفكم لتعزيز استقلالية السلطة القضائية، ودعمها في تنزيل الرؤية الملكية السامية لإصلاح القضاء وتخليقه ودعم استقلاليتها.

كما لا يفوتنا التنويه بمبادراتكم التشاركية مع المجلس فيما يتعلق بورش المراجعة التشريعية للقانونين التنظيميين المتعلقين بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية والنظام الأساسي للقضاء، وكذا القانون المتعلق بالمعهد العالي للقضاء. وما لا شك فيه، أن هذه القوانين ستساهم في تعزيز استقلال السلطة القضائية ودعم مسار تحقيق منظومة العدالة.

وفي هذا الإطار نبر عن دعمنا للمخطط الاستراتيجي لعمل المجلس على المدى القريب والمتوسط 2021.2026 الذي يستهدف تعزيز وتكريس الاستقلال المؤسسي، من خلال تدعيم الاستقلال الإداري والمالي للمجلس، وتمكينه من الآليات التي تسمح له بالاضطلاع بمهامه، لا سيما في مجال حماية استقلال القضاء، ووضع التصورات المتعلقة بالمخطط التشريعي المرتبط بمجال اختصاصه.

السيد الرئيس المحترم؛

نعز ونشيد أيضا في فريق الأصالة والمعاصرة بمساهمة المجلس الوطني لحقوق الإنسان في التعريف بالمجهودات المبذولة من طرف بلادنا في مجال إرساء وترسيخ ثقافة حقوق الإنسان، وكذلك بالأهمية البالغة التي يوليها المجلس لنشر ثقافة حقوق الإنسان والتربية عليها وترسيخ تملكها كسلوك يومي لدى الناشئة لاسيما في الوسط المدرسي، باعتباره فضاءا للتعليم وبيئة ملائمة لاستنبات القيم والمبادئ وغيرها من الأعمال الهامة التي يقوم بها المجلس خدمة لتعزيز ثقافة حقوق الإنسان ببلادنا.

السيد الرئيس المحترم؛

وختامنا نحن في فريق الأصالة والمعاصرة لا يسعنا إلا الإشادة والتنويه بالمجهودات التي تبذلونها، والتي لا ينكرها إلا جاحد، ومن ثم نطالب الحكومة برفع اعتمادات الوزارة لكي تحقق طموحاتها وبرامجها كاملة من أجل المضي في

عمل اللجنة التقنية الدائمة المكلفة بمتابعة المبادرات التشريعية البرلمانية، في أفق التعاطي الإيجابي مع مقترحات القوانين.

من جانب آخر فوترت تجاوب الحكومة مع أسئلة السيدات المستشارات والسادة المستشارين، خصوصا الكتابية منها، لازالت تثير الكثير من الملاحظات، سواء منها تلك المتعلقة بتجاوز الآجال الدستورية والقانونية في الإجابة عنها، أو ما يتعلق منها بالغموض الذي يحيط بعناصر الإجابة من جانب الحكومة في بعض المجالات.

حضرات السيدات والسادة؛

إن التجربة البرلمانية المغربية، التي تستمد ركائزها من التراكبات التي تحققت على مدى نصف قرن من الزمن، رسمت لنفسها مساراً متميزاً وأصبحت نموذجاً متأسلاً في دستور 2011، الذي رفع من سقف المبادرة التشريعية حيث أصبح هذا المجال شبه حصري للبرلمان، وهي تجربة لا يمكن إلا أن تكون ماثراً اعتزاز وفخر لنا، مشيداً بالدينامية المتواصلة في سبيل تعزيز دور البرلمان في الممارسة الديمقراطية.

وفي هذه المناسبة لا يسعنا في فريق الأصالة والمعاصرة إلا الإشادة بما يقوم به السادة والسيدات المستشارين من جدية في أداء مهامهم البرلمانية لتقديم صورة مشرفة عن الممارسة البرلمانية ببلادنا.

السيد الوزير المحترم؛

إن حصيلة مجلس المستشارين سواء على مستوى التشريع وكذلك بالنسبة للأسئلة الشفوية أو الكتابية وتقييم السياسات العمومية والدور الدبلوماسي المميز، لا يمكن إلا التنويه بها متمنين دائماً المزيد من العمل لنبصم داخل هذا المجلس الموقر على عمل يتسم بالجدية اللازمة من أجل تنزيل كافة البرامج المسطرة خلال هذه الولاية التشريعية مع تمكين سبل التعاون بين الجهازين التشريعي والتنفيذي، واضعين نصب أعيننا إرساء دعائم الدولة الاجتماعية، وتنزيل مختلف الأوراش المرتبطة بالتوجيهات السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

حضرات السيدات والسادة؛

لا يخفى على أحد الدور المحوري للمجتمع المدني في برامج التنمية، حيث أصبح يضطلع اليوم كطرف فاعل في الحياة العمومية، بوظائف مجتمعية متعددة لا يحيد عنها، كالوظيفة الوضائية والوظيفة الاقتراحية والوظيفة التنموية، إذ تقوم الجمعيات بدور مركزي في المجالات المرتبطة بالتنمية والتضامن الاجتماعي والدفاع عن حقوق الإنسان.

وعليه أضحي المجتمع المدني ثروة وطنية تحتاج إلى المراقبة والدعم، من خلال تفعيل الأمل لمبدأ الديمقراطية التشاركية، عبر إرساء الهيئات الاستشارية وكذلك تبسيط الصعوبات المتعلقة بالولوج إلى العرائض والمتمستات، والتي تخص المساطر والشروط القانونية المطلوبة، لأن حصيلة المغرب في مجال

الديمقراطية التشاركية لا تزال دون الطموح المنشود.

ويمكن أن نخلص في نهاية هذه المداخلة إلى القول بأن خلق هيئة وطنية للمجتمع المدني أصبحت مطلباً ملحا بهم بدراسة ورصد وتقييم جوانب النجاح والقصور ودراسة أثر السياسات العمومية على المجتمع، وكذلك إطار للحوار والتشاور والاقتراح، يجمع شمل الجمعيات بدل وضعها الحالي كجزر متفرقة ومتناثرة، ويقلص من الصعوبات والعراقيل سواء ذات الطبيعة القانونية والإدارية أو المالية والثقافية والاجتماعية.

السيد الوزير المحترم؛

لا يمكن إلا أن ننوه بالعرض الذي تفضلتم بتقديمه أمام هذه اللجنة الموقرة، مع دعم طموح الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان من أجل الارتقاء بأدائها. والنسبة لبرنامج عمل الوزارة برسم سنة 2024، الذي قمتم بتفصيله، والمتعلق بالأهداف الاستراتيجية للوزارة، لا بد أن نثمن سعي الوزارة للعمل على الإسهام في تعزيز مواكبة تقييم جلسات السياسات العمومية، وتتبع مسار الأسئلة الكتابية من خلال النظام المعلوماتي، بالإضافة إلى السعي لتعزيز التواصل والتنسيق بين القطاعات الحكومية.

كما ندعم برنامج عمل الوزارة في مجال العلاقات مع المجتمع المدني برسم سنة 2024 من خلال تنزيل البرامج المضمنة في الاستراتيجية الجديدة 2026.2022.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

4) مداخلة الفريق في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة؛

السيد الرئيس المحترم؛

السيدة الوزيرة المحترمة؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يطيب لنا في فريق الأصالة والمعاصرة تناول الكلمة بمناسبة مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، مُعْتَبِرِينَ في الفريق هذه الفرصة من أجل بسط جملة من القضايا التي نعتبر أنها تكنسي أهمية خاصة في قطاع الإدارة والرقمنة.

لكن دعونا قبل ذلك نؤكد لكم، السيدة الوزيرة المحترمة، على أهمية هذا القطاع في النسق الحكومي، خصوصا أنه يؤطر مجالين مهمين: مجال الوظيفة العمومية، بالنظر إلى أهمية الإدارة العمومية، ثم مجال الرقمنة وما يحظى به من أهمية متنامية، تفرضها التطورات التكنولوجية المتسارعة، منوهين في الوقت نفسه، بما تقومون به في هذا القطاع، في سبيل الارتقاء بالوضع الرقمي للعديد من القطاعات الحكومية الأخرى، كما ننوه بالعرض الوافي الذي تقدمتم به أثناء تقديم مشروع ميزانيتكم الفرعية أمام أعضاء هذه اللجنة المحترمين، وما تضمنه من شمول وغنى. كما أن برنامج عملكم برسم

ومبادئ حسن سير المرافق العامة.

السيدة الوزيرة المحترمة:

من موقع إيماننا العميق بأن تطوير الإدارة لن يتأتى دون تطور في الرقمنة، لكون الرقمنة هي اللغة الشفافة للإدارة، وهي الفعالية والنجاعة والسرعة في الخدمة الإدارية، لكل ذلك نثمن عاليا حرصكم على تنزيل التوجه الملكي والرؤية الملكية السديدة في مجال الانتقال الرقمي، وحرصكم على المضي قدما في ورش الانتقال الرقمي بشكل لا يقل أهمية عن تطوير الإدارة العمومية، ونعتز بجهودكم لتعميم الرقمنة داخل المناطق النائية رغم الإكراهات والصعوبات والتحديات الموروثة، لكننا فخورين بحصيلتكم المشرفة وبعملكم الجبار في مجال ترحيل الخدمات وبالعامل الكبير الذي قمتم به على هذا المستوى وما سيوفره هذا الورش من فرص الشغل بالآلاف لشبابنا الواعد في هذا المجال.

وتجدر الإشارة هنا إلى ضرورة بذل مجهود إضافي في سبيل رقمنة الإدارة وتعزيز الخدمات الإدارية، خاصة في العالم القروي والمناطق الجبلية التي تعاني من ضعف خدمات الاتصالات والأنترنت وأخص بالذكر هنا جاعة تامدانو مرصيد بإقليم أزيلال التي تعرف غياب خدمات الاتصالات ببعض مناطقها وغياب الأنترنت مما يؤثر على الخدمات الجماعية، بل إن فتح أظرفة المشاريع تتعطل جراء هذا المشكل.

حضرات السيدات والسادة:

في الوقت الذي بصمتم فيه السيدة الوزيرة على حسيبة متميزة برسم سنة 2023، فإن برنامجكم برسم السنة المقبلة، يتضمن مجموعة من المحاور المهمة، خصوصا الجانب القانوني المتعلق بالوظيفة العمومية، ودعم حضور الأمازيغية في الإدارة العمومية، وتشجيع الرقمنة، متمنين من الحكومة العمل على رفع ميزانيتكم كي تحقّقوا البرامج المسطرة وتواجهوا التحديات المطروحة. نتمنى لكم كل التوفيق والسداد في مهامكم. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

(5) مداخلة الفريق في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدة الوزيرة المحترمة؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

السيدات والسادة أطر الوزارة والبرلمان المحترمين؛

الحضور الكريم؛

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة لمناقشة الميزانية الفرعية لوزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة. وكلنا نعلم، السيدة الوزيرة المحترمة الأهمية البالغة للقطاع الاجتماعي الذي تشرفون على تديره، بالنظر للدور الأساسي الذي تلعبه الأسرة بصفته نواتا للمجتمع، وكذا بالنظر

السنة المالية المقبلة، يكشف عن حجم الأوراش الكبرى المطروحة على طاولتكم، ونحن في فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين، على يقين تام في قدرتكم وكفاءتكم للنهوض بها على أحسن وجه.

حضرات السيدات والسادة:

لقد أولى دستور المملكة أهمية كبرى للمرافق الإدارية، ووضع لذلك مجموعة من المبادئ والمرتكزات التي يتعين مراعاتها في علاقتها مع مصالح عموم المواطنين، لعل أهمها ما يتعلق بالإصاف في تغطية التراب الوطني، وهو مرتبط بأحد المرتكزات الكبرى التي أسس لها دستور المملكة في الفصل الأول منه، حيث اعتبر أن التنظيم الترابي للمملكة تنظيم لامركزي، يقوم على الجهوية المتقدمة.

إضافة إلى مبدأي المساواة والإنصاف، فإن الإدارة العمومية تقوم أيضا على مبدأ الاستمرارية في أداء الخدمات، وأن المرفق العمومي مطالب بضمان ديمومة تقديم خدماته للمواطنين والمواطنات، حفاظا على مصالحهم وحقوقهم.

حضرات السيدات والسادة:

لقد خصص برنامجكم حيزا وافرا من التزاماته لتطوير الإدارة العمومية وتحديثها، حيث تضمن جملة من الالتزامات الحكومية من جعلتها تقرب الإدارة من المرتفقين، وتبسيط المساطر الإدارية، وتعزيز مراقبة جودة الخدمات العمومية، وتعزيز الشفافية وتكافؤ الفرص، وتفعيل الحق في الحصول على المعلومة.

ولا شك أن القطاع الذي تشرفون عليه السيدة الوزيرة يلعب دورا أساسيا في الرفع من أداء الإدارة العمومية وجعلها أداة فاعلة في تطوير السياسات العمومية ومواكبة الأوراش التنموية في مختلف المجالات، وتوجيهها للتكيف مع مختلف المتغيرات والتحديات الراهنة والمستقبلية.

لذلك نثمن حصيلتكم المشرفة في هذا المجال كما نفتخر بتوجهكم الذي يؤمن بأن تنزيل الاستراتيجيات والإصلاحات الكبرى التي اعتمدها بلادنا في العديد من المجالات وتفعيلها وتبعية إنجازها، يتطلب إحداث تحول نوعي في أداء الإدارة العمومية وعصرنتها وتطوير خدماتها، وتقوية قدرات الموارد البشرية العاملة بها. ومن هذا المنطلق، نحن في فريق الأصالة والمعاصرة، معكم في مقاربتكم التي تنطلق من كون العنصر البشري يشكل حجر الزاوية في التحول الإداري المنشود، لذلك نرى أن تهية الظروف الملائمة للعمل، وإبلاء الاهتمام اللازم للتكوين الإداري والتكوين المستمر، وكذا تكريس معايير الاستحقاق والكفاءة والفعالية، عوامل أساسية من شأن تفعيلها ضمان تحقيق النتائج المرجوة واستدامتها.

ونعتبر في فريق الأصالة والمعاصرة، أن التكوين في المجال الإداري يلعب دورا محوريا في الارتقاء بالإدارة المغربية إلى المستوى الذي ينشده المجتمع المغربي، والذي يجعل منها إدارة فعالة وناجعة وذات مردودية، ومتشعبة بقم

الاقتصادي والتنموي، وبالتالي وضع استراتيجيات أفقية من خلال سياسة تنسيقية حقيقية بين مختلف القطاعات والمتدخلين.

فمحاربة مظاهر الفقر والهشاشة والتهميش والإقصاء الاجتماعي لا يمكن أن تتم إلا من خلال نهج سياسات تنموية شاملة قوامها تقوية الاقتصاد الوطني وتدعيم ركائزه وخلق فرص للشغل وهو ما نصبو إليه جميعا من خلال تبني حزمة من التدابير في إطار تنزيل الميثاق الجديد للاستثمار.

ونحن في فريق الأصالة والمعاصرة كلنا ثقة في التناغم والانسجام الحكومي وفي قدرته على توحيد جهود كافة المتدخلين كل من موقعه من أجل تحقيق الأهداف المرجوة والاستجابة للمتطلبات والحاجيات التنموية في ظل وضع اقتصادي وطني ودولي تسوده الضبابية واللايقين بسبب تداعيات الصراعات الجيو سياسية الدولية، بالإضافة إلى توالي سنوات الجفاف وتداعيات جائحة كورونا التي لازالت ترخي بظلالها على بعض مناحي الحياة.

السيدة الوزيرة المحترمة؛

نحن أمام تحولات مجتمعية كبيرة، وبعضها خطير ولا يمت بصلة للهوية المغربية، لذا فإن الإكراهات والتحديات المطروحة أمامكم كبيرة، وهو ما أتم وأعون به طبعاً وما يتضح من مختلف البيانات والمؤشرات والأرقام الدقيقة التي تشرقم ببسطها أمام أنظار لجننتنا الموقرة.

لذا، فأتم مطالبون ببذل مجهودات أكبر على مستوى جميع محاور عمل الوزارة، من أجل ترسيخ المكتسبات والمضي قدماً في تطوير البرامج وإيجاد حلول وركائز جديدة للتصدي لكل ما من شأنه أن يمس بهوية المجتمع المغربي، ونحن في فريق الأصالة والمعاصرة نحتكم على التركيز على الأسرة، ونؤكد على دورها الحيوي في بناء المجتمع الذي تعتبر نواته، وحماية هويته.

السيدة الوزيرة المحترمة، اسمحو لنا في فريق الأصالة والمعاصرة أن نبدي ملاحظتنا بشأن بعض القضايا:

فما يخص العنف ضد النساء:

سجلت المندوبية السامية للتخطيط استمرار تفشي ظاهرة العنف ضد النساء ببلادنا، سواء في الوسط العائلي أو فضاء العمل والدراسة والفضاء العام.

وحسب أرقام المندوبية التي كشفت عنها في تقرير حول المرأة المغربية، فإن نسبة العنف المنزلي مرتفعة وتبلغ 52.1%، وتقارب هذه النسبة في فضاء الدراسة والتكوين 19%، وفي فضاء العمل 15.4%، وفي الفضاء العام 12.6%، وتبلغ النسبة في مختلف مجالات العيش 56.5%.

ورصدت المندوبية تطور عدة أشكال من العنف ضد المغريات، حيث باتت مستفحلة أكثر مما كانت عليه قبل عقد من الزمن، وعلى رأسها العنف الجنسي الذي يبلغ 14% في حين كان يبلغ في 2009 نسبة 8.7%.

إن هذا المنحى المقلق للعنف ضد النساء يدعوكم، ويدعونا معكم إلى

لطبيعة الفئات الاجتماعية التي يستهدفها ومجالات تدخله المتعددة والمتشعبة. نود السيدة الوزيرة أن نشركم على العرض القيم الذي تفضلتم بتقديمه أمام أنظار لجننتنا الموقرة، كما نود أن نثمن الجهود القيمة التي تبذلونها، بمعية كل مكونات الوزارة وطاقمها، ونخص بالذكر ما قدمتموه من مواكبة وتدخل ميداني خلال فاجعة زلزال الحوز، تنفيذاً لتعليمات صاحب الجلالة نصره الله وأيده. لقد بذلت وزارتك مجهودات كبيرة جداً في هذا الصدد، من خلال العديد من المبادرات من قبيل خلق وحدات متنقلة للمساعدة الاجتماعية، وتعبئة الموارد البشرية واللوجستية الضرورية لذلك.

لكن الموارد المادية والبشرية المعبأة لهذا الغرض، بحاجة إلى مزيد من التعزيز والتكوين أيضاً، إذ لا يمكن أن يقوم 60 من أطر الدعم النفسي بمواكبة متضرري زلزال منطقة الحوز، والذين يقدرون بالآلاف.

الشيء نفسه بالنسبة لباقي الأقاليم، إذ خصصت الوزارة 158 إطاراً للدعم النفسي لكل الأقاليم المتضررة، وهو عدد ضعيف مقارنة مع حجم المتضررين. كما نؤكد على أن دعم المتضررين من الزلزال الذي عرفته بلادنا لا ينبغي أن يكون ظرفياً، بل يجب أن يكون مستمراً على المدى القريب والمتوسط والبعيد، بالمقارنة مع حجم وتداعيات الزلزال الذي عرفته العديد من مناطق المملكة.

السيدة الوزيرة المحترمة؛

إن المشروع المتعلق بتعميم التغطية الاجتماعية والدعم الاجتماعي المباشر، هو ثورة اجتماعية تؤكد مدى جدية البرنامج الحكومي الذي يبنني على تعزيز ركائز الدولة الاجتماعية، وقد خطت الحكومة، بتوجيهات من صاحب الجلالة نصره الله وأيده، خطوات كبيرة في مسار التنزيل العملي والفعل لهذا المشروع ليشمل كافة شرائح المجتمع المغربي المستحقة فعلاً للدعم.

هذا الورش الملكي السامي شكل حقيقة ثورة اجتماعية ونقطة تحول في مسار الإصلاح الشامل للحماية الاجتماعية ببلادنا بغية تحصين الفئات الاجتماعية المعنية وتحسين ظروف عيشها وصون كرامتها وتحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية وتكريس مجتمع تسود فيه قيم التكافل والعدالة والتضامن، والتي هي من مقومات الهوية المغربية التي نعتز وفتخر بها.

السيدة الوزيرة المحترمة؛

فئة كبيرة من المغاربة يترقبون، بل واثقون بأن أوضاعهم المادية والاجتماعية ستتحسن وبأنهم سيتمكنون من الخروج من الفقر والهشاشة، لينعموا بالعيش الكريم الصائن لكرامتهم، وهي الثقة التي يجب أن نكون عند مستواها. فالأمل معقود على مختلف البرامج التي أطلقتها الحكومة، بما فيها الوزارة التي تشرفون على تدبيرها.

إن تحسين الأوضاع وتعزيز التنمية الاجتماعية وتحقيق الإدماج الاجتماعي، لا يمكن أن يتحقق من خلال وضع استراتيجيات عمودية وتنزيلها من طرف وزارة التضامن لوحدها، بل إن تحقيق هذه الأهداف يفرض استحضار البعد

إلا أنه ورغم التدابير والإجراءات المتخذة من طرف الوزارة ومختلف المتدخلين في هذه العملية، فقد لوحظ استمرار هذه الظاهرة في العديد من المناطق ببلادنا، ومن أجل نجاح جهود الحد من استغلال الأطفال في التسول فإنه يتعين:

- توسيع المجال الترابي لتنزيل خطة العمل المتعلقة بحماية الأطفال من التسول لتشمل الأسواق الأسبوعية، المساجد، المقابر وكافة المدن والمناطق النائية والقروية؛
- تشجيع جمعيات المجتمع المدني للانخراط بشكل جدي ومسؤول في محاربة التسول وإيجاد الحلول الناجعة لهذه الآفة الاجتماعية؛
- تشكيل فرق عمل ميدانية متنقلة بكل الجهات وتمكينها من وسائل العمل الضرورية؛
- إطلاق بوابة الكترونية للتتبع وتجميع المعطيات المتعلقة بالظاهرة، والتحسيس بخطورتها؛
- التوعية والتحسيس بضرورة حماية الأطفال من التسول (المدارس، المساجد، الإعلام)؛
- الحرص على توفير الإيواء الاستعجالي المؤقت، مع تعميم مؤسسات الرعاية الاجتماعية على كافة التراب الوطني،، والسهر على ضمان حسن معاملتهم داخل هذه المراكز.

وبالحديث عن مؤسسات الرعاية الاجتماعية، فإننا نؤكد أنها تعيش جملة من الصعوبات والإكراهات، سواء على مستوى العدد أو الانتشار الجغرافي أو التخصص، أو على مستوى تحقيق الأهداف والمنجزات وتقييم أثرها على الفرد والمجتمع، بالإضافة لمعاناة العاملين والمستخدمين بهذه المرافق.

وقد تم الوقوف على العديد من الإكراهات التي تهم هذه المؤسسات من قبيل:

- تأخر صرف المنح وعدم انتظامها؛
- بنايات متقادمة ومتهالكة مع عدم توفر الإمكانيات الضرورية للصيانة والإصلاح؛
- عدم توفر بعض المؤسسات على المرافق الضرورية لإيواء النزلاء (مرافق التمريض، المرافق الصحية، قاعات للإطعام، قاعات للتسليّة والألعاب، المرافق الإدارية)؛
- غياب التأطير النفسي والتتبع التربوي والتأهيل من أجل إدماج المستفيدين اجتماعيا ومهنيا؛
- عدم ملائمة تصاميم بعض البنيات للمعايير المحددة لكل صنف من الأصناف (مرافق الإيواء، المطعم)؛
- الخصاص في الموارد البشرية خاصة المؤهلة منها (كالأطباء، المروضين)؛

الكثير من اليقظة والحذر في التعاطي مع هذه الظواهر، وضرورة تكاتف مختلف الجهود، لتحقيق التكامل والالتقائية في السياسات العمومية الموجهة لمحاربة العنف ضد المرأة.

كما أن الانتشار المهول لزواج القاصرات يشكل عاملا أساسيا لانتشار العنف ضد الفتيات رغم المجهودات التي تبذل ببلادنا للتصدي لهذه النوع من الزواج الذي يعتبر احتيالا على القانون، وتنمى بالمناسبة أن تتم معالجة هذه الظاهرة والقضاء على تبعاتها في مدونة الأسرة في صيغتها الجديدة.

بالإضافة لهذا النوع من العنف، برزت أنواع جديدة من العنف الممارس ضد النساء في الآونة الأخيرة أبرزها العنف الإلكتروني الممارس ضد النساء الذي يعد تمييزا وانتهاكا لحقوقهن الأساسية، ومشكلة حقيقية تحول دون اندماجهن في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كما أن هذه الظاهرة تؤثر سلبا على الحياة اليومية لـ 1.5 مليون امرأة هن ضحايا للعنف الإلكتروني.

ونحن في فريق الأصالة والمعاصرة لنا اليقين في قدرة هذه الحكومة على معالجة وإيجاد الحلول المناسبة لمختلف المشاكل التي تواجهها النساء ببلادنا، وكلنا يقين كذلك أنكم ستبذلون قصارى جهدكم قصد التصدي لكافة مظاهر وأشكال العنف ضد النساء.

فما يخص ظاهرة التسول:

تعيش العديد من الفئات العمومية ببلادنا خاصة المتواجدة بالمدن الكبرى بالإضافة للأماكن السياحية والمدارات الطرقية والأسواق الأسبوعية وأبواب المساجد وأمام المقابر على وقع انتشار ظاهرة تسول الأطفال والأهّات بأطفالهن، مما حدا بوزارتكم ورئاسة النيابة العامة بتنسيق مع العديد من الشركاء الآخرين إلى إطلاق خطة وطنية لحماية استغلال الأطفال من التسول وذلك بهدف:

- رصد الأطفال ضحايا الاستغلال في التسول وسحبهم من الشوارع، مع تقديم الإسعافات الطبية والاجتماعية المستعجلة لهم، وإيوائهم بمؤسسات الرعاية الاجتماعية، مع تتبع وتقييم وضعيتهم في مدار الحماية؛
- حماية الأطفال من المشتبه فيهم واتخاذ التدابير القضائية والإدارية الملائمة لأوضاعهم الاجتماعية والأسرية؛
- تتبع الوضعية الصحية والاجتماعية للأطفال وإعادة إدماجهم داخل أسرهم إذا أمكن ذلك؛
- مواكبة الأطفال وأسرهم للاستفادة من برامج صندوق التماسك الاجتماعي وصندوق التكافل العائلي وبرامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ومختلف البرامج الاجتماعية القطاعية المتوفرة؛
- إدماج الأطفال الضحايا داخل منظومة التربية والتكوين.

أحسن وجه.

حضرات السيدات والسادة؛

لقد أولى دستور المملكة أهمية خاصة لإرساء دعائم مجتمع متضامن يتمتع فيه الجميع بالأمن والحرية والكرامة والمساواة، وتكافؤ الفرص، والعدالة الاجتماعية، ومقومات العيش الكريم، في نطاق التلازم بين حقوق وواجبات المواطن.

وهي المبادئ التي شكلت، وفقا لتوجيهات صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، أساس الاستراتيجيات والإصلاحات الكبرى التي اعتمدها بلادنا في مجالات التربية والتكوين والحماية الاجتماعية والاستثمار وإصلاح القطاع العام والإدارة والجبليات.

ولا شك أن المؤشرات والأرقام التي تضمنها عرضكم تبرز مستوى مواكبة الأمانة العامة للحكومة للأوراش الإصلاحية الكبرى والسياسات العمومية الأفقية والقطاعية التي تعمل الحكومة على إعدادها وتنفيذها.

ولا يسعنا، في هذا الباب، إلا التنويه والإشادة بالدور الكبير الذي تضطلع به الأمانة العامة للحكومة باعتبارها المستشار القانوني للحكومة، لاسيما على مستوى الخبرة والدقة في مجال صناعة وصياغة التشريع وتجويده ومراجعة الترسانة القانونية الوطنية، وكذا الدينامية التي تتميز بها على مستوى تدبير وتنسيق العمل التشريعي والتنظيمي للحكومة.

كما نشيد بالمجهودات المبذولة في مجال الرقمنة بغاية عقلنة تدبير المهام الوظيفية لمختلف المصالح الإدارية بالأمانة العامة للحكومة، وتطوير آليات التواصل والتنسيق الفعال بينها وبين مختلف الشركاء.

وفي هذا الباب، نعتبر، في فريق الأصالة والمعاصرة، أنه ينبغي أن تبذل الأمانة العامة للحكومة مجهودات إضافية في مجال نشر النصوص التشريعية والتنظيمية، وإتاحة فرصة الاطلاع عليها لعموم المواطنين، في شكل يسمح لهم بمسيرة التطور المضطرب الذي تعرفه منظومتنا القانونية الوطنية.

وفي هذا السياق ندعو إلى تمكين المتابعين لتطورات المنظومة القانونية، من خلال البوابة الإلكترونية للأمانة العامة للحكومة، من النصوص القانونية المنشورة في شكل يسمح لهم بالاطلاع على صيغة رسمية للنص القانوني تتضمن كافة التعديلات المدخلة عليه.

ذلك أن المتصفح للبوابة الإلكترونية للأمانة العامة للحكومة، يواجه خلال بحثه عن نص قانوني معين، إشكالا حقيقيا يمثل في غياب صيغة رسمية للنص القانوني الذي عرف عدة تعديلات، بحيث يجد نفسه أمام أعداد متفرقة للجريدة الرسمية لا تسمح له بالوصول إلى الصيغة النهائية للنص.

وفي انتظار تفعيل "الإطار العملي لتوطيد النصوص القانونية" الذي نتحدثون عنه، نرى، في فريق الأصالة والمعاصرة، أنه سيكون من المفيد أن يتمكن الباحث، عبر البوابة الإلكترونية، من الحصول على نص واحد يتضمن مختلف التطورات التي عرفها النص القانوني، وذلك انسجاما مع ما نص عليه

- التفاوت المسجل في الأجور المخصصة للعاملين بهذه المؤسسات في ظل غياب نظام أساسي موحد يساهم في تأمين حقوقهم ويضمن كرامتهم؛
- تدبير عدة مؤسسات من طرف جمعية واحدة أو تدبير مؤسسة واحدة من طرف عدة جمعيات.

ختاما، نؤكد لكم السيدة الوزيرة على أن المسؤولية الملقاة على عاتقكم جسيمة بالنظر لحجم الانتظارات من هذا القطاع، خاصة وأن بلادنا قطعت أشواطاً مهمة في تنزيل الأوراش الاجتماعية وتعميم الحماية الاجتماعية ونحن في فريق الأصالة والمعاصرة لنا اليقين في شخصكن وفي قدرات الحكومة الحالية على تجاوز كل الإكراهات والإشكاليات التي تواجه المغاربة. وشكرا.

(6) مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية للأمانة العامة للحكومة:

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات المستشارات، السادة المستشارين المحترمين؛

يشرفنا في فريق الأصالة والمعاصرة تناول الكلمة بمناسبة مناقشة مشروع الميزانية الفرعية للأمانة العامة للحكومة، مُعْتَمِنِينَ في الفريق هذه الفرصة من أجل بسط جملة من القضايا التي نعتبر أن إثارها تكتسي أهمية خاصة خلال هذه المخطط السنوية المتميزة.

وقبل ذلك، لا بد من التأكيد لكم، السيد الأمين العام للحكومة المحترم، على أهمية المؤسسة التي تشرفون عليها في ترسيخ المبادئ الدستورية للمملكة، خاصة وأن القانون هو أسمى تعبير عن إرادة الأمة، وفقا لمنطوق الفصل السادس من دستور المملكة.

كما تبرز أهمية الأمانة العامة للحكومة من خلال دورها في تأمين حسن سير العمل الحكومي، وهي بذلك تشكل حلقة وصل بين جميع مؤسسات الدولة، من خلال تنسيقها لعمليات تحضير مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بمختلف القطاعات الوزارية، وكذا تقديم الاستشارات المتعلقة بتأويل مقتضيات النصوص القانونية.

وفي نفس الوقت، ننوه بالمجهودات التي تبذلونها لمواكبة التوجهات الاستراتيجية الكبرى لبلادنا عبر تنسيق العمل القانوني للحكومة، من جهة، وتطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بحق تأسيس الجمعيات وكذا منح التراخيص لمزاولة بعض المهن المنظمة التي تدخل في اختصاصكم من جهة ثانية.

كما أن برنامج عملكم برسم السنة المالية المقبلة، يبرز حجم المشاريع الكبرى المسطرة لعقلنة وتدقيق المساطر والإجراءات التي تقتضيها عمليات إعداد مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية، ونحن على يقين تام في فريق الأصالة والمعاصرة، على قدرتكم وكفاءتكم على تنزيلها على أرض الواقع على

لقد أولى دستور المملكة أهمية خاصة لحقوق السجناء من خلال تنصيبه في الفصل 23 منه على تمتع كل شخص معتقل بحقوقه الأساسية وبظروف اعتقال إنسانية، فضلا عن إمكانية استفادته من برامج للتكوين وإعادة الإدماج.

كما أن صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله ما فتئ يؤكد على ضرورة حماية حقوق الإنسان بما فيهم السجناء وجعلها في صلب المشروع الديمقراطي الحداثي الذي يقوده جلالته، لصيانة كرامة الفئات الهشة والنهوض بوضعيتها الاجتماعية ومن ضمنها نزلاء المؤسسات السجنية.

وتنفيذا للتوجيهات الملكية السامية، ركز البرنامج الحكومي على إرساء الدولة الاجتماعية ولا سيما من خلال تأهيل النظام الصحي ببلادنا وتنزيل ورش التغطية الصحية الذي استفاد منه نزلاء المؤسسات السجنية بدورهم. وفي هذا السياق، نعتبر، في فريق الأصالة والمعاصرة، أن تعزيز الرعاية الصحية والنفسية لنزلاء المؤسسات السجنية، يعد محورا أساسيا في تنزيل ورش تعميم التغطية الصحية، ولا يمكننا إلا التنويه والإشادة بإدراج السجناء في نظام التأمين الإجباري عن المرض، ودعم الوحدات الطبية بالمؤسسات السجنية بوحدات جديدة وإحداث قاعات للفحص الطبي ووحدات لتصفية الدم وكذا تأهيل المصحات القديمة في عدد من المؤسسات السجنية، وتعزيز تجهيزاتها.

حضرات السيدات والسادة؛

إن واقع اكتظاظ السجون بات قبلة موقوتة تفرغ الكل، بعدما دق ناقوس خطرها للجميع، وتركت سجالا -كما في علمكم- طيلة الصيف الماضي بسبب بلاغهم الشهر حول تجاوز ارتفاع عدد الساكنة السجنية لـ 100 ألف سجين، وما خلفه هذا البلاغ من ردود فعل في صفوف بعض المهن القانونية التي تبرزت من هذا الاكتظاظ وردته إلى السياسة الجنائية المطبقة، وفي جميع الأحوال لاشك أن المؤشرات والأرقام المتعلقة بحالات العود وبأكتظاظ المؤسسات السجنية، تدعو للقلق وتحد من أثر المجهودات والتدابير المتخذة من أجل تنفيذ برامج الإدماج وإعادة التأهيل وترشيد كلفة الإيواء. لذلك نعتبر، في فريق الأصالة والمعاصرة، أنه ينبغي معالجة هذه المعضلة من خلال مقارنة متعددة الأبعاد، تشمل مجال مراجعة السياسة العقابية ومجال تهيئة الفضاءات السجنية وكذا مجال تأهيل وتكوين نزلاء المؤسسات السجنية.

وفي هذا السياق، نشيد بل نؤمن بقوة بأن مشروع القانون رقم 43.22 المتعلق بالعقوبات البديلة، الذي يرمي إلى إرساء سياسة عقابية ناجعة تهدف إلى تجاوز الإشكالات التي تطرحها العدالة الجنائية خاصة ما يرتبط بالعقوبات السالبة للحرية قصيرة المدة، حيث مؤمنون أن هذا القانون من شأنه أن يساهم في معالجة مسألة اكتظاظ السجون وتخفيض من تكلفة تدبير المؤسسات السجنية.

الفصل 27 من الدستور فيما يتعلق بالحقوق في الوصول إلى المعلومة. وفيما يتعلق بدور الأمانة العامة للحكومة في مواكبة النسيج الجمعي، وبالنظر للدور المتزايد والفعال لجمعيات المجتمع المدني في مختلف المجالات، نرى، أنه حان الوقت لإعادة النظر في مختلف المساطر المعمول بها في التعامل مع الجمعيات، ولاسيما المسطرة المتبعة في إضفاء صفة المنفعة العامة، والتي يتوجب أن تكون مبسطة وأكثر موضوعية، فلا يعقل أن تستغرق هذه المسطرة شهورا طويلة، وأن تتوقف على رأي أطراف أخرى غير الأمانة العامة للحكومة.

السيد الرئيس المحترم،

في الوقت الذي بصم فيه على حصيلة متميزة برسم سنة 2023، فإن برنامجكم برسم السنة المقبلة، يتضمن مجموعة من المحاور المهمة، سيساهم إنجازها في رفع التحديات المرتبطة بترسيخ دور الأمانة العامة للحكومة باعتبارها المستشار القانوني للحكومة. متمنين لكم كل التوفيق والسداد في مهامكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

7) مداخلة الفريق في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج:

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني في فريق الأصالة والمعاصرة تناول الكلمة بمناسبة مناقشة مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، مُعْتَمِينَ في الفريق هذه الفرصة من أجل بسط جملة من القضايا التي نعتبر أنها تكتسي أهمية خاصة في هذا القطاع.

وقبل ذلك، لا بد من التأكيد على أهمية المندوبية العامة التي تؤطر مجالا من الأهمية بمكان وهو مجال تأهيل السجناء وإعادة إدماجهم في المجتمع. هذا المجال الذي يعد فضاء حقوقيا بامتياز ويحظى باهتمام متزايد من طرف صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله ونصره، وكذا الحكومة والبرلمان والمنظمات والمؤسسات المهتمة بالدفاع عن حقوق الإنسان.

وفي نفس الوقت، ننوه بالمجهودات التي تبذلونها السيد المندوب بالدعوة والعمل على أنسنة المؤسسات السجنية وحماية حقوق السجناء وصون كرامتهم، مع تقديرنا الكبير في فريق الأصالة والمعاصرة لبرنامج العمل برسم السنة المالية المقبلة، الذي يبرز حجم المشاريع الكبرى المسطرة للنهوض بأوضاع السجناء وتأهيل المؤسسات السجنية، ونحن على يقين تام في فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين، بقدرة الحكومة ومندوبيكم وكل الفاعلين المعنيين على تنزيل برامج التأهيل على أرض الواقع في أحسن وجه.

حضرات السيدات والسادة؛

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

(8) مداخلة الفريق في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية للمحاک المالية:

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفنا تناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة بمناسبة مناقشة مشروع الميزانية الفرعية للمحاک المالية، في هذا اللقاء الذي يدخل في إطار اختصاصات البرلمان في مجال الرقابة الدستورية على مالية القطاعات الحكومية وبعض المؤسسات الدستورية.

وهو أيضا لقاء يتيح لنا المجال لتعميق النقاش حول مجموعة من القضايا ذات الاهتمام المشترك وطبعاً دون السقوط في محاكمة المجلس الأعلى للحسابات المستقل في محامه بحكم نصوص الدستور.

وعليه، نؤكد في فريق الأصالة والمعاصرة على الدور الهام الذي تقوم به المحاک المالية في إطار اختصاصاتها الدستورية والقانونية، من أجل تطوير الرقابة على المالية العامة وحمايتها من كافة أشكال التبدد والتلاعب، من أجل إحداث الأثر الإيجابي وتعزيز الثقة لدى المواطن، كل ذلك انطلاقاً من مبادئ الحكامة الواجب الالتزام بها، والتي تتمثل أساساً في احترام القانون والمساواة والشفافية والاستمرارية في أداء الخدمات والملاءمة والجودة والنزاهة وربط المسؤولية بالمحاسبة.

السيد الرئيس المحترم؛

إن المهام الجليلة الموضوعة على عاتق المحاک المالية تدعونا جميعاً إلى ضرورة الانخراط المسؤول في هذه الدينامية، باعتماد مقاربة تشاركية في تدبير ومراقبة المرافق العمومية بما يضمن تقديم خدمات عمومية تليق بالمواطن، وكذلك يضمن تجويد التسيير والتدبير المالي داخل مختلف المؤسسات العمومية والأحزاب وغيرها من القطاعات المعنية برقابة المحاک المالية.

حضرات السيدات والسادة؛

لقد أفرد الدستور باباً كاملاً للحكامة الجيدة باعتبارها إحدى دعائم ترسيخ قيم الديمقراطية ودولة الحق والقانون، وأيضاً أسلوباً للتدبير والتسيير في جميع المجالات الإدارية منها والمالية والاقتصادية والقضائية.

كما حدد مبادئها ومركزاتها المتمثلة في تكريس القيم الديمقراطية والمسؤولية والمحاسبة والشفافية والحياد والنزاهة واحترام المصلحة العامة والمراقبة والتقييم. وقد أبرزتم في عرضكم حجم وتنوع المهام الموكلة للمحاک المالية وتشعبها، من محام قضائية وغير قضائية، وفي هذا الباب، نشيد ونوه عالياً، في فريق الأصالة والمعاصرة، بالمجهودات المبذولة من طرف المجلس الأعلى للحسابات ومجالسه الجهوية في سبيل تعزيز آليات الحكامة الجيدة، وتخليق الحياة العامة، ومحاربة الفساد، وفي مراقبة المال العام.

ونعتبر في فريق الأصالة والمعاصرة أن ترسيخ مبادئ الشفافية،

هذا النص القانوني الهام الذي جاء تنزيلاً لتوجيهات صاحب الجلالة حفظه الله ونصره سنة 2009، يأتي في إطار تحديث المنظومة القانونية الوطنية، ونعتبره في فريق الأصالة والمعاصرة مشروعاً طموحاً ومتقدماً في سياق الورش المفتوح لإصلاح منظومة العدالة بناءً على التوجيهات الملكية السامية.

السيد الرئيس المحترم؛

إننا نؤمن في فريق الأصالة والمعاصرة بأن مشروع قانون العقوبات البديلة، يعتبر ثورة إصلاحية حقيقية في منظومة العدالة والسياسة الجنائية طالما تمت المناقشة لإخراجه للوجود، وما هو اليوم داخل المؤسسة البرلمانية في مراحله النهائية للمصادقة، ونؤكد في فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين على تقديرنا للجهود وزارة العدل في إطار المشاورات التي تمت مع كل الفاعلين والفرقاء والمهنيين حول هذا النص المهم الذي يؤمن بأهمية كل المهنيين والفاعلين والمهنيين.

إن التحديات المطروحة على الموارد البشرية لقطاعكم جد كبيرة، بل معقدة ومتشابكة وجد خطيرة، الأمر الذي يتطلب تحسين ظروف عمل حراس السجون ودعمهم مادياً ونفسياً بسبب الأدوار الأمنية والنفسية والإدارية الكبيرة التي يقومون بها، فنحن مؤمنين في فريق الأصالة والمعاصرة بأن النهوض بوضعية موظفي إدارة السجون هو السبيل الوحيد لتطوير أساليب وبرامج التأهيل لإعادة إدماج السجناء بعد الإفراج عنهم، والذي من شأنه التقليل من حالات العود وتعزيز الدور الإصلاحي والتربوي للمؤسسات السجنية، الأمر الذي يتطلب المزيد من الإمكانيات المادية واللوجيستية التي يجب أن تتمتع بها المندوبية.

وهنا، لابد من التنويه والإشادة عالياً بإحداث "مركز مصالحة" وفقاً للتعليمات الملكية السامية، بالرابطة المحمدية للعلماء الذي سيتولى مكافحة التطرف العنيف، وإعادة تأهيل وإدماج المحكوم عليهم في قضايا الإرهاب. وفي نفس السياق ندعو إلى تعزيز وتنميين برامج التعليم والتكوين بمختلف المستويات وتنويع شعب التكوين لتشمل الحلول الواعدة في مجال التشغيل. كما ندعو إلى بدل المزيد من الجهود في مجال تثمين منتوجات نزلاء المؤسسات السجنية وتعزيز مهاراتهم.

حضرات السيدات والسادة؛

في الوقت قامت به المندوبية بحصيلة هامة برسم سنة 2023، فإن برنامجكم برسم السنة المقبلة، يتضمن مجموعة من المحاور المهمة، سيساهم إنجازها في رفع التحديات المرتبطة بترسيخ النهج القائم على مبادئ حقوق الإنسان في تدبير شؤون السجناء. وبالتالي لا يسعنا في فريق الأصالة والمعاصرة سوى تبني مطالبكم بضرورة الرفع من الموارد البشرية والمادية واللوجيستية لفائدة المندوبية كي تستطيع تحقيق برامجها، متمنين لكم كل التوفيق والسداد في محامكم.

واستثنائي، بسبب تداعيات الزلزال الأليم الذي عرفته بلادنا وتوالي سنوات الجفاف ونذرة الماء بسبب التحولات المناخية. والسياس الإقليمي حيث تزايد التوترات بمنطقة الساحل والصحراء، وقد كان لكل هذه العوامل انعكاس على الاقتصاد المغربي كما هو الحال بالنسبة لباقي الاقتصادات العالمية، ونحن، في فريقنا، نقدر حجم المسؤولية الكبيرة الملقاة على عاتق الحكومة في تجاوز الكثير من الصعوبات والمطبات.

السيد الوزير المحترم؛

إن هذا اللقاء السنوي مناسبة للتأكيد على وقوفنا كأغلبية حكومية منسجمة وقوية وراء جلاله الملك في كل الخطوات الرامية إلى ترسيخ مغربية الصحراء واستمرار المملكة المغربية في التعاون الصادق مع الأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثه الشخصي، طبقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ودعم أورش التنمية الكبرى والواعدة والبناء بالأقاليم الجنوبية للمملكة والعمل على توسيع مشاركة أبنائها في تدبير شؤونهم المحلية والجهوية.

كما نعتبرها مناسبة لندين من خلالها بشدة كل المحاولات البائسة والمخططات التي تحاول المس بالمملكة المغربية ووحدتها الوطنية والتراية لبلادنا، كما نستغرب توجهات جارتنا الجزائر التي غضت الطرف عن اليد الممدودة للمملكة خاصة بعد الدعوة المتكررة لصاحب الجلالة محمد السادس حفظه الله ونصره الرامية إلى تعزيز التعاون والتضامن والتآزر لصالح الشعبين والبلدين الشقيقين. كما ندين بشدة أيضاً كل السلوكات الطائشة التي حاولت المس بمواطنينا في السارة، وذلك انسجاماً مع الإرادة الجماعية التي يعبر عنها المغاربة ملكاً وشعباً دائماً إزاء وحدة وطننا العزيز ومواطنينا الأعزاء، في سياق توطئه التوجيهات الملكية السامية وتجسده التزامات البرنامج الحكومي.

السيد الرئيس المحترم؛

نشكركم على المعطيات التفصيلية التي تقدمتم بعرضها أمامنا، والتي تعكس العمل الجماعي للنهوض بمؤسسة رئاسة الحكومة وفق مقتضيات الدستورية وأيضاً تماشياً مع ميثاق الأغلبية الذي يوطر عملنا الجماعي.

إن ميزانية رئاسة الحكومة تكمن أهميتها في كونها تشمل عدداً من المؤسسات الدستورية (المحكمة الدستورية، الهيئة العليا للاتصال السمعي والبصري، مجلس المنافسة، مجلس الجالية المغربية)، والإدارية (المركز الوطني للتنمية البشرية، الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء، المدرسة الوطنية العليا للإدارة، الوكالة المغربية للأمن والسلامة في المجالين النووي والإشعاعي، الهيئة الوطنية للمعلومة المالية).

إن مسؤولية رئاسة الحكومة، تقتضي القيام بتدبير الشأن العام ومواكبة وتفعيل الأوراش الملكية على جميع المستويات، وهو ما لمسناها في عدة ملفات تم تدبيرها بناء على تعليمات ملكية ومخرجات جلسات العمل الملكية، بالإضافة إلى العمل الجماعي للائتلاف الحكومي على تنزيل المخطط التشريعي بشكل متدرج، كما نلمس الانسجام والدعم والتضامن الحكومي على مستوى

والمسؤولية والمحاسبة، والتتبع، وتكريس سيادة القانون وسلطة القضاء، أمر لا بد منه لتخليق الحياة العامة في جوانبها الإدارية والمالية، وهو السبيل الأمثل لتجويد الخدمات العمومية، والرفع من القدرة التنافسية لاقتصادنا الوطني وتشجيع تدفق الاستثمارات والرساميل وافتتاح الإدارات، إلى جانب دعم تكافؤ الفرص بين مختلف الفئات الاجتماعية.

ومن المؤكد أن عمل المحاكم المالية في هذا المجال يتوخى، إضافة إلى محاربة جرائم الأموال، ترسيخ ثقافة وأخلاق العمل الجاد والاجتهاد والاستقامة وخدمة الصالح العام.

السيد الرئيس المحترم؛

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة، ندعو إلى إبراز الدور التأطيري والتكويني المصاحب لتدبير الجماعات الترابية والمؤسسات العمومية، فدور المجلس التكويني وتعزيز قدرات الفاعلين لا ينقص أهمية على دور الرقابة والتدقيق، لذلك ندعو إلى تكييف جهود مختلف الهيئات المكلفة بالرقابة سواء المحاكم المالية أو المفتشية العامة للمالية أو المفتشية العامة للإدارة الترابية أو المفتشيات العامة بالقطاعات الوزارية، من أجل بلورة برامج تسعى إلى نشر هذه الثقافة على أوسع نطاق داخل هيكل المرافق العمومية بمختلف مستوياتها وتكون آلية مصاحبة لتعزيز حكمة التسيير أكثر منه آليات يراه الكثيرون مجرد آليات للعقاب.

السيد الرئيس المحترم؛

بالنظر لحجم المهام الكثيرة والمسؤوليات الكبيرة الملقاة على عاتق المجلس الأعلى للحسابات والمجالس الجهوية، وبالنظر لعدد التدقيقات والافتحاضات الكثيرة المطلوبة من قضاة إنجازها في السنة، وحجم المؤسسات المعنية بعمل المحاكم المالية، فإننا ندعو مرة أخرى الحكومة إلى تمكين المحاكم المالية من الموارد البشرية والمادية واللوجيستية الكافية لينهض بكل هذه المهام. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

(9) مداخلة الفريق في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لرئاسة الحكومة:

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة في إطار مناقشة الميزانية الفرعية لرئاسة الحكومة برسم السنة المالية 2024، وفي هذا الصدد نعتبر في الفريق أن مشروع قانون المالية لهذه السنة يكتسي طابعاً خاصاً، وذلك بالنظر للطرفية الصعبة التي أعد فيها، سواء على الصعيد الدولي أو الوطني أو الإقليمي.

فالسباق الدولي مطبوع باستمرار وتضاعف توترات جيو سياسية وباستمرار تداعيات آثار أزمة فيروس كورونا. أما السياق الوطني، فهو صعب

لوزارة الاقتصاد والمالية، استمرارية للمناقشة العامة لمشروع قانون المالية، لكن سنحاول الاختصار على مناقشة ميزانية القطاع. بداية نشكركم على الجهود التي بذلتوها معنا أثناء المناقشة العامة والتفصيلية لمشروع القانون المالي برمته، وما يشكله من فرصة دستورية سنوية لتقييم العمل الحكومي وتأمين المنجزات، وكذلك الانتباه إلى أوجه القصور تطلعا نحو حصيلة مستقبلية جد هامة للحكومة تعود بالنفع المباشر على المواطنين والمواطنات.

كما نتقدم بالشكر لكم على العرض القيم الذي قدمتموه أمام لجنتنا الموقرة حول ميزانية قطاعكم، والذي هو في الحقيقة عرض شامل، معزز بلغة الأرقام والمعطيات والبيانات حول حصيلة سلسلة من البرامج.

السيدة الوزيرة المحترمة،

قبل الخوض في مناقشة الميزانية الفرعية لقطاعكم في البداية أن بتنظيم بلادنا للاجتماعات السنوية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وهو ما يعبر عن تفرد النموذج المغربي خلال الفترات الصعبة وزمن المحن، وجعله قبلة ثقة دولية من طرف أكبر الفاعلين السياسيين كما الماليين والاقتصاديين. حقيقة، السيدة الوزيرة المحترمة، لابد أن نحكي جهود الحكومة والفاعلين والمنتخبين والسلطات العمومية والقوات المسلحة الملكية بقيادة جلالة الملك على ما بذلوه خلال امتحان زلزال الحوز.

كما نحكي الائتلاف الحكومي لإقدامه على خطوات اجتماعية مباشرة ستكلف ميزانية الدولة اعتمادات مالية مهمة، في ظرفية اقتصادية جد صعبة، بسبب المتغيرات الدولية الناتجة أولا عن تداعيات حادثة كوفيد 19 التي كبدت الاقتصاد الوطني وباقي الاقتصاديات الدولية الشيء الكثير، وثانيا بسبب الحرب الدائرة بين روسيا وأوكرانيا والتي أرخت بظلالها على الاقتصاد العالمي وزادت من تأزيم وضعه وأدخلت العالم في حالة اللاتيقين وانعدام الاستقرار، وتوالي سنتين من الجفاف، ورغم ذلك نجد أن الحكومة اتخذت تلك التدابير الهامة ورفعت من الميزانية المخصصة للاستثمار - كما سنرى - كقرار جريء.

السيدة الوزيرة المحترمة،

نتمن كذلك التدابير المتخذة على صعيد الوزارة، من رقمنة المساطر وتبسيط المساطر وإقرار منظومة العدالة الجبائية وتنزيل عدالة مجالية على مستوى توزيع الاستثمار وإعادة انتشار الموارد البشرية، والعمل على رفع حصص النساء المسؤولات، ومراجعة مرسوم الصفقات العمومية الذي حد من الإكراهات التي كانت تواجه المقاولات الصغرى والمتوسطة، والعمل على تبسيط المساطر الجمركية وتعزيز المراقبة، بالإضافة إلى الاستمرار في تنزيل الإصلاح الضريبي، مع تعبئة العقار المخصص للاستثمار الجهوي. وغيرها من التدابير، مع استحضار هاجس إصلاح المحاسبة العمومية والإصلاح الضريبي

البرامج القطاعية كتنفيذ السياسة الجنائية وإصلاح العدالة بوزارة العدل وبرنامج دعم السكن وتفعيل ميثاق الاستثمار وتوقيع الحوار الاجتماعي، وتعزيز فرص الشغل وإصلاح التعليم ونجاح عدد من الحوارات القطاعية كالتعليم العالي والصحة، وتنزيل برنامج الدعم الاجتماعي باعتباره أساس الورش الملكي لتنزيل الدولة الاجتماعية. السيد الرئيس المحترم؛

نحن على ثقة تامة في قدرة وجهود الحكومة الحالية في تنزيل الأوراش المعلنة، وكذلك التعاطي مع الأوراش المستجدة والقضايا الطارئة كتداعيات زلزال الحوز، إذ لنا الثقة التامة في قدرة الحكومة الحالية على تنزيل الأمل لبرنامج الإعمار وتأهيل المناطق المتضررة من زلزال الحوز، حتى نكون عند حسن ظن صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله ونصره، ونمارس دورنا التديري والانتدائي ألا وهو تحقيق تنمية هذه المناطق التي تنتمي إلى العالم القروي وفضاءات جبيلة تهيم عليها الهشاشة رغم البرامج والأموال المرسودة على مر سنوات عدة.

وبهذه المناسبة لنا الثقة التامة في قدرة الحكومة الحالية على تفعيل الأمل للدعم الموجه للمواطنات والمواطنين في مجال السكن، وكذلك للدعم الاجتماعي المباشر للأسر، هذين الورشين الملكيين الهادفين إلى تنزيل أسس الدولة الاجتماعية كما يرتضيها صاحب الجلالة للمواطنين والتي سطرها ضمن مجموعة من خطابهات وقررت بلورتها ضمن مخرجات النموذج التنموي كتعاقد سياسي بين المواطن والدولة.

السيد الرئيس المحترم؛

ختاما لا يسعنا في فريق الأصالة والمعاصرة سوى التنويه والإشادة بحجم المنجزات الهامة التي تقوم بها الحكومة الحالية في مختلف المجالات رغم الإكراهات والصعوبات والتحديات، ونعتبرها قوة سياسية حقيقية، تستمد صمودها وقوتها من انسجام مكوناتها وتماسكهم وإرادتهم القوية في الإصلاح وفي تغليب مصلحة الوطن والمواطنين أولا وأخيرا. والسلام عليكم.

10) مداخلة الفريق في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الاقتصاد والمالية؛

السيد الرئيس المحترم؛

السيدة الوزيرة المحترمة، السيد الوزير المحترم؛ السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

يشرفني أن أندخل باسم فريق الأصالة والمعاصرة في إطار مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الاقتصاد والمالية، بالنظر إلى الأهمية الكبيرة التي تحظى بها محطة مناقشة مشروع قانون المالية بالبرلمان، باعتباره أهم مشروع قانون يوطر عمل الحكومة خلال السنة، وعادة ما تكون مناقشة الميزانية الفرعية

للجاءات الترابية.

السيدة الوزيرة المحترمة؛

وحتى لا تفوتنا الفرصة نتوجه ببالغ الشكر والتقدير لكافة موظفي الوزارة على السهر على ورش إصلاح المالية العمومية واستدامتها وتمويلها. وفي الأخير، نؤكد لكم أننا في فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين وكهكون أساسي ضمن الأغلبية الحكومية سنكون إلى جانبكم وستجدوننا داعمين أساسيين لعملكم ولكل البرامج التي تعززون تنزيلها لتحقيق التنمية المستدامة والإقلاع الاقتصادي الحقيقي واستدامة المالية العمومية لاستقرار بلدنا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

(11) مداخلة الفريق في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية؛

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة، ضمن هذا اللقاء الدستوري السنوي، لمناقشة الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية برسم مشروع قانون المالية لسنة 2024.

وإذا كانت المناسبة شرط، فإن ما يجب التأكيد عليه في هذه المناسبة هو أن التحالف الحكومي كان استراتيجيا وعقلانيا في إحداث وزارة منتدبة لدى رئيس الحكومة مكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية، كون الاستثمار خالق للثروة ولفرص الشغل، عبر سن قانون إطار جديد بمثابة ميثاق الاستثمار، وهو ما يجعلنا نلامس جدية العمل والحزم في تنزيل الإرادة الملكية بالنظر للأدوار الكبيرة والمهمة التي يلعبها الاستثمار في النهوض بالاقتصاد الوطني باعتباره المحرك الأساسي والقلب النابض للاقتصاد، والخالق للثروة وعامل أساسي للاستقرار المجتمعي.

السيد الرئيس المحترم؛

إن تقييم السياسات العمومية بغية تقويمها يعد عصب العمل الحكومي، وله أثر جد مهم في تجويد السياسات العمومية والوقوف على مكامن الخلل والإجابة عنها، وتوحيد جهود القطاعات وتحقيق الانسجام بينها والتقائتها مع البرامج العمومية الأخرى، وبالتالي تطوير الأداء الحكومي، إضافة إلى أن مفهوم تقييم السياسات العمومية من المفاهيم والاختصاصات الحديثة التي قعد لها دستور 2011، الذي نص على صلاحيات البرلمان في تقييم السياسات العمومية من خلال الفصل 70، وهو ما يؤكد على أهمية هذا الأمر، ونرى أنه من الذكاء أن تبادر الحكومة إلى تقييم داخلي لسياساتها العمومية المتبعة من لدها قبل أن تعرض للتقييم من لدن البرلمان وباقي الهيئات

الدستورية كل في مجال اختصاصه .

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة، نرى أن وزاراتكم تجمع ثلاثة من أهم الصلاحيات المؤثرة بشكل كبير على الأداء الحكومي، وعلى مستقبل اقتصادنا، ومن شأن هذه الصلاحيات أن تساهم في تجويد اقتصاد بلادنا، وبالتالي النهوض بمناخ الأعمال والرقى به، إذا ما تم استغلال هذه الأدوار على أحسن وجه ممكن، ونحن هنا من أجل تدليل هذه العقبات تشريعا وعبر كل الخطوات الممكنة علما أن تركيبة غرفتنا البرلمانية تسعفنا في ذلك نتيجة تنوع مشاربها وتمثيلياتها.

السيد الوزير المحترم؛

لازال الاقتصاد المغربي، يقاوم تداعيات جائحة كورونا، والإكراهات التي يطرحها السياق الدولي الاستثنائي خاصة طول أمد الحرب الروسية الأوكرانية، وما يقع بالشرق الأوسط وإعادة تشكيل الأقطاب داخل القارة السمراء، ولا سبيل لإنعاش الاقتصاد الوطني وتقويته سوى العمل على تشجيع واستقطاب الاستثمار بكل السبل الممكنة، لاسيما أن صاحب الجلالة نصره الله يولي عنايته السامية للاستثمار ويحث على ضرورة النهوض به وتطويره والعمل على معالجة جميع المعوقات التي يعرفها، والتي جسدتها مراجعة المنظومة التشريعية للمراكز الجهوية للاستثمار ومنحها الإشراف على عمليات الاستثمار وفق الاستراتيجية الجديدة الجاعلة من الاستثمار المنتج رافعة أساسية وقيمة مضافة ضمن بنية الاقتصاد الوطني وخلقه لفرص الشغل. لذلك نرى في فريق الأصالة والمعاصرة أن موضوع الاستثمار في هذه الظرفية بالذات، هو محط إجماع وطني من لدن جميع الفاعلين، وعلينا أن نوحدهم جهودنا أغلبية ومعارضة، حكومة وبرلمان وأيضا الجهاز القضائي، وكذا الفاعلين الاقتصاديين والسياسيين والفرقاء الاجتماعيين والباحثين الأكاديميين، من أجل حماية الاقتصاد الوطني من الأزمات التي تحيط به والتحديات التي تكبله.

السيد الرئيس المحترم؛

في سبيل حكمة الفعل العمومي في مجال الاستثمار لابد من رسم خارطة طريق عبر المزيد من التعريف بالمغرب كوجهة استثمارية آمنة وفي موقع جغرافي جذاب وجد مناسب للاستثمار، والمناخ الديمقراطي السلس ومنظومته التشريعية الجبائية المحفزة، وإصلاحاته المسترسلة في مجال العدالة، بالإضافة إلى اختياره تبسيط المساطر عبر رقمنة المساطر والعمل على نزع الصفة المادية عن المساطر الإدارية للحصول على الرخص، وربطها بدفاتر تحملات تعزز التنافسية داخل منظومة اقتصاد السوق، وإحداث مرصد الاستثمار كآلية فعالة للتتبع والمواكبة، والعمل على التوجه نحو قطاعات تعزز السيادة الوطنية وتقلل من الكلفة المحولة بالعملة الصعبة من قبيل الطاقات البديلة والدوائية وتطوير منظومة الصناعة الدفاعية والصناعات المتعلقة بوسائل النقل، واعتبار كل من الثقافة والفن والسياحة كصناعة، مع إدراج الجاءات الترابية عبر الجهة

تولونه لهذا القطاع والذي ظهر من خلال اتخاذكم مجموعة من الإجراءات والتدابير من قبيل:

- إطلاق جيل جديد من مؤسسات التكوين المهني المتمثلة في مدن المهن والكفاءات؛

- تنويع العرض التكويني من خلال إطلاق تكوينات جديدة تتلاءم وسوق الشغل؛ في ظل إيمانكم العميق بأن خريجي التكوين المهني ينبغي أن يمتلكوا المهارات التقنية واللغوية والسلوكية التي تساعدكم على التكيف مع متغيرات سوق الشغل؛

- الرفع من عدد المستفيدين من التكوين المهني؛ حيث بلغ عدد المستفيدين خلال الموسم 2024/2023 ما مجموعه 23.870 مستفيدا مقابل 22.370 مستفيدا موسم 2023/2022؛

- عصرة الفضاءات البيداغوجية؛

كل هذه الإجراءات وغيرها ساهمت بشكل فاعل في النهوض بهذا القطاع وتجويده، ورغم الجهود التي قتم بها لربط هذا القطاع بسوق الشغل، فنحن متيقنون أنكم ستسعون إلى المزيد من الإجراءات للملاءمة قطاع التكوين المهني مع حاجيات سوق الشغل خاصة من خلال:

- تعزيز ملاءمة عروض التكوين المهني مع متطلبات المناطق الجغرافية وذلك من أجل تنويع عرض التخصصات المقترحة للتكوين محليا بما يستجيب لخصوصية كل منطقة؛

- المزيد من تنويع العرض في التكوين التأهيلي بما يتلاءم مع السياسات القطاعية الأخرى، خاصة تلك المتعلقة بالتربية الوطنية والمجال الصحي؛

- تعزيز التصور لرسم خريطة توقعية جهوية تستند على برهجة شاملة وواقعية للعرض والموارد الضرورية تتوزع حسب متطلبات كل إقليم؛

- الرفع من خيار اعتماد برامج وتعاقدات جهوية مع الدولة والقطاعات المعنية في اتجاه تفعيل التكوين حسب الحاجيات ومتطلبات.

السيد الوزير المحترم؛

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة نؤمن بأن إشكالية التشغيل مسألة معقدة ومركبة، وأن عوامل هيكلية تشكل السبب الرئيسي وراء معدلات البطالة المسجلة في صفوف الشباب، وأن الحل ليس سحريا، بل يكمن في تقوية دينامية الاقتصاد الوطني بما يمكن من تحقيق الثروة التي من شأنها أن تساهم في إحداث مناصب شغل كافية لاستيعاب الوافدين الجدد على سوق الشغل والحفاظ على مناصب الشغل المحدث،

وفي هذا السياق؛ نثمن تنزيل برامج التشغيل الدائم والمؤقت ومنها برنامج أوراش كأحد التزامات البرنامج الحكومي، كما نثمن أيضا النهج التشاركي الذي انتهجتموه في إعداد هذا البرنامج الطموح من خلال الزيارات واللقاءات

كشريك أساسي في تشخيص واستقطاب وتوزيع الاستثمار وتعبئة الوعاء العقاري، في أفق تطور الاستثمار الخاص بما قدره الثلثين عن استثمارات القطاع العام.

لذلك نحن في فريق الأصالة والمعاصرة معكم وستجدون دائما إلى جانبكم في كل الإصلاحات الهامة التي تقومون بها لرمزية ومكانة وأدوار قطاعكم في جلب الاستثمار، كمحرك أساسي للاقتصاد، وكرافعة في خلق التنمية ودعم الاستقرار المجتمعي.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

(12) مداخلة الفريق في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والشغل والكفاءات.

السيد الوزير المحترم؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة في إطار مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والشغل والكفاءات برسم السنة المالية 2024.

في البداية، نشكركم على العرض القيم الذي قدمتموه أمام لجنتنا الموقرة، والذي هو في الحقيقة عرض شامل وكامل، معزز بالأرقام والمعطيات والبيانات والإحصائيات الدقيقة سواء تعلق الأمر بفرص الشغل أو بقطاع التكوين المهني أو حصيلة الأوراش المفتوحة والحصيلة المنجزة بالقطاع عموما، والتي هي حصيلة جد مشرفة، ونهنتكم عليها خاصة وأنها تعكس إرادتكم الصادقة في الإصلاح، بل تعبر بوضوح عن الحصيلة المشرفة لعملكم المعززة بشهادات الخصوم قبل الأصدقاء.

السيد الوزير المحترم؛

لقد عرف قطاع التشغيل ببلادنا دينامية إيجابية رغم كل الإكراهات والتحديات التي بسطناها أمامكم، حيث تميز بتسجيل 313 ألف أجير سنة 2022 بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي مقابل 175 ألف أجير سنة 2021، وهو ما يعكس تطورا بنسبة 45 في المائة للأجراء المصرح بهم، كما أن قطاع الخدمات يشكل 75 في المائة من مجموع الخدمات المحدثه مما يعكس تحولا في بنية التشغيل. نلاحظ أيضا أن فئة الشباب تستحوذ على 74 في المائة من مجمل فرص الشغل بما يؤكد نجاحكم السيد الوزير المحترم في استهداف فئة الشباب ببرامج ملموسة وواقعية.

وفيا يحرص قطاع التكوين المهني، فإن بلادنا تراهن عليه من أجل تنمية وتأهيل الرأسمال البشري، وقد أولاه النموذج التنموي الجديد أهمية بالغة من خلال إحداث منظومة متجددة لتطوير الكفاءات لتتأشى مع التصور الجديد المنتظر من هذا القطاع الحيوي.

وهنا لا يسعنا سوى أن نهنتكم السيد الوزير على الاهتمام الكبير الذي

- تشجيع الهجرة القانونية وتشجيع إبرام الاتفاقيات الشائبة بشأن هجرة اليد العاملة وعقود العمل القارة وتعزيز عروض العمل الموسمية مع العديد من البلدان سواء الأوروبية وبالشرق الأوسط وبيع بعض الدول الإفريقية، وندعوكم في هذا الإطار لدراسة إمكانية الانفتاح على الأسواق الآسيوية؛

- تطوير العرض التكويني بمختلف مؤسسات التكوين المهني بما يتلاءم مع متطلبات سوق الشغل الدولية.

السيد الوزير المحترم؛

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة نعتز بلباقتكم وأدواركم في مجالات الحوار الاجتماعي، وبالثقة التي تتمتعون بها لدى الفقاء الاجتماعيين، بحيث نعتبر مؤسسة الحوار الاجتماعي ونتائج الطيبة في كل جولاته بمشاركتم القيمة، هي منعطف تاريخي في مسار بلادنا يبدش لمرحلة جديدة ومفهوما حديثا للحوار يعتمد بالأساس على منهج تشاركي وتشاوري مع مختلف الشركاء الاجتماعيين مما يعزز الثقة بين مختلف الأطراف.

كما نثمن المجهودات الجبارة لقطاعكم أيضا، دون إغفال الانخراط الجاد والمسؤول لكافة الشركاء الاجتماعيين، كما نحني عاليا روح المسؤولية التي ميزت مختلف مراحل الحوار والتي تعبر عن الإرادة الحقيقية لدى الحكومة والشركاء الاجتماعيين على السواء في تحسين ظروف عيش المواطنين والمواطنات.

كما نرى أنه من أهم مقومات نجاح الحوار الاجتماعي وهو ما نحث عليه دائما ألا وهو إعطاء الحوارات القطاعية المكانة التي تستحقها، لما لذلك من أهمية في إرساء تطوير ثقافة الحوار وأسس المفاوضات بين مختلف الأطراف والإنصات عن قرب لمختلف الإكراهات والتحديات التي تعترض هذه القطاعات لتجاوز كل الخلافات الناشئة سواء بالقطاع العام أو داخل المقاولات.

السيد الوزير المحترم؛

ختاما، ومن موقعنا في فريق الأصالة والمعاصرة، نود أن نؤكد لكم على دعمنا ومساندتنا لكم بكل ما أوتينا من آليات دستورية في إطار اختصاصنا كسلطة تشريعية، من أجل تنزيل مختلف المشاريع والسياسات الرامية إلى النهوض بالاقتصاد الوطني وإحداث مناصب شغل، هدفنا واحد ألا وهو القضاء على شبح البطالة الذي يورق الشباب المغربي، وخلق نموذج فاعل للتكوين والتأهيل المهني، يكون قادرا على صنع كفاءات وطنية عالية، تشكل أساس بناء مقاولات وطنية قوية ومتوازنة. وشكرا.

13) مداخلة الفريق في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة:

الميدانية مع السلطات الإقليمية والجهوية بمختلف جهات المملكة ومختلف الفاعلين المحليين لإنجاح هذا الورش الهام الذي سيساهم لا محالة في تخفيف وطأة البطالة وكذلك التخفيف من تداعيات الجائحة على فئات اجتماعية متعددة،

وبهذه المناسبة، نود أن نثمن المجهودات التي تقومون بها من أجل السهر على ضمان حكمة ونجاعة هذا البرنامج وضمان العدالة المجالية بين مختلف جهات المملكة، بالإضافة حرصكم القوي على احترام مبدأ المناصفة في الاستفادة من هذا البرنامج الطموح وغيرها من البرامج كبرنامج "أنا مقاول"، والحرص أيضا على استفادة الأشخاص الذين يجدون صعوبة في الإدماج في سوق الشغل المسجلين لدى الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات كباحثين عن شغل، والأشخاص في وضعية إعاقة، والأشخاص الذين فقدوا عملهم بسبب تداعيات الكوارث الطبيعية أو غيرها، وكذا حرصكم على استفادة القطاعات والمقاولات المتضررة أيضا من بعض الاختلالات والكوارث الطبيعية كما حصل خلال جائحة كورونا، وهي مجهودات تحسب لكم السيد الوزير، ورغم كل التشويش الذي رافق تنزيل هذه البرامج، إلا أنه يبقى عملا جبارا واستثنائيا مكن من إحداث ثورة نوعية بسوق الشغل، لاسيما في العالم القروي.

السيد الوزير المحترم؛

إن ما يجب التأكيد عليه هو أن الأمر لا يتعلق فقط بإحداث فرص الشغل، بل البرامج التي أطلقتوها لها دور هام في تشكيل قاعدة معطيات مهمة ستمثل مستقبلا مرجعا حول الفئات المستهدفة التي هي في حاجة للتدخل، ومن تحديد الخصائص في الخدمات الذي تعانیه مختلف المناطق المستهدفة بالبرنامج لاسيما بالعالم القروي والجلبي بسبب برنامج أوراش، إضافة إلى مواكبة الشباب في مجالات وأنواع أخرى من برامج التشغيل كمنطقة وفرصة الذي يروم تشجيع مبادرات الشباب حاملي المشاريع بغية إضفاء دينامية جديدة على مختلف القطاعات الإنتاجية.

السيد الوزير المحترم؛

نود في فريق الأصالة والمعاصرة أن نثمن توجه وزاركم لتطوير التشغيل على المستوى الدولي وجعله توجهها استراتيجيا سيمكن لا محالة الباحثين عن شغل من الحصول على فرص جديدة للإدماج في الحياة النشيطة، حيث عملتم على:

- النهوض ببرامج التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في كل المجالات خاصة ما يهم قطاع التشغيل واليد العاملة؛

- مراجعة الإطار القانوني للتعاون الدولي في مجالات الشغل والتشغيل والحماية الاجتماعية؛

- الانفتاح واستكشاف أسواق عمل دولية جديدة؛

السيد الرئيس المحترم؛

السيدة الوزيرة المحترمة؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يسعدني ويشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة في إطار مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة، وهي وزارة تعنى بملف اقتصادي واجتماعي جد حساس، ولطالما كان محط نقاش عمومي وكان ولا يزال اختيارا استراتيجيا لبلادنا ولقي ولقى اهتماما بالغ من طرف صاحب الجلالة نصره الله، فالمتغيرات الدولية والإقليمية جعلت من هذا الملف أولوية لدى صاحب الجلالة لأنه يعالج السيادة الطاقية لهذا البلد الذي ظل وسيظل محط إعجاب من كل الاقتصاديات، فدولة لا تتوفر على موارد طاقية قامت بإنجاز كل ما تم إنجازه في مسار التنمية فهو فعلا إنجاز تاريخي، لأن هناك دولا تتوفر على هذه الموارد ومازالت تعيش على وقع تأخر تنموي لا يمكن إخفاؤه.

السيد الرئيس المحترم؛

لا داعي أن نذكر بأن صاحب الجلالة نصره الله الملك محمد السادس دعا الحكومة في خطابات سابقة، إلى أن تجعل اعتماد سياسة طاقية ومائية جديدة ضمن أولوياتها. وسرّعت الأزمة الحالية التي يعيشها العالم في المجال الطاقى، بسبب الحرب بين روسيا وأوكرانيا، الجهود المبذولة لتأمين الأمن الطاقى لبلادنا، وهو ما نتج عنه بلورة رؤية مشتركة للنجاعة الطاقية بإشراك المواطن والمجتمع المدني والقطاع الخاص، والمؤسسات والدولة المغربية، باعتبارها قضية وتحديا وطنيا من الدرجة الأولى.

وبالفعل تم الاشتغال على إنجاح ورش الانتقال من استعمال الطاقة التقليدية إلى الطاقات المتجددة، وهو الأمر الذي لا يهدف من ورائه المغرب إلى تأمين سيادته الطاقية فحسب، بل أيضا الحفاظ على البيئة وحمايتها من التلوث.

السيدة الوزيرة المحترمة؛

إن تدخلكم في قطاع المحروقات الذي ظل عصيا على الحكومات السابقة والعمل الجبار الذي قمت به لهو خير دليل على حرصكم التام على تنفيذ الرؤية الاستراتيجية لصاحب الجلالة في القطاع، علما أن المحروقات هي المحرك الأساسي لقطاع المواصلات الذي يعد المستهلك الأول للطاقة بالمغرب، بنسبة 41% من الاستهلاك الوطني من الطاقة النهائية، وينتج عنها 23% من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، بحسب المعطيات الصادرة عن الوكالة الوطنية للنجاعة الطاقية، هذا القطاع لوحده يمثل 55% من الإمكانيات الكفيلة بتخفيض الفاتورة الطاقية الوطنية.

إن الجهود التي بذلتموها لتأمين بلادنا لسيادته الطاقية تنصب أيضا على التقليل من استعمال الطاقة، إذ تشير الوكالة الوطنية للنجاعة الطاقية إلى أن تشييد المباني في المملكة يتسم بإهمال أهمية الكفاءة الطاقية، حيث تكون

المباني، في أغلب الأحيان، أكثر برودة أو دفئا من الخارج، ما يؤدي إلى استهلاك مزيد من الطاقة، من أجل التهوئة أو التدفئة، وقد تدخلتم السيدة الوزيرة لتجاوز مشكل إهمال أهمية الكفاءة الطاقية في تشييد المباني، حيث تم وضع إطار إجباري للالتحاق الطاقى بالنسبة لمباني قطاع الخدمات بعد تجاوز سقف محدد من الاستهلاك، وتفعيل التقنين الحراري للمباني، وفرض إجبارية تجهيز المباني الجديدة بالسخانات الشمسية ودعم اقتنائها، ووضع معايير إجبارية للاستهلاك الطاقى على التجهيزات المنزلية، وخاصة الثلاجات والمكيفات والإضاءة.

السيدة الوزيرة المحترمة؛

إننا اليوم نعيش على وقع حدث لم يجد نصيبه من التسويق، حيث استطاع المغرب جذب الطاقة من أقصى النقط إلى مدينة الدار البيضاء لاستغلال فائض إنتاج الطاقة البديلة، فهذا بحد ذاته لو حصل في دولة أخرى لكان يوما وطنيا، نعم نقدر فيكم الاشتغال في صمت دون بهرجة، لكن من واجبكم السيدة الوزيرة أن تسعوا إلى ترويج ما تقومون به وتوضحون للمغاربة إنجازات هذه الوزارة التي كلفتم بها من طرف صاحب الجلالة وأتم أهل لها.

إننا بفريق الأصالة والمعاصرة وإذ ننوه ونثمن الجهود التي تقومون بها، فإننا نعتبر أن خطتكم الرامية لترشيد استهلاك الطاقة، بنحو 20% بحلول عام 2030 خطة رائدة تأتي ضمن الاستراتيجية الوطنية للتوسع في مشروعات الطاقة المتجددة، لتحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية الرامية إلى رفع الكهرباء النظيفة إلى 52% بحلول عام 2030، وقد تم إنجاز 50 مشروعا لإنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة، بقدرات إجمالية تقارب 4 ميغاواط ويوجد أكثر من 60 مشروعا قيد التطوير أو الإنجاز، بقدرة إجمالية تُقدر بنحو 4.6 ميغاواط.

السيدة الوزيرة المحترمة؛

إن استراتيجية الطاقة الوطنية التي تهدف إلى وضع النجاعة الطاقية - ترشيد الاستهلاك - تظل في صلب اهتمامات الفاعلين الاقتصاديين والعموميين والاجتماعيين، باعتبارها عاملا لتعزيز التنافسية الاقتصادية وترشيد النفقات العامة.

إن إجراءات ترشيد استهلاك الطاقة تستهدف القطاعات ذات الاستهلاك الكبير، خاصة قطاعات النقل الذي يمثل نحو 38% من استهلاك الطاقة الوطني، والمباني 33%، والصناعة 21%، والفلاحة والإنارة العمومية نحو 8%.

ولترشيد استهلاك الطاقة اتخذتم مجموعة من الإجراءات، إذ جرى إصدار المرسوم المتعلق بتحديد قواعد الأداء الطاقى للمباني، وكذلك مرسوم خاص بالفحص الطاقى الإلزامي، وكذلك مرسوم حول الأداء الطاقى الأدنى للأجهزة الكهربائية المعروضة للبيع في المغرب.

مجال الطاقات المتجددة، وذا سيادة طاقية في احترام تام لالتزاماته البيئية، ومحافظة على حق الأجيال القادمة، لتستمر هذه المملكة الشريفة على مسار التنمية رغم كيد الكائدين تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة نصره الله وأيده .
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

14) مداخلة الفريق في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصناعة والتجارة:

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة، لمناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصناعة والتجارة لسنة 2024، وذلك في سياق وطني يتسم بمواصلة الإصلاحات الهيكلية الكبرى التي دشنها جلالة الملك محمد السادس نصره الله، من أجل تطوير القطاعات الإنتاجية وتوطيد مكانة المغرب كوجهة صناعية تمتاز بالمصداقية والتنافسية.

إن هذا القطاع يضطلع بدور هام في تحريك العجلة الاقتصادية ببلادنا، نظرا لدوره الاستراتيجي في توفير فرص الشغل وخلق الثروة والمساهمة في النمو، مما جعل قطاعي الصناعة والتجارة في صلب معركة تنزيل توصيات النموذج التنموي الجديد الذي دعا إليه صاحب الجلالة نصره الله، وفق مقاربة هادفة إلى خلق اقتصاد قوي صناعيا وتنافسيا، عبر خلق دينامية جديدة للاستثمار في القطاعين العام والخاص تماشيا مع تنزيل أهداف الدولة الاجتماعية، وبناء اقتصاد وطني قوي في خدمة التنمية وضمان تموقع جيد لبلادنا ضمن الدول الصاعدة.

فيما يتعلق بالصناعة، نود أن نهتمك على الجهود الجبارة التي تقومون بها للنهوض بالقطاع الصناعي بصفة عامة. حيث عرفت بلادنا في الآونة الأخيرة نجاحات صناعية كبرى، جعلت من المغرب وجهة موثوقة لكل من الفاعلين الوطنيين والدوليين في صناعات متعددة، فبلادنا تواصل دينامييتها القوية في النهوض بمختلف مكونات القطاع الصناعي الوطني، لإرساء نسيج اقتصادي قوي، من خلال مواصلة تفعيل ودعم مخطط التسريع الصناعي بوتيرة أكبر بهدف جعله قاطرة للتنمية الاقتصادية وتحسين إسهامه في الناتج الداخلي الخام، باعتباره يرتبط بتطور إنتاجية وتنافسية القطاعات الاقتصادية الأخرى ذات القيمة المضافة العالية.

وفي هذا الصدد نشيد في فريق الأصالة والمعاصرة بالرعاية الملكية التي يوليها صاحب الجلالة للمشاريع المبتكرة التي من شأنها تعزيز السيادة الصناعية وتقوية علامة "صنع في المغرب"، حيث ترأس جلالتة حفل تقديم نموذج سيارة أول مصنع مغربي، والنموذج الأولي لمركبة تعمل

هذه الإجراءات ستعزز بنصوص تنظيمية أخرى، تعمل على تنظيم أنشطة مقاولات خدمات الطاقة ودراسة التأثير في الطاقة وترشيد الاستهلاك الطاقى في الإدارات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، فضلاً عن وضع مواصفات ومعايير لأجهزة الطاقة المتجددة والنجاعة الطاقية خاصة المتعلقة باللوحة الشمسية وسخانات الماء الشمسية.
ومن أجل تحقيق نجاح الاستراتيجية الوطنية في تحول الطاقة اعتمد نحو 80 إجراءً ستمكن من تحقيق اقتصاد في استهلاك الطاقة يُقدر بنحو 20% بحلول عام 2030.

السيدة الوزيرة المحترمة؛

فيما يخص تطوير الطاقات المتجددة فقد عملتم في إطار إستراتيجية الطاقة الوطنية على مجموعة من الإصلاحات، وإطلاق عدة مبادرات لدعم مكانة الطاقة النظيفة، من خلال مجموعة من المشروعات المتعلقة بالطاقات المتجددة خاصة طاقتي الرياح والشمس، وكذا بتطوير الطاقة الهيدروجينية والتمثين الطاقى للكتلة الحيوية، بالإضافة إلى العمل على تزويد كل المناطق الصناعية في البلاد، ومحطات تحلية مياه البحر بطاقة كهربائية نظيفة وتنافسية وغيرها من المشاريع الهامة بيئيا واقتصاديا واجتماعيا.

السيدة الوزيرة المحترمة؛

إن التنمية المستدامة خيار إستراتيجي جاء لتثبيت المكاسب التي تحققت من خلال عدة إستراتيجيات ومخططات قطاعية، فالتقييم الذي أنجز أظهر ضرورة التركيز أكثر على الأهداف الإستراتيجية التي ستشكل مصدراً لتحديد الإجراءات العملية لتفعيل الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة من طرف القطاعات المعنية، وهو ما يشكل ضرورة ملأمة هذه الإستراتيجية مع توصيات تقرير النموذج التنموي الجديد للمغرب، والمتضمن عدة محاور لها تقاطعات كبيرة مع متطلبات التنمية المستدامة، بالإضافة إلى الأخذ بالحسبان البرنامج الحكومي والالتزامات الدولية للمملكة كاتفاق باريس للمناخ والأجندة الأمية للتنمية وأهدافها السبعة عشر.

وفي هذا الإطار فإننا بفريق الأصالة والمعاصرة ننوه ونشيد بميثاق مثالية الإدارة الذي جرى تهيئته مؤخراً، فهو يشكل إحدى الوسائل المهمة لتتبع انخراط الإدارات العمومية وإسهامها في مسار التنمية المستدامة في المغرب.

السيدة الوزيرة المحترمة؛

لقد حاول الكثيرون تبخيس عملكم بكل الوسائل، بل حاول البعض اتهامكم بخدمة ما أطلقوا عليه "لوبي المحروقات"، كما كان البعض يتخيل المغرب مظلماً بدون طاقة ولا كهرباء جراء السلوكات غير المفهومة من الجيران، لكننا نفتخر بوقوفكم الثابت أمام كل ما كانوا يسعون له، وأمام كل التحديات والتقلبات الدولية في مجال الطاقة، واليوم نخصد نتائج رؤيتكم العميقة لهذا القطاع الذي نراهن عليه لجعل المغرب ضمن الدول الرائدة في

بالمهندسين قام بتطويرها شاب مغربي.

كما نسجل إيجابية مجهودات الحكومة في العمل على التحول من تصدير المواد الأولية إلى تجميع هذه المواد من خلال تصنيعها وتصديرها، انسجاماً مع التوجهات السامية لصاحب الجلالة نصره الله الذي يسعى إلى وضع بلادنا في مصاف الدول الصاعدة. وهو ما يتطلب مواكبته بتدابير تتوخى تطوير برامج التكوين المهني والبحث العلمي والابتكار، وجعلها تساهم في متطلبات العلمية والبشرية لتطوير المنظومة الصناعية ببلادنا. بالإضافة إلى خلق دينامية جديدة تتكاتف فيها جهود كل المتدخلين خاصة منظومة التعليم العالي والتكوين المهني التي تعتبر مشتلاً للكفاءات لتوفير الموارد البشرية اللازمة لمواكبة هذا التطور الصناعي، والتركيز على المسالك التقنية والابتكار وفق رؤية متكاملة لتلبية حاجيات القطاع تتوخى الاعتماد على كفاءات مغربية قادرة على التصنيع والتدبير بأيادي وعقول مغربية. ونهج سياسة تصنيع قادرة على تنزيل الرهانات الصناعية للنموذج التنموي الجديد.

كما أنكم مطالبون السيد الوزير المحترم بالعمل على تشجيع الرأس مال المغربي نحو الاستثمار في التكنولوجيات المتطورة، والمهن ذات القيمة التكنولوجية العالية انسجاماً مع أهداف ميثاق الاستثمار الرامية إلى تحسين مناخ الأعمال وتيسير عملية الاستثمار. وكذا العمل على توفير إجراءات تحفيزية للمستثمرين المغاربة الراغبين في التوجه نحو هذا القطاع ومواكبته.

بالموازاة مع المجهودات القيمة التي تقوم بها هذه الحكومة لخلق دينامية حقيقية في هذا القطاع وربطه بالتنمية المحلية وإنتاج الثروة، فإن الصناعة المغربية في حاجة إلى جهد أكبر من أجل مراجعة شاملة ومتكاملة تهدف إلى جعل بلادنا من المنصات الصناعية الأولى عالمياً، بتصنيع وطني مغربي. وهو ما يتطلب المزيد من الجهود لتوفير مناطق صناعية كافية لاستقبال مختلف المشاريع الاستثمارية الصناعية وخلق توازن حقيقي بين كل مناطق المغرب في توطين المشاريع الاستثمارية لتعزيز فرص التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وهنا نسجل بإيجاب الإجراءات الحكومية، لا سيما تنزيل القانون 102.21 الذي جاء لتطوير البنية التحتية الصناعية ومواكبة الاستثمار الصناعي ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمملكة. وعزم الحكومة تغيير وتقييم القانون المتعلق بالتسريع الصناعي لمواكبة التحولات المهمة التي تعرفها الصناعة المغربية. بالنسبة لقطاع التجارة، فقد شهد هذا القطاع في ظل الحكومة الحالية تطوراً ملحوظاً بفعل السياسات المنتهجة من قبل وزارته، على مستوى التجارة والتوزيع، والتي ترمي إلى تعزيز الدور المحوري للتاجر والرفع من تنافسيته وتشجيع المنتج المحلي، أو على مستوى حماية المستهلك ومراقبة الجودة، عبر مراقبة السوق المحلية وتعزيز المراقبة عند الاستيراد. بالإضافة لتطوير الصادرات في إطار علاقات تجارية دولية تقوم على حماية السوق الداخلية.

السيد الوزير المحترم؛

نعلم جيداً أن وزارته تقوم بمجهودات كبيرة جداً من أجل النهوض بالقطاع وتطويره في ظل سياق دولي مازال لم يتعاف كلياً من الآثار السلبية لجائحة كورونا وتداعيات الحرب الأوكرانية الروسية على الاقتصاد العالمي والوطني. بالإضافة إلى موجة الجفاف بفعل التغيرات المناخية التي تعيشها بلادنا في السنوات الأخيرة.

إلا أنه، السيد الوزير المحترم، تبقى آمال المغاربة وانتظاراتهم كبيرة جداً من هذا القطاع الذي تنعكس سياساته بشكل مباشر على القدرة الشرائية والأوضاع الاجتماعية لجميع المواطنين وبمختلف شرائحهم.

ففي ظل استمرار التضخم وارتفاع أثمان السلع والمواد الأولية على المستوى العالمي، تأثرت القدرة الشرائية للمواطنين ببلادنا، وأصبح لزاماً معها الرفع من مستوى حماية التجارة الداخلية ودعم القدرة الشرائية للمغاربة. وتقوية أداء الاقتصاد الوطني في سبيل المحافظة على السلم والأمن الاجتماعي.

بالموازاة مع ذلك يتعين تفعيل المراقبة الصارمة والمستمرة للسوق الوطنية، ومختلف سلاسل الإنتاج والتسويق، وزجر الممارسات غير الشرعية لكل من ثبتت مسؤوليته مس القدرة الشرائية للمواطنين من أجل مصالح شخصية ضيقة. ومحاربة ظاهرة الوساطة والاحتكار التي ترفع أثمان السلع وافتعال الندرة.

كما ندعوكم السيد الوزير المحترم إلى ضرورة تقييم شامل لجميع اتفاقيات التبادل الحر مع شركاء بلادنا، لدراسة مدى انعكاسها على تحقيق التوازن في الميزان التجاري من جهة، ومن جهة المساهمة في خدمة المصالح العليا لبلادنا وقضاياها الأساسية. وهنا لا بد من التأكيد على ضرورة المضي قدماً في تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية وتفعيل خيار تنويع الشركاء التجاريين الذي تنهجه بلادنا لما له من انعكاسات إيجابية على القطاع التجاري والاقتصاد الوطني برمته.

15) مداخلة الفريق في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية السامية للتخطيط:

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

يشرفني باسم فريق الأصالة والمعاصرة أن أَدْخُل في هذا اللقاء السنوي الدستوري الهام، للمساهمة في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية السامية للتخطيط للسنة المالية 2024.

وفي هذا السياق نؤكد أن المندوبية السامية للتخطيط تلعب أدواراً استراتيجية هامة في دراسة الأوضاع السوسيو-اقتصادية ببلادنا، وتوفير التشخيصات والتحليلات العلمية المواتية والمساعدة في صناعة برامج للسياسات العمومية، كما تنكب على إنجاز دراسات موضوعاتية تشرح من

الجماعات الترابية، يجعلنا نلتقط الإشارات المجتمعية التي تحتاج لتفاعل واقعي، الأمر الذي يشكل قيمة مضافة خلال مناقشة الميزانية الفرعية لقطاعكم، ومن ثم نثير انتباهكم إلى ما يلي:

- ضرورة تجويد الإطار التشريعي للمندوبية السامية للتخطيط، وفق التوجيهات الملكية لجعلها آلية للمساعدة على التنسيق الاستراتيجي لسياسات التنمية ومواكبة تنفيذ النموذج التنموي، وذلك باعتماد معايير مضبوطة ووسائل حديثة للتنبع والتقييم؛

- العمل على تعزيز التبادل الرقي للمعطيات مع باقي اشخاص القانون العام؛

- دعم المندوبية بالأطر التقنية الكفيلة والإمكانيات اللوجيستكية الضرورية ومواكبة موجة الدكاء الاصطناعي، للرفع من نجاعة الاداء واستبقاء للمتغيرات الداخلية والخارجية. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

16) مداخلة الفريق في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي:

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

يشرفني باسم فريق الأصالة والمعاصرة أن أتناول الكلمة للمساهمة في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لسنة 2024، وبالمناسبة نشكركم على العرض القيم الذي قدمتموه، والذي هو في الحقيقة عرض متراس المحاور، معزز بالتفاصيل الدقيقة التي تعبر بوضوح عن الحصيلة الايجابية لعملكم التي يؤكدتها محتوى التقارير المنجزة سواء في إطار الإحالة أو الإحالة الذاتية.

السيد رئيس المجلس المحترم؛

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي كمؤسسة استشارية ضمن الهندسة الدستورية لسنة 2011، يقوم بإبداء رأيه في كل القضايا التي تشمل المجال المرفقي والشأن الاقتصادي الوطني والتنمية المستدامة، سواء في إطار إحالة أو إحالة ذاتية أو على مستوى مضمون التقرير السنوي، والتي تجد صداها على مستوى تحيين وتنزيل ورسم السياسات العمومية ببلادنا.

السيد الرئيس المحترم؛

نحن في فريق الأصالة والمعاصرة، نشيد باستراتيجية المجلس ومنها تكريس الاستشارات المواطنة وأيضاً تطوير التواصل الرقي للمجلس (البوابة، الكايسولات، مواقع التواصل الاجتماعي) وكذا مساهمة المجلس في التحولات الكبرى ببلادنا خصوصاً الشق المجتمعي عبر الإسهام في بناء الدولة الاجتماعية ولا يمكن إغفال الدراسات النوعية التي تقدمونها وبكل الآراء التي أصدرها

خلالها الواقع، ودراسات إحصائية على أسس ومناهج وتقنيات علمية محضة حول القضايا والظواهر الاجتماعية والاقتصادية التي تعرفها بلادنا، ومن ثم إسهامها في بلورة الحلول المستقبلية لمشاكل بلادنا في مختلف المجالات.

السيد الرئيس المحترم؛

إن المهام الجليلة والتوقعات الدقيقة التي تسهم بها المندوبية السامية للتخطيط تمكن العديد من المؤسسات الدستورية ومنها مؤسستنا البرلمانية من الاضطلاع بأدوارنا الدستورية من رقابة وتشريع وتقييم للسياسات العمومية، وبالتالي المساهمة في صناعة القرار العمومي، ويساهم في إغناء النقاش العمومي، لاسيما ان المندوبية السامية تساهم بجدية في النقاشات والحوارات الوطنية حول القضايا الأساسية التي تشغل الرأي العام كالبطالة والتشغيل والزواج والهشاشة والاستهلاك وغيرها من المجالات، وتقوم باقتراح بدائل لها، كالفقر والتشغيل وغيرها من القضايا ذات العمق الاستراتيجي المرتبط بسيرورة ومسار البلد، من خلال بلورة مجموعة من البرامج التي تهدف الى إنتاج المعلومة الإحصائية وإعداد الحسابات الوطنية وإعداد الدراسات السوسيو اقتصادية والديمقراطية والأبحاث المتعلقة بالتنمية المستدامة والتوقعات والمستقبلية، بالإضافة الى التكوين المستمر للأطر في ميادين الإحصاء والاقتصاد التطبيقي وعلوم المعلومات، على أساس تعزيز التعاون الدولي للاستفادة من الخبرات والتجارب.

السيد الرئيس المحترم؛

وفي نفس الصدد نسجل باعتزاز كبير مبادرة المندوبية في وضع برنامج عمل استراتيجي للفترة 2023-2025 والذي تضمن عدة محاور أهمها: مواكبة تنزيل النموذج التنموي الجديد، والعمل على إنجاز البحوث الوطنية البنوية وتحسين المعرفة بالبنيات الاقتصادية والاجتماعية والبيئة وتعزيز البعد الجهوي على مستوى الإحصاء، بالإضافة الى تطوير الوسائل الخاصة بالتحليل الاقتصادي والاجتماعي واستكمال مسلسل رقمنة النموذج التديري للمندوبية السامية، مع العمل على تحديث الموقع الإلكتروني، ومواكبة تنزيل ورش اللاتمرکز الإداري، وتطوير التكوين بكل من مؤسستي مدرسة علوم الاعلام والمعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي.

السيد الرئيس المحترم؛

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة نستحضر الرهان المطروح على قطاعكم لإنجاز الإحصاء العام للسكان والسكنى المتوقع في شتبر 2024 وهو السابع منذ استقلال المملكة وذلك تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية وتطبيقاً لتوصيات اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة بإنجاز الإحصاء مرة واحدة على الأقل كل عشر سنوات.

إن الطابع المميز لتركيبه مجلسنا الذي يضم ذوي الخبرة والمعرفة في مجالات متعددة من فاعلين اقتصاديين واجتماعيين ومثلي الغرف المهنية ومنتخبي

وفق شكل هندسي خماسي الأضلاع مجسدة في الحكمة، الوقاية، الزجر، الوعي والتربية، مع استهداف المجالات التي تكثر بها مؤشرات الفساد خصوصا على مستوى المخالفات والرخص من خلال التحول الرقمي نحو الإدارة الالكترونية وتخليق المرفق العمومي وشفافية المعلومات.

السيد الرئيس المحترم؛

إن الهيئة ضمن التعديل التشريعي الجديد أضحت تتوفر على صلاحيات وإمكانات للحد من منظومة الفساد وإنتاج الأثر المستهدف للحد من اقتصاد الربح، جسدها الخطب والتوجيهات الملكية، منها تتوفر على آليات الشرطة القضائية ما عدا الحجز والاعتقال، وإبداء رأيها في مجموعة من القوانين كيثاق المرافق العمومية وتبسيط المساطر الإدارية، وفي سبيل تخفيف بؤر ومنايع الفساد لا بد من تحيين المنظومة التشريعية لتشمل تضارب المصالح ومحاربة الإثراء غير المشروع وتمييط منظومة التصريح الإجباري بالممتلكات وحماية المبلغين عن أفعال الفساد.

السيد الرئيس المحترم؛

إن الطابع المتميز لتركيب مجلسنا، يجعلنا أكثر إلماما بالشأن المجتمعي وحاجيات الأفراد، ومنها الحد من مظهرات تسيء إلى المرفق العمومي بل إلى منظومة التدبير العمومي إجمالا وهو ما يقتضي تفاعلا واقعيا وعمليا من لدن كل المتدخلين، ونحن كمكون سياسي أولا وكجزء من الأغلبية على استعداد لمواجهة استراتيجيتكم للحد من الفساد واستفادة المملكة مما قدره 5 في المائة على مستوى ناتجه الداخلي، مما سيشكل قيمة مضافة للاقتصاد الوطني ويمكن صانع القرار العمومي ومدير السياسات العمومية من مواكبة الأوراش الملكية التي تجعل من المواطن المغربي عنصرها الأساسي.

السيد الرئيس المحترم؛

إن القيمة النوعية للأطر البشرية التي تتوفرون عليها من قضاة المجلس الأعلى للحسابات من الدرجة الاستثنائية بالإضافة إلى ضباط الشرطة القضائية وضباط مديرية مراقبة التراب الوطني وأيضا مفتشين من إدارة الجمارك، ينعكس إيجابا على منظومة عمل الهيئة وتقاريرها، إلا أننا نتساءل معكم السيد الرئيس المحترم حول عدد من النقاط:

- هل ضعف المتابعات القضائية ينعكس على منظومة الردع العام؟
- حصيلة نزع الصفة المادية عن المساطر الإدارية في الحد من الفساد الإداريين والماليين؟
- منهجية الاشتغال مع المجلس الأعلى للحسابات والمفتشية العامة للمالية والمفتشية العامة للإدارة الترابية وباقي المفتشيات العامة؟

وفي الأخير، نتمنى لكم التوفيق في أداء مهامكم على الوجه الأمثل آملين أن تتمكنوا من خلال صلاحياتكم من مواجهة آفة الفساد والرشوة داخل منظومة

المجلس المواكبة للأوراش الكبرى بالمملكة تحت رعاية صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله، وأثناء عملنا الرقابي نستند في كثير من الأحيان إلى تقاريركم وآرائكم، لما نلمس فيها من جدية وموضوعية واحترافية تامة، بل نعتبركم مركز خبرة مؤسستنا.

ومن موقعنا في الأغلبية، نود أن نؤكد لكم على دعمنا ومساندتنا لكم وفق الآليات الدستورية المكفولة في إطار اختصاصنا، من أجل النهوض بأدوار المجلس ومواكبته والتي ستنعكس إيجابا على المقاربات التنموية ببلادنا، عبر معالجة جيل جديد من المواضيع البيئية والسوسيو اقتصادية في ظل تنزيل النموذج التنموي الجديد والانفتاح على الجماعات الترابية وتحديد مؤسسة الجهة. وشكرا.

17) مداخلة الفريق في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية للهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها:

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أساهم باسم فريق الأصالة والمعاصرة في إطار مناقشة الميزانية الفرعية للهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها عن السنة المالية لـ 2024، ونشكركم بداية على العرض القيم الذي قدمتموه أمامنا، والذي هو في الحقيقة عرض معزز بالمعطيات الدقيقة حول استراتيجية محاربة الفساد ببلادنا ومظهرات المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وهي تعبر بوضوح عن الحصيلة المشرفة لعملكم منذ تعيينكم من لدن صاحب الجلالة على رأس الهيئة.

السيد الرئيس المحترم؛

لقد عزز المغرب آلياته المؤسساتية والقانونية من خلال إحداث الهيئة بموجب الفصل 36 من دستور 2011، وخصها الفصل 167 من الدستور بمجموعة من الصلاحيات وارتقى بها إلى مصاف مؤسسات الحكامة المحدثة بموجب الفصل 63 منه، كإحدى الآليات الأساسية في مسلسل الحد من الفساد لاسيما وأن بلادنا تأرجحت لمدد ضمن خانة مؤشرات الفساد وهو ما حرمننا من خلق التنمية الجالبة للثروة المجسدة في الاستثمارات، وما تعنيه من رفع للناتج الداخلي على مستوى المنطقة.

فالفساد يعتبر على رأس العوائق التي تحول دون تحقيق التنمية المستدامة ويجعل بلادنا تخسر ما لا يقل عن 5 في المائة من الناتج الداخلي الخام، فعلى المستوى الاقتصادي لا يساعد على الإنتاج وتطوير نشاط المقاولات ويعزز الاقتصاد غير المهيكل وانعدام الثقة وبالتالي التأثير السلبي على المبادرة الفردية وينعكس على مناخ الأعمال بحرمان المملكة من استثمارات وازنة.

كما أن الخروج من المراكز الحمراء في تصنيف مدركات الفساد يقتضي الاشتغال على سكتين الأولى خلق الثقة والثانية عكس منحى مؤشر الفساد

الجيد، ومن ثم إعداد السياسات والاستراتيجيات الهادفة مباشرة إلى خدمة المواطن بالدرجة الأولى بإشراك تام لكل الفاعلين، وهو ما استطاعت معه إخراج هذه الوزارة من صورتها التقنية والإدارية التقليدية، إلى صورة الوزارة السياسية والاجتماعية الحاضرة بقوة في مشهدنا السياسي والاجتماعي، ولا يسعنا في فريق الأصالة والمعاصرة إلا أن ننوه ونشيد بكل هذا التغيير الجار، وهو تنويه يظهر أنه تنويه عام من كل الأطياف السياسية ومن كل الفاعلين المعنيين والشركاء.

السيد الرئيس المحترم؛

- فيما يتعلق بقطاع التعمير:

لا يختلف اثنان على أن الاكراهات والرهانات التي تواجه التعمير والإسكان ببلادنا تعد أمراً مشتركاً بين مختلف الفاعلين والمهتمين والمواطنين، وهو ما يقتضى اعتماد منظور شامل في معالجتها، يستحضر كافة الأبعاد القانونية والمؤسسية والتنظيمية والاجرائية، ويراعي خصوصية القطاع وطبيعة بنيتها المركبة والمتشابكة الناتجة عن تداخل مجموعة من العوامل التاريخية والاجتماعية والاقتصادية، وانطلاقاً من هذا الإشكال، ومن موقع السيدة الوزيرة المحترمة كشخصية سياسية حكيمة تؤمن بالحوار والإنصات العميقين، تابعنا باهتمام كبير كيف أطلقت فعاليات الحوار الوطني حول التعمير والإسكان والذي بلور خارطة طريق نرى معالمها اليوم بهذه الميزانية الفرعية بشكل ملموس، حيث كانت أهم مخرجاته تتمحور حول تعزيز القدرة الشرائية للأسر من أجل تيسير الولوج للسكن خاصة ذوي الدخل المحدود والطبقة المتوسطة، وهو ما سيسمح بتفعيل النموذج التنموي الجديد وإرساء إطار مرجعي وطني من أجل تنمية حضرية عادلة، مستدامة وتحفيزية للاستثمار المنتج واقتراح عرض سكني يأخذ بعين الاعتبار المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية والمجالية، وكذا إعداد برنامج متجدد للدعم يهدف تطوير مجالات حضرية- قروية داخلة وقادرة على التكيف ووضع مقاربة مندمجة تهدف إلى إنقاذ وتثمين التراث المبنى.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

ونحن أكثر احتكاكاً بهذا القطاع على اعتبار أن جلنا منتخب جهويا أو يسير جماعة ترابية أو يشارك في تسييرها، يجعلنا نلمس لا محالة الجهود التي قامت بها الوزارة على مستوى الرفع من العرض الترابي الموجه للاستثمار، وتعميم التغطية بوثائق التعمير التي ظلت لسنوات وسيلة للمضاربة، وأضحت اليوم مع تعميمها في خدمة المواطنين، خاصة ونحن نرى الجهود الجبارة التي تهم التهيئة الجيدة للفضاء العمراني والحد من التفاوتات المجالية وتكريس العدالة الاجتماعية، وهو ما لمسناه أيضا في حل إشكالات الملفات الاستثمارية بعد دراسة 4424 مشروعا من المشاريع التي لم تحظ بالرأي الموافق.

- فيما يتعلق بالهندسة المعمارية وسياسة المدينة:

التدبير حتى تأخذ منحى تنازليا ملموسا وبصفة مستمرة ليحسن من نزاهة مناخ الأعمال ويعزز ثقة المواطنين والمواطنين بالإدارة. وشكرا.

(18) مداخلة الفريق مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أساهم باسم فريق الأصالة والمعاصرة في مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، وهي الوزارة التي تناط بها مهمة إعداد وتنفيذ سياسة الحكومة في ميادين إعداد التراب الوطني والتعمير والهندسة المعمارية. كما تساهم، في حدود المهمة المذكورة، في إعداد السياسة الحكومية في مجال التنمية القروية، بتنسيق مع القطاعات الوزارية والهيئات المعنية، من أجل وضع السياسة الحكومية في ميدان إعداد التراب على المستوى الوطني والجهوي ودعم التقائية واندماجية السياسات العمومية بتنسيق مع القطاعات الوزارية المعنية، كما تعمل الوزارة على وضع استراتيجيات وبرامج عمل للنهوض بميادين التعمير والهندسة المعمارية بتنسيق مع مختلف القطاعات الوزارية المعنية والسهر على تنفيذها؛ واتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان تغطية التراب الوطني بوثائق التعمير، وتطوير مجالات ترابية مندمجة ومستدامة وتنافسية بتنسيق مع جميع المتدخلين في الميادين؛ كما يقع على عاتق الوزارة وضع وتنفيذ السياسات والبرامج الرامية للنهوض بجودة وسلامة المباني، والمشهد الحضري، ورد الاعتبار للتراث المعماري والمحافظة عليه، إضافة إلى اقتراح النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بميادين إعداد التراب الوطني والتعمير والهندسة المعمارية والعمل على تحيينها؛ والسهر على تكوين وتأهيل الأطر التقنية في ميادين التعمير وإعداد التراب الوطني والهندسة المعمارية.

السيد الرئيس المحترم؛

إننا نعدنا وضع هذا الإطار العام لنعرف بوضوح بحجم الرهانات والأكراهات الكبرى الموضوعة على عاتق هذه الوزارة، وتسلط الضوء على أدوارها واختصاصاتها النوعية وحدود تدخلها، خاصة وأنها تعيش على وقع سياسة تواصلية منفتحة بنفحة سياسية، جعلت المساطر الخاصة بهذه الوزارة أكثر مرونة وأكثر فها وأكثر قربا، فالذي حدث وله أهمية كبرى وهو تعميق وتكثيف وتبسيط التواصل، حيث أن السيدة الوزيرة المحترمة نهجت منذ تكليفها بتدبير أمور هذه الوزارة سياسة تواصلية متميزة، اعتمدت على الشرح البسيط والشفاف للرأي العام، وعلى الحوار والتشارك مع المعنيين بالقطاع ومع رؤساء الجماعات الترابية والمنتخبين، وعلى الاستماع والتشخيص

دعم السكن، مما سيمكن من تيسير الولوج للسكن، وإنتاج بيئة معيشية ذات جودة للمواطنين، ويسمح بخلق فرص الشغل والثروة ودعم الاستثمار الخاص، ومساعدة الطبقات المتوسطة والهشة على امتلاك السكن اللائق باعتباره حقاً من الحقوق الدستورية للمواطنين والمواطنات داخل وخارج أرض الوطن، وإذ نشيد بكل هذا فإننا ننوه بالسياسة التواصلية التي قامت الوزارة بها لأجل شرح مضامين هذا البرنامج ووقوف السيدة الوزيرة بشكل شخصي إيماناً منها بضرورة التواصل مع المواطن عبر كل الوسائل حتى يتحقق المبتغى من هذا البرنامج.

السيد الرئيس المحترم؛

لقد عاشت بلادنا على وقع فاجعة الزلزال الذي جاء في سياق اقتصادي واجتماعي صعبين، لكن والله الحمد بفضل صاحب الجلالة نصره الله نمضي في تجاوز تداعياته، فمذ اللحظات الأولى التي أعقبت الزلزال، أعطى مولانا صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله تعليماته السامية لتعبئة كل أجهزة الدولة من قوات مسلحة ملكية وقطاعات حكومية وسلطات محلية وقوات عمومية وفرق الوقاية المدنية لاتخاذ جميع الإجراءات الاستعجالية اللازمة لتسريع عمليات الإنقاذ وإجلاء الجرحى وتقديم المساعدة للأسر المتضررة والإحداث الفوري للجنة بين وزارية تكلفت بوضع برنامج استعجالي لإعادة تأهيل وبناء المناطق المتضررة.

وهنا كانت السيدة رئيسة جماعة مراكش رفقة مكتبها المسير وأطر الجماعة، كما كانت السيدة وزيرة السكنى ووزارة اعداد التراب بكل أطرها وكفاءتها الإدارية والهندسية والتقنية في الموعد، وتابعنا بكل اعتزاز وافتخار ما قامت به السيدة الوزيرة في اللحظات الأولى بعد الفاجعة، وما قامت به الوزارة من تدخلات والتي مازالت متواصلة لحد اليوم، وسجلنا حضوراً متميزاً لوزيرة سياسية أعادت بشكل كبير ثقة المواطن في النخب السياسية وفي العمل الحزبي وفي المهام الانتخابية، فبفضل تنبّع السيدة الوزيرة للفاجعة وحسها التواصل القريب جداً من المواطنين شاهدنا عملاً متميزاً وإشرافاً وتتبّعاً رائداً في هذه المحنة، وهو ما لا يمكننا معه سوى الإشادة به مع كامل متمنياتنا بالتوفيق في مسيرة الإعمار والبناء حفاظاً على الموروث الثقافي والنموذج المعاري لهذه المناطق.

وقفنا الله جميعاً لما فيه خير وطننا ومواطنينا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله ونصره. والسلام عليكم ورحمة الله.

(19) مداخلة الفريق في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التجهيز

والماء؛

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

لا يسعنا إلا التنويه بإعداد تصاميم التهيئة ورد الاعتبار للمدن العتيقة والمواثيق المعمارية لهذه المدن. وبالموازاة مع ذلك ورفعاً للحيف الذي عانى منه العالم القروي لعقود، فقد عملت الوزارة مشكورة على وضع مقتضيات الدورية المشتركة مع وزارة الداخلية والتي تعد اليوم من أهم المداخل لرفع الحيف عن البناء في العالم القروي باعتمادها طريقاً عميقاً للتخفيف من معاناة ساكنة القرى والجبال، كما نتمنى عالياً في هذا السياق التوقيع كذلك على أربع اتفاقيات إطار إضافية مع المجالس الجهوية لتصل إلى 11 اتفاقية إطار من أجل المحافظة والنهوض بالخصوصيات المعمارية والمشهدية المحلية، أضف إلى هذا ما تحقق من خلال تهيئة المجالات القروية، حيث تم الانتهاء من إعداد المشاريع الترابية للبرنامج الأولوي الذي يخص 77 مركزاً وبلورة البرنامج النموذجي لـ 12 مركزاً قروياً صاعداً جغوياً كمرحلة أولى لتنفيذ المشاريع الترابية للبرنامج الأولوي مركز نموذجي بكل جهة، إلى غير ذلك من المنجزات الشاهدة على نفسها والتي تعيد الاعتبار والقيمة إلى الجماعات الصغيرة والمتوسطة التي ظلت محمشة لعقود.

السيد الرئيس المحترم؛

لابد من أن نتوجه إليكم بالشكر والتنويه كذلك على المكانة الهامة التي تولها الوزارة للمنتخبين وعلى التفاعل الإيجابي مع مطالب الجماعات الترابية والجهات، وهو تفاعل وتعاون أثمر إخراج العديد من برامج التأهيل الحضاري للمدن، ومكن من نهج سياسة استراتيجية وطنية للمدينة، وأسهم في تأهيل المراكز الترابية الصاعدة، وهنا نشكر بهذه المناسبة مديري القطاع وأطرها على الإنصات الجيد للمنتخبين، وعلى تعاونهم البناء وتتبّعهم للشركات ومواكبها.

السيد الرئيس المحترم؛

إننا بفريق الأصالة والمعاصرة نتمنى وننوه بكل الجهودات وبكل المعطيات الواردة بالعرض التقديمي للسيدة الوزيرة، ونؤكد أننا نعتز بكل ما تم إنجازه بهذا القطاع من منجزات شاهدة على نفسها ولا تحتاج إلى تسويق، تماشياً مع ما لمسناه من السيدة الوزيرة من جرأة سياسية عالية تعترف بما تم إنجازه وتبني على التراكبات الإيجابية التي حققتها بلادنا على مر السنوات الفارطة، وعليه فإننا ننظر بتفاؤل كبير إلى مستقبل العرض السكني ببلادنا، تفاؤلاً جاء بناء على الاهتمام الملكي السامي بهذا الملف الاجتماعي الهام، وجاء أيضاً لثقتنا الكبيرة في رؤية الوزارة وفي حسن تديرها، وقد تابعنا باهتمام بالغ جلسة العمل التي ترأسها صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله ونصره، والتي أخرجت مشروع الدعم المباشر للسكن بعد أن نسجت السيدة الوزيرة بكل دقة تفاصيله بناء على مشاورات واسعة، هذا البرنامج الذي نرى فيه بفريق الأصالة والمعاصرة أنه سيعود بالنفع على جميع المتدخلين وعلى رأسهم المواطنين والمواطنات، والذي يهدف إلى تجديد نهج دعم الولوج إلى ملكية السكن وإلى مساعدة الأسر من خلال تعزيز قدراتها الشرائية عبر المساعدة المالية المباشرة للمقتنين، وهو ما يعكس دينامية جديدة وثورة جديدة في مجال

السيدات والسادة المستشارون؛

يشرفني أن أساهم باسم فريق الأصالة والمعاصرة في مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة التجهيز والماء، هذه الوزارة التي لا يختلف اثنان حول الدور الذي لعبته في تاريخ المغرب الحديث، حيث تعتبر الهياكل الإدارية لوزارة التجهيز من أقدم المؤسسات الحكومية في المغرب، ويعود إحداثها إلى سنة 1920. وقد تكلفت وزارة التجهيز منذ سنوات برسم سياسات الحكومة في ميادين البنيات التحتية والمنشآت العامة والنقل بما فيها الطرق والسكك الحديدية والموانئ والمطارات والسدود والجسور، وبهذه المناسبة فإننا نشيد بعمل كل الأطر الإدارية والهندسية والتقنية التي بفضلها وصلت بلادنا إلى ما وصلت له من بنى تحتية متطورة، تنفيذاً لرؤية المغفور له الملك الحسن الثاني والتي استكملت وتعززت بالنظرة الاستباقية والمتبصرة لصاحب الجلالة محمد السادس نصره الله، والتي واكبت تطلعات العصر وتحدياته ورهاناته. ولأننا اليوم نعيش على وقع متغيرات دولية وإقليمية على المستوى المناخي والاقتصادي، فإننا بفريق الأصالة والمعاصرة نطالب مجدداً بتحديث هياكل هذه الوزارة وتطويرها ومنحها الموارد المالية الإضافية والتقنية والهندسية لأجل بلورة سياسات استباقية وحلول مستقبلية لما ستعرفه بلادنا من متغيرات مناخية وتداعيات ذلك، فالكوارث والأزمات المتنبئ بحدوثها تستوجب الاشتغال من الآن.

السيد الوزير المحترم؛

لقد عاشت بلادنا على وقع فاجعة الزلزال، واتجهت الأنظار إلى وزارة التجهيز باعتبارها الساهرة على وضعية الطرق والتي بدونها لا يمكن الوصول إلى المناطق المتضررة، وإن كنا نتفهم صعوبة التضاريس بالمناطق المتضررة، فإن أنظار المغاربة اتجهت إلى الطرق الرئيسية المتوفرة والتي قطعت بسبب انهيارات الصخور، ولم يطمئن بال مغاربة إلا بعد رؤية ليات وزارة التجهيز في المواقع المتضررة، فوفقاً للتوجيهات السامية لجلالة الملك نصره الله، باشرت بمجرد الطرق المقطوعة جراء الزلزال القوي الذي ضرب المغرب يوم الجمعة 8 شتنبر 2023، وقمنا بتعبئة كل الوسائل البشرية ومختلف المعدات من أجل إعادة حركة السير على مختلف الطرق المقطوعة نتيجة لانجرافات التربة والانهارات الصخرية، حيث بلغ مجموع الطرق والمسالك القروية المقطوعة جراء الزلزال 65 طريقاً على طول 924 كيلومتراً، منها ثلاث طرق وطنية على طول 146 كيلومتراً، وثلاث طرق جموية و14 طريقاً إقليمية و49 طريقاً غير مصنفة على طول 465 كيلومتراً.

وهو امر كان محط إشادة وتنويه، رغم أن كثيراً من المغاربة أبدوا امتعاضهم من طريقة تدبير شركة الطريق السيارة المؤدية لمراكش لحركة سير المواطنين المتجهين بمساعدات إلى المناطق المتضررة، خاصة وأنه في وقت الأزمات يبقى الربح شيء ثانوي كان على شركة الطرق السيارة في ظل هذه الظروف تيسير مرور شاحنات المساعدات، فلا يعقل ان نجد بمحطة الأداء شبك

واحد رغم توفر المحطة على خمس أو ستة شبابيك الأداء.

وعلى العموم فإننا نرى بفريق الأصالة والمعاصرة أنه أصبح من الضروري إحداث وحدات طوارئ متطورة معززة باليات حديثة وتخضع لصيانة دورية من أجل التعامل الفوري مع كل الأزمات والتوفر على برامج واضحة ومحددة لتدبير الكوارث، بل وتحديد خارطة طوارئ تحدد بها المناطق المعرضة للزلزال أو الثلوج أو انجراف التربة إلى غير ذلك من الكوارث، كم نوصي بإعادة برمجة خطة استعجالية لصيانة المحاور الطرقية وذلك عبر تشبيك قارعة الطرق واعتماد تشوير أفقي وعمودي وبناء ممرات مياه الأمطار التي تسبب في كثير من الأحيان في تدمير هذه الطرق خاصة الأمطار العاصفية والرعديّة التي أصبحت تضرب بلادنا بشكل غير متوقع.

السيد الوزير المحترم؛

وإذ نشيد بما تحقّق وبالدعم اللوجستيكي الذي قدمه القطاع الخاص الذي ابان عن حضوره القوي عبر ألياته وعماله فإننا أيضاً نشيد وننوه بما عبر عنه مثلي المهنيين (مكاتب الهندسة والاستشارة، مهندسين معماريين وطوبوغرافيين ومختبرات البناء والمراقبة والأشغال العمومية والمقاولات الذين أبدوا استعدادهم للمساهمة في الخبرات الضرورية اللازمة.

وبهذه المناسبة فإننا نؤكد مرة أخرى أننا ننتظر الكثير منكم السيد الوزير المحترم ونحن على يقين أنكم لن تدخروا جهداً في مسيرة الإعمار، كما ننتظر منكم برمجة المزيد من الطرق والمسالك عبر القرى البعيدة حتى لا تتكرر بعض المشاهد التي كانت نقطة مظلمة في مسار الإنقاذ ونحن على يقين أنكم ستسعون جاهدين إلى ذلك برفقة باقي الفاعلين مجالس الجماعات الترابية ومجالس الجهات مع تبسيط بعض مساطر الشراكات التي تجمعكم مع هذه الجماعات، فقد حان الوقت لأجل أن تصل شريان الحياة إلى عمق المغرب، فكما نفتخر بطرقنا الوطنية من شمال المملكة إلى جنوبها نريد أن نفتخر بشبكة طرقية رائدة تربط عالمنا القروي ببعضه، وهو أمر ليس مستحيلاً على مملكة التحدي تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة نصره الله.

وانتقالاً لقطاع الماء، والذي حضي باهتمام خاص من السلطات العمومية وكان يحتل مركز انشغال السياسات الاقتصادية نظراً لدوره المهم في ضمان تلبية الحاجيات من المياه، ومواكبة التطور في توفير الأمن المائي للمملكة ومواكبة تميته، خصوصاً الزراعة السقوية.

جلالة الملك قدم تشخيصاً لوضعية العرض المائي، شمل توجيهات دقيقة تنسم بالآنية والاستعجالية لتجاوز إشكالية الجفاف وندرة المياه، وما تفرضه من تحديات ملحة وأخرى مستقبلية.

وفي هذا الإطار، شرعت بلادنا منذ مدة طويلة في نهج سياسة ديناميكية لتزويد المغرب ببنية تحتية مائية مهمة وتحسين الولوج إلى الماء الصالح للشرب، وتلبية حاجيات الصناعات والسياحة وتطوير السقي على نطاق واسع.

وقد مكنت هذه الجهود بلادنا من تطوير خبرة عالية تعد مرجعاً عالمياً في

إفريقيا.

لقد برزت مشاريع مائية مغربية ضخمة، لا سيما تلك التي تعترم المملكة إنجازها في إطار تسريع تنفيذ مخطط العمل بـ "محطات تحلية مياه البحر"، ضمن تقارير عالمية حديث نشرته شبكة "BNC" العالمية المختصة في دراسة الأسواق الصناعية لفائدة "منتدى المياه في إفريقيا. (Africa Water Forum)"

وضمن المشاريع العشرة الأولى بالقارة التي تخص أهم مشاريع لتحلية مياه البحر وحجم الاستثمارات المالية الخاصة بها التي أوردتها التقرير المذكور، حضرت محطة تحلية مياه البحر المرتقب إنجازها بالعاصمة الاقتصادية للمملكة، واصفا إياها بـ "أكبر محطة لتحلية مياه البحر في قارة إفريقيا تدخل حاليا مرحلة التشييد والبناء."

وأضاف التقرير أن "طاقة وقدرة المشروع ستبلغ 300 مليون متر مكعب"، بغلاف مالي ضخم قدره 1,1 مليار دولار أمريكي، مع وضع هذا المشروع وتبعه بشكل مباشر ومشارك بين قطاعات الطاقة والمياه والبيئة. وإذ نشيد بهذه المشروع الذي يعكس رؤية متبصرة لصاحب الجلالة فإننا ندعو الى تسريع إنجاز محطات تحلية مياه البحر التي أثبتت راهنتها وضرورتها.

ضرورة التعجيل بإنجاز مشاريع الحماية من الفيضانات.

إننا بفريق الأصالة والمعاصرة نستبشر خير من خلال ما قدمتم حول العمل على إنهاء إنجاز أشغال 4 مشاريع للحماية من الفيضانات بكلفة مالية إجمالية تقدر بـ 107.61 مليون درهم، موزعة على أقاليم طنجة، الصخيرات، تمارة وجrada.

كما ستم مواصلة إنجاز أشغال 10 مشاريع للحماية من الفيضانات بكلفة إجمالية تقدر بـ 472.13 مليون درهم، موزعة على أقاليم العيون، الناظور، تطوان سيدي قاسم، مكناس، جrada، إنزكان آيت ملول، طانطان، شفشاون وصفرو، والشروع في إنجاز عدة مشاريع جديدة للغاية نفسها تهم كافة التراب الوطني، وذلك بشراكة مع باقي المتدخلين، وتبلغ الاعتمادات المرسودة لكل هذه المشاريع 672 مليون درهم، منها 235 مليون درهم كاعتمادات أداء.

لقد سبق لتقرير حول تقييم تدبير الكوارث الطبيعية أنجزه المجلس الأعلى للحسابات سنة 2016، أن أكد أن المخاطر الناتجة عن الأحوال الجوية الهيدرولوجية هي الأكثر تهديدا، خاصة الفيضانات والجفاف وموجات الحر والبرد.

وحسب ذات التقرير، فقد تضاعف عدد الكوارث الكبرى 4 مرات تقريبا، بين عامي 1980 و2000، وبـ 22 مرة تقريبا بين عامي 2000 و2014. ولفت التقرير إلى غياب إستراتيجية وطنية في مجال تدبير المخاطر، واعتاد مقارنة تقوم على "رد الفعل" بدل "نهج استباقي"، وعدم إيلاء الأهمية الكافية للمخاطر الطبيعية في السياسات العمومية، وتعدد الخطط القطاعية.

مجال إدارة وتديبر الموارد المائية، وقد كان من وراء هذا النجاح:

1. سياسة التحكم في الموارد المائية عن طريق تعبئتها وذلك من خلال إنشاء منشآت كبرى لتخزين المياه ونقلها من مناطق الوفرة إلى أماكن الاستعمال؛

2. سياسة التخطيط على المدى البعيد التي أطلقت مع بداية الثمانينات، ومكنت متخذي القرار من تديبر استباقي لنُدرة المياه وبالتالي تمكين السلطات العمومية من رؤية بعيدة المدى (من 20 إلى 30 سنة)؛

3. تطوير الكفاءات التقنية والبحث العلمي؛

4. وأخيرا الإطار التشريعي الملائم المصحوب بترسانة قانونية مهمة خاصة قانون 10-95 الذي أرسى قواعد التديبر المندمج والتشاركي واللامركزي للموارد المائية عن طريق إحداث وكالات الأحواض المائية ووضع الآليات المالية لحماية الموارد المائية والحفاظ عليها.

لكن رغم كل هذا فإن هذا القطاع مازال يواجه عدة إكراهات تتمثل في انخفاض الواردات المائية، وتفاقم حدة الظواهر القسوى نتيجة التغيرات المناخية، في مقابل ارتفاع الطلب والاستغلال المفرط للثروة المائية الجوفية بالإضافة إلى ضعف تميم المياه المعبأة، وتلوث الموارد المائية الناجم عن التأخر الحاصل على مستوى التطهير السائل وتنقية المياه العادمة.

ولقد سجلت قضية الماء حضورا قويا في الخطاب الملكية باعتبارها موضوعا استراتيجيا بالنسبة إلى المملكة نتيجة الوضعية المائية، فجميع الخطط الاستثمارية والتدبيرية تأخذ الماء بعين الاعتبار؛ ما دفع الحكومة إلى الانخراط في هذا الورش من خلال إنجاز مجموعة من المشاريع الهيكلية، هذه المشاريع المائية الراهنة تستدعي تسريع وتيرة تشييدها لتفادي الخصائص المرتقب؛ وهو ما دفع صاحب الجلالة إلى توجيه الحكومة إلى القيام بالمتعين في هذا المجال الحيوي بالنسبة إلى البلد، وإذ تؤكد بفريق الأصالة والمعاصرة ان الجماعات الترابية مطالبة بالانخراط في هذا الورش الكبير.

الطريق السيار المائي. مشروع ضخ لإيقاذ 12 مليون مغربي من

أزمة المياه.

كما نسجل باعتزاز كبير تسريع الحكومة للأوراش التي تم إطلاقها منذ سنوات، لعل أهمها الطريق السيار المائي، المشروع الرائد الذي يهدف إلى تحويل فائض مياه حوض سبو - التي كانت تصب في المحيط الأطلسي - إلى حوض أبي رقراق؛ من أجل تأمين تزويد نحو 12 مليون نسمة في محور الرباط-الدار البيضاء بالماء الصالح للشرب، وكذلك تخفيف الضغط على سد المسيرة، الذي يزود العاصمة الاقتصادية (الدار البيضاء) باحتياجا من المياه، والذي بالمناسبة نتمن سرعة وجوده إنجازها التي أشرفتم عليها شخصيا، ونتمنى أن يتم تعميم هذا المشروع على باقي ربوع المملكة.

مشاريع محطات تحلية مياه البحر بالمغرب تتصدر "العشرة الأوائل" في

تحولا تنمويا هاما، من خلال تعزيز أسس الاقتصاد الوطني وتحديث البنيات التحتية الأساسية وتحسين ظروف عيش المواطنين بشكل كبير، هذه التحولات ساهمت في تعزيز الثقة التي تحظى بها المملكة على الصعيد الدولي، والتي مكنتها من الحصول على شرف تنظيم تظاهرات كبرى على غرار الاجتماعات السنوية الأخيرة لصندوق النقد والبنك الدوليين، وكأس الأمم الإفريقية 2025 وكذا كأس العالم 2030 إلى جانب مملكة إسبانيا وجمهورية البرتغال.

وبالفعل فقد عملت الحكومة على تعزيز منظومة النقل من خلال تحديد أولويات تتمثل في وضع تصور لحل إشكالية المركبات المتشابهة ذات المحولة الإيجابية المختلفة، ومراجعة شروط الولوج إلى محن النقل الطرقي للبضائع ومزاوتها والبقاء فيها، والعمل على بلورة تعريف مرجعية لأئمة النقل الطرقي، والعمل على إصلاح بيان الشحن ورقمته.

غير أن قطاع النقل مازال يعاني من عدة مشاكل بنيوية تحد من تنافسيته ومهنيته، لعل أهمها تعديل مدونة الشغل وهو مطلب ينادي به مهنيو النقل حتى يلائم وضعية السائقين المهنيين، لأننا اليوم أمام قانون سير يتوفر على باب السياقة المهنية وهذا الباب فيه مجموعة من الشروط وتنظمه مجموعة من المراسيم التي تضم مجموعة من الإجراءات التي لا بد أن تلائم مدونة الشغل، لأن السائق المهني يجب أن يبقى سائقا مهنيا، ويحتاج لوضعية تحتكم لقانون أساسي، يوضح ما له وما عليه من حقوق وواجبات، هذا القانون يسمح بتعديل المدونة الشغل لتبقى مهنة السياقة المهنية مهنة لها قيمتها، وتحكمها مجموعة من مقتضيات قانون السير، والمدونة بشكل يلائم الوضعية المهنية للسائق، والانسجام بين مدونة السير كقانون للسير وبين مدونة الشغل كإطار للعلاقة التعاقدية بين شغيلة أجراء النقل والمشغل.

أيضا إشكالية التأشيرة التي يعاني منها مهني النقل الدولي للبضائع، إضافة لعدة مشاكل مرتبطة بالبعد الإفريقي خاصة الأمن، فإن كنا نلبي الوصول إلى أسواق في العمق الإفريقي فلا بد من أن يحس السائق المهني بهذا الأمن عبر موافقته من انطلاقته إلى وصوله، وهنا لا بد من إعطاء القطاع الاهتمام اللازم والمواكبة الحقيقية للمقاولات النقلة المساهمة في الاقتصاد الوطني الذي يجلب العملة الصعبة للبلاد ويكرس لسياسة جنوب جنوب التي يقودها الملك محمد السادس.

نعم الوزارة اشتغلت على تفعيل مجموعة من الإجراءات والتدابير من أجل استمرارية عمل المقاولات النقلة ودعم تنافسيها، وذلك من خلال تقديم الدعم المالي الاستثنائي والمباشر للمهنيين للتخفيف من انعكاسات ارتفاع أسعار المحروقات، ومواصلة مجانية التكوين للسائقين بتكلفة سنوية تبلغ 100 مليون درهم، وانطلاق استفادة المهنيين من الحماية الاجتماعية علاوة على تبسيط ورقمنة المساطر الإدارية.

كما عملت على أجراء الورش الاستراتيجي الخاص بالحماية الاجتماعية

ومنذ عام 2017، شرعت بلادنا في وضع خطة عمل وطنية لتأطير سياسة لتدبير المخاطر الطبيعية.

وتهدف هذه الخطة -التي تغطي من الفترة بين 2020 و 2030- إلى حماية أرواح وممتلكات المواطنين ضد آثار الكوارث الطبيعية، والحد من قابلية التأثر بمخاطر هذه الكوارث وتعزيز قدرة السكان والأقاليم على مواجهتها لضمان التنمية المستدامة.

ويتضمن مشروع خطة العمل الوطنية المعنية 18 برنامجا مندرجا في إطار 5 محاور، من بينها تعزيز تدبير المخاطر الطبيعية، وتحسين المعرفة وتقييم المخاطر الطبيعية، والوقاية من المخاطر الطبيعية وتقوية القدرة على المواجهة، والاستعداد للكوارث من أجل النهوض السريع وإعادة البناء الفعال، كما تركز على إشراك جميع الفاعلين، سواء على المستوى المركزي أو المحلي، وتنوع مصادر تمويل المشاريع المرتبطة بالوقاية من المخاطر الطبيعية.

السيد الوزير المحترم؛

يبدو أن المشاريع الاستراتيجية التي تعول عليها بلادنا كلها بين أيدي وتحت إشراف وزارتك، وهو ما يدعونا إلى مساندتك المطلقة لأجل إنجازها في وقتها المحدد رغم حجم العوائق، ولعل آخر هذه المشاريع ما أعطى صاحب الجلالة انطلاقته وهو مشروع البعد الأطلسي للمملكة، وهو مشروع لوزارة التجهيز الإساهم الأكبر فيه على اعتبار أن بناء الموانئ والطرق من ضمن اختصاصها، ونظرا لطول المسافة المستهدفة والتي تشكل أكثر من ثلث الشواطئ الأطلسية لبلادنا فإننا نرى أن الرهان كبير يستدعي معه تعبئة موارد مالية ولوجستكية وبشرية كبيرة وهو أمر يجعلنا ندعو إلى البحث عن وسائل تمويلية مبتكرة وناجعة.

إننا بفريق الأصالة والمعاصرة وإذ نؤمن ونؤيد بكل المنجزات فإننا ننبه إلى أن الميزانية المعروضة أمامنا غير كافية وتتطلب أساليب تمويلية جديدة وإلى ذلك الحين فإننا نؤيد بكل ما نتحقق، راجين من الله أن ينعم على بلادنا بموسم مطري جيد يعزز مواردنا المائية وأن ينعم عليها بالاستقرار والهدوء وأن يبعد عنا تداعيات التغيرات المناخية والكوارث والأزمات وأن يحفظ هذا البلد. شكرا.

(20) مداخلة الفريق في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة النقل واللوجستيك:

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

لسيدات والسادة المستشارون؛

يشرفني تناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة لمناقشة الميزانية الفرعية لوزارة النقل واللوجستيك، بالفعل أن الإصلاحات التي باشرها المغرب خلال ما يزيد عن عقدين من الزمن، تحت قيادة صاحب الجلالة نصره الله، أحدثت

الخدمات بالمطارات وضعف ربط المطارات بوسائل النقل وغيرها. ونحن على يقين أنكم السيد الوزير لن تدخروا جهداً في إمداد المطارات بالموارد البشرية الكافية وإدخال التكنولوجيات الحديثة التي تساهم في انسيابية حركة المرور عبر هذه المطارات.

وفي هذا الصدد نطالبكم بإعطاء عناية خاصة لبعض المطارات لتأهيلها والنهوض بها كمطار تازة الذي يقوم بإدوار كبيرة خاصة لفائدة أبناء الجالية بالنظر للعدد الكبير من المواطنين المغاربة المقيمين بالخارج المتمين للإقليم. ختاماً، لا يسعنا في فريق الأصالة والمعاصرة سوى الإشادة والتنويه بما تحقق مع دعوتنا إلى بذل المزيد من الجهود في هذا القطاع الذي تعول عليه بلادنا في السنوات المقبلة، أضف إلى ذلك البعد الأطلسي الذي من المنتظر أن تلعبه بلادنا في دول الساحل الإفريقية، والافتتاح على القارة الأمريكية، وهو الأمر الذي يستدعي المزيد من الإنجازات وتحديد أولويات حتى تكون بلادنا في الموعد وكما أراد لها صاحب الجلالة نصره الله. وشكراً.

21) مداخلة الفريق في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج:

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة في إطار مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج برسم السنة المالية 2024.

السيد الوزير المحترم؛

في البداية لا بد لنا في فريق الأصالة والمعاصرة من الإشادة والاعتزاز بالعمل الجبار الذي تقومون به ومن خلالكم كل الدبلوماسيين المغاربة، على هذا الزخم الدبلوماسي الكبير الذي راكمته بلادنا بفضل التوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده والحكمة والحزم والهدوء والرزانة فيما يتعلق بتدبير قضيتنا الوطنية الأولى التي لازالت تحصد العديد من الاعترافات الدولية والدعم الدولي حيث لازالت المبادرة المغربية للحكم الذاتي تحظى بالقبول لما يزيد عن 100 دولة افتتحت فيها 30 قنصلية عامة بمدنيتي العيون والداخلة المدينتين العزيزتين اللتين تعرفان تنمية اقتصادية واجتماعية متميزة على غرار باقي مدن أقاليمنا العزيزة في إطار النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية.

السيد الوزير المحترم،

نعتبر في فريق الأصالة والمعاصرة، أن القرار الأخير لمجلس الأمن الدولي بشأن قضية الصحراء المغربية القاضي بتمديد ولاية بعثة "المينورسو" لمدة عام

لفائدة السائقين المهنيين غير الأجراء، حيث تم إصدار مرسومين، الأول خاص بالسائقين الحاملين لبطاقة سائق مهني غير سائق سيارة الأجرة، والثاني خاص بسائقي سيارات الأجرة، وتم إبرام اتفاقيتين بين الوزارة والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لتبادل المعلومات الإلكترونية، وإعطاء الصندوق لأئحة السائقين المتوفرين على بطائق سائق مهني قصد تسهيل عملية الاتصال به، والشروع في عملية الانخراط في هذين النظامين.

لكن السيد الوزير المحترم مازال القطاع يحتاج لمجهودات أكبر ويحتاج في كثير من الأحوال إلى الاستماع الجيد لمشاكل المهنيين وبلورة حلول بناء على التشاور والتشارك، كما نوصي بفريق الأصالة والمعاصرة وبلادنا على مشارف تنظيم أحداث دولية بأن تفتحوا باب التشاور مع مهنيي النقل عبر التطبيقات لأجل تقنين هذا العمل وتقديم مساعدة لهذه الفئة لأجل تحديث أسطولها بسيارة من الدرجة الأولى بدل البحث عن سيارات في الخارج وتعاقد مع شركات خارجية لتغطية هذه الأحداث، كما ندعو إلى إعداد استراتيجية للتخلص التام من بعض سيارات الأجرة المتقادمة.

السيد الوزير المحترم؛

بالنسبة لقطاع اللوجستيك فالطابع الأفقي للقطاع يفرض تدخل العديد من الفاعلين في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية اللوجستكية، وهنا ليس مجاملة أن ننوه بما تقوم به الوكالة المغربية لتنمية الأنشطة اللوجيستكية.

إلى جانب ذلك، فإن الاستثمار في هذا المجال عرف تطوراً ملحوظاً بفعل وجود العديد من الشركات الأجنبية تستثمر في النقل البري، وفي النقل الجوي، وفي قطاع البريد والبريد السريع.

مما ساهم في تطور ملموس للخدمات اللوجيستكية على المستوى الوطني، فبالإضافة إلى 14 شركة عالمية، بلغ عدد الشركات الوطنية 2500 متعهداً خلال الفترة 2010 - 2021.

وبلغ حجم مناصب الشغل بشركات النقل واللوجستيك 243 ألف، وهو ما يشكل 2.3 بالمائة من السكان النشيطين، في حين يشغل نسيج الشاحنين 210 آلاف شخص، أي 1.9 بالمائة من السكان النشيطين.

كما تم إحداث حوالي 37.500 منصب شغل مهيكل خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2021، أي ما يناهز 10 بالمائة من إجمال الوظائف التي تم إحداثها على المستوى الوطني خلال هذه الفترة.

السيد الوزير المحترم،

كما تعلمون الأهمية الاستراتيجية التي تقوم بها المطارات ودورها الاقتصادي والتنموي، ولأننا مقبلون على تنظيم أحداث عالمية، وبفضل الرؤية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله التي شددت على تأهيل الأسطول الجوي للإسهام في إشعاع المملكة وبالتالي فإن تأهيل البنية التحتية للمطارات وتحديث خدماتها بات أمراً ملحاً. في هذا الإطار يتعين تجاوز بعض النواقص التي يسجلها المسافرون من قبيل التأخر وضعف بعض

العالم للعناية بهم داخل وخارج أرض الوطن والانكباب على حل مشاكلهم وإشراكهم في كافة النقاشات السياسية والاستثمارات الاقتصادية والاستفادة من الأدمة المهاجرة والاستئناس بالتجارب الناجحة في مختلف الميادين لتعزيز التواصل المستمر حتى لا تختزل علاقتهم ببلدهم الأم خلال العودة إلى الوطن أثناء فترة العطل.

السيد الوزير المحترم،

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة نثمن كل الجهود التي تبذلونها فيما يتعلق بالشؤون القنصلية وتدير إشكالية الموارد البشرية، إلا أن تزايد المرتفقين وتعقيد بعض المساطر الإدارية وبطء تفعيل المنصات الإلكترونية وطول فترات انجاز المعاملات الإدارية وبعد القنصليات عن مقرات السكن بالنسبة للعديد من المواطنين، كلها عوامل تستدعي إبداع طرق جديدة للتخفيف من حدة الاكتظاظ أمام الشبايك وتقليص زمن الانتظار خاصة وأنا في زمن الإدارة الإلكترونية والاستخدام المتزايد للانترنت كما هو الشأن مع نفس الخدمات والمعاملات المقدمة من طرف إدارات دول الاستقبال.

وفي إطار آخر تشهد العديد من دول الاستقبال انتشار مظاهر العنصرية ونشر ثقافة التشهير وازدراء الأديان والكراهية والعنف مما قد يعرض مغاربة العالم لهذا النوع من الحملات أو الوقوع ضحية شبكات تنشط في هذا النوع من الجرائم وعليه نتمس منكم السيد الوزير المحترم العمل على تحسيس وتوعية مغاربة العالم على إبراز صورة المغرب الذي يؤمن بالاختلاف وينبذ العنف وخطابات الكراهية البلد الذي أسس لعقود خلت لنموذج العيش المشترك بين جميع المغاربة باختلاف دياناتهم في سلم وسلام.

22) مداخلة الفريق في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإدارة الدفاع الوطني:

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المنتدب المحترم؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة من أجل مناقشة مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإدارة الدفاع الوطني برسم السنة المالية 2024، وفي هذا الإطار لابد من استحضار السياق الذي نقوم فيه بمناقشة الميزانية الفرعية لإدارة الدفاع الوطني بعد مرور بضعة أسابيع على احتفالنا ملكا وشعبا بذكرى المسيرة الخضراء المظفرة، وهي ذكرى عزيزة على قلوب المغاربة تم خلالها استرجاع أقاليمنا الجنوبية التي أصبحت منذ ذلك الحين جزءا لا يتجزأ من تراب المملكة، كانت ملحمة ودرسا سياسيا سلميا أثمر العالم أنذلك بقيادة المغفور له الملك

واحد، قرار جاد وذو مصداقية من شأنه وضع حد للنزاع الإقليمي حول الصحراء المغربية، كما تنص على ذلك قرارات مجلس الأمن وهو ما يعزز رؤية جلالة الملك وخياره الاستراتيجيين، لفائدة التفاوض، والتسوية السلمية للنزاعات ونهج سياسة اليد الممدودة.

لقد خلد الشعب المغربي الذكرى 48 للمسيرة الخضراء ألقى خلالها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده خطابا استثنائيا بجميع المقاييس، هذا الخطاب الذي أعلن فيه جلالتة عن توجهات جديدة تمثل في الانتقال من مرحلة تأكيد شرعية ومشروعية المغرب في صحرائه إلى مرحلة جديدة عنوانها التنمية واستشراف مستقبل بلادنا بواقعية وجدية بعيدا عن سياسة المواجهة التي تسعى الجارة الشرقية وصنيعتها البوليساريو جر بلادنا إليها بدون نتيجة تذكر بعد اندحار كل أطروحاتها الوهمية.

فبعد المشاريع التنموية التي شهدتها العديد من المدن بأقاليمنا الجنوبية، يشهد معبر "الكركرات" سلسلة تنموية واعدة باعتباره شريان الاقتصاد المغربي وبوابته الإفريقية، وحلقة مهمة في إبراز حقيقة نزاع الصحراء المغربية وكذلك دور المملكة المغربية بقيادة الملك محمد السادس في وضع أسس السلام بالمنطقة لفائدة التنمية وتعزيز التقارب الاقتصادي مع جميع الدول الإفريقية وتشكيل تعاون إفريقي اقتصادي على المستوى الأطلسي.

فمضمون الخطاب الملكي الذي أكد على مواصلة التنمية في الأقاليم الجنوبية، بحيث قال جلالة الملك: "إذا كانت الواجهة المتوسطية تعد صلة وصل بين المغرب وأوروبا فإن الواجهة الأطلسية هي بوابة المغرب نحو إفريقيا، ونافذة افتحاه على الفضاء الأمريكي"، مضيفا: "من هنا يأتي حرصنا على تأهيل المجال الساحلي وطنيا، بما فيه الواجهة الأطلسية للصحراء المغربية، وكذا هيكلة هذا الفضاء الجيو سياسي على المستوى الإفريقي." انتهى كلام جلالة الملك.

وما لا شك فيه أن المغرب سيكون بمثابة قاطرة للتنمية لما يزيد عن 23 دولة في غرب إفريقيا الأطلسية وعلاقتها مع الواجهة الأطلسية لأمریکا. كما أن إطلاق شراكة أنبوب الغاز مع دولة نيجريا خير مثال على ذلك.

وفي نفس السياق تعيش منطقة الساحل نفس التحولات على المستوى الأمني وتنامي التنظيمات الإرهابية وتحديات التغيرات المناخية وما يترتب عنها من هجرة تضرع بلادنا أمام تحدي إنساني يستوجب تنمية أقاليمنا الجنوبية وجعلها قبلة للسلم والسلام وتحقيق الاستقرار وجلب الاستثمارات.

السيد الوزير المحترم؛

بخصوص مغاربة العالم، الذين يعتبرون خير سفير للدفاع عن القضايا الوطنية، وركيزة أساسية للمنظومة الاقتصادية وموردا هاما للعملة الصعبة عبر تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج التي تعتبر المورد الرئيسي لميزانية الدولة مما يكرس متانة علاقة مغاربة العالم بوطنهم الأم.

وبناء عليه يتوجب على الحكومة تعزيز السياسات العمومية الموجهة لمغاربة

الحسن الثاني طيب الله ثراه.

السيد الوزير المحترم؛

لن نفوتنا فرصة اللقاء بكم لنؤكد عن اعتزازنا وتقديرنا في فريق الأصالة والمعاصرة للدور الكبير الذي تلعبه القوات المسلحة الملكية داخل الوطن، والسمعة الطيبة التي يحظى بها في المحافل الدولية وكذا الأدوار الإنسانية التي تطلع بها دفاعا عن وطننا الحبيب وحماية لأمنه وسلامته، كما لا نفوتنا هذه الفرصة دون أن نقدم تحية إكبار وإجلال للقائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية الملك محمد السادس نصره الله وأيده، وهي مناسبة نعبر لكم السيد الوزير ولإدارتكم وكل الأطر العاملين تحت إمرتكم عن فائق التقدير والاحترام، على كل ما بذلتموه وتبذلونه من مجهودات، هي وراء بناء الوطن الآمن الذي نعيش في كنفه اليوم أدام الله علينا جميعا نعمة الأمن والاستقرار.

كما لا نفوتنا الفرصة للتنويه وبجراحة بمجهود إدارتكم في حماية الأنظمة المعلوماتية لبلادنا من الاختراقات الدولية، وبقطة إدارتكم الكبير على هذا المستوى مما مكن مؤسساتنا المالية وغيرها تشتغل في أمن وأمان بفضل نجاعة وقوة واحترافية البرامج الحماية من الفيروسات التي تتمتع بها مؤسستنا العسكرية.

السيد الوزير المحترم؛

لسنا في حاجة للتأكيد من جديد على الأدوار الوطنية الجبارة التي تلعبها القوات المسلحة الملكية لاسيما في مواجهة الأزمات والتخفيف من الكوارث الطبيعية التي تصيب بلادنا، وفي هذا السياق نغتنم هذه الفرصة للإشادة بالدور الفعال الذي لعبته قواتنا المسلحة في مواجهة تداعيات الزلزال الذي ضرب الحوز، شيشاوة، تارودانت، ورزازات وأزيلال، وكيف استطاعت هذه القوات بكل أصنافها وبخبرتها ويقظتها من الوقوف إلى جانب الضحايا ماديا ومعنويا، وكيف ساهمت تدخلاتهم المحترفة من إنقاذ الضحايا والتخفيف من تداعيات الزلزال وإيصال المساعدات إلى النقط السوداء والإسهام في الإيواء المؤقت ناهيك عن الإسعافات الطبية الأولية والاجتماعية وغيرها من التدخلات النوعية. وقبل ذلك نستحضر دور قواتنا المسلحة خلال جائحة كورونا والأدوار النبيلة التي قامت بها قواتنا المسلحة طبيا واجتماعيا.

السيد الوزير المحترم؛

في نفس السياق لا يسعنا في فريق الأصالة والمعاصرة سوى الإشادة والتنويه بالأدوار الكبيرة التي تقوم بها القوات المسلحة الملكية على مختلف الواجهات، وخاصة في تحصين الوحدة الترابية والمرابطة المستمرة على مدار الساعة على الحدود والتصدي للمناورات والتحرشات التي تصدر عن أعداء الوحدة الترابية، وكذلك أدوار القوات المسلحة الملكية في مهام حفظ السلم الدولي تحت إشراف الأمم المتحدة، وكيف تحظى بلادنا بشرف المشاركة في

هذه المهام التي تنطوي على تحديات ومخاطر يواجهها الأفراد المشاركون في قوات القبعات الزرق عند تواجدهم في مناطق النزاعات المسلحة والمواجهات الدامية دون إغفال المهام الإنسانية التي تقوم بها في العديد من بؤر التوتر في العالم حتى أعطى لقواتنا المسلحة صيت وسمعة دولية جد هامة بسبب الاحترافية والتطور الذين يشتمل عليهما.

السيد الوزير المحترم؛

من هذا المنطلق تجدنا في فريق الأصالة والمعاصرة دوما إلى جانبكم في المزيد من العناية الاقتصادية والاجتماعية لمختلف مكونات القوات المسلحة الملكية، لذلك نثمن قرار الحكومة التي رفعت من ميزانية الدفاع نظرا لما تمليه الظرفية الأمنية والسياسية في محيطنا الإقليمي، وكذا مجابهة التحديات المطروحة وتطور الجريمة القارية وغيرها من الإكراهات.

عشنا خلال السنة الجارية عدة تحولات وتطورات سواء على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو الدولي، ولم يدخر فيه أعداء وحدتنا الترابية أي جهد لمعاكسة مصالح المملكة والقيام بكل الاستفزات وأعمال الطيش والرعونة التي بدأت تهدد سلامة مواطنينا في الأقاليم الجنوبية، إضافة إلى الاستفزات المتوالية للجارة الشرقية وصنيتها الوهمية جبهة البوليساريو، في مقابل تزايد الاعترافات الدولية بمغربية الصحراء المغربية وبجدية وفعالية اقتراح نظام الحكم الذاتي.

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة نجد تجدنا من أجل حماية وحدتنا الترابية غير أميين بالتهديدات واستعراض الأسلحة والاستفزات، سلاحنا الإرادة والإجماع الوطني حول عدالة قضيتنا ومختلف الإجراءات التي اتخذتها بلادنا في هذا المجال تحت القيادة الحكيمة والرشيده لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله ونصره.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

(23) مداخلة الفريق في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الأوقاف

والشؤون الإسلامية؛

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة في إطار مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية برسم سنة 2024، هذا القطاع الذي نولي في فريق الأصالة والمعاصرة أهمية قصوى لما يقوم به من مجهودات في تدبير الشأن الديني ببلادنا، مستمدا ذلك من رعاية أمير المؤمنين وتوجيهاته السامية من أجل ضمان الأمن الروحي للمغاربة داخل وخارج الوطن.

السيد الوزير المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة نتابع باهتمام مسألة التأطير الديني للجالية المغربية القيمة بالخارج ونتمن عاليا تفاعلهم مع حاجيات التأطير الديني للجالية بعدد من الدول الأوروبية الذي ينهل من روافد الثوابت والمرجعيات القائمة على المذهب المالكي والعقيدة الأشعرية والتصوف السني ومؤسسة إمارة المؤمنين، بهدف تمنيع أفرادها من كل أشكال التطرف والاعتزاز الهوياتي وربطهم بالمقومات الدينية والوطنية من خلال تعزيز هذا التأطير الديني وكذلك تواصلكم الدائم خاصة في إحياء المناسبات الدينية والأنشطة الدينية وإحياء المناسبات الوطنية التي تعزز لمة ومناعة الأمة المغربية، دون أن ننسى ما تقومون به في إطار عملية "مرحبا".

كما لا يسعنا إلا أن نهنئكم بخصوص العناية التي تولونها للأئمة والمرشدين والقيمين الدينيين، وهي الفئة التي نعتبرها ركيزة أساسية من الركائز التي يعول عليها من أجل ضمان الأمن الروحي للمغاربة. فبالنسبة لموضوع الأئمة والمرشدين الدينيين، والذين يعتبرون ركيزة أساسية من أجل ضمان الأمن الروحي ببلادنا، نتمن الجهود التي تقومون للنهوض بأوضاعهم، والتي عرفت حقيقة تحسنا ملحوظا من الناحية المادية والاجتماعية والصحية، حيث أصبح القيمين الدينيين يحصلون على أجر شهري بعد أن كانت مداخيلهم في السابق تتأتى مما يعرف بالشرط، أي ما يدفعه لهم الناس من تعويض سنوي مقابل الخدمات التي يقدمونها، فلا وجه للمقارنة بين وضعهم ما بين الماضي والحاضر، والذي تتمناه حافلا بالمزيد من المكتسبات كإدراج القيمين الدينيين بمن فيهم منظمي وحراس المساجد وذوي حقوقهم بنظام الحماية الاجتماعية لتحسين الظروف الاجتماعية لهذه الفئة.

السيد الوزير المحترم؛

يعتبر الوقف أحد الدعامات الاقتصادية نظرا لما يدره من عائدات على قطاع الأوقاف العامة وما يتيح من فرص الاستثمار، ورغم الجهود الجبارة التي قمتم بها لتحديث تدبير الوقف وصيانتها، فإننا نلتمس منكم مواصلة إصلاحه والحفاظ عليه وتثمينه وحسن تدبيره حتى تزيد مردوديته وقيمتها وتتسع قاعدة المستفيدين من عوائده وهذا طبعاً لن يتأتى إلا بتكريس مبادئ الحكامة الجيدة، وتجويد الخدمات العمومية، وتقليص الفوارق المحلية، وتوسيع وتطوير استعمال أحدث وسائل التدبير الرقمي حتى ينخرط هذا القطاع الحيوي في المشاريع التنموية الهادفة.

وفي الختام، لا يسعنا في فريق الأصالة والمعاصرة سوى أن نجدد تهنئتنا لكل الجهود التي تقومون بها للنهوض بالشأن الديني ببلادنا، تحت القيادة الرشيدة لأمير المؤمنين صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده. وشكراً.

24) مداخلة الفريق في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية السامية

تعتبر مناقشة الميزانية الفرعية لهذا القطاع فرصة سنوية للقاء بكم حتى نشكركم ومن خلالكم كل الأطر والعاملين بقطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية، على الجهود الحثيثة التي تبذلونها في سبيل النهوض بالشأن الديني ببلادنا، تحت القيادة الرشيدة لأمير المؤمنين الملك محمد السادس نصره الله وأيده، سواء على مستوى إدارة الوقف أو إدارة المساجد أو تطوير البرامج والمناهج التعليمية أو تعزيز الوعي الديني أو تعزيز التواصل مع الجالية المغربية في الخارج أو تنظيم موسم الحج، وغيرها من المهام التي تدخل في إطار الاختصاصات الموكولة للقطاع الحكومي الذي تشرفون على تديره.

السيد الوزير المحترم؛

على إثر الزلزال الذي عرفته المملكة المغربية يوم 08 شتنبر الماضي، والذي خلف شهداء وأحدث عدة أضرار ب 6 أقاليم وعمالة وهي الحوز، شيشاوة، تارودانت، ورزازات وأزيلال، نود أن نترحم من جديد على أرواح الشهداء ونتمنى الشفاء لكل المصابين والعوض بالخير لكل المتضررين، وفي هذا السياق كما يعلم الجميع فقد تضررت العديد من المساجد والمؤسسات الدينية والأماكن الوقفية، مما يفتح معه تضافر الجهود واتخاذ التدابير المالية واللوجستية من أجل استمرار إقامة الشعائر الدينية بالمناطق المتضررة وإعادة بناء وتأهيل المرافق الدينية بالمناطق المتضررة بشكل عام، وتأسيسا عليه نلتمس منكم السيد الوزير المحترم إيلاء كامل العناية بالقيمين الدينيين بالمساجد المغلقة أو المتضررة بسبب الزلزال، ومؤازرتهم في هذه المحنة التي ندعو من الله أن لا يعيدها على بلادنا.

السيد الوزير المحترم؛

فيما يتعلق بمناسك الحج الذي يعتبر مبتغى كل المؤمنين، ورغم التطور الكبير الحاصل في ظروف تنظيم هذه الفريضة، إلا أن هذه الفريضة لا تزال تستعصي على العديد من المواطنين وتحول دون تحقيق هذه الشعيرة الدينية جراء ارتفاع التكاليف المادية لأداء الحج، مما قد يشكل لا محالة عقبة أمام الراغبين في أداء مناسك الحج للموسم المقبل، الأمر الذي يجعلنا نتوسم فيكم خيرا السيد الوزير للتفكير في أية صيغة يمكنها التخفيف من الأعباء وتساعدكم على تحقيق أمنية أداء الحج لمن يرغب في ذلك.

وفي هذا الإطار لابد ومن باب حرصنا على تجويد الخدمات التي تسديها وزارتم الموقرة للحجاج الميامين والمتعلقة بتنظيم موسم الحج لابد من التنويه بجهودكم في هذا الباب، دون إغفال ضرورة التذكير ببعض الاختلالات التي لا تزال تشوش على هذه العملية خلال موسم الحج للسنة المنصرمة، سواء تعلق الأمر بسوء التغذية والسكن بمبنى والنقل بعرفات مقارنة مع ما أدوه من مبالغ مالية مقابل هذه الخدمات، لذلك ورغم الجهود التي بذلتها على هذا المستوى إلا أننا نلح عليكم بذل المزيد من الجهود لمعالجة جذرية بتنسيق مع السلطات السعودية لمثل هذه الإشكالات التي تشوش على هذه الفريضة المقدسة.

لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير:**السيد الرئيس المحترم؛****السيد المندوب السامي المحترم؛****السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛**

يشرفني أن أساهم باسم فريق الأصالة والمعاصرة في مناقشة الميزانية الفرعية للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير برسم السنة المالية 2024.

ونغتنم هذه الفرصة لتجديد دعواتنا بالرحمة والمغفرة لقدماء المقاومين وأعضاء جيش الذين قدموا أرواحهم وأموالهم فداء للوطن الذي ننعم فيه اليوم بنعم الاستقلال والحرية والأمن، داعين لهم بالرحمة والمغفرة ولبلادنا بدوام الاستقرار والأمان ومزيدا من التنمية والازدهار.

وقد صادفت مناقشة هذه الميزانية تخليد لبلادنا للذكرى 48 للمسيرة الخضراء المظفرة التي تعتبر حلقة من مسلسل استكمال الاستقلال وتحقيق الوحدة الترابية لبلادنا.

وقد جاء خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده بهذه المناسبة الوطنية العزيزة على قلوب المغاربة تجسيدا لروح المواطنة ومواصلة العمل التنموي عبر فتح العديد من الأوراش الواعدة لتعزيز مكانة بلادنا في محيطها الإقليمي والجهوي والدولي بكل ثبات وجدية وواقعية.

السيد المندوب السامي؛

وفي هذا الصدد لا يسعنا إلا أن نغن العمل الذي تقوم به المندوبية السامية من أجل قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وذويهم، نظرا لما قدموه من تضحيات جسام من أجل الحرية والاستقلال.

ولا تنفوتنا الفرصة في فريق الأصالة والمعاصرة دون الإشارة إلى المجهودات التي تبذلها المندوبية من أجل تحسين الظروف المادية والاجتماعية لأسرة المقاومة وأعضاء جيش التحرير والعناية التي توليها لتحقيق مزيد من المكاسب الاجتماعية لهذه الفئة من المواطنين الذين يتمتعون بمكانة رمزية في وجدان وذاكرة المجتمع المغربي.

كما نغن كل الجهود التي تقوم بها المندوبية السامية في مجال الحماية الاجتماعية والعمل الاجتماعي الذي يشكل ركيزة أساسية في إستراتيجية عمل المندوبية، والذي تسعى من خلاله إلى تحسين الأوضاع المادية والاجتماعية والأحوال المعيشية والصحية لأسرة المقاومة وجيش التحرير وإدماج بنات وأبناء قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير في النسيج الاقتصادي والاجتماعي، ومع ذلك لن تنفوت هذه الفرصة السنوية للنتمس منكم المزيد من العناية والاهتمام بهذه الفئة من المواطنين خاصة الذين يعانون من تقلبات الأحوال الاقتصادية والمعيشية وارتفاع تكاليف المعيشة.

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة معترفون بالعمل الجبار الذي تقوم به المندوبية السامية في سبيل الحفاظ على الذاكرة التاريخية، حيث عملت على

استرجاع نحو 4 ملايين وثيقة من أصل 20 مليون وثيقة تؤرخ للاحم مقاومينا، وهو ما يعتبر إنجازا هاما يتيح الحفاظ على التاريخ والذاكرة الوطنية ويساهم في الحفاظ على تراث وتوثيق تجارب النضال والتحرير الوطني. إن الحفاظ على هذه الوثائق وتوثيقها بشكل منهجي يساهم في نقل هذا التاريخ البطولي إلى الأجيال الجديدة.

فالوثائق التاريخية تلعب دورا حيويا في فهم تطور الأحداث وتأثيرها على مسار التاريخ، وهي تحفظ ذكريات النضال والتضحية وتساهم في توثيق الجهود التي بذلها المقاومون وأعضاء جيش التحرير في سبيل تحرير الوطن. إن استرجاع هذا العدد الكبير من الوثائق يعزز التوثيق التاريخي ويساهم في تعزيز الوعي بالتاريخ الوطني وقيم الحرية والاستقلال والحفاظ على الذاكرة التاريخية وأمجاد الكفاح الوطني ونشر وترسيخ قيم المواطنة الإيجابية وتشجيع البحث العلمي.

كما يعتبر نصب المعالم التذكارية من الوسائل الفنية الراقية لتكريم وتخليد ذكرى الشهداء والمقاومين، والتعبير عن الاعتزاز بالتضحيات التي قدمها المقاومون والتحديات التي واجهوها أثناء نضالهم من أجل الحرية والاستقلال، كما نغن أيضا العمل الذي تقومون به بخصوص نشر المؤلفات والمجلات التي تركز على التاريخ والتجربة الوطنية والمقاومة، من خلال نشر الكتب والأبحاث، والمقالات التي تساهم في نقل المعرفة والإلهام من تجارب المقاوم خاصة للأجيال المقبلة.

السيد المندوب السامي المحترم؛

نود في هذه المناسبة كذلك التركيز على فئة الشباب التي تعتبر قاعدة واسعة من النسيج السكاني لبلادنا والتي صارت لها طرق ووسائل عصرية في التواصل التي يجب استغلالها في إيصال المعلومة المتعلقة بتاريخ وأمجاد بلادنا وبالتالي فالمندوبية مطالبة بابتكار طرق جديدة والتأقلم مع المتغيرات التي يعرفها العالم، والمغرب جزء منه، من خلال تسريع ورش رقمنة القطاع، وذلك من أجل نقل تاريخ المغرب والقيم والمبادئ التي نهجها قدماء المقاومين إلى الأجيال الشابة وتعزيز الوعي والفهم النقدي للتاريخ والهوية الوطنية. وشكرا.

(25) مداخلة الفريق في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

السيد الرئيس المحترم؛**السيد الوزير المحترم؛****السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛**

يشرفني تناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين، للمساهمة في مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة برسم السنة المالية 2024.

بعدم إتقان أغلبية التلاميذ للمهارات والكفايات الأساسية في القراءة والحساب والكتابة واللغات في نهاية مسارهم الدراسي... (معدل تمكن المتعلمين من الكفايات الأساسية ينحصر في نسبة 30% حاليا عوض 70% المفروض ان يمتلكها المتعلمون وهو ما شكل أزمة ثقة المغاربة إزاء المؤسسة التربوية وهيئتها التعليمية، وأزمة في مكانة المدرسة التي لم تعد تلعب دورها في الارتقاء الاجتماعي وتشجيع تكافؤ الفرص).

السيد الوزير المحترم؛

نحن نعلم جيدا طموح الحكومة في تحقيق نهضة تربوية حقيقية تتم عبر تحسين جودة التعليم بشكل جوهري وإعادة وضع المدرسة العمومية في صلب المشروع المجتمعي المغربي، للوصول في أفق 2035 إلى هدف أن يمتلك أزيد من 90% من التلاميذ المهارات المدرسية والكفايات الأساسية عند نهاية مرحلة التعليم الابتدائي. كما نعلم أنكم على دراية بالإشكالات الأخرى التي يعيش عليها القطاع، وتتعلق بالهندسة اللغوية، باعتبارها من القضايا المهمة التي تشغل الرأي العام، حيث تم فرض تدريس العلوم باللغة الفرنسية فقط، رغم أن مقتضيات قانون الإطار والرؤية الاستراتيجية للتعليم لم تشر إلى ذلك، مما أثر بشكل كبير على عدد من التلاميذ، وطرح لهم صعوبات كبيرة في فهم واستيعاب المواد العلمية.

لهذا نحن معكم السيد الوزير ومع الحكومة برمتها في المزيد من تعميق الإصلاح، حتى يتطابق مع الأهداف وطبعا في إشراك لكل المعنيين بمنظومة التربية والتعليم.

السيد الوزير المحترم؛

لقد كانت لتداعيات زلزال إقليم الحوز والأقاليم المجاورة خسائر بشرية ومادية كبيرة، ونغتنم الفرصة لنجدد الدعوات بالرحمة والمغفرة على الشهداء وبالشفاء العاجل للمصابين، وفرصة أيضا لتجديد الإشادة بالعمل الجبار الذي قام به صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله ومنذ اللحظات الأولى للزلزال والقرارات والتوجيهات السامية التي مكنت من احتواء الوضع بسرعة قياسية، كما نتوجه بالشكر لكل من ساهم في عمليات الإنقاذ من أفراد القوات المسلحة الملكية وعناصر الدرك ورجال والقوات المساعدة ورجال الوقاية المدنية، وجميع المتدخلين من المجتمع المدني، وإلى عموم المواطنين المغاربة الذين عبروا على روح التضامن والتآزر التي يتميز بها الشعب المغربي.

وفي هذا الإطار نعلم جيدا حجم الخسائر المادية التي مست المدارس والداخليات بهذه الأقاليم، ونتمنى السيد الوزير المحترم أن تسرع الإدارة المركزية بجانب كل المعنيين بالقطاع إلى اتخاذ الإجراءات الضرورية لعودة تلاميذ هذه المناطق إلى مقاعد الدراسة في ظروف أكثر أمنا وسلامة، لاسيما ونحن نعيش فترة البرد القارس والشتاء وقساوة أحوال الطقس، لذلك فنحن مدعوون بصفة كلية إلى التفكير العاجل في حلول آتية لحماية التلاميذ من هذه الظروف، واعتماد اليات تضمن استمرارية التعليم والسير العادي للمدارس،

وينبغي التأكيد بداية أن قطاع التربية والتعليم يحظى بأهمية كبيرة جدا، وذلك لمساهمته الفعالة في تقدم وتطور المجتمعات، وتوفير فرص جيدة لتطوير مهارات الأفراد، والنهوض بالمجتمع وتحريك عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فهو ذاك المحك حيث يتكون الأستاذ ويتأهل القاضي والمحامي، ويتعلم المهندس والطبيب والسياسي، وغيرهم، لذلك لا غرابة من المكانة المتميزة التي يحظى بها نساء ورجال التعليم داخل مجتمعنا.

السيد الوزير المحترم؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

لا داعي أن نذكر بالمكانة المتميزة للتربية والتعليم عند جلالة الملك حفظه الله ونصره، حيث جعله القضية الثانية بعد القضية الوطنية من خلال التوجيهات الملكية المتكررة للنهوض بهذا القطاع، بل جلالة الملك حفظه الله ونصره دق ما مرة ناقوس الخطر، وتكلم حفظه الله بكل جرأة وشجاعة على الإشكالات التي يعيشها التعليم، قبل أن يتطرق مرار في خطبه السامي إلى بعض المداخل للإصلاح، حيث اعتبر حفظه الله ونصره في خطاب العرش لسنة 2015 (أن إصلاح التعليم يجب أن يهدف أولا إلى تمكين المتعلم من اكتساب المعارف والمهارات، وإتقان اللغات الوطنية والأجنبية، لاسيما في التخصصات العلمية والتقنية التي تفتح له أبواب الاندماج في المجتمع. ولضمان النجاح للمنظور الاستراتيجي للإصلاح، فإنه يجب على الجميع تملكه، والانخراط الجاد في تنفيذه.) انتهى المنطوق الملكي.

السيد الرئيس المحترم؛

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة نتأسف للوضع الذي آلت إليه احتجاجات رجال التربية والتعليم على النظام الأساسي لموظفي قطاع التربية الوطنية، فمن موقع تقديرنا العالي للأدوار الجبارة والمهام النبيلة التي يقوم بها نساء ورجال التعليم داخل مجتمعنا، واستحضارنا في نفس الوقت الجهود الجبارة التي قامت بها بلادنا على مستوى تجويد وتنمية قطاع التربية الوطنية طيلة عقود، واستنادنا كذلك على العزيمة القوية وإرادة الإصلاح التي تحيط بها الحكومة هذا القطاع الاجتماعي الحيوي الذي جعلته من أولويات برنامجها الحكومي، ومن أجل تعزيز ثقة الفاعلين والمواطنين في منظومتنا التربوية الوطنية؛ فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة ندعو إلى تكثيف الحوار البناء في استحضار تام للمصلحة العامة، وإيجاد كل الحلول الممكنة لفك هذه الأزمة، وبالتالي عودة التلاميذ إلى الدراسة في أقرب وقت ممكن.

السيد الوزير المحترم؛

لا داعي أن نذكركم بمكانة التربية والتكوين داخل النموذج التنموي الجديد الذي يطمح كما في علمكم إلى إحداث نهضة حقيقية للمنظومة التربوية، في أفق الوصول إلى تعليم ذي جودة، ومن ثم تجاوز الأزمة التي يعيشها النظام التربوي المغربي والمتمثلة - كما يعلم الجميع - في أزمة جودة التعليم، المرتبطة

البشري، فهو المسؤول عن تكوين النخب والأطر والكفاءات المغربية المتطلعة للمستقبل، في شتى الميادين، بل إن الجامعة المغربية في نظرنا هي قبل كل شيء فضاء للتفكير الحر المبدع والخلاق بعيدا عن التعصب العقائدي، الطائفي والعرقي، وهي كذلك محطة حاسمة للتوجه نحو المستقبل الاقتصادي والاجتماعي لشبابنا.

فالتعليم العالي هو الطريق الأساسي الذي يمكن الفرد من تحقيق أهدافه، ويجعله قادرا على الإبداع والابتكار، كما يعتبر محوريا في تكوين النخب في مختلف المجالات، وتخرج كفاءات قادرة على المساهمة في مسار التنمية ببلادنا.

السيد الوزير المحترم؛

إن وظيفة الجامعة لا تنحصر في التحصيل العلمي فقط بل هي فضاء واسع للنقاش والجدل وإنتاج الأفكار والتنظير للمجتمع وإبداء الرأي في المشروع المجتمعي الذي نريد، مجتمع الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، مجتمع ديمقراطي.

بل نرى أن مستقبل الإنسانية مرتبط أساسا بجودة التكوين، يكون الهدف الأساسي منه هو الإنسان وخدمة الإنسانية دون أن ننسى دور البحث العلمي في شتى الميادين كونه قاطرة التنمية.

في هذا السياق نعتقد أن الحكومة كانت واعية بأهمية هذا القطاع، وجعلته من بين أولوياتها، عبر توفير كافة الشروط الضرورية وفق ما تتيحه الإمكانيات طبعاً، من أجل بلورة سياسة عمومية ناجعة وبرامج ومشاريع واقعية وفعالة.

السيد الوزير المحترم؛

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة نعي جيدا الإصلاحات العميقة التي تعتمدون القيام بها داخل القطاع، وهي إصلاحات واعدة، نحن متيقنون أنها ستحدث رجة كبيرة في القطاع، لما تحمله من شمولية في الإصلاح وبعد النظر في المقاربة، لذا نحن معكم ونعلم جيدا تكلفة هذا الإصلاح المرحلية لكن نعلم جيدا وقعه الكبير على مستقبل الجامعة المغربية التي تريدون أن تجعلوها قطبا علميا ضخما لتأهيل شبابنا وتكوينه بشكل جيد وإعداده لمواجهة تحديات المستقبل، وكذلك تمكين بلادنا من الأطر والكفاءات الكافية وفي مختلف المجالات.

ونحن اليوم بصدد مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، وبعد الاطلاع على حصيلة عملكم منذ توليكم مسؤولية تدبير هذا القطاع، نعرب لكم في فريق لأصالة والمعاصرة عن إشاداتنا وتثميننا للإجراءات التي قمتم بتنفيذها والتدابير التي باشرتم من أجل تحسين جاذبية التخصصات الجامعية، وتحقيق قفزة نوعية في المجال التعليمي عبر إرساء التنظيم البيداغوجي الجديد، الذي يهدف إلى إحداث تغيير شامل في منظومة التعليم، بدءاً من المستويات الأولى من الإجازة حتى مرحلة الدكتوراه، يعتمد على محتوى تعليمي مبتكر ومقاربات بيداغوجية تتماشى مع المعايير الدولية، مما

ما يتطلب توفير اعتمادات مالية خاصة بالخيام والتدفئة والتغذية المدرسية والنقل، ونحن على يقين تام أنكم السيد الوزير المحترم لن تذخروا جهداً في كل هذا. طبعاً في انتظار إعادة بناء كل ما دمره الزلزال بخصوص قطاع التعليم.

السيد الوزير المحترم؛

إن الأرقام التي تم عرضها تدل لا محالة على المجهودات الجبارة التي قامت بها الحكومة، ونحن بفريق الأصالة والمعاصرة نؤمن أن الإصلاح لا يمكن أن يأتي بين ليلة وضحاها، بل يأتي عبر مراحل تتطلب الصبر والحكمة والحوار والتشارك، وعليه فإن مطلبنا الأساسي هو استمرارية الحوار وتدبير هذا القطاع الحيوي بمنطق وعقيدة التشارك.

السيد الوزير المحترم؛

أما بالنسبة لقطاع الرياضة، فإن ما حققه المغرب عبر سنوات يعبر عن الفخر والاعتزاز، وأن ما حققه الرياضة من مكاسب ثقافية وسياحية ودبلوماسية أكثر من المكاسب المادية، وآخرها ما حققته بلادنا في قطر والذي أهر العالم وزاد من إشعاع ومكانة المغرب دولياً، هذه النجاحات تجعلنا اليوم مطالبين بالحفاظ عليها وبدل مزيد الجهود لتطويرها، ولا يختلف اثنان على دور الرياضة المدرسية كمشتل للمواهب، لأنها تساهم في نشر الوعي الرياضي، وكونها طريقاً لاستقطاب الطلبة الموهوبين للمشاركة في البطولات المدرسية والوطنية والدولية.

إننا بفريق الأصالة والمعاصرة ونحن على مشارف تنظيم العديد من الفعاليات الرياضية الإقليمية والدولية ومنها كأس العالم 2030، ننوه بكل المجهودات المبذولة في هذا القطاع، وندعو السيد الوزير ومعه الحكومة إلى إيلاء الاهتمام بالرياضة المدرسية، وجميع أنواع الرياضات ببلادنا بصورة عامة، حتى تصبح الرياضة من روافد الدبلوماسية الهامة للتعريف ببلادنا وتاريخها ومؤهلاتها السياسية والثقافية والاجتماعية.

وفي الأخير نشكركم السيد الوزير المحترم على سعة صدركم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

(26) مداخلة الفريق في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار؛

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

يشرفني باسم فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين تناول الكلمة للمساهمة في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي للسنة المالية 2024.

وفي هذا الصدد نعتبر في فريق الأصالة والمعاصرة أن التعليم العالي وخصوصاً الجامعي من أهم القطاعات الوزارية، لارتباطه الوثيق بالعنصر

التعليمي ببلادنا، والمتمثلة في إشكالية الاكتظاظ وكذا إشكالية الهدر المدرسي. فضلا عن ذلك، نسجل اهتمامكم بمجال الدعم الاجتماعي للطلبة، عبر الرفع من الطاقة الاستيعابية للأحياء الجامعية وإحداث أحياء جديدة، والسهر على تحسين خدمات التغذية بالمطاعم الجامعية، وكذا الرفع من نسبة الاستفادة من المنحة الجامعية، وجميعنا نعلم أهمية الأحياء والمطاعم الجامعية والمنح في تمكين أبناء الفقراء المنحدرين من المناطق النائية من متابعة تعليمهم العالي في ظروف أكثر كرامة.

السيد الوزير المحترم،

لأجل معالجة أزمت الجامعة المغربية العمومية، من قبيل عدم ملائمة تخصصات الطلاب مع احتياجات سوق العمل، إلى جانب تقليص معدل الهدر الجامعي الذي يصل إلى 49% بين طلاب سلك الإجازة دون الحصول على شهادة، عملتم على اتخاذ جملة من الإجراءات البالغة الأهمية، كالرفع من معدل التأطير وتعزيز تدريس وحدات الاختصاص باللغة الإنجليزية، وتمكين الطلاب من قضاء فترة تدريبية لمدة ثلاثة أشهر، الشيء الذي سيمكنهم من الجمع بين المعرفة العلمية والتجربة الميدانية والخبرة المهنية.

أما في سلك الماستر، فسيتم تشجيع تدريس وحدات باللغة الإنجليزية، ثم سيكون على الطالب أن يعمل على مشروع بحث خلال السداسي الأخير، ما يتيح له متسع من الوقت لإنجاز بحث علمي رصين يغني إنتاجات الجامعة المغربية.

السيد الوزير المحترم،

عرف قطاع البحث العلمي والابتكار هو الآخر، تحقيق نتائج إيجابية ومشرفة لبلادنا، فحين نجد أن الباحثين المغاربة استطاعوا تسجيل 243 براءة اختراع خلال سنة 2022، منها 154 براءة اختراع قدمت باسم الجامعات المغربية، إضافة إلى ارتفاع الأبحاث المنشورة بقاعدة المعطيات SCOPUS، وكذا تحسن تصنيف الجامعات المغربية، هو فعلا أمر إيجابي، لكن على الرغم من ذلك، ونتمنى أن يصل قطاع البحث العلمي إلى المكانة التي نطمح إليها جميعا.

وفي هذا الصدد ولأجل تجويد عرضكم وتعزيز الإصلاحات الهامة التي تقومون بها نثير انتباهكم إلى الملاحظات التالية:

- ضعف الميزانيات المخصصة لهذا القطاع لازالت غير كافية مقارنة بأهمية القطاع، وبالرهانات المنتظرة منه لاسيما تطوير البحث العلمي والابتكار؛
- العمل على أن تصل إنتاجات الجامعة المغربية إلى المحيط الاقتصادي والاجتماعي عوض اقتصر بعضها على خزانات الجامعة فقط؛
- ضرورة دعم أكثر للمجلات العلمية الحديثة من قبل الجامعات لتستوعب أغلب البحوث المنجزة من قبل الطلاب.

سيسهم في تعزيز فرص النجاح والتميز وتعزيز جودة الأداء التعليمي، وتعزيز تكافؤ الفرص لجميع الطلاب وتحقيق نجاعة أداء المنظومة التعليمية في شموليتها.

السيد الوزير المحترم؛

يتضح من خلال العرض الذي تفضلتم بتقديمه أمام أعضاء لجنتنا الموقرة، أنكم قمت بمجهودات كبيرة للنهوض بالقطاعات التي تشرفون عليها، ونتائجها جد واضحة من خلال المؤشرات المعتمدة، فعلى الرغم من ارتفاع عدد الطلبة المسجلين بمختلف الكليات والمدارس العليا والمعاهد، حيث تم تسجيل زيادة بنسبة 6.8%، نلاحظ في المقابل أن الوزارة عملت على توسيع الطاقة الاستيعابية، من أجل التخفيف من حدة الاكتظاظ، وذلك عبر إحداث 18600 مقعد جديد، من خلال توسيع بعض الكليات والمعاهد والمدارس العليا، وإحداث كلية الطب والصيدلة بكل من كلميم والراشيدية وبنى ملال، وكذا المدرسة الوطنية العليا للذكاء الاصطناعي وعلوم المعطيات بتارودانت والمدرسة الوطنية العليا للذكاء الاصطناعي والرقمنة بركان.

السيد الرئيس المحترم؛

نرى في فريق الأصالة والمعاصرة أنكم كنتم جد موقفين في اختياركم لهذه المدن بالذات، لأنها في حقيقة الأمر تعاني تهميشا وإقصاء غير مفهوم في مختلف المجالات وعمر لسنوات عديدة، ونتمنى أن تكون لهذه الالتفاتة خطوة أولى في مسار التنمية بهذه المدن، وهو ما سيتيح موارد بشرية مكونة في مجال الطب والصيدلة، مما سيوفر إمكانية إنشاء مصحات كبرى تعتمد على هذه الموارد، ولما لا في القريب العاجل نرى مشاريع استثمارية كبرى في مجال الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الحديثة، نتيجة لهذه الالتفاتة المهمة من لدن الحكومة لهذه المدن.

وفي نفس السياق نلاحظ أيضا اهتمامكم بالاستثمار في العنصر البشري، عبر الرفع من التكوينات خاصة في المجالات التي تعرف نقصا حادا في الأطر المؤهلة، حيث قمت بتنزيل برنامج تعزيز كثافة مهنيي قطاع الصحة، ونحن نعلم حجم الخصاص في هذا الباب، حيث تم تسجيل 8379 طلب بمختلف كليات الطب، مسجلة ارتفاع بلغ 38% مقارنة بالسنة الفارطة، وإضافة إلى إحداث 3 كليات عمومية جديدة، و7 كليات خاصة جديدة، ونعتقد جازمين أن هذه المجهودات ستمكن في السنوات القادمة، من التخفيف من معضلة قلة الأطر الصحية وتقريبنا من المعدل العالمي الذي توصي به منظمة الصحة العالمية.

السيد الوزير المحترم؛

هناك أيضا برنامج تكوين أساتذة السلك الابتدائي والإعدادي الذي يشرف عليه قطاعكم، والذي يمكن من تسجيل 19806 طالب ب 14 مؤسسة عمومية، ضمن 15 مسلكا، وهو ما يعني تسجيل ارتفاع بنسبة فاقت 100% مقارنة بالسنة الماضية التي عرفت تسجيل 9894 طالب فقط، وهو ما سيمكن من الإجابة على إحدى الإشكاليات الكبرى التي تنهش الجسم

كما أننا نشيد بنظرتكم الشمولية في التعاطي مع مختلف إشكالات ومتطلبات الشباب المغربي، التي ترجمتها لسياسات عمومية قوامها التكامل والانسجام بين مشاريع وبرامج الوزارة.

السيد الوزير المحترم؛

نعطي هنا أمثلة فقط، برنامج جواز الشباب، الذي لقي نجاحا باهرا، وخلف ارتياحا كبيرا لدى معظم المستفيدين من خدماته المتنوعة والمتعددة. كذلك برنامج متطوع الذي يهدف إلى تثبيت قيم التضامن والتآزر التي يعرف بها المغاربة حيث يهدف إلى إشراك أكثر من 5000 شاب وشابة من جميع ربوع المملكة وهو ما سيمكن هؤلاء الشباب من تعزيز المشاركة المواطنة وتطوير المعارف والمهارات.

وبإلقاء إطلالة بسيطة على المشاريع المبرمجة خلال السنة المالية 2024، يتضح أن الوزارة ماضية بوثيرة سريعة، من شأنها أن تمكنكم من الوفاء بجميع التزاماتكم، سواء التي تضمنها مشروع قانون المالية لسنة 2024 أو التي تضمنها البرنامج الحكومي برمته، وهذا واضح جدا من نسبة تنفيذ الميزانية لسنة 2023 التي أعلنتم عنها، حيث بلغت تنفيذ ميزانية الاستثمار إلى غاية أكتوبر بالنسبة لقطاع الشباب 88%، في حين بلغت نسبة الاستثمار بخصوص قطاع الثقافة 80.32%، فضلا عن تخصيص ما يعادل 53% من الميزانية العامة للوزارة لفائدة الاستثمار، وهو ما يعكس إرادتكم المتميزة من أجل التعاطي مع جميع الإشكالات والاستجابة لتطلعات الفئات المستهدفة، ويعكس أيضا الجدية والمسؤولية التي تتحلون بها.

السيد الوزير المحترم؛

تحتل الثقافة هي الأخرى أهمية بالغة باعتبارها أهم معيار لقياس درجة تقدم كل مجتمع وعراقته ووزنه بين مختلف دول العالم، والمؤكد أن المملكة المغربية راكمت على امتداد أكثر من 12 قرنا حمولة ثقافية وإرثا تاريخيا زاخرا، يجعلها من أعرق الحضارات العالمية المتميزة والفريدة.

لهذا اتجهت الوثيقة الدستورية إلى الاهتمام بالثقافة بشكل كبير، إذ يتضح حضور مفهوم الثقافة بشكل لافت بين ثناياها، فبالإضافة إلى تصدير الدستور في فقرته الثانية والأخيرة، نجد الثقافة حاضرة في الفصل 5 المتعلق باللغتين الرسميتين والهوية المغربية، وفي ثمانية فصول أخرى

السيد الوزير المحترم؛

لقد منحت قطاع الثقافة الأهمية التي يستحقها، من خلال تسطير عدة مشاريع وبرامج واقعية تواكب التطور السريع الذي يعرفه العالم، مع استحضار التاريخ المشرق للمملكة المغربية، والتراث والهوية المغربية الأصيلة والمتفردة. وفي حقيقة الأمر، نرى في فريق الأصالة والمعاصرة أنكم توفقم بشكل كبير في تنزيل جل المشاريع والبرامج التي التزمتم بها بالشكل المطلوب، ودافعتم بشكل مستمر عن الهوية المغربية وتراثنا العريق، ووقفتم بالمرصاد في وجه

لذا، نرجو منكم السيد الوزير، العمل من أجل الاستمرار في تنزيل الإصلاحات الضرورية للترقي بالتعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، والإجابة على الإشكالات التي لا تزال عالقة، ولنا في فريق الأصالة والمعاصرة، كامل الثقة في شخصكم الكريم وفي قدرتكم على توفير الشروط المثلى لإعداد طالب باحث قادر على مواكبة التطورات العالمية المتسارعة، والاستفادة من التطور التكنولوجي والذكاء الاصطناعي والمعرفة التي تتركز على الدقة والذكاء. كما ندعوكم لإيلاء البحث العلمي والابتكار المزيد من العناية والدعم اللازمين، من خلال رصد ميزانيات مهمة للبحث في مختلف العلوم، لأن البحث العلمي يحتاج موارد وإمكانات كبيرة ليقوم بدوره في المساهمة في تحقيق إشعاع أكبر لبلادنا وطنيا ودوليا.

(27) مداخلة الفريق أثناء مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الشباب

والثقافة والتواصل؛

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

السادة والسيدات المستشارين المحترمين؛

يشرفني باسم فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين تناول الكلمة للمساهمة في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الشباب والثقافة والتواصل برسم السنة المالية 2024. وفي البداية نهنئكم على هذا العرض المميز، الشامل والكامل الذي أعطانا صورة واضحة على أهم المنجزات التي حققتها وزارتكم على مدى سنة مالية، ولا شك، السيد الوزير المحترم، أن القطاع الذي تشرفون عليه يحظى بأهمية بالغة تضم في هيكلتها قطاعات وازنة لها رهانات متعددة وهي قطاعات الشباب بمحولته الاستراتيجية والثقافية كرهان مجتمعي لتحقيق الإقلاع التنموي في بعده الشمولي إضافة إلى قطاع التواصل كفضاء حرية التعبير، وعليه، فإن المهمة الملقاة على عاتقكم السيد الوزير المحترم صعبة لكنها ليست مستحيلة لأنكم راكمت تجربة سياسية متميزة، وأبتم عن حس وطني عالي ومسؤولية والتزام مميزين، جسدتها عملكم المتواصل لتحقيق الأهداف التي التزمتم بها.

السيد الوزير المحترم؛

فيما يتعلق بقطاع الشباب، فإن المتابع لعمل وزارتكم، سيلاحظ أنه منذ توليكم لمسؤولية تدبير هذا القطاع بذلت مجهودات كبيرة وأطلقت مشاريع وبرامج بهدف إدماج الشباب في مختلف مناحي الحياة العامة، ولا يسعنا في فريق الأصالة والمعاصرة إلا أن نفتخر بتمثيلكم المشرف جدا لحزب الأصالة والمعاصرة ولشبابه، لكونكم من أبرز الشباب الذين ناضلوا باستماتة للدفاع عن الشباب المغربي، ونحييكم على المجهودات الاستثنائية التي بذلتموها، والمشاريع والبرامج التي أشرفتم على إطلاقها بمختلف مناطق وطننا الغالي، والتي بدأت تثمر نتائج إيجابية خلفت ارتياحا عاما لدى الشباب المغربي.

المغربية خاصة مراكش ورزازات، حيث تهدم المسجد الأعظم بقرية تينغل، والذي يعد أحد المآثر التاريخية البالغة الأهمية، والذي يعود إلى عصر الموحدين، حيث شيده الخليفة عبد المؤمن بن علي الموحدي سنة 547هـ الموافق لـ 1153م، وهو الآن في حاجة إلى إعادة البناء مع الحفاظ على طابعه التاريخي، إضافة إلى قصبة آيت بن حدو. وغيرها من المآثر. لهذا نلتهمس منكم السيد الوزير، إعادة الاعتبار لهذه المآثر مع إحاطتها بالعناية اللازمة لتلعب دورها في تنمية السياحة الثقافية.

السيد الوزير المحترم؛

ما قيل في قطاعي الشباب والثقافة، ينطبق على قطاع التواصل الذي عرف هو الآخر نجاحا لافتا، من خلال المشاريع والبرامج التي أنجزت، سواء على مستوى دعم مقاولات الصحافة والنشر، أو دعم شركات الطباعة وشركات التوزيع ومختلف المتدخلين والفاعلين في القطاع، خاصة الصحافة الورقية التي تعاني الأمرين أمام الزحف الكبير للصحافة الإلكترونية، لما توفره من معلومات وأخبار سريعة بل لحظية.

هنا نود أن نؤكد السيد الوزير المحترم، أن الإعلام الجديد يثير بعض الرهانات الجوهرية لارتباطه الوثيق بالثورة التكنولوجية والمعلوماتية، وظهور ما يسمى بالمواطن الصحفي الذي ينشط داخل شبكات التواصل الاجتماعي، بعيدا عن أي رقابة أو وصاية ما يجعلنا أمام إشكاليات كبيرة، تتمثل في الوضعية القانونية لهؤلاء، ومدى خضوعهم للمقتضيات القانونية للصحافة والنشر؟ وإثارة مسؤوليتهم المهنية والأخلاقية؟ إضافة إلى إشكالية سرعة فبركة الأخبار الزائفة وانتشارها، فضلا عما يطرحه من إشكالات للصحافة الورقية من قبيل، مشكل المبيعات وضعف المقروئية ومنافسة الصحف الإلكترونية، وكذلك تراجع الغلاف المالي للإشهار، ناهيك عن تعرضها للقرصنة واستنساخ أخبارها من قبل المواقع الإلكترونية، وهي إشكاليات يجب أن نجد لها حلا إن كنا نريد إنقاذ الصحافة الورقية من الاندثار.

وإذ نتابع باهتمام بالغ خطوات الإصلاح التي تتبعونها في القطاع السمعي البصري فإننا ندعوكم إلى السير نحو إطلاق مشاريع تجعل إعلامنا يأخذ بعدا دوليا خاصة ونحن على مشارف تنظيم أحداث دولية.

في الأخير السيد الوزير المحترم، نعيد التأكيد على الإشادة بالعمل الكبير الذي تقومون به على رأس هذا القطاع، وستجدونا دوما إلى جانبكم من أجل تحقيق جميع الأهداف المسطرة خدمة لهذا القطاع الهام والحيوي. شكرا.

(28) مداخلة الفريق في مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الصحة والحماية

الاجتماعية:

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

كل من سولت له نفسه الاستيلاء على الموروث المغربي الأصيل وتراثه المادي واللامادي وسرقته، وهنا نشيد باستعانتكم بمجال الرقمنة لمحاربة السرقة من خلال الموقع الإلكتروني الذي أطلقتم مؤخرا (موقع التراث).

وإذ نرى في فريق الأصالة والمعاصرة أن حصيلة 2023 في قطاع الثقافة كانت إيجابية جدا، يحق لكم ولنا أيضا ولكل المغاربة الافتخار بها، ولنا كامل الثقة في شخصكم الكريم للسير على نفس المنوال طيلة السنوات القادمة المتبقية من عمر الولاية الحكومية الحالية.

عملكم ضمن قطاع الثقافة تشهد عليه العديد من المشاريع من قبيل توفير الحماية الاجتماعية للفنانين هذا المشروع الذي ظل مطلبًا للفنانين المغاربة لسنوات عديدة، ودعم الجمعيات بنسب مهمة، وإنشاء "علامة المغرب"، وتسجيل التراث الثقافي الوطني حيث تم تحقيق تسجيلين في التراث العالمي لليونسكو، و26 تسجيل في التراث اللامادي الإسلامي "الإيسيسكو"، فضلا عن تنظيم فعاليات ثقافية وفنية في إطار برنامج "الرابط عاصمة الثقافة الإفريقية"، وكذا دعم الموسيقى والفنون الاستعراضية بـ 72 مشروع، و6 مهرجانات دولية و15 مهرجان وطني، ثم دعم 395 مشروع للكتاب والنشر، وإذ نتفهم النقص الذي عرفه الدعم هذه السنة نظرا لتخصيص مبالغ مهمة لصيانة المواقع الأثرية التي تضررت بفعل الزلزال فإننا مازلنا ندعو إلى البحث حول آلية مستدامة لهذا الدعم.

إلى جانب ذلك قمتم بإحداث 4 مكتبات، وتنظيم المعرض الدولي للكتاب في نسخته 27، التي لقيت نجاحا كبيرا، إضافة إلى دعم قطاع المسرح (81 مشروع) والفنون التشكيلية (130 مشروع) وتنظيم 224 معرض وإحداث 150 قاعة سينما. وغيرها من المشاريع.

هذه الأرقام تعكس حجم المجهودات التي قمتم بها السيد الوزير المحترم، على الرغم من الإمكانيات المادية البسيطة المرصودة للوزارة، إذ لم تبلغ الميزانية المرصودة للقطاع ككل إلا حوالي 5,3 مليار درهم، تشكل 1.3% من الميزانية العامة، لكن إطلاق كل هذه المشاريع على مستوى القطاعات الثلاث، يؤكد على حسن تدبيركم لها وفق مبادئ الشفافية والنزاهة والحكمة الجيدة.

جدير بالذكر السيد الوزير المحترم أنكم أخرجتم قطاع الثقافة من الجمود الذي كان يعيش فيه والذي يعزى إلى ضعف الميزانية حيث أنكم ابتكرتم أسلوب اشتغال خاص بكم يعتمد على الاستهداف المباشر خارج منطق الأبنية الإسمنتية التي كانت تكلف ملايين الدراهم وتبقى فارغة، وأسستم منطلقا جديدا للصناعة الثقافية ببلادنا مما يعني ذلك فرص شغل جديدة وصناعة بداخل مهمة، بالإضافة إلى إعلانكم العزم على إعطاء الانطلاقة لصناعة الألعاب الإلكترونية.

السيد الوزير المحترم؛

عرفت بلادنا يوم 9 شتنبر الماضي زلزالا قويا ضرب منطقة الحوز، وكان له مخلفات كثيرة ودمر العديد من المآثر والمباني التاريخية بمجموعة من المناطق

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

بداية، وقبل الخوض في مناقشة مضامين الميزانية الفرعية لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية، اسمحوا لي، في غمرة هذه الأيام الوطنية المجيدة والغالية على قلوب جميع المغاربة من شمالها إلى جنوبها ومن شرقها إلى غربها والتي تجمع بين حدثين عظيمين ألا وهما ذكرى المسيرة الخضراء المظفرة وعيد الاستقلال المجيد، والذين خط فيها آباؤنا وأجدادنا بدمائهم الشريفة حب العرش العلوي الشريف وحب الوطن، أن أرفع باسمكم جميعا آيات الولاء والإخلاص لجلالة الملك أمير المؤمنين محمد السادس نصره الله وأيده.

السيد الوزير المحترم؛

يسعدني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة للمساهمة في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية للسنة المالية 2024، والذي أضحت له مكانة خاصة ورائدة ضمن الهندسة الحكومية. وفي البداية لا بد من أن نثمن الرؤية الحكومية المتناغمة والمتبصرة التي أسندت الحماية الاجتماعية إلى وزارة الصحة، وذلك بالنظر للأدوار الكبيرة والمهمة التي تلعبها هذه الوزارة على المستوى الطبي والصحي والمهن الموكبة، بالإضافة إلى الامتداد الإداري والتدبير الاستثنائي.

فهذا القطاع الحيوي والأساسي، عرف نقلة نوعية منذ الشروع في تعميم وتنزيل ورش الحماية الاجتماعية وفقا للتوجيهات الملكية السامية بهذا الخصوص، من أجل تلبية احتياجات المواطنين في المجال الصحي والطبي وتمكينهم من الولوج إلى خدمات طبية وصحية ذات جودة.

وقد بذلتم، ومعكم مختلف العاملين بالقطاع السيد الوزير، مشكورين، مجهودات كبيرة من أجل الوقوف على المشاكل والعوائق التي حدت من تطور القطاع وكانت سببا في ضعف جودة خدماته على مدى سنين وعقود طويلة، بحيث عملتم على تشخيص دقيق وموضوعي لمختلف جوانب القطاع الذي تشرفون على تدبيره، على شاكلة تشخيص طبي، بهدف إيجاد الحلول الناجعة لضمان استدامة الخدمات الصحية وجودتها، أخذا بعين الاعتبار توصيات النموذج التنموي الجديد.

السيد الوزير المحترم؛

"من لا يشكر الناس لا يشكر الله"، ومناسبة مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية هي مناسبة لنشكر وقف وقفة إجلال واحترام لكل العاملين بالقطاع الصحي، ونستحضر التضحيات الجسام التي يقدمونها في كل أزمة تمر منها بلادنا، وأخص هنا بالذكر أزمة كورونا وزلزال الحوز الأليم، الذي أودى بحياة الآلاف تغدّمهم الله برحمته وشافى المرضى.

كما لا تفوتنا الفرصة دون أن ننوه بالمجهودات التي يقوم بها العاملون بالقطاع الصحي الخاص والعسكري، وأن نشكرهم أيضا على ما تدخلاتهم الميدانية خلال أزمة كورونا والزلازل، وتلاحمهم مع باقي مكونات القطاع في جو من الرحمة والمودة، جاعلين من إسعاف المرضى وتضميد جراحهم

ومواساتهم نفسيا هدفهم الأسمى.

السيد الوزير المحترم؛

يتبين من خلال مشروع قانون المالية 2024 أن الحكومة عازمة على مواصلة المجهودات للإصلاح الشامل للمنظومة الصحية الوطنية، حيث تم تخصيص ميزانية محترمة تقدر ب 30,9 مليار درهم خلال سنة 2024 مقابل 28,3 مليار درهم سنة 2023، أي بزيادة قدرها 2,5 مليار درهم، كما تم خلق 5500 منصب مالي لفائدة هذا القطاع.

وبذلك، أصبح هذا القطاع من حيث البنيات الاستشفائية وتعزيز الموارد البشرية ورشا مفتوحا من أجل تدارك الخصاص الكبير في هذين المجالين. وتطلع معكم إلى استكمال المسطرة التنظيمية بخصوص تنزيل القوانين المنظمة لقطاع الصحة لتكتمل بذلك المنظومة القانونية والتنظيمية الخاصة بإصلاح هذا القطاع الحيوي.

السيد الوزير المحترم؛

عرفت السياسة التدبيرية لمختلف المجالات ببلادنا تحولات بنيوية منذ اعتلاء صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده عرش أسلافه الميامين، سياسة قوامها العمل الوقائي والاستباقي بناء على رصد المخاطر المحتملة في سياق دولي متخطط يتغير بين عشية وضحاها، والتنبؤ بكيفية التعامل معها.

وكان من النتائج الملموسة لهذه السياسة الرشيدة، أننا نخرج والله الحمد بأقل الأضرار في كل اختبار، فالمنظومة الصحية ببلادنا زمن الجائحة لم تنهار على عكس العديد من الدول المتقدمة، كما أن تدبير زلزال الحوز تم بعقول وإمكانات وسواعد وطواقم مغربية، دون الحاجة إلى قبول كافة المساعدات التي تم تقديمها لنا من مختلف البلدان.

لكن، هذا لا يعني أن منظومتنا الصحية بلغت كل أهدافها، بالعكس، يجب بذل المزيد من الجهود واستخلاص الدروس، خاصة وأننا مقبلون على احتضان تظاهرات قارية وعالمية (كأس أم إفريقيا 2025 وكأس العالم 2030)، مع ما يعنيه ذلك من زيادة في الإقبال من طرف الزوار من مختلف أنحاء العالم، وبالتالي زيادة الضغط على البنية التحتية الصحية. لهذا، فالمنظومة الصحية يجب أن تكون في مستوى اللحظة، وأن تكون قادرة على التعامل مع الحالات الطارئة وتوفير الرعاية الصحية اللازمة.

كما أن الأحداث والتظاهرات الكبيرة تشجع على انتقال الناس بكثافة والتفاعل الاجتماعي، مما يزيد من احتمال انتشار الأمراض المعدية، وهو ما يستوجب توفر وسائل الوقاية والمراقبة للحفاظ على صحة الجماهير والمجتمع المضيف. هذا، إضافة إلى ضرورة توفير البنية التحتية الصحية بمستوى يلي احتياجات الرياضيين والفرق، سواء كان ذلك في مجال الرعاية العاجلة أو الرعاية الطبية الروتينية، وغيرها من الجوانب التي لا يسعنا الوقت لسردها كلها، ونتمنى أن تكون لنا لقاءات مستقبلية للتداول حولها.

صلاحياتكم من تعزيز ثقة المواطنين والمواطنات بقطاع الصحة وأن تلامس هذه الإصلاحات أيضا انتظارات مهنيي القطاع. وشكرا.

29) مداخلة الفريق في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الأصالة والمعاصرة لمناقشة مشروع الميزانية القطاعية لوزارة الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات والصيد البحري، وذلك انطلاقاً من الأهمية والمكانة التي يحتلها هذا القطاع في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لعموم المواطنين، والرهانات السوسيو اقتصادية الكبيرة المعقودة عليه من حيث مساهمته في الناتج الداخلي الخام والتشغيل. من خلال دينامية قوية تضع القطاع بكل مكوناته في قلب أهداف التنمية المستدامة.

ويأتي مشروع قانون المالية لهذه السنة في سياق تحديات وطنية ودولية ترخي بضلالها على الاقتصاد العالمي الذي يعتبر اقتصادنا الوطني جزءاً لا يتجزأ منه، إذ أن الأثر السبيء الناتج عن توالي سنوات الجفاف، والحرب الروسية الأوكرانية، تضع بلادنا أمام استمرار تحدي سيادة السيادة الغذائية وتجنب اختلال واردات بلادنا من المنتجات الفلاحية .

بالإضافة إلى تداعيات الزلزال التي تضعنا أمام تحدي الرفع من الجهودات الممكنة لتنمية المناطق الجبلية وإقرار العدالة المحلية خاصة في المناطق التي ضربها الزلزال والذي كشف عن حجم الهشاشة التي تعاني منها هذه الأقاليم، وبهذه المناسبة نشيد بالتدخل السريع لصاحب الجلالة نصره الله من أجل دعم ضحايا هذه الكارثة الطبيعية، كما نوه بالجهودات التي قامت بها القوات العمومية ومكونات المجتمع المدني.

السيد الوزير المحترم؛

تتزامن مناقشة الميزانية الفرعية لهذا القطاع في ظل استمرار تداعيات الجفاف وندرة المياه، جراء التغيرات المناخية التي تعرفها بلادنا، والتي أدت إلى انخفاض التساقطات المطرية وارتفاع درجات الحرارة. وتقلص المساحات الصالحة للزراعة، بالإضافة إلى أسباب تدبيرة تتعلق أساساً بالاستعمال غير المعقلن للموارد المائية في الأنشطة الفلاحية، وهنا لن نفوت الفرصة للإشادة بالإشادة بالجهود الحكومية في إنجاز الشطر الأول من مشروع تحويل المياه، بتوجيهات ملكية سامية لصاحب الجلالة نصره الله الذي دعا إلى التسريع في إنجاز برامج تحويل المياه بين الأحواض.

من جهة أخرى وفي ظل هذه الأوضاع تعرف أسعار الحبوب في الأسواق العالمية تقلبات كبيرة طيلة الفترة الماضية بسبب تداعيات الحرب الروسية

السيد الوزير المحترم؛

حين نتحدث عن ورش الحماية الاجتماعية، فإننا نتحدث عن استفادة حوالي 22 مليون مغربي من نظام التغطية الصحية الإجبارية، مع ما يتطلبه ذلك من استدامة للإمكانيات البشرية والتقنية والمالية.

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة وكما نكون من مكونات الأغلبية، نثمن الإرادة السياسية القوية الهادفة إلى إصلاح القطاع، والتي جسدتها المعطيات المقدمة ضمن عرضكم السيد الوزير، كما نرى أنه لا بد من تسريع تنزيل مجموع الاستراتيجيات بالقطاع، وفق مصفوفة الأولويات بطبيعة الحال وأخذاً بعين الاعتبار ضرورة الحفاظ على التوازن المالي، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

- تأهيل المؤسسات الصحية؛

- تحفيز العنصر البشري وتنزيل قانون الوظيفة الصحية،

- العمل على حماية الأطر الصحية المعرضة للخطر؛

- العمل على تنظيم طب المستعجلات؛

- تفعيل الإطار التشريعي المتعلق بالوكالة الوطنية للأدوية والوكالة الوطنية للدم ومشتقاته؛

- أجراً الخريطة الصحية الجهوية عبر تنويع العرض الصحي، وتبني سياسة القرب الصحية؛

- النهوض بوضعية المرضى وممارسي المهن الصحية؛

- تطوير قطاع الصيدلة؛

- رقمنة خدمات قطاع الصحة لفائدة المرتفقين والأطر،

- ممارسة الرقابة على بعض الممارسات ومظاهر الاستغلال التي تعرفها المؤسسات الصحية الخاصة.

السيد الوزير المحترم؛

من خلال تحليلنا لبنية الميزانية الفرعية لقطاع الصحة والحماية الاجتماعية، نسجل بارتياح الزيادة التي عرفتها هذه الميزانية مقارنة مع السنوات الماضية، وهي الزيادة التي تعكس بالواضح والملموس التوجه الإصلاحية للقطاع، كما نثمن تفعيل مخرجات الحوار الاجتماعي القطاعي، مما سيساهم في تطوير المنظومة الصحية وتأهيلها بالشكل الذي يجعلها قادرة على تنزيل الورش الملكي وأيضاً مواجهة المتغيرات المستقبلية.

السيد الوزير المحترم؛

نود في فريق الأصالة والمعاصرة أن نؤكد دعمنا ومساندتنا لكم، لأن الأمر يتعلق بورش مجتمعي، يسعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والعدالة المحلية، باعتبارهما من أهم القضايا التي ركز عليها جلالته الملك نصره الله في أكثر من مناسبة، وأيضاً من مخرجات اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي الجديد. ونتمنى لكم التوفيق في أداء مهامكم على الوجه الأمثل وتمكنوا من خلال

من حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية وتحسين ظروفهم المعيشية. كما تجدر الإشارة إلى أننا في حاجة لدفعة قوية وجديدة من المشاريع الفلاحية التضامنية للنهوض بتشغيل الشباب في المناطق القروية، والحد من الفوارق الجالية والاجتماعية بالعالم القروي، وتحسين ظروف عيش الساكنة القروية من خلال فك العزلة عنها.

السيد الوزير المحترم؛

فيما يتعلق بالصيد البحري، نوه بداية في فريق الأصالة والمعاصرة بالخطاب الملكي السامي الذي ألقاه صاحب الجلالة نصره الله وأيده بمناسبة الذكرى 48 لانطلاق المسيرة الخضراء المظفرة وهو خطاب يأتي للتأكيد على استمرار العمل الجاد والدؤوب لبلادنا لاستكمال المسار التنموي للنهوض بأقاليمنا الجنوبية.

إذ أكد بشكل أساسي على الأهمية الاستراتيجية للواجهة الأطلسية، وأعطى توجيهاته السامية لجعلها من أهم دعائم افتتاح المغرب على الواجهة الأطلسية. والعمل على تنويع الشركاء الاقتصاديين للمغرب، من خلال الاستغلال الأفضل والأنجع للثروات التي تتمتع بها هذه الواجهة من بلادنا. في هذا الإطار يضطلع قطاع الصيد البحري بدور بارز في التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة بالمناطق الجنوبية كما يعتبر من القطاعات الحيوية التي تشغل نسبة مهمة من اليد العاملة، تصل إلى أكثر من 120.000 بحار يتوزعون على حوالي 4200 مركبا للصيد الساحلي التقليدي و570 مركبا للصيد بأعالي البحار.

إننا نوه بكافة الجهود المبذولة في قطاع الصيد البحري وخصوصا المخطط الأزرق الذي جاء من أجل تأمين وتثمين الثروات البحرية ببلادنا وكذلك من أجل تحقيق نوع من الاكتفاء الذاتي من الأسماك وذلك لكون بلادنا تتوفر على واجهتين بحريتين وتمتاز بطول الشريط الساحلي الذي يضم ثروات سمكية هائلة ومتنوعة، هذا بالإضافة إلى الأهمية التي يلعبها هذا القطاع في امتصاص البطالة عن طريق فرص الشغل التي يوفرها كقطاع واعد لا بد من الاهتمام به نظرا لمساهمته بشكل جلي في جلب العملة الصعبة، بسبب الطلب الخارجي على المنتجات السمكية المغربية نظراً للجودة العالية التي تمتاز بها. لكنه بالمقابل، فإنكم مطالبون بمضاعفة الجهود في سبيل تعزيز ما تحقق في العقد الأخير من مكتسبات، وذلك من خلال تطوير قدرات مهنيي القطاع وتحسين ظروف عيشهم وعملهم. بالإضافة إلى تعزيز مكانة المغرب بوصفه مركزا دوليا للسلاسل البحرية، والعمل على استدامة الثروة السمكية للأجيال القادمة. خاصة تتبع ومراقبة استنزاف الثروة السمكية من أجل استخراج دقيق السمك الذي يتطلب ثروة سمكية مهمة من أجل الحصول على كمية دقيق قليلة.

كما يواجه هذا القطاع مشكل الاستغلال المكثف والمفرط للموارد البحرية، وهو أمر يعود أساسا إلى السياسات المتبعة في تدبير هذه الموارد،

الأوكرانية. واتجهت هذه التقلبات نحو الرفع من قيمة وأسعار هذه المادة الاستهلاكية الأساسية والمواد المرتبطة بها، إذ وصلت إلى مستويات قياسية كانت لها تأثيرات مباشرة على القدرة الشرائية في مختلف دول العالم.

وهو ما يؤكد ضرورة بذل مجهودات إضافية في ظل بوادر استمرار ارتفاع الأسعار من أجل تشجيع الفلاحة المعيشية ببلادنا، نظرا لما تكتسيه من أهمية قصوى لتعزيز أمننا الغذائي، فبالرغم من المجهودات القيمة المبذولة، وعلى رأسها المكتسبات التي جاء بها مخطط المغرب الأخضر والجيل الأخضر، اللذين نجحا إلى حد ما في عصرة القطاع وتعزيز الإنتاج، إلا أنه مازال يعاني من محدوديته في بعض الجوانب، والتي نعتقد أنكم قادرون على تجاوزها.

في هذا الإطار، ومن أجل مواصلة دينامية التنمية الفلاحية التي انخرطت فيها بلادنا، يجب تطوير فلاحية مستدامة ومقاومة للتغيرات المناخية عبر مضاعفة برامج النجاعة المائية وتعزيز البحث العلمي الفلاحي لمواجهة التحديات التغيرات المناخية.

كما أنكم مدعوون السيد الوزير المحترم للعمل على:

- تحقيق الاكتفاء الذاتي على مستوى المواد الأساسية، كالحبوب والزيت والسكر؛

- الارتقاء بالفلاح المغربي إلى مستوى الطبقة الوسطى من خلال التنزيل الأمثل والسليم لما جاء به مخطط الجيل الأخضر، وإعطاء الأولوية للعنصر البشري، والعمل على مواصلة دينامية التنمية الفلاحية؛

- دعم البذور المختارة والأسمدة ومراجعة أمانتها، التي فاقت كل التوقعات؛

- إجراء البحوث العلمية والتقنية والاقتصادية الهادفة إلى تنمية الفلاحة الوطنية والثروة الحيوانية.

السيد الوزير المحترم؛

يشكل التسويق أحد العوائق الحقيقية أمام تنمية المنتجات الفلاحية ببلادنا، إذ بالرغم من تطوير الطرق التسويقية للمنتجات الزراعية، فإنها تبقى محدودة في ظل هيمنة طرق البيع المباشرة. بالإضافة إلى تعقيد مسار ترويج وتسويق المنتجات الزراعية، الشيء الذي فتح المجال أمام تدخل فاعلين آخرين غير رسميين (وسطاء، محولين)، ومن ثم التقليل من هامش ربح المنتجين الأصليين، مما يؤدي في غالب الأحيان إلى تراجع الإنتاج، وبالتالي تراكم الديون ثم الإفلاس، خاصة في صفوف الفلاحين الصغار والمتوسطين.

وقد أثبتت سنوات الجائحة أن الفلاحين الصغار والمتوسطين والعمال الزراعيين باعتبارهم الدعامة الأساسية للسياسة الفلاحية ببلادنا، استطاعوا في ظل تلك الظروف الصعبة تمويل الأسواق الوطنية من مختلف المنتجات الفلاحية، بل وتصدير بعضها للخارج، الأمر الذي يدفعنا بهذه المناسبة إلى مطالبتكم بوضع هذه الفئة في صلب السياسة القطاعية لوزارتكم، انسجاما وتوصيات النموذج التنموي الجديد والتصريح الحكومي. وذلك لتمكينهم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه ومن والاه.

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لمناقشة الميزانيات الفرعية للقطاعات الحكومية المندرجة في اللجان الدائمة السنة المالية 2024 برسم مناقش اليوم مشروع ميزانية القطاعات الوزارية المبرجة للسنة الثالثة من عمر هذه الحكومة التوجه العام للحكومة، إذ نعتبرها لحظة مناسبة وذلك لإجراء تقييم موضوعي وواقعي.. لما أنجزته جل القطاعات الوزارية وما تعذر إنجازه بأفق استشرافي يستجيب لانتظارات المغاربة والمضامين البرنامج الحكومي، وأيضا لمساءلة مختلف الاختيارات العمومية التي رسمتها مختلف القطاعات خلال السنة المالية المقبلة 2024.

وأعتمد هذه الفرصة لأنه عاليا بالمجهودات المبذولة من قبل السيدات والسادة الوزراء واطر جميع القطاعات الوزارية والإدارات العمومية على العمل الجاد الذي يضطلعون به خصوصا في إعداد مختلف الميزانيات الفرعية بحصيلتها ومشاريعها للسنة المالية المقبلة في انسجام تام مع روح الدستور ومع مضامين الخطاب الملكية السامية والبرنامج الحكومي وتحديات المرحلة الراهنة.

السيد الرئيس، السيدات والسادة،

إن مناقشة الفريق الاستقلالي لمشاريع الميزانيات الفرعية للقطاعات الوزارية العامة تستحضر الانعكاسات السلبية للسياس العام الوطني والدولي المطبوع بالعديد من التحديات الدولية والوطنية، بفعل التوترات والاضطرابات الإقليمية والدولية والتي من تجلياتها الحرب الأوكرانية الروسية والعدوان الإسرائيلي على غزة، وتعدد التوترات التي يعرفها العالم هذا بالإضافة إلى فاجعة زلزال الحوز وتوالي سنوات الجفاف.

وهي تداعيات وإرهاصات فرضت متغيرات دولية جديدة على مختلف الميزانيات القطاعية واستوجبت إعادة ترتيب الأولويات على المستوى الميزانياتي بالكثير من الواقعية، وبما يسمح بالحد من انعكاسات هذه الأزمات، وتحويل مختلف التحديات المفروضة رغم صعوبتها إلى فرص متاحة للرفع من مستوى الإنجاز العمومي.

ويسجل مختلف المشاريع الميزانياتية المعروضة على أنظار المجلس أنها لم تبق رهينة الظرف والسياس الصعب، ولم تنح إلى تغليب هاجس التوازنات المالية والاقتصادية على حساب المطامح الاقتصادية المقرونة بالعدل الاجتماعي وبالعدالة الاجتماعية بل تجاوزتها إلى الابداع الخلاق لبرامج اجتماعية وتنموية على قدر كبير من الأهمية.

وربما لست بحاجة هنا للتذكير بمزايا مختلف مضامين الميزانيات القطاعية الوزارية وإنما إلى التركيز على البعض منها نظرا لضيق الوقت ومنها:

أولا: تحيل الى توفر مختلف القطاعات الوزارية على أفق إصلاحي واضح وبأهداف استراتيجية كبرى متفق عليها بشكل مسبق من طرف الجميع؛

ثانيا: لا تترك مجالا للارتباك وتتيح قراءة أفقية وعمودية الرزنامة الإصلاحات القطاعية، وهو ما يضمن نوع من الاتساق والتكامل بين مختلف

والتي لم تنجح في التوفيق بين القدرات الذاتية في مجال الصيد وإمكانيات توفير المخزون. خاصة على مستوى الأقاليم الجنوبية التي أكدنا عليها مرارا وتكرارا، سواء في مداخلتنا داخل هذه اللجنة الموقرة أو على مستوى الجلسات العامة.

السيد الوزير المحترم؛

لابد بهذه المناسبة من إثارة مشكل حقيقي مرتبط بالأوضاع الاقتصادية الاجتماعية ببعض المناطق التي شهدت إنشاء ميناء للصيد. وأعطيك مثالا على ذلك، الأوضاع التي يعاني بها شباب إقليم بوجدور بسبب الاختلالات التي تعرفها عملية الصيد والتوزيع، والتي لا تخدم بالمطلق الأهداف التنموية التي أنشأ من أجلها صاحب الجلالة نصره الله ميناء المدينة، حيث يتم تخزين وتجميد ما يتم اصطياده بهذا الميناء في وحدات خارج الإقليم. وهو ما يزيد من صعوبة وإمكانية الصمود والاستمرارية على الوحدات المستثمرة داخل الإقليم في ظل هذه الممارسات الغير السليمة والتي لا تواكب الجهود التنموية الذي تعرفه المنطقة ككل.

إن المنطقة في حاجة ماسة لتمكين أبناءها من الاستفادة من هذا الميناء، وهذا لن يتأتى إلا بإجراءات وتدابير صارمة تتوخى الشفافية في تدبير الإنتاج السمكي والتصریح بالمحولات الحقيقية لمعرفة مال السمك الذي يتم اصطياده. كما أنها في حاجة لتحسين مناخ أعمال هذا القطاع الذي تعقد عليه الساكنة آمالا كبيرة للنهوض بأوضاعهم الاجتماعية .

ومن أجل تجاوز هذا الخلل ندعوكم السيد الوزير المحترم إلى:

- القيام بزيارة ميدانية لميناء بوجدور للوقوف ميدانيا على الوضعية المزرية لهذا الميناء؛

- اتخاذ تدابير استعجالية للنهوض بالوضعية الاجتماعية للصيادين بالمنطقة الذين يعانون من ظروف معيشية مزرية؛

- تشجيع الاستثمار في وحدات للتخزين وأخرى لتثمين المنتجات البحرية داخل الإقليم؛

- ضمان استفادة المستثمرين في الوحدات الصناعية داخل الإقليم من الكميات التي تدخل للميناء، خاصة وأنهم ملزمون اليوم بشراء المنتج المصطاد في هذا الميناء من موانئ بعيدة، وهي وضعية غير سليمة وغير مقبولة، لأنها تضاعف تكلفة الإنتاج على المستثمرين، ولا تعكس الفلسفة التي أنشئ من أجلها الميناء، والمتمثلة في محاربة البطالة وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية بالإقليم.

III- مداخلات الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:

1) مداخلة المستشار السيد محمد صبحي في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية:

المشاريع والبرامج الوزارية؛

ثالثاً: مضامين تسمح بالتنزيل الناعم للالتزامات الحكومية في البرنامج الحكومي، مما من شأنه أن يعزز من منسوب الثقة في المؤسسات وفي قدرة الحكومة تحديداً على الوفاء بالتزاماتها.

وأتم تعرفون، السيدات والسادة، أنه حينما يتعلق الأمر بتحديد وتنفيذ السياسات العمومية لا تصير مسألة الثقة ترفاً أو عنصراً ثانوياً.. فالثقة ينظر إليها باعتبارها شرط واقف لنجاح مختلف السياسات العمومية.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

وإذا كانت مشاريع الميزانيات جديرة بثقة وبالتصويت الإيجابي للفريق الاستقلالي للوحدة والتعدلية، فإن الدقة في الأعداد والجدولة الزمنية لمختلف البرامج والمشاريع التفصيلية تزيدنا اقتناعاً بجدارتها بهذه الثقة.

وفي تقدير الفريق الاستقلالي فبلادنا اليوم، في حاجة أكثر من أي وقت مضى إلى تعزيز ثقة المواطنين في مختلف السياسات والبرامج العمومية من خلال معطيات واقعية ومن خلال أرقام حقيقية، ومن خلال توقعات يقبلها المنطق الاقتصادي قبل المنطق السياسي.

ولأن الوقت المخصص لا يكفي لمناقشة ميزانية كافة القطاعات فاسمحوا لي في هذا الصدد بمناقشة بعض القطاعات على سبيل المثال لا الحصر، وخصوصاً ما يرتبط منها بالمسألة الاجتماعية والتي خصها المشروع بأولوية الأولويات، بغلاف مالي يتجاوز 176 مليار درهم ومقاربات متنوعة ومبتكرة. وفي هذا الإطار، فإننا في الفريق الاستقلالي نعتبر أن برنامج الدعم المباشر هو بحق بمثابة ثورة جديدة للملك والشعب، ولحظة تاريخية بكل المقاييس تدشن المرحلة الجديدة ومفصلية في تاريخ تعاظم بلادنا مع المسألة الاجتماعية.

الأكيد أيضاً على أن لا أحد يمكن أن يختلف معنا بشأن الأهمية القصوى لمضامين مختلف الميزانيات الاجتماعية من أجل إرساء شبكة الأمان الاجتماعي عبر تنزيل الورش الملكي الرامي إلى تعميم الحماية الاجتماعية والدعم الاجتماعي المباشر، وهو أمر تسعى القطاعات المعنية على مرافقته من خلال إصلاحات عميقة لقطاعات الصحة والتعليم، من جهة، وتأهيل السياسة النشيطة للتشغيل والرفع من مضمون النمو من فرص الشغل من جهة أخرى. وما دامت المناسبة شرط فاسمحوا لي أن أجدد التذكير بالموقف الثابت للفريق الاستقلالي للوحدة والتعدلية واستعداده التام للانخراط في الإصلاح الجاري لقطاع التعليم، بما في ذلك مراجعة النظام الأساسي، على اعتبار أن تأهيل المدرسة العمومية وتجويدها شكل دائماً هاجساً رئيسياً للفريق.

وإذ نعبّر عن احترامنا التام لحقوق الجميع للاحتجاج بالطرق المعقولة

والمعقولة قانوناً، فإننا نشيد بالمكتسبات المهمة والاستثنائية المحققة لحد الآن لفئات واسعة من الشغيلة التعليمية، والتجاوب مع العديد من مطالب النقابات والتشديد على ضرورة استئناف الدراسة، لاسيما مع الدينامية الإيجابية الجديدة التي أفضى إليها الاجتماع الذي ترأسه السيد رئيس الحكومة مع النقابات والذي كان هاماً وجد إيجابياً.

كما ننبه إلى خطورة الوضع الحالي ونرفض في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعدلية جملة وتفصيلاً استمرار هذا الوضع المتوتر وندعو إلى الحكمة والتبصر وتغليب مصلحة تلامذتنا ومستقبل المدرسة العمومية.

كما نستثمر هذه المناسبة للإشادة بالدور المركزي للنقابات الأكثر تمثيلية والتنويه بدورها الوطني وتمثلها للرهانات الاستراتيجية لبلادنا، دون التفريط في محامها الأولى والمتعلقة بحماية مكتسبات وحقوق منخرطها وفي ممارسة حقوقهم النقابية.

أما بخصوص قطاع الصحة، فإننا ننظر بعين متفائلة للتطورات والدينامية التي شهدتها مؤخراً، وخاصة في إطار تنزيل مقتضيات القوانين المتعلقة بالمنظومة الصحية الوطنية، والذي مكن على الخصوص من وضع نظام أجري أكثر تحفيزاً والمصادقة على القوانين المتعلقة بالمجموعات الصحية الترابية والوكالة المختصة بالأدوية والمنتجات الصحية، فضلاً عن التعزيز المقدر للبنية التحتية الصحية.

كما أن إعفاء الأدوية والمنتجات الصيدلانية والمواد الداخلة في إنتاجها من الرسوم الجمركية والضريبة على القيمة المضافة، وارتفاع الاعتمادات المخصصة للقطاع وكذا مناصب الشغل المقترحة في المشروع، خصوصاً في ظل سياق موسوم بضغطات استثنائية على المالية العمومية، نعتبره في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعدلية رسالة صريحة عن مركزية القطاع في اهتمامات الحكومة.

ونأمل من الحكومة مضاعفة الجهود لإعداد الخريطة الصحية، وتجويد الخدمات الصحية وتوفير الأطر الصحية اللازمة والتقليل من الفوارق الصارخة في توزيع الموارد البشرية وفي الولوج إلى الخدمات الطبية ما بين الجهات وفي الجهة الواحدة ما بين العالم القروي والعالم الحضري.

السيدات والسادة،

بالنسبة لقطاع التشغيل، فإننا نسجل أهمية الإبقاء على الإعفاء من الضريبة على الدخل بالنسبة لمجموعة من برامج التشغيل ("إدماج"، "تحفيز"...)، وكذا آلية دعم الاستثمار المنتج لفرص الشغل المنصوص عليها في ميثاق الاستثمار، فإننا نأمل في مراجعة جذرية للسياسة النشيطة للتشغيل لإعطاء دفعة قوية لسوق الشغل وتصحيح اختلالاته.

السيدات والسادة،

وبخصوص قطاع الفلاحة والصيد البحري، فغني عن البيان أن القطاع قد شهد تحولات مهمة وعميقة منذ بدء تنفيذ الإجراءات الهيكلية لخطط

حصوله على عقد الازدياد بتسجيل ولادته، إلى حصول ذويه على شهادة الوفاة، وما يتطلبه ذلك من موارد مالية وبشرية مهمة؛

واعتبارا لتعدد المجالات التي يسهر على تديرها فإننا في الفريق ولضيق الوقت وبعد دراسة عميقة لمشروع الميزانية الفرعية نؤكد على ما يلي: الاهتمام بالموارد البشرية وخاصة بالجماعات الترابية والاسراع بإخراج الإطار القانوني المنظم للوظيفة العمومية الترابية الى حيز الوجود بما يراعي الخصوصية المحلية؛ ضرورة العمل على مراجعة تجربة التدبير المفوض لشركات النظافة والتطهير والماء والكهرباء والتي أبانت عن اختلالات كثيرة، سيما في الشق الاجتماعي، بسبب غلاء الفواتير، وضعف الاهتمام بالجانب الاجتماعي للعاملين بأغلب هذه الشركات؛

• الاسراع بإخراج ميثاق اللاتركيز الاداري الى حيز الوجود، بما يسهم في مواكبة التحولات المهمة التي تعرفها الادارة الترابية في علاقتها بالتدبير اللامركزي خاصة على الصعيد الجهوي؛

في الأخير يبقى أملنا كبيرا أن تشكل مشاريع الميزانيات القطاعية فرصة للحكومة لتضاعف جهودها، لإنجاز الأوراش الكبرى الهيكلية وخاصة ما يرتبط بالإصلاح الجبائي وتعميم الحماية الاجتماعية وميثاق الاستثمار والدعم الاجتماعي المباشر والجهوية المتقدمة، التي احتلت موقع الصدارة في ساحة النقاش العمومي، غير أن الملاحظ هو أن تصور الحكومة لمستقبل الجهوية لم تكتمل معالمه بعد؛

تلكم مواقف الفريق من بعض الميزانيات الفرعية، ونظرا لضيق الوقت نسلمكم مداخلات الفريق ومواقفه من كل القطاعات المدرجة في اللجان الدائمة مكتوبة.

(2) مداخلة الفريق في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تندرج ضمن اختصاصات لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان:

- العدل وحقوق الإنسان؛
- العلاقات مع البرلمان والمجمع المدني؛
- الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة؛
- إدارة السجون وإعادة الإدماج؛
- المحاكم المالية؛
- الأمانة العامة للحكومة.

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

الجيل الأخضر الجديد والتي أنتجت دينامية حقيقية للقطاع، ساهمت في تعزيز الاستثمارات الفلاحية، لكن وبالرغم من المجهودات المبذولة غير ان الواقع يؤكد على أن اقتصادنا الوطني ومعدل النمو لازال مرهونا بنتائج القطاع الفلاحي، الذي يبقى بدوره خاضعا لتأثيرات العوامل المناخية، وذلك بالرغم من المجهودات المبذولة على مستوى إدخال تحولات هيكلية عميقة في بنية القيمة المضافة الفلاحية، بما يسهم في بروز مجالات جديدة مصنعة وفروع جديدة ذات نسبة نمو عالية، والرفع من السلاسل الفلاحية ذات القيمة المضافة العالية والاقبل تأثرا بالظروف المناخية، وفي تنويع وتحديث البنيات الإنتاجية، وإحداث مناصب الشغل، وتعزيز قدراتنا التصديرية والتنافسية؛ إضافة لما سبق فإن العديد من المقاولات الفلاحية لازالت تتخبط في مجموعة من المشاكل البنيوية والمسطرية والمالية التي تحول دون انخراطها في الدينامية التي عرفها القطاع وتحد من تنافسيتها محليا وطنيا ودوليا، سواء فيما يتعلق بالإنتاج أو التصدير، كما تواجه صعوبة في الولوج الى الطليبات العمومية في غياب التزام العديد من القطاعات مبدأ الافضلية الوطنية.

ما قلناه بشأن الفلاحة ينطبق أيضا على الصيد البحري، ولئن كنا ننوه بالمجهودات التي تبذلها مختلف مصالح الوزارة والمعهد العلمي والمكتب الوطني للصيد البحري والوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء البحرية خاصة فيما يتعلق بتنفيذ البرامج والأهداف المتضمنة في استراتيجية "اليوتيس". فإننا نطرح مجموعة من الملاحظات والاقتراحات التي نعتبرها أساسية للتقدم أكثر في مجال التنفيذ والفعالية ومنها:

• ضرورة الرفع من الاعتمادات المخصصة للتدبير الإداري والتتبع الميداني، والابتكار المحلي، من خلال توفير الأطر الكفاءة والمؤهلة، وتحسين وضعيتها المالية وتمكينها من الأدوات اللوجيستكية سواء على المستوى الإداري أو على صعيد المجال البحري.

• ضرورة إشراك المهنيين في كل الدراسات المتعلقة بقطاع الصيد البحري، والأخذ باقتراحاتهم المدعمة للقطاع والتعامل الموضوعي مع كل الفعاليات ذات القيمة المضافة في السياسات البحرية مع مراعاة التمثيليات المهنية الحقيقية؛

• توخي الصرامة في محاربة الصيد العشوائي والأسماك حديثة الولادة الأصناف الأخرى كالصدفيات والرخويات والطحالب؛

حماية ما تبقى من الثروة السمكية وعدم تعريضها للاندثار، وتشديد المراقبة على مدى احترام الدول المتعاقدة معها لبنود اتفاقيات الصيد البحري؛

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

واعتبارا للأهمية الكبرى التي يكتسبها قطاع الداخلية، باعتباره أحد أهم القطاعات الوزارية بالنظر إلى حجم وطبيعته الاستراتيجية ولارتباطه الوثيق بالحياة اليومية للمواطن ومواكبته اليومية له من المهد الى اللحد، أي منذ

يشرفني أن أَدْخُل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لمناقشة الميزانيات الفرعية للقطاعات الوزارية المدرجة ضمن اختصاصات لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، برسم السنة المالية 2024.

السيد الرئيس المحترم،

وتعد مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة العدل فرصة لتسجيل أن بلادنا حققت إنجازا تاريخيا تجلّى في إحداث المجلس الأعلى للسلطة القضائية بمقتضى دستور 2011 وإصدار القانون التنظيمي المنظم له؛ الأمر الذي يسهم في تأسيس سلطة قضائية حقيقية قوية ومستقلة وكفيلة بتحقيق الأمن القضائي ووصون حقوق الأفراد والجماعات والدفاع عن كرامتهم. كما نص القانون المنظم للسلطة القضائية على استقلال النيابة العامة عن السلطة التنفيذية حتى تكون في منأى عن أي تأثير، وهي تجربة مهمة وامتحان كبير لبلادنا.

ومن هذا المنطلق لابد أن نشيد بهذا الانجاز النوعي، إلا أننا في الفريق الاستقلالي ندعو إلى ضرورة تسريع وتيرة استكمال إصلاح منظومة العدالة تفعيلا للتوجيهات الملكية السامية لضمان ترسيخ دولة الحق وسيادة القانون، بعد هذا التأخر الملحوظ في إخراج بقية النصوص التشريعية إلى حيز الوجود، أساسا مجموعة القانون الجنائي والمسطرة الجنائية والقانون المنظم لمهنة الخبراء وباقي القوانين ذات الصلة بالإصلاح والمرتبطة بتأهيل المهن القضائية وقضاء الأعمال، علما أن القضاء النزيه والمستقل هو الضامن لمناخ الأعمال حيث يسهم في جذب وتشجيع الاستثمارات كما يكرس البناء الديمقراطي ويوطد دعائم الاستقرار والأمن الاجتماعي والاقتصادي ويحمي الحقوق والحريات المكفولة دستوريا لكل المواطنين.

كما نؤكد على ضرورة إيلاء مزيدا من العناية والاهتمام بالجانب المتعلق بأئسنة التشريعات سواء الجنائية أو المدنية أو الاجتماعية، حتى تكون متماشية مع الوعي الحقوقي في المجتمع واعتماد مقاربة النوع في إعدادها وصياغتها، وهي إرادة تجسدت، على سبيل المثال لا الحصر، في قانون خطة العدالة الذي أتاح للمرأة المغربية، ولأول مرة، الحق في ولوج مهنة العدول، وكان ذلك سنة 2017؛ وهو قرار شجاع، منسجم مع الشريعة الإسلامية السمحاء، ومكرس لحقوق المرأة.

لا شك أن النجاعة القضائية تتمثل أساسا في تسهيل ولوج المتقاضين إلى المحاكم وتحسين ظروف استقبالهم وكذا تحديث الإدارة القضائية وتطويرها التكنولوجي من خلال انجاز المحكمة الرقمية وتعزيز حكومتها من خلال تنزيل المخطط التوجيهي للتحويل الرقمي للعدالة تستجيب لمتطلبات العصر ومستلزمات المرحلة في ظل الوضع الوبائي العالمي الذي عرفته بلادنا.

والمحكمة الرقمية إجمالا هي منهجية تسيير تعتمد التكنولوجيا الحديثة ومسايرة كل تطورات وسائل الاتصال في إصدار الأحكام وأداء الرسوم ومتابعة أطوار الدعوى من البداية إلى النهاية عن طريق العمل بنظام الالكتروني عوض النظام الورقي.

ونحن في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية ننوه ونشيد بهذا الورش الإصلاحي الهام الذي اعتمدته بلادنا إلا أننا نود التنبيه إلى عدة ملاحظات والتي تتجسد أساسا في غياب النص القانوني المنظم للمحاكمات عن بعد إلا من بعض القوانين التي تتعلق فقط بالجانب الموضوعي مثل قانون 53.05 المتعلق بالتبادل الالكتروني للمعطيات القانونية، وقانون رقم 08.09 المتعلق بالمعطيات الشخصية وبالمناسبة ندعو الحكومة إلى الإسراع بإخراج مشروع قانون المتعلق باستعمال الوسائط الإلكترونية في الإجراءات القضائية.

ولاستكمال بناء هذا الورش بشكل متين وناجح لابد من تجهيز المحاكم إذ لا يمكن تصور قيام إدارة إلكترونية بدون بنية تحتية لازمة ويدخل هذا الأمر في إطار توفير الوسائل المادية لاشتغال الإدارة القضائية من خلال تعميم الإعلاميات في كل محاكم المملكة وتوفير التجهيزات والحواسيب والهواتف وشبكات الاتصال بالإضافة إلى ضرورة توفر على برامج معلوماتية متطورة لها القدرة على معالجة البيانات ونقلها وتبادلها بشكل تفاعلي بين مختلف الفاعلين.

ولعل هذا يطرح إشكالا على مستوى تدبير مرفق القضاء من تباين مستويات المحاكم في التوفر على التكنولوجيات الحديثة وصعوبة استعمالها كما يواكب ذلك غياب التواصل الرقمي بين الإدارة القضائية والمهن القضائية بمعنى أن هناك تحدي تقني باعتبار أن المحاكم ليست مؤهلة بشكل كبير.

وكل هذه التحديات المتعلقة بالمحكمة الرقمية لا شك أن الحكومة ستبذل قصارى جهدها لحل هذه الإشكالات إلا أن أهم تحد هو ما يتعلق بالجانب الاجتماعي مثل إكراهات الأمية وهل الجميع يحظى بالهاتف والحاسوب ويحسن استعماله؟ كلها تحديات تفرض إعادة النظر والدراسة المتأنية ويسلزم القيام بدراسات تقييمية لهذا الإجراء لتفادي القصور من أجل التطبيق الأسلم لهذا المشروع الإصلاحي المتقدم بامتياز والذي يروم إصلاح منظومة العدالة.

السيد الرئيس المحترم،

يشكل إصدار قانون رقم 95.17 المتعلق بالوساطة والتحكيم والوساطة الاتفاقية خطوة بالغة الأهمية إذ نتمنى ونؤكد على أن هذه المبادرة الإصلاحية تروم تحديث وتطوير الترسنة القانونية لبلادنا لتأطير قطاع التجارة ومجال المال والأعمال وفق معايير مقبولة قانونا في ظل الانفتاح الاقتصادي على الأسواق العالمية وعلى الاستثمار الأجنبي وغيرها من الرهانات المتعلقة بتحسين جاذبية الاستثمار وطمأننة المستثمرين الأجانب إلى الاستثمار داخل المغرب وبالتالي ضمان تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

السيد الرئيس المحترم،

ولكي لا تفوتنا الفرصة نود في الفريق الاستقلالي الإشادة بالتوجيهات الملكية السامية ضمن رسالة سامية إلى رئيس الحكومة، تتعلق بإعادة النظر في مدونة الأسرة. وتأتي هذه الرسالة الملكية تفعيلا للقرار السامي الذي أعلن عنه جلالتة في خطاب العرش لسنة 2022 وهذه التوجيهات تأتي تجسيدا

وجعل إصلاح منظومة العدالة من بين أولويات ورش الإصلاح الشمولي للبلاد.

السيد الرئيس المحترم،

فيما يتعلق بمجال حقوق الإنسان ونحن نناقش اليوم ميزانيات المؤسسات التي تعنى بهذا القطاع لا بد أن نسجل أن التجربة المغربية في مجال حقوق الإنسان والحقوق الاقتصادية والاجتماعية هي تجربة متميزة، ذات أهمية ونجاعة التأثير في السياسات العمومية شريطة توفر إرادة سياسة وشروط تفتح باب قنوات التفاعل بين مؤسسات الدولة ومكونات المجتمع، وفي هذا الاتجاه لا بد أن ننوه بمختلف المبادرات التي تم فيها إشراك المؤسسة البرلمانية في إطار إعداد التقارير الوطنية، سواء تعلق الأمر بالتقارير الوطنية برسم الجولة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل أو التقارير الوطنية الموجهة إلى هيئات المعاهدات وهذه من بين الآليات اللازمة لمد جسور التعاون البناء بين السلطة التشريعية والهيئات المكلفة بحقوق الإنسان، لتطوير العمل الحقوقي وتكريس مبادئ وثقافة حقوق الإنسان. وفي نفس السياق ندعو إلى تمكين البرلمان بمختلف التقارير التي تعدها المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان فيما يتعلق بالتفاعل مع التقارير الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان في بلادنا. لا شك أن ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان يتطلب عامة انخراط الجميع من مؤسسات الدولة والمجتمع بمختلف تشكيلاته، القوى الحية السياسية منها والاجتماعية، لبذل الجهود لرصد وتتبع مختلف الخروقات المرتبطة بمجالات حقوق الإنسان، كيفما كان نوعها ومصدرها، وذلك عن طريق ربط جسور التعاون مع المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان والمجتمع المدني ومختلف الفعاليات الحقوقية والاجتماعية.

نود في الفريق الاستقلالي في هذه المناسبة أن ننوه ونثمن الإجراءات التي تعتمدها الحكومة القيام بها في هذا المجال للدفاع عن المكتسبات الوطنية، المتمثلة في نهج سياسة تواصلية تبين المكتسبات الحقوقية، وتروم النهوض بالمعرفة والخبرة الوطنية في مجال حقوق الإنسان.

يبد أننا نود إثارة بعض الملاحظات في الشأن الحقوقي ببلادنا خصوصا في ظل تداعيات ما بعد جائحة كوفيد 19 الذي اجتاحت العالم ومن ضمنه بلادنا المغرب، والتي تتجسد في التأكد على ضرورة مواصلة بذل الجهود للعمل على تحقيق المساواة للجميع وضمان حقوقهم وكرامتهم فيما يتعلق بالحقوق في الشغل حيث يعاني الكثير من فقدان الشغل وما ترتب عن ذلك من معاناة.

كما نود إيلاء المزيد من العناية والاهتمام بحقوق المرأة والطفل وذلك بتجريم تشغيل الأطفال والاعتداء الجنسي والجسدي ولا بد من الإشارة هنا إلى تنامي ظاهرة اغتصاب الأطفال، طبقا للمواثيق الدولية.

إن ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان يتطلب عامة انخراط الجميع من مؤسسات الدولة والمجتمع بمختلف تشكيلاته، القوى الحية السياسية منها والاجتماعية، لبذل الجهود لرصد وتتبع مختلف الخروقات المرتبطة بمجالات

للعناية الكريمة التي ما فتئ يوليها، أعزه الله، للنهوض بقضايا المرأة وللأسرة بشكل عام.

في إطار مواصلة ورش إصلاح منظومة العدالة والذي جعلته الحكومة من أولوياتها وعملا بالتوجيهات الملكية السامية سيتم تعميم محاكم الأسرة على الصعيد الجهوي وتمكينها من الموارد البشرية والمالية اللازمة، وهذا البرنامج يستحق التنويه والإشادة، كما نسجل ونثمن التزام الحكومة بتطوير البنية التحتية للمحاكم من خلال تشييد بنايات جديدة وتهيئة وتوسعة وتجديد البنايات الموجودة.

وفي نفس السياق نود الاهتمام أكثر بالعنصر البشري على اعتبار أنه الأداة الأساس لتنفيذ الإصلاح المنشود، مع العمل على إعادة النظر في الخريطة القضائية لتستجيب لتطلعات وانتظارات المواطنين في إطار إدارة قضائية حديثة ومواطنة تروم تكريس التواصل واحترام معايير الجودة والشفافية وخلق فضاء عميق للثقة والاطمئنان في منظومة العدالة لتجاوز كل الصعوبات والتحديات تفاديا لهذر الزمن القضائي.

السيد الرئيس المحترم،

إن إشكالية الاكتظاظ التي تعاني منها المؤسسات السجنية ببلادنا أضحت تتفاقم يوما بعد يوم وما يترتب عنها من آثار على مستوى التكلفة المادية والصحية الباهظة وهذا يشكل أيضا هذرا للفرص الحقيقية للإدماج في ظل مواصلة اعتماد آلية الاعتقال الاحتياطي الذي أصبح يسجل ارتفاعا مضطردا في أعداد المعتقلين احتياطيا، بيد أنه لا يجب اختزال الاكتظاظ في ارتفاع نسبة المعتقلين الاحتياطيين فحسب، بل يعود ذلك أيضا إلى النسبة الهامة للوافدين الجدد على السجون المغربية التي يتم الحكم عليهم بعقوبة بسيطة أو يتم إطلاق سراحهم بعد تبرئتهم من طرف المحاكم. مما فرض ضرورة الانفتاح على التجارب الدولية الفضلى لاعتماد تدابير عقابية بديلة وضمن هذا النقاش وحل هذه المعضلة نسبيا جاء مشروع قانون رقم 43.22 الذي هو قيد الدرس بمجلسنا بعدما تمت المصادقة عليه بمجلس النواب.

كما نود خلال هذه المناسبة السنوية أن نسجل تفاعل الحكومة مع المطالبة بضرورة إعادة النظر في القانون المنظم للمؤسسة السجنية (قانون رقم 23.98 الصادر بتاريخ 16 شتنبر 1999) وذلك بإعداد مشروع قانون رقم 10.23 الذي هو أيضا قيد الدرس بمجلسنا بعد المصادقة عليه بمجلس النواب وهذا النص التشريعي يروم مواكب التحولات الحاصلة على مستوى الواقع السجني وما يرتبط به من تطورات مجتمعية وتعدد عالم الإجرام.

إننا في الفريق الاستقلالي نؤكد دائما على ضرورة تكثيف كل الجهود وبشكل جاعي لرسم معالم جديدة لعدالة قوية ومتطورة مع العمل على الانطلاق نحو عدالة ذكية رقمية تضمن الحقوق وتحقق الأمن القضائي عملا بالتوجيهات الملكية السامية حيث ما فتئ جلالة الملك نصره الله يؤكد، ضمن مجموعة من خطبه السامية، على ضرورة ترسيخ دعائم دولة الحق والقانون

يتسنى لنا تحليل ودراسة هذه النصوص بشكل أعمق ويكون العمل التشريعي ذا جودة عالية وأكثر دقة.

أما فيما يتعلق بالحصيلة الرقابية ننوه بالتعاطي الإيجابي للوزارة مع مجمل الأسئلة الشفهية التي يتم طرحها إلا أننا نود التأكيد مرة أخرى على ضرورة احترام القطاعات الوزارية للأجال المحددة في الإجابة عن كافة الأسئلة الكتابية للسادة المستشارين، حتى لا تفقد راهنتها وعدم اكتفاء الأجوبة في بعض الأحيان بمعطيات عامة، وذلك من أجل تقوية الرقابة البرلمانية.

أما فيما يتعلق بالمجتمع المدني فهو يشكل صلة وصل بين الدولة والمجتمع، لكونه يلعب دوراً مهماً من الناحية السياسية من خلال تكريس الديمقراطية عن طريق المشاركة والرقابة وأيضاً له دور من الناحية التنموية، إذ يعد محرك عجلة التنمية من خلال مبادراته، ويضم المجتمع المدني كل المؤسسات والتكتلات الداخلية والهيئات. فهو يعد ثروة وطنية هائلة وقوة اقتراحية فاعلة، فإنه وبالرغم من التغيير الذي حصل على المستوى المؤسسي من خلال الوثيقة الدستورية التي مفادها جعل من المجتمع المدني كشريك مساهم في التنمية البشرية والتنشئة الاجتماعية، إلا أن الاهتمام بهذا المجال يفرض مضاعفة الجهود للنهوض به وبذل المزيد من العناية لتأطير الجمعيات حتى تتمكن من القيام بأدوارها الإنسانية إن على المستوى الوطني أو الخارجي كشريك في الدفاع عن قضايا بلادنا في المحافل الدولية.

وفي نفس السياق نود تسجيل إيجابيات تبني الوزارة للاستراتيجية الجديدة للمجتمع المدني ونثمن كل محاور هذه الاستراتيجية، التي اعتمدت على تشخيص وضع المجتمع المدني والوقوف على التحديات التي يواجهها، بناء على تقارير وتوصيات مؤسسات ولجان متعددة، فالمرجو في هذا الإطار العمل على تشجيع المشاركة المكثفة لجمعيات المجتمع المدني في إعداد وتنفيذ وتقييم السياسات العمومية على اعتبار أن هذا الورش لازال من أولويات وتحديات هذه المرحلة التي تتطلب مزيداً من العمل لتعزيز ولوج المجتمع المدني للتمويل العمومي، مع تكاثف الجهود لتبني مجالاً قانونياً وضريبياً ملائماً لجمعيات المجتمع المدني، مع الإشادة بفكرة إحداث هيئة حكامة تشتغل على الدور الحكومي في مجال النهوض بالمجتمع المدني.

كما نؤكد مرة أخرى أن المجتمع المدني بحاجة ماسة إلى مزيد من التأهيل وبالرغم من إصدار القانون رقم 06.18 المنظم للعمل التطوعي التعاقدي، والذي فعلاً يعد مبادرة نوعية واستشرافية لتأطير العمل الجمعوي لبلادنا، فإن الحكومة لازالت مدعوة إلى الاهتمام أكثر بهذا القطاع وتشديد عملية التدقيق والافتحاص في طرق صرف الاعتمادات الممنوحة حتى تحقق مختلف البرامج أهدافها.

السيد الرئيس المحترم،

إن أهمية قطاع الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة في النسق الحكومي موضوع مناقشتنا اليوم، تكمن في كونه يوطر مجالين مهمين، ويتعلق الأمر

حقوق الإنسان، كيفما كان نوعها ومصدرها، وذلك عن طريق ربط جسور التعاون مع المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان والمجتمع المدني ومختلف الفعاليات الحقوقية والاجتماعية.

وخلاصة القول إن التجربة المغربية في مجال حقوق الإنسان والحقوق الاقتصادية والاجتماعية هي تجربة متميزة، ذات أهمية ونجاعة التأثير في السياسات العمومية شريطة توفر إرادة سياسية وشروط تفتح باب قنوات التفاعل بين مؤسسات الدولة ومكونات المجتمع، وفي هذا الاتجاه لابد أن نثمن مختلف المبادرات التي تم فيها إشراك المؤسسة البرلمانية في إطار إعداد التقارير الوطنية، سواء تعلق الأمر بالتقارير الوطنية برسم الجولة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل أو التقارير الوطنية الموجهة إلى هيئات المعاهدات وهذه من بين الآليات اللازمة لمد جسور التعاون البناء بين السلطة التشريعية والهيئات المكلفة بحقوق الإنسان، لتطوير العمل الحقوقي وتكريس مبادئ وثقافة حقوق الإنسان. وفي نفس السياق ندعو إلى تمكين البرلمان بمختلف التقارير التي تعدها المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان فيما يتعلق بالتفاعل مع التقارير الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان في بلادنا.

السيد الرئيس المحترم،

لا شك أن العلاقة بين البرلمان والحكومة تجد مرجعيتها في مضامين دستور 2011 التي تنص على إحداث نوع من التوازنات بين السلطات وخصوصاً تجسير الفجوة بين الحكومة والبرلمان، عبر التواصل والتعاون المشترك علماً أن الدستور تضمن جملة من التعديلات التي من شأنها تحقيق هذا الهدف والتي تجلت في التوسيع من اختصاصات البرلمان في مجال التشريع ومراقبة عمل الحكومة.

وقد تجلّى هذا المنحى أيضاً في التوجيهات السامية لجلالة الملك، مما جعل الحكومة ممثلة في الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان مدعوة لمواصلة العمل على تفعيل التزاماتها مع المؤسسة البرلمانية لتعزيز تعاونها البناء وتواصلها المستمر، في إطار الاحترام التام لفصل السلط، عن طريق تفاعلها الإيجابي مع مثلي الأمة، لكون البرلمان يشكل صرحاً دستورياً لدراسة ومناقشة مختلف القضايا التي تشغل الأمة على اعتبار أن رفع منسوب الثقة بين الناخب والمنتخب يكمن في تطوير الأداء المؤسسي للبرلمان والعمل على تحسين صورته ورد الاعتبار للعمل السياسي بشكل عام.

وباستقراء مضامين ميزانية هذا القطاع التي نحن بصدد مناقشتها اليوم، نسجل في الفريق الاستقلالي أن الحصيلة التشريعية كانت مهمة وذات بعد اجتماعي بامتياز والتي جاءت إجمالاً تصب في اتجاه وفاء الحكومة بالتزاماتها المتضمنة في برنامجها الحكومي، وهذه المبادرات المثمرة والمعززة لمقومات الدولة الاجتماعية بامتياز كما أرادها جلالته الملك، نثمنها وننوه بها، بيد أننا وككل مناسبة مناقشة الميزانية السنوية لهذا القطاع نود من الحكومة في العمل على إرفاق مشاريع القوانين بمذكرات تقديمية والوثائق الضرورية المتعلقة بها، حتى

بمجال الوظيفة العمومية، ومجال الرقمنة الذي أصبح يحظى بعناية وأهمية بالغة تفرضها التطورات التكنولوجية المتسارعة.

ومن هذا المنطلق لا بد أن نثمن مضامين العرض الذي تقدمتم به السيدة الوزيرة، حيث نستخلص منه أن الحكومة ستعمل على التسريع بإصلاح الإدارة بهدف الرفع من مردودية الخدمات العمومية عبر تبسيط المساطر، وإطلاق استراتيجية جديدة للتحويل الرقمي، حيث رصد مشروع قانون المالية لسنة 2024 لوزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة ما مجموعه 2032 مليون درهم بزيادة قدرها 524 مليون درهم عن السنة الماضية بزيادة نسبة 34%. لقد أصبحت بلادنا مدعوة إلى الاشتغال على حاجيات الإدارة وهو أمر ناجم عن مكاتها الوازنة في الارتقاء الاقتصادي، عن طريق جلب الاستثمارات الأجنبية، تحسين مناخ الأعمال، إرساء علاقة ثقة بين الجهاز الإداري والمواطنين وتخليق الحياة العامة. في ظل عصر يتميز بعملة الأسواق، والتنافس الحاد بين الدول والمؤسسات الاقتصادية، وانتشار وسائل الإعلام وتكنولوجيا الاتصالات، وضرورة السرعة في اتخاذ القرار، وتحدي المخاطر، علما أن الإدارة هي ركيزة أساسية في دفع عجلة التنمية من خلال محاربة الرِّبع والفساد، ضمان النزاهة والشفافية وتحقيق العدالة الاجتماعية، عبر سيادة القانون وربط المسؤولية بالحاسبة.

إننا في الفريق الاستقلالي نود في هذه المناسبة أن نشيد بأهم منجزات هذا القطاع الذي يتجسد في مختلف التدخلات الاستراتيجية الحكومية في مجال تنظيم الإدارة وتبعية تنفيذها من خلال إعداد السياسة الحكومية في مجال اللامركز الإداري وتبعية تنفيذها، والسهر على ترشيد الهياكل الإدارية لا سيما عبر اقتراح الإجراءات الهادفة إلى تحسين تنظيمها وتسييرها، وإعداد الاستراتيجية الوطنية لتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، والسهر على مواكبة وتبعية تنفيذ البرامج والمشاريع المرتبطة بها وتقييم حصيلة منجزاتها. ولعل أهم مداخل إصلاح الإدارة العمومية وتحسين أدائها بغية تجويد خدماتها العمومية يأتي من خلال إصلاح شمولي عبر تطوير وسائل عملها القانونية والمادية والبشرية، والأهم من ذلك هو تحسين علاقتها بالمرتفقين وتجديد ثقته بها، لتصبح رافعة للتنمية الشاملة وأداة لمواجهة التحديات المستقبلية.

وتستند المقاربة الإصلاحية للإدارة العمومية على المبادئ والمقتضيات التي كرسها دستور 2011، والتي تتحدد في التوجهات العامة للمملكة والمبادئ الموجهة للحكامة الجيدة، وربط المسؤولية بالحاسبة، وتحقيق مبادئ الإنصاف المجالي والشفافية والنزاهة والحياد، مع احترام مبدأ المساواة بين المواطنين ترسيخا للعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرصة.

يكتسي العنصر البشري أهمية قصوى في مجال تطوير وتحديث الإدارة العمومية، وعلى هذا الأساس فالتدبير الحديث للموارد البشرية يستلزم تحسين مردودية الأداء الإداري عبر تأهيل العنصر البشري باعتباره المرتكز

الأساس لأي تنمية إدارية، حيث إن السير الجيد للمرفق العمومي ومدى قدرته على الاستجابة إلى متطلبات المرتفقين تبقى متوقفة بشكل كبير على كفاءة العنصر البشري وعلى تأهيله ودرجة تحفيزه.

وبناء على هذه المعطيات يبقى النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية محط مسالة في ظل المقتضيات الجديدة الواردة بالوثيقة الدستورية لسنة 2011، مما يفرض ضرورة مراجعته لمواكبة التحولات التي يشهدها التدبير العمومي الحديث، حيث وجب الرفع من كفاءات الراسمال البشري للإدارة العمومية من أجل خدمة تليق بالمرتفقين، لأن أي إصلاح هو مرتبط حتما بتطوير الموارد البشرية في الإدارات العمومية، وتمكينها من التكوين والتكوين المستمر. وتحفيزها مقابل الابتكار والإبداع، دون إغفال تطوير منظومة الترقية سواء في الرتبة أو الدرجة وتوحيد الأنظمة الأساسية بما يضمن العدالة بين مختلف الفئات والعمل على البحث عن الكفاءات وحثها. مع الحرص على انسجام القواعد المرتبطة بالأنظمة الأساسية والأجور والتعويضات وبالأحياط الاجتماعي لموظفي إدارات الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية.

لا شك أن بلادنا قد اعتمدت استراتيجية ممتدة لسنوات لتعزيز البنية التحتية الرقمية (استراتيجية المغرب الرقمي 2030)، ولعل هذا ما جاء في مشروع قانون المالية لسنة 2024 حول رقمنة الخدمات الإدارية خلال السنة المقبلة بغية التمتع في قمة التصنيف العالمي على مستوى القارة الإفريقية، والتشجيع على خلق فرص الشغل، وزيادة المساهمة الرقمية في الناتج المحلي الإجمالي.

وفي هذا الإطار لا بد أن نثمن هذه التوجه، حيث عندما نستحضر التحولات التي شهدتها ورش الرقمنة بالمغرب، نجد أن هذا القطاع قد حقق نموا كبيرا خلال السنوات الماضية وهو ما جسده العديد من الاستراتيجيات والبرامج المعتمدة، من قبيل استراتيجية "المغرب الرقمي" لسنة 2013 ومخطط "المغرب الرقمي" لسنة 2020 ولقد تأكدت فعاليته في ظل جائحة كوفيد19 وهذا أمر بالغ الأهمية.

كما نجد أن بلادنا شرعت فعلا في الانتقال من إدارة كلاسيكية إلى إدارة مواكبة للتحويل العالمي، على اعتبار أن الانتقال الرقمي بات المدخل الأساس لتحقيق الشفافية والقضاء على الرشوة والفساد، إلا أن هذا التحول يتطلب موارد بشرية ذات خبرة وكفاءة عالية. فالتحول من الإدارة الورقية إلى الرقمية، يتيح التحكم في الأهداف ويضمن السرعة في إنجاز المهام، ويمكن من تقصص المسافة بين المرتفق والإدارة.

كما نود أن نؤكد أيضا وكما أكدنا في أكثر من مناسبة على ضرورة الاشتغال على وضع إطار قانوني رقمي يضمن ثقة المستخدمين، وتعزيز مرونة الخدمات، وتشجيع "الاستثمارات الرقمية" في القطاعين العام والخاص، كما يجب العمل على إنشاء جيل جديد من البنية التحتية الرقمية بمختلف أنحاء

البلد، مع تسجيل أنه في المناطق النائية نجد الكثير من الدواوير لازالت بعيدة كل البعد عن هذه المعطيات.

ومن هذا المنطلق تظل بلادنا ملزمة بالاستعداد الجيد لتطورات العالم المتقلب والموسوم بالتحويلات التكنولوجية المتسارعة، الأمر الذي يفرض تطوير النظام البيئي الرقمي المرتبط بالشركات والمقاولات بشكل متواصل. إننا في الفريق الاستقلالي وفي إطار مناقشة ميزانية قطاع الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة نسجل أنه من أجل إنجاح عملية الإصلاح الإداري لابد من توفر إرادة سياسية حقيقية وتضافر جهود جميع المتدخلين، وتأهيل الموارد البشرية. وكما جاء في خطاب جلالة الملك في افتتاح الدورة التشريعية (14 أكتوبر 2016) "إن إصلاح الإدارة يتطلب تغيير السلوكيات والعقليات، وجودة التشريعات، من أجل مرفق إداري عمومي فعال في خدمة المواطن". وبهذه المناسبة لابد أن نثمن عاليا مجهودات الحكومة بحرصها وعزمها على مواصلة الإصلاحات العميقة لخط استغلال الإدارة العمومية ببلادنا تنفيذاً لتوجيهات الملكية السامية ولمضامين البرنامج الحكومي وعملاً بتوصيات النموذج التنموي الجديد عن طريق تسريع التحول الرقمي مع الحرص على بناء ترسانة تشريعية وتنظيمية لتدعيم وتكريس دينامية الإدارة الرقمية.

السيد الرئيس المحترم،

لقد حظي قطاع السجون ببلادنا بأهمية بالغة نظراً لما يمثله من بعد حقوقي وقانوني وإنساني، حيث شهد خلال السنوات الأخيرة جملة من التطورات في اتجاه الارتقاء بمستوى المؤسسة السجنية، تنفيذاً للتوجيهات السامية لجلالة الملك ولمقتضيات الدستورية التي تحث على النهوض بحقوق السجناء وإعادة إدماجهم في المجتمع، والتزاماً ببنود الاتفاقيات الدولية المرتبطة بحقوق الإنسان التي تم الانخراط فيها تحقيقاً للأمن والسلامة وأمنسة ظروف الاعتقال وإعادة إدماجهم في المجتمع. إلا أن هذا الورش الإصلاحى الهام بالرغم من المكتسبات التي رآها لا زال يعاني من بعض التعثرات.

ولعل أهم هذه التعثرات تتجلى أساساً في ظاهرة الاكتظاظ وكل ما يترتب عنها من تداعيات خطيرة، فالإكتظاظ داخل السجون أضاعى بشكل معضلة حقيقية تطرح أكثر من إشكال قانوني وحقوقي؛ لما له تداعياته الخطيرة على المعتقلين وعلى وظائف المؤسسات السجنية بشكل عام؛ فهو يؤدي إلى خلق ظروف اعتقال من شأنها إضعاف قدرة المنظومة السجنية على الاستجابة لحاجيات الأشخاص النزلاء، سواء فيما يتعلق بالعناية الطبية والتغذية والإيواء، والتكوين والترفيه.

وقد أثرت في أكثر من مناسبة أن الإكتظاظ هو نتاج طبيعي للمقاربة الأمنية التي تتعاطى بها المؤسسة القضائية ومختلف المؤسسات المعنية مع الظاهرة الإجرامية، المتمثلة أساساً في اللجوء المكثف للاعتقال الاحتياطي وبطء المحاكمات والتطبيق شبه المنعدم للمقتضيات القانونية المتعلقة بالإفراج المقيّد، إضافة إلى الأعمال المحدود لمسطرة الصلح بالشروط، حيث تشير

المعطيات الإحصائية إلى أن نسبة السجناء في إطار الاعتقال الاحتياطي يشكّلون ما بين 40 و 60 بالمائة من مجموع المعتقلين.

ومن هذا المنطلق فإن الحكومة ملزمة بالإسراع بتنزيل النصوص القانونية المرتبطة بالمسطرة الجنائية، بما يسمح باللجوء إلى التدابير والعقوبات البديلة ولعل مشروع قانون رقم 43.22 المتعلق بالعقوبات البديلة الذي هو قيد الدرس بمجلسنا ينحو في هذا الاتجاه، وحسب تقديرنا سيحد نسبياً من ظاهرة الإكتظاظ في تدارك أعمال مسطرة الاعتقال الاحتياطي، ولعل هذه المعضلة أصبحت تتفرع عنها عدة ظواهر سلبية ومشاكل، فالمؤسسات السجنية وما تعرفه من أحداث شغب وتمرد واعتداء على الموظفين ومختلف مظاهر العنف واليأس والإحباط والعود، كل هذه العوامل ساهمت في تحويلها إلى أماكن تفرخ المنحرفين وتسهم في ارتفاع نسبة الجريمة وتطورها.

من هذا المنطلق لا بد من بذل المزيد من الجهود من طرف كل المعنيين وحتى المجتمع المدني من أجل خلق منظومة سجنية ذات شمولية عامة، وذات أبعاد نموذجية مستشعرة بإنسانية النزلاء، مع تفعيل روح الإصلاح والتأهيل والإدماج في حقهم. فالكل مدعو إلى توحيد الرؤى في خضم الحوارات الوطنية من أجل تخليق الشفافية لتدبير معضلة السجون، والذي يمكن تفعيله على أرض الواقع وفق المقاربات التشاورية والتشاركية.

ولكي لا تفوتنا الفرصة ونحن نناقش مضامين ميزانية المندوبية العامة لإدارة السجون، نود تبيين توجه الحكومة إلى اعتماد استراتيجية النهوض بحقوق السجناء وإعادة إدماجهم عن طريق حزمة من التدابير والإجراءات الدامجة لعدة مقاربات بغية أنسنة الاعتقال ومواكبة إعادة إدماجهم وتحديث الإدارة السجنية.

وهنا لا بد أن نشيد بالمنجزات التي حققتها المندوبية عن طريق اعتماد مبادرة إحداث وتجهيز مراكز بيداغوجية مؤهلة بعدد من المؤسسات لتكوين النزلاء في عدة شعب مختلفة، وتمكينهم من اكتساب مهارات وحرف، تساعدهم عند الإفراج عنهم على الانخراط في سوق العمل وتحقيق الاندماج السوسيو مهني والاقتصادي بشكل يحقق الأمن العام للمجتمع ويحتوي السجناء الذين استفادوا من إعادة الإدماج، وهذا الأمر هو نتاج اعتماد فلسفة إعادة التأهيل عبر تكوين السجناء وتمكينهم من معرفة مهنية عند خروجهم من المؤسسة السجنية تمكنهم من العثور على عمل شريف ووسيلة كسب مشروعة تبعدهم عن سبل البحث عن أسباب العيش بطرق غير مشروعة وهذه هي أهداف العملية الإدماجية.

كما نؤكد مرة أخرى ونحن بصدد مناقشة ميزانية المندوبية العامة لإدارة السجون، على ضرورة تحسين وضعية الموظفين والعاملين بالمؤسسات السجنية ببلادنا، إدارياً ومادياً مع العمل على تحسين وضعيتهم النفسية بالتحفيزات المادية نظراً لجسامة العمل الذي يقومون به فالملاحظ أن مستوى التأطير داخل السجون يتطلب مزيداً من العناية والاهتمام، لذا

أصبح ضروريا إعادة النظر في القانون المنظم رقم 23.98 لهذه المؤسسة لكي تواءم مقتضيات دستور 2011 ومستجدات المبادئ والمعايير الدولية للسجناء، وهنا لا بد أن نؤمن تفاعل الحكومة مع هذا المطلب حيث جاءت بنص تشريعي جديد ينظم المؤسسات السجنية وهو مشروع قانون رقم 10.23 الذي هو قيد الدرس في مجلس المستشارين بعد أن تمت المصادقة عليه في مجلس النواب.

إننا ناشد كل المهتمين والفاعلين والمسؤولين على هذا القطاع إيلاء مزيدا من العناية للمؤسسة السجنية ولساكنتها وهنا لا بد أن ننوه بتحسين جودة الخدمات الطبية المقدمة للسجناء والتي ظهرت جليا في إطار محاصرة وباء كورونا، كما نؤكد مرة أخرى على مواصلة الاهتمام بالجانب النفسي للزلاء وتكثيف الجهود والعمل على إيجاد مزيدا من الآليات التي من شأنها تحسين وضعية المؤسسة السجنية في إطار أنسنتها وإدماج السجناء في محيطهم السوي الذين كانوا يعيشون فيه من قبل.

السيد الرئيس المحترم،

باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية نتوجه بالشكر والتقدير للسيدة الرئيس الأولى وقضاة وأطر هذه المؤسسة الدستورية على العمل الجاد الذي يضطلعون به في أدائهم لمهامهم الجسدية، في الفحص والتدقيق والدراسة.

إن المحاكم المالية أصبحت تكتسي أهمية بالغة على اعتبار أنها هيئات عليا للرقابة على المال العام تناط بها مهام مراقبة تنفيذ الميزانية العامة وميزانيات الجماعات المحلية بمراحلها المختلفة وأجهزتها المتعددة.

وفي إطار مناقشة الميزانية الفرعية للمحاكم المالية برسم السنة المالية 2024، نعتبر هذه المناسبة فرصة لكي نؤمن عليا التواصل الإيجابي للمجلس مع المؤسسة التشريعية عبر جملة من التقارير التي يصدرها والتي تشكل مجالا ثمرا للتعاون المؤسسي لتخليق المجال العام.

لا شك أن هذه التقارير لها دور فعال بالنسبة للمؤسسة التشريعية تتجسد في الاستعانة بها في تقييم السياسات العمومية، ومراقبة العمل الحكومي كما تسهم في خلق نقاشات عمومية بناءة.

وفي هذا الاتجاه نؤكد على ضرورة توسيع مجال نشر هذه التقارير والعمل على متابعة مآل ومدى التزام المعنيين بتوصياتها، عن طريق وضع دليل لها لكي يتم الوقوف على تنزيل وتفعيل مقتضيات هذه التقارير مع التأكيد على ضرورة تحيينها.

وبناء عليه فإننا في الفريق الاستقلالي نود التأكيد كلما كنا بصدد مناقشة ميزانية هذا المجلس على ضرورة العمل على توسيع مجالات تدخل المجلس الأعلى للحسابات وتمكينه من آليات الاشتغال الضرورية من موارد مالية وبشرية كفئة نظرا لكونه يعد أهم آليات الرصد والمساءلة في ما يتعلق بصرف المال العام ومحاربة الفساد، وبالأخص على مستوى المجالس الجهوية

للحسابات، لكي تقوم بدورها على الوجه الأكمل.

كما نؤكد على مواصلة نشر المجلس للبرنامج السنوي لأشغال الرقابة التي يتولاها أو التي يعتزم القيام بها، وكذا كل التقارير والقرارات القضائية التي يصدرها طبقا للفصل 248 من الدستور، على اعتبار أن من بين المهام الأساس للمحاكم المالية تكمن في استعمال الوسائل القانونية التي منحت لها مثل نشر التقرير السنوي ونشر أحكامها وقراراتها القضائية، وهي وسيلة للتواصل والانفتاح على مختلف فاعليات المجتمع، لأن من خصائص الرقابة والمساءلة المالية العصرية الفعالية والشفافية والعقلنة والانفتاح على الرأي العام.

وفي هذا الصدد ولكي تسهل عملية قراءة المتابع لهذه التقارير، نود أيضا أن يتضمن التقرير في صلبه جواب الإدارة المعنية بالتفتيش، وليس في الملاحق كما هو معمول به حاليا.

(3) مداخلة الفريق في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تندرج ضمن اختصاصات لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية:

السيد الرئيس المحترم،

في إطار مناقشة الميزانية الفرعية للأمانة العامة للحكومة نستحضر موقع الأمانة العامة المتميز فهي توجد عند ملتقى جميع مؤسسات الدولة حيث تسهر على تأمين حسن سير العمل الحكومي، وتقوم بمهام تنسيق عملية تحضير مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بمختلف القطاعات الوزارية، والقيام بمهمة تتبع مسار كل مشروع نص قانوني والتحقق من مطابقته لأحكام الدستور وعدم تناقضه مع النصوص التشريعية الجاري بها العمل، وهي مهمة نؤمنها عليا، نظرا لتمييزها بالخبرة والدقة في مجال التشريع من خلال صياغة القوانين وتجويدها ومراجعة الترسانة القانونية الوطنية.

كما نسجل في الفريق الاستقلالي احترافية ودينامية الأمانة العامة في مواكبة الأوراش الإصلاحية الكبرى والسياسات العمومية الأفقية والقطاعية التي تعمل الحكومة على إعدادها وتنفيذها في ظل الدستور الجديد.

فإلى جانب هذه الأدوار المتميزة التي تضطلع بها الأمانة العامة للحكومة، فإننا نؤكد مرة أخرى، وكلما كنا بصدد هذه المناقشة خلال هذا اللقاء السنوي الهام على الإشادة بانخراطها في الورش الإصلاحي الذي تمت المطالبة به في عدة مناسبات حيث يروم التحيين والتحديث الكلي للمنظومة القانونية لبلادنا التي لم تعد تتلاءم ومقتضيات الدستور الجديد ومستجدات المجتمع المغربي ومضامين الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي صادق عليها المغرب. علما أن هذه الفترة التي تمر منها بلادنا هي مرحلة تأسيس بامتياز لتنزيل المضامين الكبرى للنموذج التنموي، وإرساء لأسس الدولة الاجتماعية، وهو ما يستدعي بالضرورة المواكبة القانونية الورش الكبير من تسريع وتيرة إنتاج النصوص التشريعية، والحرص أيضا على ملائمة وانسجام الإطار التشريعي

والتنظيم الوطني، والتقييم المستمر لوجاهة وفعالية القوانين، ضمانا للأمن القانوني.

ولكي لا تفوتنا الفرصة لابد أن نثمن اللقاء الدراسي والتوصلي الذي نظمته الأمانة العامة للحكومة بحضور أطرها وأعضاء لجنة العدل بمجلس النواب بمقر الأمانة العامة بتاريخ 28 فبراير 2023 حول موضوع " صياغة القانون في التشريع المغربي بين الإعداد والتطبيق"،

وفي نفس السياق نود من الأمانة العامة مواصلة انفتاحها على محيطها السياسي عن طريق عقد مزيد من مثل هذه اللقاءات مع ممثلي الأمة وتكثيف التواصل لمد جسور التعاون في المجال التشريعي بين البرلمان بغرفتيه والأمانة العامة للحكومة للاستفادة من خبرتها وكفاءتها في مجال الإنتاج القانوني، مما سينعكس إيجابا على المبادرة التشريعية البرلمانية والرفع من وتيرة الإنتاج التشريعي ببلادنا.

في إطار تطوير ومواكبات التحولات الرقمية التي شهدتها العالم، كانت الأمانة العامة مواكبة لكل هذه التطورات عبر رقمنة الجريدة الرسمية وإحداث البوابة الإلكترونية وهذه المبادرة نثمها عاليا، إذ تمثل قيمة مضافة للمشرعين والباحثين والمهتمين، على اعتبار أن زيارة هذه الصفحة تتيح الاستفادة من المعلومة القانونية الدقيقة وكل الخدمات المقدمة للكافة المواطنين مع سهولة الولوج إلى المعلومة والحصول عليها محينة، كما يمكن الاطلاع على مختلف أنشطة ومجالات اختصاص الأمانة العامة للحكومة، في إطار مهامها التنسيقية للعمل التشريعي والتنظيمي للحكومة، وكل ما يتعلق ببعض المهن المنظمة، أو بجمعيات المجتمع المدني.

ولعل هذه المستجدات الهامة التي اعتمدتها الأمانة العامة في إطار الجريدة الرسمية شكلت أهم مطالبنا في عدة مناسبات سابقة ومن هذا المنطلق نود التأكيد على ضرورة مضاعفة الجهود للحماية من الاختراقات، وفتح المزيد من الخدمات لكافة المواطنين بمختلف تخصصاتهم واهتماماتهم وشرائحهم.

وفي هذا الاتجاه نوصي بوضع نظام معلوماتي يجمع ما بين مختلف القطاعات الوزارية المعنية، وباقي المؤسسات الدستورية مع العمل على مواصلة توسيع المشاركة العمومية بطريقة إلكترونية في إطار الانفتاح على المواطنين وتعزيز الديمقراطية التشاركية.

وفي مجال النشر لابد السيد الأمين العام للحكومة أن نثمن عاليا العمل الدؤوب والسهر على إصدار جملة من الوثائق القانونية على شكل سلاسل تروم الحفاظ على القاعدة القانونية من التحريفات التي قد تتعرض لها النصوص القانونية.

وفي نفس الاتجاه على الأمانة العامة أن تواصل إصدار الدلائل المرجعية والتأطير القانوني للإدارات العمومية وذلك لنشر الثقافة القانونية وتطوير وتأهيل العمل التشريعي عامة وأن تعمل على تجميع النصوص المتفرقة وذات وحدة الموضوع على شكل مدونات، مع التأكيد على ضرورة وضع دليل

للمراسيم الصادرة في كل ولاية تشريعية.

كما نود في هذه المناسبة من الأمانة العامة أن تعمل على تسريع إصدار النصوص التطبيقية لبعض القوانين الضرورية لتنفيذها حتى لا تفرغ هذه النصوص من محتواها وتبقى المبادرة التشريعية بدون جدوى والتي أثرناها غير ما مرة.

أما في مجال الجمعيات والمنفعة العامة فإن جمعيات المجتمع المدني أضحت من المكونات الأساس لكل مجتمع ديمقراطي حدثي لذلك منعها الدستور الجديد بحق ممارسة أنشطتها بحرية في إطار احترام الدستور والقانون، إلا أن النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بالجمعيات، ومنها على وجه الخصوص ظهر 1958 الذي أصبح متجاوزا وصار من الضروري إعادة النظر في مضامينه ومراجعتها على ضوء المرجعية الدولية المعمول بها، والالتزام بأحكام الدستور، مع التأكيد على ضرورة تضمين هذه المراجعة في نص قانوني تجمع فيه جميع مقتضيات الخاصة بالحياة الجمعوية والمتعلقة بكل مقتضيات والأحكام العامة لتأسيس الجمعيات.

ونظرا للدور المتنامي للمجتمع المدني الذي يمكن أن يشكل رافعة ودعامة لباقي المؤسسات ويسهم في حل إشكالات ومعضلات اجتماعية، التي يقع حلها على عاتق الدولة أساسا، فإن الحكومة اليوم مدعوة إلى تفعيل مقتضيات الدستور المتعلقة بالمجتمع المدني، وتسطير عدة برامج للرفع من قدرات أطر المجتمع المدني، وسن قوانين تنظم مجال العمل التطوعي.

إجلا فإن هذا المجال تتقاطع فيه اختصاصات عدة قطاعات حكومية من أمانة عامة للحكومة ووزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان وأيضا وزارة الداخلية والسلطات الترابية، مما يستلزم إيلائه مزيدا من العناية وتخصيص ميزانيات مهمة لدعم هيئات المجتمع المدني الجادة بالتزام الشفافية الضرورية في صرف الدعم العمومي، وإعادة النظر في الدعم الأجنبي وتقييم النتائج المحصل عليها عن طريق اعتماد رؤية شاملة لإرساء منظومة متكاملة لتتبع الاتفاقيات مع المجتمع المدني في إطار المشاريع والبرامج الممولة إن على المستوى الوطني أو الأجنبي. وفي الختام وبعد مناقشة هذه الميزانيات ودراستها، فإننا في الفريق الاستقلالي سنصوت عليها بالإيجاب.

أ- الميزانية الفرعية لمصالح رئاسة الحكومة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لنتقي اليوم في هذه اللجنة لنناقش الميزانية الفرعية لمصالح رئيس الحكومة في ظل مشروع قانون المالية برسم سنة 2024 الذي يسعى لتكريس الدولة الاجتماعية كاختيار استراتيجي لبلادنا وفق الإرادة السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، موجها الرئيس المشاريع الملكية الرائدة التي تسعى إلى تنزيل المشاريع الاستراتيجية التي طال انتظارها لترسيخ دعائم هذه الدولة

إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة نموذجاً للتنمية الترابية المندمجة والمتوازنة." ومن أجل تحقيق التقائية وانسجام المشاريع المدرجة بالبرنامج بتنسيق مع مختلف الإدارات والفاعلين المعنيين؛ مع تتبع إنجاز البرنامج وإعداد حصيلة الإنجازات، ولا سيما مستوى تقدم إعداد المشاريع والالتزام بالنفقات ومستوى تقدم الأشغال، ووضعية الأداء تقييم أثر المشاريع المنجزة باستخدام مؤشرات قياس نجاعة الأداء.

وأن هذه الوكالة ستطلق ميزانية توقعية إجابية تقدر بـ 120 مليار درهم، وتغطي الصيغة الأولى من هذا البرنامج المندمج ومتعدد القطاعات، الذي قدم بين يدي الملك في جلسة العمل المنعقدة بتاريخ 20 شتنبر 2023، الستة أقاليم والعجالة المتأثرة بالزلازل، مراكش، الحوز، تارودانت شيشاوة، أزيلال، وورزازات مستهدفة ساكنة تبلغ 4.2 مليون نسمة.

وذلك من أجل إعادة إيواء السكان المتضررين إعادة بناء المساكن وإعادة تأهيل البنيات التحتية فك العزلة وتأهيل المجالات الترابية تسريع امتصاص العجز الاجتماعي، خاصة في المناطق الجبلية المتأثرة بالزلازل، وتشجيع الأنشطة الاقتصادية والشغل، وكذا تهيئة المبادرات المحلية كما يتضمن البرنامج، تنفيذاً للتعليمات الملكية، "إحداث منصة كبرى للمخزون والاحتياجات الأولية (خيام، أغطية أسرة، أدوية، مواد غذائية...) بكل حمة، قصد التصدي بشكل فوري للكوارث الطبيعية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

سننتقل بهذه الثورة الاجتماعية من دعم لا أثر مباشر له إلى دعم مالي مباشر للأسر المعوزة والأكثر هشاشة، مما يكرس البرنامج مبدأ التضامن ما بين الفئات والطبقات الاجتماعية، ويرسخ مبدأ التماسك الاجتماعي بين أفراد المجتمع، حيث تم تخصيص مداخل الضريبة التضامنية على الشركات الاحتكارية من موارد الميزانية المخصصة لهذا لبرنامج، دون المساس بأشكال أخرى للدعم الذي كانت تستفيد منه بعض الفئات المستهدفة، مما يمكنها من دعم إضافي. وسيساهم لا محالة في الحد من الفقر والهشاشة وفي الانتقال من منطق الإقصاء الاجتماعي إلى الإنصاف والإدماج الاجتماعيين لفئات واسعة من الأسر المعوزة والهشة وإخراجهم من الفقر والهشاشة بالموازاة مع الدعم الاجتماعي المباشر ستحافظ الحكومة على صندوق المقاصة، وليس في نيتها أي إلغاء للعمل به، وهي تعمل على إصلاحه بالتدريج.

كما يسعى البرنامج الحكومي في شقة المالي لسنة 2024 إلى توسيع قاعدة الطبقة المتوسطة ومواكبتها ببرامج اجتماعية مستقبلية للحفاظ على هذه الفئة المجتمعية التي تعتبر صمام الأمان الاجتماعي، خصوصاً أن هذه الطبقة المتوسطة ستستفيد بطريقة غير مباشرة من البرنامج الملكي للدعم الاجتماعي المباشر، بفضل إعفائها من مواصلة دعم ومساعدة الأسر الفقيرة التي كانت تتحملها، إذ

الاجتماعية، لأن هذا البرنامج الملكي يبرز منطق التحول من احتياجات الدولة إلى تحقيق احتياجات وانتظارات المواطنين والمواطنات من خلال تقديم دعم مالي مباشر للأسر المستهدفة، حيث تم تخصيص مبلغ 66 مليار درهم للدعم الاجتماعي الذي ستقدمه الحكومة لعدد من الأسر الهشة والمعوزة ومن الطبقة المتوسطة.

بداية، لا من أن نجدد من الإشادة بالدور الذي يلعبه السيد رئيس الحكومة بمعية رئيسي الحزبين المشككين للأغلبية معه حيث أننا نسجل أن المغرب ينعم بحكومة منسجمة مهندسة استشرافية وبمشاركة نسائية وازنة، ولا بد كذلك من التنويه بالسيد رئيس الحكومة في تدبير شؤونها وفي تدبير القطاعات الكثيرة التي تعمل تحت سلطته، فهذه الميزانية رغم حجمها ورغم أبعادها وما تتضمنه، فهي مدخل مهم للعديد من الميزانيات وهي الأساس للكثير من القطاعات التي توجد مباشرة تحت سلطة رئيس الحكومة، وهنا نقترح العمل على ضرورة توفير هذه المؤسسات لتقارير نجاعة الأداء وغيرها من المنشورات التي تمكن السيدات المستشارات والمستشارين من تقييم أدائها.

وبما أن السيد رئيس الحكومة هو الرئيس المباشر للمجالس الإدارية لمجموعة مهمة من المؤسسات الكبرى، وبالتالي فإن له ولاية عامة على مجملها، وإن كان يفوضها للوزراء كل حسب اختصاصه نظراً لصعوبة مواكبتها بطريقة مباشرة، ولكونه منسقاً لمجموعة من اللجان الموضوعاتية، فإننا نقترح أن تقدم هي أيضاً تقارير مفصلة عن أشغالها لمناقشتها داخل مجلسنا الموقر.

ومادامت مجموعة من المؤسسات تابعة لمصالح رئاسة الحكومة مثل: أكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات جامعة الأخوين المجلس الوطني لحقوق الإنسان، المحكمة الدستورية، المجلس الأعلى للقطاع السمعي البصري، المجلس الأعلى للتعليم ووكالة الأمن والسلامة النووية والإشعاعية، بالإضافة إلى مجلس الجالية بالخارج والمرصد الوطني للتنمية البشرية ومجلس المنافسة، وهو عدد مهم من المؤسسات والمنظمات والهيئات التي تتميز بطابعها السياسي والاقتصادي والعلمي والحقوقى، مما يعطي لرئاسة الحكومة ذلك الطابع الجامع والمحوري في كافة المجالات، ويتبقى تدبيرها خارج الرقابة البرلمانية مما يشكل نشازاً في التدبير الديمقراطي، وهو أمر لا يستقيم، لهذا فإننا نقترح حضور مسؤولي هذه المؤسسات أثناء تقديم مشروع الميزانية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نعز في هذه اللجنة بأننا قد صادقنا على القانون رقم 57.23 بإحداث وكالة "تنمية الأطلس الكبير" والتي جاءت من أجل تنزيل نافع لهذا البرنامج المهيكل، تنفيذاً للتعليمات الملكية السامية الداعية إلى ضرورة اعتماد حكمة نموذجية مُمَوِّماتها السرعة والفعالية والدقة والنتائج المقتعة حتى يصبح برنامج

المؤسسات، وإن كان بعضها مستقلا بقوة الدستور والقوانين المؤطرة لها، فإنها تنفذ تصورات وتوجهات الحكومة، وبالتالي تعتبر أدوات مهمة لتنزيل الرؤى والاستراتيجيات، وتسهر على تنزيل المشاريع والبرامج.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إننا نعتز في هذه اللجنة بأننا قد صادقنا على القانون رقم 57.23 بإحداث وكالة "تنمية الأطلس الكبير" والتي جاءت من أجل تنزيل نافع لهذا البرنامج المهيكل، تنفيذًا للتعليمات الملكية السامية الداعية إلى ضرورة اعتماد حكمة نموذجية مُقوّماتها السرعة والفعالية والدقة والنتائج المقنعة حتى يصبح برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة نموذجًا للتنمية الترابية المندمجة والمتوازنة.

ومن أجل تحقيق التقائية وانسجام المشاريع المدرجة بالبرنامج بتنسيق مع مختلف الإدارات والفاعلين المعنيين؛ مع تتبع إنجاز البرنامج وإعداد حصيلة الإنجازات، ولا سيما مستوى تقدم إعداد المشاريع والالتزام بالنفقات ومستوى تقدم الأشغال، ووضعيات الأداء تقييم أثر المشاريع المنجزة باستخدام مؤشرات قياس نجاعة الأداء.

وأن هذه الوكالة ستنتقل بميزانية توقعية إجمالية تقدر بـ 120 مليار درهم وتغطي الصيغة الأولى من هذا البرنامج المندمج ومتعدد القطاعات، الذي قدم بين يدي الملك في جلسة العمل المنعقدة بتاريخ 20 شتنبر 2023، الستة أقاليم والعمالة المتأثرة بالزلازل (مراكش، الحوز تارودانت شيشاوة، أزيلال وورزازات)، مستهدفة ساكنة تبلغ 4.2 مليون نسمة.

وذلك من أجل إعادة إيواء السكان المتضررين إعادة بناء المساكن وإعادة تأهيل البنيات التحتية فك العزلة وتأهيل المجالات الترابية تسريع امتصاص العجز الاجتماعي خاصة في المناطق الجبلية المتأثرة بالزلازل، وتشجيع الأنشطة الاقتصادية والشغل، وكذا تهيئة المبادرات المحلية. كما يتضمن البرنامج، تنفيذًا للتعليمات الملكية، "إحداث منصة كبرى للمخزون والاحتياجات الأولية (خيام، أغطية أسرة، أدوية، مواد غذائية بكل جهة، قصد التصدي بشكل فوري للكوارث الطبيعية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

سننتقل بهذه الثورة الاجتماعية من دعم لا أثر مباشر له إلى دعم مالي مباشر للأسر المعوزة والأكثر هشاشة بما يكرس البرنامج مبدأ التضامن ما بين الفئات والطبقات الاجتماعية، ويرسخ مبدأ التمسك الاجتماعي بين أفراد المجتمع، حيث تم تخصيص مداخيل الضريبة التضامنية على الشركات الاحتكارية من موارد الميزانية المخصصة لهذا لبرنامج دون المساس بأشكال

سيتوقف هذا الالتزام بموجب استفادة تلك الأسر من الدعم الاجتماعي المباشر، كما أن هذه الجهود تواكبها برامج مهمة وإصلاحات هيكلية في مجالات التعليم وضمان جودته، وفي المجال الصحي من خلال تعميم سلة الخدمات والعلاجات الصحية نفسها على جميع المواطنين، وتنزيل الخارطة الصحية الجهوية الجديدة، إلى جانب إطلاق برنامج الوحدات الصحية المتنقلة المجهزة بتقنيات الاتصال عن بعد، الذي يهدف إلى تحسين ولوج ساكنة العالم القروي إلى الخدمات الصحية؛ بالإضافة إلى برامج تقوية قدرات النساء، وحماية الأشخاص في وضعية إعاقة وكبار السن ومن يعيشون وضعية هشاشة، بالإضافة إلى تعبئة قرابة 335 مليار درهم للاستثمارات العمومية بهدف خلق دينامية موفرة لفرص الشغل بالقطاع الخاص والتشغيل العمومي، حيث تم من خلال مشروع قانون المالية لسنة 2024 إحداث أزيد من 50 ألف منصب شغل.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لابد من التنويه بالسيد رئيس الحكومة في تدبير شؤونها وفي تدبير القطاعات الكثيرة التي تعمل تحت سلطته، فهذه الميزانية رغم حجمها ورغم أبوابها وما تتضمنه، فهي مدخل مهم للعديد من الميزانيات وهي الأساس للكثير من القطاعات التي توجد مباشرة تحت سلطة رئيس الحكومة، الذي ينبغي ألا ننسى أن الإدارة توجد تحت سلطته بقوة الدستور. وهنا نقترح العمل على ضرورة توفير هذه المؤسسات لتقارير نجاعة الأداء وغيرها من المنشورات التي تمكن السيدات المستشارات والمستشارين من تقييم أدائها. وما أن السيد رئيس الحكومة هو الرئيس المباشر للمجالس الإدارية لمجموعة مهمة من المؤسسات الكبرى، وبالتالي فإن له ولاية عامة على مجملها، وإن كان يفوضها للوزراء كل حسب اختصاصه نظرا لصعوبة مواكبتها بطريقة مباشرة، ولكونه منسقًا لمجموعة من اللجان الموضوعاتية، فإننا نقترح أن تقدم تقارير مفصلة عن أشغالها.

مادامت مجموعة من المؤسسات تابعة لمصالح رئاسة الحكومة مثل: أكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات جامعة الأخوين المجلس الوطني لحقوق الإنسان، المحكمة الدستورية، المجلس الأعلى للقطاع السمعي البصري، المجلس الأعلى للتعليم ووكالة الأمن والسلامة النووية والإشعاعية، بالإضافة إلى مجلس الجالية بالخارج والمرصد الوطني للتنمية البشرية ومجلس المنافسة، وهو عدد مهم من المؤسسات والمنظمات والهيئات التي تتميز بطابعها السياسي والاقتصادي والعلمي والحقوقى، مما يعطي لرئاسة الحكومة ذلك الطابع الجامع والمحوري في كافة المجالات ويبقى تدبيرها خارج الرقابة البرلمانية مما يشكل نشازًا في التدبير الديمقراطي، وهو أمر لا يستقيم.

وهذا ما كنا نرغب في أن نناقشه مع السيد رئيس الحكومة، لأن هذه

تقارير مفصلة عن أشغالها.

مادامت مجموعة من المؤسسات تابعة لمصالح رئاسة الحكومة مثل أكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات جامعة الأخوين المجلس الوطني لحقوق الإنسان المحكمة الدستورية، المجلس الأعلى للقطاع السمعي البصري، المجلس الأعلى للتعليم ووكالة الأمن والسلامة النووية والإشعاعية، بالإضافة إلى مجلس الجالية بالخارج والمرصد الوطني للتنمية البشرية ومجلس المنافسة وهو عدد مهم من المؤسسات والمنظمات والهيئات التي تتميز بطابعها السياسي والاقتصادي والعلمي والحقوقى، مما يعطي لرئاسة الحكومة ذلك الطابع الجامع والمحوري في كافة المجالات، ويبقى تديرها خارج الرقابة البرلمانية مما يشكل نشازا في التدبير الديمقراطي، وهو أمر لا يستقيم.

وهذا ما كنا نرغب في أن نناقشه مع السيد رئيس الحكومة، لأن هذه المنظمات والمؤسسات؛ وإن كان بعضها مستقلا بقوة الدستور والقوانين المؤطرة لها؛ فإنها تنفذ تصورات وتوجهات الحكومة، وبالتالي تعتبر أدوات مهمة لتنزيل الرؤى والاستراتيجيات وتنفيذ البرامج والمشاريع.

ب - الميزانية الفرعية لوزارة الاقتصاد والمالية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يسعدني أن أ تدخل في مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الاقتصاد والمالية برسم سنة 2024، وبداية يطيب التقدم بتهنئة السادة المديرين المكرمين الذين عينوا مؤخرا على الثقة التي وضعت فيهم متمنيا لهم النجاح في مهامهم، إننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية نعتبر لحظة مناقشة الميزانية الفرعية لوزارتكم مناسبة للوقوف والتنويه بما تقوم به هذه الوزارة من محمد وعمل، حيث نجدها فهي حاضرة في كل المجالات من خلال التمويل أو الاشراف أو المراقبة المالية.

وفي كل دول العالم تقريبا هناك وضع اعتباري لوزارة المالية نظرا لنا لها من صلاحيات واختصاصات، وهو عامل في نفس الوقت يضيف على كاهل هذه الوزارة أعباء إضافية، ويجعلها مطالبة ببذل مجهودات كبيرة للتتبع والرصد والمواكبة، وأن تستمر في استقطاب الكفاءات البشرية والرفع من مستوى التكوين والتكوين المستمر لمواكبة التطورات التي تستهدف بلادنا تأثرا بالوضع العالمي.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نهنكم بالنجاح الكبير والرائع الذي حققته بلادنا من خلالكم أثناء استضافتها للاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في الفترة الممتدة من 9 إلى 15 أكتوبر 2023 بمدينة مراكش، والتي مر في

أخرى للدعم الذي كانت تستفيد منه بعض الفئات المستهدفة، مما يمكنها من دعم إضافي وسيساهم لا محالة في الحد من الفقر والهشاشة وفي الانتقال من منطق الإقصاء الاجتماعي إلى الإنصاف والإدماج الاجتماعيين لفئات واسعة من الأسر المعوزة، والهشة، وإخراجهم من الفقر والهشاشة بالموازاة مع الدعم الاجتماعي المباشر مستحافظ الحكومة على صندوق المقاصة، وليس في نيتها أي إلغاء للعمل به، وهي تعمل على إصلاحه بالتدريج.

كما يسعى البرنامج الحكومي في شقه المالي لسنة 2024 إلى توسيع قاعدة الطبقة المتوسطة ومواكبتها ببرامج اجتماعية مستقبلية للحفاظ على هذه الفئة المجتمعية التي تعتبر صمام الأمان الاجتماعي، خصوصا أن هذه الطبقة المتوسطة ستستفيد بطريقة غير مباشرة من البرنامج الملكي للدعم الاجتماعي المباشر، بفضل إعفاءها من مواصلة دعم ومساعدة الأسر الفقيرة التي كانت تتحملها، إذ سيتوقف هذا الالتزام بموجب استفادة تلك الأسر من الدعم الاجتماعي المباشر، كما أن هذه الجهود تواكبها برامج مهمة وإصلاحات هيكلية في مجالات التعليم وضمان جودته، وفي المجال الصحي من خلال تعميم سلة الخدمات والعلاجات الصحية نفسها على جميع المواطنين، وتنزيل الخارطة الصحية الجهوية الجديدة إلى جانب إطلاق برنامج الوحدات الصحية المتنقلة المجهزة بتقنيات الاتصال عن بعد، الذي يهدف إلى تحسين ولوج ساكنة العالم القروي إلى الخدمات الصحية؛ بالإضافة إلى برامج تقوية قدرات النساء، وحماية الأشخاص في وضعية إعاقة وكبار السن ومن يعيشون وضعية هشاشة، بالإضافة إلى تعبئة قرابة 335 مليار درهم للاستثمارات العمومية بهدف خلق دينامية موفرة لفرص الشغل بالقطاع الخاص والتشغيل العمومي، حيث تم من خلال مشروع قانون المالية لسنة 2024 إحداث أزيد من 50 ألف منصب شغل.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لا بد من التنويه بالسيد رئيس الحكومة في تدبير شؤونها وفي تدبير القطاعات الكثيرة التي تعمل تحت سلطته، فهذه الميزانية رغم حجمها ورغم أبعادها وما تتضمنه، فهي مدخل مهم للعديد من الميزانيات وهي الأساس للكثير من القطاعات التي توجد مباشرة تحت سلطة رئيس الحكومة، الذي ينبغي ألا ننسى أن الإدارة توجد تحت سلطته بقوة الدستور. وهنا نقترح العمل على ضرورة توفير هذه المؤسسات لتقارير نجاعة الأداء وغيرها من المنشورات التي تمكن السيدات المستشارات والمستشارين من تقييم أداؤها. وبما أن السيد رئيس الحكومة هو الرئيس المباشر للمجالس الإدارية لمجموعة مهمة من المؤسسات الكبرى، وبالتالي فإن له ولاية عامة على مجملها، وإن كان يفوضها للوزراء كل حسب اختصاصه نظرا لصعوبة مواكبتها بطريقة مباشرة، ولكونه منسقاً لمجموعة من اللجان الموضوعاتية، فإننا نقترح أن تقدم

إننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية نشيد بالأدوار الرائدة التي يقوم بها هذا القطاع الحكومي الفتي في مختلف مجالات تدخله سواء في مجال الاستثمار أو مناخ الأعمال أو في مجال التثاقفة وتقييم السياسات العمومية، حيث نسجل بتقدير أنه في مجال الاستثمار يسعى إلى إعداد الاستراتيجية الوطنية لتنمية الاستثمار وتشجيعه ودعمه، والسهر على تتبع تنفيذها وتقييمها وساهم بشكل كبير في استقطاب الاستثمارات ودعم المستثمرين وموآبتهم؛ كما يعمل على تتبع تنفيذ السياسات العمومية في مجال الاستثمار وذلك بتنسيق مع القطاعات الوزارية والهيئات المعنية؛ ليم عبره اقتراح الإجراءات الكفيلة بتقوية الاستثمار وتشجيعه ودعمه.

أما بخصوص في مجال مناخ الأعمال فإننا نقف بتقدير كذلك عند هذه المهام والمتجلية خصوصا في وضعه برنامج عمل الحكومة في مجال تحسين مناخ الأعمال وتتبع تنفيذه، وذلك بتنسيق مع القطاعات الوزارية والهيئات المعنية تنسيق الجهود الرامية إلى تحسين مناخ الأعمال، بالإضافة إلى إرساء نظام لليقظة.

وعلى صعيد التثاقفة وتقييم السياسات العمومية تعمل الوزارة المنتدبة على تتبع تنفيذ السياسات العمومية والسهر على تقييمها من أجل ضمان فعاليتها ونجاحتها، وكذلك العمل على تحقيق الانسجام بين السياسات العمومية والسياسات القطاعية، كما حرصت على تقديم كل توصية إلى الحكومة من شأنها تحسين فعالية السياسات العمومية، وتعزيز التثاقفة، وانسجامها، وسعت إلى اطلاع الحكومة على تقارير التقييم المنجزة حول السياسات العمومية وعلى الدراسات والتحليل والبحوث الميدانية المنجزة حول التثاقفة السياسات العمومية وتكاملها.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المنتدب المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نظرا للدينامية النشيطة التي يتميز بها هذا القطاع فقد كانت نتائج سنة 2023 في ميدان تشجيع ودعم الاستثمار مدعاة للتنبؤ حيث تمثلت في:

- ✓ إخراج النصوص التطبيقية لتفعيل ميثاق الجديد الاستثمار؛
- ✓ تفعيل ميثاق الاستثمار الجديد وآليات الحكامة المرتبطة به؛
- ✓ وضع المساطر المتعلقة بدراسة الملفات المستفيدة من الدعم، وضمان توافقها مع أحكام ميثاق الاستثمار الجديد؛
- ✓ إنشاء مواصلة تنظيم جولات على الصعيد الدولي بغية استقطاب وتنويع المستثمرين؛
- ✓ مرصد وطني للاستثمار لدعم تنفيذ وتتبع سياسة الاستثمار الوطنية؛
- ✓ إحداث خلية خاصة باستقبال وتوجيه مغاربة العالم فيما يخص مجال الاستثمار.

أجواء إيجابية نشيد بها، وجعلتنا في موقع الفخر كغاربة نظرا لكونها المرة الأولى التي تحتضن فيها قارتنا هذا اللقاء، ونظرا كذلك لكونه اجتماعا في غاية الأهمية وضم ما يناهز 12500 مشارك من 182 دولة، وأتى أساسيا قليلة فقط بعد الزلزال الذي شهدته مناطق عدة ببلادنا بما فيها مدينة مراكش، ومع ذلك تم هذا الاجتماع في أجواء من التنظيم المحكم والجيد والذي خلف صدق طيبا على المستوى العالمي، وأبان عن قدرتنا التنظيمية الهائلة والتي أهلتنا لاستضافة التظاهرات القارية والدولية ولاحتضان فعاليات كأس العالم لسنة 2030.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

هناك موضوع مهم نثيره كل مرة بمناسبة مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة المالية، ويتعلق الأمر بموضوع وضعية المرأة في إدارة هذه الوزارة وتحملها مناصب المسؤولية الفاعلة والمؤثرة، فلا بد من صياغة منهجية ودقيقة لتحسين لوضعية أطر الوزارة بالأسلاك الإدارية التابعة لها والرفع من عدد النساء اللواتي يتحملن مهام المسؤولية بالقطاع. لأن أغلب الدراسات الدولية في مجال "الجنس" تدعو إلى تمكين المرأة من مناصب المسؤولية اعمالا للالتزامات الدولية والأوقاف التي صادق عليها المغرب. ودعوا إلى الإسراع في تنزيل هذا المقتضى الدستوري، لأن المرأة المغربية أثبتت بالتجربة على امكانياتها الهائلة وقدراتها الفائقة في مجال القيادة والإدارة وأيضا من حيث النزاهة وتحمل المسؤولية على أحسن وجه.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

وفي الأخير نؤكد لكم أننا نثمن الجهود التي تبذلونها من أجل إنعاش الاقتصاد الوطني من خلال اعتماد إجراءات وتدابير جبائية وجمركية وتحسين ولوج المقاولات إلى التمويل وتعزيز الموارد الضريبية، بالإضافة إلى دعم المبادرات المقاولاتية وتشجيع الاستثمار، وتفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار.

كما نأمل أن تسرعوا من وتيرة تنزيل الميثاق الوطني للامركز الإداري تدعيا للجهوية الموسعة وتقريب الإدارة ومن المواطنين.

ج- الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة المكلفة بالاستثمار والتثاقفة وتقييم السياسات العمومية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

ونحن نناقش الميزانية الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي،
لابد من الإشارة على أن هذه المؤسسة الدستورية الحيوية تقوم بدور كبير
في مواكبة التحولات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية أيضا التي تعرفها بلادنا،
والتي نهدف منها لرؤية بلادنا تتقدم وتتمو وتحتل المكانة السامقة التي يطمح
إليها كل مغربي.

ونحن جميعا نشهد على الدينامية الكبيرة التي يسير بها المجلس الاقتصادي
والاجتماعي والبيئي، وهي دينامية جعلته فعلا شريكا حقيقيا للبرلمان خصوصا
مجلس المستشارين حيث نعز بالإشادة بالشراكة بين مؤسستينا التي عبر
عنها السيد رئيس المجلس خلال تقديم الميزانية الفرعية، وشريكا للحكومة في
عملها، وقد ساهم هذا المجلس مساهمة فعالة في العديد من محطات العمل
التشريعي الحكومي والبرلماني من خلال التقارير القيمة التي أنارت الرؤية حول
عدد مهم من القضايا التي عرضت على المؤسسة التشريعية، سواء كان ذلك
من خلال الإحالة البرلمانية أو من خلال الإحالات الذاتية، وبالتالي فهذه
المؤسسة هي شريك بمعنى الكلمة للمؤسسة البرلمانية وتقوم بدور كبير في
مواكبة مؤسستينا ومدها بالأرقام والرؤى التي تسير في اتجاه تنمية مستدامة.
ولذا فيحق لنا أن نفخر بهذا المجلس الذي يضم بين أعضائه خيرة
السياسيين والاقتصاديين والنقائين والفاعلين الجمعويين بما يضمن أن تخضع
التقارير قبل صدورها لنقاش مستفيض بين هذه المكونات التي تمثل تركيبة
الشعب ونخبه وأطره، وهو ما من شأنه أن يعطيها مصداقية أكبر ويجعلها أكثر
واقعية وقابلية للتطبيق.

مما يدفعنا هنا إلى التنويه بالدور المهم الذي يلعبه المجلس الاقتصادي
والاجتماعي والبيئي في بلورة الرؤية الجديدة التي أعلن عنها جلالة الملك
خلال افتتاح الدورة التشريعية الحالية والمتمثلة في صياغة نموذج تنموي جديد.
واننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لنا قناعة مطلقة أنه لو تم
تطبيق وتنزيل هذه التوصيات القيمة التي قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي
بإصدارها لكن وضعنا ومؤشراتنا وترتيبنا تغير إلى الأحسن بصورة كبيرة،
خصوصا مواضيع الاستهداف، إصلاح الإدارة البيئية... وغيرها من المواضيع
التي كان سباقا لإثارتها ولكن الحكومة لم تطبقها وبالتالي ضاع علينا فرص
مهمة لاختصار الوقت وسرعة التنزيل. وتبقى هذه المؤسسة متميزة في تحقيق
السبق لتناول مواضيع تهم المجتمع والدولة من قبيل الحركات الاجتماعية الجديد
وشح المياه والنموذج التنموي الجديد. ودعوا إلى إحداث آلية تهتم بتتبع تنفيذ
توصيات هذا المجلس لما تحمله من فوائد واقتراحات ستساهم لا محالة في الرقي
بأداء مختلف المؤسسات ببلادنا.

هـ - الميزانية الفرعية للمندوبية السامية للتخطيط:

ولا يقل ميدان تحسين مناخ الأعمال أهمية عن سابقه حيث ننوه بالنتائج
الطيبة التي تم تحقيقها خلال سنة 2023 حيث تم تحقيق النتائج التالية:

- ✓ - السهر على تحسين مناخ الأعمال وخاصة في المجالات التالية ذات الأولوية:
- الولوج إلى العقار؛
- الولوج إلى طاقة خضراء تنافسية؛
- تبسيط المساطر الإدارية؛
- إصلاح وثائق التعمير؛
- تعزيز تنافسية قطاع اللوجستيك؛
- الولوج إلى آليات تمويل مبتكرة؛
- وضع عرض ملائم للتكوين.
- ✓ إرساء نظام لليقظة في مجال مناخ الأعمال.

ونفس الإشادة تنطبق على الانتقائية وتقييم السياسات العمومية حيث
تم وضع الإطار العام لهذه العملية وسع الوزارة كذلك إلى:

- استئناف إجراء مشاورات مع القطاعات الوزارية حول رؤيتها
وانتظاراتها من التقائية وتقييم السياسات العمومية: الأوقاف والشؤون
الإسلامية - الأمانة العامة للحكومة - التجهيز والماء - الصحة والحماية
الاجتماعية - الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات التجارة
والصناعة - السياحة والصناعة التقليدية - النقل واللوجستيك - الشباب
والثقافة والتواصل - العلاقات مع البرلمان - الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة -
الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة؛

- تنظيم ورشة عمل بين وزارية لعرض نتائج المشاورات خلال الأسابيع
المقبلة؛

- برمجة لقاءات تشاورية مع الفاعلين المؤسستين ذوي الاختصاص
والخبرة في مجال تقييم السياسات العمومية البرلمان المجلس الأعلى للحسابات
المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، المرصد الوطني للتنمية البشرية
المندوبية السامية للتخطيط.

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إن هذه المنجزات المهمة التي تساهم لا محالة في توفير مناخ أعمال تنافسي
شفاف تساهم في تطوير الاستثمار ببلادنا، وضمان نجاعة البرامج الحكومية
عبر عقلنة تدبيرها وضمان التقائية فعالة ومستدامة للاقتصاد الوطني عموما
تتطلب منا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية كل الإشادة والدعم
والتحفيز.

د ميزانية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي:

الشعب ولجان التعاون والصداقة على ما يدلوه من جهد للتعريف بمنجزات بلادنا وتقدمها على مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية.

وهنا لا يسعنا إلا أن نشكر السيد رئيس وأعضاء مكتبه على الاهتمام الذي يولوه للموارد البشرية، مع دعوتهم إلى مضاعفة هذا الاهتمام عبر تحفيزات تتناسب واشتغالهم الذي يستحق التنويه والإشادة، ومواصلة دعم جمعية الأعمال الاجتماعية لموظفات وموظفي المجلس وودايتها السكنية لتمكين هذه الأخيرة من توفير سكن لائق بالمؤسسة ورمزيتها ومواصلة التنسيق مع مكتبها إلى حين تحقيق هذا الحلم. كما ندعو إلى الاهتمام بمنظومة التكوين التي يستفيد منها أطر وموظفو المجلس بكافة أصنافهم (رسميون، ملحقون، رهن الإشارة والمتعاقدون).

ولا يسعنا إلا أن ننوه بالأطر والكفاءات التي يزخر بها مجلس المستشارين، الذين يقومون بأعمال جبارة من خلال المراقبة والمساعدة والوجود المستمر، وأنهم يقومون بأعمالهم على أحسن وجه لتيسير عمل السيدات والسادة المستشارين داعين إلى الإسراع في إخراج النظام الجديد في حلة تضمن الترقى المنصف، واعتماد الشفافية والمصداقية في تنزيله عبر وضع الشخص المناسب في المنصب المناصب لترشيد الحكامة داخل دواليب إدارة المجلس.

ز- الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إننا نعتز في المغرب بوجود هذه المؤسسة التي تندرج دستوريا ضمن مؤسسات الحكامة، والتي تشغل برؤية واضحة وطموحة تسعى لـ "إرساء دينامية وطنية قوية ومعبئة تطبعها المسؤولية والمصداقية وترتكز على التكامل المؤسساتي وتحقيق تغيير عميق ومستدام يتجه نحو تسطير منحى تفشي آفة الفساد بالمغرب، ويتبلور من خلال نتائج ذات آثار ملموسة في الواقع اليومي للمواطن بما يعزز متطلبات الثقة والانخراط الجماعي"، مما يتطلب تعبئة كل الفاعلين المعنيين مع ضمان الالتزام القوي في إطار التكامل المؤسساتي والارتباط المتجانس في الأدوار والمسؤوليات.

ومن خلال إلقاء نظرة على عمل الهيئة خلال سنة 2023 نجد مجموعة من المنجزات يمكن إجمالها فيما يلي:

- استكمال إرساء الحكامة المؤسساتية للهيئة وتفعيل الاشتغال وإنتاج القرار الجماعي لأجهزتها، حيث نجد أنه طبقا لصلاحياتها القانونية، عملت الهيئة على بلورة رؤية شاملة لمشروع التوجهات الاستراتيجية لسياسة الدولة في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته وتدقيق برامج ومشاريع وآليات تنفيذها؛ - تطوير تشخيص تطور الفساد دوليا وإقليميا ووطنيا؛

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تضطلع المندوبية السامية للتخطيط بدور محوري وأساسي في توفير المعطيات الإحصائية التي تساعد على تخطيط السياسات العمومية والتي تستجيب لمنتظرات المواطنين والمواطنات، ولا يسعنا ونحن نناقش الميزانية الفرعية لهذا القطاع إلا أن نشيد بأطرها وكفاءاتها، منوهين بروح عملهم العالية خدمة للصالح العام، داعين الإدارة إلى التجاوب مع مطالب الموظفين واحترام ممثلهم النقابيين، ولا يفوتنا هنا دعوة الحكومة إلى التعامل الإيجابي مع المعطيات الرقمية لهذه المؤسسة الوطنية واعتبارها شريكا لا خصما.

وبهذه المناسبة ونظرا للدور الكبير الذي تقوم به المندوبية السامية ندعو إلى تنظيم لقاءات خلال السنة لتمكين السيدات والسادة المستشارين من التعاطي الموضوعي مع الإحصائيات العددية، وندعو الحكومة إلى تمكين هذه المؤسسة من الموارد البشرية والمادية التي تمكنها من الاستمرار في تقديم خدماتها بنفس الروح وبنفس الجودة.

ونظرا للدور التي تقوم به هذه المندوبية فإننا ندعو رئاسة الحكومة إلى تخصيص مجموعة من المناصب المالية نظرا للحاجة الماسة لها، خصوصا هذه السنة التي ستعرف تنظيم الإحصاء الوطني للسكان والسكنى.

و- الميزانية الفرعية لمجلس المستشارين:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

ونحن نناقش ميزانية مجلس المستشارين نقف على الحيف الذي يطال عمل المجلس مما يستوجب السعي وفق منظور تواصلي محكم التبليغ الرأي العام بالجهد المضني والكبير الذي يقوم به مجلس المستشارين بمختلف مكوناته، وكون عمله وطني يبنّي على حمل المواطنين وانشغالهم إلى المجلس من أجل عرضها على الوزراء ومناقشتها وإيجاد حلول منطقية لها، وأن هذه المؤسسة هي تجسيد للديمقراطية، ومؤسسة دستورية محمّة في البناء الديمقراطي لبلادنا فلا أحد يشكك في الدور الكبير الذي يلعبه البرلمان في الحياة السياسية المغربية، فهو أحد أعمدة الصرح الديمقراطي المغربي، وهو واجهة العمل السياسي ببلادنا، إذ أن كل الفرق والمجموعات النيابية بالإضافة إلى غير المنتسبين كلها تمثل واجهة نضالية للأحزاب التي تنتمي إليها.

كما نشيد بدور المجلس في الدبلوماسية البرلمانية والاختراق الناعم لمعسكر خصوم وحدتنا الترابية بأمريكا الجنوبية، وانتزاع اعتراف مجموعة من الدول وبرلمانها بجدية مقترح الحكم الذاتي وسحب مجموعة منها للاعتراف بجمهورية الوهم، مما شكك انتصارا دبلوماسيا لمؤسستنا بمعية أشقائنا بمجلس النواب، وبنفس الروح نشيد بعمل السيدات والسادة المستشارين المحترمين في كل

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

يسرني أن أدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس المستشارين، لمناقشة مشروع الميزانية الفرعية لقطاع الداخلية، الذي نغدها في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية مناسبة سنوية تتيح الفرصة، لمناقشة الأوراش التي تدخل في صميم اهتمام الوزارة، والوقوف كذلك على أهم الإنجازات التي تم تحقيقها، سيما وأن القطاع، قطاع مهم، وحيوي، وذلك مرده إلى حجم المهام والأدوار المنوطة بالوزارة وهي مناسبة كذلك لكي نشيد وتنوه بما جاء في عرضكم السيد الوزير المحترم، ونشكركم على الجهود التي تبذلونها وتضطلعون بها في سبيل النهوض بالقطاع.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

كما يعلم الجميع، أن بلادنا عرفت كارثة طبيعية تجلت في الزلزال العنيف الذي ضرب بعض الأقاليم، وبهذه المناسبة، نشيد ونوه بالمبادرة الملكية السامية، من خلال تعليماته التي وجهها إلى مختلف المتدخلين، وعلى رأسهم الوزارة التي تشرفون على إدارتها السيد الوزير المحترم والقوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والقوات المساعدة والوقاية المدنية، هذا التدخل الفوري والسريع والفعال مكن من إنقاذ الأرواح ومساعدة ومآزره المتضررين والتصدي لآثار هذه الكارثة غير المسبوقة، حيث أبان فيها الشعب المغربي عن عظمته وشموخه وقدرته على التصدي لكل الأزمات والكوارث التي يتعرض لها، حيث أصبح مضربا ومثالا يتحدى به في قيم التضامن.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

إننا نعتزم هذه المناسبة للإشادة بالأداء المتميز للإدارة الترابية في مواجهة تداعيات الزلزال إلى جانب القطاعات الأخرى من خلال تنسيق عمل كافة المتدخلين فضلا عن التدبير المحكم لعملية توزيع المساعدات وتوجيهها، وهي مناسبة كذلك السيد الوزير المحترم للإشارة بما قامت به الوزارة في سبيل تنزيل البرنامج الاستعجالي بمعية شركاء آخرين لإعادة إيواء المتضررين ضحايا الزلزال، خاصة مع اقتراب موسم البرد نظرا لخصوصية المجال بالمناطق المتضررة، وفي هذا الإطار نطالب السيد الوزير المحترم بفتح نقاش واسع حول تحديات تدبير الكوارث ببلادنا وتكثيف الجهود لبورة استراتيجيات تقوم على الرصد والاستباقية خاصة أمام الآثار المستقبلية للتغيرات المناخية والتحول البيئي.

السيد الرئيس المحترم،

- تتبع تنفيذ وتقييم السياسات العمومية، وعلى الخصوص الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، وتقديم سبل توجيهها لإنتاج الأثر المستهدف؛

- تدعيم القدرات والقيام بالأنشطة الوظيفية؛

- تأصيل التعاون ومأسسته لضمان التكامل والالتقائية في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته؛

- تعزيز الطرح الاقتراحي بمعالجة تفصيلية لمواضيع ذات تأثير خاص على مكافحة الفساد: من قبيل "التحول الرقمي كرافعة للشفافية ومكافحة الفساد"، و"تنافس المصالح في ممارسة الوظائف العمومية"، و"الصحافة الاستقصائية، من أجل دور فاعل في مكافحة الفساد".

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

حق لنا أن نفتخر أيضا بالاستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد المبنية على أسس متينة مبدئيا، تستدعي التعزيز والاستثمار الأمثل عبر اعتماد 10 برامج موضوعاتية مهيكلية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، مبنية على 6 محاور تحدد دور الهيئة في التوجيه والتكامل والالتقائية في أفق ضمان التغيير العميق وتحقيق الأهداف.

ولابد من دعوة الحكومة للاهتمام بهذه الهيئة وتمكينها من الموارد البشرية الكافية لتحقيق أهدافها وتنزيل برمجتها، في أفق تطوير وجودها الترابي عبر الجهود لتقريب عملها من المواطنين والمواطنات.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية ولكل هذه الجهود الطيبة والشجاعة والجريئة، لتبوء بلادنا المكانة التي تستحقها بين الدول تحت القيادة الرشيدة لمولانا صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله، فإننا سنصوت بالإيجاب على كل هذه الميزانيات القطاعية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

4) مداخلة الفريق في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تندرج ضمن اختصاصات لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية:

- قطاع الداخلية؛

- قطاع التجهيز والماء؛

- قطاع النقل واللوجستيك؛

- قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة.

أ- قطاع الداخلية:

المهمة التي راكمتها بلادنا في مجال اللامركزية كخيار أساسي يساهم في ترسيخ ودعم ديمقراطية القرب وتدير الشأن المحلي، وهي مناسبة كذلك السيد الوزير المحترم للإشارة إلى أهمية الأدوار والاختصاصات الموكولة إلى الجماعات المحلية، التي تبقى رهينة إمكانياتها المادية والبشرية.

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

السادة المستشارون المحترمون،

إن تعزيز الموارد المالية للجماعات ومراجعة منظومة الجبايات الترابية سيساهم في تعزيز التنمية المحلية.

برنامج تقليص الفوارق المحلية

إننا باسم الفريق الاستقلالي بمجلس المستشارين ننوه ببرنامج تقليص الفوارق المحلية والاجتماعية بالوسط القروي، وهي مناسبة كذلك للإشادة بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي جعلت العنصر البشري في صلب التنمية واستطاعت تحقيق إنجازات مهمة وكما استطاعت أيضا تحقيق إنجازات مهمة على مستوى عدة برامج تستهدف الطبقات الفقيرة والهشة في شتى المجالات كما نسجل بإيجاب الأوراش الاجتماعية الكبرى لبلادنا كورش تعميم الحماية الاجتماعية وبرامج الدعم الاجتماعي، ونشير إلى أن تنزيل نظام السجل الاجتماعي الموحد وتعميم العمل به على مختلف جهات المملكة يعد مدخلا أساسيا لتنزيل هذه الأوراش.

تدبير الأراضي السلالية

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

إننا نشيد بطريقة تعاطي الوزارة مع هذا الموضوع، منوهين بالمنظومة القانونية المؤطر له والتي ترمي إلى جعل هذه الأراضي تساهم في خلق الثروة وتوفير فرص الشغل، مؤكدين في الآن نفسه على أن هذه المنظومة حدت بشكل كبير من الإشكالات التي كان يعرفها تدبير هذه الأراضي.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

هذه بعض الأفكار التي ارتأى الفريق الاستقلالي أن يساهم بها بمناسبة مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لقطاع الداخلية، هذا القطاع المهم والحيوي، وإننا سنصوت بالإيجاب.

وشكرا.

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

إننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، نسجل بإيجابية عملية الدعم المباشر للأسرة المنكوبة، من خلال الشروع في صرف الدعم المادي المحدد في 2500 درهم شهريا لكل أسرة، وهنا ننوه بالمجهودات التي تقوم بها الوزارة حرصا على إيصال الدعم لمستحقه، كما نشيد بالمجهود الذي تقوم به الوزارة لضبط إحصائيات المباني المتضررة والمعطيات المتعلقة بها والمجهودات المبذولة لانطلاق عملية صرف الدعم المخصص لإعادة البناء والتزيم في أحسن الظروف.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

إننا في الفريق الاستقلالي نغتنم هذه المناسبة للإشادة بالرعاية الملكية السامية التي شمل بها الأطفال الذين فقدوا معيولهم جراء الزلزال، ومنحهم صفة مكفولي الأمة.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

لقد احتفل المغاربة قاطبة بمناسبة عزيزة على الجميع، الذكرى 48 لانطلاق المسيرة الخضراء المظفرة التي خطط وهندس لها المغفور له جلالة الملك الحسن الثاني قدس الله روحه، منوهين بمجهود الدبلوماسية المغربية تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وفي هذا المجال نشيد السيد الوزير المحترم بأهم الإنجازات التي حققتها بلادنا في مجال تعزيز النهضة التنموية التي تعرفها الأقاليم الجنوبية للمملكة، منوهين في الآن نفسه بالنموذج التنموي الجديد لتنمية هذه الأقاليم العزيرة.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

إنها مناسبة لكي ننوه فيها بالمجهودات والأدوار الريادية التي تضطلع بها مختلف المصالح الأمنية التي تتميز باليقظة والاستباقية من أجل ضمان أمن واستقرار بلادنا، ولذا ندعو الى ضرورة دعم المجهودات التي تقوم بها الأجهزة الأمنية من خلال رفع الاعتمادات المالية المخصصة لها، وتعزيزها بالموارد البشرية، نفس الأمر بالنسبة للمديرية العامة للوقاية المدنية، نظرا للمجهودات التي تقوم بها.

الجهوية المتقدمة

إننا السيد الرئيس المحترم، السيد الوزير المحترم، نسجل بإيجابية التجربة

ب- قطاع التجهيز والماء

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارين المحترمون،

يسرني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لقطاع التجهيز والماء، وقبل أن أشرع في المناقشة، أود أن أنوه بالمعطيات القيمة التي وردت في عرض السيد الوزير المحترم، إن أشكره باسم الفريق على الجهود الكبيرة والدور الفعال الذي قامت به الوزارة إبان الزلزال لمساعدة المناطق المتضررة وفتح الطرق في وقت قياسي، وذلك أمام التدخلات والمساعدات التي قامت بها فرق الإنقاذ والمجتمع المدني، فضلا عن الزيارات الميدانية التي قمت بها السيد الوزير المحترم وذلك بهدف تخفيف المعاناة عن الساكنة المنكوبة، وتضميد جراحها.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارين المحترمون،

إننا نعتبر في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية مناسبة مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لقطاع التجهيز والماء، فرصة للوقوف على أهم المنجزات التي قامت الوزارة خلال هذه الفترة التي تولى فيها السيد الوزير المحترم مسؤولية هذا القطاع المهم، الذي نعده من القطاعات الحيوية التي تلعب دورا هاما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وذلك من خلال ارتباطها الوثيق بعناصر التنمية، ومدى مساهمتها في تقليص الفوارق الجهوية، وخلق مناخ الاستثمار، والرفع من تنافسية النسيج الاقتصادي.

قطاع الطرق

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارين المحترمون،

إنه لا يخفى على أحد أن قطاع الطرق يلعب دورا محميا وأساسيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، باعتباره من أهم الهياكل الأساسية التي تعتمد عليها التنمية، وعليه، نطلب منكم السيد الوزير المحترم، العمل على ضرورة الإسراع بإنجاز الطرق السيارة، وتعميمها سيما وأن، المغرب مقبل على تنظيم كأس العالم 2030.

- إعادة النظر في المعايير المعتمدة لإنجاز عدد من طرق؛

- العمل على محاربة بعض النقاط السوداء بالطرق السيارة،

- التقليل من الفوارق المحلية في مجال البنيات التحتية الطرقية.

-

قطاع الماء

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارين المحترمون،

لا يختلف اثنان في كون المنظومة المائية مازالت تواجه وتواجه العديد من التحديات الكبرى، المرتبطة أساسا بالتقلبات المناخية التي يشهدها العالم، الأمر الذي ينعجم عنه ندرة المياه وعدم تكافئها مع الحاجيات المتزايدة.

السيد الرئيس المحترم،

تبقى إشكالية ضمان نوع من العدالة المحلية من أجل الحصول على الماء كمادة حيوية، وضمان استقرار المواطنين والمواطنات في المناطق المهددة بالعطش إحدى كبريات التحديات التي تواجه بلادنا في السنوات القادمة، وهي مناسبة السيد الرئيس المحترم لكي نحكي، السيد الوزير المحترم على الجهود التي تبذلها الوزارة في هذا المضمار، وذلك بهدف تجاوز الخصاص المسجل في هذه المادة الحيوية في العديد من المناطق المهددة بالعطش، وعليه فإننا في الفريق الاستقلالي ندعو إلى:

- مواصلة عمليات بناء السدود وتسريع وتيرة إنجازها؛

- بناء السدود الصغرى لتنمية الموارد المحلية وإعطاء انطلاقة تنمية للمناطق الجبلية؛

- دعم العالم القروي في مجال الماء؛

- تعميم محطات معالجة المياه العادمة في مختلف جهات المملكة وإعادة استغلالها في عمليات السقي؛

- ضرورة تحيين الترسانة القانونية في ظل الاستغلال المفرط للمياه وماله من تأثير على الفرشة المائية.

قطاع الموانئ

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارين المحترمون،

إنه من نافالة القول، الإشارة، والتأكيد على أن قطاع الموانئ، يمثل ويشكل رافعة مهمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومحركا لتنافسية الاقتصاد المحلي، وبما أن بلادنا مقبلة على تنظيم التظاهرة الرياضية العالمية المتجلية في كأس العالم لكرة القدم، فإنه يتعين العمل على تطوير الموانئ وجعلها في مستوى يليق بضيوف المغرب، إضافة إلى البعد الأطلسي للمملكة الذي دعا إليه صاحب الجلالة أيده الله.

وعليه، ندعو السيد الوزير إلى:

- الإسراع بإنجاز موانئ جديدة على الواجهة الأطلسية بأقاليم الجنوب؛

واللوجستيك يتعين على الجميع أن يستوعب طبيعة المرحلة السياسية التي توطر مشروع قانون المالية لسنة 2024، حيث تعد مرحلة فارقة ومفصلية، إذ أن هذا المشروع تضمن وبشر بميلاد الدولة الجديدة المبينة على أسس الدولة الاجتماعية حيث إنه ثلث الميزانية العامة تم رصده من أجل إنجاح هذا المشروع المجتمعي الهام.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارين المحترمون،

إنه على الرغم من القيام بمجموعة من الإصلاحات الرامية والهادفة إلى تطوير هذا القطاع والرقى به، وتحديثه ليلعب الأدوار المنوطة به، فإنه مازال يشكو من بعض الأعطاب التي تقف حجرة عثرة في سبيل تحقيق الطموحات المرجوة منه، والتي نجمل بعضها في هزالة وضعف الميزانية القطاعية التي لا تتناسب وحجم القطاع، ولا تسعف الوزارة على تحقيق الأهداف والبرامج المسطرة ضمن العرض المقدم.

- تعثر وإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية، إذ أنه على الرغم من صدور القانون سنة 2021 لم يتم إحراز أي تقدم في هذا المضمار؛

- قدم النصوص القانونية والتشريعية؛

- ضرورة تحول قطاع النقل من الطابع الربيعي إلى قطاع تنافسي؛

- ضرورة هيكلة قطاع النقل عبر دراسة شاملة وموحدة تشمل النقل الطرقي للأشخاص والبضائع؛

- تأهيل وتنظيم المحطات الطرقية وتجويد خدماتها.

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

السادة المستشارين المحترمون؛

إننا نعتبر في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية هذه المناسبة فرصة للإشادة والتنويه بمواصلة تخصيص الحكومة دعماً استثنائياً لفائدة محني النقل الطرقي لمواجهة آثار ارتفاع أسعار المحروقات والتخفيف من الآثار السلبية على القدرة الشرائية للمواطنين.

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

السادة المستشارين المحترمون؛

إنه ولإنجاح هذا القطاع الهام لابد من اعتماد مقاربة تشاركية وذلك من خلال إشراك المهنيين أنفسهم، سواء تعلق الأمر بالنقل السياحي أو نقل البضائع أو النقل العمومي أو غيره، وذلك من خلال وضع أجندة خاصة بجولات الحوار مع مختلف المهنيين والمقاولات المتوسطة والصغرى والصغرى

- تأمين الجهود المبذولة لتعزيز الرصيد المينائي عبر مواصلة إنجاز أشغال مجموعة من الموانئ وفي هذا الإطار نشيد السيد الوزير المحترم بانطلاق بناء ميناء الداخلة الأطلسي، ودوره في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والصناعية بالأقاليم الجنوبية؛

- العمل على مواجهة خطر التوحد وإعادة صيانة الموانئ.

قطاع الأرصاد الجوية

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

السادة المستشارين المحترمون،

يعتبر قطاع الأرصاد الجوية، من القطاعات الهامة، التي تدخل ضمن اختصاصات الوزارة التي تشرفون على تسييرها، لما تضطلع به من أدوار وعليه نطالب السيد الوزير المحترم بـ:

- توسيع مراكز الأرصاد الجوية في عدد من مناطق المملكة، وذلك بغية المساهمة الفعالة في الرفع من نجاعة الإنذار المبكر والحد من الكوارث الطبيعية؛

- إيلاء العناية بصيانة الأجهزة الرصدية، نظرا لتأثيرها المباشر على استمرارية وجود إنتاج القطاع؛

- تشجيع البحث العلمي في هذا الميدان.

ج- قطاع النقل واللوجستيك:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارين المحترمون،

يسرني باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، أن أساهم في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لقطاع النقل واللوجستيك، هذا القطاع الذي نعتبره في الفريق الاستقلالي قطاعاً محمياً وحيوياً بالنظر إلى الأدوار الهامة التي يضطلع بها في المجال الاقتصادي

السيد الوزير المحترم،

بداية نود أن نشكركم على عرضكم القيم، مشيداً بالجهودات المبذولة من طرف الوزارة والمؤسسات التابعة لها وذلك بهدف إصلاح وتأهيل وتحديث القطاع بأكمله لضمان انخراطه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة؛

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارين المحترمون،

قبل الشروع وإبداء الرأي، حول مضامين الميزانية الفرعية لقطاع النقل

جدا.

ضرورة معالجة إشكالية تقادم حظيرة العربات المستغلة من طرف مقاولات النقل الطرقي.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارين المحترمون،

إنه وكما لا يخفى على الجميع، أن السلامة الطرقية هدف نسعى إليه جميعا، ذلك أن حوادث السير تسبب كل سنة في مقتل 3500 مغربي وذلك لعدة أسباب منها ما هو مرتبط بالتهور واللامبالاة، وصعوبة المسالك الطرقية وغيرها، وفي هذا الباب ندعو الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية:

- أن تبذل المزيد من الجهود التحسيسية في هذا السياق؛

- ضرورة تنظيم مهنة سائقي النقل الطرقي وسيارات الأجرة؛

- إشراك الجماعات الترابية والمدارس والجامعات في الوقاية من حوادث السير.

النقل بالعالم القروي

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارين المحترمون،

بعد الزلزال العنيف الذي عرفه المغرب في الشهور الأخيرة، تبين باللموس أن هناك حقيقة لا يمكن لأحد أن يتجاهلها أو ينكرها، أن ما يعرف أو يصطلح عليه بالنقل السري لعب أدوارا مهمة في عمليات النقل على الرغم من كل المشاكل التي يطرحها فيما يخص مشروعيتها وقانونية ومدى احترامه للضوابط القانونية واستيفائه لشروط السلامة الطرقية، إن أزمة النقل بالعالم القروي تتعمق السيد الوزير المحترم في ظل غياب بنية تحتية مواتية (طرق مصنفة ومعبدة). النقل المزودج يعاني كذلك من مشاكل عدة بالرغم من الأدوار الهامة التي يضطلع بها، تتجلى في طريقة تدبير وتوزيع رخص النقل على الأقاليم والجماعات، وكذا الخصاص المسجل مما يؤدي إلى نقل ساكنة العالم القروي في ظروف غير لائقة.

النقل السككي

على الرغم من توفر المغرب على شبكة مهمة للنقل السككي، إلا أنها لم تعرف انتشارا واسعا. سلبية هذا القطاع تتجلى أساسا في الاضطرابات التي تعرفها القطارات بين الحين والآخر.

النقل الجوي

السيد الوزير المحترم،

الملاحظة التي يمكن تسجيلها، هي أن زبناء الشركة المغربية الوحيدة في قطاع النقل الجوي، يشكون من التأخيرات المستمرة، لطائراتها إذا تعلق الأمر بالرحلات الداخلية أو الخارجية، إنه وعلى الرغم من هذا نسجل بإيجابية إقدام الحكومة على توقيع عقد الرفع من رأسمال الخطوط الملكية المغربية مما سيسمح بمتوقع جديد في السوق الدولية.

النقل البحري

الأسطول المغربي البحري ضعيف، الأمر الذي يتعين فيه على الحكومة العمل على تطويره، خصوصا وأن المغرب أصبح منصة صناعية لوجستكية مهمة، أي الاعتماد بقوة على التصدير، وفي هذا الباب نطالب من الوزارة العمل على تجاوز إشكالية غياب سيادة بحرية وطنية مقابل هيمنة الأسطول الأجنبي بأكبر حصة من الرواج البحري للمسافرين من المغرب.

قطاع اللوجستيك

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارين المحترمون،

لا أحد يجادل في كون قطاع اللوجستيك يعد محركا أساسيا للقدرة التنافسية في الدينامية الاقتصادية العالمية الشيء الذي يستلزم تطويره من خلال تعبئة إمكاناته والاستفادة من آثاره غير المباشرة على باقي القطاعات الاقتصادية.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارين المحترمون،

تلكم بعض الملاحظات والأفكار التي ارتأى الفريق الاستقلالي أن يعبر عنها خلال هذه المناقشة، وأنه سيصوت بالإيجاب على مشروع الميزانية الفرعية لهذا القطاع.

د- قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السادة المستشارين المحترمون،

يسرني باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس المستشارين، أن أساهم في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لقطاع إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، وقبل أن أشرع في المناقشة أود أن أؤه بالعرض القيم والشافي الذي تقدمت به السيدة الوزيرة المحترمة، إن القطاع الذي تشرفين عليه السيدة الوزيرة المحترمة، نعتبره في الفريق الاستقلالي أحد الركائز الأساسية للدولة الاجتماعية، إننا ونحن نناقش مشروع هذه الميزانية نستحضر السياق الوطني والظرف الاستثنائي الذي يصادف المناقشة إثر

الذي يحظى بأهمية قصوى في مجال تحسين الحكامة الإدارية وتبسيط المساطر، غير أن هذه العملية تشوبها بعض الأعطاب المتجلية في كون عملية رقمته تدبير الرخص في مجال التعمير، لا تحترم في بعض الأحيان الآجال المطلوبة، وعدم إمكانية تبادل الوثائق فيما بين الإدارات، الأمر الذي يؤثر سلبا على الاستثمار ويفتح الباب أمام بعض الممارسات السلبية، ولكي تعرف عملية التعمير حكامه لابد من تشريع عملية نقل الاختصاصات الى المديريات الجهوية وتنزيل اللائحة الإدارية تنزيلا سليما يمكن أخذ القرار دون العودة والرجوع المركز، وذلك بهدف إرساء دعائم الجهوية المتقدمة. الشيء الذي يتطلب تعزيز المصالح الجهوية للوزارة بموارد بشرية كفأة ومتخصصة، وفي هذا المجال نطالب وإلحاح على أهمية تنزيل ورش اللاتمركز الإداري واتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك.

الوكالات الحضرية

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السادة المستشارين المحترمون،

إننا في الفريق الاستقلالي نؤكد على الدور الهام الذي تلعبه الوكالات الحضرية في مجال التخطيط الحضري والتأطير التقني، وبهذه المناسبة نثمن الجهود التي تقوم بها الوزارة من أجل تعزيز التواجد الترابي للوكالات وتحسين إطارها القانوني ودعمها بالإمكانيات المادية والبشرية اللازمة للرفع من إسهامها في تحقيق التنمية وجلب الاستثمار.

العالم القروي

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السادة المستشارين المحترمون،

إن توفير السكن اللائق بالعالم القروي بالشكل الذي يراعي خصوصية المجال ويضمن شروط العيش الكريم، سيساهم لا شك في تحقيق التنمية بهذا الوسط وتشجيع استقرار الساكنة، الأمر الذي سينعكس إيجابا على وتيرة معالجة العديد من الإشكالات المتعلقة بالإسكان والتعمير.

السيدة الوزيرة المحترمة،

إن الولوج إلى السكن من الحقوق الأساسية، التي يكفلها الدستور، ويحظى بأهمية بالغة لدى المواطن المغربي، وفي هذا المجال نحي الوزارة على الجهود التي تقوم بها في ميدان محاربة دور الصفيح والسكن غير اللائق ومعالجة الإشكاليات المرتبطة بالدور الآيلة للسقوط، واستحضارا للسيدة الوزيرة المحترمة، للاستحقاقات الرياضية التي ستنتظمها بلادنا، ندعو إلى ضرورة تسريع وتيرة القضاء على دور الصفيح.

كارثة الزلزال الذي ضرب منطقة الحوز، وهي مناسبة لننوه بالتعليمات الملكية السامية الهادفة الى احتواء آثار وتداعيات الزلزال، والتنويه كذلك بروح التضامن والتآزر التي أبان عنها كل المغاربة، من أجل مد يد العون والمساعدة، للمنكوبين والمضررين، كما نغتنم هذه الفرصة كذلك، للإشادة بالأدوار الطلائعية التي قام بها أفراد القوات المسلحة الملكية، والقوات المساعدة، والدرك الملكي، ورجال الوقاية المدنية، ورجال الأمن والسلطات المحلية، وذلك تنفيذًا للتعليمات الملكية السامية، والمجتمع المدني بكل أطيافه، ولا ننسى كذلك الجهود التي بذلتها الوزارة التي تشرفون عليها في إطار اختصاصها للتدخل في المناطق المنكوبة والمضررة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السادة المستشارين المحترمون،

إن إقدام الحكومة على عملية الدعم المباشر الموجه للأسر قصد الحصول على السكن، والذي يترجم الرغبة الملكية لاستفادة الطبقة ذات الدخل المحدود والطبقة المتوسطة من سكن لائق، يعتبر عملا مقداما من شأنه أن يحقق أهدافا اجتماعية واقتصادية، من قبيل تحسين المستوى المعيشي للأسر المعنية وإنعاش مجال العقار الذي عرف ركودا خلال أزمة كورونا، فضلا عن خلق فرص الشغل.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السادة المستشارين المحترمون،

إن إقدام الحكومة ومن خلالها الوزارة التي تشرفون عليها على تمكين ساكنة العالم القروي من الدعم عمل محمود، غير أننا نطالب بالتنزيل السليم له وتوجيهه للفئة المستهدفة، وتفادي المضاربات العقارية وأساليب التحايل على المواطن الراغب في الاستفادة من الدعم.

مجال إعداد التراب الوطني

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السادة المستشارين المحترمون،

إن مجال إعداد التراب الوطني، يعتبر في رأينا قطاعا من القطاعات المهمة التي تشرف عليها الوزارة، إذ أنه يعتبر رافعة أساسية تعتمد الدولة لضمان انسجام وتنسيق والتفائية السياسات العمومية المؤثرة في المجالات الترابية، كما أنه يرتبط ارتباطا وثيقا بتحقيق التنمية المحلية، أما ما يخص التعمير، فإننا ننبه إلى الاختلالات التي يعرفها والتأخر الحاصل في إخراجها.

السيدة الوزيرة المحترمة،

إننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية نثمن ونشجع ورش الرقمنة

مؤسسة العمران**السيد الرئيس المحترم،****السيدة الوزيرة المحترمة،****السادة المستشارين المحترمون،**

إن مؤسسة العمران من المؤسسات المهمة في مجال البناء، وعليه ندعو إلى ضرورة العمل على تقييم البرامج السابقة وتحديد مآل المساكن التي تم إنجازها في إطار تلك البرامج السابقة.

السيدة الوزيرة المحترمة،

على اعتبار أن مؤسسة العمران شريكا أساسيا في مجال السكن، يجب العمل على تثمين نقط القوة في مجالات تدخلها والعمل على تجويد خدماتها لاسترجاع الثقة في هذه المؤسسة للقيام بالأدوار الاجتماعية المنوطة بها، وقبل أن أختتم تدخلي، أود أن ألفت انتباه الوزارة الى نقطة مهمة تتعلق بالتراث المعماري المتعلق بالقصور والقصبات والمدن العتيقة، وجعل هذا الموروث مركز استقطاب السياحة ببلادنا، هذه بعض الأفكار التي ارتأي الفريق الاستقلالي أن يساهم بها في إطار مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لهذا القطاع الهام، وإننا سنصوت بالإيجاب عليه.

والسلام عليكم.

(5) مداخلة المستشار السيد أحمد لخريف في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية المدرجة ضمن اختصاصات لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين بالخارج:

السيدة الرئيسة المحترمة،**السيدة السيد الوزير السادة الوزراء،****السيدات والسادة المستشارين المحترمين****السيدات والسادة اطر الوزارة وأطر مجلس المستشارين**

أنشرف باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، ومن خلاله حزب الاستقلال، أن أتناول الكلمة في إطار المناقشة العامة لمشروع الميزانية السنوية لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج وذلك برسم السنة المالية 2024.

نحن اليوم أمام مناقشة ميزانية أحد أهم القطاعات الوزارية بالنظر إلى حجم وطبيعة الاختصاصات التي تضطلعون بها والمرتبطة بالسيادة الخارجية، وهي مناسبة لنتوجه إليكم السيد الوزير بجزيل الشكر والتقدير، والشكر موصول أيضا لباقي السيدات والسادة اطر الوزارة على ما أمدونا به من وثائق هامة للمساهمة في هذه المناقشة، مثنين عاليا العمل والمجهودات المبذولة من أجل الدفاع عن القضايا والمصالح الوطنية وإشعاع صورة بلادنا بالخارج، ورعاية مصالحها الحيوية، في انسجام تام مع روح الدستور ومع التوجيهات الملكية السامية والبرنامج الحكومي.

السيدة الرئيسة المحترمة،**السيدة السيد الوزير،**

من من المغاربة لم يشعر بأهمية الإنجازات التي حققتها الدبلوماسية المغربية بقيادة جلالة الملك نصره الله، والتي شكلت - ولا أظني مبالغا- علامات فارقة ولحظات فاصلة، تحولت فيها أنظار العالم بأسره إلى المغرب بتاريخه العريق الممتد لما يزيد عن 12 قرنا، فضلا عن تاريخنا الأمازيغي الطويل، وملكيته الوطنية التي تتولى أمورنا منذ أزيد من أربعة قرون، في ارتباط قوي بين العرش والشعب.

لحظات جعلت العالم يقف احتراما وتقديرا لمختلف جوانب القوة الدبلوماسية الرسمية والناعمة لبلادنا، ولما تحقق ويتحقق من نجاحات مبهره على كافة الأصعدة تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

ففي إدارة الأزمات والكوارث الطبيعية، أثبت المغرب في إدارة مختلف الأزمات الدولية أنه دولة عظيمة، وأمة عريقة، ونموذج يمكن الاقتداء به حتى في أصعب وأدق الظروف وفي مواجهة مختلف التحديات والإكراهات الطارئة، سواء تعلق الأمر بجائحة كورونا أو فاجعة زلزال الحوز أو بتوالي سنوات الجفاف

وفي الاقتصاد، تفاجأ العالم بسرعة تموقع المغرب للاستثمار في الطاقة البديلة وفي الاقتصاد النظيف، وفي الثورة التي يقودها لتأمين الغذاء العالمي مستقبلا، هذا فضلا عن بنية تحتية ولوجيستكية تنافسية وحضور وازن في مختلف القطاعات.

أما على المستوى الدبلوماسي، فلم يعد خافيا عن أحد، أن المغرب شريك موثوق وذو مصداقية، وفاعل لا محيد عنه وبمكانة متميزة في مجموعة من القضايا التي تهم الأمن والسلم العالميين.

فلمغرب "انتزع" باستحقاق ثقة المنظمات الدولية الأكثر تأثيرا في العالم: - من الفيفا والكاف الذين منحا المغرب تنظيم التظاهرات الرياضية الأكثر متابعة في العالم؛

- إلى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في ما يخص احتضان جمعيتها العمومية بمراكش وبعد أيام قليلة من زلزال الحوز؛

- إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن للأمم المتحدة في ما يخص القرارات المتعلقة بالقضية الوطنية؛

وقد كان قدرنا، أن نواجه في كل مرة تحديات وإرادات، تحاول ما استطاعت جر تجربتنا إلى الخلف والمس بقضايانا العادلة، وفي مقدمتها قضية الوحدة الترابية، التي تحظى بإجماع وطني وتبعية منقطعة النظير، وراء جلالة الملك محمد السادس نصره الله، من أجل مواصلة مسيرة البناء والإصلاح والتنمية الشاملة بالأقاليم الجنوبية.

الإطار الوحيد للمسلسل السياسي، لا سيما بمشاركة الجزائر التي انسحبت من الموائد لأنها تعادي الوضع وتواصل نهج سياسة ما يسميه الفرنسيين بإغراق السمكة، وطمس الحقيقة" بأكثر قدر من الثثرة وتزوير الحقائق ومعاكسة الحل السياسي الذي لا يمكن إلا أن يكون من خلال المبادرة المغربية للحكم الذاتي، التي جدد مجلس الأمن التأكيد على سموها.

وهنا لا بد من التأكيد على أن الممثلين الحقيقيين والشرعيين للسكان هم المنتخبون المضطهعون بالمهام التمثيلية محليا ووطنيا والمنتخبين بطريقة شفافة ونزيهة وديمقراطية، وبنسب مشاركة هي الأعلى على المستوى الوطني بشهادة المراقبين الوطنيين والدوليين تجعلهم الممثلون الحقيقيون والشرعيون.

أما البوليساريو فهي تفتقد لأي سن شرعي د لادعاء تمثيل التمثيلة الصحراويين المغاربة، سواء تعلق الأمر بالحقائق التاريخية والسياسية والقانونية والواقعية، فساكنة الصحراء المغربية لم تشارك ولا تشارك في اختيار أجهزة الجهة الوهمية وممثليها، وهو ما تفتقت له الأمم المتحدة من خلال تعمدتها تعزيز تمثيلية المنتخبين عن الأقاليم الجنوبية وإشراكهم في الترافع أمام المؤسسات وفي المحافل الدولية خصوصا في اجتماعات لجنة الأربعة والعشرين (24) بذلك، وفي أشغال ندواتها الإقليمية كممثلين عن المنطقة.

وعلاوة على ما سبق، لا يمكن للمجتمع الدولي تجاهل المعاناة التي يقاسمها عشرات الآلاف من الأشخاص في مخيمات تندوف والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، خصوصا في ظل استمرار رفض الجزائر وجهة البوليساريو للإحصاء ورفض فتح المخيمات أمام الهيئات والمنظمات الحقوقية الأجنبية والمقررين الأميين المعنيين بحقوق الإنسان.

السيدات والسادة،

إن المغرب لا يتفاوض على صحرائه، ومغربية الصحراء لم تكن يوما، ولن تكون أبدا مطروحة فوق طاولة المفاوضات، وإنما نسعى إلى إيجاد حل سلمي لنزاع إقليمي مفتعل، ومهما طال الزمان لا يمكن لأي جهة أيا كانت ومهما كانت أن تعوق تحقيقه ولا أن تعيق مسلسل التنمية التي تعرفه بلادنا، والذي يعود بالنفع والتقدم على جميع البلدان والشعوب الإفريقية الشقيقة.

كما أود بهذه المناسبة، أن أتقدم باسم الفريق الاستقلالي ومن خلاله حزب الاستقلال بتحية تقدير وإكبار إلى كل مكونات القوات المسلحة الملكية، والدرك الملكي، والأمن الوطني، والقوات المساعدة، والإدارة الترابية، والوقاية المدنية، على تجندهم الدائم، في الدفاع عن وحدة الوطن، والحفاظ على أمنه واستقراره.

نعتبر أيضا عن الاعتزاز بالأدوار الطلائعية التي تقوم بها القوات المسلحة الملكية تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، في حفظ وصون الأمن في العديد من مناطق التوتر خاصة بالقارة الإفريقية وبعض الدول الشقيقة بالخليج العربي ضمن القوات المسلحة الأممية، والتي تجعل بلادنا محط تقدير وعرفان من هيئة الأمم المتحدة.

والتصدي لكل المؤامرات والدسائس المحاكاة من قبل البوليساريو، والنظام الجزائري وأعداء الوحدة الترابية، في محاولة لافتعال الفوضى والفن وخلق القلاقل لزراعة الاستقرار وتغيير الحقائق التاريخية والقانونية والجغرافية على مستوى المنطقة.

في هذا الصدد نجدد استنكارنا الشديد، للعمل الإجرامي والإرهابي الذي استهدف المدنيين بمدينة السمارة، في خرق سافر للقانون الدولي، ونحن على يقين أن هذا الحادث لم ولن يمر بدون عقاب لكل من يريد الاعتداء على سكينه وأمن المواطنين والمواطنات أو زعزعة استقرار المملكة بالأقاليم الجنوبية.

وهو بالمقابل يكشف عن الانهزامية التي أصبح يعيشها البعض جراء الانتصارات الدبلوماسية المتتالية وغير المسبوقة لبلادنا، بفضل الاعتراف الدولي الواسع بمغربية الصحراء، وازدياد المنتظم الدولي اقتناعا بعدالة قضية وحدتنا الترابية، والإشادة الواسعة بمبادرة الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية، أمام تأكل وتلاشي أطروحة الانفصال البائدة.

واليوم، يشكل القرار الجديد لمجلس الأمن رقم 2703، تأكيدا لهذا التطور وللدبلوماسية الإيجابية التي يشهدها الملف وللدعم الدولي المتنامي من أزيد من مائة بلد للحكم الذاتي، وفتح أكثر من ثلاثين قنصلية عامة بالعيون والداخلية، وعدم اعتراف أكثر من 84 في المائة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالكيان الوهمي؛

وكما سبق أن أكد على ذلك السيد وزير الخارجية، فهذا القرار جاء ليكرس من جديد المقاربة الأممية في التعامل مع الملف سواء من حيث تحديد الأطراف، أو تكريس إطار المسلسل، أو تأكيد غايتها.

فالقرار يحدد بوضوح أطراف العملية السياسية، الذين يجب أن يتحملوا مسؤوليتهم السياسية والقانونية والأخلاقية في البحث عن حل نهائي للنزاع الإقليمي حول الصحراء المغربية، بذكره للجزائر وتأكيد الضمني على أن الجزائر هي بالفعل الطرف الرئيسي في هذا النزاع المفتعل.

مسألة أخرى وهي على قدر كبير من الأهمية، وهي أن هذا القرار يؤكد بما لا يدع مجالا للشك أن تقرير المصير لا يعني الاستفتاء، وأن الأمم المتحدة وسعت من آلية ممارسة الحق في تقرير المصير ليشمل أشكال متعددة للتعبير عنه من قبيل: "الارتباط الحر بدولة مستقلة" والاندماج الحر في دولة مستقلة" أو اكتساب أي مركز سياسي آخر" كما هو منصوص عليه في القرارات 1541 و 2625 للجمعية العامة للأمم المتحدة، والذين وسعا.

كما أن الأمم المتحدة ومنذ سنة 1945 لم تسو سوى أربع حالات بواسطة الاستفتاء من ضمن 65 حالة، كما أنه ومنذ 2004 لم يعد مجلس الأمن يشير إلى الاستفتاء، بل يحث على ضرورة البحث عن حل سياسي متفاوض بشأنه ومقبول من جميع الأطراف.

علاوة على ما سبق، فإن القرار الجديد يكرس الموائد المستديرة باعتبارها

إن السياسة الخارجية المغربية هي سياسة مرنة وواقعية، تحترم سيادة الدول ووحدة تماشيا مع روح القوانين الدولية وتنأى عن التجاذبات السياسية قدر المستطاع، وهو ما يزيد من مكانة المغرب وموقعه كشريك موثوق به في استتباب الأمن والسلم الدوليين؛

ولا أدل على ذلك من استقرار الشراكة المتميزة للمغرب مع الاتحاد الأوروبي، وتعزيز موقع بلادنا في محيطه الأورو متوسطي والمجهودات المبذولة من قبل الدبلوماسية المغربية لتحسين المكتسبات المحققة في إطار هذه الشراكة، وتعميق كل آلية التعاون الجهوي المتعدد الأطراف مع دول الجوار في كل القطاعات ذات الاهتمام المشترك.

ولا يسعنا في الفريق الاستقلالي إلا أن نشيد عاليا بالمواقف المغربية المعلنة تجاه مختلف قضايا السياسة الخارجية، والتي أسهمت في تعزيز الرصيد المهم من المكتسبات التي تحققت، والتي تجعلنا نستشعر حجم المجهودات والتضحيات التي بذلت، لكي يكون الوطن على الصورة التي نعز بها اليوم، خصوصا في اللحظات التي تتصاعد فيها مناوئات الخصوم والتي تحاول بإسفة المس، ما استطاعت، بالمكتسبات المحققة.

حضرات السيدات والسادة،

منذ بداية التسعينات أدرك المغرب أهمية الدبلوماسية الموازية على إثر اتساع الممارسة الدبلوماسية على امتداد العالم.

وعلى اعتبار الأهمية الاستراتيجية التي أضحت تحتلها الدبلوماسية الموازية ومنها الدبلوماسية البرلمانية في الدفاع عن المصالح العليا للبلاد، فإن تطوير التنسيق والتكامل مع الفاعلين في مجال الدبلوماسية البرلمانية، لا سيما بين مجلسي البرلمان ووزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج أضحي أمرا لا محيد عنه؛

وفي هذا الصدد نثمن التعاون والشراكة التي تجمع بين وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج والبرلمان بمجلسيه لدعم الدبلوماسية البرلمانية.

اتفاقية التعاون والشراكة التي تم توقيعها مؤخرا، ستسهم في تعزيز أداء المؤسسة البرلمانية في "الدفاع عن قضايا الوطنية" وخصوصا كل ما يتعلق بقضية الوحدة الترابية للمملكة من جهة"، والإلمام بالملفات والتحديات الملحة المطروحة على المستوى الدولي.

وهو ما تعكسه أيضا الدينامية المتميزة لمجلس المستشارين في مجال الدبلوماسية البرلمانية، حيث عمل مجلس المستشارين على إعداد مخطط استراتيجي على مستوى الدبلوماسية البرلمانية للولاية الانتدائية 2021 و2027، عقبه مبادرات كثيرة ومتعددة من قبيل:

مشاركة وفود عن المجلس في مختلف الاجتماعات واللقاءات التي عقدتها الاتحادات البرلمانية الدولية والجهوية والإقليمية؛

المجهودات المبذولة لتعزيز العلاقات الثنائية مع عديد المؤسسات

وما دام الأمر بالأمر يذكر، فلا بد أيضا أن نثمن عاليا التطورات الإيجابية، والنهضة التنموية الشاملة التي تعرفها الصحراء المغربية، من بنيات تحتية، ومشاريع اقتصادية واجتماعية. هذه المشاريع حولت صحراء إلى فضاء مفتوح للتنمية والاستثمار، الوطني والأجنبي إلى جانب القطاع الخاص الوطني، في إطار من الوضوح والشفافية، وبما يعود بالخير على ساكنة المنطقة ونود هنا أن نعبر عن تقديرنا، لكل الدول التي تربطها بالمغرب اتفاقيات وشراكات، والتي تعتبر أقالمتنا الجنوبية، جزءا لا يتجزأ من التراب الوطني، ويبقى على أصحاب المواقف الغامضة أو المزدوج أن يراجعوا مواقفهم ويجعلونها أكثر وضوحا.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إن الظرفية العامة التي تعيشها بلادنا اليوم تستوجب التطرق إلى السياق العام المطبوع بالعديد من التحديات الدولية والإقليمية والوطنية، بفعل التوترات الإقليمية والدولية والتي من تجلياتها الحرب الأوكرانية الروسية والعدوان الإسرائيلي على غزة، وتعدد التوترات التي يعرفها العالم، هذا بالإضافة إلى الحروب، وهي تداعيات وإرهاصات تفرض متغيرات دولية جديدة، تستوجب بكل تأكيد إعادة ترتيب الأولويات على المستوى الدبلوماسي بالكثير من الواقعية والوضوح، وبما يسمح بالحد من انعكاسات هذه الأزمات، وتحويل مختلف التحديات المفروضة رغم صعوبتها إلى فرص متاحة لحماية المصالح الوطنية وتقوية وتعزيز مكانة المغرب بين الأمم.

في هذا الإطار تبرز العلاقات المغربية الجزائرية، والتي نتأسف على ما وصلت إليه خصوصا في ظل الحملات الإعلامية والدبلوماسية المضللة التي يشنها النظام الجزائري لخلق التوترات وزرع الفتن بين الشعبين الشقيقين والتي تترك انطباعا سلبيا، لا سيما في المحافل الدولية.

وهنا لابد من التأكيد على أن مسؤولية الجزائر في استمرار هذا النزاع ثابتة ومحدد وجودي للبوليساريو، من خلال تسخيرها لعائدات البترو دولار لمعاكسة مصالح المغرب منذ سنة 1976، وكان الأجدر بالمسؤولين الجزائريين تغليب منطق الحكمة، والمصالح العليا، من أجل تجاوز هذا الوضع المؤسف، الذي يضيع طاقات بلدينا، ويتنافى مع الروابط التاريخية والأخوية بين الشعبين، فالمغرب والجزائر أكثر من دولتين جارتين، إنها توأمان متكاملتان كما سبق لجلالة الملك أن أكد على ذلك.

وستظل لنا قناعة راسخة أن الحدود المفتوحة هي الوضع الطبيعي بين بلدين جارين، وشعبين شقيقين، وجلالة الملك سبق أن عبر عن ذلك صراحة، منذ 2008، وأكد عليه عدة مرات، لا سيما أن الأسباب التي كانت وراء إغلاق الحدود أصبحت متجاوزة، ولم يعد لها اليوم، أي مبرر مقبول.

حضرات السيدات والسادة،

إن سر نجاح الدبلوماسية المغربية اليوم في الكثير من علاقاتها مع الدول الأخرى، هو عدم اقتصرها على الشراكة النسبية «شمال- جنوب»، وإنما أيضا في توجهها نحو الآفاق الواعدة والغنية الذي يوفره التعاون «جنوب- جنوب»؛

وإذ يعبر الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية عن ارتياحه الشديد لهذا التوجه، فإنه يأمل أن تكون إفريقيا حاضرة بشكل أكبر وأن تنال حيزا يليق بها في مشروع قانون المالية.

حضرات السيدات والسادة،

نتمنى أيضا أن تنال إفريقيا حيزا أكبر ضمن الدبلوماسية الاقتصادية، التي أصبحت رقما أساسيا في معادلة السياسة الخارجية، وذلك بفضل التطور الذي يعرفه العالم وتحديات العولمة؛

وان كنا نؤمن ما يقوم به على سبيل المثال لا الحصر المكتب الشريف للفوسفات لمساعدة ودعم الفلاحين الأفارقة في مواجهة ندرة الأسمدة في السوق الدولي بتخصيصه هبة من 180 ألف طم لفائدة 15 دولة، هو عمل يستحق منا كل الدعم والتنبؤ.

وحذا أن يتم تعزيز ذلك بتنظيم زيارات اقتصادية منتظمة لمواكبة الدينامية الاقتصادية والأوراش المفتوحة ببلادنا خاصة لصالح الدول الآسيوية، مع تقوية العلاقات مع شركائنا التقليديين وكذا شركائنا بدول أمريكا اللاتينية وإفريقيا.

علاوة على تحفيز شركائنا دولا ومقاولات عالمية للاستفادة من فرص الاستثمار بأقاليمنا الجنوبية، بفضل المشاريع التنموية الكبرى المنجزة بتوجيهات سامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

حضرات السيدات والسادة،

لقد تميزت هذه السنة بانعقاد القمة العربية 31 في الفترة ما بين 2 و11 نوفمبر، والتي عرفت مشاركة مغربية بتوجيهات ملكية سامية وسديدة للعمل البناء، والعالم شاهد على أن معاكسات الجزائر للوفد المغربي بلغت مداها، كما كان الشأن بالنسبة لأزمة الخريطة ولاستبعاد الوفد الإعلامي المغربي لأسباب غير واضحة.

أما بالنسبة للعلاقات المغاربية، يبدو من الواضح أن استمرار تعطيل اتحاد المغرب العربي أوقف مسيرة نموه عند فترة الولادة، وأجمعت حلم الوحدة المغاربية، وهذا الجهد لم يمنع بلادنا من الاستمرار في المساهمة البناءة في الاستقرار والسلم في منطقة مغاربية وتعزيز العلاقات الثنائية كل موريتانيا الشقيقة من خلال عقد العديد من اللقاءات أهمها انعقاد الدورة الثامنة للجنة العليا المشتركة في 11 مارس 2022؛

أيضا لا بد أن نشيد في هذا الصدد بالموقف المغربي الخلاق تجاه الأزمة الليبية، والانخراط البناء للمغرب لإيجاد حل سياسي سلمي ومستدام بين أطراف الأزمة الليبية؛

التشريعية الصديقة، ناهيك عن احتضان المجلس لعدد من المؤتمرات والتظاهرات البرلمانية الدولية في مواضيع ذات الراهنية والاهتمام المشترك على الصعيد الدولي والإقليمي؛

ترسيخ الحضور والتموقع خصوصا على مستوى مناطق جيو سياسية على قدر كبير من الأهمية خصوصا على مستوى أمريكا اللاتينية والكارييب، ومنها:

المشاركة في الجمعية العامة للبرلمان الأنديني وفعاليات تخليد الذكرى الثانية والأربعين لتأسيسه، وذلك من أجل ترسيخ المسار المتميز للعلاقات بين المؤسسة التشريعية المغربية ونظيرتها الأندينية؛

زيارة عمل لجمهورية بنما، خلال الفترة الممتدة من 10 إلى 12 فبراير 2022 والمشاركة في فعاليات الجمعية العامة السنوية لبرلمان أمريكا اللاتينية والكارييب، وقمة رؤساء الاتحادات البرلمانية الجهوية والإقليمية بإفريقيا وأمريكا اللاتينية، والتي تميزت بتدشين الفضاء المغربي الذي تفضل صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده بإطلاق اسم جنابه الشريف عليه «مكتبة الملك محمد السادس»؛

عقد قمة رؤساء الاتحادات البرلمانية الجهوية والإقليمية بإفريقيا وأمريكا اللاتينية، حيث توجت بإصدار «إعلان بنما»

المشاركة مع برلمان أمريكا الوسطى بجمهورية غواتيمالا؛

احتضان مجلس المستشارين لمندى الحوار البرلماني مع مجالس الشيوخ في منطقة أمريكا اللاتينية والكارييب، والمؤتمر الحادي عشر لرابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي؛ 3 و4 مارس 2022 والتي توجت بإعلان الرباط عاصمة للتعاون جنوب جنوب، والذي أكد على الدور الريادي الذي تلعبه المملكة المغربية بقيادة جلالة الملك محمد السادس نصره الله في دعم كل المبادرات التنموية والتضامنية الهادفة إلى دعم التعاون جنوب - جنوب.

حضرات السيدات والسادة،

إن سياسة المغرب اتجاه إفريقيا، أضحت توجد في صلب اهتمام السياسة الخارجية للمغرب وعمله الدولي، بفعل السياسة الحكيمة والرؤية الاستراتيجية الرائدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وبفضل الشراكات المغربية الإفريقية التي يصل مداها إلى أكثر من أربعين دولة، والتي مكنت بلادنا من تقوية حضورها في مختلف هياكل الاتحاد الإفريقي، والذي مكن من انتخاب بلادنا للفترة ما بين 2022 و2025 في مجلس السلم والأمن التابع للمنظمة والذي يعبر عن حجم الثقة الذي تحظى به بلادنا من قبل الأشقاء الأفارقة

في هذا الإطار، نؤمن توجه بلادنا إلى تعزيز العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف والتوقيع مع العديد من الدول الإفريقية على "ورقة الطريق" باعتبارها أداة استراتيجية لتعزيز علاقات التعاون مع الدول الإفريقية والارتقاء بها إلى مستويات نموذجية، في إطار ثنائية "راجع- راجع".

الأجيال الصاعدة؛

لكن من البين أن الوزارة في حاجة ماسة إلى الرفع من نسبة التأطير الوظيفي، بحيث أن عدد الموظفين لا يتجاوز 2880 موظف، بل من المفارقات أن عدد الموظفين في تناقص، ذلك أن مجموع المناصب المخصصة للقطاع منذ 2002، كما ورد في التقرير، بلغ 1234 منصب في حين أن عدد الإحالات على التقاعد خلال نفس الفترة يصل إلى 1440 إحالة وهو ما يعني عجزا إجماليا بـ 206 منصب مالي.

نمبر عن ارتياحنا لخطة عمل الوزارة لتأهيل الموارد البشرية، ولمواصلة التحول الرقمي التدريجي للخدمات القنصلية سواء تعلق الأمر بسجلات الحالة المدنية، واعتماد منظومة الكترونية خاصة بتحديد المواعيد وتكوين قاعدة بيانات للأرشيف الإلكتروني.

حضرات السيدات والسادة،

تكسي علاقة مغاربة العالم بوطنهم الأم المغرب أهمية خاصة بأبعاد كبرى اجتماعية وثقافية واقتصادية فضلا عن بعدها السياسي، لأنها تمتاز عن غيرها بتشبها بهويتها وارتباطها القوي ببلادها، وتمتاز فضلا عن كل هذا وباهتمام مولوي سامي حريص على الارتقاء بمختلف السياسات العمومية الموجهة للمغاربة المقيمين بالخارج.

وكما يعلم الجميع فمغاربة العالم يشكلون نسبة 18 % من مجموع المغاربة قاطبة، ووجبت العناية بهم وتبني مقاربة جديدة تعزز أواصر وروابط انتمائهم إلى البلد الأم وتمكنهم من تعزيز مساهمتها التنموية وتفتح أمامهم الباب للاستثمار والعودة للاستقرار في لدهم الأم.

وحفاظا على استمرار هذا الارتباط والتواصل، فإن الوزارة مدعوة إلى توطين هذه العلاقات ومساعدة المغاربة المقيمين بالخارج على التمسك بهويتهم، والحفاظ على حقوقهم المكتسبة، والدفاع عن مصالحهم وتقوية علاقاتهم بوطنهم الأم وبالهوية المغربية وأيضا تسهيل وتيسير زياراتهم الفصائلية خصوصا تلك التي تتم في إطار عملية عبور "مرحبا" والتي تنظم تحت الرعاية الفعلية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

ولعل هذه العلمية لوحدها لتترجم مدى الارتباط الوثيق الذي يجمع المغاربة المقيمين بالخارج بوطنهم الأصل، كما تعد عملية فريدة من نوعها ونموذجا يحتذى به على الصعيد العالمي، لأنها قد بلغت مستويات عالية من النضج بفضل تطوير الإمكانيات المتعلقة بها وفق مقاربة تشاركية لمختلف المتدخلين المعنيين وعلى رأسها مؤسسة محمد الخامس للتضامن.

ويبقى أن نشير في باب علاقة المغرب بجاليته المقيمة بالخارج، أنه قد بات من الضروري الانكباب على مراجعة مجموعة من اتفاقيات الحماية الاجتماعية الموقعة بين المملكة المغربية وبلدان إقامة مغاربة العالم، وذلك حماية لحقوقهم ومصالحهم.

السيد الرئيس،

أما على صعيد العلاقة المتميزة التي تربط بلادنا بدول مجلس التعاون الخليجي، فلا يسعنا إلا أن نشيد بالموقف الثابت لأشقائنا الداعمة لقضية الصحراء المغربية، سواء منها المواقف الفردية أو الجماعية المعبر عنها في القمة الخليجية وفي أروقة الأمم المتحدة.

لا يمكن الحديث عن السياسة الخارجية المغربية تجاه الدول العربية والإسلامية دون استحضار الموقف الثابت للمغاربة ملكا وشعبا وحكومة وأحزاب من القضية الفلسطينية والتي نعتبرها القضية المركزية للشعوب العربية والإسلامية.

وأن بلادنا بقيادة جلالة الملك، رئيس لجنة القدس، ما فتئت تواصل انخراطها البناء من أجل إقرار سلام عادل ودائم بمنطقة الشرق الأوسط بقيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف؛

هذا ما يمليه علينا صدق الالتئام لبلادنا ولإسلامنا ولإنسانيتنا، وصفاء التواصل مع عربوتنا، وإخلاص التلاحم مع شعبنا الفلسطيني الأبي ومع آلامه وآماله.

حضرات السيدات والسادة،

لابد أيضا من التأكيد على تفعيل الدبلوماسية الثقافية، للتعريف بالمنتوج الثقافي والحضاري الوطني، وخاصة المنتوج الثقافي لأقاليمنا الجنوبية عبر دول العالم، وذلك من خلال إبرام الشراكة مع مجالس جهات الجنوب ووكالة تنمية الأقاليم الجنوبية.

وأيضا الدفاع عن الموروث الثقافي المغربي ضد كل المحاولات التي تسعى إلى السطو على الموروث الثقافي والمعماري أو تحريف التاريخ (الزليج، الكسكس). وتقديم المساعدة والدعم اللازمين للفنانين الشباب المغاربة من أجل التعريف بثقافتنا وإبراز العمق الثقافي المتنوع الذي تخرجه بلادنا.

علاوة على ذلك، ثمة مسألة مركزية وتبقى عنصر تفوق بصم عليه الجهاز الدبلوماسي والقنصلي خصوصا خلال لحظات الأزمات، ويرتبط بخلايا اليقظة، هذه الخلايا تعكس المقاربة الاستباقية التي تم نهجها لمواجهة التداعيات غير المسبوقة للأزمات والتوترات التي تعرفها العديد من الدول والتي كانت لها انعكاساتها السلبية على المغاربة المتواجدين بهذه الدول (كورونا، الحرب الروسية الأوكرانية، الوضع بوركينا فاسو وتشاد، كوريا الجنوبية).

ولا غرو، أن المشروع موضوع المناقشة اليوم يسير في اتجاه ترسيخ سياسة القرب القنصلي سواء من خلال تحسين أداء المصالح القنصلية بالخارج، وإحداث قنصليات جديدة في العديد من المدن التي تعرف حضورا قويا لجالية المغربية.

والواقع يكشف بما لا يدع مجالا للشك المجهودات المبذولة في هذا الصدد، سواء عبر تأهيل الموارد والكفاءات البشرية، أو من خلال تحسين بنيت الاستقبال في بعثاتنا الدبلوماسية والقنصلية، بما يسهم في صون حقوق ومكتسبات أفراد جاليتنا وتدعيم الروابط الوطنية الروحية والثقافية مع

والدرك الملكي، والأمن الوطني، والقوات المساعدة، والإدارة الترابية، والوقاية المدنية، على تجندهم الدائم، في الدفاع عن وحدة الوطن، والحفاظ على أمنه واستقراره.

واسمحوا لي قبل الخوض في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لهذا القطاع الاستراتيجي الوطني، أن انتهر الفرصة وقد احتفل الشعب المغربي بالذكرى 68 لعيد الاستقلال (18 نونبر)، لنستحضر جميعا كل الملامح الوطنية الراسخة في قلوب المغاربة بدلالاتها العميقة والدروس البليغة والبطولات العظيمة والتضحيات الجسام التي بذلت، لكي يكون الوطن على الصورة التي نعتز بها اليوم.

أيضا هي فرصة للتدبر والتأمل في مسلسل الكفاح الوطني من أجل الحرية والاستقلال وتحقيق الوحدة الترابية، في سياق نضالي شامل ومتكامل يعزز أواصر العروة الوثقى بين العرش والشعب للمضي قدما على درب تحقيق النمو والازدهار في كل المجالات وبلوغ المملكة المكانة التي تستحقها بين دول العالم، عبر مواصلة مسيرة البناء تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس من خلال العديد من الأوراش التنموية العملاقة والإصلاحات الكبرى التي تهم مختلف المجالات لاسيما من خلال إطلاق النموذج التنموي الجديد وورش تعميم الحماية الاجتماعية والنموذج التنموي بالأقاليم الجنوبية.

السيدات والسادة،

وحتى يكون تدخل الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في مناقشة مشروع ميزانية القطاع مساهمة في تجويد المشروع، فإننا سنناقش هذا المشروع أولا من خلال سياقه العام المطبوع بالعديد من التحديات الدولية والإقليمية والوطنية، التي أرخت بظلالها على إعداد ومضمون مختلف الميزانيات القطاعية والتي استوجبت إعادة ترتيب الأولويات بما يتماشى مع حجم وطبيعة التحديات المطروحة.

واليوم هناك الحرب والعدوان الإسرائيلي على فلسطين، التي سيكون لها انعكاسات كبرى ولا أحد يعرف التطورات المستقبلية الممكنة، والتبعات الدولية الناتجة عن هذا الأمر في الشرق الأوسط، ومن الضروري أن نأخذ ذلك في الحسبان ارتباطا مع هذه المحطة التي نعيشها اليوم.

هنالك بالطبع استمرار الحرب الأوكرانية الروسية التي كان لها انعكاساتها السلبية على أسعار المواد الأولية وهذا بالطبع له وقع كبير على مشروع مختلف القطاعات الوزارية.

السيدات والسادة،

أما بخصوص فاجعة زلزال الحوز والذي كان له وقع كبير على الميزانية فقد أبانت القوات المسلحة الملكية من جديد عن احترافية ونجاعة وفعالية فاقت كل التوقعات بشهادة العالم، وهو ما كان عليه الأمر في مختلف الأحداث المفجعة والكوارث الطبيعية سواء في زمن "كوفيد"، وفي زلزال الحسيمة وزلزال أكادير سنة 1960، وصولا إلى زلزال الحوز.

حضرات السيدات والسادة،

بالنسبة لمناقشة الميزانية الفرعية المخصصة لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، فهي مناسبة نسجل من خلالها إشاداتنا وتقديرنا لكل الجهود التي تبذلها وزارة الأوقاف تحت القيادة الرشيدة لأمير المؤمنين نصره الله وأيده من أجل تأهيل الحقل الديني وتطويره وتجديده.

إن ورش إصلاح الحقل الديني هو ورش يعد من الأوراش، التي تبرز بشكل جلي المقاربة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، من أجل ضمان تدبير جيد للشأن الديني يتماشى مع متطلبات العصر وينسجم تمام الانسجام مع ثوابت هوية المملكة، التي تشكلت على امتداد تاريخها العريق. والحرص على تحصين المواطن والمجتمع ككل من نزعات التطرف والانغلاق والجهل، وذلك عبر الاهتمام بالمساجد وحمايتها وتعزيز أدوارها، على اعتبار أنها فضاءات للعبادة والتوجيه والإرشاد ومحو الأمية.

إن المرحلة الراهنة التي نمر بها جد دقيقة من حيث التحولات الفكرية والمغالطات العقائدية في ظل العولمة وتداعياتها الاجتماعية والثقافية والفكرية. ولعل أبرز دور لهذا القطاع يتمثل في الحفاظ على المرجعية الدينية للمملكة المرتكزة على السنة، والمذهب المالكي، والعقيدة الأشعرية، والمحفزة على الاجتهاد، وفق مقاصد الشريعة السمحة، والاعتدال والوسطية والتسامح، بعيدا عن كل تشدد أو تطرف أو غلو، ولعل هذا ما أكده أمير المؤمنين في خطابه (أبريل 2004).

يشكل العنصر البشري إحدى ركائز الإصلاح الذي يفرض إيلائه كل العناية والاهتمام، وذلك بالعمل على تحسين الوضعية الاجتماعية والمادية للقائمين على هذا الشأن علما أن ورش إصلاح الحقل الديني يتأسس على فعالية العنصر البشري وتأهيله لكي يقوم بالأدوار المنوطة به على أحسن وجه. فيما يتعلق بمغاربة العالم نود من الوزارة الوصية على الحقل الديني مواصلة العمل واتخاذ كل التدابير لضمان تأطير ديني سليم لهم، بما يراعي متطلبات الارتباط الديني والثقافي بالوطن الأم، ويستجيب لمقتضيات الانتماء لبلدان الإقامة وأداء شعائهم الدينية ويضمن لهم الأمن الروحي في ظل الإسلام الوسطي المعتدل والمذهب المالكي والعقيدة الأشعرية، بشكل يستوعب انتظاراتهم الدينية في ظل سياق ثقافي وديني جديدين، وكذا الاهتمام بالحقوق الثقافية ودعم السياسة التعليمية الموجهة إلى المغاربة ببلاد المهجر ومن ضمنها الحقوق اللغوية لأفراد الجالية المغربية والتي كرسها دستور 2011.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

قبل التطرق لمناقشة الميزانية الفرعية للوزارة المكلفة بالدفاع الوطني، نود من خلال هذه المناسبة نود من خلال هذه المناسبة أن نشيد وننوه بكل الجهود التي تبذلها هذه الوزارة تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك نصره الله؛ كما نتوجه بتحية تقدير وإكبار إلى كل مكونات القوات المسلحة الملكية،

الحماية للسيادة المغربية والحفاظ على المؤسسات الشرعية والدفاع عن الوحدة الترابية.

ولا يمكن الحديث عن هذا القطاع دوناً الإشادة بالتطور المستمر الذي يعكس جودة التكوين العسكري والعمل الدائم على تأهيله وترقيته، عبر التكوين والتكوين المستمر في مختلف التخصصات التقنية والتكنولوجية المتطورة.

ختاماً من الضروري أن نشير على أنه في السنوات الأخيرة وضعت القوات المسلحة الملكية خارطة طريق للتطوير التكنولوجي والتحديث، وتعزيز القدرات العسكرية ووضع أنظمتها الدفاعية والهجومية في المقدمة التكنولوجية.

واليوم أمكن التأكيد على أن بلادنا قد خطت خطوات ثابتة وكبيرة نحو التأسيس الصناعة دفاعية متطورة، من خلال اتفاقيات التعاون والشراكة التي تم إبرامها مع عدد من الدول الرائدة في مجال الصناعة العسكري.

وفي تقدير الفريق الاستقلالي فهذا الورش الاستراتيجي، فضلاً عن مساهمته في تطوير التجهيزات الذاتية والرفع من القدرات الدفاعية والهجومية للقوات المسلحة الملكية، فالأكد أيضاً أنه سيسهم من دون أدنى شك، بحيز مهم في التنمية الاقتصادية والتجارية سواء من خلال استقطاب الاستثمارات الأجنبية أو في توفير مناصب الشغل وتشجيع البحث العلمي. إن الواقع لا يرتفع ويؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن الصناعة العسكرية في المغرب أكثر من مجرد حقيقة وأضحى واقعاً استراتيجياً سيمكن بلادنا بإذن الله من أن تخطو بثبات نحو تحقيق الاستقلالية في مجال الصناعات العسكرية".

ولا بد من التأكيد في الختام على ضرورة مواصلة العمل لإذكاء التعبئة الشاملة وزرع روح المواطنة، وتحصين المكاسب الديمقراطية، ومواصلة تقوية الجبهة الداخلية، وتثبيت وصيانة الوحدة الترابية للمغرب، وربط الماضي التليد بالحاضر المجيد والمستقبل الواعد.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

في إطار مناقشة الميزانية الفرعية للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير برسم السنة المالية 2024، لا بد أن نتوجه بداية بتحية إكبار وإجلال لأسرة المقاومة وأعضاء جيش التحرير، وهي مناسبة نستشعر فيها حجم التضحيات الجسام التي بذلتها أسرة المقاومة وجيش التحرير والتي رسمت بمداد من الفخر والاعتزاز تاريخاً نضالياً تليداً ومجيداً مدعاة فخرنا واعتزازنا.

واسمحوا لي في هذا الصدد أن أترحم على أرواحهم الطاهرة ولما قدموه من تضحيات لاستقلال وخدمة الوطن.

وباستقراء مضامين هذه الميزانية نقف عند إيجابية التزام الحكومة في برنامجها، ومن خلال مشروع قانون المالية لسنة 2024 بالعمل على الحفاظ

وما لا شك فيه أن ذلك ينضاف إلى أدوار المؤسسة العسكرية المغربية، التي لم تعد تقتصر فقط على الدفاع عن السيادة والوحدة الترابية والوطنية وتأمين الأمن الخارجي للبلاد، بل تتعداه إلى التميز في الشق الإنساني من خلال المساهمة في العديد من البعثات الأممية لحفظ السلام، سواء في أوروبا (البوسنة) أو إفريقيا لليبيا وكوت ديفوار والجمهورية الديمقراطية للكونغو)، وغيرها من عمليات حفظ السلام وتقديم خدمات طبية.

لقد راكمت القوات المسلحة الملكية تجربة كبيرة في الشق الإنساني المتعلق بحفظ السلام والمساهمة في عمليات الإنقاذ.

لكل ذلك، لم يكن المغرب في حاجة إلى كل عروض المساعدات الدولية على إثر فاجعة زلزال الحوز، بل تحدثت السلطات المغربية عن ترتيب الأولويات وعن سيادة قرار تحديد احتياجات البلد وأولوياته. مادام بإمكان المؤسسة العسكرية الملكية أن تفي بالغرض وزيادة، نظراً لتوفر عنصراها البشري على تكوين عصري وتجارب كبيرة، ولتوفرها من جانب آخر على تجهيزات لوجستية بدرجات عالية.

وجميعنا يتذكر كيف شكل فتح باب قبول المساعدات من بعض الدول (قطر الإمارات العربية، المملكة المتحدة وإسبانيا، وعدم إغلاقه أمام الباقين، حدثاً إعلامياً وسياسياً كبيراً، دفع ببعض الأنظمة الغربية "الديمقراطية" إلى تجنيد إعلامها وكثائها في شبكات التواصل الاجتماعي لتبخيس القدرات المغربية تارة وهي تتناسى أن الدولة المغربية وفي إطار سيادة القرار الوطني حضرت بكل مؤسساتها الرسمية والمدنية منذ اللحظات الأولى التي أعقبت زلزال الحوز، من خلال تعليمات الممثل الأسمى للدولة والقائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية جلالة الملك محمد السادس نشره الله 16. وقد شهد العالم ما وثقته العديد من وسائل الإعلام الدولية للحظات إنسانية مؤثرة لأفراد القوات المسلحة الملكية، وهي صور لا يمكننا أماتها إلا الانحناء للقوات المسلحة الملكية المغربية تقديراً لجهودها في الدفاع عن السيادة الوطنية والترابية وحفظ الأمن والسلام بالعالم، بكل حزم وفعالية وبكل إنسانية. 17. نحن عالياً افتتح المؤسسة العسكرية من خلال الوزارة المنتدبة المكلفة بالدفاع على نظيراتها في الدول الشقيقة والصديقة عملاً بتعليمات القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية جلالة الملك حفظه الله للتعاون وتبادل الخبرات حيث أصبحت بلادنا اليوم شريكاً فاعلاً وموثوقاً في عمليات حفظ السلام.

السيدات والسادة،

وجدير بالإشادة أيضاً بالجهودات التي تبذلها الحكومة والأولوية التي تعطيها لدعم القوات المسلحة الملكية تنفيذاً للتعليمات الملكية السامية، والتي تتم الرفع من الاعتمادات المالية المخصصة لهذا القطاع الحيوي، وهي مبادرة نعتز بها في الفريق الاستقلالي ونتمنى لكونها ستسهم في تعزيز وتحديث القدرات الدفاعية والعملياتية لعمل القوات المسلحة الملكية للقيام بمهامها بنجاحة ومهنية عالية

على الذاكرة التاريخية وأجداد الكفاح الوطني ونشر قيم الوطنية، وثقافة المواطنة الحققة.

إننا في الفريق الاستقلالي نعتبر هذه اللحظة فرصة سانحة للوقوف عند الأدوار الطلائعية التي تقوم بها المندوبية السامية في مجال الحماية الاجتماعية بتنسيق مع كافة الشركاء الاجتماعيين، لما لهذه الأدوار من آثار مباشرة وملموسة في تحسين ظروف عيش المنتمين لأسرة المقاومة وجيش التحرير، لاسيما في سياق التحديات الخارجية التي يشهد العالم.

إن التدابير والإجراءات التي تقوم بها المندوبية السامية لتقديم المقاومين وأعضاء جيش التحرير من أجل تحسين وتجويد الخدمات الاجتماعية، وكذا توظيف منظومة القيم الوطنية في خدمة المشروع المجتمعي الحداثي والديمقراطي والنضوي والتنموي للمغرب لكسب رهانات التنمية الشاملة والمستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبشرية والبيئية، وهي أعمال جليلة بفضل جهود السيد المندوب السامي والعاملين بجانبه على حصيلة جد إيجابية، حصيلة تستهدف أساسا تحسين الأوضاع المادية والاجتماعية والأحوال المعيشية والصحية للمنتمين لأسرة المقاومة وجيش التحرير وخاصة في ظروف الوضعية الوبائية التي عاشها المغرب جراء السياق العالمي الصحي الحرج.

وما أحوج المجتمع المغربي إلى استعادة الذاكرة التاريخية المجيدة حتى تكون طريقا مضيئا أمام الشباب لمواجهة التحديات المطروحة في عالم المعرفة والصراعات والمنازعات. وما أحوجنا إلى قيم الوطنية الصادقة، بما تقتضيه من ترسيخ للهوية الوطنية والإنسية المغربية في ظل العولمة الثقافية والاستلاب الفكري وتزايد مظاهر التطرف والانحراف والتفكك الأخلاقي والمجتمعي.

ما أحوجنا إلى زرع قيم التسامح والتعايش والتعاون والتضامن، باعتبارها أساس بناء مجتمع المعرفة والقيم والمواطنة الحققة.

ما أحوجنا إلى التنقيب عن الذاكرة التاريخية بمحولاتها ودلالاتها ودروسها وأبعادها باعتبارها تراثا لا مادي ينبغي تميمه، لما فيه توطيد دعائم مجتمع المعرفة والحرية والتطور والانفتاح على المحيط الخارجي، مع الحفاظ على خصوصيات ومراكز القيم المجتمعية، انسجاما مع توجهات النموذج التنموي الجديد.

ختاما، فإننا في الفريق الاستقلالي نؤكد لكم أن تصويتنا بالإيجاب على مشروع قانون المالية للسنة المالية 2024 هو دعوة صريحة للحكومة لمواصلة عملها بالتميز والفعالية اللازمة، وعلى تقوية الجبهة الداخلية، بالتعبئة الشاملة على كافة المستويات الرسمية والتنظيمات الحزبية والنقابية وتمثيلية المجتمع المدني، خدمة للمصلحة العليا للوطن على كافة المستويات السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

(6) مداخلة الفريق في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تندرج ضمن اختصاصات لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أقدم أمامكم اليوم لمناقشة الميزانيات القطاعية التي تدخل في اختصاص لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية.

السيد الرئيس،

يساهم التعليم في تأسيس الأبعاد الجذرية للموازنة الفكرية والقيمية والوجدانية في المجتمعات، يشكل النواة الأولى واللبنة الأساسية لسلم الاجتماعي، ويكون صلة وصل قوية بين جميع أفراد المجتمع على اختلاف أعمارهم ومستوياتهم الفكرية، وهذا ما ينعكس إيجابا على مقومات الوحدة الوطنية التي تدعم تماسك المجتمع واستمراره وتطوره نحو الأفضل، ويجعل أفرادها على قدر من المسؤولية الوطنية والالتزام الإيجابي للمكان الذي يعيشون فيه، لكي يتمكنوا من جني ثمار ذلك التكافل الاجتماعي على كافة الأصعدة.

إن ذلك البعد الاجتماعي بالإضافة إلى القوى الثقافية المجتمعية تشكل المحور الأساسي للتنمية في كافة مجالاتها، فالتعليم هو الفرصة الجوهرية بالنسبة لكل فرد للتنمية البشرية المستدامة.

لذلك، فإننا في الفريق الاستقلالي نؤكد على أهمية تأهيل كل الموارد المالية والبشرية الكافية وتفعيل الحكامة الجيدة لضمان نجاح مختلف الأوراش المساهمة في إصلاح وتطوير منظومة التربية والتكوين، وهو ما ترجمه مجهودات الحكومة عبر تنزيل خارطة الطريق 2022-2026 حيث ارتفعت الميزانية المرسودة لهذا القطاع ما بين سنة 2021 و2024 بمبلغ 15 مليار درهم أي بنسبة 25 في المائة.

قطاع التربية الوطنية:

السيد الرئيس،

نعتبر هذه اللقاءات السنوية المخصصة لتقديم ومناقشة مشروع الميزانيات الفرعية، فرصة إضافية لتسليط الضوء على مختلف الملفات والإشكالات المطروحة على المنظومة التربوية مناسبة لتقييم برامج الوزارة للسنة الجارية والاطلاع على جل البرامج التي تعزز الوزارة القيام بها في سنة 2024 لاسيما أن السياق العام لمشروع الميزانية يأتي في ظروف استثنائية فرضها زلزال الحوز وما خلفه من تداعيات أثرت بشكل مباشر على القطاع، وهي مناسبة لنهوض بالإجراءات والتدابير الاستعجالية التي اتخذتها الوزارة لتوفير الظروف الملائمة للاستئناف الفوري للدراسة بالمناطق المتضررة في ظرف قياسي، بفضل التوجهات الملكية السامية المتواصلة، متطلعين أن تركز هذه الجهود على تأمين كل الظروف المثلى ليس فقط من أجل متابعة الدراسة بل أساسا من أجل احتضان التلاميذ ودعمهم لمواجهة الآثار المدمرة لهذه الفاجعة.

وهي فرصة لنهوض بالخطوات الإصلاحية التي تم اتخاذها في قطاع له بعد

من أداؤها ومردوديتها، ورفع مختلف التحديات المرتبطة بهذا القطاع ولا سيما في العالم القروي إن العجز البنيوي الذي تعاني منه المنظومة التربوية الوطنية على مستوى هيئة التدريس تفاقم بفعل أعداد المدرسين المحالين على التقاعد، وارتفاع ظاهرة الهدر المدرسي رغم الجهود المبذولة لمحاربتها، فالعامل بالمدرسة العمومية يعاني البعض منهم نقصا من حيث التكوين الأساسي أو من حيث انعدام التكوين المستمر.

السيد الرئيس،

التعليم في الوسط القروي، يفتقر الى الموارد البشرية والبنيات وقلة الداخليات ووسائل النقل وعدم إقبال الفتيات على متابعة دراستهم، على الرغم من التشجيعات التي حولتها الحكومة الى برامج من أجل تشجيع التعليم كبرنامج "تيسير".

إننا في الفريق الاستقلالي نؤمن أن قطاع التعليم الأولي رغم أهميته في تكوين أجيال المستقبل إلا أنه لازال يعاني من عدة مشاكل تعيق تطوره وتأهيله كغياب الاستقرار المطلوب في فئة المربيات والمربين نتيجة لعدم توفرهم على إطار تابع للمنظومة التربوية، بضمن حقوقهم وتحديد مسؤولياتهم وواجباتهم، مما يؤثر بشكل سلبي على استدامة ونجاعة البرنامج الوطني، وعلى المستوى المحلي، نسجل صعوبة ولوج أطفال العالم القروي إلى المؤسسات التعليمية، مع عدم إيثار القطاع الخاص المساهمة بالشكل المأمول في توسيع العرض التربوي في العالم القروي، حيث استثمر مجهوداته فقط في المناطق الحضرية مما يستدعي العمل على الإسراع في تنزيل النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالقانون الإطار 17-51 لإضفاء المشروعية على المقتضيات الجديدة المتعلقة بالتعليم الأولي.

هذا المجال الذي لا بد أن تؤطره إرادة حقيقية، لتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بين كل الأطفال الأسوياء منهم وذوي الاحتياجات الخاصة وحتى البنى التحتية والتجهيزات لا بد أن تكون في نفس المستوى وبنفس المعايير، من أجل تيسير ولوج الأطفال في وضعية إعاقة للتعليم الأولي وتوفير الولوجيات الخاصة بهم، وتعزيز تكوين الأطر التربوية على التربية الدامجة والمساهمة الفعالة للقطاع الخاص والجماعات الترابية والمجتمع المدني والإعلام، باعتبار هذه الفئة تشكل الاستثمار الأنسب لأي بلد للمضي قدما في تعزيز العدالة الاجتماعية وضمان التنمية الاقتصادية والبشرية.

السيد الرئيس،

إن إسناد قطاع الرياضة إلى قطاع التربية الوطنية نعتبرها استراتيجية جيدة تتوخى إنجاح برنامج دراسة ورياضة، وعلى هذا الأساس فالأنشطة البدنية والرياضية هي حق من حقوق الإنسان كرسها دستور 2011 لضمان ممارستها من الجميع مع الأخذ بعين الاعتبار مبدأ المساواة بين الجنسين في إطار عدالة مجالية ذات طابع وطني، فتمتية وتطوير الرياضة القاعدية سيساهم في تطوير الرياضة المدرسية والجامعية وتمتية رياضة النخبة الرفيعة المستوى،

استراتيجي، مع وعي الحكومة أن إصلاح التعليم كتوجه استراتيجي وسيادي للدولة يتجاوز السياسات القطاعية أو العمومية والدليل على ذلك أن إصلاح التعليم العالي ورد في الرؤية الاستراتيجية للتربية والتكوين 2015-2030 التي أمر بها جلالة الملك والتي تمت ترجمتها إلى قانون الإطار عرض على جلالته بالمجلس الوزاري سنة 2018.

فانطلاقا من مخرجات النموذج التنموي وتوصيات الرؤية الاستراتيجية للإصلاح التعليم، حيث أن الارتقاء به يشكل الأولوية في السياسات العمومية والتدبير الأمثل للموارد البشرية يعتبر من المقومات الأساسية لإنجاح أي إصلاح باعتبار العنصر البشري المحرك الأساسي للفعل التربوي في مختلف أبعاده التعليمية والتربوية والثقافية، فقد استطاعت المدرسة العمومية المغربية، رغم كل الإكراهات، أن تنتج بفضل رجال ونساء التعليم جيلا كبيرا من المفكرين والمثقفين والسياسيين والمسؤولين المرموقين وطنيا ودوليا، مع العلم أن المدرسة المغربية أصابتها الكثير من الأعطاب وذهبت ضحية سياسات ترقية بدون أفق استراتيجي وهي مناسبة لنوجه التحية عالية لأسرة التعليم نساء ورجالا بمختلف أسلاكهم وفئاتهم على ما قدموه، ويقدمونه للوطن من توضيحات كبيرة، وهذا يجرنا الى مقتضيات النظام الأساسي الجديد لموظفي قطاع التربية الوطنية الذي حمل عددا من المكتسبات والعديد من المستجدات بما بضمن تحسين الوضعية الاجتماعية والمادية لهذه الفئة وفتح آفاق جديدة من خلال إطار جديد للترقي، الا أننا نستحضر الاحتقان الذي تعرفه الأسرة التعليمية من خلال الوقفات الاحتجاجية و الإضرابات التي خاضتها بسبب رفضها لهذا النظام الأساسي، لذلك فإننا نثمن استئناف الحوار حول النظام الأساسي لنساء ورجال التعليم في ارتباط بالتطورات التي تعرفها الساحة التعليمية وعلى إيجابية اللقاء الذي جمع السيد رئيس الحكومة بالنقابات التعليمية الأكثر تمثيلية، على أساس الاستعداد المشترك لمواصلة الحوار بأفق إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل العالقة المرتبطة بالنظام الأساسي لنساء ورجال التعليم، مع دعوة جميع الأطراف المعنية بالمسألة التعليمية إلى التعامل بمجدية ومسؤولية مع هذا الموضوع الحيوي، صوناً لحق عموم بنات وأبناء الشعب بالمدرسة العمومية في التحصيل الدراسي، وتقديراً لضياع موسمهم التعليمي.

فلا زالت منظومة التربية والتكوين تعاني من تراكم أوجه قصور بنيوية، والمتجلية أساسا في تفاقم ظاهرة الأقسام الدراسية المكتظة في المؤسسات التعليمية، سواء في التعليم الابتدائي أو الثانوي، فضلا عن ارتفاع ظاهرة تجميع عدة مستويات في قسم دراسي واحد مع المدرس الواحد، وبالتالي فإنها تمثل عائقا أمام التعلم والمردودية الدراسية، فالأستاذ يجب أن يشغل في شروط مادية ومعنوية مريحة ليؤدي مهمته التربوية والبيداغوجية بكل محنية ومسؤولية و تصبح المؤسسة التعليمية ذات بنية جذابة للاستقبال لتصبح فضاء مناسباً ومريحاً يتوفر على التجهيزات المناسبة للتلقين والتكوين، من باب أن الارتقاء بالتعليم يعتبر دعامة أساسية لتطوير المنظومة التربوية والرفع

وبوطنية عالية وبضمير مهني يجعلهم فخر لهذا الوطن، الى جانب القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والأمن الوطني والوقاية المدنية والقوات المساعدة، والسلطات المحلية والمجتمع المدني وغيرهم مما يحتم على الحكومة إعطائهم العناية اللازمة عبر مراجعة كثلة الأجور والتعويض عن الحوادث وساعات العمل.

السيد الرئيس،

نسجل بألم وأمل الخصاص الذي تعاني منه المناطق القروية والنائية في صفوف الأطباء والممرضين، حيث أن توزيعهم يطرح تفاوتاً في نسبة التغطية من منطقة إلى أخرى نتيجة عدم إقبال الأطباء على مباريات التوظيف في المناطق البعيدة عن المراكز الحضرية حيث تتحدث أوساط إعلامية على أن عدد مناصب التوظيف التي فتحت لتوظيف أطباء عامين في القطاع العمومي، في مختلف جهات المملكة، لم يتقدم إليها سوى عدد يسير من الأطباء.

مما يطرح إشكالا كبيرا، خاصة في ظل انطلاق ورش تعميم الحماية الاجتماعية، مما يولد معاناة كبيرة للمواطنين، وتعرثر البرامج الصحية، مما يتوجب على الحكومة بمجديتها المعهودة التفكير في حلول بديلة لتحفيز الأطباء ومهنيي الصحة للعمل في المناطق محدودة الجاذبية، وتقديم خدمات صحية للمواطنين المعزولين بعيداً عن المدن الكبرى، من خلال توفير عيش كريم لهم في تلك المناطق.

والحكومة واعية أن التوزيع الجغرافي يطرح للأطراف المتوفرة إشكالا يعمق معاناة المواطنين في المستشفيات العمومية، فالتفاوت في عدد الأطباء تباين ما بين طبيب واحد 4000 نسمة، وطبيب واحد ل 1000 نسمة و التحفيزات التي يتلقونها تبقى دون المستوى مقارنة مع الأدوار التي يقومون بها، مع تمييزنا لاستراتيجية الحكومة من أجل مضاعفة عدد الأطباء، ومضاعفة عدد الأطر الصحية، بحلول سنة 2025، وخلق كلية طب و مراكز استشفائية جامعية جديدة، وتحسين ظروف العمل داخل المستشفى العمومي، وفتح حوار مع القطاع الخاص، من أجل تحسين ظروف العمل فيه.

إننا في الفريق الاستقلالي نؤكد على حق المغاربة في الافتخار بمنظومتنا الصحية التي نعتبرها متطورة جداً، وأعطت نتائج مهمة، ويظهر ذلك جلياً ابان جائحة كوفيد - 19، من خلال القوة، والاستجابة، والاستباقية، إذ بلغ معدل الوفيات الخاص بفيروس في المغرب 1.3% فقط، مقابل أرقام أعلى عالمياً، وصلت إلى 2% في دول غربية ذات اقتصاد قوي، فالبنية التحتية التكنولوجية في منظومتنا الصحية مهمة جداً، من حيث التجهيزات، ومن حيث الخبرة.

وبالتالي فإننا نثمن عالياً ارتفاع ميزانية وزارة الصحة والحماية الاجتماعية خلال سنة 2024، لتصل إلى ما يناهز 30,7 مليار درهم، أي بارتفاع بنسبة

عبر منظومة تكوينية أساسها رياضة و دراسة فالأنشطة الرياضية كغيرها من الأنشطة تحتاج إلى منظومة تشريعية وتنظيمية وإلى منشآت ومرافق خاصة وأجهزة تقنية وفنية، وإلى تجويد ودمقرطة حكامه القطاع الرياضي، وعصرنة وعقلنة تدبير الجامعات الرياضية.

وهي مناسبة لنشيد بالمجهودات التي تبذلها الدولة حتى ترقى بالرياضة المغربية، بتوجيهات ملكية متبصرة وحكيمة، والتي توجت بفوز المغرب بشرف استضافة كأس الأمم الإفريقية لكرة القدم 2025، وباعتماد مجلس الاتحاد الدولي لكرة القدم بالإجماع ملف المغرب - البرتغال - اسبانيا كترشيح وحيد لتنظيم كأس العالم 2030 لكرة القدم، نثمن عالياً ارتفاع الاعتادات المخصصة للتسيير من 110 مليون درهم سنة 2023 إلى 115 مليون درهم سنة 2024 بنسبة 5% خارج كثلة الأجور كما هو الشأن بالنسبة لنفقات الاستثمار من 1785 مليون درهم سنة 2023 إلى 2285 سنة 2024 وبنسبة 28 بالمائة حيث الهدف هو النهوض بالرياضة وتأهيل البنية التحتية الرياضية باعتبارها منظومة اقتصادية متكاملة لا يمكن أن تقوم بلا تمويل ودعم مادي.

السيد الرئيس،

من أهم الأساسيات في الحياة، العيش بصحة جيدة والاستطاعة من خلالها أن نخدم ذواتنا ونقوم بأمورنا الشخصية دون طلب المساعدة من أحد، ومن يتمتع بصحة جيدة كأنه ملك الدنيا كلها. ونحن نقاش القطاع الصحي لا بد أن نهني الحكومة وجميع الأطر الطبية والشبه الطبية وكل المتدخلين في هذا المجال الاجتماعي الصعب، لارتباطه المباشر بصحة المواطنين، نهنيهم على روحهم الوطنية العالية وحسهم الاجتماعي الانساني الرفيع، مع تطلعنا للمزيد من الابداع والابتكار في هذا المجال.

فاليوم نعيش لحظات مهمة في تاريخ وطننا، لحظات تؤرخ وترسم معالم واضحة لركائز ودعائم الدولة الاجتماعية بمفهومها الواسع، الذي يعتبر قطاع الصحة والحماية الاجتماعية من دعائمها الأساسية، من خلال تنزيل حزمة من الإجراءات الفعلية والمباشرة لتجويد مسار المنظومة الصحية والحماية الاجتماعية، تحت القيادة الفعلية لجلالة الملك حفظه الله، وفي إطار إصلاح شامل للمنظومة الصحية وأجراً القوانين المتعلقة بها.

إننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية نعتبر نجاح الأهداف المتوخاة من ورش الحماية الاجتماعية كورش ملكي هام ومحوري، مسؤولية جماعية ومنظومة متكاملة تستوجب تأهيل بنائنا الصحية الاستشفائية الجهوية والإقليمية، وتوفير الموارد البشرية الكافية والمؤهلة، وتوسيع العرض الاستشفائي، والحرص على جودة الخدمات الصحية المقدمة.

السيد الرئيس،

لقد كان مهنيو الصحة في الصف الأول خلال فترة الحجر الصحي كما كان منهم شهداء الواجب، وكذلك كان خلال زلزال الحوز اشتغلوا بلا هوادة

9,1 في المائة مقارنة بسنة 2023، بعد الزيادة التي عرفتها ميزانية قطاع الصحة في قانون المالية لسنة 2023 والمخصصة بشكل أساسي لتأهيل البنيات التحتية الصحية.

حيث استفادت وزارة الصحة والحماية الاجتماعية والمراكز الاستشفائية الجامعية من مناصب مالية مهمة خلال السنوات الأخيرة، حيث سيتم إحداث 5500 منصب مالي في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2024، وبذلك يصل إجمالي المناصب المالية المحدثة خلال الفترة 2017-2024 إلى حوالي 42 ألف و700 منصب مالي، بما في ذلك 35 ألف و500 منصب مالي لفائدة قطاع الصحة.

كما نحي عزم الحكومة الراسخ على مواصلة تنفيذ برنامج تأهيل البنيات والتجهيزات الصحية ومواكبة تعميم التغطية الصحية الإجبارية، وبداية أشغال مشاريع جديدة للبنية التحتية الاستشفائية، وتشغيل مجموعة من المستشفيات في طور انتهاء الأشغال وإطلاق الدراسات المتعلقة بمختلف مشاريع البنيات التحتية الاستشفائية، مع دعم سياسة دوائية جديدة بالمغرب من قبيل الرفع من الميزانية المخصصة للأدوية في السنوات القليلة الماضية، واقتناء الأدوية الخاصة بالبرامج الصحية، عبر اتفاقية مع وحدات تصنيع للأدوية تضمن استمرار التزود بالأدوية دون انقطاع، حسب الحاجيات المطلوبة، دون خشية من نفاد المخزون أو انتهاء صلاحية الأدوية.

السيد الرئيس،

إن عدم توفير فرص عمل للمواطنين القادرين عليه، يخلف دائما شعورا بالمراس بالكرامة وبالإقصاء باعتبار الشخص المقصي غير قادر على الإنتاج والمساهمة في تطوير المجتمع، لذلك كانت دائما المطالبة بالحق في الشغل وبالحرية في اختياره من أهم ما تواجه به الحكومات من طرف مواطنيها على اختلاف تكويناتهم لدرجة جعلته يرتقى إلى مصاف الحقوق التي تنص عليها العديد من دساتير الدول وتناشد المواثيق الدولية بضرورة ضمانها، وهذا ما تعمل عليه الحكومة ومن صميم اهتمامها عبر دعم القضايا المتعلقة بالبحث عن فرص التشغيل بالخارج والسهر على إعداد اتفاقيات اليد العاملة وتبعية تطبيقها النهوض بالمفاوضات الجماعية بين الشركاء الاجتماعيين والمساهمة في تسوية نزاعات الشغل وتنشيط الحوار الاجتماعي وتفعيل آلياته والرقى به وطنيا وقطاعيا وعلى مستوى المقاولات.

لذلك، فالحكومة قامت بمجهودات واجتهادات في هذا الإطار وعلى جميع المستويات ولعل أبرزها 313 ألف منصب شغل تم التصريح به لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي خلال السنة الجارية، مقابل 175 ألف منصب شغل في السنة الماضية.

وهو مؤشر بتحول كبير وإنجاز غير مسبوق، خصوصا وأن هذا الرقم يشمل فضلا عن مناصب الشغل الجديدة، الأشخاص الذين انتقلوا من القطاع غير المهيكل إلى القطاع المهيكل.

وهذا لا يغفينا عن تقرير أصدرته المندوبية السامية للتخطيط حول سوق الشغل خلال شهر غشت الماضي تفيد، بأن الاقتصاد الوطني فقد ما بين الربع الثاني من سنة 2022 والربع نفسه من سنة 2023 حوالي 86 ألف منصب مسجلاً بذلك ارتفاعاً مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي، كما سجلت أن خمس جماعات قروية تعرف سبعة عاطلين من بين عشرة (694) على المستوى الوطني؛ في مقدمتها جمعة الدار البيضاء - سطات بنسبة 25,7، تليها الرباط-سلا- القنيطرة بنسبة 12,8، وفاس مكناس بنسبة 12,3% والجهة الشرقية بنسبة 10,5، ثم طنجة-تطوان-الحسيمة بنسبة 8,1%.

هذا التقرير قدم صورة ضبابية عن واقع سوق الشغل ببلادنا، حيث أبرز أن جزءا كبيرا من مكونات المجتمع المغربي، لاسيما الشباب والنساء، يعيش خارج سوق الشغل وبدون موارد مالية ولا مؤهلات علمية أو مهنية تسمح له بمواجهة المتطلبات اليومية للعيش الكريم.

وأوضح التقرير أن 1.5 مليوناً من شباب المغرب، الذين هم في مقتبل العمر (بين 15 و24 عاماً)، لا يشتغلون وليسوا بالمدرسة ولا يتابعون أي تكوين كما أن 439 ألفاً مازالوا يبحثون عن عمل يضمن استقرارهم المادي، في حين يزاول 905 ألف من أقرانهم عملاً، بينما يوجد 4.6 ملايين خارج سوق الشغل إما بحكم الدراسة حيث 77 في المائة هم تلاميذ أو طلبة، أو بحكم الزواج حيث 19.6 في المائة منهم هن ربات البيوت.

أرقام تبقى مثقلة لكن لنا اليقين في توجهات الحكومة الكفءات من أجل التغلب على نقاط الضعف التي جاء بها هذا التقرير وإيجاد الحلول لها.

السيد الرئيس،

لقد أصبح تطوير التكوين المهني ضرورة ملحة في المغرب لعدة حيث يساعد في تأهيل الشباب للحصول على المهارات والمعرفة اللازمة لتلبية احتياجات سوق العمل عبر توفير برامج التكوين بناءً على احتياجات القطاعات الاقتصادية المختلفة، وبالتالي فرص عمل أفضل للمتدربين، وتحسين فرص العمل للشباب والبالغين الذين يفتقرون إلى التعليم العالي مما يمكن للمتدربين الحصول على شهادات مهنية معترف بها تساعدهم في الحصول على وظائف جيدة ومستقرة، ويساعد على تطوير المهارات الشخصية، هذه المهارات الشخصية القوية تعزز فرص النجاح في الحياة المهنية والشخصية فالتكوين المهني يعد أداة مهمة لتطوير المهارات وتحسين فرص العمل وتعزيز التنمية الاقتصادية في بلادنا.

وهي فرصة لننوه بإعادة الهيكلة الجديدة للمكتب واعتماده الحكامة في التدبير والتسيير مع خلقه لجان لذلك، ولجنة للاستراتيجية والاستثمارات ولجنة مراجعة الحسابات مما أعطى جاذبية تفسرها نسبة الإقبال على التكوين المهني خلال هذا الموسم، حيث بلغ معدل الطلب 435 في المئة على الصعيد الوطني. مما يتوجب على الحكومة دعم المكتب بما يحتاجه من موارد مالية وبشرية من أجل تيسير عمله وتحقيق أهدافه، باعتبار أن مشروع قانون المالية

والإقليمية والجهوية والمحلية للقطاع التي سهرت على التخطيط والبرمجة والتوزيع والتتبع الخاصة بالجمعيات المستفيدة، وبدلت مجهودات مهمة تستحق معها كل التقدير والامتنان.

فرغم ان الوزارة سجلت عجزا في قبول جميع الطلبات، لقلة الفضاءات مقارنة بين العرض والطلب، وهذا راجع بالأساس في نظرنا الى الاعتماد الحصري على مراكز الوزارة دون الفضاءات الخاصة، فهل يمكن والحالة هاته اعتبار برنامج عطلة للجميع، برنامجا قطاعيا أم حكوميا، وإن كان كذلك، فعلى جميع المساهمة في أنجاح هذا البرنامج الكبير والمهم، الذي يعتبر أكبر تجمع تربوي تطوعي للجمعيات والموارد البشرية والفضاءات بهذا الحجم على المستوى العالمي المساهمة فيه ودعمه.

القطاعات:

كما نسجل في هذا الإطار مجموعة من الملاحظات نتمنى صادقين أن يتم التغلب عليها مستقبلا، ويتعلق الأمر بـ:

✓ الرفع من كفاءة وفعالية المنصة الالكترونية المعدة لاستقبال طلبات الجمعيات، وجعلها مفتوحة طيلة السنة من أجل تعديل الملفات وتحسينها؛

✓ عدم متابعة الجمعية مركزيا بأخطاء واختلالات قامت بها فروعها؛
✓ فتح التدريبات التكوينية بمختلف درجاتها أمام الجمعيات المهتمة مع العلم أن هذه السنة سجلت ضعفا على مستوى التأطير والمضامين؛

✓ عدم فتح مراكز تفتقر إلى أدنى مقومات الحياة اليومية، كلماء والمرافق الصحية؛

✓ إعادة النظر في دفتر تحملات المطاعم وإن تمت على المستوى المحلي، فقد سجل تفاوت بينها على المستوى الوطني.

لقد عشنا موسما تخيبنا صعبا هذه السنة، بل كاد أن ينسف بالكامل هذا البرنامج، بالنظر الى حجم التخوف الذي رافق الأسر المغربية.

إننا في الفريق الاستقلالي نؤمن بأن حصول جمعية على وصل السلطات المحلية لا يعني أنها مؤهلة لتأطير الاطفال والشباب المغاربة، بل لابد من توفر الأهلية التربوية والعلمية والكفاءة لتستفيد من المخيمات والقضاءات التكوينية ففقد الشيء لا يعطيه.

وبالانتقال إلى مراكز حماية الطفولة والتي هي مؤسسات تربوية اجتماعية تابعة لقطاع الشباب، يكمن دورها الأساسي في استقبال الأطفال المتواجدين في نزاع مع القانون والذين يُحالون عليها من طرف السلطات القضائية المختصة، إذ يجرى التكفل بهم وتمكينهم من مجموعة من الخدمات الاجتماعية والتربوية الكفيلة بتأهيلهم في أفق إعادة إدماجهم في المجتمع، فإننا نؤكد في الفريق الاستقلالي على ضرورة تجميع المجهودات المبذولة في هذا الاطار على الخصوص على مستوى هذه الوزارة ووزارة العدل ووزارة التضامن والإدماج

لسنة 2024 يولي اهتماما خاصا لثلاث قطاعات، وهي التعليم والصحة والتشغيل، في انسجام تام مع البرنامج الحكومي.

إننا في الفريق الاستقلالي نعي أن برنامج أوراش يندرج في إطار السياسة المتكاملة للحكومة في مجال التشغيل، التي تأخذ بعين الاعتبار مختلف الفئات العمرية والخصوصيات المحلية، وتواكب المقصدين من سوق الشغل وتيسر إدماجهم الاقتصادي، عبر برامج مبتكرة غايتها تحسين قابلية التشغيل وتعزيز حظوظ الإدماج المهني على الصعيد الترابي دون اشتراط مؤهلات؛ وذلك بشراكة بين القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية والسلطات المحلية والجماعات الترابية وجمعيات المجتمع المدني والتعاونيات المحلية بالإضافة إلى مقاولات القطاع الخاص، ومن هنا نؤكد على أهمية لتفعيل الحكامة الجيدة حتى يحقق الاهداف المرجوة منه.

السيد الرئيس،

الشباب هم الفئة الأكثر ثقلًا للتغيير، وهم الأكثر استعداداً لتقبل الجديد والتعامل معه، والإبداع فيه، وهم الأقدر على التكيف بسهولة دون إرباك، مما يجعل دورهم أساسي في إحداث التغيير في المجتمع عبر برامج حكومية تلائم متطلباتهم وطموحاتهم.

ونحن نناقش اليوم ميزانية هذا القطاع لابد أن نؤكد على أهمية البرامج المقدمة لفئة الشباب ومن ضمنها:

- الأنشطة الرقمية بمؤسسات دور الشباب؛
- برنامج ريادة الأعمال الاجتماعية والابتكار؛
- مدارس للبرمجة والتشفير المعلوماتي؛
- برنامج دعم وتطوير مبادرات الشباب؛
- السياحة الثقافية للشباب؛
- البرنامج الوطني للتطوع.

وغيرها من البرامج المهمة التي تلامس متطلبات وحاجيات الشباب غير ان بعضها، في نظرنا، ليس في متناول جميع الشباب على المستوى الوطني، بما يحقق العدالة المحلية، خصوصا السياحة الثقافية خارج أرض الوطن، فقد كنا في السابق نسمع عنها لكن اليوم لا نجد لها إلا في تقارير الوزارة من استفاد؟ ومتى استفاد؟ وكيف استفاد؟ لا نعلم، فلا نعتقد أن هدف الحكومة أن تبقى هذه البرامج مركزيا.

السيد الرئيس،

نعلم جيدا المجهود الذي بذلته الوزارة في دعم واستمرارية البرنامج الوطني عطلة للجميع عبر الأوراش التي تم اعتمادها من أجل تطويره، بشراكة مع الجامعة الوطنية للتخييم، التي تساهم عبر الجمعيات المنضوية تحتها لوائها في دعم هذا البرنامج ونجاحه، وهي مناسبة لتوجه بالشكر الجزيل للمصالح المركزية

أن المتخلين عن التكوين بدون الحصول على دبلوم في الفترة الماضية بلغت ما يقارب 49 في المائة، فضلا عن ارتفاع نسبة البطالة في صفوف خريجي الجامعة بنسبة 18,7 في المائة في نظام الاستقطاب المفتوح و8,5 بالمائة في الاستقطاب المغلق المحدود.

أما نسبة التأطير البيداغوجي فهي دون المؤشرات المتعارف عليها، بمعدل أستاذ واحد لحوالي 120 طالب في كليات الاستقطاب المفتوح؛ إضافة إلى تدني فاعلية الكليات متعددة التخصصات ما دفع بالمجلس الأعلى للتربية والتكوين للمطالبة بضرورة مراجعته. لقد نعتت الجامعة المغربية في ما قبل بعدد من النعوت السلبية أضحت معروفة للخاص والعام ومنها:

- عدم الترابط بين التكوين فيها وحاجيات سوق الشغل، قلة التنوع في نظام التكوين فيها وغلبة التعليم العام، عدم مرونة نظامها التكويني وتوفيره للجسور بين الحقول المعرفية الكبرى، وعدم الاهتمام بالتكوينات القصيرة والمتوسطة المؤهلة للحياة العملية، مع ضعف مردودية النظام التكويني فيها واتسامه بكثرة نسب التكرار والمنقطعين عن الدراسة، واعتماد مقاربات تربوية ومنهجيات للتدريس لا تساعد على تنمية شخصية الطالب، وأخيرا فإن الجامعة اعتبرت مؤسسة لتخرج العاطلين.

ومع هذا كله، فإن الجامعة المغربية كيان أساسي ومهم في المجتمع المغربي عامة وفي المنظومة التربوية بصفة خاصة واضطلعت بأدوار مهمة ساهمت من خلالها في تلبية الحاجات الملحة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لمغرب ما بعد الاستقلال. فالجامعة المغربية من خلال مقوماتها، تشكل عنصرا أساسيا ومهما في النسيج الوطني، فلا شك أنها تحتاج إلى إصلاح جذري يقوم على أسس مختلفة تماما عما كان سائدا من ناحية الرؤية والغايات والمضمون والآليات بإصلاح شمولي يأخذ بعين الاعتبار واقع التعليم العالي بالمغرب وأولويات المجتمع المغربي. اننا في الفريق الاستقلالي نؤمن أن البحث العلمي يكون في خدمة المصلحة الوطنية، فهناك ضرورة في أن تكون للدولة سياسة واضحة ومتكاملة للبحث العلمي كأداة لتحقيق التنمية الشاملة وأن تكون لها استراتيجية متكاملة في هذا الباب ضمن سياسة عامة ومتراطة. وللوصول إلى هذه الغايات، لابد من البحث في سبل استثمار أفضل للطاقات عبر تنسيق البحث العلمي بالتنسيق بين مجموعات وفرق البحث وشبكات أقطاب الكفاءات وتحيين النصوص القانونية القائمة بشأنه.

ولا يستقيم للبحث العلمي إذا لم ترصد له الوسائل المالية الضرورية وذلك عبر الزيادة في الميزانيات المخصصة له وحذف الضرائب والرسوم المفروضة عليه، بما في ذلك، تلك المفروضة على الباحثين الجامعيين والتعاون مع الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، كما ينبغي إعادة الاعتبار للمختبر كمفهوم ومؤسسة ودعم المؤلفات والندوات العلمية وتطوير آليات التعاون الدولي.

السيد الرئيس،

المرأة هي الأم هي الأخت هي الابنة، هي الزوجة، وهي معلمة الأجيال،

الاجتماعي والأسرة وتحويل كل الاختصاصات التي تم الأطفال الجانحين الى مؤسسة مستقلة تعنى بهم وفق استراتيجية و سياسة عمومية شاملة.

السيد الرئيس،

لقد خلف زلزال الحوز أثارا بادية على مآثرنا التاريخية، وبذلت مجهودات كبيرة لتزيمها ودعمها، إلا أننا نطالبكم بالمزيد من العناية بالمآثر الأخرى وسن خطة إعلامية تقرب المغاربة من تاريخهم وتشجعهم على زيارتها والعناية بها. وعلى ذكر الاعلام، أعتقد اننا مطالبين اليوم بالتوقف قليلا من أجل طرح مجموعة أسئلة تهم هذا القطاع، ومن أهمها، هل أصبحت بعض المنابر التي تعتبر نفسها إعلامية تسعى لتحقيق المشاهدات على مواقع التواصل الاجتماعي على حساب كرامة المغاربة؟ وعلى حساب استقرارهم الاسري وروابطهم العائلية؟ أعتقد أن الحكومة مطالبة بحماية الحياة الخاصة للمواطنين، انطلاقا من أن المشرع المغربي وتماشيا مع ما يتطلبه الوضع قد جرم فعل التشهير.

فنشر صورة لشخص ما بدون رضاه يعتبر تعدي على الحياة الشخصية للغير وهو ما يعاقب عليه القانون رقم 88.13 المتعلق بالصحافة والنشر في فصله 89.

ونحن مطالبين اليوم بدعم الصحافة الجادة خصوصا الورقية منها والالكترونية والسمعية البصرية، مع توفير جميع الامكانيات التي تسهل عملها، لتكون بالفعل سلطة رابعة.

السيد الرئيس،

لا يمكن لعجلة الاقتصاد أن تدور، وأن يتطور دون وجود الكفاءة العالية، لذلك يعد التعليم العالي أحد أهم دعائم الاقتصاد لكونه يرفد سوق العمل بالكفاءات التي يمكنها أن تزيد من الإنتاجية، وتساهم في تحسين القطاعات الاقتصادية والقانونية والاجتماعية وغيرها.

لنا اليقين أن الحكومة واعية بهذا المعطى ونتمنى عزمها من خلال مشروع قانون المالية 2024، على تفعيل مضامين المخطط الوطني لتسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار (PACTE ESRI)، الذي يهدف إلى إرساء نموذج جديد للجامعة المغربية، يكرس التميز الأكاديمي والعلمي ويدعم الإدماج الاقتصادي والاجتماعي.

لقد نجحت الحكومة بالفعل في صياغة تصور جديد للقطاع، يبنني على أربع مخططات مديريةية ستشكل في مجملها أسسا مرجعية لقيادة تحول المنظومة في أفق 2030، وترتكز على المخطط المديرى للتعليم العالي ويشمل إعادة النظر في أولويات التكوين وفي الهندسة الجامعية لمؤسسات التعليم العالي الخاص العام وكذا المؤسسات الأجنبية، وكذا المخطط المديرى للبحث العلمي الذي يهدف إلى إعادة تحديد أولويات عروض البحث العلمي وتعزيز مختبرات البحث، مع إعادة النظر في نظام براءات الاختراع العلمي.

لكن نسجل بكل أسف نسبة الهدر التي تعرفها الجامعة المغربية حيث

الأسرة وحجرات الدراسة، باعتباره مستقبلنا القريب، فالعناية به عناية من أجل غد أفضل، لذلك، فالوضعية الراهنة تحتم على الحكومة ضرورة الإسراع بوضع استراتيجية وطنية لمحاربة هذه الظاهرة بدل التنسيق؛ فعليها السعي إلى إيجاد الحلول المناسبة لمحاربتها، فمن الأطفال من يضطر للتسول بسبب وفاة والديه ولا معيل له بعدهما، أو بسبب طلاق الوالدين، أو بمرض أحد والديه ولا طاقة للأسرة لتحمل تكاليف العلاج، فالمغاربة كرماء بطبعهم، غير أننا لا قبل أن يتم استغلال هذا الكرم من أجل استغلال أطفال لم تصلهم البرامج الحكومية، فعدم اتخاذ إجراءات صارمة بحق كل أسرة تجبر أطفالها على التسول سيقتي الحال كما هو عليه، فرعاية الأطفال مسؤولية مشتركة بين الأسرة والدولة وفي حال إخفاق الأولى بذلك، يُتوقع من الثانية أن تبادر لتوفير الحماية للطفل والوقاية من المخاطر التي تحيط به.

شكرا السيد الرئيس.

7) مداخلة الفريق في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاص لجنة القطاعات الإنتاجية:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين وآله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أنشرف باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، ومن خلاله حزب الاستقلال، أن أتناول الكلمة في إطار مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن لجنة القطاعات الإنتاجية والتي تندرج في مشروع قانون المالية لسنة 2024.

فبأصدق عبارات الشكر والامتنان يتقدم أعضاء الفريق لأطر القطاعات التي تدخل في إطار هذه اللجنة، وأطر قطاع المالية، وأطر مجلس المستشارين، على مجهوداتهم المبذولة سواء في إعداد هذا المشروع أو خلال التعاطي مع التعديلات، وهذه المناسبة يجدد الفريق التزامه بميثاق الأغلبية، في تمثل تام لمبادئ وقيم حزب الاستقلال.

وقبل الخوض في إعداد رأينا حول ميزانيات قطاعات هذه اللجنة، نتوجه بتحيةة إجلال وإكبار لجلالة الملك محمد السادس أعزه الله الذي يقود ثورة تنمية متعددة الأبعاد، وفي هذا الإطار لا يفوتنا التنويه والإشادة بالأداء الحكومي المطبوع بالتماسك بما فيه مصلحة الوطن والمواطنين في سياق دولي صعب.

لقد حافظ بناء مشروع قانون المالية لسنة 2024 كسابقه على روح التوجهات السامية لصاحب الجلالة نصره الله بخصوص إرساء الدولة الاجتماعية، كما يراهن على جو الاستقرار والأمن الذي يطبع بلادنا، وموقعها الجغرافي المتميز، من أجل استقطاب استثمارات مهمة بالتزامن مع تعزيز البنيات

لقد عرفت وضعيتها في عهد صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله ثورة هادئة في سياق دينامية مجتمعية وتنموية، مستلهمة من الإرادة الملكية في أن تتبوأ النساء المغربيات المكانة التي تستحقها من أجل بناء مغرب متطور، فقد راكمت، بلادنا منذ اعتلاء جلالة الملك العرش مكتسبات مهمة فيما يتعلق بقضايا المرأة، والاهتمام بحقوقها الذي شكل أولوية وطنية في اتجاه تحصينها من كل أشكال التمييز والاستغلال، ولنا في الخطب الملكية السامية والتوجهات السديدة لجلالته خريطة طريق هدفت وتهدف الى بلورة سياسات عمومية وبرامج وطنية لتعزيز مكانة المرأة في المجتمع، والمرأة في وضعية هشاشة، خاصة بالعالم القروي اننا في الفريق الاستقلالي ننوه بجميع الحملات التحسيسية التي أطلقتها الوزارة لوقف العنف ضد النساء والفتيات تنطلق في نسختها الواحدة والعشرين لوقف العنف ضد النساء، و التي تهدف إلى تعزيز ثقافة نبذ العنف وتوعية المجتمع حول ضرورة حماية النساء من جميع أشكال العنف، وتعزيز حقوقهن وتشجيع الإبلاغ عن حالات العنف وتوفير الحماية والدعم لهن.

فالمرأة نصف المجتمع وهي قوة فعالة ومؤثرة من حيث مساهمتها في قوة العمل وبناء الأسرة وأن ما يصيب المجتمع من تطور وتحلف انما يترك آثاره الايجابية والسلبية على المرأة.

فما زالت العادات والتقاليد والاعراف (التنشئة الاجتماعية في مجتمعاتنا تعتم على العنف الأسري الذي يمارس ضد المرأة وتعدده من أسرار البيوت)، ونعتقد أنه من أجل إنجاح هذا الورش المهم الذي تعكف عليه الحكومة، يجب أن ينسجم حجم التطلعات والطموح مع الإمكانيات المادية والبشرية من أجل تحقيق هذا شعار، عبر التبليغ عن العنف الذي لا يجب أن يقتصر على النساء والفتيات بل حتى الاطفال منهم الذكور والإناث أبناء المرأة المعنفة واخوات الفتيات المعنفات فالتركيز يجب أن ينصب على قدرة التواصل والتشجيع على التبليغ في زمن أصبح تسجيل شريط فيديو لمرأة معنفة لدى بعض العامة أفضل بكثير من حمايتها.

السيد الرئيس،

تُخصّص الحكومة ميزانية مهمة من أجل محاربة ظاهرة تسول الاطفال، ولنا اليقين أنها تُبدع برامج عديدة، من أجل صورة مُشرقة لبلادنا في مدى احترامها لحقوق الطفل بصفة خاصة كما هي متعارف عليها دوليا، لكن هذه الصورة تُخدش بمشهد أطفالنا وهم يتسولون امام أبواب المساجد وأمام إشارات المرور، وفي محطات النقل، ومنهم من يفتش الأرض ويضع دفاتر أمامه من أجل نيل عطف المواطنين، بل منهم من يتعرض للتحرش الجنسي، فالأطفال المُمتنون للتسول مجلهم مُسخرين من طرف بالغين. أحيانا أولياء أمورهم وأحيان كثيرة من طرف عصابات منظمة تدفعهم الى هذا العالم الخيف الذي لا يناسب بأي حال من الاحوال أعمارهم وطفولتهم.

إننا في الفريق الاستقلالي، نؤكد أن المكان الطبيعي للطفل هو داخل

القانونية والتنظيمية الداعمة للاستثمار.

ويستند مشروع قانون المالية لسنة 2024 في بنائه أساسا على تعزيز قواعد الدولة الاجتماعية (السجل الاجتماعي الموحد/ الدعم المباشر). وتمتين الاستثمار لتنشيط الاقتصاد الوطني، وترشيد تدبير الموارد المائية، واستمرار إرساء سياسة ضريبية تضمن ديمومة الإصلاحات.

فمن خلال "مخطط المغرب الأخضر" ومخطط الجيل الأخضر" اللذان جعلتا في مقدمة أولوياتها العنصر البشري، واستدامة التنمية الفلاحية والمراعاة على تحقيق نسب مهمة من الاكتفاء الذاتي من المواد الأساسية، حيث يراهن "مخطط الجيل الأخضر" على إدماج آلاف الأسر في نطاق الطبقة الوسطى الفلاحية، وتعبئة ما يزيد عن مليون هكتار من الأراضي الفلاحية، والمضي في جعل ملايين الفلاحين مرتبطين بالخدمات الرقمية الفلاحية، والحفاظ على منجزات السلاسل الفلاحية وتدعيمها، والاستمرار في إرساء قنوات توزيع عصرية وفعالة، وإتمام برنامج بناء 12 سوق جملة، و120 مجزرة مرخصة، و"بروم" الجيل الأخضر "تحقيق فلاحية متأقلمة ومرنة وناجعة إيكولوجيا، ومواصلة دراسة مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والزيادة في التصدير، وتطوير البحث العلمي الزراعي، واستعمال التكنولوجيات الحديثة، مما سيعزز قدرة فلاحتنا على الاستدامة والمنافسة، وابتكار حلول استباقية لما قد يهدد مستقبلها.

وبعد أن انخفضت نسبة القيمة المضافة الفلاحية سنة 2022 بنسبة 13%، سجلت خلال سنة 2023 ارتفاعا بنسبة 6%. كما سينعكس نجاح وزارة التجهيز والماء في إنجاز النهر الاصطناعي الرابط بين حوض سبو وحوض أي رراق، ومحطة تحلية ماء البحر بأكادير إيجابا على العالم القروي بتوفير مياه الشرب ومياه السقي.

ونسجل بكل إيجاب رفع ميزانية الاستثمار بقطاع الفلاحة بنسبة 11% لتصل إلى 13 مليار درهم و671 مليون درهم سنة 2024، مقابل 12 مليار و299 مليون درهم خلال سنة 2023.

وكما نعلم جميعا لا زال رهان الفلاحة التضامنية مستمرا بدعم ومواكبة الشباب حاملي مشاريع الخدمات الفلاحية، والشبه فلاحية، والرقمية، والشباب ذوي الحقوق بالأراضي السلاسية، وتجهيز المراكز الجهوية للشباب المقاولين في الفلاحة وفروعها. وصرف الدعم والتحفيزات من خلال الاستهداف الفعلي للمستحقين والمحتاجين الذين ما فتؤوا يعانون من تداعيات الجائحة وحدة الجفاف، مما يعتبر خطوات مهمة في هذا المجال.

وقد عملت مديريات الوزارة على تعزيز عمليات المراقبة والاعتماد، وإنجاز البرنامج الوطني لمحاربة الحمى القلاعية، والبرنامج الوطني لترقيم الحيوانات، إضافة لوحدة تسمين الأغنام الموجهة للذبح في عيد الأضحى والسهر على ترقيقها.

وعلى الرغم من كل هذه الجهود المشهودة في ظل سياق دولي صعب،

إضافة للإكراهات الجفاف، يظل سؤال السياسات الفلاحية المغربية وقدرتها على تحقيق الأمن الغذائي مشروعا في ظل استيراد بلادنا للعديد من المنتجات الفلاحية وتصدير أخرى، إضافة لمدى مراعاة مخطط المغرب الأخضر لضعف الموارد المائية، موقع الصناعات الغذائية في مخطط المغرب الأخضر، ويجدد الفريق الاستقلالي التوصية بـ

✓ إرساء نظام للحد من مشاكل إهدار الموارد المائية؛

✓ ترميم شبكة المجاري المائية للسقي؛

✓ تعميم استعمال المياه العادمة المعالجة في سقي المساحات الخضراء

وإرساء نظام جديد لاستغلاله في السقي الفلاحي؛

✓ تعزيز استدامة الفلاحة الوطنية وتأقلمها مع مختلف التحديات؛

✓ تحقيق العدالة المجالية وتعزيز كفاءة الاستهداف المجالي للسياسات العمومية الفلاحية؛

✓ إعطاء الأولوية للمواد الأساسية للأكثر استهلاكاً، والرفع من مردودية المساحات المزروعة بالحبوب، وترشيد الوساطة بين المنتج والمستهلك؛

✓ مواصلة ضمان الصحة نباتية وحيوانية، ومواكبة تأطير الفلاحين في مختلف سلاسل إنتاج؛

✓ تشجيع الجودة والابتكار والتكنولوجيا الخضراء من أجل تكييف الفلاحة المغربية مع التوجهات الفلاحية العالمية؛

✓ تعزيز مراقبة استعمال المبيدات وتقييمها؛

✓ إعادة جدولة ديون الفلاحين خلال سنوات الجفاف؛

✓ إعادة النظر في أسطول النقل الفلاحي بشكل يراعي الصحة العامة للمواطنين؛

✓ تطوير نظام التأمين الفلاحي؛

✓ وضع نظام جبائي خاص يراعي خصوصية الفلاحة المغربية؛

✓ إصلاح القانون المنظم لأسواق الجملة؛

✓ تعزيز استخدام التكنولوجيا المقتصد للماء؛

✓ تأهيل الغرف الفلاحية؛

✓ دعم المنتجين الفلاحين بخصوص النقل.

ويقترح الفريق الاستقلالي الدعوة لعقد مناظرة وطنية حول "مستقبل الفلاحة الوطنية".

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يحق صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية بمساهمة القطاعات الوزارية

المدن والقرى، مع فرض احترام قوانين الشغل والسلامة الصحية والمهنية، وتعويز شركات الصيد عن فترة الراحة البيولوجية أو عقد اتفاقيات تتيح لها الصيد خلال تلك الفترة بمياه دول أخرى، وإخراج قانون الصيد ينظم القطاع ويحجي العاملين به ويحدد مجال اشتغالهم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

من خلال أربع توجهات عامة تضمنها المذكرة التوجيهية حول مشروع قانون المالية لسنة 2024 تمحورت حول:

توطيد تدابير مواجهة التأثيرات الظرفية، ومواصلة إرساء أسس الدولة الاجتماعية، ومواصلة تنزيل الإصلاحات الهيكلية، وتعزيز استدامة المالية العمومية، حيث تعززت الترسانة القانونية ذات الصلة خلال سنة 2023 بالمصادقة على ثلاث قوانين تم نشرها بالجريدة الرسمية، تهم بالخصوص شركات المساهمة، والمناطق الصناعية، ومدونة التجارة وسن أحكام خاصة بآجال الأداء، ونشر مرسوم يروم إحداث منطقة التصدير الحرة لوجدة، و28 قرار بالجريدة الرسمية.

وكما يعلم الجميع مكن "مخطط التسريع الصناعي 2020-2014" ومخطط الإنعاش الصناعي 2021-2023" من إحداث دينامية غير مسبوقة من خلال تعزيز القدرة الاستيعابية للموانئ التجارية، وتحسين مناخ الأعمال وخروج المغرب من المنطقة الرمادية، وإصلاح منظومة القضاء، وتطوير آليات الإدماج، والعمل على تعميم نظام الحماية الاجتماعية، واعتماد الرقمنة، مما جعل بلادنا تخطو بثبات نحو تقدم صناعي في مجال صناعة السيارات، وأجزاء الطائرات، وخلق أقطاب في قطاع النسيج، والصناعة الدوائية، والصناعة الغذائية، وترحيل الخدمات.

وتحقيقاً للأهداف المنشودة تسجل الصناعة المغربية تقدماً ملحوظاً توج بإعلان بلادنا صنع أول سيارة مغربية سيتم تسويقها في الشهور القادمة، وقد عبرت الرسالة الملكية الموجهة للمشاركين في الدورة الأولى لليوم الوطني للصناعة 29 مارس 2023 عن مجهودات بلادنا في هذا الإطار، حيث سجل المغرب تقدماً هاماً في القطاع الصناعي خلال العامين الأخيرين، مما جعل المغرب وجهة عالمية لا غنى عنها بالنسبة لقطاعات متطورة، وقد أكد جلالته على الاضطلاع بدور حيوي في تعزيز السيادة الصناعية والصحية والغذائية لبلادنا.

هذا وتجسد التطور المضطرب للصناعة المغربية في تسجيل مليون منصب شغل خلال سنة 2022 و12160 مقالة صناعية، وتحقيق 370 مليار درهم من الصادرات.

ومواكبة للتحويلات العميقة والتطورات التي يعرفها المغرب فقد سجلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع الصناعي على مدى 15 سنة الماضية

المعنية سنوياً البعض من أهدافه، ومساهمة فعلية من المجالس الجهوية في إعداد مشاريع ومخططات برسم سنة 2024.

بهذه المناسبة ينوه الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بالمجهودات الاستثنائية لمواجهة كارثة زلزال 8 شتنبر 2023، بمبادرة مولوية لصاحب الجلالة أعزه الله، وبمجهود كبير من المصالح الحكومية والسلطات المحلية والأمنية والمجتمع المدني، لإعادة الحياة للمناطق المنكوبة، والنهوض بساكنتها وبأوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية.

وحرصاً منه على تحقيق تنمية العالم القروي والجبلية يساهم صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية ومساهمة القطاعات الوزارية المعنية، ومجالس الجهات، في استكمال أورش التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والمساهمة في خلق طبقة وسطى بالعالم القروي، والمساهمة في تحقيق عدالة مجالية متوازنة، وتحسين الولوج للخدمات الاجتماعية بالجودة المطلوبة.

وليكون هذا القطاع في الموعد ويستجيب لانتظارات المواطنين تتبنى الوزارة مقاربة تشاركية تأخذ بعين الاعتبار الرهانات الملحة والعمل على تخفيف الساكنة وجعلها شريكا رئيسيا في تدبير الغابات، في إطار الاستراتيجية "غابات المغرب 2020-2030". للرفع من الفعالية في المحافظة على البيئة.

وقد أتاحت هذه الاستراتيجية تحديث المهن الغابوية عبر رقمنتها، وإعادة هيكلة التنظيم المؤسسي عبر إحداث وكالة وطنية وفق إطار ملائم، كما بلورت مخططات التنمية الغابوية (PDFC) على مستوى مختلف الجهات، وعملت على التعاقد مع العديد من الجمعيات الرعوية، وتهيئة المنتزهات الوطنية، ومحاربة التصحر، وتعميم نظام إنتاج الشتائل الغابوية. وهنا لا يفوتنا التنويه بإرساء وزارة الفلاحة لنموذج تشاركي بمقاربة جديدة، وتطوير الفضاءات الغابوية، والدعوة لـ:

- تسريع التخليف الغابوي والرفع من وثيرته؛

- تثمين المنتجات الغابوية؛

- تنمية المنتزهات الوطنية.

وبشهادة الفاعلين في قطاع الصيد البحري، فإن "استراتيجية أليوتيس" نجحت في تحقيق مكاسب استراتيجية توجت بالمراقبة عبر الأقمار الاصطناعية (VMS)، والاستمرار في تهيئة المصايد ذات الأولوية التسويقية، والعمل بشراكة مع البنك الدولي بخصوص البرنامج الوطني لتنمية الاقتصاد الأزرق، وإرساء برنامج معلوماتي خاص، ومحاربة الصيد العشوائي، إضافة لذلك فقد حققت هذه الاستراتيجية مكاسب اجتماعية وصحية للبحارة، والتعويض عن حوادث الشغل، ودعم مراكز الصيد بالاتصال السلكي واللاسلكي، في خطوات جريئة شكلت نقلة نوعية بهذا القطاع.

وبهذا الصدد يركز الفريق الاستقلالي على العمل على رفع معدل استهلاك الفرد المغربي من السمك، ووضع نظام مندمج للتزويد والعرض في

سينعكس بشكل إيجابي على الصناعة المغربية بشكل خاص وعلى الاقتصاد الوطني بشكل عام، والمساهمة في الناتج الداخلي الخام وخلق فرص الشغل ودعم التصدير.

ونثمن مجهودكم السيد الوزير بالعمل على تحقيق السيادة الصناعية من خلال مواكبة العقار الصناعي، والتوريد المحلي، والتمكين الماؤلاني للمرأة، وكذلك الدعم المالي للاستثمار والابتكار، والنهوض بالصادرات والمراقبة والتقنين والطلبات العمومية والتكوين والتفويل البنكي.

والفريق الاستقلالي وهو نثمن مجهودات وزارة الصناعة والتجارة كإحدى القطاعات الحيوية، يحدد التأكد على ربط مجال الاستثمار بتحقيق الدولة الاجتماعية، واحترام الحقوق الدستورية للأجراء، ذلك أن هدف للاستثمار ومضمونه يجب أن ينعكس على المواطن المغربي، وينوه كذلك بتوجه الوزارة لتحويل وجهة المغرب بالنسبة للمستثمرين من اليد العاملة نثمن بخس، الى وجهة للموارد البشرية ذات الكفاءة العالية.

وبخصوص التجارة الداخلية نثمن عمل الوزارة من أجل تعميم الحماية الاجتماعية للتجار، ومواكبة رقمنة قطاع التجارة، وتشجيع الشراء المشترك، ووضع برامج للتكوين، وملائمة الإطار التشريعي، وتعزيز دور غرف الصناعة والتجارة الخدمات، وحماية المستهلك ومراقبة الجودة.

وبخصوص التجارة الدولية، فإن انخراط بلادنا بشكل إيجابي في المنظمة العالمية للتجارة، وإقرار بعض التدابير كتحسين نظام المراقبة عند الاستيراد، وتعزيز المراقبة المحلية، والإشراف على تنفيذ الالتزامات الدولية للمملكة المغربية في مجال تسهيل التجارة، ومواصلة تفعيل برنامج دعم المصدرين المبتدئين، وإطلاق نسخة جديدة من برنامج النهوض بالصادرات، وتعزيز التغطية الوطنية في قطاع البريد عبر التوزيع ومؤشرات جودة الخدمات، تشكل سياسة متقدمة من شأنها الارتقاء بالاستثمار والصناعة المغربية نحو الرقي والتقدم.

ويحدد الفريق الاستقلالي تأكيده على إقرار عدالة مجالية في مجال الصناعة والتجارة، وتعزيز الشراكة الصناعية والتجارية مع العمق الإفريقي لبلادنا.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارين،

لا يختلف اثنان في دور السياحة والصناعة التقليدية والاقتصادية الاجتماعية والتضامني، حيث تشكل أحد الدعائم الأساسية للاقتصاد الوطني لما تلعب من أدوار في خلق مناصب الشغل المباشرة وغير المباشرة، وجلب العملة الصعبة، وتساهم بما يزيد عن 16% من الناتج الداخلي الخام.

وبعد أن نجحت الحكومة من خلال وزارة السياحة في الحد من آثار تداعيات الجائحة بخصوص صرف تعويضات جزافية، وتحمل المستحقات المتعلقة بالضريبة المهنية غير المدفوعة، ودعم القطاع الفندقي بمبلغ 1 مليار درهم.

ارتفاعاً مهماً، فأصبحت القطاع الأول من حيث استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وقد التزم الصناعيون والمقاولون بحوالي 80 مليار درهم من الاستثمارات، بخلق 139435 منصب شغل مباشر و209153 منصب شغل غير مباشر برأس مال مغربي 88%.

فإضافة لصناعة السيارات، وصناعة أجزاء الطائرات اللتان قطع المغرب فيها أشواطاً متقدمة، نجد هناك توجه سريع نحو الصناعات الكهربائية والالكترونية، والصناعات التعدينية والميكانيكية ومواد البناء والصناعات الكيماوية والشبه الكيماوية والصيدلية والمعدات الطبية.

ويتطلع المغرب لولوج عهد صناعي جديد يتخذ من مفهوم السيادة هدفاً ووسيلة، كما جاء في الرسالة الملكية السامية الموجهة للمشاركين في اليوم الوطني للصناعة التي رسمت خارطة طريق إعداد استراتيجية جديدة، حيث ذهب جلالته إلى تعزيز الإنتاج المحلي بشكل تنافسي، ودعم قدرتنا على الصمود والرفع من مستوى تنافسيتنا، وتوسيع آليات المواكبة وتوسيع نطاقها من أجل تعزيز البنية التحتية التكنولوجية، والبحث والتطوير داخل المقاولات المغربية، مع إحداث منظومة تضم القطاع الصناعي والجامعات ومراكز البحث، ويتعين على هذا القطاع أن يجعل من القدرة على توفير مناصب شغل قارة للشباب رهانه الأول، والعمل على تعميم ملاءمة الرأس المال البشري مع الحاجيات الخاصة للمشاريع الصناعية، وتقوية المهارات التديرية (من خطاب صاحب الجلالة).

وتشكل السيادة شعاراً مركزياً للاستراتيجية الجديدة للقطاع الصناعي التي تروم تحقيق نقلة نوعية مع ترسيخ قوي على المستوى الترابي، وجعل صناعتنا أكثر ابتكاراً وخالية من الكربون، مع استعمال تقنيات المستقبل، وإقرار تدابير كفيلة بتحسين القدرة التنافسية للصناعة الوطنية، وجعل الرأس المال البشري في صميم الاستراتيجية الجديدة.

وليكون قطاع الصناعة في الموعد ويستجيب لتطلعات بلادنا ستسجل سنة 2024 انطلاقة تنفيذ الاستراتيجية الصناعية الجديدة وذلك بمواصلة تطوير المنظومات الصناعية عبر تحفيز واستقطاب استثمارات جديدة تستهدف خاصة: تعزيز ورفع تنافسية المغرب وتطوير الإدماج المحلي، واستبدال الواردات، وتعزيز السيادة الغذائية والصحية والصناعية، ومواصلة مواكبة وتطوير المنظومات الخاصة بالقطاعات الصناعية، وتطوير الاستثمارات في منظومة التطوير والهندسة، ومواكبة المشاريع الاستثمارية في إطار بنك المشاريع بتعاون مع المراكز الجهوية للاستثمار، وتشجيع إزالة الكربون والإنتاج الأخضر من خلال تطوير المناطق الصناعية الخضراء، وتشجيع الشركات على تبني حلول الطاقة الخضراء، وإطلاق أنشطة المركز التقني للصناعات الغذائية، ومركز التميز والابتكار في مجال تغليف المنتجات الغذائية، والعمل بصفة عامة على تطوير البنية التحتية التكنولوجية والابتكار الصناعي، مما

8 مليار درهم، وسعيا منه لتعزيز الاستثمار السياحي وتطوير النقل الجوي والتوزيع فقد قام المكتب الوطني المغربي للسياحة بتكثيف الجهود للترويج للوجهة المغرب عبر تطوير شركات على مستوى النقل الجوي والتوزيع.

وفي هذا الإطار صنف موقع " ترافل أوف بارث" الأمريكي المتخصص في السياحة والأسفار، المغرب ضمن الوجهات السياحية الخمس في العالم التي ستكون الأسرع نموا خلال سنة 2024، والتي نصح رواده بزيارتها، مسجلا أن المملكة المغربية ستظل خيارا أفضل للمسافرين الذين يتطلعون إلى استكشاف بلد تترجم ثقافته بين البعدين الإفريقي والعربي ومراكز التكوين، وفضاءات التسويق والعرض، بالإضافة لإصلاح البنيات التحتية الأخرى المتضررة.

وبخصوص قطاع الصناعة التقليدية الذي أعد مخططا استعجاليا لإصلاح الأضرار المترتبة عن الزلزال، حيث يتم إصلاح قرى ومجمعات الصناعة التقليدية. وحتى تكون الصناعة التقليدية في الموعد وتستجيب لانتظارات الصناع التقليديين، فقد سعت إلى هيكلة القطاع ومواكبة الفاعلين وتواصل عملية التسجيل بالسجل الوطني للصناعة التقليدية، وإن تطوير أداء المنصة الإلكترونية للسجل ومواكبة الصناع في عملية التسجيل يعد ثمرة لنجاح البرامج المسطرة في المجال السياحي، ناهيك عن الانخراط الفعال في ورش التغطية الصحية، وإطلاق إجراءات تشريعية وتنظيمية، ويتوفر القطاع حاليا على أكثر من 140 بنية تحتية، و43 بنية في طور الإنجاز، ومجموعة أخرى وفي طور البرمجة بالإضافة إلى حوالي 90 مشروعا مندرجا في إطار برامج تأهيل واثمين المدن العتيقة منعظا فارقا في تطور منظومة الصناعة التقليدية بشكل غير مسبوق، ويعتبر تعزيز دور غرف الصناعة التقليدية من خلال توقيع 12 اتفاقية شراكة مع غرف الصناعة التقليدية لدعم تنظيم التظاهرات والمعارض بمبلغ 11,5 مليون درهم. ودعم الغرف بمبلغ 28,98 مليون درهم، إجراءهما في انتظار تعزيز دور الغرف على مستوى الاختصاصات وعلى مستوى الميزانيات.

ومن أجل الترويج والرفع من الخدمات المتصلة به بشكل يستجيب لتطلعات الصناع التقليديين تقوم مؤسسة دار الصانع بتكثيف الجهود لترويج أمثل لمنتجات الصناعة التقليدية من خلال القيام بحملات ترويجية واسعة، وإطلاق المنظومة الجديدة لليقظة الاستراتيجية رغم طموح الصناع التقليديين لمضاعفة مجهود الترويج، وتوسع المشاركة بالمعارض الوطنية والدولية.

وفي مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ندعم الدينامية التي تقودها الوزارة من خلال تأسيس التعاونيات، وسياسة التكوين ودعم القدرات، ومواكبة التعاونيات، وعقد الشركات مع مجالس الجهات، ومع الجمعيات والجامعات والفاعلين الدوليين، بالإضافة لتمويل برنامج " فرصة" حيث بلغ عدد المستفيدين 10000 مستفيد، وسيضاف إليها 1200 مستفيد.

وإذ يسجل الفريق ارتياحه لدعم المشاريع التمهوية للتعاونيات والجمعيات

فقد أقرت الوزارة تدابير أساسية لمواجهة آثار زلزال الحوز، حيث ساهمت بمبلغ 711 مليون درهم لإصلاح الأضرار المترتبة عن الزلزال، و300 مليون درهم لقطاع الصناعة التقليدية، و81 مليون درهم لقطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

ونظرا لإيلاء العناية الخاصة لمجال السياحة كما جاء في النموذج التنموي الجديد لبلادنا، فإن المغرب يواصل جهود تحديث الإدارة وتحسين تأطير النشاط السياحي، حيث تعززت الترسانة القانونية بإصدار مراسيم بالجريدة الرسمية تروم مؤسسات الإيواء السياحي وأشكاله، وتنظيم مهنة المرشد السياحي، وكيفيات تسليمه الاعتماد خلال الفترة الانتقالية إلى غير ذلك.

وقد ركز برنامج إنعاش قطاع السياحة 2020-2022 وخارطة طريق القطاع السياحي 2023-2026 على النهوض بالرأس المال البشري واستكمال المشاريع وتوسعة المرافق وتجهيزها، وتطوير العرض التكويني لمؤسسات القطاع، وتأطير وتدريب الأطر الإدارية والبيداغوجية، ووضع خارطة طريق جمهورية مع رؤساء الجهات، وإنجاز تصورات متعلقة بآليات تحفيز الاستثمار السياحي، وإنجاز برنامج لتثمين القرى السياحية، كما عملت الشركة المغربية للهندسة السياحية على إعداد برامج تروم تطوير المنتج الثقافي، والمنتج الطبيعي وتطوير القصبات والقصور. هذه البرامج النوعية في منظورها سيكون لها آثار مهمة في تحقيق سياحة مستدامة.

وشمن الفريق الاستقلالي مجهودات القطاع بالعمل على تعزيز النقل الجوي ورفع الطاقة الاستيعابية، ومضاعفة الرحلات الجوية، وملاءمة العرض السياحي للطلب الدولي، وتحفيز الاستثمار العمومي والخصوصي وتسريع تدابير التسويق والترويج للرفع من عدد السياح الوافدين، وبذلك حققت بلادنا تطورا ملحوظا خلال العشر أشهر الأولى من السنة الجارية، حيث بلغ عدد السياح إلى ممت شهر شتنبر 2023، 11 مليون و100 ألف سائح بزيادة 44% مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2022، ويتحقق 71.4 مليار درهم مداخيل العملة الصعبة بزيادة 33% مقارنة مع نفس الفترة من 2022. ويدعم الفريق الاستقلالي خارطة الطريق الجديدة لقطاع السياحة التي تهدف لتحقيق 17.5 مليون سائح، 120 مليار درهم من المداخيل بالعملة الصعبة، 200 ألف فرصة شغل جديدة مباشر وغير مباشر في أفق 2026، وذلك باعتقاد تصور جديدة للعرض السياحي واعتماد حكامه جديدة، وتطوير منظومة التكوين الفندقي والسياحي، حيث سيتم استكمال مشاريع توسعة المرافق والتجهيزات، وتطوير العرض التكويني للمؤسسات التابعة للقطاع، إضافة لتطوير الترسانة القانونية لمواكبة تطور العرض والمنهجيات، والاستثمار من خلال برنامج تطوير المنتج الثقافي، وبرنامج تطوير المنتج الطبيعي، وبرنامج تطوير القصبات والقصور حيث، تعتبر خطوات مميزة.

وقد عبرت الشركة المغربية للهندسة السياحية عن عودة تدريجية لحجم الاستثمار إلى الأرقام المسجلة في السنوات الماضية حيث ستبلغ ممت 2023،

المثل في هذا المجال، وتعزيز تأهيل الموارد البشرية الوطنية في مختلف مجالات التطبيقات النووية.

وتواصل السياسة الطاقية المغربية إثارة اهتمام العديد من كبريات الشركات العالمية التي تهتم بوضع المغرب على رأس خططها الاستثمارية. وإن تعزيز التعاون الثلاثي بين المغرب والوكالة الدولية للطاقة الذرية والدول الإفريقية من خلال احتضان المتدربين الأفارقة على مستوى المؤسسات الوطنية، إضافة لتعزيز الإطار القانوني والمؤسسي في مجال التنمية المستدامة، وتطوير مشاريع الطاقات المتجددة وخلق الفرص الاستثمارية، تعتبر إجراءات ذات جدوى وتحقق نتائج مهمة على مستوى الوطني والإقليمي.

ومن أجل تحقيق تنمية مستدامة وتعزيز الخدمات الأساسية بالعالم القروي فقد حققت بلادنا في مجال تعميم الولوج للكهرباء بالعالم القروي أشواطاً متقدمة حيث بلغت حصيلة برنامج الكهرباء القروية الشمولي منذ إنطلاقه سنة 1996 إلى نهاية شهر غشت 2023 نسبة 99,87%. في أفق بلوغ بنسبة 99,96% متم سنة 2027، فإذا نجحت بلادنا في الكهرباء القروية للمنازل فإنه لا زال ينتظرها مجهود في تعميم الكهرباء الصناعية، ودعم الطاقات المتجددة بالعالم القروي لتحقيق تنمية مستدامة في مجالات الصناعة خصوصاً الغذائية.

وإن تحسين الاستراتيجية الوطنية للنجاعة الطاقية بهدف تحقيق اقتصاد في الاستهلاك الطاقى بـ20% في أفق 2030 تعتبر خطوة متميزة، إضافة إلى التزام المشاريع الاستثمارية الجديدة بمبادئ النجاعة الطاقية، وإدماج الزامية احترام النجاعة الطاقية على مستوى النفقات العمومية والبرامج المستفيدة من دعم الدولة، وهيكلية تطوير المهن المتعلقة بالنجاعة الطاقية، وجعل النجاعة الطاقية في صلب اهتمامات المهنيين والمواطنين، وتقوية القدرات المؤسسية وتقييم برامج النجاعة الطاقية والتي من شأنها المساهمة بشكل فعال في تحقيق الانتقال الطاقى المشهود يراعى خصوصية بلادنا بما يجعلها تلعب دوراً ريادياً على المستوى القاري والدولي.

وإن تميز المغرب الطاقى جعله يحرز تقدماً مهماً في مجال الطاقة النظيفة، ذلك أنه تفتن مبكراً لأهمية الطاقة والماء، لما أصبحت تفرضه التغيرات المناخية والجفاف وارتفاع الكلفة الطاقية، حيث فتح الباب أمام الاستثمارات التي ساهم في الانتقال الطاقى وجلب العملة الصعبة.

هذا وأن مشروع الربط الكهربائي بين المغرب وبريطانيا حفز عدداً من الدول والشركات العالمية للتفكير في المغرب كفضاء للاستثمار، والمساهمة في الانتقال الطاقى وتحقيق أهداف بلادنا في هذا المجال، والتي تمنح الفرصة لكل من يريد أن يكون شريكاً استراتيجياً في مجال الطاقة المتجددة (الشمسية، والريحية، والهيدروجين الأخضر).

وقد آمنت بلادنا بأن تحديات المناخ مشتركة، ومواظمتها يجب أن تكون من خلال التنسيق وتبادل الاستثمارات.

عبر مختلف البرامج المدرجة في إطار الاتفاقيات الموقعة أو في طور التوقيع مع مختلف الفاعلين وتطوير برامج "للا متعاونة"، "الجيل الجديد" و"مؤازرة". تبقى بعض الأسئلة تطرح بشكل ملح:

- ماهي المقاربة الوزارية لإجراء التعاونيات للانفتاح على الصناعة التقليدية على غرار الفلاحة؟

- كيف تعمل الوزارة على حماية بعض حرف الصناعة التقليدية المعرضة للانقراض؟

- كيف تعمل الوزارة على تسجيل منتجات الصناعة التقليدية المغربية وحمايتها ككروث وطني؟

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس المستشارين،

عبر إقرار إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة ببلادنا، يلتقى المغرب تنويعاً دولياً، خصوصاً بعد إعلانته التعهد بتعزيز مصادر الطاقات المتجددة في توليد الكهرباء إلى 52% بحلول 2030، واعتماد سياسة تقوم على الوفاء بالتعهدات وتتماشى مع الهدف المتمثل في الحد من درجات الحرارة بمقدار 1.5 درجة.

وتراهن بلادنا عبر إقرار جيل جديد من السياسات العمومية تروم التحول نحو الاستدامة بهدف تحقيق الأمن المائي والطاقي والغذائي، وإقرار الحكامة المستدامة ومجالات تربية داجمة، واعتماد اقتصاد تنافسي منخفض الكربون ويخلق الثروة وفرص الشغل، وولوج الساكنة للخدمات الصحية والتعليم، والنقل والخدمات العمومية الأخرى، وجعل الموارد الطبيعية ونظم البيئة مثمّة وقادرة على التكيف مع التغير المناخي، والحفاظ على الموروث الثقافي وتثمينه.

هذه الاستراتيجية تعمل على ترجمة الرؤية الوطنية للتنمية المستدامة التي وضعها جلالة الملك محمد السادس نصره الله، من خلال الرهانات والأهداف والمؤشرات التي تمكن من تنزيلها حسب القطاعات ومحاور التنمية المستدامة بشراكة مع المندوبية السامية للتخطيط ومجموعة من القطاعات.

ومواكبة للتحويلات العميقة والتطورات المتسارعة التي يعرفها العالم، ويهدف تحقيق الأهداف التي سطرته بلادنا، تهدف استراتيجية تسريع الانتقال الطاقى إلى تحقيق المزيد من المرونة في القطاع، عبر تسريع تطوير الطاقات المتجددة، وتكريس الاندماج الجهوي، وإعطاء دفعة للنجاعة الطاقية.

وذلك من خلال رافعات أساسية تمثلت في وضع إطار قانوني ومؤسسي لتسريع الانتقال الطاقى، وتشجيع الاستثمار الخاص في مجال إنتاج ونقل وتخزين الطاقة، وإجراءات وتدابير إضافية، ناهيك عن تأهيل الإطار التنظيمي المتعلق بالأمن والسلامة في المجالات النووية تماشياً مع الممارسات الدولية

انتصارات جسدت القرارات الصادرة عن مجلس الأمن، وكان آخرها القرار رقم 2703، والتي أكدت جميعها على عدالة قضية وحدتنا الترابية وعلى أهمية الخيار الاستراتيجي للمملكة المغربية القائم على التفاوض والتسوية السلمية لهذا النزاع المفتعل في إطار مبادرة الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية كحل واقعي وذي مصداقية، بعيدا عن وهم الانفصال المتجاوز والمرفوض دوليا وقاريا.

السيد الرئيس،

في ظل سياق وطني ودولي استثنائي، قناعتنا أضحت راسخة في الفريق الحركي أن الاقتصاد الوطني يعرف هشاشة غير مسبقة، هي وضعية صعبة يعكسها واقع المقاول المغربية بجميع أصنافها المتسمة بضعف نجاعتها وفعاليتها ومردوديتها وتنافسيتها، وهو ما أكدته أرقام وتقارير مجموعة من المؤسسات الوطنية، إذ كشف المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة إفلاس أزيد من 12 ألف مقاول سنة 2022 وتوقع إفلاس حوالي 14 ألف مقاول سنة 2023، وإزاء هذا الواقع انتظرنا وانتظر معنا الفاعل الاقتصادي أن تأتي الحكومة في مشروع قانون المالية بإجراءات ضريبية ومبادرات محفزة للمقاول، لكن قراءتنا لمضامين ومقتضيات المشروع جعلتنا نتأكد يقينا أن الحكومة غيّبت المقاول من دائرة اهتمامها، مما يستلزم منها إرساء وبلورة برنامج استعجالي لإنعاش وإقناذ المقاول خاصة الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة التي تشكل 95% من النسيج المقاولاتي الوطني.

السيد الرئيس،

اعتبارا للعلاقة الجدلية بين المقاول والتشغيل، ولأن المقاول تشكل أكبر مشغل لليد العاملة ببلادنا، وصلة بما سبق، نؤكد بقناعة راسخة أن وضعية المقاول لاشك ستعكس على معدل البطالة، إذ كشفت المندوبية السامية للتخطيط مؤخرا عن ارتفاع معدل البطالة من 11.4% في الفصل الثالث من سنة 2022 إلى 13.5% في نفس الفصل من سنة 2023، مستحضرين في هذا النطاق غياب بدائل حقيقية للتشغيل المستدام، وبلورة الحكومة لبرامج التشغيل المؤقت التي تفتقد للنجاعة ولضمانات الديمومة على غرار برنامج "أوراش 1 و 2" و"فرصة" و"انطلاقة" والتي لم تحقق أهدافها المسطرة، مما يستلزم من الحكومة إرساء برامج أكثر فعالية ونجاعة. وعلى ضوء هذا التشخيص، نؤكد في الفريق الحركي أن الوصول إلى تحقيق مليون منصب شغل كالتزام حكومي أصبح بعيد المنال.

السيد الرئيس،

وإذ نستحضر أهمية القطاع الفلاحي في المنظومة الاقتصادية الوطنية، وفي ظل الوضعية الصعبة التي يعرفها القطاع والفلاح والكساب، جراء توالي سنوات الجفاف وارتفاع أسعار المحروقات والمواد الأولية، وفي ظل أيضا محدودية آثار البرنامج الاستعجالي للتخفيف من آثار نقص التساقطات

والفريق الاستقلالي وهو يعبر عن مساندته للاستراتيجية الطاقية، والخطوات الإيجابية التي حققتها بلادنا تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة نصره الله وأيده، فهو يدعو إلى:

- ✓ جعل التنافسية الطاقية أولوية حيوية لتحقيق تنافسية صناعية؛
- ✓ تحفيز القطاع الفلاحي على استعمال الطاقات المتجددة وتفاذي استخدام غاز البوطان؛
- ✓ إعادة النظر في سياسة التدبير المفوض في قطاع الماء والكهرباء؛
- ✓ حث الإدارات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية على الانخراط في مشروع النجاعة الطاقية؛
- ✓ تحسين قدرات تخزين المواد البترولية لتعزيز المخزون الاستراتيجي لبلادنا؛
- ✓ تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المجال الطاقى والمعدني؛
- ✓ التنسيق مع وزارة التجهيز والماء بخصوص إنشاء محطات لمعالجة المياه العادمة لما يهدد الفرشة المائية والأنهار من تسرب المياه العادمة؛
- ✓ نهج العدالة المجالية في إنجاز المشاريع.

وبذلك فإن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية يصوت على الميزانيات الفرعية للوزارات التي تدخل ضمن لجنة القطاعات الإنتاجية برسم سنة 2024 بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

IV- مداخلة الفريق الحركي في إطار مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاصات جميع اللجان الدائمة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين.

يشرفني أن أَدْخُل اليوم باسم الفريق الحركي بمجلسنا الموقر لمناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تندرج ضمن اختصاصات جميع اللجان الدائمة برسم السنة المالية 2024، وهي مناسبة تتجدد سنويا وفرصة سانحة لمناقشة وتقييم السياسات العمومية والبرامج والاستراتيجيات الحكومية والوقوف على إشكاليات وإكراهات وتحديات ورهانات مختلف القطاعات بمحولاتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،

السيد الرئيس المحترم،

في مستهل مداخلتنا، ونحن نناقش مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الخارجية والتعاون الإفريقي لسنة 2024 نؤكد اعتزازنا وإشادتنا بالانتصارات المتتالية والحاسمة والتاريخية للدبلوماسية المغربية في المحافل الدولية والإقليمية تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده،

الجامعية الجهوية الموعودة؟ وماهي مبررات التأخر في برمجتها وإنجازها؟ ولأن البحث العلمي هو عماد منظومة التعليم العالي، نسجل ضعف الاعتماد المخصص له، إذ لا يتعدى 1% من الناتج الداخلي الخام، في حين أن المتوسط العالمي الموصى به هو 2% فما فوق، مما يعكس غياباه ضمن أولويات الحكومة رغم أهميته.

السيد الرئيس،

بخصوص قطاع الصحة، فبالرغم من الأوراش المتعددة المفتوحة في القطاع التي تتوخى تأهيل المنظومة الصحية، تبقى هشاشة القطاع حقيقة ثابتة، هشاشة تعكسها بجلاء الاختلالات والإشكاليات التي تعرفها مؤسساتنا الاستشفائية محليا وإقليميا وجمهوية، وانسجاما مع مرجعيتنا في الحركة الشعبية التي تجعل من إصلاح قطاع الصحة على رأس أولوياتها، نعتبر أن المدخل الأساسي لهذا الإصلاح هو بلورة استراتيجية قطاعية تؤسس لعدالة صحية محالية وجمهوية، استراتيجية تضمن توزيعا عادلا ومنصفا للموارد البشرية الطبية والتمريضية والبنيات الاستشفائية والتجهيزات، دون إغفال راهنية والحاحية وأهمية إبداع حلول لإشكالية الخصائص في الموارد البشرية المقدر ب 32 ألف طبيب (ة) و 65 ألف ممرض (ة).

السيد الرئيس،

لكل هذه الاعتبارات، تؤكد في الفريق الحركي أن مشاريع الميزانيات الفرعية للقطاعات الاجتماعية للسنة المقبلة تبقى بعيدة كل البعد عن تحقيق رهان إرساء أسس الدولة الاجتماعية المرغومة.

V- مداخلة الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية في مشاريع الميزانيات الفرعية التي تندرج ضمن اختصاص لجنة القطاعات الإنتاجية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في إطار دراستنا للجزء الثاني من القانون المالي للسنة المالية 2024 وكل سنة، يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي- المعارضة الاتحادية بمجلس المستشارين في مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاص لجنة القطاعات الإنتاجية، والتي تضم قطاع الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة، السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وقطاع الصناعة والتجارة، وهي مناسبة للتفاعل مع الحكومة والتعاطي مع الخيارات التي تتبناها بلادنا، والمساهمة في تحسين سياساتنا العمومية، نظرا لكون القطاعات الإنتاجية تشكل الدعامة الأساسية في بناء وتطوير الاقتصاد الوطني، وفي تجاوز الظرفية الاقتصادية الصعبة في ظل الوضع الصعب والمضطرب نتيجة توالي الأزمات وتعاقد التوترات الجيو سياسية التي أثرت تداعياتها على

المطرية 2022، وبرنامج الحد من تأثير عجز التساقطات المطرية 2023 المخصص له 10 ملايين درهم، تؤكد على راهنية والحاحية اعتماد مقاربة جديدة تعيد النظر في عمق السياسة الفلاحية من خلال التركيز على الفلاح كحور للمنظومة الفلاحية، بدل التركيز فقط على الأمن الغذائي مع ماله من أهمية طبعاً، مقارنة نتطلع أن ترتكز على دعم الفلاحين والكسابة عبر دعم البذور والأعلاف والأسمدة، ومعالجة إشكالية ديون الفلاحين من خلال إلغاءها أو إعادة جدولتها، وحل إشكالية ندرة المياه وإشكالية تسويق المنتج الفلاحي، وإشكالية التأمين الفلاحي، متطلعين كذلك إلى إبداع مخرجات وحلول آتية لإشكالية ارتفاع أسعار المنتوجات الفلاحية من خضر وفواكه وقطاني ولحوم حمراء وبيضاء وحليب التي تؤثر كاهل الأسر المغربية.

السيد الرئيس،

بالنسبة لقطاع السياحة، وإذ نستحضر أهميته البالغة في النسيج الاقتصادي الوطني كقطاع استراتيجي، يساهم ب 7.1% من الناتج الداخلي الخام، وفي ظل التحديات والرهانات التي يعرفها خصوصا بعد مستجدات منح المغرب شرف تنظيم كأس إفريقيا للأمم 2025 وكأس العالم 2030 وما يتطلبه ذلك من استثمارات سياحية هائلة، نتطلع في الفريق الحركي إلى الرفع من وتيرة العمل في القطاع وبذل مجهودات استثنائية لتأهيل القطاع وجعله قادرا على كسب رهانات المستقبل.

السيد الرئيس،

بالنسبة للقطاعات الاجتماعية، نتمن عاليا الأوراش الملكية ذات الصلة، على غرار ورش تعميم الحماية الاجتماعية ونظام الدعم الاجتماعي المباشر، ونتمنى صادقين أن تنجح في تحقيق أهدافها المسطرة.

فبخصوص قطاع التعليم، نناقش الميزانية الفرعية لقطاع التربية الوطنية اليوم في سياق استثنائي، يطبعه الاحتقان القطاعي جراء إضرابات الأساتذة بفعل اعتماد نظام أساسي جديد، وضعية أهدرت الزمن المدرسي للتلميذ، ومست حقوقه الدستورية في التعليم والتعلم، ونتمنى في الفريق الحركي أن يشكل قرار إعادة النظر في النظام الأساسي مدخلا أساسيا لعودة الاستقرار إلى المدرسة، ومنطلقا حقيقيا للتوافق لإرساء نظام أساسي جديد محفز ومنصف لجميع فئات قطاع التعليم بما فيها أطر الأكاديميات الجهوية، متطلعين كذلك إلى العناية بالوضعية الاجتماعية والمادية والمهنية للموارد البشرية القطاعية، إيماناً منا بأن نجاح إصلاح منظومة التربية والتكوين رهين بتفاعل الحكومة مع هذا المطلب الآني.

أما بخصوص قطاع التعليم العالي، ففي ظل إشكالية الاكتظاظ الجامعي بالمؤسسات ذات الولوج المفتوح وفي ظل الطاقة الاستيعابية المحدودة لهذه المؤسسات، خاصة بعد تسجيل ارتفاع عدد الطلبة بنسبة 6,7% هذه السنة مقارنة مع السنة الماضية، وبعد تراجع الحكومة عن التزامات الحكومة السابقة ذات الصلة بإحداث أنوية جامعية مجموعة من الأقاليم، نتساءل أين الأقطاب

مستقبلي على الوضعية المناخية والمائية الصعبة وتداعياتها السلبية، خاصة على الفلاح الصغير والمتوسط الذي يشكل صام أمان على مستوى تحقيق الأمن الغذائي، ما دام أن إنتاج الضيعات الفلاحية والمشاريع الكبرى تكون موجهة للتصدير بالدرجة الأولى، وهو ما أفرز لنا الحالة التي نعيشها اليوم على مستوى الارتفاع الموهول في الأسعار أمام تدهور القدرة الشرائية للمواطن المغربي، إضافة إلى عدم مراقبة شبكات توزيع وتسويق المنتجات الفلاحية ببلادنا لمعرفة الأسباب الحقيقية وراء ارتفاع أسعار عدد من المنتجات الفلاحية، خاصة وأن هناك فرقاً كبيراً بين الأسعار في أسواق الجملة والأسعار النهائية التي يدفعها المستهلك.

فإشكالية ندرة الماء، تعتبر التحدي الأكبر، باعتبارها مسألة حيوية ومصرية، وجب التعامل معها بمجدية وعقلانية، من أجل تعزيز الحزون المائي الوطني الذي يتعرض للاستغلال المفرط، خاصة وأن المنظومة المائية تواجه العديد من التحديات المرتبطة أساساً بالتقلبات المناخية وما يترتب عنها من ندرة الموارد المائية، وعدم تكافئها مع الحاجيات المتزايدة للنمو الديمغرافي ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لاسيما في القطاع الفلاحي، إذا ما أردنا تحقيق أهداف الاستراتيجية الفلاحية "الجيل الأخضر" القائمة على خلق جيل جديد من المقاومين الشباب بالعالم القروي، وتقوية الطبقة الوسطى الفلاحية، باعتبار أن القطاع الفلاحي يشكل خزاناً أكثر دينامية للتشغيل بالجال القروي، لتحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق الاستقرار بالعالم القروي، وجعله أكثر جاذبية للعيش، وضمان تنمية قروية مستدامة للحد من الفوارق الاجتماعية والجهلية، ومحاربة الفقر والهشاشة التي تعاني منها الساكنة بالمناطق القروية والجهلية، كذلك لابد من الاهتمام بالبحث والتكوين في المجال الزراعي وإدخال التطور التكنولوجي في الميدان الفلاحي، لضبط المنظومة الزراعية وتشجيع اقتصاد الماء، لتطوير الفلاحة المغربية والخروج بها من السياقات الدولية والاضطرابات المناخية، إذا ما أردنا تحقيق توقعات الموسم الفلاحي.

كما أن هناك نقطة أساسية، وهي المطالبة بالتوجه نحو الصناعات الغذائية والتحويلية، التي ستمكننا من تدبير الفائض بشكل أمثل من خلال تخزينه لسنوات وتصديره بقيمة عالية، مما سينعكس إيجاباً على ميزاننا التجاري وعلى اقتصاد الوطني.

السيد الرئيس،

لقد كان الهدف من الاستراتيجية الوطنية "البوتيس" هو وضع دينامية جديدة في قطاع الصيد البحري وتحويله إلى نشاط فعال في التنمية الاقتصادية ببلادنا من خلال تشجيع الاستثمارات وخلق التنافسية، وتأمين المنتج البحري عبر تحديث الصيد في أعالي البحار والصيد الساحلي، وكذا الصيد التقليدي، بالإضافة إلى تربية الأحياء المائية لرفع الضغط على الثروة البحرية ورفع من الإنتاج والتسويق لضبط السوق الوطنية، والقطع مع الممارسات

الاقتصاد، وعلى القدرة الشرائية، بفعل التضخم الذي تفاقم في السنوات الأخيرة، وفي ظل الوضع الذي تعرفه بلادنا والذي يتسم بالجفاف وتراجع الموارد المائية، وتبعات زلزال إقليم الحوز، بالإضافة إلى حاجة الأوراش الكبرى التي ترغب الدولة في تنزيلها وبشكل سريع لتمويلات ضخمة، وبالتالي فمشروع القانون المالي لهذه السنة مطالب بالإجابة على مجموعة من الملفات الكبرى، خاصة المتعلقة بالتحول الطاقى وأزمة الماء وإشكالية البطالة التي تستوجب خلق مناصب الشغل، وتأهيل العالم القروي خصوصاً في ظل ما كشفه زلزال الحوز من وضعية مزرية يعيشها العالم القروي، خاصة وأن القطاعات الإنتاجية لم تعطى لها العناية الكافية قطاعات منتجة للثروة وتلعب الدور الرئيسي في الحد من الفوارق الاجتماعية والجهلية في إطار تنزيل الدولة الاجتماعية التي طالب بها صاحب الجلالة نصره الله.

السيد الرئيس،

كلنا نعلم أن القطاع الفلاحي من بين أهم دعائم الاقتصاد المغربي ومساهمته وازنة في الناتج الداخلي الخام، وأن معدل النمو في المغرب يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمعدل الإنتاج الفلاحي، وأن الفلاحة في السنوات الأخيرة عرفت تطوراً كبيراً سواء على مستوى اتساع الأراضي المزروعة وزيادة أعداد الفلاحين وتنوع المنتج الفلاحي وتطوير السلاسل الفلاحية، وتحسين تربية المواشي أو على مستوى تحديث ومكننة القطاع، مما أدى إلى ارتفاع مردوديته وتحقيق الاكتفاء الذاتي من بعض المنتجات الغذائية، وذلك بفضل المخططين "المغرب الأخضر" و"الجيل الأخضر"، الذي أشرف جلالته الملك على انطلاقها منذ سنة 2008، غير أن إشكالية المياه التي تشكل العمود الفقري للقطاع الفلاحي ببلادنا لازالت تؤرق الفلاحين وتتطلب المزيد من الجهود للتكيف مع التغيرات المناخية والتخفيف من حدتها، وهو ما أكد عليه صاحب الجلالة في خطاب العرش لسنة 2023، "أما في مجال تدبير الموارد المائية، الذي يتطلب المزيد من الجدية واليقظة، فقد حرصنا على بلورة البرنامج الوطني للماء لفترة (2020-2027)" كلام جلالته الملك.

وهذا ما يدل على أن الحكومة لم تتعاط مع إشكالية الماء بنوع من الجدية والحزم لمواجهة الوضع الكارثي الذي يهدد بلادنا لتجاوز آثار التقلبات المناخية التي تنعكس سلباً على النشاط الفلاحي، فمشاريع الربط بين الأحواض المائية يجب أن تشمل جميع جهات المملكة على غرار مشروع الربط الذي تم بين نهر سبو وأبو رقراق، وتسريع مشاريع معالجة المياه العادمة وتخليئة مياه البحر وبناء السدود خاصة في المناطق الفلاحية، لما لها من دور أساسي في عملية السقي، والدليل هو أنه بالرغم من أن الحكومة عند بداية كل موسم فلاحي تقوم بحزمة من التدابير والإجراءات، ترصد لها مبالغ مالية ضخمة لمواجهة الجفاف، خاصة فيما يتعلق بتمويل مديونية الفلاحين ودعم الأنشطة الفلاحية والمواد الأولية الفلاحية والأعلاف المستوردة بهدف تخفيض كلفة الإنتاج، إلا أنها تبقى ظرفية ومرحلية كما سبق لنا وأن قلناها، ولا يكون لها أي أثر

المناخية، وللضغوطات الناتجة عن السلوكيات والأنشطة البشرية التي تؤدي إلى الإفراط في استغلال الموارد الغابوية مثل (استخراج الحطب، الرعي الجائر)، بالإضافة إلى والتوسع العمراني الذي يقضي على مساحات مهمة وشاسعة وتعويضها بصناديق إسمنتية تفتقد للفضاءات الخضراء، وهو ما يؤثر سلبا على القدرة الإنتاجية للنظم البيئية والغابوية وبالتالي عرقلة الجهود المبذولة في هذا المجال في غياب تحديد المسؤوليات.

لذا، لابد من العمل على تحديد حقوق والتزامات كل الأطراف المعنية نظرا لتعدد المتدخلين، مع تدقيق طرق وكيفية التدخل لحماية المجال الغابوي، والحفاظ على سلامة النظم البيئية الغابوية لبلادنا، والعمل على إدماج الساكنة القروية في أنشطة اقتصادية بديلة للنهوض بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وتنمية السياحة البيئية، وتفعيل الالتزامات الدولية في مجال التنوع البيولوجي وتكثيف عمليات إعادة التشجير والتخليف، وتأمين موارد الغابات من خلال تطوير إطار قائم على الشفافية والمسؤولية البيئية.

السيد الرئيس،

بخصوص القطاع الصناعي، لا يمكن أن ننكر أن بلادنا عرفت في السنوات الأخيرة نموا ديناميا غير مسبوق بفضل الاهتمام بالمجال الصناعي من خلال برنامجي "مخطط التسريع الصناعي 2014-2020"، و"مخطط الإنعاش الصناعي 2021-2023، حيث تعززت مكانته على المستوى العالمي كوجهة صناعية ذات مصداقية وتنافسية، انعكست إيجابا على مؤشر تحسن مناخ المال والأعمال والخروج من المنطقة الرمادية، مما انعكس على نسبة النمو، ودمج المغرب في سلاسل القيم العالمية، كما كان للتوجه نحو خلق مهن صناعية جديدة وإرساء منظومة تكوينية مهنية للرفع من قدرات اليد العاملة المغربية وتطوير الخبرة الوطنية الفضل في تحقيق التحول الهيكلي في هذا القطاع الحيوي، وخلق فرص للشغل من خلال المهن المتعلقة بصناعة السيارات وصناعة الطائرات، بالإضافة إلى الصناعة الالكترونية والكهربائية في إطار منظومة صناعية متنوعة ومتكاملة، ظهر ذلك جليا في الارتفاع المهم في نسب عائداتها، والوصول إلى إنتاج أول سيارة مغربية (نيوموتوز)، مما سيكرس التصنيف المتقدم للمغرب على مستوى سلاسل الإنتاج العالمية، هذا إضافة إلى صناعة النسيج والجلد والصناعات المرتبطة بالأدوية واللقاحات، غير أنه لم يحصل هناك تقدم على مستوى بعض الصناعات الأخرى من قبيل الصناعة الغذائية التي نرى أنه آن الأوان لاهتمام بها، والصناعات التحويلية، وكذلك الاستثمار في قطاع صناعة المعادن وفي صناعة مواد البناء والصناعات الثقيلة، من أجل التنوع والارتقاء بالمنظومة الإنتاجية لبلادنا وتقوية النسيج الصناعي خاصة وأننا نراهن على بلوغ السيادة الصناعية.

وفي الأخير لابد من التركيز على الدعائم الأساسية لتحقيق الانتعاش الاقتصادي، والمربطة بالتمويل، من تنزيل ميثاق الاستثمار وتفعيل صندوق

العشوائية التي تهدد القطاع وعقلنة التعامل مع الموارد البحرية في المصايد المغربية.

إلا أنه على مستوى الواقع لم نلمس هذه الأهداف التي كنا نطمح إليها جميعا خاصة بالنسبة للصيد التقليدي الذي يعرف مجموعة من المشاكل والاختلالات باعتباره يضم أكبر قدر من اليد العاملة، وبالتالي فالاستراتيجية بالنسبة لنا لم تفلح في إخراج قطاع الصيد البحري من حالة التهميم وعدم الوضوح على مستوى تدبير معظم القضايا الأساسية التي تشكل أعمدة تطوير هذا القطاع، خاصة وأن القرارات تأتي من المركز وخالية من الوضوح والشفافية، وهو ما لم يعد مقبولا في إطار تطبيق الجهوية الموسعة، حيث نسجل تدهور المخزون السمكي نتيجة انقراض بعض الأصناف السمكية بفعل الإفراط في الصيد، أو من خلال الصيد العشوائي وغير القانوني، وعدم احترام الأماكن الممنوعة لتجنب القضاء على بعض أصناف السمك الصغيرة، أو بفعل تدهور المجال البيئي البحري بالتلوث الناتج عن تسرب المواد الكيماوية من قبل البواخر التي تعبر المياه المغربية، وهو ما يتطلب تشديد المراقبة من طرف السلطات المعنية، ورمي النفايات من طرف معامل الأسماك التي تستورد بعض أصناف السمك من الخارج وتتخلص من موادها الحافظة أثناء عملية التصنيع، وهو ما يؤدي إلى تدمير الثروة البحرية، وفيما يخص تحديث وتأهيل أسطول الصيد التي تظل مهترئة وتفتقر لوسائل السلامة البحرية، أو على مستوى تحسين وضعية المهنيين التي تعيش وضع اجتماعيا صعبا في ظل الارتفاع الموهل للأسعار، خصوصا المحروقات الذي يشكل عصب عملية الصيد البحري وعدم سماع صوتهم نتيجة غياب تمثيليتهم في الغرف المهنية بخلاف أرباب القوارب والمراكب والسفن الممثلة فيها.

وبالتالي فقط قطاع الصيد البحري يتطلب إرادة حقيقية ورغبة جادة بتدخل جميع الفاعلين لرفع كافة التحديات والعوائق التي تقف أمام تطوره، ليرقى إلى المستوى المطلوب في الاقتصاد الوطني، مما سيساعد بلا شك على رفع التحديات المرتبطة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية على المستوى الوطني والمحلي.

السيد الرئيس،

على مستوى قطاع المياه والغابات، كلنا نعرف أن الهدف من استراتيجية "غابات المغرب 2020-2030" التي أطلقها صاحب الجلالة، هو النهوض بالقطاع الغابوي لإعادة تأهيل وإصلاح النظم البيئية الغابوية وتأمين مواردها وفق مقاربة شمولية ومستدامة، بالنظر للوظائف التي تقوم بها على مستوى تعزيز الموارد المائية التي أصبحت تشكل تحديا كبيرا بالنسبة لبلادنا، وتعزيز قدرتها على مواجهة التغيرات المناخية، إلى جانب مساهمتها الفعالة في تأمين الحاجيات الطاقية والغذائية.

غير أن ما نلاحظه اليوم هو أن المجال الغابوي بالرغم من أهميته إلا أنه يعرف تدهورا بشكل مستمر، وذلك راجع للانعكاسات السلبية للتغيرات

بخصوص الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة، تمكنت استراتيجية الانتقال الطاقى التي أطلقها صاحب الجلالة سنة 2009 والقائمة على الطاقات المتجددة، من وضع التحول الطاقى في صلب السياسات العمومية من أجل البلوغ للأمن الطاقى وتعزيز السيادة الطاقية، وخفض التكلفة، والتموقع في الاقتصاد الخالى من الكربون، خلال السنوات المقبلة، غير أنه للوصول إلى هذه الأهداف، لابد من الاهتمام بالبحث والابتكار في مجال الطاقات المتجددة وتشجيع النجاعة الطاقية في العديد من القطاعات الحيوية لخفض الاستهلاك الطاقى المراهن عليه في أفق 2030، والاستفادة من التطورات التكنولوجية الجارية في ميدان الطاقات المتجددة وفتح المجال أمام المزيد من الاستثمارات الوطنية والأجنبية.

على مستوى المحروقات ن سجل غياب اعتماد نظام احتياطي للنفط، خصوصا وأن الإستراتيجية الطاقية من أهم أهدافها، هو مضاعفة نقاط الدخول للمنتجات النفطية المستوردة والإمداد المستمر والمنظم وتعميم الوصول للمنتجات البترولية، مما يتطلب تطوير صناعة التكرير ومراكز استقبال المنتجات المكررة، وقدرات التخزين في مختلف المناطق، حتى لا نبقى معتمدين على واردات النفط الخام والمنتجات البترولية لتلبية احتياجاتنا الطاقية، وكي نضمن استدامة إمدادات الطاقة والتعامل مع التقلبات في أسعار النفط في ظل التغيرات التي يعرفها العالم، بحث أن اعتماد نظام الاحتياطي سيمكننا من إيجاد مصدر هام للإيرادات الوطنية، من حيث تمويل المشاريع التنموية والمساهمة في تعزيز الاستقرار الاقتصادي، فضلا عن توسيع هامش الاستثمار، إذ أن وجود الاحتياطات النفطية يحفز المزيد من الاستثمارات في مختلف القطاعات الاقتصادية، لهذا لابد من إحداث منظومة وطنية متكاملة تتعلق بتوفير المخزون الاستراتيجي للمواد الأساسية الطاقية، ومواجهة تحكم الفاعلين الأساسيين في قطاع المحروقات، وتوفير الاحتياطات اللازمة والمخزون الكافي من هذه المادة الحيوية وتشجيع البحث والتنقيب عن احتياطات البترول والغاز ببلادنا، والاهتمام بصناعة تكرير البترول لأنها ستساهم في الوقاية من الارتفاع المباشر للمحروقات، وستفرض تسقيف أرباح الشركات الفاعلة في المحروقات وضبطها وإيجاد صيغ مناسبة لتحديد ثمن البيع لعموم المواطنين.

على مستوى الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، الرامية إلى تعزيز الترابط بين الأمن المائى والطاقى والغذائى، فهي تعتبر من المشاريع الاجتماعية الاستراتيجية ببلادنا، لكن للأسف لم تنجح في تحقيق أهدافها بسبب غياب التقائية السياسات العمومية، بالإضافة إلى التحولات المتسارعة التي يعرفها العالم مما يتطلب إعادة النظر في العديد من مضامينها.

كذلك هناك مشكل تدبير النفايات والمطارح التي تشكل تحديا كبيرا، بالنظر لمدى تأثيرها على النظم البيئية، وعلى صحة وسلامة الإنسان، بالإضافة إلى التلوث التي تسببه بعض المصانع والمعامل وبعض محطات الطاقات

محمد السادس للاستثمار، إلى تنفيذ البرامج المتعلقة بالبحث والتطوير والابتكار، وإصلاح المنظومة البنكية لتواكب إنعاش المقاولات الصغرى والمتوسطة وتعزيز قابلية التشغيل.

من جهة أخرى لابد أن تكون هناك عدالة مجالية على مستوى التوزيع الترابي للاستثمار العمومي وإحداث أقطاب صناعية بجميع جهات المملكة لخلق مناصب الشغل، والحد من الهجرة الداخلية لمناطق دون أخرى، بالإضافة إلى الاهتمام بالمناطق الصناعية ومراقبة المعامل التي تشتغل في وضعية غير قانونية مما يؤثر على تنافسية القطاع ويفتح المجال للتهرب الضريبي وتعرض المستخدمين والعمال لكل أشكال الاستغلال في ظل غياب الحماية القانونية لهم، وإدماج كل الأنشطة الصناعية ضمن القطاع الصناعي المنظم للرفع من تنافسية إنتاجيته لاحتواء القطاع غير المهيكّل، الذي لم تنجح لا البرامج المعتمدة ولا التدابير الضريبية المتخذة في استيعابه إلى يومنا هذا، بالإضافة إلى ضرورة خفض كلفة الطاقة وتسريع إزالة الكربون من أجل تطوير نسيجنا الصناعي.

السيد الرئيس،

على مستوى قطاع التجارة: فيما يخص التجارة الداخلية نلاحظ أن هناك غياب استراتيجية تحفز استهلاك المنتجات المحلية من قبل المستهلك المغربي باعتباره المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي، وغياب مراقبة السوق الوطنية، بما فيها المراكز التجارية، وهو ما يؤثر على جودة وسلامة المنتجات، ويضعف التنافسية ويفتح الباب أمام اختلالات سلاسل التسويق، وغياب زجر الممارسات اللاقانونية والأخلاقية لبعض الوسطاء والمضاربين التي تؤثر على شبكات التسويق والتوزيع في ظل عدم وجود قوانين تنظم التجارة الداخلية، مما ينعكس سلبا على القدرة الشرائية للمواطنين، بالإضافة إلى عدم الاهتمام بفئة التجار الصغار اللذين لا زالوا يحافظون على مكاتهم داخل النسيج الاقتصادي، ويمثلون 85 بالمائة من التجارة الوطني، بالرغم من الانتشار الواسع للأسواق الممتازة، وازدهار التجارة الرقمية في المواد الغذائية، حيث لجأت فئات واسعة من المغاربة إلى اقتناء حاجياتهم من المواد الغذائية عن طريق الأنترنت، وبالتالي لا بد من إنصافهم على المستوى الضريبي، خاصة وأنهم لم يشملهم أي دعم بالرغم من تضررهم من تداعيات كورونا وارتفاع الأسعار.

أما على مستوى التجارة الخارجية التي تلعب دورا حاسما في استراتيجيات النمو، خاصة في ظل عولمة الأسواق والمبادلات الدولية، لابد من تقييم اتفاقيات التبادل الحر مع الشركاء، لقياس مدى انعكاسها على الميزان التجاري، وتنويع مجال التصدير كما وكيفا، والانفتاح على مختلف الأسواق العالمية، خاصة السوق الافريقي، تماشيا مع توجه بلادنا القائم على الانفتاح الاقتصادي والتجاري على القارة الافريقية.

السيد الرئيس،

الحرارية، كذلك هناك مشكل تسرب مياه الصرف الصحي في مجاري الوديان، خاصة في المراكز القروية التي لا تتوفر على محطات لمعالجة المياه العادمة، وبالتالي كل هذه الإشكاليات تحد من تحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة.

بالنسبة لقطاع التعدين، يعتبر قطاعا مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستويين الجهوي والوطني، خاصة وأن بلادنا تزخر بالعديد من الثروات المعدنية، وبالتالي لا بد من تشجيع وتحفيز الاستثمارات في مجال البحث والتنقيب الذي يتطلب إمكانيات ضخمة ومتطورة، لتعزيز القدرة التنافسية على مستوى السوق العالمي، وتوفير البنية التحتية لتنشيط عملية البحث والاستكشاف لتحسين جاذبية القطاع المعدني، بالإضافة إلى الرفع من إنتاجية وتثمين المواد المعدنية لتقوية منظومة الصناعة المعدنية الوطنية، وتكوين العنصر البشري وتأهيله لتلبية احتياجات القطاع، عبر إنشاء معاهد ومؤسسات للتكوين، خاصة في المناطق التي تتواجد بها المناجم (درعة تافيلالت)، بالإضافة إلى النهوض بأوضاع العمال المنجمين وتحسين ظروف عملهم، وإضافة الطابع المهني على القطاع المعدني للرفع من رقم معاملاته، وخلق المزيد من فرص الشغل، لتحقيق أهداف الإستراتيجية التنموية 2013-2025 المتعلقة بالقطاع المعدني، وأهداف مخطط المغرب المعدني 2021-2030، وتوسيع آفاق قطاع المعادن في الاقتصاد الوطني.

السيد الرئيس،

لقد حاولت الحكومة العمل جاهدة على إنعاش القطاع السياحي ببلادنا بعد الركود الذي عانى منه بسبب الأزمة الصحية العالمية، وذلك من خلال مخطط إنعاش القطاع السياحي، الذي أطلقته للنهوض بالسياحة المغربية، والتي راهنت فيه على استقطاب 26 مليون سائح في أفق سنة 2030، من أجل الحفاظ على مناصب الشغل وذلك عبر دعم الشركات والمقاولات السياحية، ودعم أصحاب الفنادق والمطاعم المصنفة، غير أنه على مستوى النتائج المحققة في قطاع من المفروض أن يشكل قاطرة للتنمية وأن يحقق إقلاعا اقتصاديا كونه مصدرا هاما للعملة الصعبة، بالنظر إلى المؤهلات التي تزخر بها بلادنا، بدء بالموقع الاستراتيجي هام، والمناظر الخلابة المتنوعة، وتاريخنا العريق، إلى الاستقرار السياسي والأمني، لكن عائداتنا من القطاع السياحي لا ترقى إلى تطلعاتنا وطموحاتنا وتبقى الأرقام ضعيفة ومحتشمة بالنظر لعدد السياح الوافدين سنويا أي ما يقارب 11,5 مليون، إذا ما قرناها بإسبانيا وتركيا، بالإضافة إلى أن الانتعاش المسجل حاليا هو مرتبطة بمغاربة العالم، وأن العرض المتوفر لحدود الآن لا يستجيب لتلبية احتياجاتنا من القطاع السياحي.

وبالتالي لا بد من الوقوف على الأسباب الحقيقية وراء تعثر السياحة ببلادنا، وضرورة امتلاك الآليات لضمان مردوديتها وتنافسيتها ومسايرتها لكل المؤثرات بالنظر لكون القطاع السياحي من القطاعات الأكثر حساسية

وهشاشة وتأثرا بالظروف السياسية والاقتصادية والمناخية والصحية التي تحدث على مستوى العالم، وهو ما يفرض تغيير نمط التفكير في التعاطي مع القطاع، واعتماد المقاربة القائمة على تنمية السياحة الداخلية التي تشكل صام أمان في الظروف الصعبة والعصيبة، والعمل على تطويرها باعتماد عروض تفضيلية طويلة السنة، تراعي القدرة الشرائية للمواطن المغربي، وتسقيف أسعار المبيت في الوحدات الفندقية والإقامات المفروشة ودور الضيافة سواء المصنفة وغير المصنفة والمطاعم، وإيلائهم نفس العناية التي ينالها السائح الأجنبي أو أكثر، والعمل على تعزيز البنية التحتية للربط بين المدن السياحية والقرى والمدامر المؤهلة، لتكون منتوجا مميزا، والتي ستساهم لا محالة في الرفع من القيمة المضافة نظرا للإقبال المتزايد على السياحة الإيكولوجية في إطار تشجيع السياحة المستدامة، والتي أصبحت موضة يجب مسايرتها وتطويرها لاستقطاب المزيد من السياح، خاصة وأن جميع مناطق المغرب تزخر بمقومات ومؤهلات يمكن اعتمادها لخلق أنشطة وفضاءات سياحية تشجع الاستهلاك الوطني، والعمل على تجويد الخدمات لتحفيز السائح المغربي لاستكشافها، وإيلاء أهمية للمنتجات المحلية والأنشطة الحرفية المختلفة التي تميز كل منطقة على حدى في سبيل خلق اقتصاد اجتماعي تضامني يضمن فرص الشغل للسكانة ويحفزها على الاستقرار، خاصة في المناطق التي تتوفر على المؤهلات في إطار خلق عدالة مجالية واجتماعية، واعتماد الحكامة الجيدة في تدبير القطاع لإعادة انتعاشه من جديد، والحفاظ على الإشعاع العالمي لوحمة المغرب كبلد سياحي بامتياز، لتحريك عجلة السياحة وتمكينها من المساهمة الفعالة والقوية في تنمية الاقتصاد الوطني، كذلك لا بد من تشجيع الاستثمار في تشييد المحطات سياحية والاهتمام بالمقاولات السياحية الناشئة من خلال دعمها ومواكبتها، كذلك تقوية عروض النقل الجوي الوطني بتسعيرة مقبولة، خاصة في ظل البرنامج الجديد بين الدولة والخطوط الملكية المغربية الذي سيرفع أسطول الطائرات.

فالإقلاع السياحي رهين كغيره من القطاعات الحيوية والخدمات المنتجة بالجدية والفعالية، وتضافر جهود كل الفاعلين والمتدخلين في القطاع لبلورة استراتيجية واقعية وجريئة تضع نصب أعينها تحديد الأولويات ووضع الآليات اللازمة لتحقيق الأهداف المسطرة داخل آجال محددة، لنقل السياحة المغربية إلى مصاف الدول الرائدة في هذا المجال.

السيد الرئيس،

على مستوى قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، يعتبر قطاع الصناعة التقليدية من القطاعات الحيوية ويلعب دورا أساسيا في الاقتصاد الوطني، كما أن له دلالات خاصة بالنسبة للمغاربة، نظرا لارتباطه بتاريخ وهوية وثقافة بلادنا، كما أن له ارتباطا وثيقا بالقطاع السياحي ويعول عليه في الترويج للأنشطة السياحية، لهذا يجب أن يحظى بالعناية اللازمة والنهوض به، من خلال دعم ومواكبة الصناع التقليديين والحرفيين، وتشجيع

وبالتالي نحن في الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية، نؤكد ككل سنة على ضرورة تظافر جهود جميع القطاعات، خاصة القطاعات الإنتاجية لضمان استدامة الإصلاحات، واستكمال الأوراش الكبرى، من أجل تحقيق أهداف المشروع التنموي الجديد، وتحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية المنشودة، وخلق التوازنات المالية والاجتماعية في إطار ترسيخ أسس الدولة الاجتماعية كما أرادها صاحب الجلالة نصره الله. السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

VI- مداخلة فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب:

❖ مداخلة المستشارة السيدة هناء بن خير باسم الفريق في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

يسعدني أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لمناقشة الميزانيات الفرعية، وبالنظر إلى ضيق الوقت، فإننا إذ نؤكد مضامين جميع مداخلتنا التي تقدمنا بها أثناء مناقشة هذه الميزانيات باللجان الدائمة، سوف نحاول تقديم أبرز مواقفنا وملاحظاتنا عليها في هذه المداخلة من خلال المحاور التالية:

1) الميزانيات التي تندرج ضمن إختصاص لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية:

فيما يتعلق بالقطاعات التي تندرج ضمن اختصاص لجنة المالية فقد عبرنا فيما يتعلق بميزانية وزارة الاقتصاد والمالية عن تقديرنا للمجهودات التي تبذلها هذه الوزارة ومختلف المديرات التي تضمها في الحفاظ على توازن المالية العمومية ورفع من الموارد العمومية وكذا الإجراءات والتدابير التي عملت على أجزائها.

وفيما يتعلق بالمندوبية السامية للتخطيط فإننا نثمن المجهودات التي تبذلها وندعو إلى تطوير عملية التواصل فيما يتعلق بالإحصاء العام الذي سيجري خلال هذه السنة، كما نعبّر عن دعمنا للملف المطالب للجامعة الوطنية للتخطيط المنصوية تحت لواء الاتحاد العام للشغالين بالمغرب ما يتعلق بتطوير منظومة التعويضات والخوافز والتي لا تتلاءم مع المهام الجسيمة الملقاة على عاتق الإحصائيين.

أما فيما يتعلق بميزانية مجلس المستشارين، فمع تأكيدها على قوة الاعتمادات المرصودة للبرلمان في الميزانية العامة، فإننا نعبّر عن بالغ اعتزازنا بالإصلاحات الكبرى الجوهرية التي عرفها مجلسنا، وندعو في هذا الإطار إلى صون جو التوافق العام السائد، ومن جهة ثانية نؤكد على أهمية تظافر المجهودات لمواجهة حملات التبخيس التي تواجهها المؤسسات التمثيلية.

الطلب على منتجات الصناعة التقليدية للحفاظ على حمولته الثقافية والتراثية من جهة والحفاظ على مناصب الشغل من جهة أخرى، خاصة وأن القطاع يشغل يد عاملة مهمة، وبالتالي لابد من إيجاد الحلول لمواجهة غلاء أسعار المواد الأولية، لحماية الحرف من الانقراض باعتبارها جزء من هوية الإنسان المغربي الأصيل، كذلك دعم وتحفيز الصناع التقليديين حاملي المشاريع في إطار المداول الذاتي، والوقوف على المشاكل والمعوقات التي تحول دون الانخراط في السجل الوطني للصناعة التقليدية، نظرا للأهمية البالغة التي يكتسبها السجل الوطني في صفوف الصناع التقليديين، ومقاولات الصناعة التقليدية وتعاونيات الصناعة التقليدية، نظرا لكونه يلعب دورا محمكلا للقطاع، من خلال منح الصفة القانونية للصناع التقليديين لمزاولة أنشطتهم الحرفية.

فيما يخص وضعية موظفي غرف الصناعة التقليدية نطالب الحكومة بمواصلة الحوار الاجتماعي وبشكل جدي ومسؤول لرفع الحيف والتمييز ضد موظفي الغرف، بالشكل الذي يضمن حقهم الطبيعي على أساس من الكرامة والعدالة الأجرية، ويحفظ استقرارهم المهني والاجتماعي، وكذلك مراجعة كافة القوانين والأنظمة الأساسية المتعلقة بتدبير قطاع غرف الصناعة التقليدية.

فما يخص الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، يجب على الحكومة وضع مخططا شاملا يعزز مساهمة قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في النسيج الاقتصادي الوطني، يركز أساسا على:

- مواكبة الفاعلين بقطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛
- تقوية منظومة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من خلال مواكبة حاملي المشاريع والتنظييمات المهنية، وتعبئة جميع الأطراف المعنية بمنظومة المقاول، ودعم الفاعلين في هذا القطاع؛
- تنزيل المشاريع في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، والمتعلقة أساسا بالتمكين الاقتصادي لفائدة النساء والشباب، لإبراز وتوضيح الرؤية وتوفير الوسائل والأدوات لتطويرة ورفع من مستواه، لتعزيز مكانته داخل الاقتصاد الوطني، باعتباره جزء لا يتجزأ من التقاليد الراسخة للمجتمع المغربي، حيث يقدم حولا ملموسة على مستوى التماسك الاجتماعي والنمو، في إطار تنزيل الدولة الاجتماعية؛
- تحسين الحالة الاقتصادية والاجتماعية للمستفيدين من البرنامج، والعمل على تقوية القدرات التقنية والتسييرية لتنظييمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛
- إنعاش منتجات وخدمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وتقديم الدعم للأنشطة المرتبطة بهذا المجال، وإنعاش التشغيل لفائدة الفاعلين في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وتقوية وتعزيز مشاريع التمكين الاقتصادي للنساء والشباب، من أجل خلق مناصب الشغل وتحقيق قيمة مضافة للساكنة.

الأفكار والمقترحات المهمة.

وعطفا على ذلك، ندعو إلى تفعيل الحوار الاجتماعي بقطاع الإدماج الاقتصادي وإلى التجاوب مع الملف المطلي للشغيلة بهذا القطاع. أما فيما يخص الميزانية الفرعية لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية فإننا ننوه بالأهمية التي توليها الحكومة لهذا القطاع لا سيما من خلال الرفع من الاعتمادات، كما ننوه بالتعبئة الوطنية التي أثمرت إخراج العديد من القوانين الهيكلية، وندعو إلى مزيد من الاهتمام بالموارد البشرية العاملة في القطاع، وإلى إزالة كافة الصعوبات التي تعيق استفادة جميع الأشخاص المستحقين من نظام AMOTADAMON.

(4) الميزانيات الفرعية التي تندرج ضمن اختصاصات لجنة الداخلية:

نجدد إشادتنا بالدور الطلائعي الذي لعبته وزارة الداخلية بمختلف مؤسساتها في مواجهة تداعيات زلزال الحوز، وبتوجيهات ملكية سامية وعطفا على ذلك، نعب عن اعتزازنا بالأدوار والمهام الوطنية التي تقوم بها مختلف الأجهزة الأمنية وبالاحترافية التي تميز أدائها والتي أصبحت محط شهادة العديد من الدولة والمنظمات الدولية.

وبالإضافة إلى ذلك نثمن حرص وزارة الداخلية على مواصلة تنفيذ الإصلاحات الهيكلية المرتبطة بورش اللاتمرکز الإداري وتنزيل الجهوية المتقدمة وننوه بحرص الوزارة على تفعيل برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالوسط القروي.

أما فيما يتعلق بالميزانية الفرعية لوزارة النقل واللوجستيك، فإننا نثمن الإجراءات والتدابير التي إعمدها الحكومة من أجل التصدي للضغوط التضخمية وذلك من خلال مواصلة تقديم الدعم لفائدة مهنيي النقل.

السيد الرئيس،

إننا إذ نثمن الجهود التي تبذلها وزارة التجهيز والماء لتنفيذ الاستراتيجية الملكية فيما يتعلق بالأمن المائي، ندعو إلى مواصلة الحوار الاجتماعي القطاعي بما يضمن التجاوب مع كافة مطالب الفئات العاملة بالوزارة والمؤسسات العمومية.

رغم الحيز الزمن الضيق، فإنه لا يسعنا إلا التنويه بحصيلة عمل وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة خصوصا البرنامج الحكومي الخلاق المتعلق بدعم السكن.

(5) الميزانيات الفرعية التي تندرج ضمن اختصاصات لجنة الخارجية:

فما يخص الميزانية الفرعية لوزارة الخارجية فإننا نجدد اعتزازنا بأداء الدبلوماسية المغربية وبحصيلة عملها والتي تمكنت من تعزيز المكاسب الوطنية بفضل التوجيهات الملكية السامية، وعلاوة على ذلك نجدد تعبئتنا الدائمة وراء جلالة الملك للدفاع عن المصالح العليا لبلادنا، وفي مقدمتها قضية الوحدة الترابية.

وفما يتعلق بالهيئة الوطنية للنزاهة، فإننا نؤكد دعمنا لها للاضطلاع بمهامها الدستورية، وندعو الحكومة إلى تمكينها من سائر الإمكانيات المالية والبشرية.

(2) الميزانيات التي تندرج ضمن اختصاص لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان:

أما فيما يتعلق بالميزانيات الفرعية التي تدارستها لجنة العدل والتشريع، فقد أكدنا فيما يتعلق بوزارة العدل على أهمية برنامج الإعمار القانوني الذي أطلقته الوزارة للمساهمة في المجهودات الوطنية لمواجهة آثار الزلزال، كما نؤكد في هذا الإطار دعمنا للسيد وزير العدل في مباشرة الإصلاحات التشريعية المتضمنة في المخطط التشريعي للوزارة، وننوه بإحالة الوزارة لمشاريع هيكلية مهمة على البرلمان من شأن حسن إعمالها المساهمة في تطوير السياسة الجنائية وتحديث السياسة العقابية ببلادنا.

وفما يتعلق بالميزانية الفرعية للأمانة العامة للحكومة، فإننا نثمن المجهودات المقدرة التي تقوم بها، ونؤكد أهمية إخراج المرسوم المتعلق بلجنة مقترحات القوانين، ونتمنى أن تساهم هذه البنية الجديدة، في الرفع من تجاوب الحكومة مع مقترحات القوانين وفي تطوير العلاقة ما بين الحكومة والبرلمان.

نعب عن تقديرنا لحصيلة عمل الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان وتنم الدور الذي يقوم به السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان في تيسير سبل التواصل ما بين الحكومة والبرلمان.

وفما يتعلق بالميزانية الفرعية للمندوبية العامة للسجون، فإننا نؤكد أهمية العمل الذي تم القيام به في هذا القطاع خلال العشرية الأخيرة، ونجدد دعوتنا إلى إنصاف موظفي وموظفات السجون والرفع من الاعتمادات المادية والبشرية المرصودة لها.

(3) الميزانيات التي تندرج ضمن اختصاص لجنة التعليم والشؤون الثقافية:

أما فيما يتعلق بالميزانيات التي تولت لجنة التعليم دراستها، فإننا نؤكد فيما يتعلق بالميزانية الفرعية لوزارة التربية الوطنية عن تقديرنا لمبادرة السيد رئيس الحكومة لإيجاد حل للوضعية الراهنة، وندعو إلى وضع مصلحة التلميذ في سلم الأولويات وإلى إنصاف هيئة التدريس، كما ننوه بالأهمية التي توليها الحكومة لقطاع التعليم وإلى الرفع من الاعتمادات المخصصة له والتي عرفت ارتفاعا جد مهم خلال الثلاث سنوات الأخيرة.

وفما يخص الميزانية الفرعية لوزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل الكفاءات، فإننا نعب عن قلقنا من ارتفاع معدل البطالة، ونطالب بتقوية جهاز مفتشي الشغل والرفع من عدد مفتشي الشغل، حتى يتمكنوا من مراقبة مدى احترام مدونة الشغل.

وفما يتعلق بالحوار الاجتماعي، فإننا ندعو إلى تنفيذ جميع الالتزامات التي تضمنها الميثاق الوطني لمأسسة الحوار الاجتماعي خصوصا أنه يتضمن بعض

منظمة الاتحاد العام لمقاولات المغرب، على مستوى تقديم تشخيص للمشاكل التي تعاني منها العديد من القطاعات الاقتصادية الهامة وتقديم المقترحات البناءة التي نرى بأهميتها من زاوية نظرنا كفاعلين اقتصاديين في حلحلة العديد من المشاكل وتذليل العديد من العراقيل التي لازالت تحد من تطوير الاقتصاد الوطني، والدفع بعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية نحو تحقيق الأهداف المرجوة.

وبعد تقديم مداخلة موجزة في الجلسة العامة تلخص مجموع المشاكل التي تعاني منها مجموعة من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، كما تتضمن العديد من الأفكار والمقترحات التي نراها ضرورية لتطوير هذه القطاعات، ارتأينا أن نقدم مداخلة مفصلة لمجموع هذه القطاعات قصد تضمينها في محضر الجلسة نظرا لضيق الوقت المخصص لمناقشة الميزانيات الفرعية.

قطاع التجهيز والماء

بخصوص قطاع التجهيز:

إن وزارة التجهيز والماء مسؤولة عن القطاعات الحيوية التي تلعب دورا أساسيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وتشارك بشكل مباشر أو غير مباشر في التخطيط الترابي، وتقليل الفوارق الإقليمية وخلق بيئة مواتية للاستثمار.

وتتمثل مهمتها في تطوير وتنفيذ وتنسيق سياسة الحكومة المتعلقة بقطاع البنيات التحتية الطرقية والمينائية والمائية والأرصاء الجوية.

قطاع الموانئ:

نؤكد على ضرورة تسريع وتيرة بناء ميناء الناظور غرب المتوسط وميناء طنجة المتوسط الثاني وتوسعة ميناء طرفاية، واستكمال وتيرة أشغال موانئ الصيد في إطار الاستراتيجية المينائية في أفق 2030، وتعزيز آليات مراقبة دائمة لتحسين وضعية الموانئ على مستوى شروط السلامة المهنية والبيئية.

قطاع الطرق

نطالب الحكومة بالعمل على توفير جميع الشروط قصد ضمان استمرارية السياسة الإرادية للدولة في مجال تطوير البنى التحتية الطرقية، وتعزيز استمراريته في إطار نظرة متجددة تتوخى التوازن والتكامل بين الأوراش الكبرى ذات الطابع الاقتصادي في إطار شراكة دائمة ومستقرة مع القطاع الخاص.

لذلك، فإن العمل لتطوير هذا المجال يكتسي أهمية قصوى لتطوير المعاملات التجارية بين المغرب وباقي بلدان القارة الإفريقية، غير أن تحقيق هذا الهدف يقتضي تعبئة الاعتمادات المالية الكافية، مما يتطلب وضع صيغ جديدة للتمويل.

بخصوص قطاع الماء:

على الرغم من المنجزات الهامة التي حققتها بلادنا في قطاع الماء، فإن هذا

لقد كانت فرصة مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية فرصة لنا لتجديد الاعتزاز بالأمن الروحي الذي تنعم به بلادنا بفضل الثواب الدينية للمملكة وفي مقدمتها إماراة المؤمنين والمذهب المالكي والعقيدة الأشعرية.

ونؤكد فيما يتعلق بالميزانية الفرعية لإدارة الدفاع الوطني على اعتزازنا بالقوات المسلحة الملكية والأدوار الوطنية الكبرى والجليلة التي تقوم بها، وكان آخرها دورها الكبير في مواجهة آثار زلزال الحوز بفضل التوجيهات الملكية السامية.

(6) الميزانيات الفرعية التي تندرج ضمن اختصاصات لجنة القطاعات الإنتاجية:

ندعو فيما يتعلق بالميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة إلى تطوير المجهودات المبذولة المهمة لتحقيق السيادة الغذائية وثن سير تنفيذ برنامج الجيل الأخضر، وندعو الحكومة إلى التصدي للمضاربات والمضارين الذين تؤدي ممارستهم إلى الرفع من أثمان المواد الفلاحية. وبالنظر إلى ضيق الوقت، فإننا نؤكد أهمية تحقيق السيادة الصناعية، وكذا أهمية الاستراتيجية الجديدة للنهوض بالقطاع السياحي والأهداف الطموحة التي وضعت له، ونجدد دعوتنا للحكومة إلى العمل باستمرار لتقليل من التبعية الطاقية.

VII- مداخلة فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم؛

السيدة والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يطيب لي، أن أتدخل باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، بمناسبة مناقشة الميزانيات الفرعية برسم السنة المالية 2024،

ولا بد في البداية أن أشكر السيدات والسادة الوزراء ورؤساء المؤسسات الدستورية على تفاعلهم الإيجابي أمام اللجان الدائمة لمجلسنا الموقر وعلى العروض القيمة والشاملة والمدمعة بالعديد من الأرقام والمؤشرات.

وهذه المناسبة فإننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لابد أن نثير بعض المشاكل ونسجل بعض الملاحظات ونقدم الاقتراحات التي نراها في فريقنا بناء ومهمة للنهوض بمختلف القطاعات المعنية، والتي نسجلها من زاوية محمية وكمثلي للاتحاد العام لمقاولات المغرب، إسهاما منا في النهوض بالقطاعات الإنتاجية التي تعتبر من البنيات الصلبة لمركزات التنمية في بعدها الوطني والمحلي.

وقد حاول أعضاء الفريق الحضور في غالبية اجتماعات اللجن إلا من تعذر عليه الحضور لسبب طارئ، ومن ثم بسط أفكار وتوجهات الفريق ومن خلال

طويلة، والمشاركة في إيجاد حلول واقعية وعملية، للمشاكل التي تتخبط فيها، بعيدا عن "إلحام القطاع التربوي في الإطار السياسي المحض، ولا أن يخضع تديره للمزيدات أو الصراعات السياسية"، كما أكد على ذلك صاحب الجلالة، نصره الله، في خطاب ثورة الملك والشعب لسنة 2013.

السيد الوزير المحترم:

إن المتنبع للشأن الوطني يرى اليوم وضعية الاحتقان التي يعيشها القطاع بين الأساتذة، الذين يعتبرون أحد أهم دعائم إصلاح المنظومة، والوزارة الوصية، الذي يبقى التلميذ، في نهاية المطاف، هو الضحية الأولى ضمن سياق هذا الوضع، مما يستدعي، وبشكل عاجل، ضرورة إيجاد مخرج من هذه الوضعية التي يجب أن تتوقف لمصلحة التلميذ أولا وأخيرا، من خلال حوار جاد ومسؤول يضم جميع الأطراف لإيجاد الحلول الكفيلة بضمان تنزيل الرؤية الاستراتيجية لإصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي 2015-2030، في إطار تلاحم تام ما بين الوزارة وموارده البشرية خصوصا نساء ورجال التعليم.

النقل واللوجستيك:

لا بد من التذكير أن حجم الاستثمارات في قطاع البنيات التحتية للنقل واللوجستيك بلغ خلال العشرين سنة الأخيرة ما يناهز 400 مليار درهم وهو ما يمثل 20 % من الاستثمار العمومي، وقد تم القيام بمجموعة من الإصلاحات بهدف تطوير هذا القطاع وتحديثه، لكن ورغم كل ذلك يجب الإقرار بأن كل ما تمثّل مُبْشَرْتُهُ من إصلاحات تشريعية ومبادرات عملية في هذا المجال، فإن قطاع النقل واللوجستيك لا يزال يشكو من عدة نقائص، وبالتالي لم يرق بعد لمستويات الطموحات والتطلعات المنشودة بالنسبة لبلادنا بسبب هزالة الميزانيات القطاعية، هذه الميزانية التي لا تتناسب مع أهمية وحجم القطاع ولا يُشْعِفُ الوزارة لتحقيق البرامج والأهداف المؤطرة ضمن العرض المقدم، إضافة إلى عطالة تشريعية بمختلف اللجان بسبب قلة مشاريع القوانين المحالة عليها، فهناك حاجة لقانون إطار ينظم قطاع النقل بمختلف مكوناته الأساسية النقل الطرقي والنقل السككي، إضافة إلى بطء وتعثر وإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية، (SNTL, RAM, ONCF....) فرغم صدور القانون سنة 2021 لم يتم إحراز أي تقدم في هذا الباب.

بالنسبة لقطاع اللوجستيك:

اعتبارا لكون قطاع اللوجستيك محركا أساسيا للقدرة التنافسية في الدينامية الاقتصادية العالمية، فهذا يستلزم تطويره من خلال تعبئة إمكانياته والاستفادة من آثاره غير المباشرة على باقي القطاعات الاقتصادية من حيث خلق الثروة ومناصب الشغل.

لهذا الغرض لابد من توضيح رؤية الوزارة لتنزيل وتسريع استراتيجية تطوير هذا القطاع في أفق سنة 2030، وكذا التدابير المتخذة لتحديث

القطاع، مازال يواجه عدة إكراهات تتمثل في انخفاض الواردات المائي. ومن أجل التخفيف من حدة الخصائص الخاص في الموارد المائية، وترشيد وعقلنة تدبير المخزون الحالي فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نقترح ما يلي:

- ✓ مواصلة عمليات بناء السدود وتسريع وثيرة إنجازها؛
- ✓ بناء السدود التلية الصغيرة والمتوسطة والعتبات؛
- ✓ تدبير إشكالية شح التساقطات من خلال اللجوء الى الطرق البديلة، كإنشاء محطات تحلية مياه البحر وتعميمها تدريجيا في عدد من مناطق المملكة؛
- ✓ ترشيد استعمال الموارد المائية واعتماد مقاربة تشاركية مع الجماعات الترابية لتحقيق حكمة رشيدة في تدبير الماء؛
- ✓ تعزيز حكمة تدبير قطاع الماء لإيجاد حلول عملية لمشاكل السدود التي تعاني من التوحد والتبخر الذي يضيع على المغرب سنويا 70 مليار متر مكعب من الموارد المائية؛
- ✓ الاعتماد على تقنية معالجة المياه من أجل سقي الأراضي الفلاحية، خصوصا وأن الأمن المائي والأمن الغذائي مرتبطان ببعض؛
- ✓ إعادة توجيه المنتج الفلاحي نحو مُنتجات أقل استمعالا للمياه وذات قيمة مُضافة عالية في الأسواق الدولية.

قطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

إن إصلاح منظومة التربية والتعليم يعتبر مطلبا أساسيا وحاجة ملحة تسعى إليها الأمم والشعوب وتنشدها المجتمعات بشكل مستمر؛ وذلك من أجل احتواء إشكالاتها واستيعاب تحدياتها الطارئة، تفاعلا مع ما يفرضه الواقع من أحداث ووقائع تتجدد بتجدد الواقع وأهله.

وقد انخرط في جملة من الإصلاحات استهدفت نظام التربية والتعليم خلال محطات عديدة، إلا أن التقارير الدولية والوطنية حول الوضع التعليمي والتربوي المغربي، مازالت تنذر بالوضع السلبي وتصنف المغرب في رتب متأخرة في هذا المجال، مما يؤكد أن جملة من الإشكالات والتحديات مازالت تعيق مسار الإصلاح وتعطل فاعلية هذا القطاع الحيوي، وأن الإجراءات والتدابير المتخذة مازالت بحاجة إلى مزيد من المراجعة والتقويم، والإشراك الفعلي لكل الفاعلين والمتدخلين؛ حتى يتم استيعاب واحتواء جميع التحديات في شموليتها، ويتم التوصل إلى البرامج والحلول التي تتناسب مع خصوصية المغرب والمغاربة.

كما تؤكد أن الأزمة التي تعيشها المنظومة التعليمية حاليًا، تُلْزِمُنَا، كل من موقعه، الانخراط في التفكير الجاد والمسؤول، الذي لا تُغْذِيهِ الْهَوَاجِسُ السياسية، من أجل الوقوف على مكامن الخلل التي كانت سببا في التعثر المزمن إصلاح منظومتنا على الرغم من تعدد محاولات الإصلاح منذ سنين

وأيضاً التخفيف من آثار هذه الأزمات المستوردة، كما أبانت منظومتنا الاقتصادية عن مناعة كبرى يتعين الحفاظ عليها وتقويتها، من أجل استدامة المسار الإصلاحي والتنموي الذي يقوده جلالة الملك نصره الله في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية.

قطاع الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

يشكل قطاع الفلاحة رافعة أساسية للإنعاش الاقتصادي ببلادنا، وهو ما أكدته صاحب الجلالة في عدد من خطبه باعتباره أن الفلاحة تظل دائماً على رأس الأولويات بالنسبة للمغرب نظراً لإسهامها الهام في الناتج المحلي الإجمالي، وقطاعاً حيويًا بالنسبة للاقتصاد الوطني، من حيث خلق الثروة وفرص الشغل، وتنويع الصادرات، وتقليص معدلات الفقر.

إن المغرب كان وما زال يُصنف كبلد فلاحى مهم في شمال أفريقيا بدون منازع وذلك رغم طابع مناخه شبه الجاف، إلا أن إنتاج الحبوب ببلادنا مازال لا يغطي احتياجات استهلاكنا الداخلي مع العلم أننا لا زلنا نستورد جزء كبير من الحبوب والقطنيات من الخارج وبالتالي فإننا لم نتوفى بعد في الوصول إلى ضمان سيادتنا الغذائية في هذا المجال، حيث كلف استيراد القمح وحده العام الماضي نحو 25.8 مليار درهم، بزيادة سنوية تناهز 81%، فيما قفزت كلفة واردات الشعير من 743 مليون درهم سنة 2021 إلى 3.1 مليار درهم، إلا أنه بالمقابل فإن مجالات أخرى كقطاع الخضروات والفواكه فإن المغرب يتمتع بقدرة وطنية مهمة لضمان الاكتفاء الذاتي، بل إننا نصدر ما يعادل 1.500.000 طن من هذه المواد وهذا جله نتيجة فلاحة عصرية مواكبة للتطورات الحاصلة في المجال على الرغم من الإشكالات والعوائق التي لا تزال تواجهها ضمن مخلف المراحل بداية من الإنتاج إلى التصدير. (أنظر لائحة المنتجات المغربية المصدرة في موسم 2023/11/12)، ولا تفوتنا الفرصة أن نثمن إعلان بلادنا عبر المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة، والمعهد الوطني للبحث الزراعي، مؤخراً، عن تسجيل ستة أصناف جديدة واعدة من بذور الشعير والقمح الصلب المقاومة للجفاف والحرارة المرتفعة، من أجل استعمالها في قطاع الزراعة في المغرب، التي نتمنى أن تدفع نحو إيجاد حل وطني محلي من أجل الخروج من أزمة إستيراد الحبوب التي تعيشها بلادنا.

لا يخفى على أحد الجفاف الهيكلي الذي تعيشه بلادنا منذ سنوات، كما أننا نهجنا سياسة السدود منذ أكثر من خمسين سنة، لكن ومع الأسف كل هذه السدود بمختلف المناطق تشهد حقيقتها انخفاضاً محوياً بأقل من 15% وهو ما يؤثر بشكل كبير على الإنتاج الوطني وبشكل أكبر على الاقتصاد الوطني والقروي بصفة خاصة، وفي ذات السياق لا ننسى أن الفلاحة العصرية والمستثمرين ضمنها كانوا على وعي تام بحقيقة الإشكالات المائية التي تعيشها البلاد فسعت إلى تبني أساليب التدبير المعقلن للمياه من خلال اعتماد أسلوب السقي بالتقطير Goute a Goute بنسبة اعتماد كلي 100% مما

ورقمنة الأنشطة اللوجستية كحل أنسب لتقليص أوقات التسليم وتحسين الجودة وخفض التكاليف، علماً أن الإصلاحات التي تم تنفيذها لا تزال دون الطموحات المتوقعة.

بالنسبة لقطاع النقل:

نثمن تفعيل مجموعة من الإجراءات والتدابير من أجل استمرارية عمل المقاولات النقلية ودعم تنافسيتها عبر مواصلة تبسيط ورقمنة المساطر الإدارية، حيث أصبح من الضروري تشجيع الخروج من القطاع غير المهيكل، عبر تفعيل الأفضلية الممنوحة للبنيات الصغرى والمتوسطة في إطار الصفقات العمومية وكذا وضع آليات كفيلة بتشجيع الاتحادات بين المقاولات الكبرى والمقاولات الصغيرة جداً وتلك الصغرى والمتوسطة وعقد المناولة والجوء إلى أذونات طلبات أكثر ملائمة لحجم الفاعلين الصغار.

كما نؤكد على ضرورة تفعيل نظام معلوماتي للخدمات عن بعد يُمكن مقاولات نقل البضائع لحساب الغير من تجديد بطاقة الترخيص الخاصة بمركباتهم.

قطاع رئاسة الحكومة:

إن مناقشة الميزانية الفرعية للمجلس تشكل مناسبة لنا، في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، للتأكيد على العمل الكبير الذي تقوم به الحكومة في تنزيل التوجيهات الملكية السامية والأوراش الاستراتيجية الإصلاحية لبلادنا. وفي هذا الإطار، فإننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لا يسعنا إلا أن نشتم ونشيد بعمل الحكومة على مستوى:

- ✓ التدخل السريع في معالجة آثار زلزال الحوز؛
- ✓ المسار المتقدم لتنزيل برنامج الحماية الاجتماعية الذي تفصلنا أيام قليلة على صرف تعويضات الدعم الاجتماعي المباشر؛
- ✓ إصلاح المنظومة الصحية الوطنية؛
- ✓ التدابير التي همت حماية القدرة الشرائية للمواطنين ودعم المهنيين؛
- ✓ أجراً ميثاق الاستثمار الذي نعول عليه كثيراً من أجل خلق الشروة وإحداث مناصب الشغل.
- ✓ وأيضاً المسار الإيجابي الذي يشهده الحوار الاجتماعي.

فبفضل هذه التدابير المتخذة، استطاعت الحكومة التفاعل والاستجابة لمختلف التحديات المطروحة، كما أبانت ماليتنا العمومية عن قدرتها على الصمود والتكيف، بحيث تمكّنا من:

وبفضل التوجيهات الملكية السامية والتدابير الحكومية استطاعت بلادنا التفاعل والاستجابة لمختلف التحديات المطروحة التصدي

المساواة بين النساء والرجال، ويستخدم هذا المجال أهميته من المقتضيات الدستورية التي أولت أهمية بالغة لتمكين النساء اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا كمحدد أساسي لتدعيم دولة القانون.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتعزيز التمكين القانوني والمؤسسي والاقتصادي للمرأة، غير أن واقع الحال يبين أن النساء الأكثر تعرضا للتمييز والاستبعاد من سوق العمل بسبب التحديات الاقتصادية الهيكلية ومعوقات أخرى تتعلق بدور المرأة في المجتمع وداخل الأسرة لا يمكن تجاوزها إلا بإرساء ثقافة مجتمعية حاملة لقيم المساواة والعدل والإنصاف، والتصدي للصور النمطية، التي غالبا ما تكون مهيمنة وحاطة من كرامة المرأة وتكرس صورة سلبية عنها. ولتعزيز توظيف النساء تكافؤ الفرص، فإننا نقترح الإجراءات التالية:

✓ ملائمة الترسانة القانونية الوطنية مع الاتفاقيات الدولية ودستور 2011؛

✓ تعديل كافة المقتضيات القانونية التي تؤثر سلباً على مشاركة المرأة في سوق الشغل؛

✓ تعريف التحرش المعنوي وتعزيز اعتراف المشرع به؛

✓ إدخال تنظيم وقت العمل في التشريع والممارسة (العمل عن بعد، بدوام جزئي، ساعات العمل المرنة، إلخ).

✓ دمج مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة كأساس للمواطنة المغربية في البرامج التربوية للسماح بتغيير العقلية منذ الصغر.

السيدة الوزيرة؛

يعيش ببلادنا حوالي 2 مليون شخص في وضعية إعاقة، غير أن معدل البطالة لهؤلاء الأشخاص أعلى 6 مرات من المتوسط الوطني وأعلى 9 مرات بالنسبة للنساء في وضعية إعاقة.

إذ من بين المعوقات التي تواجه المقاولات الوطنية في بناء نموذج مغربي يلي تطلعات الأشخاص في وضعية إعاقة نجد:

(1) المستوى المنخفض للتكوين والتأهيل الموجه لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة، إذ لا يمكن اعتبار الاندماج المهني مستقلاً عن التعليم والتكوين أو اللوجيات (المباني العامة، ووسائل النقل، ومعاهد التكوين، وما إلى ذلك).

(2) غياب التدابير التحفيزية لتشجيع المقاولات على إدماج الأشخاص في وضعية إعاقة؛

(3) الصعوبات التي يواجهها الأشخاص في وضعية إعاقة سواء في مرحلة التحصيل التعليمي أو التكوين أو الحصول على فرصة شغل أو تنقلهم وفي حياتهم اليومية بصفة عامة.

قطاع الداخلية؛

ولابد بداية من التنويه بالعمل الجبار الذي قامت به وزارة الداخلية

مكّن من اقتصاد 47% من الاستهلاك المائي، مع زيادة المردودية وتحسين عملية التسميد والرفع من جودة المنتج الفلاحي العصري الوطني، ولا ننسى أن نذكر هنا أنا الدعم الذي تقدمه وزارة الفلاحة للفلاحين في مجال اقتصاد الماء باستعمال التقنيات المذكورة ساهم بشكل كبير في إنجاح هذا الورش الكبير التي يؤكد حجم صادرات البلاد من الحضر والفواكه، كما تم عرضها سابقا.

ومن هنا ندعوكم السيد الوزير إلى ضرورة العمل على:

1. اعتماد استراتيجية شاملة لحل مشكلة الماء بالمغرب؛

2. التدخل لإعادة الجدولة للديون المتراكمة على كاهل الفلاحين؛

3. تعزيز التنسيق والتعاون بين القطاعات المعنية، مع خلق مناخ تحفيزي لفائدة الشباب في العالم القروي؛

4. تشجيع المزارعين في قطاع الحبوب؛

5. ضرورة بناء سياسة قائمة على التأقلم مع الوضع المائي الصعب الذي يشهده المغرب، وبناء سياسة زراعية قائمة على توافر الاكتفاء الغذائي المنشود؛

6. إعادة النظر وتحسين النصوص التشريعية المؤطرة لتنظيم واستغلال أسواق الجملة؛

7. العمل على تفعيل القوانين المنظمة المتعلقة بزجر الغش؛

8. عصنة قطاع اللوجستيك وضمان نقل هذه المنتجات في شاحنات تتوفر على آليات؛

9. إعطاء مكانة مركزية للبحث والتطوير في مجال اختيار البنود والزراعات الأكثر مقاومة للجفاف، وطرق استخدام الأسمدة العضوية منها كبداية، في تطوير تقنيات السقي والأساليب الفلاحية الأكثر ملائمة لمناخ البلاد؛

10. زيادة المساحات المزروعة، وتحديدًا بالمحاصيل التي تُستهلك محلياً، كالحبوب، والذرة والشعير والقطاني والنباتات الزيتية وقصب السكر والبنجر؛

11. مواصلة العمل من أجل حل أزمة الجفاف وندرّة المياه، من خلال استثمارات في ربط الأحواض المائية وتحلية مياه البحر وإنشاء محطات لمعالجة المياه العادمة، ومواصلة إنشاء السدود الصغيرة والمتوسطة؛

12. تشجيع صناعات الأعلاف والأسمدة.

قطاع التضامن والاندماج الاجتماعي والأسرة؛

تظل قضية المساواة وتكافؤ الفرص، على الرغم من التقدم الذي تم إحرازه، قضية راهنة على الصعيد الوطني، حيث تعتبر المساواة بين الجنسين والمشاركة النسائية، من الشروط الضرورية لبناء مجتمع منفتح، متماسك ومتضامن، بالإضافة إلى انعكاساتها الاقتصادية الإيجابية للاقتصاد الوطني. كما يعد مجال التمكين الاقتصادي للنساء من المداخل الأساسية لإرساء

- ✓ ضرورة وضع نظام قانوني موحد للأحكام العقارية للجماعات الترابية.
- ✓ تشجيع عقود الشراكة بين الجماعات الترابية والقطاع الخاص؛
- ✓ التنزيل الفعلي للمرسوم المتعلق بالصفقات العمومية.

أما بخصوص الجهوية المتقدمة، لا بد من التأكيد على أن تفعيل النموذج التنموي الجديد سيمكن تدريجيا من المساهمة في توطيد وتطوير هياكل الحكامة الترابية بصفة عامة، عبر ابتداء أنماط مبتكرة للتدبير داخلة وفاعلة في حقل التنمية الجهوية، والمجالية، لاسيما عبر المساهمة في إنجاز برامج ومشاريع متعددة التمويل العمومي والخاص، وغيرها من صيغ تمويل الاقتصاد المختلط.

لقد حان الوقت السيد الوزير للشروع في دينامية حقيقية للجهوية، من خلال:

- ✓ تسريع تحويل الوسائل والإمكانات لفائدة الجهات؛
- ✓ تنزيل ورش اللامركزية واللامركز الإداري كمدخل لترسيخ الحكامة الترابية الناجعة؛
- ✓ تنزيل المرسوم رقم 2.22.475 بتحديد مسطرة إعداد برنامج التنمية الجهوية وتبنيه وتقييمه.

ونظرا لكون أن هذه الجماعات تعتمد في ميزانيتها على حصة الضريبة على القيمة المضافة، الأمر الذي ينعكس على جودة تدبيرها للمهام المنوطة بها، فإننا نطالب بالرفع من حصتها من هذه الضريبة، والبحث عن صيغ جديدة للتمويل تقوم على جلب الاستثمار وعقد شراكات في هذا المجال وتأمين ممتلكات هذه الجماعات وتعزيز تحصيل مداخيلها الجبائية.

قطاع الصحة والحماية الاجتماعية:

لا بد أن ننوه بالجهودات المبذولة على مستوى تأهيل المنظومة الصحية عبر إصلاح جذري انطلق على المستوى التشريعي المكثف. كما لا يفوتني التأكيد على ضرورة بذل المزيد من الجهد فيما يتعلق بالسياسة الدوائية وتحقيق السيادة الدوائية عبر دعم الصناعة الوطنية، وهنا نسجل مجهوداتكم وتقدمكم على هذا المستوى، ونحن على يقين من نجاحكم في بلوغ الأهداف المنشودة.

السيد الوزير المحترم،

يلعب القطاع الخاص وسيظل دورا أساسيا في إنجاح ورش الحماية الاجتماعية، وهو ما يستدعي تقوية الشراكة بين القطاعين العام والخاص التي تعد اليوم أولوية بالمغرب، خصوصا وأن المواطن المغربي يريد الاستفادة من الخدمات الصحية بالجودة المطلوبة، سواء بالعالم الحضري أو القروي، وكذا بالقطاع العام والخاص، لا سيما فيما يتعلق بالأمراض المزمنة التي تقتل 78 بالمائة من المغاربة، تحقيقا لرؤية صاحب الجلالة الملك محمد السادس.

لذا فإننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، ندعوكم أكثر من أي وقت مضى إلى تطوير آليات الشراكة بين القطاع العام والمثل في وزاراتكم والقطاع الخاص من أجل تطوير المنظومة الصحية الوطنية، وتنزيلا للرؤية

والقوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والقوات المساعدة والوقاية المدنية والأمن الوطني وكافة المتدخلين من كل هيئات المجتمع المدني والتنظيمات المهنية والنقابية وكل المتدخلين، استجابة للتعليمات الملكية السامية التي وجهها جلالة الملك محمد السادس نصره الله من أجل التدخل السريع والفعال لإنقاذ الأرواح ومساعدة المتضررين والتصدي لآثار هذه الكارثة الطبيعية غير المسبوقة.

ولابد من الإشادة بالأوراش التي تم فتحها في هذا المجال وخصص بالذكر ورش الدعم المباشر للأسر المتضررة (2500 درهم شهريا لكل أسرة لمدة سنة)، وورش تأهيل وإعادة بناء المناطق المنكوبة، والعمل الجبار الذي تقوم به الوزارة لضبط إحصاء المباني المتضررة من أجل إطلاق عملية صرف الدعم المخصص لإعادة البناء والتزيم في أحسن الظروف.

ولابد من الإشادة بالرعاية السامية التي خص بها جلالتهم الأطفال الذي فقدوا أسرهم وعائلاتهم جراء الزلزال، ومنهم صفة مكفولي الأمة والإجماع الذي عرفته المصادقة على مشروع القانون 50.23 في شأن منح الأطفال ضحايا الزلزال صفة مكفولي الأمة.

وكذا على مشروع مرسوم إحداث "وكالة تنمية الأطلس الكبير"، التي ستتدخل بإعادة بناء وتأهيل المناطق المتضررة من زلزال الحوز، وذلك بناء على برنامج سيمتد لخمس سنوات من 2024 إلى 2028، بميزانية تقدر بـ 120 مليار درهم.

إن بلادنا رفعت تحدي كبير، تحدي تنموي فرض عليها الانكباب العاجل والفوري على مظاهر الخصائص الاجتماعية والتقليص من الفوارق الاجتماعية والمجالية من أجل كسب رهان التحديات المستقبلية الجسيمة المطروحة على بلادنا داخليا وخارجيا، ولرفع هذا التحدي وجب علينا تسخير كل الإمكانيات وتعبئة الموارد.

وفي هذا السياق، فنحن في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نسعى بكل الوسائل، لتمكين بلادنا من تحقيق التحول الاقتصادي والاجتماعي الذي سيؤهلها إلى بناء نموذج تنموي قادر على الإجابة على أسئلة الواقع وعلى استباق إشكالات المستقبل، في تناغم تام مع مكونات الهوية الوطنية الأصيلة ذات الروافد المتعددة والآفاق الواسعة، وذلك وفق رؤية واضحة قائمة على ديمقراطية حقيقية ديمقراطية تشاركية تحترم القوانين والمؤسسات، وكل مكونات المجتمع المغربي سواء منها الجمعية أو السياسية والاقتصادية والنقابية. وبخصوص الاستثمار، فإن بلادنا تراهن اليوم، على الاستثمار المنتج، كرافعة أساسية لإنعاش الاقتصاد الوطني، وتحقيق انخراط المغرب في القطاعات الواعدة، لأنها توفر فرص الشغل للشباب، وموارد التمويل لمختلف البرامج الاجتماعية والتنموية.

ونثمن بالمناسبة العمل الجبار الذي قامت وستقوم به المراكز الجهوية للاستثمار ولابد من التقييم المرحلي لهذه التجربة من خلال:

- ✓ التصدي لإشكالية ندرة العقار الصناعي؛

في تنزيل الجهوية المتقدمة والبعد الجهوي لإعداد التراب الوطني المنصوص عليه في الدستور.

بخصوص قطاع التعمير:

إن مواكبة قوانين التعمير لمجال إنعاش الاستثمار العقاري، رهين بوضوح وشفافية السوق العقارية والذي ينصب أساسا على:

✓ تحديد طبيعة العقار، من جهة، وملاءمة قوانين التعمير مع الاختيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تنتهجها الدولة لتحفيز الاستثمار العقاري من جهة ثانية؛

✓ إيجاد حلول جذرية وصيغ قانونية تلائم الواقع والحد من عدد المتدخلين؛

✓ مراجعة شاملة لوثائق التعمير والقوانين المؤطرة لهذا المجال، وتفعيل دور الوكالات الحضرية التي يكتسي دورها أهمية كبرى في تأطير وتدير قطاع التعمير وتنظيم المجال بصفة عامة؛

✓ إعادة النظر في مضمون المادة 34 من المرسوم 2.92.832 بخصوص الشروط الواجب توفرها في مشاريع البناء بالعالم القروي للحصول على رخصة إنجازها.

ونظرا لكون المشهد العمراني للمدن المغربية يتميز بتفاوتات وتناقضات جعلت المدن والحوضر تفتقد للتنافسية والجاذبية اللازمين للاستثمار إضافة إلى الضغط الناتج عن توسع العمراني غير المنظم والاختلالات الناتجة عنه مما يجعل التحديات المطروحة في تزايد مستمر بالنظر إلى ضعف النتائج المرصودة، لذا فإننا نقترح ما يلي:

✓ وضع سياسة جهوية للتهيئة العقارية، مع تحفيزات تجعل من القطاع الخاص فاعلا أساسيا في إنتاج المجال والتسويق الترابي؛

✓ جعل المبادرة الخاصة قاطرة لصياغة السياسات الاستثمارية محليا وجمهويا ووطنيا وتفعيلها في وثائق عمرانية مرجعية مرنة؛

✓ إعادة النظر في التنطيق Zonage كارتفاق عمراني بوثائق التعمير؛

✓ الإسراع بإخراج النظام الأساسي لموظفي الوكالات الحضرية وتحسين ظروفهم المادية وتعزيزها بالموارد البشرية المكونة والكفأة من أجل أن تقوم بالمهام المنوطة بها.

بخصوص قطاع الإسكان:

ولابد من التنويه ببرنامج دعم السكن، الذي يترجم الإرادة الملكية السامية لتمكين الطبقة ذات الدخل المحدود والمتوسط من سكن لائق، وهو برنامج له بعد اقتصادي واجتماعي سيمكن من إنعاش مجال العقار وخلق فرص الشغل بعد الركود الذي عرفه القطاع خلال فترة جائحة كورونا.

إننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب ندعو إلى إيجاد حلول ناجعة وفورية لإشكالية دعم العالم القروي والحد من التفاوتات المجالية، وبالمناسبة لابد من

الملكية في ما يتعلق بورش تعميم الحماية الاجتماعية والصحية، وذلك من خلال وضع خريطة صحية مفصلة تسمح للمستثمرين بالقطاع الخاص من تحديد الخصاص في البنية التحتية الصحية الحالية بوضوح، عبر تحديد المناطق التي يوجد فيها خصاص كبير في الخدمات الصحية مقابل نقص في العرض الصحي، أو مجالات صحية محددة تتطلب استثمارات خاصة.

السيد الوزير؛

تعاني الموارد البشرية من خصاص حاد وتباين على مستوى توزيع الموارد، ولتجاوز هذا النقص الحاد في الأطر الصحية، يجب اعتماد التدابير الرامية لاستقطاب الأطر الطبية وتحفيزهم على الاشتغال داخل الوطن، مع توزيعهم بشكل عادل بين كافة جهات المملكة، وذلك من خلال تطوير منظومة الوظيفة العمومية الصحية وجعلها محفزة وجاذبة ماديا ومعنويا للأطر الطبية وشبه الطبية، وتنويع الخبرات في القطاع الصحي، وكذا استكمال إحداث كليات الطب والمستشفيات الجامعية والمعاهد المعتمدة للمهن شبه الطبية والإدارة والتدبير الصحي والاقتصاد الصحي بجميع جهات المملكة، والعمل مع القطاعات الشريكة من أجل منح تحفيزات ضريبية وعقارية على المستوى الجهوي لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في المجال الصحي، خاصة بالمناطق التي تعرف تأطيرا طبيا ضعيفا، وضعف التغطية الصحية الشاملة كـًا وكيفًا، فضلا عن إعادة النظر في التعريف المرجعية للخدمات الصحية التي أصبحت متقدمة.

قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

لا يخفى عليكم أهمية التعمير والتخطيط الترابي كعامل أساسي لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛ وخصوصا وأن السياق الذي يندرج فيه دراسة مشروع الميزانية الفرعية للقطاع استثنائي بكل المقاييس، فإلى جانب الإصلاحات الكبرى التي تعرفها بلادنا في مجال السكني والتعمير هناك كارثة زلزال الحوز الذي ضرب المنطقة خلال الثامن شهر شتنبر الماضي، وترحم بالمناسبة على أرواح الضحايا وتتمنى الشفاء العاجل للمصابين.

السيدة الوزيرة؛

نتمن مقارنة التهيئة والتعمير وفق منظور جديد يأخذ بعين الاعتبار الإشكاليات والرهانات المطروحة على المجالات الترابية في كل مستوياتها.

بخصوص قطاع إعداد التراب الوطني:

بحكم أهميته الاستراتيجية في كل برنامج تنموي فقد ركزتم على ضرورة أن تكون برامج مواكبة لمخططات التهيئة العمرانية، مع التسريع بوثيرة إنجاز تصاميم التهيئة في بعض المناطق مع تحيين بعضها الذي تجاوز العشرين سنة، وأغلب المعطيات التي هو قائم عليها غير محينة وفق التقديرات الترابية الجديدة والتحول الاجتماعي والبشري التي تعرفها بلادنا، مع التأكيد على التقائية البرامج وإعطاء إعداد التراب الوطني وظيفته الحقيقية وبعده الحقيقي

الاجتماعي والاقتصادي، وقد اختارت بلادنا منذ تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة التي شكلت محطة انطلاق دولة الحق والقانون بمعنى:

✓ ضمانات المحاكاة العادلة، الضامن الأكبر للأمن والاستقرار وما يستلزمه بالضرورة مساواة الجميع أمام القانون وسهولة الولوج إلى العدالة؛

✓ فالعدالة القضائية هي الضامن الأكبر للأمن والاستقرار وإتاحة فرص التطور الاقتصادي والنمو الاجتماعي، الذي لا يمكن القفز عليه لتنزيل النموذج التنموي الجديد الذي وضعته بلادنا؛

✓ وعليه جاءت المطالبة بروح الإجماع الوطني من أجل تنزيل ورش إصلاح منظومة العدالة. وهو الورش الذي انطلق منذ سنوات، تأسيساً على المضامين الدستورية والتوجيهات الملكية، ومذكرات المؤسسات الوطنية، والمطالب الملحة للحركة الحقوقية، ولكافة الفاعلين وفي مقدمتهم الحركة النقابية بزعامة الاتحاد المغربي للشغل.

لا يُنكر إلا جاحد ما حققه قطاع العدل في السنوات الأخيرة خاصة في هذه السنة إصلاحات كبيرة سواء على المستوى التشريعي أو اللوجستيكي، أو على مستوى البنيات التحتية:

- تطوير البنيات التحتية (بناء محاكم خاصة في المدن الكبرى الذي يعرف كثافة مهمة أو إصلاح محاكم أخرى) وتحديث وتعزيز البنية التحتية للمحاكم، وتعزيز البنية التحتية لمرافق العدالة، خلال إحداث بنايات جديدة، وإعادة تهيئة وتوسعة العديد من البنايات وتجهيزها؛

- تبسيط ورقمنة الإدارة القضائية، بهدف تجويد الخدمات الرقمية للإدارة القضائية، وتقديم خدمات جديدة للمرتفقين والمتقاضين، والسعي للمنافسة وتكريس مقاربة النوع، وفتح أوراش التشريع القانوني.

كما نسجل أن الخصائص في الموارد البشرية أصبح أمر يؤثر على جودة وسرعة الخدمات المقدمة للمتقاضين والمرتفقين خاصة في ظل التوزيع غير المتكافئ للموارد البشرية ببعض الدوائر القضائية بسبب شساعة النفوذ القضائي.

السيد الرئيس،

من موقعنا داخل فريق الاتحاد المغربي للشغل، نتساءل عن مدى تأثير كل المجهودات التي قامت بها الوزارة على الوضع الحقوقي في بلادنا؟، فإذا كان الأثر ملموس في بعض الجوانب فإنه يبقى جد محدود على السياق الحقوقي الذي تعرفه بلادنا اليوم الذي يتميز بقمع التظاهرات والوفقات الاحتجاجية السلمية في الشارع العام بل حتى أمام المقرات النقابية والتضييق من الحق في التنظيم وممارسة الحق النقابي الذي هو جزء لا يتجزأ من الحقوق والحريات العامة، التي تعتبر العمود الفقري للمنظومة الحقوقية الوطنية والكونية.

التنويه بإصدار الدورية المشتركة بين وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة ووزارة الداخلية التي تهدف إلى تبسيط مسطرة الترخيص بالبناء بالعالم القروي.

بخصوص المدن الجديدة:

التي يتم إنشاؤها قرب المدن الكبرى، فإننا نرى بأن نجاحها رهين بنـ ✓ توفير خدمة النقل (حافلات، طرامواي، وغيرها من وسائل النقل الحضري...)

✓ الخدمات الضرورية من مؤسسات تعليمية وصحية ومرافق عمومية ورياضية ومؤسسات للتسوق، حتى يتسنى تيسير وتوفير الشروط الضرورية لاستقرار الساكنة؛

✓ إنشاء مناطق صناعية قرب هذه المدن الجديدة من أجل توفير مناصب شغل وتحريك العجلة الاقتصادية. والسلام عليكم ورحمة الله.

VIII- مداخلات فريق الاتحاد المغربي للشغل:

(1) مداخلة الفريق بمناسبة مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاص لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان:

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمين؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

أتناول الكلمة اليوم بمناسبة مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاص لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان برسم السنة المالية 2024 وهي:

- وزارة العدل؛

- المجلس الأعلى للسلطة القضائية؛

- المجلس الوطني لحقوق الإنسان؛

- الأمانة العامة للحكومة؛

- الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة؛

- الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان؛

- المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج؛

- المحاكم المالية.

بالنسبة لمشروع الميزانية الفرعية لوزارة العدل هذا القطاع الذي يلعب دوراً أساسياً في ضمان سيادة دولة الحق والقانون وبالتالي ضمان الاستقرار

السيد الرئيس،

إن القناعة الراسخة لدى بلادنا في تبني المقاربات الإنسانية والحقوقية وضرورة تطوير منظومة العدالة لا يمكن أن يكون انتقائياً، بل هو خيار كلي يفرض الشمولية في مواكبة كل القوانين بنفس الإيقاع ونفس الوثيرة التي تعرفها التحولات الدستورية بالخصوص، لتأمين وضمان الانتقال إلى دولة الحق والقانون بكل مواصفاتها الحديثة والمعاصرة. حيث يسود ويعلو ويرسخ روح القانون.

وفي هذا الإطار، وباعتبار الحركة النقابية جزءاً من الحركة الحقوقية المغربية، نذكر الحكومة بموضوع حارق ظل يورق فئة عريضة من العاملات والعمال اللذين رمي بهم في السجون، وتويعوا بناء على فصل جائر، فكيف يمكن للقانون الجنائي أن يحتفظ بالفصل المشؤوم 288 الذي ينمي إلى مرحلة استعمارية بائدة كانت تحكم مشرعيه خلفية عنصرية استعمارية ترمز للاستعمار بأشنع تجلياته، إذ لا يزال القانون الجنائي يحتفظ بهذا الفصل المشؤوم رغم الممارك التي خاضها الاتحاد المغربي للشغل، ورغم توصية المجلس الوطني لحقوق الإنسان من أجل حذفه.

ونود أن نذكر أيضاً بما تعرفه الأحكام القضائية خاصة المتعلقة بالنزاعات الشغلية سواء في منطوقها أو تنفيذها من ظلم وتماطل في إحقاق العدالة وإنصاف اليد العاملة، حيث طالبنا دائماً ونطالب بتجريم التهرب من تنفيذ الأحكام القضائية.

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل من خلال ما سبق ندعو الحكومة إلى ضرورة الاستمرار بل التسريع بإعادة النظر في تطوير المنظومة من خلال ضمان عدالة قضائية في مجال قضاء الشغل وحماية العمال من كل الانتهاكات التي يتعرضون لها جراء ضعف هذا الجهاز وتماطل رجال الأعمال في التنفيذ فالكثير من الدعاوى استكبر على تنفيذها بعض رجال الأعمال خاصة المستثمرين الأجانب من قبيل ملف عمال طنجة (APM) وملف مطاحن الساحل التي سبق أن طرحه فريقنا في إطار مسألة شفافية. وبالتالي ضرورة فرض تنفيذ الأحكام والتشديد على المسؤولية الجنائية للممتنع عن التنفيذ، وخلق قضاء اجتماعي حقيقي لإنصاف العاملات والعمال في النزاعات الشغلية. وكذا من خلال تحديث الإطار القانوني المنظم لمختلف المهن القضائية، ونهج سياسة جنائية جديدة، تقوم على مراجعة وملائمة القانون والمسطرة الجنائية، ومواكبتها للتطورات، وتطوير الطرق القضائية البديلة، والأخذ بالعقوبات البديلة.

فعلى مستوى منظومتنا الجنائية والإصلاح القضائي، وعلى الرغم من الأشواط التي قطعتها فيه بلادنا أشواطاً مهمة سواء على مستوى انخراطها في المنظومة الحقوقية الدولية، أو على مستوى الدستوري فيما يتعلق بضمان وحماية الحقوق والحريات، أو على مستوى مسلسل بناء سلطة قضائية مستقلة الذي انطلق من أجل مواكبة التحولات والتطورات الهامة، نسجل

أن المنظومة القانونية الجنائية المغربية ظلت حبيسة الفلسفة القانونية والسياق السياسي والتاريخي الذي أفرزها، إذ لم تستطع مواكبة التحولات العميقة التي تعيشها المنظومة الجنائية العالمية من مقاربة أمنية ضيقة إلى مقاربة حقوقية تأخذ بعين الاعتبار كل الأبعاد الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. حيث، للأسف الشديد، لا زالت منظومتنا الجنائية تعرف العديد من مظاهر القصور والاختلال، سواء على المستوى القانوني أو التدبيري جعلتها تحيد وتبتعد عن الأهداف التي وجدت من أجلها، وأفقدتها الكثير من نجاعتها في منع حدوث الجريمة وإعادة إدماج الجاني داخل محيطه الاجتماعي. فعوض تحقيق الهدف من السياسة الجنائية في التقليل من الجريمة وإصلاح المجتمع والتخفيف من عبئها الاقتصادي والاجتماعي أصبحت السياسة الجنائية تساهم بفعل طبيعتها المتخلفة والجامدة من التشجيع على إنتاج مجرمين أكثر احترافية والزيادة من جريمة حالة العود. وبالتالي تأخرت بلادنا كثيراً في مباشرة إصلاح هذا الورش، بفعل افتقار الحكومات المتعاقبة للجرأة والإرادة السياسيتين.

كما نرى في فريق الاتحاد المغربي للشغل أن الأسباب الحقيقية لما آلت إليه منظومتنا الجنائية، ترجع بالخصوص إلى تضخم القضايا التي تراوح مليون ونصف قضية وتقدم النصوص التشريعية وعدم مساهمتها للمقتضيات الدستورية المستجدة وللمواثيق والعهود الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان التي صادقت عليها بلادنا، فمنظومتنا الجنائية لازالت تركز على مبدئي السلطة التقديرية والعقاب بدرجة أولى، وتعتد المساطر وسوء توزيع الخريطة القضائية، مما يضرب مبدأ تقريب الإدارة من المواطن، فضلاً عن العوائق المهنية المتمثلة في النقص في التحفيز والتكوين وكثلة الأجور.

إذ ظلت بعيدة عن العصرنة والتحديث في ضمان ممارسة الحقوق والحريات، خاصة في مجال السياسة العقابية، وخلق آليات جديدة مواكبة لتمكين السلطة القضائية من جميع الإمكانيات الضرورية لإدخال الرقمنة وتعميمها من أجل تطوير المعاملة القضائية وتجويد طرق العمل التقليدية المعروفة لتحديث القضاء القضائي، وتسريع المساطر القضائية، ما يفرض التقائية السياسات العمومية وانخراط كافة القطاعات المعنية، انطلاقاً من كون إصلاح القضاء شأن وطني لا يمكن النهوض به إلا بتكاتف وتكامل جهود جميع أعضاء أسرة العدالة وفي مقدمتهم القضاة والمحامون، وتوطؤهم فلسفة وثقافة التشارك والمواطنة، وأن أي إصلاح حقيقي يجب أن تساهم فيه جميع الفئات، بدءاً بالمتقاضين أنفسهم إلى مختلف مساعدي العدالة.

فعوض تحقيق الهدف من السياسة الجنائية في التقليل من الجريمة وإصلاح المجتمع والتخفيف من عبئها الاقتصادي والاجتماعي أصبحت السياسة الجنائية تساهم بفعل طبيعتها المتخلفة والجامدة من التشجيع على إنتاج مجرمين أكثر احترافية، والزيادة من جريمة حالة العود، وبالتالي تظل كل هذه الإشكالات سبباً في مباشرة إصلاح هذا الورش الكبير، بفعل افتقار

واعتباراً للأدوار الجوهرية للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، في إعداد مجموعة من الدراسات وإبداء العديد من الآراء في العديد من النصوص القانونية، داعياً إلى تعزيز هذا الدور وخصوصاً في المشاريع الجوهرية. والمغرب قطع أشواطاً كبيرة من الإصلاحات في مجال العدالة بفضل التوجيهات الملكية، وأن التراكمات الحقوقية عبر التاريخ تتطلع إلى تكريس سلطة قضائية مستقلة لها آلياتها القانونية واللوجستية لتكون في مستوى التحديات المستقبلية وسلطة قادرة على تأدية دورها في حماية الحقوق والحريات.

بالرغم مما سبق، ومن الإيجابيات التي تم سردها حول المجلس الأعلى للسلطة القضائية بالمغرب، إلا أنه في فريقنا الاتحاد المغربي للشغل لا بد من إبداء مجموعة من الآراء والملاحظات التي تخص هذه المؤسسة الدستورية باعتبارها المحور الأهم والأساسي في السير نحو إصلاح العدالة، ويمكن استخلاص هذه الملاحظات في النقاط التالية:

- القاضي المغربي خاضع خضوعاً غير مرغوب فيه لوزارة العدل باعتبارها سلطة تنفيذية، حيث أن الدولة تتعامل مع القضاء بمنطق المهنة التابعة للحكومة كتنجلى أساسي للسلطة التنفيذية، وبذلك يقضي على كل أمل في تحقيق دولة الحق والقانون.

- عدم وجود عدد كافي من القضاة المتخصصون في المنازعات الإدارية والتجارية.

- إشكالية أخرى تتمثل في عدم تنفيذ الأحكام القضائية وعدم التنفيذ يفقد القضاء هيئته وسلطته فما جدوى المقرر القضائي إن لم ينفذ على أرض الواقع وخاصة المقررات الصادرة ضد الدولة والتي في الغالب لا تنفذ، وهذا ما يؤدي إلى إشكال حقيقي في مسألة استقلال القضاء. ولدينا في الاتحاد المغربي للشغل العديد من الدعوى التي استكبر على تنفيذها بعض رجال الأعمال خاصة المستثمرين الأجانب من قبيل ملف عمال طنجة APM وملف مطاحن الساحل.

وسنظل في فريق الاتحاد المغربي للشغل، نتساءل عن إمكانية النهوض باستقلال القضاء بالمغرب؟ ولعل الجواب الأصح والمتفق عليه من طرف جميع الفعاليات هو ضرورة تخلص السلطة القضائية من التبعية إلى السلطة التنفيذية، وكذا احترام القضاء من خلال تنفيذ أحكامه وقراراته والتشديد على المسؤولية الجنائية للممتنع عن التنفيذ.

ونطلب بخلق قضاء اجتماعي حقيقي لإنصاف العاملات والعمال في النزاعات.

أما مشروع الميزانية الفرعية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي يعتبر مؤسسة دستورية في غاية الأهمية بالنظر لطبيعته ووظائفه ومستوى أدائه وفعاليته وحجم أثره تطور حقوق الإنسان ببلادنا، وقد لعب خلال الثلاث

الحكومات المتعاقبة للجرأة والإرادة السياسيتين.

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نثمن عالياً الجهود الكبيرة التي تقوم بها الوزارة، غير أن المشوار لا يزال طويلاً بحجم المشاكل المتراكمة، فلا زالت منظومتنا في حاجة لتوفير شروط عقوبة أكثر نجاعة، تحد من تفشي الجريمة وحالات العود وتضمن إعادة تأهيل وإدماج الجناة داخل محيطهم المجتمعي الطبيعي، وخاصة من خلال تفعيل مبدأ العقوبات البديلة. والحد من ظاهرة الاعتقال الاحتياطي، ومعالجة كل المعوقات المجتمعية التي تحول دون ولوج جميع المواطنين للعدالة، كضحايا العنف الجنسي على سبيل المثال لا للحصر. وهي مناسبة تساءلنا من خلالها، حول مبررات التأخر الملحوظ في مراجعة السياسة الجنائية وإصلاح سياسة التجريم والعقاب؟ وعن مآل إحداث معهد وطني للطب الشرعي وأين وصل مشروع قانون حول "بنك وطني للبصمات الجينية"؟ وما أعدده في مجال حماية الفئات الهشة خاصة قضايا المرأة والطفولة، وقضايا المخدرات ومراقبة المؤسسات السجنية وغيرها؟ وعن الجهود المبذولة على المستوى القانوني والمؤسسي قصد تجاوز إشكالية البطء سواء على مستوى البت أو التنفيذ؟ وعن إحداث محاكم متخصصة في القضايا الاجتماعية؟ كما نتمسك وندين بقوة عدم احترام حق الإضراب وجعل حد لاستعمال الفصل 288 من القانون الجنائي كوسيلة قانونية لزرع ممارسة هذا الحق.

فيما يخص مواصلة بلادنا للانضمام والتصديق على مجموعة من الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان، نثني على المصادقة على عدة اتفاقيات في هذا الصدد، وبالمقابل سائلنا السيد الوزير عن السبب في التأخر في المصادقة على الاتفاقية الدولية رقم 87 حول الحرية النقابية وحماية حق التنظيم النقابي؟ وعن الاتفاقية 190 المتعلقة مناهضة العنف في أماكن العمل بالنظر لارتفاع نسبة التحرش والعنف بأشكاله الجسدي والاقتصادي والنفسي المسلط على العمال وخاصة المرأة العاملة دون أية وسائل حامية.

كما نثمن في فريق الاتحاد المغربي للشغل تدخلات وزارة العدل والحريات في مكافحة ملفات الفساد، ونشدد على مطالبتنا باحترام القانون وتوفير شروط محاكمة عادلة لأي متهم، وذلك لوضع حد للإفلات من العقاب، لكن سائلنا السيد الوزير عن تعامل القضاء مع تقارير المحاكم المالية والمفتشية العامة لوزارة الاقتصاد المالية؟ وعن صدقية ما يتداول حول وجود انتقائية في تدبير ملفات الفساد قبل عرضها لاحقاً على السلطة القضائية المختصة؟

أما بالنسبة لمشروع الميزانية الفرعية للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، الجميع يتفق على أهمية الدور المحوري الذي يلعبه القضاء باعتباره الحصن المنيع لدولة الحق والقانون والرافعة الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأن التركيز على البعد التخليقي في عمل المنظومة القضائية ببلادنا شيء مهم وأساسي، وذلك باعتباره إحدى مخرجات الحوار الوطني، كما أنه مطلب مجتمعي في إصلاح مرفق العدالة بالمملكة.

وإبداء رأيا حول مشاريع النصوص القانونية المتعلقة بالصفقات العمومية ومشاريع الاتفاقيات والامتيازات والعقود الإدارية المتعلقة بتنفيذ خدمة عمومية، وكذا حول القضايا المرتبطة بتحصير الصفقات وإبرامها وتنفيذها وتسديد المبالغ المتعلقة بها وتسلمها.

بالتالي فهي مختبر قانوني بامتياز وتبني القانون وتبدي الرأي وتقوم بدراسة الآثار وحيث أن الولاية التشريعية الحالية تصادف سياقاً خاصاً وهو التنزيل النموذج التنموي وما يهدف له من خيارات استراتيجية مما يجعل الأمانة الحكومة أمام تحد كبير ألا وهو مواكبة قانونية مهمة والتسريع بإنتاج النصوص التشريعية اللازمة والحرص على ملاءمة وانسجام الإطار التشريعي والتنظيمي الوطني والتقييم المستمر لوجهة وفعالية القوانين ومناقشة الميزانية القطاعية هي فرصة لمناقشة أين وصلت الاستراتيجية التي وضعت الأمانة العامة للحكومة من أجل تفعيل دورها في تدبير وتنسيق العمل التشريعي للحكومة وفي مجال الاستشارة القانونية ونشر المعلومة القانونية، ووضعه أرهن إشارة العموم وكذا الارتقاء بجودة التشريع وتبسيطه وتيسير الولوج إليه، والعمل على مراجعته وتحسينه، كان بالأحرى أن يكون لدينا حصيلة واضحة للإنتاج التشريعي انطلاقاً من الاستراتيجية التي وضعتها الأمانة العامة للحكومة المفروض أن تكون لنا قاعدة بيانات خاصة.

وتتساءل في فريق الاتحاد المغربي للشغل عن الهدف الذي حُقِّقَ على مستوى ملاءمة التشريع الوطني مع الالتزامات الدولية للمملكة المغربية التزامات المملكة المغربية بالاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها وانضمت إليها، ستواصل الأمانة العامة للحكومة، بتنسيق مع السلطات الحكومية المعنية، ملاءمة المنظومة القانونية الوطنية مع الالتزامات الدولية للمملكة، من خلال اقتراح مشاريع النصوص المغيرة للتشريعات التي لا تتوافق والاتفاقيات المذكورة.

ونطالب بتسريع وتيرة استصدار النصوص التطبيقية للقوانين من أجل التطبيق الكامل والسريع للقوانين الصادرة بالجريدة الرسمية، وضمان دخولها حيز التنفيذ في أقرب الآجال، وبالمناسبة ما هو مال اللجنة التي تشكلت تحت إشراف الأمانة العامة للحكومة، للسهر على تسريع وتيرة إصدار النصوص التطبيقية لهذه القوانين، وفق برجة زمنية محددة ومدققة، حتى يتم استكمال إصدار جميع النصوص التطبيقية للقوانين المنشورة بالجريدة الرسمية والسهر على جرد أهم النصوص التشريعية والتنظيمية السارية المفعول وحصر النصوص التي تستدعي إعطاؤها الأولوية في التحيين ووضع برجة زمنية لتحيينها والنظر في الإشكاليات القانونية التي يمكن أن تثار بمناسبة تحيين بعضها.

وبالنسبة للنظام المعلوماتي لرقمنة مسلسل إعداد وتتبع مشاريع النصوص القانونية، نحن ما قامت به الأمانة العامة للحكومة، فقد وضعت برنامجاً لوضع نظام معلوماتي، بين الأمانة العامة للحكومة ومختلف القطاعات الوزارية المعنية

عقود دوراً مهماً في مجالات اختصاصه سواء الحماية والنهوض بحقوق الإنسان، توسيع مجال تدخل المجلس فيما يخص ملاءمة التشريعات الوطنية مع المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان بتحويله حق تقديم كل التوصيات التي يراها مناسبة بهذا الشأن للحكومة والبرلمان معاً، من خلال:

- تمكين المجلس من آليات لتتبع مدى تنفيذ السلطات العمومية للملاحظات والتوصيات الصادرة عن أجهزة المعاهدات المتعلقة بحقوق الإنسان؛

- توسيع مجال تدخل المجلس فيما يخص ملاءمة التشريعات الوطنية مع المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان بتحويله حق تقديم كل التوصيات التي يراها مناسبة بهذا الشأن للحكومة والبرلمان معاً؛

- الاهتمام بمجال النهوض بمبادئ وقواعد القانون الدولي الإنساني والعمل على تكريس الشفافية والحق في الوصول إلى المعلومة عبر تمكين المجلس من نشرها؛

- فبالرغم من أهمية هذه المؤسسة والأهمية الدستورية لتوصياتها الحقوقية، فلا يتم اعتمادها والأخذ بها كلية، وتساءلنا حول مال الخطة الوطنية الديمقراطية لحقوق الإنسان ومدى تقدمها.

كما أن العديد من المؤشرات تؤكد التراجع في مجال حقوق الإنسان بالمغرب، التي سجلتها التقارير الحقوقية الدولية للمنظمات غير الحكومية في مجالات عدة، أهمها:

- التضيق على حرية التجمع والتظاهر السلميين والعودة إلى المحاكمات غير العادلة؛

- تعرض حرية التعبير وخاصة الصفحات المستقلة لعدة مضايقات من أجل تسخير آلية القضاء لمحاولة تصفيتهم وتشديد الخناق عليهم؛

- التضيق على الحريات النقابية وعدم حماية العاملات والعمال في ممارسة حق الإضراب وباقي الحقوق النقابية.

أما مشروع الميزانية الفرعية للأمانة العامة للحكومة، فإننا نثمن العمل الذي تقوم به الأمانة العامة للحكومة، والتي تضطلع منذ فجر الاستقلال بمهام تأمين حسن سير العمل الحكومي، تنسيق عملية تحضير مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بمختلف القطاعات الوزارية، وبمهام المستشار القانوني للحكومة. فهي تواكب كل مشروع نص منذ مرحلة إعداده إلى حين صدوره بالجريدة الرسمية، وتبدي رأياً بخصوص القضايا ذات الطابع القانوني المعروضة عليها من قبل الإدارات والمؤسسات العمومية.

كما تسهر على تطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بحق تأسيس الجمعيات وكذا منح التراخيص لمزاولة بعض المهن المنظمة التي تدخل في اختصاصها.

وتشرف على اللجنة الوطنية للطلبات العمومية، وبالتالي الإشراف

وفي هذا الصدد لا بد من إعادة التذكير ببعض التوصيات الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي من أجل تحول رقمي مسؤول ومدمج:

- إعطاء الأولوية للرقمنة باعتبارها وسيلةً ونمطاً هيكلياً لتطبيق القوانين والنصوص التنظيمية وتوفير الخدمات العمومية، وتعزيز التطبيقات أو النظم الرقمية الجديدة ذات التأثير القوي على مسار المرتفقين (المواطن) والمقاولات؛

- وضع إطار تنظيمي متكامل ومناسب في مجال الرقمنة، لا سيما في ما يتعلق بالعمل عن بُعد وحماية المعطيات؛

- تحسين الأمن السيبراني والسيادة الرقمية من أجل إرساء تحول رقمي مسؤول، وذلك من خلال تحسين صمود البنيات التحتية، وترسيخ الثقة الرقمية، وتعزيز حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، وتعميم التوقيع الإلكتروني؛

- تطوير مراكز معطيات وطنية وجمهورية مغربية، اعتياداً على شراكات بين القطاعين العام والخاص بما يُمكن من التوطين والحفظ الداخلي للأنشطة الرقمية الاستراتيجية للدولة والمقاولات (المعطيات والتطبيقات)؛

- العمل من أجل صعود "منظومة" رقمية مغربية، عن طريق استخدام رافعة الصفقات العمومية وآليات تمويل مبتكرة بالنسبة للفاعلين في القطاع، وتزويد المقاولات التي تستثمر في عملية رقمنتها بحوافز مالية، من قبيل تعزيز التحفيزات الجبائية وضمان التمويل من طرف الدولة؛

- جعل الذكاء الاصطناعي أولوية وطنية في ورش التحول الرقمي، بالنظر إلى ما يتيح من إمكانيات في مجال ترشيد كلفة الإنتاج وما يقدمه من حلول تستجيب للحاجيات المختلفة للمواطنات والمواطنين.

وفما يتعلق بالجانب الرقمي تتساءل عن المرحلة التي وصل لها مشروع الإدارة الرقمية، حيث إن الحكومة مطالبة بإخراج قانون الإدارة الإلكترونية. هل هناك تصور أو مشروع؟

ماذا عن الاستراتيجية الوطنية للرقمنة. أين وصلت؟ لا سيما وأن الوزارة الوصية على القطاع التزمت على تقديمها نهاية السنة الماضية؟

يعني أن هناك تأخر ومضت سنتين من زمن الحكومة ولحد الآن لم نعرف على الأقل الملامح الكبرى. لذا نلج على إعمال المقاربة التشاركية في التعاطي مع هذا الورش الوطني الاستراتيجي.

في مجال تبسيط المساطر ورقمنتها المرتفق اليوم غير مطالب من الناحية النظرية والقانونية بموافاة الإدارة بوثائق بحوزة الإدارة. لكن في الواقع لا زالت العديد من الإدارات التي لم تلتزم بهذا المرتضى القانوني. في هذا الإطار، أين وصل مشروع الربط البيني للبيانات بين الإدارات العمومية وماء عن علاقته بحماية المعطيات الشخصية؟

نحن مشروع حماية الأطفال من مخاطر الانترنت. ونؤكد على إعطائه مزيد من الأهمية في ظل التغيرات التي يعرفها العالم من مخاطر جرائم الإلكترونية.

وباقى المؤسسات الدستورية لرقمنة مسلسل إعداد وتتبع مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية منذ إعدادها من طرف الوزارة المعنية إلى حين نشرها في الجريدة الرسمية، وذلك قصد ضمان السرعة والفعالية في استصدار النصوص القانونية، وهو الورش الذي لازال لم يستكمل بعد لذا يجب تسريع واستكمال رقمنة الخدمات عن طريق الرقمنة الشاملة لعملية إعداد النصوص التشريعية والتنظيمية، فموقع الأمانة العامة للحكومة لا يتوفر على جميع القوانين. في إطار تجويد الموقع الإلكتروني فترح إدراج التجهيزات في النسخة الأصلية للقانون لتكون جامعة لكل التعديلات وليس منفصلة ومتفرقة. هذا لا يتأتى إلا بـ

- تثمين الرأسمال البشري وتقوية قدراته المهنية عبر تنفيذ برنامج للتكوين المستمر واستكمال في مجال التقنيات التشريعية وامتلاك آليات وتقوية اليقظة والذكاء القانونيين.

- استثمار الذكاء الاصطناعي في المجال التشريعي من شأنه تطوير عمل الأمانة العامة للحكومة وتقريبها من مختلف الفاعلين. ولا بد من أن نخرج على حصة مقترحات القوانين:

- هزالة تفاعل الحكومة مع مقترحات قوانين من طرف السيدات والسادة المستشارين وحتى في حالة الرفض يكون غير مبررا مما يطرح إشكالا دستوري.

ومبادرة التشريعية هدفها هو إغناء الحقل التشريعي من طرف جميع المتدخلين، في القضايا الذي تكون الرؤيا واضحة فيها لوضع قوانين.

وبالنسبة لمشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، بالحديث ومناقشة هذا القطاع، يعني بالضرورة الحديث عن قطاعات وزارية، جماعات محلية، غرف مهنية، مقاولات ومؤسسات عمومية كل هذه القطاعات هي أداة أساسية للدولة في تحفيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكي تكون في خدمة المواطنين والمواطنات، وهو ما يجعله دائما محط نقاش رغم ان الإصلاح بدأ الحديث عنه منذ الثمانينيات لكن لم يرق الى المستوى المطلوب منه

ومن أجل جعل الرقمنة بمثابة تحول حقيقي مدمج ومسؤول، ورافعة حقيقية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلادنا، نقتراح أولا وقبل كل شيء إشراك كل القوى الحية ببلادنا في هذا الورش، باعتباره تحدي استراتيجي وتنموي وليس مجرد ورش تقني. ما يتطلب إشراك الجميع والافتتاح على كل الآراء والتصورات بهدف بلورة استراتيجية وطنية تنطلق من الواقع ومن تحدياته، وتسعى إلى التأثير فيه.

وفي هذا الإطار نعتقد أن تنظيم وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة لمناظرة وطنية يساهم فيها كافة الفاعلين ستكون خطوة أساسية في هذا الاتجاه.

2 - بخصوص إصلاح الإدارة:

وبخصوص موضوع إصلاح الإدارة، نؤكد على إعطاء هذا الموضوع الأهمية القصوى باعتباره أهم ورش إصلاحي، بالنظر إلى أن الإدارة هي الأداة الرئيسية بيد الحكومة لتنفيذ سياساتها، وهي التي تضمن استمرار الخدمات المختلفة التي تقدم للمواطن والمقاولة. والتحول الرقمي سيساعد على تسريع وتيرة الإصلاحات التي ينبغي أن تستمر على كافة المستويات (تبسيط المساطر، محاربة الفساد بالإدارات العمومية، تنزيل ميثاق اللا تركز الإداري عبر تقوية صلاحيات مسؤولي الإدارات على صعيد الأقاليم والجهات، وعبر مواصلة نقل الاختصاصات بدل من تفويض الامضاء فقط.

ونتساءل عن مآل مشروع ميثاق الاستقبال بالإدارة العمومية. هل تم استبداله بالاستقبال الرقمي حيث يلاحظ أن مجموعة من مراكز النداء معطلة ليس من الناحية التقنية بل أيضا من حيث التفاعل مع المرتفق؟

ونطالب بتفعيل مقتضيات الميثاق الوطني للا تركز الإداري وفق أفق زمني واضح، وتسريع وتيرة إحداث المصالح اللا ممركرة، والتفعيل الأسلم للإطار التنظيمي المحدد لقواعد تنظيم القطاعات الوزارية وتعزيز آلياته من أجل بلورة أفضل وتدير أنجع للبرامج القطاعية، خاصة في المجالات الاجتماعية والاستثمارية ذات الأولوية، وتعزيز الآليات الرامية إلى تقوية الحكامة الإدارية وضمان نجاعة الرقابة المالية، مع الحرص على تكريس ثقافة التقييم المنتظم والتدبير المبني على النتائج وربط المسؤولية بالمحاسبة.

ونؤكد على استحضار مبادئ الحكامة العمومية الجيدة، وبلورة أفكار متقدمة بشأن التدبير العمومي الناجع، المتشبع بثقافة التعاقد المؤسس على الالتزام بالأهداف، والاحتكام إلى المردودية والنتائج، مع الأخذ بعين الاعتبار منطق الخدمة العمومية القائم على مبادئ المصلحة العامة، والنزاهة، والعدالة المحلية، والتماسك الاجتماعي.

وإحداث مرصد المرفق العمومي لرصد وتتبع المؤشرات المتعلقة بالإدارة العمومية من أجل تقويم العمل العمومي واتخاذ التدابير التصحيحية اللازمة للاستجابة لحاجيات المرتفقين.

نثمن الجهود المبذولة في ترسيم الأمازيغية بالإدارات العمومية، ونؤكد على أهمية الالتزام بالمنهج في تنزيل هذا الورش الوطني الذي يهم الهوية المغربية في طبيعتها المتعددة والمركبة، ويندرج في صلب قضية حقوق الإنسان ببلادنا. لكن للأسف الشديد هناك بطء في تنزيل ورش الأمازيغية. فما هو مآل الانتفاقيات الموقعة مع مجموعة من القطاعات التي رصدت لها اعتمادات مالية مهمة؟

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نؤكد على ضرورة التفاعل مع المطالب العادلة والمشروعة لجميع موظفي القطاعات العامة وفتح مسالك الإصلاح الضرورية لتدشين مسار الانتقال المتدرج، من نموذج للتوظيف العمومية قائم على تدبير المسارات، إلى نموذج جديد مبني على تدبير الكفاءات ونموذج

إداري فعال ملائم للنموذج التنموي المنشود ومستجيب لمتطلبات المرحلة الراهنة والمقبلة.

وضرورة مراجعة منظومة الأجور التي سبق للمجلس الأعلى للحسابات أن أوصى بها، حيث أن المنظومة الحالية وما تتضمنه من اختلالات فقدت دورها كآلية لتحفيز العنصر البشري في إطار التدبير الحديث للموارد البشرية، وأصبحت مجسدة للتمييز والحيث بين مختلف فئات الموظفين بسبب هيمنة عناصر التعويضات على الأجر مقارنة مع الراتب الأساسي. رغم الإنجازات الهامة التي حققتها الوزارة المكلفة بالقطاع، نظل داخل فريق الاتحاد المغربي للشغل نتساءل عن الإجراءات المتبقية:

- الزيادة العامة في الأجور؛

- مراجعة الضريبة على الدخل؛

- إحداث درجة جديدة لتمكين الموظفين من مسار مهني محفز. إسوة بباقي هيئات الموظفين الذين استفادوا من هذا الإجراء. خاصة وأن اليوم بالإدارات العمومية من يتوقف مسارها المهني في سن 35 سنة. أي يشتغل 28 سنة بدون أي تحفيز؛

- رفع من قيمة الراتب عبر إعادة النظر في قيمة وقط الأرقام الاستدلالية ووضع سقف لنسبة التعويضات من مجموع الأجر للأعمال بمبدأ العدالة الأجرية (أجور متساوية عن محام ماثلة داخل الإدارة) تعيد الاعتبار للكفاءة والمسؤولية والجهد المبذول، وترفع الحيف على كل الفئات المتصرفين وتقنيين ولتجاوز منطق الفتوية الذي تتعامل به الحكومة مع مطالب الموظفين وهذا ما يعمق الهوة بين أطر وموظفي الدولة ويشيع التذمر والسخط بين صفوفهم. نتساءل أيضا عن مصير المطالب الفتوية، لا سيما المتصرفين والمهندسين والتقنيين. خاصة في ضوء المقاربة القطاعية التي تهجها الحكومة في إصلاح الأنظمة الأساسية؛

- وبالتالي ما مصير مطالب الأطر المشتركة التي تشتغل بكافة الوزارات وتطالب منذ سنين بمراجعة منصفة وعادلة لأنظمتها الأساسية؛

- إصلاح منظومة الرخص المرضية عبر تمكين الموظفين خلال رخص المرض متوسطة (سنتين) وطويلة الأمد (5 سنوات) من الاستفادة من أجرهم بشكل كامل. لا سيما أن هذه النقطة تدرج في صلب مشروع الحماية الاجتماعية؛

- حذف عقوبة العزل المقررة بتوقيف المعاش؛

- تمكين الموظف الراغب في الاستقالة من الاستفادة من هذا الحق احتراماً لتعهدات بلادنا الدولية فيما يتعلق بإلغاء العمل الجبري؛

- تفعيل مؤسسة الأعمال الاجتماعية المشتركة بين الوزارات ومباشرة فتح باب الترشيح لشغل منصب مدير المؤسسة. لأنه لحدود الآن فقد

والمراقبة وتقييم السياسات العمومية.

على مستوى التشريع:

- فيما يخص مشاريع القوانين: حصيلة طيبة جاءت في تقديم السيد الوزير نتمنها.

- فيما يخص المبادرة التشريعية:

في الوقت الذي حث فيه الدستور على الحق في المبادرة التشريعية للبرلمان، نسجل ضعف تعاظم الحكومة مع مقترحات قوانين تتقدم بها الفرق البرلمانية،

وقد تقدم فريقنا مؤخرا بمقترح قانونين:

● مقترح قانون تعديلي لعمال المنازل؛

● مقترح قانون التقاعد.

ولم نتوصل إلى حدود الساعة بأي جواب.

على مستوى مراقبة العمل الحكومي:

نلاحظ أن الحكومة تتفاعل مع الأسئلة الآتية إيجاباً، ونحن ذلك، لكن في أغلب الأحيان ترفض قبول الإجابة على الأسئلة حارقة ذات انية وراهنية مثل غلاء المعيشة وارتفاع أسعار المحروقات.

أما على مستوى الأسئلة الكتابية فإننا نسجل تقدماً على مستوى تجاوب الحكومة حيث تتم الإجابة في أغلب الأحيان على أسئلتنا الكتابية.

كما نسجل بكل أسف استكبار واستعلاء بعض المسؤولين الساميين المعينين بظواهر ملكية على المؤسسة التشريعية ورفضهم الحضور لأشغال لجنة الخارجية وأقصد طبعاً مندوب المقاومة وأعضاء جيش التحرير.

بالمناسبة لا يمكن خارج مناسبة نقاشات الميزانية القطاعية أن تخصص لقاءات تواصلية مع مكونات المؤسسة التشريعية لمناقشة هته الإشكالات وتلقي الاقتراحات حيث لا شك ستكون الفرق البرلمانية قوة اقتراحية لتطوير العلاقة بين المجلس مع الحكومة لما يخدم المهام الدستورية المنوطة بالمجلس.

حتى القضايا التي تترجمها الفرق فيما يخص الأسئلة الشهرية مع رئيس الحكومة تغلب عليها أجندة الحكومة على القضايا ذات الأولوية لدى مكونات المجلس.

أما بالنسبة لمشروع الميزانية الفرعية للمنوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، فقد كانت مناسبة لاستحضار الخطاب الملكي الذي ألقاه جلالة في يناير 2003 بمناسبة افتتاح السنة القضائية والذي تضمن توجيهات سامية لازالت لها راهنتها وأكد فيه جلالتة على ضرورة تمتيع السجناء بكافة الحقوق التي تكفل كرامتهم الإنسانية بالرغم من سلب حريتهم، وبعد مرور أزيد من 20 سنة على هذا الخطاب يجعلنا نطرح سؤال إلى أي حد استطاعت سياسة هاته المؤسسة تحقيق هذا المبتغى وفق رؤية تنسجم مع منظومة حقوق الإنسان وملاءمة أيضاً مع الترسنة القانونية المغربية وعلى

صدر القانون المحدث للمؤسسة لكن موظفو وموظفات أزيد من 10 قطاعات وزارية ينتظرون تفعيل هذا القانون، ليستفيدوا من الخدمات الاجتماعية على غرار موظفو باقي القطاعات؛

- إقرار آليات جريئة للمساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية من أجل ترسيخ أقوى لمقاربة النوع الاجتماعي، مع تدعيم ولوج النساء للوظيفة العمومية العليا عبر اعتماد تدابير تحفيزية تسعى إلى تحقيق المناصفة ومراعاة مبدأ الاستحقاق والكفاءة، وفي هذا الإطار متى سيتم تميم دور حضانة الأطفال بالإدارات العمومية تطبيقاً لمنشور السلطة الحكومية المكلفة بالوظيفة العمومية الصادر في 2029. وتطبيقاً لخلاصات الدراسة التي أشرف عليها قطاعكم. علماً أن هذا الورش سيساهم في تقوية حظوظ المرأة الموظفة في النجاح في مسارها المهني. كما يندرج في صلب مشروع تعزيز الحماية الاجتماعية لفائدة الموظفين والموظفين وحماية قدرتهم الشرائية؛

- الحد من تكريس الهشاشة داخل الوظيفة العمومية وتقسيم صفوف الموظفين إلى مرمسين ومؤقتين من خلال مرسوم التشغيل بالعقدة في الإدارات العمومية واللجوء لشركات المناولة ومكاتب الدراسات بالموازاة مع شنها لهجوم غير مسبوق على الحقوق المكتسبة للموظفين في مجال التقاعد والحماية الاجتماعية والحريات والحقوق النقابية والتخلص من تنفيذ كل بنود الاتفاقات الاجتماعية أن العديد من بنود هذا الاتفاق لا تتضمن أي تكلفة مالية؛

- توفير شروط الصحة والسلامة داخل مقرات العمل كما هو متعارف عليه دولياً وكما يؤكد عليها الدستور، لذلك يجب إلزام جميع الإدارات العمومية لاتخاذ كل الإجراءات لتحسين ظروف العمل وحماية الصحة والسلامة المهنية والوقاية من الأخطار المهنية لصالح العاملين بالإدارات العمومية، بما فيها الوقاية والتحسيس بالأخطار؛

- التكوين مع ضرورة إحداث مصالحي متخصصة وربط برامج التكوين والتكوين المستمر بالحاجيات الحقيقية للإدارة حيث لازالت العديد من الإدارات تلجأ لبرامج تكوينية ليس من أجل الرفع من مؤهلات الموارد البشرية وإنما من أجل استهلاك الاعتمادات؛

- تحديث آليات تدبير الموارد البشرية بالإدارة العمومية من خلال تعزيز قدرات الموظفين العموميين وصقل مؤهلاتهم وتحفيز الكفاءات القادرة على الإسهام في الارتقاء بالأداء العمومي.

أما بالنسبة لمشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان، فقد كانت مناسبة للتنصيص على أهمية هاته الوزارة والدور المحوري الذي خصها به الدستور في مجال التنسيق بين السلطتين التنفيذية والتشريعية وتعزيز ودعم أدوارها في مجالات التشريع

العمومي وغياب فرص الشغل والعزوف عن الرياضة، تفشي التعاطي للمخدرات، عدم التكفل بالمرضى النفسانيين خاصة أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي دق ناقوس الخطر بإعلانه 48.9% من المغاربة يعانون أو عانو من اضطرابات نفسية وعقلية. فما بالك بالوضعية النفسية والعقلية للسجناء.

باختصار يجب تظافر الجهود بين الجميع لإيجاد حلول ناجعة لتخفيض معدل الجريمة وبالتالي الحد من الاكتظاظ.

أما بالنسبة لمشروع الميزانية الفرعية للمحاكم المالية، فلا يمكننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل أن نفوت هذه الفرصة دون التذكير بأهمية هذه المؤسسة التي تعتبر مكسبا حقيقيا في بلادنا لحماية المال العام الذي يعتبر عماد النشاط الاقتصادي للدولة الحديثة، فالأموال العمومية هي الوسيلة الرئيسية لإنجاز برامج الدولة في مختلف المجالات، ويعتبر المجلس الأعلى للحسابات آلية دستورية مهمة للحماية من الفساد وسوء تدبير الاستغلال وعقلنة تدبيره وترشيد إنفاقه.

واليوم عرفت هذه الآلية تراكمات مهمة ساهمت في تحديثها حيث إلى جانب المجلس الأعلى للحسابات كان لإحداث المجالس الجهوية بمختلف الاختصاصات الموكولة لها، دورا مهما سواء من خلال اختصاصاتها القضائية التي تتوخى التأكد من احترام الضوابط الجاري بها العمل ومعاينة كل إخلال بها عند الاقتضاء، أو اختصاصاتها غير قضائية المتعددة التي تركز من خلالها المراقبات المنجزة على مدى نجاعة وفعالية العمليات المالية للأجهزة العمومية وكذا تحقيق الأهداف المنتظرة من البرامج والسياسات العمومية.

وإضافة إلى كون تقارير أعمال هذه المحاكم يتم تقديمها إلى صاحب الجلالة نصره الله من طرف الرئيس الأول للمجلس، وذلك تطبيقا لمقتضيات الفصل 148 من الدستور، والمادة 100 من القانون رقم 99.62 المتعلق بمدونة المحاكم المالية. فإن هذه الأعمال والتقارير التي يقوم بها المجلس الأعلى للحسابات تعتبر أعمالا مهمة تنير الطريق لمجموعة من المؤسسات والقطاعات حيث تقدم هذه التقارير نتائج مراقبة قضائه لتسيير عدد من الأجهزة العمومية الوطنية والمحلية المتعلقة خاصة بالميزانية والشؤون المالية ويهدف حد من انتشار مظاهر الفساد، والرشوة، ونهب المال العام، والإفلات من العقاب. التي تسمح بالوقوف عند النقائص التديرية والاختلالات التي تعرفها بعض القطاعات والبرامج العمومية، من أجل تطويرها وضمان حكامتها وفعاليتها على مستوى كل وظائف الدولة من تخطيط وبرمجة وتنفيذ ومراقبة وتقييم للبرامج والعمليات التي تنجزها الأجهزة العمومية". وبالاخص تلك البرامج التي تعنى بالعنصر البشري كرافعة للتنمية كالبرامج والإصلاحات الهيكلية بقطاعات التعليم والتغطية الصحية والإسكان على سبيل المثال لا الحصر.

السيد الرئيس،

لا بد أن ننوه بالجهود المبذولة من طرف المجلس الأعلى للحسابات بناء على التوجيهات الاستراتيجية الجديدة التي تم اعتمادها بعد تعيين السيدة

رأسها القانون رقم 23.98 في عهد السي عبد الرحمن اليوسفي المتعلق بتنظيم وتسيير المؤسسات السجنية.

إلا أن الممارسة الفعلية لحقوق السجين والتي تكفلها كل المواثيق الدولية والوطنية تصطدم بمشاكل كبيرة وحقيقية لعل أبرزها:

- الاكتظاظ حيث فاق عدد السجناء المائة ألف سجين، مشكل خطير تتفرغ عنه العديد من المشاكل كالعنف بشتى أنواعه وتدني المستوى الأمني داخل المؤسسات السجنية وأيضا تدني مستوى العيش وغيرها؛
- وفي المقابل نجد ميزانية محدودة وضعيفة لا تلبي متطلبات هذه المؤسسات الاجتماعية ولا سيما أننا اليوم نتحدث عن إرساء دعائم الدولة الاجتماعية؛

- طاقة استيعابية ضعيفة لا تتعدى 64600 سرير وتتفاوت حدتها من مؤسسة سجنية إلى أخرى، فمثلا سجن عين السبع طاقته الاستيعابية لا تتعدى 3800 سرير في حين عدد السجناء تجاوز 10800 سجين وهذه الأرقام بالمناسبة صادرة عنكم ودقت ناقوس الخطر؛

- نقص حاد في الموارد البشرية؛

- نقص البنيات التحتية واللوجيستكية؛

- وفي ظل كل هته الإكراهات نجد في المقابل أعداد السجناء في تزايد مستمر.

وفي انتظار قانون العقوبات البديلة الذي لا نظن أنه سيحل إشكالية الاكتظاظ، وتنفيذا للالتزامات بلادنا الوطنية والدولية بأنسنه ظروف الاعتقال وتزويلا لشعار الدولة الاجتماعية، حان الوقت لمراجعة وضعية المؤسسات السجنية وتكريس المقاربة الحقوقية من خلال:

- المزيد من افتتاح هذه المؤسسات على مكونات المجتمع المدني والحقوقى؛
- العمل على الرفع من الطاقة الاستيعابية والتخفيف من الاكتظاظ؛

- الرفع من نسبة التكوينات في صفوف السجناء خاصة في العديد من المجالات، وصقل المهارات والخبرات والتجارب التي يمتلكها السجناء؛

- تكوين وتأهيل الموارد البشرية العاملة في المؤسسات السجنية. لأنه مما كان من تغيير في الترسنة القانونية فإنها ستبقى فارغة من محتواها إذا لم يسهر على تطبيقها الموظفون على مستوى كبير من الوعي بحقوق الإنسان بصفة عامة وحقوق السجين على الخصوص؛

- النهوض بالأوضاع المادية والمعنوية للعاملين في القطاع بالزيادة في الأجور مع نظام أساسي يراعي خصوصية هذا القطاع.

ونعلم جيدا أن مسؤولية انتشار الجريمة واكتظاظ السجون ليس مسؤولية المؤسسة لوحدها وإنما هي مسؤولية مشتركة بين العديد من مكونات المجتمع بدءا بالأسرة ومرورا بالعديد من القطاعات الحكومية في ظل تراجع التعليم خاصة

الشأن العمومي، فضلا عن إرساء مقاربة مبنية على النتائج والأثر على حياة المواطن، واعتماد منهجية الرقابة المندمجة، وإصدار توصيات وتتبعها قصد تحسين تدبير الشأن العام والرفع من فعاليته ومردوديته.

ونؤكد في فريق الاتحاد المغربي للشغل على ضرورة توسيع مجال تقديم المساعدة للبرلمان والحكومة في مختلف المجالات المتعلقة بوظائفها؛ وذلك فيما يتعلق بمواكبة عمل البرلمان على مستوى مراقبة صرف النفقات العمومية وطرق تدبير الموارد العمومية، وكذا دراسة مدى فعالية التدبير العمومي ونجاعة السياسات العمومية والبرامج والمشاريع الحكومية.

ونسجل في فريق الاتحاد المغربي للشغل أن الميزانيات المرصودة للقطاعات التي تدخل ضمن اختصاص لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان للسنة المالية 2024 لا ترقى إلى مستوى الرهانات التنمية الهادفة والمنشود منها إصلاح منظومة العدالة، ويجب الرفع منها. والسلام.

(2) مداخلة الفريق في مناقشة مشاريع الميزانيات القطاعية التي تندرج ضمن اختصاصات لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية:

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمين؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

أتناول الكلمة اليوم باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل لمناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية برسم السنة المالية 2024 وهي:

- وزارة الاقتصاد والمالية؛

- البلاط الملكي؛

- رئاسة الحكومة؛

- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي؛

- المندوبية السامية للتخطيط؛

- الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار وانتقائية وتقييم السياسات العمومية؛

- الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها؛

- مجلس النواب؛

- مجلس المستشارين.

السيد الرئيس،

تكثني مناقشة الميزانية لوزارة الاقتصاد والمالية أهمية قصوى نظرا للدور التي تلعبه هته الوزارة في الحياة الاقتصادية والسياسية النقدية والمالية العمومية وننوه بالعمل الجبار والقيم لإنجاح اللقاء السنوي لكل من الصندوق

الرئيس الأول، حيث أصبح التقرير يركز بصفة على الخلاصات المتعلقة بأهم الإشكاليات الكبرى ذات الصلة بالتدبير العمومي مع تقديم التوصيات، وسبل الإصلاح المقترحة لتحسين تسيير المالية العمومية وتدبير المرافق والأجهزة والبرامج والمشاريع التي شملتها المراقبة أو التقييم. وأثرها على المستوى المعيشي للمواطنين وعلى جلب الاستثمارات وإنتاج الثروة وخلق فرص الشغل. وكذا عن طريق تتبع ومحاسبة الأموال العمومية التي تصرف في العمليات الانتخابية أو من خلال منظومة التصريح الإخباري بالملكيات والتي أرادت من خلالها بلادنا إرساء إلزامية التصريح بالملكيات تعكس إرادة المملكة المغربية إرساء وتوطيد قيم الاستقامة والنزاهة والمثالية من خلال مهمة تلقي وتتبع ومراقبة التصاريح الإخبارية بالملكيات.

كما أن المجلس الأعلى للحسابات يلعب دورا محما في تقييم ومتابعة تدبير المشاريع العمومية المنجزة على مستوى المملكة فأخر الأرقام التي أعلن عنها المهمة الموضوعاتية بالمجالس الجهوية للحسابات كون حوالي 2635 مشروعا متعثرا، سواء على مستوى التنفيذ أو على مستوى الاستغلال، بقيمة ناهزت 19 مليار درهم 48 في المائة تعثرت على مستوى التنفيذ، فيما تعثرت النسبة المتبقية على مستوى الاستغلال ومثال على ذلك تجربة الأسواق النموذجية في العديد من المغرب تطرح عدة إشكالات في هذا الصدد وخرج تقرير المهمة الموضوعاتية بتوصيات هامة نتمنى ان يتم التعامل معها بالجدية والحزم اللازمين خاصة مع إحداث منصة رقمية لتتبع التوصيات الصادرة عن المجلس الأعلى للحسابات.

بالإضافة إلى الوحدة المتخصصة المحدث على مستوى رئاسة الحكومة لتتبع تنفيذ التوصيات المتضمنة في التقارير المنجزة من قبل المجلس الأعلى والمجالس الجهوية للحسابات من أجل قيام المحاكم المالية بمهامها في تدعيم وحماية مبادئ وقيم الحكامة الجيدة والشفافية والمحاسبة بالنسبة للدولة والأجهزة العمومية، ومراقبة تنفيذ قوانين المالية. والتحقق من سلامة العمليات المتعلقة بمداخل ومصاريف الأجهزة الخاضعة لمراقبته بمقتضى القانون، وتقييم كيفية تدبيرها لشؤونها، وتتخذ، عند الاقتضاء، وهذا هو المهم عقوبات عن كل إخلال بالقواعد السارية على العمليات المذكورة من أجل ربط المسؤولية بالمحاسبة وضمان عدم الإفلات من العقوبات المالية التي يجب أن تحظى بنفس الأهمية التي تعطى لباقي الجرائم الأخرى. ومناسبة نوه بعمل المجلس في هذا الشأن، حيث تقدم مؤخرا بما مجموعه 198 حكما كما أصدر في الفترة الممتدة منذ سنة 2021 إلى غاية متم أبريل 2023، 4.277 قرارا وحكما نهائيا، تم بمقتضاها التصريح بعجز في حسابات المحاسبين العموميين المعنيين في حق المسؤولين الذين ثبت ارتكابهم لمخالفات مستوجبة للمسؤولية. في مجال التدقيق والبت في الحسابات.

ولعل من شأن هذه الأعمال هو اعتماد مقاربة تكريس المحاسبة كبدأ وكتقافة لدى مختلف الفاعلين العموميين، والحث على الرفع من جودة تدبير

بتبسيط وتحسين المساطر الداخلية بهدف تسهيل رقمتها مع ضمان التحكم في المخاطر المحتملة أيضا.

من ضمن الالتزامات، تطوير أنظمة تبادل المعلومات مع الشركاء والإدارات في إطار تطبيق القانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية مع الخزينة العامة للمملكة إدارة الجمارك والضرائب غير مباشرة، المجلس الأعلى للحسابات المجموعة المهنية لبنوك المغرب، وصندوق الوطني للضمان الاجتماعي هل اليوم يتم تبادل المعلومات مع العلم انه ما بين الخزينة العام للملكة والمديرية العام للضرائب ليس هناك تبادل العديد من المعلومات، والشئ بالشئ يذكر السيد الرئيس هل يتم فعلا تبادل المعلومات بين كل الإدارات المغربية ومن المفروض أنها ملزمة بالعمل بهذا القانون، الا ان وضع الحال غير ذلك على سبيل المثال مندوب جموي للسياحة يرفض مد إدارة الضرائب بلبالي المبيت للفنادق فما هي الإجراءات التي ستتخذونها، وكذلك التزمت الوزارة بالربط بين النظام الالكتروني بين تدبير المنازعات وأنظمة باقي الشركاء الاستراتيجيين للإدارة الجبائية، البوابة الوطنية للشكايات "شكايتي" ومؤسسة وسيط المملكة والحاكم، هل تم هذا الإجراء؟

أيضا التزمت بتعميم أداء الرسم المهني بطريقة الكترونية لدى المديرية العامة للضرائب وتطوير تبادل المعلومات لدى الخزينة العامة للملكة، كذلك تطوير تطبيق الهاتف النقال "ضريتي" أما فيما يخص تشجيع الامتثال الضريبي فقد التزمت الوزارة بتوسيع وظائف التطبيق الجهوي للرسائل التذكيرية، التعميم التدريجي للتقارير التحليلية للتصاريح من اجل تحسين إمكانيات الكشف عن حالات النقص في الأداء، تشجيع الامتثال الضريبي الطوعي عبر التذكير بالآجال المهمة باستخدام الرسائل النصية القصيرة والبريد الالكتروني وتطبيق الواتساب مع استهداف المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة والمزمين المتخلفين على السداد لأول مرة على وجه الخصوص، كذلك على مستوى محام تحصيل الرسوم كان التزام بتوسيع نطاق التبادل الالكتروني للمعلومات بين المديرية العام للضرائب والخزينة العامة للملكة من اجل التدبير الأمثل للرسوم المحلية وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمرتفقين، والان الرسم على السكن خلق عددا من المشاكل لا لدى المرتفقين ولا لدى الخزينة العامة للملكة ولا لدى المديرية العامة للضرائب فما هي الإجراءات التي ستتخذها الوزارة الوصية على القطاع؟

كذلك فيما يخص تحسين جودة الخدمات وتوطيد علاقة الثقة بين المزمين والمرتفقين كان الالتزام بتعزيز استقلالية المرتفقين لاستخدام الخدمات الالكترونية وإضفاء الطابع المهني على نظام مساعدة المزمين، أخذا بعين الاعتبار ملاحظات المزمين وممثلهم المتعلقة بتحسين الخدمات الالكترونية والاستقبال المباشر، بالإضافة الى تنوع وسائل إخبار المزمين باستعمال وسائل التواصل الحديثة البريد الالكتروني، الاتصالات الهاتفية، الرسائل

الدولي والبنك العالمي سواء من حيث دقة وجودة التنظيم أو البنية التحتية والاستقبلية واللوجستكية والذي أبان على قدرة المغرب ينظم تظاهرات دولية من هذا الحجم بفضل الكفاءات والطاقات التي تزر بها بلدا وفي مقدمتها اطر وموظفي وزارة الاقتصاد والمالية والامن الوطني ووزارة الداخلية والسلطات المحلية

ولا بد أن نتساءل عن مصير القرية العالمية التي تم تشييدها بهذه المناسبة وعن مختلف التجهيزات التي تم توفيرها لإنجاح اللقاء السنوي وعن مصير المتحف الذي تم تشييده بهذه المناسبة بتنسيق بين وزارة المالية والسياحة وبنك المغرب ومختلف المتدخلين في هذا المجال والذي ابر كل الزائرين المحليين والدوليين بلمساته الإبداعية والفنية وسلاسة الانتقال عبر مختلف الحقب التاريخية للدولة المغربية مما يلزمكم بالحفاظ عليه وتحويله إلى متحف دائم بمدينة مراكش.

فيما يخص التدابير الخاصة بالمديرية العام للضرائب وبخصوص مواصلة إجراءات الإصلاح الضريبي، التزمت الحكومة بالعمل على الملائمة مع قواعد الحكامة الجيدة المعمول بها دوليا في مجال الجبايات وفقا للاتفاقيات والمعاهدات المبرمة في هذا الإطار، فأية تدابير؟

التزمت كذلك في إطار الحوار الاجتماعي بمراجعة النظام الضريبي المطبق على الأجراء والمتقاعدين برسم الضريبة على الدخل لحدود الساعة لا شيء تم في هذا المجال.

وكذلك بمواكبة المنشآت التي تواجه صعوبات في إطار توظيف الثقة المتبادلة مع المرتفقين وتسهيل المساطر من اجل تسوية الوضعية الجبائية للمنشآت غير نشيطة وكذا تلك التي لا تحقق أي رقم.

التزمت كذلك بتحسين جودة الخدمات المقدمة وترسيخ الثقة لدى المرتفقين ومواصلة إجراءات التحول الرقمي للإدارة الجبائية وتعزيز الحكامة فما هي التدابير الملموسة التي قمت بها لهذا الغرض، وكذلك بتنوع التدابير الرامية الى تعبئة الموارد الضريبية الضرورية للحفاظ على التوازنات الماكرواقتصادية. فما هي التدابير الملموسة في هذا الإطار، تشجيع الامتثال الضريبي من خلال تعزيز المراقبة الجبائية للتصاريح للأسف اليوم الذين يصرحون هم الذين يتعرضون للتضريب والذي لا يصرحون لا أحد يسأل فيهم.

كذلك التزمت بتوسيع الوعاء الضريبي وإدماج القطاع غير مهيكّل ما هي التدابير الملموسة اليوم هل تم الحد من القطاع المهيكّل؟ فهذا القطاع يتطور اليوم والأرقام مخيفة جدا فاقت كل التوقعات، كذلك التزمت الوزارة بالقيام بمجموعة من الإجراءات التحديث المبرمجة سنة 2023 نذكر من بينها تصميم النظام المعلومات الجغرافي لأغراض جبائية هل تم فعلا هذا التصميم؟، كذلك استكمال الرقمنة الضريبية خاصة عبر مواصلة صيانة وتطوير التطبيقات الخاص بالنظام المندمج لفرض الضريبة وإحدى المشاكل الحقيقة اليوم التي تعاني منها مديرية الضرائب هي هذا التطبيق الخاص بالنظام المندمج، كذلك تم الالتزام

المتعلق بإنشاء نظام مخصصة بمعالجة البيانات المسبقة للركاب الذين يمرّون بالمطارات المغربية والموجهة لاستهداف المسافرين وذلك بتنسيق مع المديرية العامة للأمن الوطني فيما يخص تحسين الإطار التنظيمي والحكامة وجودة الخدمات هناك مجموعة من الالتزامات تتعلق بمراجعة النصوص التشريعية والتنظيمية نذكر من أهمها استكمال أشغال التبسيط المسمية الجمركية إدراج أحكام مدونة الجمارك غير مباشرة بمراقبة الأوراق التجارية ووسائل الأداء والأدوات المالية عند الدخول والخروج في المجال الترابي أيضا تنزيل مجموعة من الإجراءات والتدابير اذكر منها تعزيز المراقبة الجمركية داخل المناطق تسريع الصناعات من خلال تقديم اقتراح لإدراج مقتضى جديد في مدونة الجمارك تحت المسمى الجزء السادس مكرر مرتين منطقة التسريع الصناعة يهدف الى تحديد نطاق هذا النظام في المدونة بالإضافة إلى صلاحية أعوان الإدارة داخل هذه المناطق كذلك فهما يخص مكافأة غسل الأموال ما هي الإجراءات التي تمت في هذا المجال خاصة فيما يتعلق تحرير المحاضر ومراقبة الأموال وضبطها في حالة اشتباه بجرمة الأموال أو تمويل الإرهاب، فيما يخص الحكامة وجودة الخدمات التزمت الإدارة الجمركية بإصدار نسخة جديدة من ديوانتي معززة بوظائف جديدة موجهة للمعشرين، طرح تطبيق جديد ونسخة ويب وهاتف محمول الذي يتيح لأفراد تقدير الرسوم والمكوس الجمركية التي يتعين دفعها بالنسبة للبضائع المستوردة من حين لأخر مثل مشتريات التجارة الالكترونية ذات الطابع التجاري المنتجات المعدة للاستهلاك أو الاستخدام الشخصي، كذلك التزم بتعميم الدفع الالكتروني للمستحقات الجمركية وإرساء الوسائل الجديدة للدفع الالكتروني ويتعلق الأمر بدعوة المزيد من البنوك لدمج دفع المستحقات الجمركية عبر منصاتها الالكترونية وجعل المزيد من المستحقات الالكترونية مؤهلي للدفع الالكتروني فما هي الإجراءات التي تمت في هذا الإطار.

وفي ما يتعلق بتيسير الولوج إلى التمويل ففي السنوات الأخيرة قامت الحكومة بإجازة إصلاحات مهمة في القطاع المالي لاسيما من خلال إحداث آليات للدعم والضمان لتسيير ولوج المقاولات الصغرى والصغيرة جدا والمتوسطة للتمويل، وذلك بهدف ضمان تعزيز قدراتها الإنتاجية وخلق القيمة المضافة وفي هذا الإطار تهدف الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي الى تحديد رؤية مشتركة وتوجهات وطنية للحد من الفوارق المستعصية في الولوج الى الخدمات المالية وذلك بغاية الشمول المالي عاملا حقيقيا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ونسائل هنا عن التدابير التي اتخذت لتفعيل صندوق ضمان تمويل الأصغر كذلك القانون المتعلق بمكاتب المعلومات الائتانية وعن التدابير التي قامت بها الوزارة بها فيما يخص تفعيل قانون رقم 15018 المتعلق بتمويل التعاوني أيضا صندوق المقاولات الناشئة والمستثمرون الراعون، التمويل مقاولات الصغيرة والصغرى والمتوسطة من خلال آليات ضمان إقلاع للمقاولات الصغيرة جدا وضمان إقلاعها فما هي النتائج الملموسة لهذه التدابير،

النصبة القصيرة، كل الأسف هذه الأشياء لحد الساعة في الواقع لا نرى لها اي اثر، كذلك ترسيخ حقوق والتزامات المزم، تشجيع اعتماد آليات التسوية الودية في فض المنازعات الجبائية، فيما يخص تحسين نظام الحكامة كن هناك التزام في التحكم في المخاطر المتعلقة بالتحصيل عبر تطوير وظائف تخزين البيانات ومعالجتها الكترونيا وتعزيز تدابير الرقابة والسلامة على مستوى قبضة الإدارة الجبائية وكذا من خلال لجوء الى المفوضين القضائيين من خلال سلامة عملية التحصيل والرفع من فعاليته، اليوم كلنا نعلم المشاكل التي تعاني منها القبضات الجبائية لا على مستوى الموارد البشرية ولا على مستوى إمكانيات العمل الخ.

تم الالتزام أيضا فيما يخص الإصلاح الجبائي بتنظيم استبيانات لتقييم أداء الإدارة الجبائية في علاقتها مع المزمين ومستوى جودة الخدمات اليوم مزيان، حبذا لو تنقسم الوزارة معنا النتائج إذا كان ممكنا، الاستعانة بمحاميين متخصصين للدفاع عن الإدارة الجبائية أمام القضاء وإعادة هيكلة الوحدات المكلفة بالشؤون القضائية التي تعاني من عدة مشاكل وأيضاً ضعف التكوين في هذا المجال بالنسبة للأطر التي تشتغل بالشؤون القضائية، تعديل اتفاقية الشراكة مع الأبنك ومتعهدي الخدمات هل تم هذا التعديل أم لا؟

فيما يخص إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة:

أولا فيما يخص ترسيخ الرقمنة في المنظومة الجمركية كان هناك التزام بأنه سنة 2023 ستشهد دمج 12 وثيقة المتبقية على مستوى الشباك الوطني الوحيد لتبسيط مساطر التجارة الخارجية كذلك إزالة الطابع المادية على المساطر المتعلقة بطلبات التدخل والإصلاح داخل مناطق التسريع الصناعي، المساهمة أيضا في ورش التجريد المادي لكل مساطر على مستوى ميناء طنجة المتوسط الذي تشرف عليه السلطة المينائية لطنجة المتوسط فما هي الإجراءات التي قامت بها الوزارة في هذا الإطار؟

فيما يخص مكافأة الغش والمساهمة في حماية وسلامة والحفاظ على صحة الأشخاص التزمت الوزارة بتعزيز آليات مكافأة التهريب وأنشطته وأنشطة شبكاته المنظمة بالتعاون مع الأجهزة الأمنية وكذلك آليات مكافأة التهريب من خلال إعادة تنظيم فيالق الجمارك على مستوى مناطق التهريب الحساسة، كلنا اليوم نعرف النقص الحاد في الموارد البشرية التي يمكن أن تقوم بها هذه المراقبة على مختلف مناطق سواء داخل المطارات أو داخل ميناء طنجة أو الدار البيضاء أو غيرهم من موانئ المملكة والنقص الحاد الذي تعرفه إدارة الجمارك على مستوى الموارد البشرية، مسألة أخرى أيضا تتعلق بالبرنامج الوطني للمراقبة البعيدة انطلاقا من نظام التخليص الجمركي فأى تدابير هذا المجال؟ وكذلك خلال سنة 2023 برقمنة معالجة طلبات توثيق شهادة المنشأ وتعزيز اعتماد التقنيات الحديث للمراقبة عن بعد، الاستفادة بشكل امثل من المزايا التي تتيحها آليات المراقبة الذكية القائمة على تقنية بلوك شين واستخدام التحليل التنبئي والتعلم الآلي في إدارة المخاطر الجمركية، وأيضا بتنفيذ المشروع

شيء عن إعداد مشاريع النصوص التنظيمية الخاصة بممثلي الدولة في مجلس الإدارة داخل الوكالة أو مشروع مرسوم الذي يحدد الكيفيات تبدي رأيها في مختلف عمليات رأس المال والمحفظة العمومية كما هو منصوص عليه في المادتين 7 و 8 من القانون رقم 20-82 أو المرسوم الخاص بتحديث تأليف وكيفية تسيير هذا تشاور حول السياسة المساهماتية للدولة وأيضاً الانتقال إلى المراقبة المواكبة لبعض المؤسسات العمومية الدولة التي تدخل في نطاق اختصاص الوكالة.

نتائج خريطة الطريق التي تهدف إلى إعادة تحديد حجم المحفظة العمومية ومراجعة وتعزيز النموذج الاقتصادي للعديد من المؤسسات والمقاولات العمومية، بعد المصادقة على القانون الإطار، ولا نعرف أي شيء على عمل الوكالة.

ونسائل الحكومة كذلك حول ملف قديم جديد يتعلق وفي إطار مبدأ الاستمرارية الحكومية في 2013 ومناسبة إحداث هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي تمت تصفية مجموعة من الشركات التامين وأوكلت عملية التصفية لأحد المصنفين، أدت المستحقات للمؤمنين وظل العديد من العقارات والمنقولات تحت إشراف المصنف القضائي إلى يومنا هذا، صحيح أن أحد العقارات استفادت منها مديرية الضرائب بالدار البيضاء ولكن ما مصير باقي هته العقارات التي قد تشكل مداخل هامة للدولة.

على مستوى الموارد البشرية للوزارة بداية لابد من تهنئتك وتهنئة المدراء المعينين الجدد في مختلف المديرات وتنمي لهم التوفيق في مهامهم.

وقد تميزت وزارة الاقتصاد والمالية بالافتتاح على الشركاء الاجتماعيين، إلا أن النظام الأساسي الذي أخذ وقتاً طويلاً في الخروج إلى حيز الوجود يجعلنا نتساءل عن الآجال وأنتم تعرفون جيداً مهام الموظف المالي ومسؤولياته الجسدية ومدى استحقاقه لهذا النظام الأساسي والذي طال انتظاره.

لا بد من تثمين ما وصلت إليه مؤسسة الخدمات الاجتماعية، ونسجل النقطة النوعية بخصوص الخدمات الصحية التكميلية ودعم المدرس والاعتناء بأبناء المنخرطين من ذوي الإعاقة وغيرها من الخدمات والتي نطمح إلى تجويدها أكثر باعتبارها آلية لتحسين وضعية الموظف

كما نسجل تعثر بعض المشاريع السكنية والترفيهية والتي تتطلب الدعم من طرفكم لمؤسسة الأعمال الاجتماعية للتغلب على بعض العراقيل الإدارية والمالية نتساءل عن l'organigramme على مستوى المصالح الخارجية وماله من أهمية في تحديد المهام وتحديد الحوافز.

نحن الاستراتيجية التي تسلكوها الوزارة على مستوى مقارنة النوع وإطلاق مركز الإحصاء لدعم نساء الوزارة في مختلف حياتهن المهنية لكن يظل التساؤل مطروحا عن التراجعات التي تعرفها الوزارة في مناصب المسؤولية:

- التعيينات الأخيرة للمدراء غابت عنها النساء؛

فيما يخص البرنامج المندمج للدعم والتمويل المقاولاتي، في هذا الصدد يشمل صندوق دعم تمويل المبادرة المقاولاتية كل من أدوات الضمان القائمة قبل إحداثه وعروض الدعم الجديدة للفئات المستهدفة المذكورة ويتعلق هذا العرض الجديد بشكل أساسي باليات ضمان القروض التي يمكن أن تصل إلى 80% من مبلغ القرض وكذا اليات التمويل المباشرة لفائدة المستفيدين من عروض انطلاقة كذلك تطويل عرض متكامل لمواكبة حاملي المشاريع قبل وأثناء وبعد انشاء مقاولاتهم فما هي الإجراءات، وكما عادت المقاولات المستفيدة، فيما يخص نظام تسهيل الولوج إلى التمويلات التشاركية ضمان إسكان صندوق ضمان التمويل الممنوح من طرف البنوك والنوافذ التشاركية لصالح الأفراد من أجل تسهيل الولوج للسكن، تعلق الأمر بفوكاريم إسكان أو فوكاروج إسكان فما هي النتائج التي تحققت في هذا المجال.

فيما يخص مديرية املاك الدولة، مدونة الأملاك الدولة:

هذا المشروع الذي تم إقراره لليوم لم يعد الحديث نود أن نعرف مآله، خاصة أن هذه المدونة كان يعقد عليها آمال لحل عدد من الإشكالات التي تعرفها مديرية أملاك الدولة، لا فيما يتعلق بتدبير الموارد البشرية ولا فيما يتعلق بعقلنة والحكمة في تدبير الملك الخاص للدولة وفي هذا الإطار كانت هناك عدد من الاتفاقيات والمشاريع التي تمت المصادقة عليها.

أما بخصوص العقار العمومي المعبأ للاستثمار فإننا نطرح عليكم الأسئلة التالية:

خلال سنة 2021 تمت المصادقة على 375 مشروع على مساحة تقدر بـ 158.526 هكتار من الملك الخاص للدولة وستمكن هذه المشاريع من جلب الاستثمارات بقيمة 264.166 مليار درهم وخلق 22.868 منصب، ونسأل بالمناسبة عن المشاريع التي تم إنجازها ومن هو حجم الاستثمار التي تم جلبها وكما عدد مناصب الشغل التي تم إعدادها بعد مرور سنتين على المصادقة على هاته المشاريع؟

كذلك في إطار النظام التعاقدية تمت المصادقة برسم سنة 2021 على مشروعين استثماريين مهم الأول القطاع الطاقة يمثل في إنشاء خطيرة للطاقة الهوائية من طرف تكتل الشركات ENELGREEN-SIEMENS WIND POWER والذي سينجز على عقار في ملك الدولة الخاص بمبلغ استثماري يفوق 2990

المشروع الثاني مهم قطاع التربية والتكوين يمثل في إنجاز المجمع بوليتكنيك مجموعة (OCP) في سلا على عقار في ملك الدولة الخاص بمساحة إجمالية تقدر بـ 64 هكتار ومبلغ استثماري يناهز 6420 مليون درهم وخلق 1130 منصب تشغل فماذا أنجز من ذلك؟ إعادة هيكلة المؤسسات والمقاولات العمومية استثناء تعيين مدير العام الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي للمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية خلال المجلس الوزاري يوليوز 2022 وكذا إعداد أدوات تسيير الوكالة لا نعرف أي

- التعيينات الأخيرة بمديرية الضرائب في مناصب المسؤولية عرف تراجعا على مستوى النساء؛

- النساء تمثل ما يزيد على 40% وأغلبهن أطر.

بالنسبة لمشروع الميزانية الفرعية لرئاسة الحكومة، وفي ظل الظروف الدولية والوطنية الاستثنائية التي تمر بها بلادنا، نجحت مؤسسة رئاسة الحكومة في إخراج الملفات ذات البعد الاجتماعي، التي جاءت تبعا للتعليمات الملكية السامية:

- الحماية الاجتماعية؛

- دعم متضرري زلزال الحوز؛

- دعم السكن؛

- الدعم الاجتماعي المباشر.

كما نسجل الدينامية التي عرفها المجال التشريعي بإخراج العديد من القوانين والقوانين التنظيمية والمراسيم.

ولقد تدخلت مؤسسة رئاسة الحكومة في بعض الملفات الشائكة كلف مباراة المحاماة وكذا ملف التعليم الذي نتج أن يعرف طريقه إلى الحل، لكي يتمكن أبناء المغاربة، وخصوصا الطبقات المستضعفة من الالتحاق بمدارسهم وإتمام دراستهم.

لكننا نسجل بالمقابل تقاعس الحكومة من الوفاء بالتزاماتها المتضمنة في اتفاق 30 أبريل فيما يهم على الخصوص تحسين الدخل وتطبيق مخرجات الحوار الاجتماعي، وإن كانت الحكومة تتحدث عن مؤسسة الحوار الاجتماعي، فإن هذه المؤسسة ليست غاية في حد ذاتها بل هي وسيلة لجعل الحوار مسترسلا ودائما بفرض حل المشاكل العالقة منذ سنوات.

كما نستغرب الحصيلة الهزيلة والشبه منعدمة لقبول مقترحات القوانين من طرف السلطة الرقابية للبرلمان وخصوصا من طرف المستشارين الذين لا ينتمون إلى الفرق المحسوبة على الأغلبية الحكومية.

إن رئاسة الحكومة هي القلب النابض للسلطة التنفيذية، لذل وجب عليها أن تعطي المثال في احترام التزامات الشراكة الاجتماعية.

أما بالنسبة لمشروع الميزانية الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، فإن المجلس يقوم بعمل جبار، وذو جودة عالية، كما أن المجلس يستمع إلى نبض الشارع المغربي وهموم المغاربة أجمعين، داخل وخارج الوطن. وفي هذا الصدد، نذكر أنفسنا جميعا أنه في أحد تقارير المجلس سنة 2019 دعا إلى إعادة النظر في موضوع تشغيل الأساتذة "بالكونطرا" وأشار إلى مشاكل التكوين في التعليم والتعليم الأولي، خاصة في العالم القروي، واليوم، ونحن نتحسر على ما آل إليه حال أساتذة التعليم حتى خرجوا إلى الشوارع ينددون بسوء أحوالهم المادية والمعنوية، نضرب إلى الله أن يجد هذا المشكل طريقه إلى الحل ويمكن أبناء المغاربة من العودة إلى أقسامهم الدراسية

في أقرب فرصة.

لكن وللأسف، فإن السلطة التنفيذية في بلادنا لازالت مستمرة في نفس النهج ولازالت تعتقد التوظيف بالعقدة في عدة قطاعات حيوية ببلادنا، وعلى رأسها قطاع الصحة.

إن فاعلية المجلس الاقتصادي والبيئي مرهونة بالأعضاء الفاعلة فيه، وذلك عن طريق إشراك الفاعل الاجتماعي والاقتصادي والمجتمع في صيرورة إنتاج القرار وإن كان استشاريا لئلا فإن فريق الاتحاد المغربي للشغل يدعو إلى الإسراع في ضخ دماء جديدة في المجلس خصوصا وأنه منذ 2011، قد مر استحقاقان انتخابتان 2015 و2021.

إن الاتحاد المغربي للشغل وهو ينخرط بإيجابية في المشاريع المستقبلية لبلادنا وخصوصا ونحن على الأبواب استحقاقات قارية وعالمية، ليتساءل عن غياب المرافق العمومية، والمساحات الخضراء ببلادنا وكذا مشاكل التنقل التي أصبحت تؤرق بال كل مستعملي الطريق، خاصة في المدن الكبرى كمدينة الدار البيضاء. وانتشار الاقتصاد الغير المهيكل ببلادنا، مما يقوض الاقتصاد الوطني ويضم حقوق الطبقة العاملة المغربية ويحرمها من أبسط حقوقها، ونقترح كذلك، إخراج التقارير باللغة الإنجليزية عوض الاكتفاء بالملخصات بهذه اللغة، ونقترح كذلك نشر التقارير عن طريق حامل صوتي حتى يتسنى لجميع المغاربة، حتى الأميين منهم أن يكونوا على علم بنتائج مختلف التقارير والدراسات.

بالنسبة لمشروع الميزانية الفرعية للمندوبية السامية للتخطيط، لقد أوصى جلالة الملك بإصلاح المندوبية السامية للتخطيط من أجل جعلها الية للتنسيق في سياسات التنمية ومواكبة تنفيذ النموذج التنموي الجديد وفق معايير مضبوطة ووسائل حديثة للتتبع والتقييم، ومن هذا المنطلق نتساءل عن هذا الإصلاح وعن مدى استجابة العمل اليومي للمندوبية لخارطة الطريق هذه. وفي نفس الآن وأخذا بعين الاعتبار التكلفة الاقتصادية للعنف ضد النساء فإننا نتساءل عن دور المندوبية السامية للتخطيط في ورش مراجعة مدونة الأسرة خصوصا وأن كل الاحصائيات عن عدد النساء المعنفات في المجالين الحضري والقروي حسب السن والمستوى التعليمي والوسط الاجتماعي هي موجودة لدى المندوبية.

أما الأرقام المختلفة التي تنشرها المندوبية بصفة دورية، فإن بعض مكونات الحكومة تحتفظ عليها، بل وتشكك في مسطرة جمعها وفلسفة تكوينها.

ولا أدل على ذلك من الأرقام الصادمة في التشغيل والتي كان لها وقع كبير على المجتمع المغربي بصفة عامة وعلى متبعي هذا الشأن بصفة خاصة أما تقرير المندوبية الصادم عن واقع العمالة في القطاع الفلاحي، فإنه يطرح أكثر من علامة استفهام، خصوصا وأن 97% من هذه العمالة هي غير مهيكلة، وتعيش في هشاشة كبيرة مع غياب معالم التحسن أو العصرية، فكيف تتصورون أن القطاع الفلاحي، وهو من أكثر المساهمين في الناتج الداخلي

تداعيات هذه الظاهرة على الاقتصاد المغربي ومناخ الأعمال والاستثمار، كما أكد على ذلك البنك المركزي المغربي في تقريره الأخير، حيث نبه خبراء مغاربة إلى خطورتها وضرورة التدخل للحد منها فالرشوة كما تعلمون تضر بالاقتصاد الوطني وتكبده خسائر في نقاط النمو، هناك تقديرات بأن المغرب يفقد حوالي 50 مليار سنويا بسبب الفساد.

كما سجلت منظمة الشفافية الدولية، في آخر تقرير لها حول مؤشر مدركات الفساد في عام تراجع المغرب بنقطة واحدة في التصنيف حيث حل في المركز 94 عالميا بـ 38 نقطة، وذلك من بين 180 بلدا وإقليما من خلال مستوياتها المدركة لفساد القطاع العام على مقياس من صفر (شديد الفساد) إلى 100 (نظيف جدا). وبذلك فالمغرب يحتل مراتب متأخرة على هاد المستوى وهو ما يشكل معضلة كبرى. ونسجل أن المغرب كان في الرتبة 87 عالميا سنة 2021.

لا نشك في الإرادة السياسية.

خطاب الذكرى 24 للعرش حيث، قال جلالة الملك نصره الله: "إن الجدية كمنهج متكامل تقتضي ربط ممارسة المسؤولية بالمحاسبة وإشاعة قيم الحكامة والعمل والاستحقاق وتكافؤ الفرص". والإشارة التي أعطاها جلالته عند تقديم التقرير السنوي لبنك المغرب عندما قال بأن الرفع من نجاعة الاقتصاد الوطني تتطلب محاربة الرشوة، بل في هشاشة الإجراءات والتدابير المتخذة بالمقارنة مع حجم وخطورة الظاهرة على السياسات العمومية وعلى البرامج الموجهة للتنمية، وعدم نجاعة الأحكام القضائية أحيانا التي لا تعبر عن حجم الفساد المستشري في المرافق العمومية ومختلف مناحي الحياة.

السيد الرئيس،

لا ننكر الجهود الكبيرة المبذولة في هذا الشأن حيث نستفيق يوميا على أخبار متابعات قضائية بتهمة الرشوة وتبذير المال العام لكن ما ينقصنا هو:

- التنشئة التربوية في البيت وفي المدرسة؛
- إجراءات أكثر حزما منها تبسيط مساطر التبليغ وحماية المبلغين والتعجيل في إصدار الأحكام القضائية ومحاولة التخفيف من العنصر البشري؛
- التعبئة الجماعية والتكامل المؤسسي ضمن رؤية مشتركة تتضمن بالإضافة إلى الأهداف والمشاريع تحديد الأدوار والمسؤوليات في هذا المجال أي تحقيق الالتقاء بين القطاعات؛
- رصد كل الوسائل واستثمار التطور التكنولوجي ضرورة إرساء وثقافة النزاهة، وأسس دولة الحق والقانون، ودعم المبادرات السابقة في التقليل من مؤشرات الفساد وشفافية وإصلاح المرفق العام، وعالم المال والأعمال؛
- البحث عن حلول استباقية والمقاربات الكفيلة للتصدي للرشوة والفساد

الحام ببلادنا وهو على هذه الصورة من الهشاشة؟
إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل، ومن أجل التجويد المستمر لكل الإحصائيات التي هي أصل اتخاذ كل القرارات الاقتصادية والاجتماعية، نلاحظ أن الميزانية الفرعية للمندوبية لن تستطيع تغطية مصاريف التعاقبات مع الخبراء في كل المجالات الواجب دراستها وتحليلها.

بالنسبة لمشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار وانتقائية وتقييم السياسات العمومية، فإن الاستثمار المنتج هو رافعة أساسية لخلق فرص الشغل والقيمة المضافة خصوصا إذا كانت الترسنة التشريعية والقانونية تسمح بتنوعه والرفع من تنافسيته.
إن خلق هذه الوزارة، كتوصية من توصيات النموذج التنموي الجديد، ساهم في إخراج الميثاق الجديد للاستثمار بعد أزيد من 20 سنة من الانتظار. في انسجام تام مع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وتعزيز استكمال منظومة الإصلاحات الهيكلية في إطار تعزيز الحكامة الجيدة.

إن تبسيط عدد المساطر الإدارية (22) قد مكن من خفض عدد الوثائق المطلوبة بنسبة 45 إضافة إلى لا تركز الإجراءات الإدارية مع تحديث الإدارة واستعمال الرقمنة وتعزيز دور المراكز الجهوية للاستثمار واللحان الجهوية الموحدة، كل هذا يساهم بكل تأكيد في تحسين مؤشر مناخ الأعمال ببلادنا وكذلك الاستثمار بالخارج.

إن الاستثمار في المغرب، مع ما تحقق بفضل الجهود التي قامت بها الوزارة، وفقا للتعليمات الملكية السامية، لا زال يعاني من عدة معوقات مثل إشكالية العقار الذي أصبح صعب المنال خصوصا في الحواضر الكبرى كما أن المشاريع المتوسطة والصغرى يجب أن تحظى بنفس الاهتمام والتحفيزات دون أن ننسى الدور المحوري لمغاربة العالم.

أما بالنسبة لمشروع الميزانية الفرعية للهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها بتحليلنا لاسم هذه المؤسسة الدستورية طبقا لما جاء في الفصل 167 من الدستور:

- النزاهة: الشفافية وبعد أخلاقي؛

- الوقاية من الرشوة: تقتضي إجراءات استباقية قانونية وتنظيمية؛

- محاربتها: تقتضي إجراءات بعدية؛

وكما تعلمون، فالفساد ظاهرة عالمية تؤثر على التطور الاقتصادي والاجتماعي للعديد من البلدان، خصوصا تلك التي تعاني الفقر وضعف المؤسسات، وعدم تشبع مواطنيها بقيم النزاهة والمواطنة.

وفي هذا الإطار يعد ورش محاربة الرشوة من الأوراش الكبرى التي التزمت ببلادنا بفتحها للقطع مع المفسدين وحماية المال العام ومحاربة كل أشكال الارتشاء. وأحد مظاهر العجز البنيوي الذي يعاني منه المغرب، والذي يمثل في جودة الحكامة العمومية على المستويين المحلي والوطني. بالإضافة إلى

تلقه في الدورة الاقتصادية والاجتماعية ومدى مساهمتها الفعلية في التنمية بشتى مجالاتها، نرى أن الميزانيات المرصودة لها لسنة 2024، غير كافية لمواكبة البرامج الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الكبرى، والتي تسعى الحكومة لتحقيقها.

(3) مداخلة الفريق في مناقشة مشاريع الميزانيات القطاعية التي تندرج ضمن اختصاصات لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية:

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمين؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

أتناول الكلمة اليوم باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل لمناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاص لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية برسم السنة المالية 2024 وهي:

- وزارة الداخلية؛

- وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة؛

- وزارة التجهيز والماء؛

- وزارة النقل واللوجستيك.

بالنسبة لمشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية، لقد كانت مناسبة لنسجل في فريق الاتحاد المغربي للشغل بفخر واعتزاز ما تتسم به الوضعية الأمنية بفضل الجهود التي تقوم بها بلادنا للتصدي لكافة المخاطر والتحديات ويقتطع المؤسسة الأمنية الوطنية، والحكامة الأمنية ومحاربة الإرهاب التي أعطت للمغرب صورة جد مشرفة تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، ولا زلنا نطمح إلى بدل المزيد من الجهود لمحاربة الجريمة في بعض المدن.

كما نعتبر داخل فريق الاتحاد المغربي للشغل بمجلس المستشارين، أن المهام الملقاة على عاتق الوزارة ليست بالهينة وهي بالأساس "الحفاظ على الأمن وحماية الأرواح والأعراض والأموال والحريات، ومنع الجرائم وضبطها، وتتكفل بطمأنينة وأمن المواطنين والمواطنات، ومحاربة انتشار المخدرات وإدارة حركة المرور وإدارة المنشآت، وتأهيل الإدارات الترابية وتحديثها ومكافحة الحرائق والإنقاذ والإسعاف." هي مهام جسام تستوجب تضافر جهود الجميع، حكومة وبرلمانا ومؤسسات الدولة وهيئات المجتمع المدني والسياسي وشركاء اجتماعيين ومواطنين، ومواجهة كل الأزمات والتخفيف من حدة آثارها وهنا نخي عاليا وزارة الداخلية والقوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والإدارات الترابية على الجهود الكبيرة التي بذلوها في التخفيف من حدة زلزال الحوز وتجند كل العاملين بها لتأمين عمليات التضامن والمبادرات التطوعية التي قام بها المغاربة اتجاه إخوانهم وأخواتهم ضحايا الزلزال.

من خلال ضبط المساطر الإدارية والتقليل من الهفوات القانونية التي من شأنها خلق هواش للتلاعب؛

- تعبئة المجتمع المدني والشباب في إطار برامج اجتماعية وحملات توعوية لتعزيز الوقاية من الفساد ببلادنا؛

- الاستمرار في إخراج منظومة قانونية عصرية متكاملة لمكافحة الفساد والرشوة وعدم الإفلات من العقاب؛

- ضمان الحريات المدنية والتفاعل مع ثنائية حقوق / واجبات، لوقف ارتفاع مؤشر الفساد؛

- محاسبة رمزية للفساد في المغرب.

بالنسبة لمشروع الميزانيتين الفرعيتين لمجلس النواب ومجلس المستشارين، نؤكد على ضرورة العمل على التحسين من أداء المؤسسة البرلمانية من حيث التكوين والانفتاح على التجارب الدولية لتأهيل ممثلي الأمة في القيام بمهامهم التشريعية والرقابية وتفعيل الدبلوماسية البرلمانية وتقييم السياسات العمومية، وتقوية قدرات موظفي المجلس من خلال التكوين والتكوين المستمر والتمكن من اللغات الأجنبية قصد الاضطلاع بمهامهم في مواكبة السيدات والسادة البرلمانيين.

أما بخصوص الميزانية الفرعية لمجلس المستشارين، فهي فرصة لمناقشة ميزانية مؤسسة دستورية، تتميز بتركيبها المتنوعة من ممثلي الجهات والغرف المهنية والفرقاء الاقتصاديين والاجتماعيين.

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نستنكر رفض بعض المسؤولين الحضور للمساءلة أمام اللجان الدائمة للمجلس، ضدا على كل المقترحات الدستورية في هذا الشأن وضربا في الدور الرقابي للمجلس كما أن الحكومة، تكاد ترفض كل مقترحات القوانين المقدمة من طرف السادة المستشارين، إلا من بعض ما تترجحه الأغلبية مما يسائل الدور التشريعي لمجلسنا الموقر في علاقته مع السلطة التنفيذية.

أما فيما يخص موضوع المساءلة الشهرية للسيد رئيس الحكومة فإنه يفرض فرضا من طرف الحكومة وتركية الأغلبية في مجلس المستشارين، ويكون خارج الهوم الآنية لعموم الشعب المغربي.

في المقابل نطالب، السيد رئيس المجلس بالاهتمام أكثر بالأطر العاملة بالمجلس، لما يبذلونه من مجهود جبارة ليكونوا في مستوى التحديات المفروضة عليهم، خصوصا وأن خاصية رئاسة المجلس لهذه الدورة التشريعية، أنها رئاسة نقابية، واعية بالهواجس الاجتماعية التي تعيشها الطبقة العاملة عموما وأطر المجلس بصفة خاصة كما نطالب بالاهتمام أكثر بمؤسسة الأعمال الاجتماعية لموظفات وموظفي مجلس المستشارين، وتحسين برامج السكن والترفيه والتدريس الخاصة بأبنائهم.

السيد الرئيس؛

بالتع في نوع القطاعات التي ناقشنا مشاريعها الميزانية، والدور الهام التي

المهمة لتنفيذ السياسات العمومية الترابية، ومدخل لكل التدابير اللازمة لخدمة المواطنين في المجالات الحيوية، والوسيلة الضرورية لتنزيل النموذج التنموي المنشود وتجسيد الجهوية الموسعة وبناء الثقة في المؤسسات، فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل، نثمن عاليا كل الجهود التي تبذلها وزارة الداخلية لتنزيل هذا الورش.

وإذ نثمن كذلك وضع برامج ومشاريع مندمجة بين الدولة والجهات المحلية باعتبارها الآليات الأنجع لإعمال مبادئ التدبير والحكمة الجيدة، وندعو إلى الأخذ بعين الاعتبار العدالة المحلية في تقديم الدعم المالي والتقني للمجالس الجماعية، كما نثمن عاليا ورش الحكامة والجهود الكبيرة المبذولة لضمان تدبير سليم للشأن المحلي ومختلف البرامج الاجتماعية.

لنا الثقة الكاملة فيما تقوم به وزارة الداخلية من مجهودات كبيرة من أجل إنجاح ورش تفعيل الجهوية الموسعة وترسيخ الخيار الديمقراطي وتعزيز دور المؤسسات والمجالس المنتخبة تطويرا للديمقراطية التشاركية، واضطلاع الجماعات الترابية بأدوارها وذلك من خلال:

- المزيد من الاستقلالية والتطور لكل الآليات المؤسساتية التي تدخل في إطار الجهة. التي تبقى مكسبا لتوسيع مجال الديمقراطية وإعطاء الفرصة للإقبال قيادات سياسية ونخب كفأ على تدبير شؤونها؛
- نقل الاختصاصات والإمكانات المادية والبشرية التي تزخر بها وزاراتكم إلى الجهات، خصوصا الجهات الفقيرة لتمكينها لتجسيد تطلعات سكان كل جهة وتحقيق العدالة المحلية، وتبادل الخبرات والمؤهلات وتفعيل مبدأ التضامن لما فيه خدمة بلادنا؛
- تفعيل مبدأ الديمقراطية التشاركية التي تعتبر آلية يتم من خلالها ضمان مشاركة المواطنين والمواطنات والجمعيات في اتخاذ القرار العمومي.

السيد الرئيس المحترم؛

اعتبارا للأدوار الهامة التي يضطلع بها العنصر البشري في تنزيل مختلف الأوراش، لا يفوتنا التذكير بواقع حال الأوضاع المهنية والاجتماعية التي تعيشها مختلف فئات الموظفين والموظفين والعاملات والعمال، المرتبطين بوزارة الداخلية والجماعات الترابية، وكذا سبل معالجة مختلف مطالبهم المطروحة والمشروعة.

بهذه المناسبة السنوية المالية الهامة، نؤكد مطلبنا من داخل فريق الاتحاد المغربي للشغل، للجهات المعنية لفتح باب الحوار الاجتماعي مع أخواتنا وإخواننا النقابيين، في الجامعة الوطنية لعمال وموظفي الجماعات المحلية، والجامعة الوطنية للإنعاش الوطني المنضويتين تحت لواء منظمتهما العتيدة، من أجل معالجة مختلف القضايا التي تهم شغيلة هذا القطاع، على ضوء مضامين المذكرة المطالبة التي سبق لهذه الجامعة أن رفعتها إلى وزارة الداخلية.

ونحن لا نشكك في رغبة وإرادة وزارة الداخلية في البحث عن حل لكل الملفات العالقة من خلال الاستماع لمطالب كل الفئات، أخذا بعين الاعتبار

ولا يسعنا هنا إلا أن نشكر السيد وزير الداخلية على الجهود الكبيرة التي يقوم بها من أجل إنجاح الورش الملكي المتعلق بتعميم ورش الحماية الاجتماعية والدعم المباشر عبر آليات السجل الاجتماعي الموحد والسجل الوطني للسكان الذي لا شك سيسهل عملية استفادة الفئات الهشة والمستضعفة من حقهم في التغطية الاجتماعية.

ولكل ذلك نرى في فريق الاتحاد المغربي للشغل أن الميزانية الفرعية المرسودة لوزارة الداخلية برسم سنة 2024، 43,96 مليار درهم غير كافية مقارنة مع المشاريع الكبرى التي تعتمد الوزارة القيام بها، بالمقابل نثمن اختيار الوزارة تخصيص 7944 منصب مالي محدث لتعزيز مواردها البشرية.

ونثمن عاليا كما جاء في عرض السيد الوزير المحترم التأشير على خمسة برامج للتنمية الجهوية من أصل 12 برنامجا، في انتظار التأشير على البرامج المتبقية، والتي هي في طور الإعداد، وكذلك على الوفاء بالالتزامات التعاقدية برسم سنة 2023 المتعلقة ببرامج التنمية المندمجة للجهات الجنوبية، وعلى تحويل المساهمات المالية المتعهد بها بمقتضى اتفاقيات الشراكة الخاصة بهذه الجهات، بحيث أن الكلفة المالية الإجمالية للمشاريع موضوع النموذج الجديد لتنمية الأقاليم الجنوبية تقدر بحوالي 78.4 مليار درهم.

كما ننوه بالعمل الجبار الذي تقوم به الوزارة إلى جانب باقي القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية من أجل تنمية المناطق الجهوية الجنوبية أخرى مشروع الطريق السريع تزيت - الداخلة، وكل المشاريع التي تعزز النهضة التنموية التي تشهدها الأقاليم الجنوبية بالقيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، سواء على مستوى تعميم البنيات التحتية وخدمات القرب، وتوطين الاستثمارات المنتجة لفرص الشغل والتشغيل الذاتي، ما يعكس المنظور والرؤية الشاملة والمتكاملة لبلادنا في الدفاع عن مغربية الصحراء بأبعادها المختلفة السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والاجتماعية والبشرية للمنطقة.

وبخصوص حماية الملك العمومي، نسجل أهمية الجهود التي يقوم بها رجال السلطة في العديد من المدن المغربية لتحرير الملك العمومي، وما نتمناه أن يتم تعميم هذه العمليات على مجموع المدن المغربية للحد من انتشار وتوسع ظاهرة الاحتلال والتزاي على الملك العمومي من طرف بعض أصحاب المحلات التجارية وأرباب المقاهي باستغلال الممرات وأرصفت الشوارع والأزقة والبناء فوقها وضمها لملكهم الخاص، مما يربك ويعرقل حركة مرور الراجلين وتشويه جمالية الشوارع.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمين؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

اعتبارا لكون مؤسسة الجهة لبنة لتدعيم دولة المؤسسات بالإضافة إلى أهدافها الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق التوازنات المحلية، وأحد الأركان

بالنسبة لإعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، فهي ركائز أساسية للدولة، تُعزِّز التماسك المحلي للسياسات العمومية، وتضمن انسجام الخيارات الاستراتيجية للدولة، وتؤطر أدوات التخطيط الترابي على الصعيد الجهوي.

إذ نجد أن توجهات السياسة العامة لإعداد التراب هي تعبير عن سياسة محلية متجددة، تستند على المقاربة الترابية للمشاريع والبرامج السياسية العمومية، وتعمل من أجل التجسيد المحلي لمعالجة إشكاليات التنمية التي تواجه المجالات، بحيث تندرج في حركة كبيرة تجعل من المجال مفتاحا زمنيا ناجعا لمواجهة التحولات الاقتصادية والاجتماعية، وتفرض على الدولة والجهات نظاما جديدا، في إطار مقتضيات الدستور والقوانين التنظيمية التي تدعو إلى الإصلاح في إطار الجهوية.

ولضمان إنجاح الإصلاحات المؤسساتية، التي اعتمدتها بلادنا في تنزيل مسلسل الجهوية المتقدمة بعد جائحة كورونا والأزمات العالمية والكوارث الطبيعية، نحن مطالبين حكومة وبرلمانا اعتماد سياسة جديدة لإعداد التراب، تتأشى وتطلعات الشعب المغربي تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

وفيما يخص التعمير والإسكان، نستحضر مُخلفات زلزال الحوز الذي مَحَا خصوصيات المنطقة وثرأها من الوجود، ونرى أن إعادة إعمار المناطق المتضررة من الزلزال تمثل تحديا حقيقيا وهاما لنا جميعا، حكومة وبرلمانا وشركاء اجتماعيين ومجتمع مدني، ويجب أن يركز على خطوات موضوعية وحقيقية، بمشاركة المجتمع المحلي في عملية الإعمار، بعد تقييم الأضرار بعناية، وضمان الاستدامة والتنسيق بين الجهات المختلفة، مع تعميم تعمير المناطق النائية، ولما لا، تسطير برامج سكنية في المجالات القروية، مثل تلك البرامج التي أُعْرِقَتْ بها جَنَبَات المدن الكبرى، بحيث نجد مُعظم الشقق وللأسف الشديد فارغة ولا مُشترى لها لضيق مساحتها.

وهذا إشكال كبير، على الحكومة أن تتدخل لوقف مثل هته المباني التي لا تتجاوز مساحة شققها في بعض الحالات 50 متر مربع، مساحة كافية لانتشار الأمراض المعدية، وللأسف الشديد نجد في بعض المشاريع العقارية الكبرى غياب المرافق الاجتماعية، الشيء الذي يقام من أوضاع شبانا.

السيد الرئيس المحترم؛

يجب القطع مع الساسرة، وتَجَنَّب المضاربات العقارية وكل أساليب التحايل على المواطنين الراغبين في الاستفادة من الدعم المباشر الموجه للأسر التي ترغب في الحصول على السكن، وأؤكد لكم من الآن أن "النوار" الذي هو نسبة من المبلغ الإجمالي، الذي يتعين على الضحية الراغب في شراء عقار أن يدفعه مقابل حيازة مسكن، يدفعه "تحت الطاولة" إلى مالك العقار، خارج إطار المبلغ المصرح به في عقد الشراء، سيتضاعف بدون شك لجشع بعض المنعشين العقاريين.

المهام الجسام التي يقومون بها. وأنهم يعانون منذ مدة من أوضاع متأزمة، خصوصا وأن بلادنا تعرف عهد جديد مبني على دولة اجتماعية تراعي ظروف كل الفئات المجتمعية.

السيد الرئيس،

نعتبر في الاتحاد المغربي للشغل أن المهام الجسيمة التي تتحملها وزارة الداخلية، خدمة للأمن الداخلي والخارجي لبلادنا بما لا يتناقض مع كافة الضمانات الحقوقية، بالنظر للعلاقة الجدلية التي تجمع بين الأمن وحقوق الإنسان، باتت تتطلب مقاربة أمنية من وسائل مادية ولوجستية، وتكوين مستمر للموارد البشرية، مما سيؤهل هذه الموارد البشرية التي تشتغل في العائلة الكبرى لهذا القطاع المهم.

ولنا اليقين أن وزارة الداخلية لن تدخر جهدا في التعاطي إيجابا مع كل القضايا المطروحة. لما فيه مصلحة بلادنا والرفق بالوضعية المادية لكل المستخدمين والمستخدمين وكل العاملات والعمال أينما وجدوا.

أما الميزانية الفرعية لوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة فلقد كانت مناسبة نوهنا فيها بالمنجزات التي تم تحقيقها رغم الظروف الاستثنائية والكارثة الطبيعية التي تعرضت لها بلادنا، إثر الزلزال الذي ضرب منطقة الحوز في 8 شتنبر 2023، وجددنا من موقفنا الترحم على أرواح شهداء ضحايا زلزال الحوز، وشكرنا الله تعالى على ما قدره علينا، حقيقة قدر آل جميع المغاربة وفي مقدمتهم جلالة الملك محمد السادس نصره الله، الذي أعطى تعليماته السامية في ظرف وجيز، لاحتواء تداعيات الزلزال، الذي كشف عن وحدة المغاربة ومعدنهم الأصيل، وقدرتهم على الصبر في أوقات الشدة والحن، وتعاملهم مع هذه الكارثة الطبيعية بطيبة قلب، ومُسَارَعَتِهِمْ إلى التضامن والتآزر ومد يد المساعدة فيما بينهم، وإسراع الحكومة في تنزيل مضامين الورش الملكي الذي يندرج في إطار مواصلة إرساء أسس مفهوم الدولة الاجتماعية الذي كان دائما حاضرا في السياسات العمومية بالمغرب، من خلال مختلف برامج الدعم والمساندة للفئات الاجتماعية الفقيرة، كما سجلنا باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل موقفنا الإيجابي، تُجَاه مشروع القانون رقم 59.23 يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي، الذي يعهد إليه السهر على تدبير مشروع القانون رقم 58.23 يتعلق بنظام الدعم الاجتماعي المباشر، الرامي إلى تطبيق بعض أحكام القانون - الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية، هاذين المشروعين القانونيين الاجتماعيين اللذان تم التصويت عليهما بمجلس المستشارين يوم الثلاثاء 21 نونبر 2023 بالإجماع، معتبرينها فرصة حقيقية لإعادة النظر في سياسة الدولة في المجال الاجتماعي، والتفكير في إعادة ترتيب الأولويات، لتنتقل الدولة من دعم العرض إلى دعم الطلب من خلال تقديم دعم مالي مباشر للأسر.

السيد الرئيس المحترم؛

المساحات والفضاءات الخضراء في التصميم العمراني (حيث تم تحويل العديد من المساحات الخضراء إلى مرافق عمومية)؛

- القضاء على الاختلالات السوسيو مجالية بين المجالات الترابية وخلق نوع من الانسجام الحضري بين مختلف مناطق المدينة. وفي هذا الإطار، طالبنا من داخل فريق الاتحاد المغربي للشغل، بإيلاء المزيد من العناية للعنصر البشري الذي يعتبر العامل الأساسي لإنجاح مختلف الأوراش في مجالات الإسكان والتعمير وإعداد التراب الوطني وسياسة المدينة.

أما مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التجهيز والماء، فقد همت عدة مجالات مهمة ومتعددة تجلت في:

- الطرق والطرق السيارة؛

- الماء؛

- الموانئ والمملك العمومي البحري؛

- الأرصاد الجوية.

فبخصوص مجال الطرق والطرق السيارة، ننوه بالمجهودات التي بذلت في هذا المجال، بحيث أن ما يزيد على 57 كلم، ما يفوق 46 كلم منها معبدة، و1.857 كلم من الطرق المزدوجة التي نأمل أن ترتفع نسبة إنجازها مستقبلا، وبذل المزيد من الجهود في ذلك، نظرا لأهميتها الاستراتيجية على المستوى الوطني والداخلي، ولكونها تضمن تقاطعات متعددة المستويات لخدمة التجمعات السكانية والحركة المرورية، وتُمكن من استعمال الطريق في جميع حالات أحوال الطقس، وتضمن عدم تعطل الحركة المرورية داخل وخارج المدن، و1.800 كلم من الطرق السيارة، في انتظار تثليث مقاطع أخرى منها، والتي تعرف في فترة الدروة حركة سير تتجاوز حاجز 600.000 عربة في اليوم، و400.000 عربة في متوسط حركة السير اليومي، في الفترات العادية، كتثليث الطريق السيار المداري للدار البيضاء والطريق السيار الدار البيضاء-برشيد، هذه الطرق السيارة التي تمكن من الربط بين جميع المدن التي يفوق عدد سكانها 400 ألف نسمة، في ارتقاب تحقيق الرؤية السامية الملكية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، بتعزيز هذه الشبكة لتبلغ 3000 كلم بحلول عام 2030.

السيد الرئيس؛

الإنجازات التي حققتها بلادنا في مجال الطرق والطرق السيارة التي تلعب دورا محميا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، نرى أنه قد أصبح من الضروري أن تشمل المناطق القروية لفك العزلة عنها وتنشيط اقتصادها، تحقيقا للعدالة المجالية في توزيع المشاريع على مختلف أقاليم المملكة، بتقليص الفوارق المجالية في مجال البنيات التحتية الطرقية، وإعادة النظر في المعايير المعتمدة لإنجاز هذه

ويأمل فريق الاتحاد المغربي للشغل أن تكون للحكومة رؤية استباقية، لإنجاح الورش الاجتماعي الملكي الكبير لترجمة الرغبة المولوية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس لاستفادة الطبقة ذات الدخل المحدود والطبقة المتوسطة من سكن لائق، وحمايتهم من أخطبوط لوبي العقار.

نعلم باستفادة بعض الحواضر والمدن من سياسة إعادة تهيئة عمرانها كما هو الشأن بالعاصمة الرباط، التي أراد جلاله الملك أن تكون عاصمة الأنوار، ولما حظنا بالتغيرات الكبيرة التي عرفتها العاصمة الإدارية للمملكة والعديد من المدن والأقاليم التي تحولت مورفولوجيتها نحو الأفضل والأظف، وأصبحت تسر الناظرين من الساكنة والوافدين عليها، في حين ظلت تعاني أخرى من بطء في تهيئتها، رغم توفرها على المؤهلات، في حين همشت مدن أخرى ولم يعط الاهتمام الكافي لمؤهلاتها ومجالاتها، والدار البيضاء أكبر مثل على ذلك. فبالنظر إلى الأوراش والإصلاحات الكبرى التي انخرطت فيها بجدية وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة رغم حدود الميزانية، نؤكد في فريق الاتحاد المغربي للشغل على ضرورة الحرص على:

- تحيين النصوص القانونية لمختلف الأنظمة العقارية بشكل يساهم في إنجاح هذه المقاربة الجديدة؛

- الإسراع في متابعة إخراج وثائق التعمير وتعميمها على مختلف المناطق وإعادة النظر في عدد منها التي أصبحت متجاوزة؛

- تعميم تصاميم التهيئة على جميع المناطق مع مراعاة خصوصية كل منطقة (أصبح غير مقبول تطبيق تصاميم موحدة)؛

- متابعة تبسيط المساطر المتعلقة بالتسوية العقارية لأن العقار محرك أساسي للاستثمار؛

- تبسيط المساطر المتعلقة بمنح الرخص ومراجعة شروط تسليمها بالعالم القروي؛

- النهوض بالمجالات الهشة وخاصة تلك المتمركزة بالمناطق النائية والجبلية؛

- تأهيل المدن الجديدة المجاورة للمدن الكبرى بجميع المرافق العمومية الضرورية ترقى لتطلعات ساكنتها؛

- متابعة توسيع مجال الرقعة، باعتبارها من الرافعات الأساسية لإطلاق النموذج التنموي الجديد ببلادنا، في تدبير مختلف الخدمات المقدمة للمواطنين والمهنيين والمستثمرين؛

- متابعة القيام بإجراءات استباقية وحلول بديلة للمساكن الآيلة للسقوط وحماية ساكنتها من الأضرار التي قد تلحق بها؛

- مراعاة النوع الاجتماعي وتوفير اللوجيات في التخطيط والتهيئة العمرانية، احتراما للالتزامات المغرب الدولية والوطنية في مجال احترام حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، وفرض تخصيص واحترام

الطرق الشريانية لبلادنا.

وبهذه المناسبة نذكر الحكومة، بغلاء أسعار استعمال الطرق السيارة، مقارنة مع دول أخرى، والتي تظل مرتفعة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار معدل الدخل الفردي والمستوى الاقتصادي للبلد، ومن نتائج هذا الوضع، أصبحت بعض المقاطع الطرقية شبه خالية من العربات بفعل غلائها، وتفضيل مستعملي الطريق للطرق الوطنية، كما نؤكد على أننا مع بطاقة "جواز الطريق" لتسهيل عملية المرور، وليس لتسريح العمال، ونطالب من الحكومة إيجاد حل لهذه الفتنة التي انخرطت في سوق العمل، والتزم البعض منها مع مؤسسات بنكية لاقتناء مسكن لهم، لتجد نفسها متوقفة عن العمل بدون سابق إنذار.

ونذكر كذلك بالمخاطر التي تَعَرَّضُ مستعملي الطرق السيارة، بدءاً من الحيوانات التي يُصادفها مستعملي الطريق، وكذا منعدي الضمير الذين يلقون على السيارات بالحجارة من القناطر، لذا وجب التعزيز الوقائي لهذه الطرق.

السيد الرئيس؛

نحن لا نشكك في عزم وزارة التجهيز والماء على العمل في تنزيل أورايش الإصلاح التي انخرطت فيها بلادنا، من قبل الإعلان عن تنظيم كأس إفريقيا وكأس العالم، لمواجهة العديد من التحديات، وتحقيق مجموعة من الطموحات النابعة عن التوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، ولعل أبرز تحدي هو إعادة بناء المناطق المتضررة من زلزال إقليم الحوز، وجعلها تحظى بالتنمية، بمساعدة وكالة تنمية الأطلسي الكبير في ظرف زمني لا يتعدى خمس سنوات، حيث تضررت طرق ومسالك هذا الإقليم، وتعرضت لانشقاقات وتصدعات وانهيارات صخرية وانزلاقات أرضية، بحيث كشفت الوزارة الوصية على القطاع جهودها على إثر ذلك واتخذت مجموعة من التدابير والإجراءات التي تهم البنيات التحتية المائية والطرقية وفقاً للتعليمات السامية الملكية، وسجل فريقنا الاتحاد المغربي للشغل باعتزاز وفخر كبيرين نجاح الوزارة في إدارة الأزمة بفتح الطرق والمسالك القروية غير المصنفة وتهيئة المنصات المتعددة الاستعمالات لفائدة الساكنة، وفرق التدخل الذين كان لهم دور كبير في تدير الوضع ومن بينهم مؤطرين وخبراء من طرف المختبرات ومكاتب الدراسات، وإزالة حطام وأقاض المباني العمومية المنهارة، كما سجلنا كذلك نجاح الوزارة في إصلاح الأضرار التي لحقت المحطات الهيدرولوجية، والأضرار التي لحقت شبكات توزيع الماء الشروب التي يديرها المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب في المناطق المتضررة بالزلزال، كل هذه الإجراءات والتدابير كانت عبارة عن برنامج استعجالي لتحسين مستوى البنية لإقليم الحوز المنكوب، ونجدد من موقعنا أحر التعازي الحارة لضحايا هذا الحدث الطبيعي والمأساوي، الذي أبان عن تضامن وتلاحم المغاربة، الشيء الذي أبهر العالم وأظهر فيه المغاربة عن قيمهم النبيلة والتضامنية في وقت الأزمات.

بالفعل كان لزلزال الحوز أثر كبير على صبيب بعض العيون، وبقدرة قادر ظهرت خمسة عيون جديدة، نحمد الله عليها، في وقت أصبحت فيه المنظومة المائية تواجه العديد من التحديات الكبرى، بسبب استفحال الظواهر المناخية وما يترتب عنها من ندرة الموارد المائية، وعدم تكافئها مع الحاجيات المتزايدة بسبب النمو الديمغرافي وتوسع رقعة الإعمار، ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

السيد الرئيس؛

باعتبار أن الماء مادة حيوية تَصْنَعُ استقرار المواطنين والمواطنات في المناطق المهددة بالجفاف، يستوجب علينا حكومة وبرلمانا الإسراع بوضع استراتيجية واضحة المعالم لتجاوز الخصائص المسجل على مستوى هذه المادة الأساسية والمهمة في الحياة، في العديد من المناطق المهددة بالجفاف، ومواصلة بناء السدود والسدود التلية الصغيرة والمتوسطة وتسريع وثيرة إنجازها، لمواجهة تحديات السنوات القادمة لا قدر الله، واعتماد المتابعة الدقيقة للمتغيرات الطبيعية لإنجاز دراسات استباقية للسنوات المقبلة للرفع من الطاقة الاستيعابية للمياه لمواجهة شح المياه. نتساءل بالمناسبة عن مدة إنجاز هذه المشاريع المتعلقة بالمادة الحيوية الضرورية للمواطنات والمواطنين.

فسياسة الماء ليست مجرد سياسة قطاعية، وإنما هي شأن مشترك يهم العديد من القطاعات، ومن هنا ندعو إلى ضرورة الانكباب على معالجة إشكالية المتدخلين الكثر في قطاع الماء، لضمان التنسيق والالتقائية وتفعيل باقي الأجهزة المعنية بقضايا الماء ببلادنا، كالمجلس الأعلى للماء والمناخ، ومجالس الأحواض المائية.

وندعو إلى الرفع من وثيرة إنجاز البرنامج الوطني لتطهير السائل ومكافحة التلوث الذي سيمكن وبدون شك من إنعاش الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بقطاع التطهير السائل ومعالجة المياه العادمة، وخلق فرص الشغل، وخفض كميات المياه العادمة التي يتم التخلص منها في عرض البحر، وإمكانية إعادة استخدامها، كما ندعو الحكومة بوضع استراتيجية تواصلية واضحة، تؤسس لثقافة جديدة للتعامل مع الماء، انطلاقاً من الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح الدورة البرلمانية الحرفية 14 أكتوبر 2022، والذي خصص جزء هام منه للحديث عن التعاطي مع ندرة الماء وشح الأمطار ببلادنا، الشيء الذي أضفى يهدد الفرشة المائية ببلادنا، هذه الاستراتيجية التواصلية ستساهم بدون شك في الحد من الاستغلال العشوائي الذي يهدد استنزاف هذه المادة الحيوية، حيث قال جلالتة "لذا، ندعو لأخذ إشكالية الماء، في كل أبعادها، بالجدية اللازمة، لاسيما عبر القطع مع كل أشكال التبذير، والاستغلال العشوائي وغير المسؤول، لهذه المادة الحيوية " انتهى كلام جلالة الملك.

في هذه المناسبة السنوية المالية ندعو إلى الرفع من وثيرة إنجاز محطات تحلية مياه البحر ومحطات معالجة المياه العادمة واحترام آجال إنجازها، والتي

ستساهم بشكل كبير في التغلب مستقبلا على ندرة الماء، ولا سيما وأتينا في مواجهة مع ظواهر كونية طبيعية نجهل تأثيراتها مستقبلا، وندعو الله في هذه اللحظة أن يرزقنا بغيث جميل.

وبخصوص قطاع الموانئ نثمن كل الجهود المبذولة لتحديث وسائل العمل واستعمال التكنولوجيا بما يساهم في تجويد الخدمات المقدمة للمهنيين والمواطنين، ونأمل ألا تكون على حساب مناصب الشغل خصوصا وأتينا في ظل مرحلة بناء الدولة الاجتماعية.

ونأمل أن تلتزم الوزارة الوصية على القطاع بتوسيع مراكز الأرصاد الجوية في عدد من مناطق المملكة، وترفعون من وثيرة إنجاز الموانئ تنفيذا للبعد الأطلسي للمملكة، وفقا للرؤية المولوية السامية، ونشيد بالمناسبة انطلاق بناء ميناء الداخلة الأطلسي، الذي سيلعب دورا محميا في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والصناعية بالأقاليم الجنوبية، داعين الوزارة إلى إيلاء العناية الكافية بجميع الموانئ على غرار ميناء طنجة المتوسط، والعمل على مواجهة خطر التوحد التي تتعرض لها، عبر سن استراتيجية متطورة ودائمة لصيانتها.

أما قطاع الأرصاد الجوية، فإننا نثوّه بالتطور الذي حققته سلسلة التوقعات الجوية، على مستوى شبكة الرصد والاتصالات ومعالجة المعطيات، إلى جانب تحديث بطاقة اليقظة وإصدار النشرات الإنذارية، والذي كان له وقع إيجابي على الملاحة البحرية والجوية، وكذلك على الفلاحين الذين ينتفعون على الدوام بالتوقعات الجوية، ونجدد مطلبنا من داخل الاتحاد المغربي للشغل بالاهتمام وتشجيع البحث العلمي في هذا المجال لمواصلة تطوير المهارات التقنية للقطاع لتقوية شبكة الرصد الجوي ببلادنا.

السيد الرئيس؛

واعتبارا للدور الكبير الذي يضطلع به العنصر البشري في إنجاح مختلف المشاريع التي تشرف عليها الوزارة الوصية على القطاع، فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نطالب من الوزارة ببذل مجهود أكبر لرقى بالأوضاع المادية والمعنوية لكل العاملين بالقطاع، وإيلاء أهمية كبيرة بالموارد البشرية ومأسسة الحوار الجاد والمسؤول والمفضي إلى نتائج مُرضية، مع الحفاظ على الاستقرار المهني للموظفين سواء كانوا مَوْضُوعِينَ رهن إشارة أو مُلْحَقِينَ داخل القطاع، مشيرين في هذا الموضوع إلى شركة أو الربيع التي تستغل سد ابن امعاشو، والوضع المأساوي الذي يعيشه مستخدمو هذه الشركة، والخاضعين للقانون الأساسي لوكالات وشركات توزيع الماء والكهرباء بالمغرب.

أما بالنسبة لمشروع الميزانية الفرعية لوزارة النقل واللوجستيك، نؤكد في البداية على ضرورة تحديث قطاع النقل بين المدن، ولا سيما أننا مقبلين على تنظيم كأس أم إفريقيا 2025 وكأس العالم 2030، حيث أضحي من الأولويات الكبرى التي تستوجب علينا حكومة وبرلمانا سن تشريعات جديدة ترقى لطموحات عاهل البلاد محمد السادس نصره الله، وتماشى والبرامج الاجتماعية

المقبلة عليها ببلادنا.

وللأسف الشديد بالنسبة لبعض محطات الطرق، نسجل باستياء عميق وضعيتها ببعض المدن، والتي تفتقد لأبسط المرافق العمومية كالمراحيض، ناهيك عن حالة بعض حافلات نقل المسافرين المهترئة، ومعظم هاته المحطات تتواجد بأحياء سكنية ضيقة، مما يسبب الاكتظاظ والضوضاء وتلوث الهواء وإزعاج الساكنة، وخير مثال على ذلك محطة أولاد زيان بالمدينة الاقتصادية الدار البيضاء، ونسجل:

- عدم وجود كاميرات المراقبة بجل المحطات؛

- عدم توفر أعوان الشرطة بشكل كاف لضمان أمن المرتفقين وانسيابية حركة المرور؛

- ارتفاع ظاهرة انتشار الوسطاء، في بعض المحطات الطرقية، مما يسبب إزعاج المرتفقين؛

- تجمع المتسولين ببعض المحطات الطرقية؛

- عدم توفر موظفين على شارات تحمل أسماءهم.

وفي ظل غياب محاسبة خاصة تضمن كلفة تدبير المحطات، سيظل سؤالنا رهين الوضع الحالي معلقا إلى حين توفير استقلالية مالية وهيأة خاصة لتدبير المحطات الطرقية.

وبالمناسبة، نثمن الجهود التي تقوم بها الوزارة للرقى بالمحطات الطرقية، والمحطة الطرقية الجديدة بالرباط التي أشرف صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله على إعطاء انطلاق أشغالها في شهر أكتوبر 2020، وتم فتح أبوابها أمام المسافرين في شهر دجنبر 2022، تضم مرافق متعددة، فضاءات للإطعام والانتظار وتجهيزات عصرية، و46 رصيفا لحافلات نقل المسافرين، وتم تزويدها بتجهيزات تستجيب للمعايير الدولية المعمول بها في مجال الأمن والسلامة وجودو الخدمات، فضلا عن مراب لوقوف السيارات وحافلات النقل الحضري وسيارات الأجرة.

السيد الرئيس،

نسجل ببطء إصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية رغم صدور القانون سنة 2021 بحيث لم يتم إحراز أي تقدم في هذا الجانب، ورغم كل الجهود التي تبذلها الوزارة مازال هذا القطاع يواجه عدة صعوبات بالإضافة إلى:

- انتشار النقل غير النظامي؛

- شيخوخة الأسطول؛

- عدم ملائمة العرض للطلب؛

- المزايدة على المواطنين في الأمانة خلال العطل.

ويحتاج إلى دراسة شاملة وعميقة من أجل هيكلة وفق رؤية موحدة تشمل النقل الطرقي للأشخاص وللبضائع.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

أتناول الكلمة اليوم باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل لمناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاص لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين بالخارج برسم السنة المالية 2024 وهي:

- وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين في الخارج؛
- الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإدارة الدفاع الوطني؛
- وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية؛
- المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير.

بالنسبة لمشروع الميزانية الفرعية لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين في الخارج، كانت فرصة سانحة لنا للوقوف على النجاحات الكبيرة التي حققتها الدبلوماسية المغربية بتوجيهات سامية من صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في العديد من المناسبات كان آخرها خطاب جلالاته بمناسبة الذكرى 48 للمسيرة الخضراء والذي حمل رؤية جي وسياسية جديدة وجيو استراتيجية على الصعيد القاري. حيث تبنى خطاب جلالاته مفهوم مجموعة أطلسية إفريقية والتي كان المغرب وراء إطلاقها سنة 2022 من أجل الاشتغال على القارة الإفريقية.

رؤية تؤكد تبصر التوجه المغربي تجاه إفريقيا بقيادة جلالاته ومواصلة ربط الماضي بالحاضر عبر توطيد العلاقات المغربية الإفريقية وخاصة فضاءها الأطلسي سواء في المشاريع الاستثمارية والأمن وإحلال السلام في إطار التعاون جنوب جنوب.

وتتهج بلادنا اليوم تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة سياسة دبلوماسية متزنة وواضحة تتسم بالدينامية الإيجابية تجلت بشكل واضح في الدعم المتزايد لقضيتنا الوطنية الأولى ومبادرة الحكم الذاتي لحوالي 100 دولة وفتح أكثر من 30 قنصلية عامة بالعون والداخلية وعدم اعتراف أكثر من 84% من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالكيان الوهمي فضلا عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها الصحراء المغربية في إطار النموذج التنموي الجديد، الشيء الذي يكرس فعليا المقاربة التي تتهجها المملكة في معالجة هذه القضية.

إنجازات مهمة رغم الظرفية العالمية الصعبة وتزايد بؤر التوتر في العديد من المناطق في العالم كان آخرها الاعتداء الإسرائيلي الغاشم على غزة والجهود الدبلوماسية المكثفة من أجل وقف إطلاق النار، استمرار الحرب الأوكرانية الروسية وغيرها من الصراعات.

نجاحات باتت تؤرق الكيان الوهمي، وكرد فعل الاعتداءات الغاشمة والحجاة على مدينة السمارة من طرف ميليشيات البوليزاريو واجهها المغرب بحكمة وتبصر حيث عرفت مختلف المدن والمناطق الجنوبية مسيرات مليونية سلمية تنديدا بالفعل الشنيع.

ومن أهم المخرجات الجهوية في إطار الحوار القطاعي المشترك الذي عهدته وزارة النقل واللوجستيك مع مهنيي النقل هو إعداد مشروع مقايضة أئمة النقل وأئمة المحروقات، ويظل السؤل مطروحا: ما هي المرحلة التي وصل إليها إعداد المشروع، خاصة في ظل الظرفية الصعبة وتقلبات الأسعار والتي يتكبد المهنيون والمواطنون منها جزءا كبيرا من المعاناة.

وبالنسبة للنقل المستدام، قطاع النقل ينتج ربع غازات الدفينة العالمية، وأن المغرب وقع اتفاق باريس إذ يجب علينا التركيز على هذا القطاع وجعله ضمن خطة بلادنا للمضي قدما في المسار الصحيح بشأن العمل المناخي.

السيد الرئيس؛

نسائل الحكومة عن أنظمة النقل المستدام التي نحتاجها في سبيل بناء مستقبل أخضر منصف وشامل للجميع.

أما بخصوص المناصب المالية المحدثة لهذا القطاع في مشروع قانون المالية رقم 55.23 للسنة المالية 2024. يؤسفنا أن نسجل التراجع فيها. بحيث أنه تم تخصيص 50 منصب بالمقارنة مع السنة الماضية التي كانت 80 منصب التي جاء بها مشروع قانون المالية رقم 50.22 للسنة المالية 2023 هذا التقليل في عدد مناصب الشغل مؤثر على عدم اهتمام الحكومة بتأهيل القطاعات الحيوية وضرب صارخ في حقوق ومكتسبات المواطنين في الظفر بمنصب شغل قار.

وبالنسبة للسكك الحديدية، ومعاناة المسافرين الذين لطالما يشتكون من تأخر القطارات بصفة متكررة الشيء الذي يؤثر على جودة خدمات هذا القطاع الحيوي الذي يعتبر شريان وصل بين المدن الكبرى والصغرى. نطالب من داخل فريق الاتحاد المغربي للشغل بتجديد الأسطول واحترام المواقيت المعمول بها، مع إعادة النظر في التوقيت المخصص لبعض المدن الصغرى التي لا تتوقف بها القطار ابتداء من الساعة الثامنة والنصف ليلا، رغم احتياج فئة عريضة من المواطنين لهذه الخدمة نظرا لطبيعة عملهم واضطرارهم لاستعمال وسائل نقل أخرى رغم توفرهم على بطاقة الاشتراك.

وفي ختام مداخلة فريق الاتحاد المغربي للشغل بخصوص الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاص لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية برسم السنة المالية 2024، نؤكد على أن الميزانيات المرصودة للقطاعات السالف مناقشة ميزانياتها لا ترقى لحجم المشاريع الكبرى المزمع تنزيلها من طرف الوزارات المعنية على أرض الواقع.

والسلام.

4) مداخلة الفريق بمناسبة مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاص لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين بالخارج:

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمين؛

عن العالقين والعلاج والدعم النفسي وتقديم المساعدات بفضل توفر عناصرها البشرية على تكوين عصري وتجارب عديدة، وتوفرها على إمكانات لوجستكية عالية، جوية وبحرية وبرية ووحدات تدخل متخصصة من فرق البحث والإنقاذ، ومستشفيات طبية جراحية ميدانية وبناء مخيمات عسكرية للإيواء، مع تقديم حصص غذائية في مطاعم ومخابر متنقلة.

ولقد وثقت العديد من اللحظات الإنسانية لأفراد قواتنا الملكية سواء خلال البحث أو العلاج أو حتى اللعب مع الأطفال، كانت مشاهد لا يمكن لنا إلا الانحناء لها إجلالا وتقديرا للمجهودات المبذولة في هذا الظرف العصيب.

ودائما في إطار البعد الإنساني لهذه المؤسسة الذي كان ولا زال حاضرا، نثمن مساهمة المغرب في العديد من البعثات الأممية لحفظ السلام، سواء في أوروبا أو في إفريقيا أو غيرها من عمليات حفظ السلام أو عبر بناء مستشفيات متنقلة وخدمات اجتماعية مهمة في العديد من الدول: لبنان وليبيا وفلسطين وغيرها.

نشيد أيضا بالدور الكبير الذي تضطلع به القوات المسلحة الملكية على جميع الأصعدة من أجل الدفاع عن الوحدة الترابية ومراقبة الحدود واستتباب الأمن خاصة في المناطق الجنوبية والتصدي للمناورات الخارجية، والتي كان آخرها الاعتداء الهجمي لميليشيات البوليزاريو على أحياء في مدينة السارة. وفي ظل التحديات العالمية والصراعات السياسية والنزاعات التي يعرفها العالم والحاجة الملحة لهذا القطاع، لميزانية هامة تواكب التطورات العالمية في المجال العسكري والصناعات العسكرية والتسلح، فإن الميزانية المرصودة للقطاع رغم الرفع منها تظل غير كافية من أجل النهوض به أكثر، وثمين عنصره البشري عبر الزيادة في الأجور والتكوين والتحفيز وبناء المنشأة، والنهوض بالصناعة العسكرية وغيرها.

ومن جهة أخرى نثمن الاعتمادات المهمة التي خصصت لتغطية مختلف الإعانات التكميلية للمعاشات، لفائدة أرامل الشهداء والمتقاعدين وقدماء المحاربين العسكريين والمحاربين، وكذا تمكينهم من مجموعة من المساعدات الاجتماعية كالمساعدة على اقتناء السكن وأداء مناسك الحج، ومنح للمتقاعدين من أبناء المتقاعدين، وتسهيل الولوج للعلاج والتطبيب في كافة المستشفيات العسكرية وغيرها. مساعدة مهمة في هذه الظرفية الصعبة التي يعرفها العالم والمغرب من غلاء كبير في الأسعار.

أما بالنسبة لمشروع الميزانية الفرعية وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، فإننا نشيد باستراتيجية بلادنا في مجال إصلاح وتدير الحقل الديني بفضل السياسة الرشيدة لصاحب الجلالة أمير المؤمنين صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، من خلال تجديد عدد من المؤسسات الدينية الفاعلة في الحقل الديني وإنشاء أخرى، على المستوى الإداري والحكومة وتنزيل الرؤية الملكية للحقل الديني بالمغرب ميدانيا من خلال المجالس العلمية الإقليمية

وسجلنا في الاتحاد المغربي للشغل بكل ارتياح قرار مجلس الأمن رقم 27.03 حول الصحراء والذي يعزز الرؤية والخيار الاستراتيجيين لجلالة الملك ويعد هذا القرار بمثابة لبنة إضافية إلى الصرح الأسنى من أجل التسوية النهائية لهذا النزاع الإقليمي المفتعل ويبرهن من جديد على جدية المقترح المغربي والرامي إلى اعتماد الحكم الذاتي بأقاليمنا الجنوبية تحت السيادة المغربية كحل نهائي.

وبخصوص الجالية المغربية والتي أصبحت تشكل حوالي 18% من الساكنة، أكدنا على ضرورة إيلائها الاهتمام الكافي وجعلها في صلب أولويات السياسات الحكومية بالدفاع عن حقوقهم وحماية مصالحهم داخل وخارج أرض الوطن وتوطيد علاقتهم بوطنهم الأصلي عبر تطوير برامج التربة والتأطير الديني وتعليم اللغتين العربية والأمازيغية والمشاركة السياسية والعمل على تحسين وتطوير الخدمات الإدارية وتعميم الاستشارة القانونية والقضائية والإدارية وتسريع معالجة الشكايات والمنازعات الإدارية وتعزيز شبكة المراكز القنصلية وعصرنة بنيتها وأدائها وتقريب خدماتها من مغاربة العالم.

نثمن مقارنة النوع التي نهجتها الوزارة عبر إشراك العنصر النسوي بشكل قوي في العمل الدبلوماسي وفق الأرقام المهمة التي صرح بها السيد الوزير، عكس السنوات الماضية ونطمح للمزيد في هذا الاتجاه.

ولا بد من التأكيد على ضرورة رفع الميزانية المرصودة لهذا القطاع الحيوي ببلادنا حتى تتمكن الدبلوماسية المغربية من الاضطلاع بمهامها، لكون الميزانية المرصودة لها للسنة المقبلة 2024، لا نظن أنها ستكون كافية لمواجهة إنزال كل البرامج والأهداف التي تسعى لتحقيقها، كما نجد دعمنا ومساندتنا في فريق الاتحاد المغربي للشغل للجهود التي تقوم بها الدبلوماسية المغربية.

كما ندعو إلى ضرورة تثمين العنصر البشري، بالنظر لحجم المسؤوليات الدبلوماسية الجسيمة الملقاة على عاتقه، وذلك بالرفع من أجورهم، وإخراج نظام أساسي يراعي خصوصية القطاع الهام.

أما بالنسبة لمشروع الميزانية الفرعية الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإدارة الدفاع الوطني، فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل ننوه ونشيد بالنجاح الكبير الذي أبان عنه المغرب في تدبير زلزال الحوز، بالقيادة الحكيمة والمتبصرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وننوه أيضا بالدور الريادي والإنساني للمؤسسة العسكرية المغربية في التعبئة والتخفيف من آثار هذا الزلزال المدمر، وقبله جائحة كوفيد، وزلزل الحسيمة، وزلزال أكادير وغيرها من الكوارث الطبيعية، مما جعل هذه المؤسسة تراكم تجربة فريدة من نوعها عن الدعم الإنساني لكافة المتضررين سواء في الكوارث الطبيعية أو الأوبئة أو الحرائق وغيرها، مما جعل بلادنا تستغني عن تلقي العديد من المساعدات الخارجية، لأن مؤسسات بلادنا وعلى رأسها المؤسسة العسكرية وأيضا تضامن وتظافر جهود كافة مكونات الشعب المغربي كانت كافية لإثبات النجاعة والفاعلية في تدبير هذا الزلزال.

ولقد كان للقوات المسلحة الملكية دورا كبيرا في عمليات الإنقاذ والبحث

محو الأمية في المساجد، التي تشتغل بصمت وصبر كبيرين من أجل إنجاحه. وسيظل فريق الاتحاد المغربي للشغل يناهض العمل الهش أينما وجد، ويرفض عدم إنصاف أطر مجازة جعلها العوز وضعف الحال وانعدام فرص الشغل تقبل بهذه الوضعية، وسيظل يطالب بضرورة خلق مناخ مهني لائق، تتوفر فيه شروط الدعم والتحفيز ومستلزمات الاستقرار النفسي والمادي والاجتماعي عبر:

- تقنين العلاقة الشغلية من خلال إبرام عقود الشغل بالجهة المشغلة؛
- رفع قيمة التعويضات التي يتلقونها نهاية كل موسم دراسي؛
- وضع إطار قانوني يؤطر عملهم ومهامهم؛
- ضمان كافة حقوقهم الشغلية بدءا بالحماية الاجتماعية من تغطية صحية وتقاعد وتعويضات عائلية.

وهو أيضا فرصة لتشغيل شريحة مهمة من الشباب المجازين وضحايا تفشي البطالة، أطر كان لهم الفضل في إنجاح هذا البرنامج كما خططت له وزارتهم. لكن الوضعية الخاصة لهاته الأطر المجازة مهمة حيث أنهم لا هم موظفين ولا بأعوان متعاقدين، بل مجرد مكلفين بمهمة بمقابل جد زهيد يكرس للهشاشة، لذلك نتمنى من الحكومة أن تلتفت لهاته الفئة عبر تقنين العلاقة الشغلية، وترفع قيمة التعويضات، وأيضا تضمن لهم كافة حقوقهم الشغلية وتحمي حرياتهم النقابية.

أما بالنسبة لمشروع الميزانية الفرعية للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، قبل الخوض في مناقشتها لا بد أن نستحضر دور الحركة النقابية والطبقة العاملة رفقة كافة مكونات الشعب المغربي في معركة التحرير الوطنية وكفاحهم من أجل استقلال المغرب والقضاء على الحماية بكل أشكالها السياسية والنقابية، ولا بد من التذكير أيضا بالاعتقالات التي طالت رموز الاتحاد المغربي للشغل آنذاك، وعلى رأسها اعتقال المرحوم المحجوب بن الصديق والعديد من المناضلين والحكم عليهم بالسجن بسبب مواقفهم ونضالهم ضد المستعمر لصالح استقلال الوطن والطبقة العاملة. ولا بد من التذكير أيضا بمواقف الملك الراحل محمد الخامس وتعاطفه ومساندته لمواقف النقبائين وكفاحهم من أجل الاستقلال.

ونحن على أبواب 8 دجنبر لا بد من التذكير أيضا بالإضراب العام 8 دجنبر 1952 والذي تحمل فيه المرحوم المحجوب بن الصديق المسؤولية الأولى عن هذا الإضراب حيث سئل لماذا؟ كان جوابه من أجل استقلال البلاد، ليسجل التاريخ بمداد الفخر والاعتزاز مواقف الطبقة العاملة ضد الاستعمار الفرنسي والذي تكلمت بطرد المستعمر الفرنسي ورجوع الملك الشرعي للبلاد من منفاه في انتصار قوي لإرادة الشعب والعرش ضد المستعمر الغاشم.

وإلى حدود اليوم لازالت مواقف الاتحاد المغربي للشغل ثابتة وصادقة في الدفاع عن الوطن وعن وحدته الترابية والدفاع عن حقوق الطبقة العاملة ضد الظلم والاستغلال والقهر والرفع من المستوى المادي والفكري للعمال

والمحلية، والتي تتوخى مبدأ القرب في التعاطي مع قضايا المواطنين في مجال العبادات والمعاملات بالاستناد إلى الثوابت الدينية والثوابت المغربية عقيدة ومذهبا وسلوكا وتنفيذا لتعليمات أمير المؤمنين، كما نتمنى بالمناسبة تعميم التأمين الصحي على منظفي وحراس المساجد وذويهم اسوة بباقي القيمين الدينيين.

أما موضوع المناطق المتضررة من زلزال الحوز، فلقد عرفت العديد من المساجد ضررا بالغاً يقدر العدد بـ 2217 مسجداً يندرج بعضها ضمن التراث العالمي أو الوطني وعمرت لقرون، وعلى رأسها مسجد تمل والذي يعكس حضارة وأمجاد الدولة الموحدية.

فإعادة الترميم أو البناء، بلا شك ستطلب مجهودات ضخمة، وسيظل السؤال مطروحا: عن مصير القيمين الدينيين على هذه المساجد المتضررة وأيضا مصير الأشخاص المسؤولين عن النظافة والحراسة.

أما أزمة توفير الوعاء المخصص للمقابر فهي ليست مسؤولية الوزارة الوصية على القطاع المباشرة، لكن لابد من التطرق لها ودق ناقوس الخطر من جديد للتنبيه لخطورة الوضع في ضل غياب أو قلة المساحات العقارية المخصصة لدفن الموتى، الشيء الذي يقتدي وضع مخطط للمقابر للحصول على الأراضي وتجهيزها مسبقا، وسلا الجديدة نموذجاً.

أما برنامج محو الأمية بالمساجد فهو يشكل إحدى أكبر وأعقد المعوقات أمام تقدم وتمية المجتمعات، وبهذه المناسبة نهني بلادنا بالقيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله على إيمانها بجذوى التصدي لمعضلة الأمية في أوساط الكبار، وبأهمية الرهان على تعليم وتأهيل العنصر البشري ليكون في صلب مسيرة الإصلاح والإقلاع التنموي الشامل مع تحسين المؤشرات المرتبطة بالتنمية البشرية والاجتماعية، ونوه بنتائج برنامج محو الأمية بالمساجد الذي بلغ عدد المستفيدين منه، حوالي 4 ملايين ونصف مستفيد 47% من المستفيدين إناث، منذ انطلاقة سنة 2000.

ويعتبر فريق الاتحاد المغربي للشغل أن من حسنات هذا البرنامج، كونه:

- عمل على محو الأمية بأبعادها المختلفة في أوساط شرائح واسعة من المواطنين والمواطنات، وتنمية قدراتهم المعرفية للاندماج في واقعهم السوسيوإجمالي؛
- رفع نسبة المستفيدين بالعالم القروي إلى 47 %؛ مما فتح آفاقا للمعاملات والعمال القرويين، خاصة من خلال التكوينات التي تلقونها؛
- سجل استفادة الإناث بنسبة 89 في %.

وإذ نجد بالمناسبة، ترحمنا على أرواح ضحايا زلزال الحوز، ونشير الانتباه إلى آثاره التي تسببت في إغلاق بعض المساجد التي كانت تحتضن دروس محو الأمية، ونطلب من الحكومة إيلاءها عناية خاصة من أجل إعادة بناء ما هدمه الزلزال، وإصلاح المتضررة منها، بهدف فتحها في أقرب الآجال أمام عموم المستفيدين والمستفيدات.

ونجاح هذا البرنامج في تحقيق أهدافه يعود كذلك إلى فئة مؤطري برامج

والعاملات.

إلا أنه وللأسف واقع بعض المسؤولين اليوم وأؤكد البعض، لم يستوعب الدور الريادي للنقابة ودورها كشريك اجتماعي أساسي وليست خصما، وأكرر شريك أساسي كما قلت في العملية التنموية والدفاع عن حقوق الطبقة العاملة وتحسين مكتسباتها.

وسيطل حق تأسيس النقابات، حق أساسي تضمنه القوانين الدولية ويضمنه دستور 2011 والدساتير السابقة، بحيث أنه لجميع المواطنين والمواطنين المرتبطين بعلاقات شغلية ومهنية الحق في الانتماء النقابي المجدي المستقل عن الحكومة والأحزاب وأرباب العمل لأنه هو السبيل الوحيد لضمان الحقوق وصون المكتسبات.

وبالعودة لمناقشة ميزانية القطاع، فإن الحريات النقابية تعرف انتهاكات منهجة ومعادية لكل عمل نقابي حر ونزيه في ضرب صارخ لكل المواثيق الدولية والوطنية وفي تحقير تام وخطر لمقتضيات دستور المملكة والتشريعات التي تؤطر العمل النقابي والتنظيم المهني. بدء برفض الاعتراف بتأسيس المكتب النقابي المنضوي تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل سنة 2021 وانتهاء باستهداف المناضلين والتضييق عليهم بشتى أنواع الإجراءات التعسفية كالتهنيط النقابي والحرمان من الإجازة السنوية وتجريمها في أحسن الأحوال، ناهيك عن الاستفسارات وفبركة الوقائع والأحداث الكاذبة، تنقيلات تعسفية، مجالس تأديبية كيدية، واقتطاعات من الأجور والتعويضات، إعفاءات، كلها إجراءات تطل فقط مناضلي الاتحاد المغربي للشغل.

نسجل تعنت المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير في فتح باب الحوار والتواصل الجاد مع المسؤولين النقابيين والإنصات لمهوم الشغيلة والاطلاع على ملفهم المطلي، الشيء الذي يهدد السلم الاجتماعي بهذه المؤسسة.

وفي خرق واضح للمبادئ الدستورية والمتعلقة بالمساواة والاستحقاق وتكافؤ الفرص وهذا وجه آخر من أوجه التعسف يرفض المندوب السامي السلاح لدكثرة هذا القطاع اجتياز مباريات التعليم العالي وأيضا إلحاقهم بالإدارات العمومية الأخرى والترشح لمناصب المسؤولية بالقطاعات الوزارية الأخرى، الشيء الذي يشكل استثناء في هذا القطاع.

وفي ظل التشنجات التي تعرفها المندوبية والمقاربة الأحادية التي ينفجها المندوب السامي في اتخاذ قرارات تعسفية، أصبحت تعيش المؤسسات صراعات واختلالات أكدها تقرير المجلس الأعلى للحسابات.

أما بالنسبة لمشروع المتاحف الخاصة بالمقاومة والمؤلفات التي في غالب الأحيان لا علاقة لها بالمقاومة والندوات والعروض وغيرها، فإنها تكلف المندوبية ميزانية ضخمة دون مردودية تذكر.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمين؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين.

لكننا على علم بأن المتاحف في غالب الأحيان مغلقة في ظل انعدام الزيارات أو قتلها، وفي ظل عدم توفر أغلبها على أبسط شروط النظافة لغياب هذه الخدمة والتي يضطر الموظفون في غالب الأحيان للقيام بها بأنفسهم، سنوات من نهج نفس السياسة غير المجدية كأن من الأجدد البحث عن سبل ناجحة للتعريف بالمقاومة ورموزها كعقد شراكات مع وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي، وإدماج التعريف برموز المقاومة في المقررات المدرسية.

أما بالنسبة لجمعية الأعمال الاجتماعية، فهي تعيش وضعاً شاذاً بدورها، فشرط أداء الاشتراكات منذ 2013 يحول دون انخراط عدد كبير جداً من الموظفين والموظفين، وبالتالي نطرح سؤالاً عريضاً: من المستفيد الأول من هته الجمعية وأين وكيف يتم صرف ميزانيتها؟

ونسجل باستياء كبير، غياب الافتتاح على الإعلام السمعي البصري والصحافة الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي للتعريف بالمقاومة وأعضاء جيش التحرير.

وسيطل إصلاح هذا القطاع رهين بمدى إظهار النوايا الحسنة من طرف السيد المندوب السامي عبر إنصاف المتضررين والتراجع عن كل الإجراءات التعسفية والقرارات المجحفة في حق مناضلي الاتحاد المغربي للشغل.

السيد الرئيس المحترم،

للأسف الشديد لم نتوقع في يوم من الأيام أن نجد أنفسنا داخل فريق الاتحاد المغربي للشغل في مواجهة عنيفة مع إدارة إحدى المؤسسات التي تعتبر فخراً وشرفاً للشعب المغربي وهي المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، حيث دماء وأرواح عشرات بل مئات العمال الأجراء والتجار الصغار والحرفيين والفلاحين من المقاومين اللذين شكلوا جيش التحرير، وهم القاعدة الأساسية للحركة العمالية والنقابية المغربية في مدها وحيث كان النضال العمالي والنقابي والكفاح الوطني وجهان لعملة واحدة، وحيث كانت الانتفاضة العمالية والشعبية لـ 8 دجنبر 1952 هي المنطلق وهي الشرارة التي دشت انطلاقاً المقاومة وجيش التحرير وكان الميلاد من أحضان وأحشاء الحركة العمالية والنقابية حتى أن المؤتمر التأسيسي للاتحاد المغربي للشغل كان تحت حراسة كتيبة من المقاومين، وحيث انصهرت وامتزجت كل أدرع وأجنحة المقاومة النقابية والسياسية والاجتماعية والمسلحة في حركة واحدة هي الحركة الوطنية.

وأمل كبير في أن تتغير الأوضاع داخل المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، وأن تترقى لتطاعات الشعب المغربي، وأن يراعى فيها العنصر البشري الذي هو مادة الحفاظ على مكتسبات قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وتاريخهم العظيم.

وفي ختام مداخلة فريق الاتحاد المغربي للشغل بخصوص الميزانيات

- غياب مقارنة تشاركية مع مختلف الفرقاء الاجتماعيين، وغيرها من الاختلالات.

غير أن الالتزام والموضوعية والمسؤولية في التقييم تفرض علينا في الاتحاد المغربي للشغل، الاعتراف بعد كل المجهودات التي تُبذل في القطاع من أجل المواطن والمهنيين وهو ما أكدّه السيد الوزير خلال العرض، نشيد بالانخراط الكبير للسيد الوزير، واهتمامه بكل ما من شأنه تأهيل المنظومة الصحية، بتوجيهات سامية من صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، حيث تم إيلاء القطاع الصحي أخيرا الاهتمام الذي يستحقه.

نشيد بسرعة الأداء بإخراج الترسانة القانونية لحيز الوجود بمقاربة تشاركية مع مختلف الفرقاء الاجتماعيين؛

وسجلنا بإيجاب الزيادة في الميزانية المخصصة للقطاع ككل لهذه السنة المالية التي بلغت 30.7 مليار درهم، أي بزيادة 9.1% مقارنة مع ميزانية 2023، رغم الظروف الاستثنائية والصعبة التي يعرفها العالم، وتعرفها بلادنا، بدءا من جائحة كوفيد ومرورا بالصراعات العالمية الجيوسياسية والتغيرات المناخية والتضخم.

ظروف صعبة ولدت لدينا تخوفا من التراجع بعض الشيء في الاستقرار في الإصلاحات الهيكلية التي بدأتها الوزارة في سبيل الرقي بالقطاع.

سجلنا أيضا بإيجاب، تخصيص 5500 منصب مالي، وإن كنا نعتبره داخل فريق الاتحاد المغربي للشغل غير كاف بالنظر لحجم الخصاص الذي تعانيه المنظومة الصحية.

نمن أيضا الاتفاقية الموقعة بين مؤسسة محمد الخامس والقطاع الخاص لتدبير العالم القروي والمناطق النائية بتزويدها بالأكبر ب 50 وحدة متنقلة لفك العزلة عنها.

ونؤمن كذلك مقارنة النوع التي جاء بها السيد الوزير في العرض، فعلى الرغم من أن أزيد من 63% من أطره هُنَّ نساء، فإن 25% فقط من مناصب المسؤولية تشغلها النساء، الشيء الذي نعتبره إشكالية كبيرة يتعين معالجتها وذلك بتعبيد الطريق أمام النساء لتولي مناصب المسؤولية، وتوفير الحماية للمهنيات داخل أوساط العمل واتخاذ جميع الإجراءات اللازمة من أجل تحسين ظروف العمل بشكل عام.

ونعتبر في الاتحاد المغربي للشغل، أنه رغم الإصلاحات والتحول الجذرية ذات الطابع التشريعي والتنظيمي والمالي والتدبري والمعلوماتي لقطاع الصحة في اتجاه جعله يرقى لتطلعات كل المغاربة، وتمتيع كافة المواطنين والمواطنات من حقهم في الصحة والعلاج، هناك تحديات صعبة لازالت تلوح في الأفق، والتي يجب إعطاؤها الأهمية البالغة وأبرزها:

- الأمراض المستجدة والتي تتميز بخطورتها وسرعة انتشارها؛

- شيخوخة المجتمع المغربي؛

الفرعية التي تدخل ضمن اختصاص لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين بالخارج برسم السنة المالية 2024، نتمنى أن تعمل الحكومة جاهدة على تجاوز الانتظارات التي تعرفها بعض المجالات المهمة ولا سيما الاجتماعية منها، والتي تحتاج إلى تكثيف كافة الجهود خدمة لمصلحة الوطن العليا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده. والسلام.

(5) مداخلة الفريق بمناسبة مناقشة مشاريع الميزانيات القطاعية التي تدرج

ضمن اختصاص لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية:

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمين؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين.

أتناول الكلمة اليوم بمناسبة مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاص لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية برسم السنة المالية 2024 وهي:

- وزارة الصحة والحماية الاجتماعية؛

- وزارة الشباب والثقافة والتواصل؛

- وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والشغل والكفاءات؛

- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار؛

- وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة؛

- وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة.

بالنسبة لمشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية، كانت مناسبة للوقوف على الأهمية القصوى لهذا القطاع الحيوي، والذي تأخرت الحكومات المتعاقبة في إيلائه الأهمية اللازمة للنهوض به، حيث ظل حبيس إكراهات التوازنات الماكرو اقتصادية، عوض التعامل معه كاستثمار وطني، يهم السيادة والأمن الوطنيين، حيث ظل القطاع موسوما بمجموعة من الاختلالات كان أبرزها:

- النقص الكبير في البنيات التحتية واللوجستية؛

- التفاوتات المجالية وصعوبة الولوج إلى الخدمات الصحية؛

- النقص الحاد في الموارد البشرية؛

- ضعف الحكامة وسوء تدبير القطاع؛

- نظام صحي قائم على المقاربة العلاجية عوض المقاربة الوقائية؛

- هجرة الأطر الصحية؛

- مسار علاج معقد، ومساطر أكثر تعقيدا.

فهل هناك من استراتيجية في المستقبل من أجل مساعدة الطبقة المعوزة في تحمل مصاريف هذا الداء؟

بالنسبة لمراجعة التعريف المرجعية فإنها أصبحت ضرورة ملحة تماشيا مع الإصلاحات الجوهرية والهيكلية التي يعرفها القطاع لأن هناك فرق كبير بين التعريف الحالية وما يؤديه المواطنون والضحية طبعاً هو هذا الأخير.

أما بالنسبة لمشروع الميزانية الفرعية لوزارة الشباب والثقافة والتواصل، فإن بلدنا بلد له تاريخ، يتسم بالعراقة والأصالة التاريخية، ويتوفر على تراث مادي ولا مادي غني، وكان دائماً ملتقى وممراً للعديد من الثقافات، من إفريقيا جنوب الصحراء ومن الشرق ومن أوروبا، ثقافات تمازجت وأعطت خصوصية للثقافة المغربية التي تتميز بالانفتاح والغنى والتسامح الثقافي واللغوي. مما يجعل منه بلداً مميزاً على الصعيد القاري والجهوي. وقد أولت بلادنا اهتماماً كبيراً للجانب الثقافي حيث نص الفصل الخامس من الدستور على أهمية المكونين اللغوي والثقافي لبلادنا، كما تعددت دعوات صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله إلى النهوض بالرسالة اللامادي لبلادنا والعمل على إيلائه المكانة اللائقة، باعتباره ركناً أساسياً في التوجه الاستراتيجي لبلادنا، وقد بات من الضروري الاستثمار في الصناعات الثقافية والإبداعية والمعرفية بتجلياتها المختلفة، العلمية والفنية والتراثية والترفيهية، التي ترخر بها بلادنا بالنظر لمدودها الكبير، الذي لا شك سيُسهم في التنمية وفي تعزيز مواردنا المحدودة. وهو ما بات يفرض على الحكومة الدفع بنمو الثقافة والإبداع، من خلال الدعم والمتابعة والرعاية والتخطيط، والتركيز على رعاية الإنتاج الثقافي ودعمه، وتعزيز المساهمة الاقتصادية للقطاع الثقافي، وتشجيع الاستثمار في مشروعات ثقافية إبداعية مستدامة وتعزيز الوعي بأهمية الاستثمار في المجال الثقافي. للخروج من مرحلة ثقافة الدولة إلى مرحلة دولة الثقافة خاصة وأن جوانب مهمة يمكن اليوم التعويل على القطاع الثقافي للنهوض بها منها على الخصوص:

1- الثقافة تخلق مناصب الشغل:

قد ألحت اليونسكو ومختلف المنظمات الثقافية الدولية على أهمية التراث في برامج التنمية، وذلك لما يحققه من مناصب شغل هنا لا بد من أن يكون الاستثمار الثقافي في خدمة العنصر البشري الذي يلعب دوراً أساسياً في نجاعة وارتقاء أي نموذج تنموي وذلك بتسويق عطائه الإبداعي والفكري مع تكوين أطر كفأة من شأنها تعزيز هذا الاستثمار وتأهيل البنيات التحتية لهذا التكوين. كما يجب تطوير ارتباط التراث الثقافي بالرسائل الاقتصادية ومجال الأعمال، مما يسمح بخلق موارد هامة وجعل منتجي الفعل الثقافي في وضعية مريحة من حيث وضعهم الاعتباري.

2- الثقافة تحافظ على البيئة:

إذا كان للتراث الثقافي دوراً أساسياً لا جدال حوله في التنمية الاجتماعية

- الانتشار الواسع للأمراض المزمنة (السكري - ضغط الدم - أمراض القلب - أمراض الكلى)؛

- تزايد الأمراض السرطانية وحمولة تكلفة الاستشفاء والعلاج؛

- التغيرات المناخية وتأثيرها، وكان آخرها زلزال الحوز وما خلفه من ضحايا.

- وكما جرت العادة، كانت الأطر الصحية في الصفوف الأمامية لتقديم الدعم وعلاج المصابين؛

- الانتشار الواسع لمرض السل؛

- الارتفاع المتزايد لحالات الأمراض النفسية والعقلية، حيث أكدت تقارير رسمية أن 48.9% من المغاربة يعانون أو سبق لهم أن عانوا من اضطراب نفسي أو عقلي في ظل غياب المراكز الاستشفائية الكافية المتخصصة، والنقص العددي في الأطر الصحية المتخصصة بالمقارنة مع الكثافة السكانية لبلادنا؛

- 454 طبيب نفسي فقط بما في ذلك 40 طبيب إدمان.

بالنسبة لإشكالية المستعجلات تمت إثارة نقطتين مهمتين:

- الخصاص حيث يتوفر المغرب على 29 طبيب تخصص استعجالي، عدد طبعاً لن يكفي حتى لمدينة واحدة؛

- الاكتظاظ والذي مرده إلى لجوء الحالات غير المستعجلة للاستفادة من الخدمات، حيث أكدت التقارير أن 80% من الحالات التي ترد على المستعجلات حالات مرضية عادية و20% هي بالفعل حالات مستعجلة مما يخلق نوعاً من الاكتظاظ والفوضى يفرض إيجاد حلول جذرية لحل هذا الإشكال؛

- إشكالية عزوف الأطر الصحية عن العمل في المناطق النائية كما أشار لذلك السيد الوزير في العرض، إشكالية حقيقية يجب معرفة أسبابها، صحيح أن المجموعات الصحية الترابية ليست بالحل الجذري للإشكال لكن يلزم الاعتناء بالعنصر البشري العامل في هته المناطق عبر تحفيزه مادياً وتوفير ظروف عمل لائقة وتوفير الأمن والسكن وغيرها من الامتيازات.

- تضمن عرض السيد الوزير إنجاز دراسة وبائية حول الإصابات الطويلة الأمد بسبب فيروس كوفيد-19.

لازال يعاني عدد كبير من المرضى من LA FIBROSE و PULMONAIRE، تليف الرئة، نتيجة الإصابة بمرض كوفيد، وتكلفة علاجه باهظة تقدر بـ 35.000 درهم شهرياً من أجل إيقاف المرض فقط وليس علاجه.

والاقتصادية، فإن انعكاسات صيانة التراث والعناية به على البيئة والمحيط الطبيعي أمرا صار من البديهيات، وذلك لما يوفره التراث الثقافي من خبرات في التعامل مع المجال المحيط، وقد أكد الدارسون على أهمية العناية بالتراث الثقافي في رعاية البيئة والاهتمام بها.

3- الاعلام السمي البصري:

تعيش القناة الثانية على وقع غليان اجتماعي لدى العاملين بالقناة نتيجة استمرار وضعية الهشاشة لدى جزء هام من الشغيلة، والمساس ببعض الحقوق والمكتسبات الاجتماعية، حيث خاض المكتب النقابي للقناة الثانية بالجامعة الوطنية للإعلام والاتصال معارك نضالية لتنبية المسؤولين إلى خطورة هذه الوضعية الشاذة من أجل تصحيحها، والمطالبة بوضع حد لمعاناة المستخدمين الغير المرسمين وتطبيق قانون الشغل عبر إدماجهم في عقود شغل غير محدودة المدة. ومن بين المطالب التي رفعتها النقابة التسوية الفورية لتأخرات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNSS) والصندوق المهني المغربي للتقاعد (CIMR) والصندوق المغربي للبين-مهي للتقاعد، وغيرها من الديون المترتبة.

بل وصل شبح إفلاس القناة الثانية حد معجزها عن أداء الفواتير حيث تتربع القناة منذ سنوات على رأس المؤسسات الأكثر تأخرا في أداء فواتير ومستحقات الشركاء، حيث بلغ مدى هذا العجز درجة وقف تزويد موزعي الماء والكهرباء على بعض مكاتبها، والعجز على أداء مبالغ بسيطة لمقاولات صغيرة جدا، مما أدى إلى إفلاس هذه الأخيرة، والعجز عن أداء الضريبة، وأصبحت القناة تعجز على الاستثمار في البث العالي الجودة، بعدما كانت سباقة في التكنولوجيات الأكثر تقدما في الماضي، أصبحت تهضم حقوق العاملين بها، المحرومين من الترسيم بقرار من المجلس الإداري الذي تمثل فيه الحكومة، ومن ضمنهم ممثلان من الوزارة الوصية على القطاع، حتى بلغ الأمر أن أصبح أكثر من نصف العاملين غير مرسمين ومحرومين من الحقوق الاجتماعية ومن مقتضيات مدونة الشغل، لمدة زادت عن 18 سنة لبعضهم، أمام كل هذه الحروقات، تستمر القناة في التربع على ترتيب نسب المشاهدة داخل المغرب وخارجه، وما لأهمية نسبة المشاهدة بالنسبة للمغرب دولة ومجتمع من دور في الدفاع على قضايا الوطن ومصالحه، وأمام كل هذه التناقضات تسير الحكومة في سن نفس سياستها العمياء إذ لم تخصص في اعتادات 2024 في مشروع قانون المالية إلا 65 مليون درهم !

فمن أين ستغطي القناة معجزها المالي الخطير ليس فقط في الاستثمار بل في أداء الأجور، في أداء المستحقات الاجتماعية، في ترسيم العاملين بها؟ أم المقصود هو إغراق وإغلاق أقوى وأهم وسيلة إعلام تملكها بلادنا؟

- 65 مليون درهم مبلغ مالي جد هزيل فالقناة تحتاج الى دعم مالي لا يقل عن 250 مليون درهم لمواجهة المصاعب وتؤدي واجبا وتطبيق مضامين دفتر التحملات وتغطية مصاريف الشق الاجتماعي الذي يعد فضيحة أمام الرأي

العام الوطني والدولي.

في الوقت الذي ترفع فيه الحكومة شعار الدولة الاجتماعية وفي الوقت الذي انطلق فيه مسلسل الحوار الاجتماعي الوطني والحوارات القطاعية للأسف تغرد مؤسسات تابعة لوزارةكم خارج السرب في كل من:

- المكتبة الوطنية.

- مؤسسة أرشيف المملكة.

- المكتب المغربي لحقوق المؤلفين.

فمن يدبر هذه المؤسسات يعتبرون أنفسهم أنهم يسرون إقطاعيات أو محميات خارج كل الضوابط القانونية، حيث الهجوم المنهج وبشكل خطير على الحريات النقابية والتضييق بكل الوسائل المادية والمعنوية على المسؤولين والمنخرطين النقابيين.

الغريب هو هذا الخيط الناظم الذي يجمع بين المسؤولين على هذه المؤسسات وعدائهم غير المفهوم وغير المستوعب للعمل النقابي الحر والمستقل حتى أصبح الاتحاد المغربي للشغل العدو اللدود للمسؤولين عليها، حيث الاقتطاعات الأجرية والتوبيخات والإنذارات والقرارات التعسفية خارج المساطر القانونية وصلت حد طرد مسؤولين نقابيين بمؤسسة أرشيف المغرب. ممارسات هدفها التكنيل والتشهير بمناضلين ومناضلات الاتحاد المغربي للشغل. مؤسسات ليست فقط فوق القانون ولكن تعتبر جيوب المقاومة ضد الإصلاحات.

المكتب المغربي لحقوق المؤلفين:

لا ندري من يحمي هذا التسيب الإداري، وعشوائية التدبير لمؤسسة هامة في الهيكل الثقافي المغربي، ولا نفهم العداء المنهج ضد العمل النقابي الأصيل والمستقل الذي رجع بنا إلى العهد البائد، عهد التضييق وخنق العمل النقابي بالإدارة العمومية. من المفروض أننا قطعنا معه، يبدو أن هذه الإدارة تغرد خارج سرب المصالحة التي عرفته بلادنا، خارج كل الضوابط القانونية وفي تحد صارخ لدستور المملكة.

داخل المكتب المغربي لحقوق المؤلفين يحرم الموظفون من أبسط حقوقهم:

- شواهد العمل؛

- شواهد الأجرة؛

- الحرمان من العطل السنوية؛

- الحرمان الكلي والعقائي الدائم من الحق في الترقية؛

- الحرمان من عضوية الجمعية؛

- الحرمان من الاستفادة من منحة عيد الأضحى؛

- الحرمان من كل الخدمات الاجتماعية؛

بل جردوا من كل وسائل العمل: من هاتف وحاسوب.

يختلف عن سابقه سواء من حيث الأولويات أو من حيث التدابير الملموسة المعلنه، حيث تؤكد الحكومة أنها استطاعت مواجهة كل الضغوط ونجحت في تدبير هذه الأزمات المتلاحقة والحد من تداعياتها الاقتصادية والاجتماعية، عبر سياسة فعالة.

حيث أولويات مشروع قانون المالية لسنة 2024 هي في مجملها تنزيل لأوراش ملكية ولا توجد أية أولويات للحكومة تفعل البرنامج الحكومي الذي التزمت به.

بل إن هذه الأولويات تتجسد تباعاً في شكل إجراءات، بعضها دقيق ومحدد في شكل أرقام، وبعضها معبر عنها في شكل نوايا حسنة ووعود قد لا تتحقق.

ففي مجال التشغيل، وعلى الرغم من أن الحكومة تواصل التركيز على فوائد البرنامجين "أوراش" و"فرصة"، إلا أن النتائج لا تظهر في أرقام التشغيل والبطالة، ومن ذلك ما أشارت إليه المندوبية السامية للتخطيط في مذكرة صدرت مؤخراً.

على مستوى معادلة الاستثمار والتشغيل:

ففي حين يتوقع بلوغ معدل النمو للسنة الحالية حوالي 3.4% فإن قطاع الصناعة بما في ذلك الصناعة التقليدية خلق 14 ألف منصب شغل، أما بالنسبة للقطاعات الأخرى فقد فقدت الآلاف من المناصب والنتيجة هي انفجار في معدل البطالة الذي وصل مستوى قياسي خلال العقد الماضي بمعدل 13.5% على المستوى الوطني وتقترب هذه النسبة من 40% على مستوى الشباب، أما بالنسبة للخريجين والنساء تمس البطالة واحداً من كل 5 أشخاص، بالتالي هناك سبب حقيقي للقلق والحكومة التي تتفخر بنتائجها وبرامجها لمكافحة البطالة، تدّين لنا بالتوضيحات وإخبارنا بالحقيقة عن الوضع الحقيقي في البلاد وليس الذي تتخيله. ودائماً حسب نتائج المذكرة الإحصائية الأخيرة للمندوبية السامية للتخطيط فقد تكبد الاقتصاد المغربي بتمم الربع الثالث من 2022 و2023 خسارة ما يناهز 300 ألف منصب شغل (297 ألف بالضبط) 269 ألف في الوسط القروي و29 ألف في الوسط الحضري، وبحسب نوعية العمل، تم فقدان 231 ألف وظيفة غير مدفوعة الأجر، نتيجة لخسارة 190 ألف وظيفة في المناطق الحضرية، ومن جهتها سجلت العمالة مدفوعة الأجر انخفاضاً قد ب 66 ألف منصب شغل، نتيجة إحداث 13 ألف منصب شغل في المناطق الحضرية وفقدان 79 ألف في المناطق القروية، وسجل القطاع الأول أي الفلاحة والصيد البحري أعلى نسبة، نتيجة تعاقب سنتين من الجفاف، وتعكس في الوقت نفسه عدم فعالية البرامج الموجهة لمكافحة آثار الجفاف بما في ذلك العنصر المتعلق بحماية فرص الشغل والتأثير المحدود للسياسات العمومية للتشغيل مثل "أوراش" و"إدماج" حيث من المتوقع أن يخلق هذان البرنامجان وحدهما ما لا يقل عن 200 ألف فرصة شغل، وهو ما لا يظهر في الإحصائيات التي نشرتها المندوبية السامية

أو ليس من العار حرمان زملائهم من التعامل معهم وكل من حاول الاتصال بهم يلتقى نفس المصير. يعاقبون فقط لأنهم نقاييون.

هل هذا هو النجاح أم هو فشل ذريع في تدبير الموارد البشرية؟ للأسف وجهنا العديد من المراسلات والتساؤلات نبهنا من خلالها إلى كل أنواع التهيب والعنف والتنكيل دون جدوى! بل استمر التشهير بأعضاء المكتب النقابي للاتحاد المغربي للشغل ونعتهم بأعداء النجاح. لم نكن يوماً أعداء للنجاح بل على الدوام منظمنا فوق كل الشبهات ظلت على الدوام قوة اقتراحية تؤمن بأن الرقي بالعمل الإداري إحدى أهم أهداف العمل النقابي.

ويؤسفنا أن عدوى هذه الممارسات قد انتشرت في جسم مكونات الوزارة حيث وصلت:

بأرشيف المغرب:

إنذارات توبيخيات وتهم ملفقة ومحاضر مزورة واقتطاعات من الأجرة، أقصاها مؤخر الطرد من العمل لأسباب نقابية دون احترام المساطر الإدارية وكأننا نشتغل بقانون الغاب.

بالمكتب الوطنية:

- القمع المنهج في حق مناضلات ومناضلي الاتحاد المغربي للشغل والعنف بجميع أشكاله؛

- التحرش الجنسي مما أدى إلى الإصابة باضطرابات نفسية خاصة في صفوف المستخدمات وقد توصلتم بشكاية في الموضوع، ظلت حمايتهن مجرد وعود؛

- أضف إلى ذلك وما نهت إليه نقابتنا من شبهة الفساد أكدته مفتشية الوزارة بهذه المؤسسة، والمجلس الأعلى للحسابات والقرارات المشبوهة؛ فما مصير هذا الاحتقان؟ ولماذا لم يتم إلى حد الآن التدخل لوقف هذا التزيف؟ الذي لن يخدم بالرقي بالإدارة العمومية، وجعل الإنسان في صلب اهتماماتها.

أما بالنسبة لمشروع الميزانية الفرعية لوزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والشغل والكفاءات. فقد كانت مناسبة سانحة لطرح بعض التساؤلات التي تشغل بالنا، وتثير استغراب بعض الاقتصاديين وهي:

- هل باستطاعة الاقتصاد الوطني اليوم إنعاش التشغيل؟
- هل سيحل بالفعل مشروع القانون المالي إشكالية التشغيل؟
- من المسؤول عن التشغيل ببلادنا هل الحكومة أم المقاولة؟ وهل مناصب الشغل المحدثة بموجب مشروع القانون المالي كفيل بتعهد الحكومة بحل إشكالية البطالة؟

فمشروع قانون المالية لسنة 2024، وانطلاقاً من مذكرته التوجيهية لا

التنموي الجاري به العمل.

السيد الرئيس،

مع توالي الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية واللاجتماعية وللحكومات المتعاقبة، وتقلص فرص ولوج الوظيفة العمومية أمام طالبي التشغيل أصبح الملجأ الوحيد إلى المقاولات الخاصة إما من أجل طلب الشغل أو خلق مقولة. غير أن هذا الولوج الاضطرابي في بعض الأحيان واجهته صعوبات كبيرة خاصة أمام الاختلالات البنيوية التي يعرفها قطاع الاستثمار ببلادنا وغياب الثقافة المقاولاتية في البرامج التربوية والتكوينية، ناهيك عن صعوبات التمويل وكذا مواكبة المشاريع.

وإذا كانت الحكومات المتعاقبة وضعت مبادرات عدة للتحفيز على التشغيل وكذا التشغيل الذاتي عبر تقديم خدمات الوساطة وبرامج الولوج لسوق الشغل منها "إدماج" و"تأهيل" و"مقاولتي" وبعد ذلك نظام "المقاول الذاتي"، واليوم مشروع أنا مقاول".

فالملاحظ أنها تتكرر في المضمون وتغير فقط في الاسم. كما أبانت جميعها سواء من خلال التقارير الوطنية كتنقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو دولية كتنقرير البنك الدولي عن محدوديتها الكبيرة.

وظل برنامج أوراش فرصة شغل مؤقتة ولا تحقق الاستفادة والاستقرار في العمل ولا تضمن الحقوق الشغلية في حين يبقى الاستثمار هو الخيار الأمثل لخلق فرص شغل حقيقية إذا ما تم بالفعل احترام وضمان شروط العمل اللائق.

إن الاستمرار في ارتفاع آفة البطالة لا يساءل برامج التشغيل المحدثة لهذا الغرض بل يساءل كذلك مردودية الدينامية الاقتصادية التي تشهدها بلادنا، والتي لا تحدث ما يكفي من مناصب الشغل لاستيعاب العاطلين، وتلبية الطلب المتزايد على العمل المنتج واللائق، كما أن هناك إشكالا آخر في الفرص المتوفرة، هو أن نسبة كبيرة من الفرص الشغل المحدثة سنوياً لا تتناسب ومعايير الشغل اللائق. وهو ما يؤكد غياب إستراتيجية وطنية تؤطر التشغيل في غياب أو على الأصح تأخر حوار اجتماعي مؤسس، يتجاوز التوقعات السياسية والاجتماعية ذات المدى القصير، لينتقل إلى القضايا المستقبلية واعتباره شريكا أساسيا في رسم السياسات العمومية في مجال التشغيل والمساهمة في تنزيلها على أرض الواقع في تقييم مدى نجاعتها وفعاليتها.

فبالرغم من كل المجهودات المبذولة فإن الاقتصاد المغربي لا زال يعاني من هيمنة الاقتصاد غير المهيكل. قطاع يشكل أكثر من 40% من النسيج الاقتصادي الوطني، ويشغل 1/3 اليد العاملة ويستغل العمال أبشع استغلال، خارج كل الضوابط القانونية والإنسانية، بعيدا كل البعد عن الحد الأدنى للأجر وعن ظروف العمل اللائق، وشروط الصحة والسلامة المهنية. إنه اقتصاد القبو الذي يشغل ملايين العمال والعاملات في ظروف قريبة من ظروف الاستعباد، كما هو الحال في واقع التشغيل بالمناولة إذ أغلبية

للتخطيط، مما يستدعي أيضا مزيدا من التوضيح بخصوص هذه النقطة. في المقابل، يظهر ارتفاع عدد العاطلين عن العمل بنسبة 18% بين الربع الثالث من سنة 2022 والربع الثالث من سنة 2023، أي 248 ألف شخص ليصل عدد العاطلين عن العمل إلى 1.625.000 شخص.

وبطبيعة الحال، يمكننا التخفيف من حدة البطالة بالنظر إلى كون المناصب المفقودة هي بالأساس "غير مؤدى عنها" وهذه الظاهرة تعتبر من سمات البلدان النامية، وتمثل ما يقارب 78% مقارنة ب 22% من الوظائف مدفوعة الأجر، أي 66 ألف شخص وجدوا أنفسهم بين عشية وضحاها دون موارد لتلبية احتياجاتهم، وخاصة في العالم القروي الأكثر عرضة للفقر والهشاشة. وننتظر من الحكومة تفسيرات وإيضاحات حول هذه الحركة غير المنتظمة التي يعرفها سوق الشغل، بما في ذلك ظاهرة التراجع المستمر في النشاط والشغل.

لمحاولة تفسير الضعف في خلق فرص الشغل من قبل الاقتصاد الوطني، وهو تراجع يتزايد من سنة إلى أخرى.

لقد انتقلنا من 30 ألف منصب شغل مقابل نقطة نمو واحدة إلى 15 ألف منصب شغل أو أقل في السنوات الأخيرة، ويتفاقم هذا الوضع بسبب انخفاض معدلات النمو الاقتصادي.

1- العامل الأول يتمثل في انخفاض عائد الاستثمار، الذي يقاس بمؤشر رأس المال الهامشي.

2- العامل الثاني: الفجوة بين التوقعات والإنجازات والتي تقتصر على الاستثمار العمومي الذي يمثل ثلثي الاستثمار الوطني، حيث لا تتجاوز نسبة الإنجاز 70% في أحسن الأحوال، على سبيل المثال، من المتوقع أن يصل استثمار الشركات والمؤسسات العمومية لسنة 2023 إلى 90 مليار درهم، أي 63% من التوقعات.

3- العامل الثالث: سلوك رأس المال الخاص الذي يفضل الربحية القصيرة الأمد ونشاط المضاربة على حساب الأنشطة المنتجة التي تخلق فرص شغل مستدامة ولائقة وهكذا، وعلى الرغم من كل التشجيع الممنوح لمخطط التسريع الصناعي ومهن المستقبل، ظلت حصة الصناعة التحويلية في الناتج الداخلي الإجمالي على حالها منذ سنة 2015 أي 15% وللتذكير فإن الهدف الذي تم تحديده عند إطلاق برنامج التسريع الصناعي هو مساهمة الصناعة في الناتج الداخلي الإجمالي بنسبة 23% في سنة 2021، دون أن نتحدث عن خلق 500 ألف منصب شغل التي ظلت مجرد أضغاث أحلام.

هذه الهبات الممنوحة لرؤوس الأموال الكبيرة، بما في ذلك الفلاحة الموجهة للتصدير، لم تمس الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الصغيرة جدا، ومع ذلك فإن هذه الأخيرة هي التي تخلق فرص الشغل بقوة (كثافة العمالة) والتي يستهدف إنتاجها السوق المحلية بشكل أساسي، وفي نهاية المطاف فإن مسألة الشغل ومحدداتها الماكرو اقتصادية هي مسألة خيارات سياسية والفوزج

الدعم بنسبة خلق مناصب الشغل؟ ومدى احترام القوانين الشغلية والحقوق والحريات النقابية؟ ومدى مساهمتها في إحقاق العدالة المجالية على مستوى الاستثمار؟

وهو ما تعزیه العديد من التقارير إلى الفشل في حكمة القطاع، ما أدى إلى سياسات قطاعية ضعيفة الاستهداف، وإلى ظروف اقتصادية ضعيفة، ومحدودية كبيرة في تنمية القطاع الخاص، وأن يتوجه الدعم إلى المقاولات الصغرى جدا والصغيرة والمتوسطة كأولوية وطنية لدعم نسج المقاولات لخلق الثروة وإنعاش التشغيل، خاصة التشغيل الذاتي.

السيد الرئيس،

إنها مناسبة للتذكير بواقع سوق الشغل ببلادنا في غياب استراتيجية مندمجة وداعمة لخلق فرص العمل القار واللائق وبيئة عمل تفرض سيادة القانون، حيث تؤكد التقارير أن السبب الرئيسي (80%) في النزاعات الشغلية يعود إلى عدم احترام بنود مدونة الشغل وعدم الالتزام باحترام معايير العمل الدولية من خلال:

- الهجوم على الحريات النقابية وعدم احترام القانون، إذ لا زال الهجوم على الحريات النقابية وهضم حقوق العمال، وتأجيج الاحتقان الاجتماعي السمة الأساس في العديد من القطاعات وداخل العديد من مواقع العمل خاصة مجموعة من الشركات التي تعتبر نفسها فوق القانون وأن العمل بالنسبة إليها إحسان وإكرامية وصدقة تفرض على العمال الانصياع والخضوع لأي شيء بحيث بمجرد الإعلان عن تأسيس مكتب نقابي يتم طرد العمال الذين تجرأوا على تأسيس نقابة عمالية وتبدأ الحملة ضدهم بباقي مواقع العمل والتهريب من تشغيلهم. مثال شركة الكابلج "سيوز" بالصخيرات وعين عودة بتارة، و"فروسيا" تيكنوبوليس بسلا.

نظم المكتب النقابي لنقابة البنك الشعبي بجهة الرباط وقفة احتجاجية على إدارة هذه المؤسسة العريقة لكنها للأسف تكن عداء واضحا للنقابة الأصلية والمسؤولة الاتحاد المغربي للشغل بالجهة.

إنها محنة الانتفاء النقابي التي يعيشها العديد من العمال لأنهم رفضوا الظلم والاستغلال ونحن نعتبر في فريق الاتحاد المغربي للشغل، أن الهجوم على الحريات النقابية وهضم حقوق العمال، بالإضافة إلى انعكاساته الاجتماعية الوخيمة على العمال وأسرهم، هو في حقيقة الأمر هجوم على الحركة النقابية ببلادنا وتهميش لدورها في بناء مجتمع العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان. ومن باب حرصنا على فضيلة الحوار كمدخل أساسي لمعالجة مختلف النزاعات الشغلية.

- عدم التصريح بالأجراء لدى مؤسسة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وفي أحسن الأحوال التصريح الجزئي بهم في غياب آليات المراقبة والتفتيش أو بتواطؤ أحيانا مع الباطرنا، مما يحرم فئة عريضة من حقوقها الاجتماعية؛

الشركات التي تشتغل في هذا القطاع وخاصة الحراسة والنظافة والبستنة والإطعام المدرسي لا تحترم أبسط حقوق العاملات والعمال وتنتهك مقتضيات مدونة الشغل فيما يتعلق بساعات العمل والحد الأدنى للأجر والتصریح الكامل بالعمال لدى الصندوق (CNSS) والحق في العطل الأسبوعية والسبوعية هذه الشركات التي لا تخضع لأية مراقبة ولا تحترم شروط العمل اللائق وتغتني وتراكم الثروات بشكل غير قانوني وغير مشروع وغير أخلاقي دون أي حسيب أو رقيب فعلى سبيل المثال لا الحصر عمال وعاملات الحراسة والنظافة والإطعام المدرسي بالرباط وسلا تارة الخميسات القيطة سيدي سلمان سيدي قاسم ولا شركة من هذه الشركات، التي يجهل مقرها الاجتماعي، تحترم دفاتر التحملات ولا المقتضيات القانونية التي تضمن حقوق العمال والعاملات بحيث مثلاً تكلفة العامل في الصفقة لعمال الحراسة بالمدارس العمومية بكل من الرباط وسلا وتمارة وباقي المدن في الجهة تقدر بـ 5000 درهم للعامل في حين لا يتقاضى العامل إلا بمعدل 2300 درهم دون عطل أسبوعية أو سنوية بمعنى 7/7 و 12/12 مما يعني أن مقابل السمسة هو أعلى وأثن من عرق جبين العمال. هذا واقع بالرباط على مرمى حجر من وزارة التشغيل ووزارة التربية الوطنية صاحبة الصفقة /المارشي من المال العام. ما بالك بما يقع من انتهاكات سافرة ومص دماء وعرق العمال والعاملات بالمديريات والأكاديميات البعيدة من مركز القرار.

هذا الاعتناء غير الشرعي والغير المشروع يتحمله الوزير الوصي على القطاع، مما يسائلنا جميعاً عن دور مديرية الشغل في تطبيق واحترام القوانين؟ وما هي مسؤولية مديري الأكاديميات الجهوية؟

وبالمناسبة طالب فريق الاتحاد المغربي للشغل بفتح تحقيق نزيه للكشف عن المسؤولين عن هذه الفضائح والفضائح. وكيف يسمحون باستبعاد النساء العاملات بالنظافة وهم يعلمون صرخاتهن التي عبرن عنها في أشكال نضالية متعددة ومختلفة في نقابتهن الاتحاد المغربي للشغل بل سبق لنا أن قمنا بحملة وطنية تحت شعار كفى من استبعاد عاملات وعمال النظافة وخصصنا 8 مارس لسنة 2023 لإسراع صرخات النسوة العاملات بهذا القطاع والمحرومات من كل شيء وفي مقدمتها التغطية الصحية لكن وللأسف الشديد لا حياة لمن تنادي.

لا يمكن على الإطلاق بناء الدولة الاجتماعية في حدودها الدنيا دون حماية الحقوق البسيطة لهاته الفئات الهشة والمستضعفة التي نتركها جميعاً فريسة الجشع وانعدام الأخلاق وعدم احترام القوانين، ونتركها لشركات لا تملك ذرة إحساس عطف على المواطنين والمواطنات الذين دفع بهم الفقر والعوز للقبول بأي عمل الذي يصادر كرامتهم ويستعبدتهم.

العديد من المقاولات المستفيدة من الدعم والإعفاءات الضريبية لا تحترم حقوق العمال وتهرب من المسؤولية الاجتماعية للمقاول ما يساءل الضمانات التي تؤمن خلق فرص الشغل وأساساً الاستقرار في العمل. وغياب ربط

- التشجيع على الاتفاقات التعاقدية والبروتوكولات والاتفاقيات الجماعية التي تراعي خصوصية كل قطاع والطبيعة الخاصة للمقاولات والتي لطالما نادى الاتحاد المغربي للشغل باعتمادها كآلية فعالة في تنظيم العلاقة الشغلية وتجاوز النزاعات الفردية والجماعية؛

- إصلاح التعويض عن فقدان الشغل للأجراء الذين يُزج بهم في الشارع دون تعويض. ورفع من قيمته وتبسيط شروط الاستفادة منه؛

- مضاعفة الموارد البشرية فيما يتعلق بمفتشي وأطباء الشغل وتقوية جهاز مفتشية الشغل والارتقاء بدوره في مجال الصحة والسلامة المهنية للرفع من مستوى الوقاية من المخاطر المهنية، حيث تنمي من الوزارة تخصيص 60 منصب مالي المخصصة للوزارة في مشروع هذا القانون لجهاز مفتشية الشغل. إن تحقيق المناصفة لا يمكن أن يتم دون تمتع النساء من حقهن من التوزيع المنصف والعدل للمداخل والثروات، واستفادتهن من كل المؤسسات والآليات الاقتصادية. ودون محور الفجوة الاقتصادية بين الجنسين على مستوى المشاركة في الحياة الاقتصادية والذي يؤدي عليها الاقتصاد الوطني 27% من الناتج الداخلي الخام، إذ تعاني النساء من التمييز في الولوج والاندماج الكامل في سوق الشغل نتيجة العديد من العوامل أساسا الأمية وضعف التأهيلات المهنية والهشاشة الاجتماعية، والإبعاد السوسيو اقتصادي أمام استمرار المفاهيم التقليدية الاجتماعية والتقسيم النمطي للأدوار. ما جعل حضور المرأة يبقى ضعيفا سواء على مستوى الوظيفة العمومية أو القطاع الخاص، ودون تسجيل أي تقدم على مستوى تكافؤ الفرص في الوصول إلى مناصب المسؤولية في الإدارة العمومية وفي تدبير المقاولات الخاصة. مع غياب برامج للتكوين والتكوين المستمر لصالح المرأة العاملة والاستثمار في قدراتها وكفاءاتها المعرفية والمهنية.

فالمرأة العاملة تعاني من عدد كبير من أشكال التمييز في عالم الشغل: يمكن إجمالها في عدم المساواة في الأجور والتعرض أكثر للطرود بسبب الحمل في بعض المؤسسات، واستغلالها بالقطاع غير المهيكل الذي يعرف تشغيل نسبة كبيرة ليد العاملة النسائية كقوة عمل رخيصة، والإجحاز على الحقوق الاجتماعية، والتهرب من المسؤولية الاجتماعية، وارتفاع نسبة التسريحات الجماعية والإغلاقات اللا قانونية التي تعتبر المرأة ضحيتها الأولى وتفشي ظاهرة التحرش الجنسي والعنف ضد العاملات والتعرض أكثر للمخاطر في غياب حماية حقيقية أو تأمين للنساء العاملات ضحايا حوادث الشغل وأمراضه.

إن المناصفة الحققة تشترط إلى جانب تمتع المرأة بحقوقها السياسية والمدنية تمكينها من حقوقها الاقتصادية والاجتماعية وضمان استقلالها المادي من خلال:

- رفع مساهمتها في قوة العمل عبر خلق مزيد من فرص العمل بالنسبة للمرأة والحد من البطالة وسط النساء؛

- تحقيق المساواة الفعلية في الأجور، وتمتع المرأة العاملة بكافة حقوقها

- عدم تفعيل لجن الصحة والسلامة المهنية داخل العديد بل الأغلبية الساحقة من المقاولات مما يجعل العديد من العمال يتعرضون لمخاطر كبيرة، في كثير من مواقع العمل مما يؤثر سلبا على صحتهم والصحية والنفسية؛

- عدم إبرام عقود العمل مع العاملات والعمال وربط علاقات شغلية خارج القانون؛

- وضعية العاملات والعمال بالمزارع والضيعات الفلاحية التي تعرف استغلالا بشعا ليد العاملة خاصة النسائية وفي ظروف نقل مميته؛

- إشكالية العمالة المهاجرة (وضعية العاملات والعمال الأفارقة بالأراضي الإسبانية)؛

- وضعية عمال وعاملات المنازل ومحدودية القانون الذي لا يرقى إلى تطلعات المغاربة في تنظيم هذا القطاع الذي لا يزال تحت رحمة السماسرة الذين تفوح منهم رائحة النخاسة؛

- ضعف أجهزة الشغل وتواطؤها أحيانا مما يوسع من دائرة الخروقات والانتهاكات التي تهم عالم الشغل بدءا بعدم التصريح بهم والتضييق على حرياتهم النقابية وإنهاء بطردهم وحرمانهم من حقوقهم المضمونة في مدونة الشغل؛

- الوضع المقلق وغير مقبول الذي لا زال يعيشه العاملين والعاملات في الإنعاش الوطني دون محاولة إيجاد حل لهذه الفئة التي تقدم خدمات بكل القطاعات فإلى متى يظل هذا الملف الخاص بالعاملات والعاملين بالإنعاش الوطني ملف طابو إنه وصمة عار شعار الدولة الاجتماعية؛

- عدم حماية النساء من مختلف مظاهر العنف والتحرش والتمييز في موقع العمل. وبالمناصفة تتساءل عن هذا التأخر في التصديق عن اتفاقية 190 والتوصية 206 التابعة لها الصادرة عن منظمة العمل الدولية؛

- غياب حماية الحق في الأمومة وفي الرضاعة وغياب دور الحضانه في التجمعات والأحياء الصناعية.

السيد الرئيس،

إن الاتحاد المغربي للشغل لن يتوانى عن المطالبة بالحقوق الشغلية للعمال من خلال:

- إلغاء الفصل 288 من القانون الجنائي والذي ساهم في تشريد آلاف الأسر بدعوى عرقلة العمل؛

- حماية الحريات النقابية وحق التنظيم النقابي والمفاوضات الجماعية وتعزيزها للمساهمة الفعالة في تفعيل الإجراءات والتدابير الوقائية والصحة والسلامة المهنية وحماية حقوق ومكتسبات الطبقة العاملة ضمانا للاستقرار الاجتماعي داخل المقاولات، والمصادقة على الاتفاقية 87؛

- فرض التطبيق الصارم للقانون فيما يتعلق بالتصريح بالأجراء لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، بل وتجريم التهرب من المسؤولية الاجتماعية وعدم التسامح مع هذه الجريمة الاجتماعية؛

الإشكالات جزء كبير منها يعود لمحدودية وضعف الميزانية المرسودة لهذا القطاع؛

- ارتفاع نسبة الهدر الجامعي والاحتفاظ التي أصبحت تؤثر سلبا في عملية التلقين والتأطير البيداغوجي؛
- تدني جودة التعليم العالي ببلادنا وعدم توافق منتوج تعليمنا العالي مع المعايير العالمية للجودة؛
- الولوج المحدود للجامعة وغياب العدالة المجالية، رغم الجهود المبذولة؛
- تأخر الجامعة المغربية في ربط تميزها وتنظيمها بمتطلبات الثورة الرقمية التي أصبحت شرطا للتطور والرقى الاقتصادي العالمي؛
- إفراغ الجامعة من أغلب التكوينات المهنّية والتقنية، باستثناء تخصص الطب، واقتصارها على التكوينات الأساسية فقط؛
- ضعف استعمال اللغات العالمية في التدريس، كاللغة الإنجليزية التي تعتبر اللغة الأولى للعلم والتحصيل في الجامعات على المستوى الدولي، وهذا ما يتطلب دعم خيار الانفتاح أكثر على اللغة الإنجليزية ببرنامج وطني يبدأ من التعليم الابتدائي ثم الثانوي ثم الجامعي، مع الاحتفاظ باللغات الأخرى كخيارات ممكنة في إطار التعدد الثقافي الذي تفرضه الرهانات التنموية في بعدها الوطني والدولي؛
- ضعف الخدمات الاجتماعية المقدمة للطلبة، وعلى الرغم من الزيادة في عدد المنح ونظام التغطية الصحية إلا أن ذلك يبقى غير كاف، والمسؤولية فيه لا ترجع لوزارة التعليم العالي وحدها، بل مسؤولية مشتركة بين مختلف مكونات الحكومة؛
- لازالت بعض الجامعات ترفض تسجيل الحاصلين على البكالوريا القديمة في حين تقبلها جامعات أخرى، وهو ما يعتبر بمثابة حيف وتبخيس للشواهد والدبلومات واعتبارها مجرد مواد استهلاك منتهية الصلاحية؛
- حرمان بعض الموظفين من التسجيل بمؤسسات التعليم العالي، في وقت اختارت الدول التي تترهن على المعرفة والعلم والاستثمار في العنصر البشري وتسهيل كل الوسائل؛
- التأخر في تسليم بعض الشهادات والدبلومات الجامعية التي تضع على الطالب فرص أخرى، إما على مستوى استكمال الدراسة أو على مستوى الولوج إلى سوق الشغل؛
- معاناة التعليم العالي من الخصاص الكبير على مستوى الأساتذة الجامعيين في ظل ارتفاع المحالين على التقاعد ووقف التوظيف؛
- لايزال قبول الطلبة لاستكمال الدراسة في سلك الماستر والدكتوراه تشوبه العديد من الخروقات في غياب الشفافية ومبدأ تكافؤ الفرص. وبخصوص البحث العلمي، فمن المفارقات المقلقة التي تعرفها بلادنا، أنه على الرغم من الخصاص الذي تعرفه مجموعة من القطاعات الحيوية بالمغرب

الشغلية المضمونة قانونيا من حقوق الأمومة والرضاعة؛

- حماية المرأة العاملة بشركات المناولة من الاستغلال البشع وجشع المشغل؛
- ضمان التكوين والتكوين المستمر للمرأة وتأهيلها مهنيا وتوسيع مداركها المعرفية؛
- تأمين فضاء العمل للمرأة وفرض احترام شروط العمل اللائق كما عرفته منظمة العمل الدولية؛
- حماية المرأة العاملة من كل مظاهر العنف والتحرش والتمييز الممارس عليها في أماكن العمل وفي الفضاء العام والخاص. من خلال التصديق على الاتفاقية 190 الصادرة عن منظمة العمل الدولية والتوصية 206 التابعة لها المتعلقة بالعنف في أماكن العمل. ومراجعة القانون 103.13.

أما بالنسبة لمشروع الميزانية الفرعية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار الذي يشكل إحدى أهم رافعات التغيير والرقى الاجتماعي والاقتصادي من مجتمع التخلف إلى مجتمع المعرفة والاتصال والاقتصاد، والتواصل الرقمي، والانتقال من الاقتصاد القائم على التنمية المادية إلى التنمية المعرفية.

وعلى الرغم من كون التعليم العالي الممون الرئيسي للرأس المال والموارد البشرية، ولهندسة وتأطير الأنشطة السوسيو - اقتصادية للبلاد، فمخرجات الجامعة المغربية هي مدخلات المؤسسات الأخرى سواء في القطاع العام أو الخاص التي تفرض الجودة والتأهيل الحقيقي، غير أن هذا القطاع أصبح يواجه العديد من الإشكالات أهمها:

ملاءمة مضامين التكوينات المعتمدة مع فرص التشغيل وإمكانات الارتقاء الاجتماعي التي تتيحها الدينامية الجديدة للأنشطة الاقتصادية الوطنية. والرغبة في تجاوز الاختلالات والعوائق التي أدت إلى تدني مستوى الجامعات المغربية وفق التقارير الوطنية والدولية.

فواصلت تكوين عشرات الآلاف من الحاصلين على الشهادات التي لا تتلاءم مع حاجيات وانتظارات سوق الشغل، خاصة في علاقتها بالمحيط السوسيو - اقتصادي والثقافي، أصبح يطرح البعد الاجتماعي للتعليم العالي، ولايزال تحديد وظائف المؤسسات الجامعية من خلال مسالك التكوين وربطها بسوق الشغل، يطرح العديد من الإشكالات، حتى لا تبقى جامعاتنا مجالا لتكوين العاطلين في سوق الشغل الحديث، الذي يعرف تطورات سريعة يصعب مواكبتها بهذا النمط التقليدي لتعليمنا العالي، إضافة إلى إشكالية الجودة في التعليم العالي التي تهم عدة مجالات: كالتهيئة الاستراتيجية، والحكامة، والاستقلالية، وآليات اتخاذ القرار، والموارد البشرية، والبنيات التحتية، والتمويل، والمناهج، والطالب، والانفتاح على المحيط، وخدمة المجتمع، والبحث العلمي.

وعلى الرغم من الإصلاحات المتوالية، لازال يعاني القطاع من العديد من

- وضع الجسور الضامنة للإنصاف وتكافؤ الفرص، (فالتألم الذي لم يكمل دراسته بالجامعة، خصوصا ذات الاستقطاب المفتوح، لا يتوفر على أية إمكانية تسمح له بولوج مؤسسات للتكوين المهني التقني المتخصص لتثمين مكتسباته المحصل عليها بالجامعة)؛
- ديمقراطية ولوج بعض الجامعات والمعاهد ذات الاستقطاب المحدود من خلال مراجعة المعايير المعتمدة وتوسيع قدراتها الاستيعابية؛
- وضع آليات ملائمة لتوجيه ومواكبة الطلبة خلال مسارهم الأكاديمي بما يساعدهم على بناء مشروعهم الأكاديمي أو المهني (كما أكد على ذلك التقرير الأخير للمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي)؛
- الاهتمام أكثر بالعنصر البشري الذي يعتبر قطب الراحة في أي إصلاح بالاستجابة لمطالبه المادية والمعنوية وتوفير ظروف عمله.

أما بالنسبة لمشروع الميزانية الفرعية التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، فقد كانت مناسبة للتطرق إلى مشاكل القطاع من جهة، واستراتيجية الوزارة للنهوض بالأسرة والمرأة والطفل والشخص المسن من جهة أخرى، وكذا الحديث عن ذوي الاحتياجات الخاصة ومشاكلهم وتطلعاتهم.

لذا لابد من تقديم كل التحية لكل موظفي وموظفات القطاع على الأدوار الاجتماعية الذين يقومون بها لابد من ذكر الأدوار البطولية التي قاموا بها خلال زلزال الحوز.

مشاكل القطاع:

على مستوى ميزانية الاستثمار والتسيير بالوكالة:

- ما بين 2020-2023: نلاحظ عدم تخصيص أية اعتمادات مالية لتصل ميزانية الاستثمار الى الصفر لكن بالمقابل تم إقرار 10 ملايين درهم في مشروع ميزانية 2024 هذه الميزانية تعتبر جد ضعيفة وغير كافية خاصة أمام تعثر مجموعة من المشاريع التي أطلقتها وكالة التنمية الاجتماعية مع مجموعة من الشركاء الأمر الذي يعد يعرقل التزامات المؤسسة مع شركائها وخاصة الجمعيات والتعاونيات وهنا نسجل على سبيل المثال لا الحصر أن هناك تعاونيات نسوية للأسف لم تتمكن من إكمال مشاريعها بسبب غياب ميزانية الاستثمار وأصبحت مهددة من طرف بعض المقاولات برفع دعاوى قضائية ضدها في حالة عدم أدائها ما بذمتها؛
- ميزانية التسيير رغم المصادقة عليها لا تمنح كاملة وتمنح عبر دفعات وتبقى غير كافية لتسوية وضعيات الأطر والمستخدمين وهو أمر يشوش على السلم الاجتماعي بالمؤسسة.
- ضبابية التوقع الاستراتيجي للوكالة:
- القانون المحدث والمنظم لاختصاصات وكالة التنمية الاجتماعية يؤكد على عدم انتهاء الدور الاجتماعي الذي أنشئت من أجله خاصة أمام رفع

على مستوى الأطر العليا والأطباء والمهندسين في التكنولوجيات الحديثة. إلح، لازال نزيف هجرة الأدمغة والكفاءات المغربية في منحى تصاعدي، حيث يصل عدد الأطر عالية المهارة التي يتم تكوينها في القطاعين العام والخاص وتهاجر إلى الخارج 8000 سنويا، حسب إحدى الجمعيات المهنية (فيدرالية التكنولوجيات الحديثة والاتصال). كما أشارت إحدى الدراسات المنجزة بالتعاون مع منظمة العمل الدولية حول "هجرة الكفاءات من الدول المغاربية نحو أوروبا"، إلى ارتفاع مطرد في عدد الكفاءات المغربية ليصل العدد في فرنسا وحدها إلى 139 ألف كفاءة مغربية فيما بين سنتي 2000 و2012، وهذا ما يندب بعواقب وخيمة على مستقبل بلادنا وإضعاف قدراتها التنموية والتنافسية واستنزاف ثرواتها المعرفية والعلمية وإخلائها من عقولها وأدمغتها.

فبدل أن يتم تصدير القيمة المضافة التي تنتجها عقول وأدمغة المغاربة، أصبحت بلادنا تصدر هذه العقول والأدمغة لتساهم في تنمية بلدان أخرى عوض المساهمة في المجهود التنموي لبلدهم الأصلي الذي تكونوا داخله. هذا ناهيك عن أن تفصيل الأغلبية الساحقة من الطلبة المغاربة الذي ذهبوا للخارج لاستكمال تكوينهم يفضلون الاستقرار بالدول المستقبلية عند تخرجهم، عوض العودة لبلدهم. وهي نتيجة منطقية لواقع حال بلادنا المفتقد للبيئة المحفزة على الحرية والإبداع وضيق الأفق في استيعاب الكفاءات وضعف الارتباط بين منظومتنا التعليمية وسوق الشغل. ولم يحز في النفس، واقع البحث العلمي في المغرب الذي لازالت الحكومات المتعاقبة تعتبره شيئا ثانويا حيث تبقى الميزانية المرسدة له أقل من 1 في المئة من الناتج الإجمالي الخام وهي نسبة أقل بكثير من المعدل العالمي.

إن هجرة الأدمغة تبقى مظهرا من مظاهر الخلل الاجتماعي والثقافي والعلمي والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

- هزالة الأجور والتعويضات في المغرب مقارنة مع الأجور والتعويضات المغربية المعروضة على أدمغتنا وكفاءاتنا في الخارج. وهذا ما يجعل أطرنا تحلم بالعيش في أوروبا أو كندا حيث الظروف المشجعة على تألقهم وتفتح أمامهم آفاقا مستقبلية واسعة إن على المستوى الثقافي والمعرفي أو على المستوى الاجتماعي؛
- ضعف البنيات التحتية الحديثة للبحث العلمي وغياب التكوين المستمر، خصوصا أن الميادين المعرفية أصبحت متجددة باستمرار؛
- تشجيع عودة الخبرات والكفاءات المهاجرة عبر تحفيزهم وتوفير ظروف العمل المناسبة، أو استثمارها (الكفاءات) على الأقل لتكون حلقة وصل بين بلدهم الأم بمؤسساته الاقتصادية والبحثية وبين مراكز البحوث والمؤسسات الماثلة في بلدان إقامتهم ومن ثم إشراكها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لبلادنا؛
- مراجعة شمولية للمنظومة التعليمية والمهنية أكثر على التعليم الأولي الذي يعتبر اللبنة الأولى لبناء تلميذ وطالب ورجل الغد؛

في أماكن العمل، خاصة مع ارتفاع نسبة الفقر والهشاشة لدى المرأة العاملة وتغيير معالم سوق العمل وعولمتها، وإضفاء المرونة والهشاشة على عالم الشغل، واستغلال اليد العاملة الرخيصة وفي مقدمتها اليد العاملة النسائية خاصة بالقطاع غير المهيكل. وما لذلك من آثار سلبية على قضية التمكين الاقتصادي للنساء ومساهمتهم في المجال التنموي.

وقد أصدرت منظمة العمل الدولية في مؤتمرها الأخير الاتفاقية 190 بشأن العنف والتحرش في أماكن العمل والتوصية 206 التابعة لها، وهي الاتفاقية التي جاءت نتيجة نضالات وكفاحات الحركة النقابية العالمية، وارتفاع أصوات العاملات والعمال المنددة باستغلال الظاهرة وانتشار مختلف مظاهرها، أمام محدودية القوانين الوطنية، وفي هذا الإطار فإن الاتحاد المغربي للشغل يخوض حملة وطنية من أجل مصادقة الحكومة المغربية عليها واتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذها تماشياً مع انخراط بلادنا في الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان عموماً وحقوق العاملات والعمال.

وهي كذلك مناسبة طالب فيها فريق الاتحاد المغربي للشغل الوزارة المعنية بوضع ميزانية خاصة لمكافحة جميع أشكال العنف ضد النساء وتوفير المواكبة النفسية والقانونية اللازمة للناجيات من العنف وإعادة تأهيله ووضع استراتيجية للتواصل والتحسيس بظاهرة العنف ضد النساء بشكل مستمر على مدار السنة مع كل فئات المجتمع والمعنيين بالأمر والقيام بتقييم مدى تنفيذ القانون 103.13 على مستوى المحاكم المغربية؟ والقيام بعمليات تحسيسية وسط النساء خاصة المنسيات والقابات في الهشاشة من أجل معرفة حقوقهن والضمانات القانونية التي يوفرها على الأقل هذا القانون؟ بما يضمن حماية المرأة من كل أشكال التمييز والعنف وصون كرامتها.

عرض السيدة الوزيرة تضمن العديد من الإجراءات، ولكن نتساءل عن أثر هذه الإجراءات على النساء وعلى المجتمع نعرف جيداً أن النتائج جد محدود وذلك يعود لأسباب عديدة.

- قضية المرأة هي قضية عرضانية.

الدراسات الإحصائية الصادرة عن المؤسسات الوطنية والدولية التي تصنف المغرب في مراتب متأخرة على المستوى العالمي في مؤشرات التنمية. غياب القناعة الأساسية والجرأة الضرورية والإرادة السياسية الحقيقية لطرح تصور متقدم لمكانة المرأة داخل المجتمع عبر مراجعة لكل القوانين بما فيها حديثة الصدور والتي لم تستطع تأويل الغايات والأهداف الدستورية لصالح حقوق النساء، ولم تستثمر السياق السياسي والتراكم الحقوقي الذي جاء نتيجة نضالات الحركة النسائية والحقوقية والنقابية، بل على العكس، فقد سجلنا تراجعاً كبيراً لهذه الحكومة عن هذه الغايات والأهداف من خلال العديد من مشاريع القوانين التي تمت الدعاية لها على أنها تفعيلاً لمضامين دستور 2011 وتنفيذاً للالتزامات المغرب الدولية، في حين تهرول الحكومة مسرعة في إخراج كل مشاريع القوانين التي تهم مصير المرأة المغربية بل مصير مجتمع بأكمله بأي

الحكومة لشعار الدولة الاجتماعية في هذا السياق نسجل ما يلي:

● أطلقت وزارة المالية مؤخراً دراسة لتقييم وافتتاح دور ثلاث مؤسسات ومنها مؤسستين تابعتين للقطب الاجتماعي وعلى رأسها وكالة التنمية الاجتماعية باعتباركم الوزارة الوصية عن هذه المؤسسة فإننا نتساءل عن دور الوزارة الوصية في هذه الدراسة وتوجيهها وما هو تصورهما والسيناريو الذي تقترحه وتبناه بخصوص وكالة التنمية الاجتماعية علماً أن هناك أخبار ووقائع تتحدث على أن الوزارة تدفع في اتجاه إقبار دور الوكالة الاجتماعي وهو الأمر الذي بدا واضحاً في تحويل المؤسسة لمجرد قناة لتنزيل برامج الوزارة الوصية وهو الأمر الذي يتعارض مع الدور الذي من أجله أنشأت المؤسسة والتي لازالت قادرة على لعب أدوار طلائعية في المشهد الاجتماعي.

● استمرار تعطيل عقد المجلس الإداري لوكالة التنمية الاجتماعية منذ تعيين السيدة الوزيرة وهو ما يعتبر سابقة في هذه المؤسسة حيث أن غياب المجلس الإداري يساوي غياب المصادقة على استراتيجية ومخطط عمل المؤسسة الأمر الذي يفتح الباب لتحويل هذه المؤسسة لمجرد مديرية تابعة للوزارة الوصية وهذا يتعارض مع القانون المنشئ للمؤسسة لذا نتساءل فريق الاتحاد المغربي للشغل عن الأسباب الحقيقية وراء عدم عقد المجلس الإداري الذي يحدد استراتيجية المؤسسة وتفعيلها.

الشق الاجتماعي الخاص بأطر وكالة التنمية الاجتماعية:

نسجل كفريق أن الوزارة الوصية منذ تعيينها لم تقترح أي إجراء ملموس يساهم في مزيد من تحسين الوضعية الاجتماعية والمادية لأطر المؤسسة (مثلاً تقاعد تكميلي، الرفع من ميزانية الأعمال الاجتماعية، إضافة مكتسبات جديدة في النظام الأساسي للمستخدمين) وفي هذا الإطار فالمستخدمات والمستخدمين ينتظرون بصمة السيدة الوزيرة بهذا الخصوص.

لاحظ فريق الاتحاد المغربي للشغل تعثر الحوار القطاعي الاجتماعي مع الوزارة الوصية على القطاع خاصة في ظل وجود مجموعة من التحديات بالمؤسسة حيث أن الوزارة لم تتفاعل مع آخر طلب تقدمت به نقابتنا بتاريخ 18 أبريل 2023 بالقطاع كنقابة ممثلة وحيدة لأطر ومستخدمي المؤسسة، وهنا نتساءل عن الإجراءات التي ستقومون بها للدفع بالحوار القطاعي مع النقابة الوطنية لوكالة التنمية الاجتماعية التابعة للاتحاد المغربي للشغل كنقابة ممثلة بالقطاع.

المصادقة على الاتفاقية 190 التوصية 206 نظراً لأهميتها:

صحيح أن بلادنا تتوفر اليوم على القانون 103.13 لمحاربة العنف ضد النساء، بالإضافة طبعاً للقانون الجنائي ومدونة الشغل، غير أن هذه القوانين تظل غير كافية لحماية العاملات والعمال من مختلف أنواع العنف الممارس عليهم

الأشخاص المسنين باعتبار الأسرة المكان الطبيعي لهؤلاء الأشخاص.
الإحصائيات الأخيرة جد مقلقة فيما يخص البطالة، والنساء هي الفئة أكثر هشاشة إذ نسجل ما يلي:

- المغرب للأسف يحتل مراتب متدنية، وذلك تبعاً لمؤشرات قياس رفاهية هذه الفئة، من خلال توفر الدخل والصحة حيث تبلغ نسبة التغطية الصحية للأشخاص فوق 65 سنة حوالي 40%،

- يعاني أغلب المسنين من الفقر والعوز ولا يتوفرون على التغطية الصحية. علماً أن المرأة المسنة أكثر عرضة للهشاشة الاقتصادية ولصعوبات في الاستفادة من الخدمات الاجتماعية وانعدام التغطية الاجتماعية والصحية.

- إن مؤسسات الرعاية الاجتماعية الخاصة بالأشخاص المسنين تعرف اختلالات كبيرة سواء على مستوى بنيتها الاستقبلية أو التجهيزات أو الظروف المعيشية التي لا تتناسب ولا تحترم حقوق الإنسان.

لذا نطالب ب:

- إنشاء مصلحة حكومية للأشخاص المسنين المكلفة بإعداد دلائل منهجية وصياغة توجيهات عملية لتسيير مؤسسات الحماية الاجتماعية الخاصة بالأشخاص المسنين،

- وضع مساطر للتظلم لفائدة الأشخاص المسنين داخل المؤسسات، وتقوية قدرات موظفي هذه المؤسسات، بالإضافة إلى توسيع عدد مراكز الحماية الاجتماعية القادرة على توفير الرعاية للأشخاص المسنين خاصة الأشخاص ذوي الحاجيات الخاصة.

- وضع أدوات لمدى قياس مؤشر "نسبة إرساء منهجية الجودة على مستوى مراكز الحماية الاجتماعية للأشخاص المسنين" ودون تقديم تقييم عن الاستراتيجية التي اعتمدها الوزارة والاهداف التي سطرته في معالجة الموضوع.

وعلى الرغم من مصادقة المغرب على العديد من الاتفاقيات التي تهم حقوق الطفل وعلى الرغم من الترسانة التشريعية الوطنية والتي تتماشى مع التزامات المغرب الدولية في هذا الشأن والتي تبدأ بالحق الدستوري بالتمتع بحقوق الطفل، إلا أن غياب سياسة وطنية مندمجة لحماية الأطفال تركز على تنفيذ المبادئ العامة لاتفاقية حقوق الطفل ومقتضياتها مع التحديد الواضح للهيئة التي ينطوئ بها تنسيق أعمال وتتبع هذه السياسة وتوضيح أدوار ومسؤوليات أهم الوزارات والقطاعات المعنية في تعزيز وإعمال حقوق الطفل، مما يجعل من هذا الموضوع إحدى أهم القضايا الشائكة في بلادنا والتي تؤكد على عدم توفر الإرادة السياسية لدى الحكومات المتعاقبة في المراهنة على العنصر البشري التي تبدأ بإتخاذ فئة عريضة من الشعب المغربي وهي فئة الأطفال حيث استمرار عمالة الأطفال.

- وجود اختلالات تجعل من جميع مراحل مسار عملية إيداع الأطفال في مراكز حماية الطفولة غير متلائمة مع معايير اتفاقية حقوق الطفل والمبادئ

ثم ووفق مرجعيتها مدافعة بكل قوة عن اختياراتها أمام المجتمع الدولي. إذ هناك شرخاً شاسعاً بين التطور القانوني والتطور الاجتماعي، فالترسانة القانونية التي تجرى مطابقتها مع المعايير الدولية، على أهميتها، تتطلب آليات للتطبيق تؤثر في اتجاه التغيير عبر سياسات اجتماعية واقتصادية ملائمة. كما نساءلنا عن موعد حلول الوقت لتقييم السياسات العمومية والميزانياتية من منظور مقارنة النوع الاجتماعي؟

السيد الرئيس المحترم،

تأتي الميزانية الضعيفة الخاصة لهذا القطاع في إطار سياق يعرف نقاشاً مجتمعياً حول النموذج التنموي الجديد، في ظرفية متميزة بعدة تحديات داخلية متمثلة في ارتفاع الطلب الاجتماعي على الإصلاح السريع والمستعجل لمجموعة من القطاعات الاجتماعية والاقتصادية التي تهم الفئات الأكثر هشاشة.

سجلت مختلف القوى الحقوية والديمقراطية والحركة النسائية نكوصاً في أعمال المقتضيات الدستورية المتعلقة بالحقوق والحريات خاصة تلك المرتبطة بالحقوق الإنسانية للنساء والتي تم التأكيد عليها في العديد من التقارير الوطنية والدولية.

وفي هذه السياقات، يبقى السؤال الجوهرى:

- هل تستجيب هذه الميزانية لحاجيات ومصالح الفئات الهشة وفي مقدمتها المرأة؟

- هل ستساهم في النهوض بالحقوق الإنسانية للنساء؟

- هل ستساهم في تحسين مؤشرات التنمية الاجتماعية وتعزيز التماسك الاجتماعي؟

- وهل بالفعل ستساهم في تقليص الفوارق الترابية والاجتماعية وسيعيد توزيع الدخل والثروة بين مختلف مكونات المجتمع؟

- وهل ستقضي على الفجوة الاقتصادية بين الجنسين نتيجة تفاقم التمييز ضد المرأة على مستوى المشاركة في الحياة الاقتصادية والذي يؤدي عليها الاقتصاد الوطني 27% من الناتج الداخلي الخام؛

- هل تستطيع أن تقف أمام تفاقم المشاكل السوسيو اجتماعية والسوسيو ثقافية الناتجة عن انتشار الفقر وانخفاض القدرة الشرائية بسبب ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة وانعدام الضمانات الصحية والقانونية، واستمرار التمييز الجنسي في الأجور، وغياب ظروف العمل والوصول إلى المراكز العليا؛

- ألم يحين الوقت لتنفيذ الآلية المؤسسية هيئة المناصفة التي تمت المصادقة عليها الموكل لها النهوض بثقافة المساواة والمناصفة؟

يعرف الهرم السكاني بالمغرب، تقلصاً من حيث القاعدة بما يعني ارتفاع نسبة الشيخوخة بالمغرب، والتي تؤثر فيها مجموعة من العوامل السوسيو ثقافية والسوسيو اقتصادية، والتي تجعل من مؤسسات الرعاية الاجتماعية الخاصة بالأشخاص المسنين ضرورة ملحة، رغم ما أنجزته منظمات دولية من تقارير، والتي تقر بضرورة دعم الدولة للتماسك الأسري كبداً أساسياً في حماية

قانونية للنساء ضحايا العنف. كما نبهنا إلى ذلك في حينه- بل على العكس من ذلك، تزايد عدد النساء المعنفات خاصة خلال فترة الجائحة (التقرير الأخير للمندوبية السامية)؛

- تسجيل تصاعد وارتفاع محول في نسبة العنف.

وبخصوص الاختلالات والنواقص التي يعيشها القطاع فهي كالتالي:
- أن برامج الوقاية من أجل مناهضة التمييز والعنف ضد النساء والفتيات تفتقر إلى سلسلة الخدمات، التي إن وجدت فهي تظل فارغة من محتواها، إذ لا توجد مراكز التكفل الخاصة بالنساء ضحايا العنف، فالمراكز الموجودة تهم التكفل بالأطفال فقط، فيما تظل النساء موزعات بين مختلف المصالح، علما أن المجتمع المدني هو الذي يضمن هذه الخدمات رغم الصعوبات المالية التي يواجهها؛

- أجهزة القضاء لم يتم تكوينها في مجال التصدي للعنف ولا التحسيس بالإمكانيات القانونية من أجل الحماية والإنصاف التي توفرها مقتضيات القانون 103.13 على علته، حيث عدم الرجوع إليه أحيانا أو عدم التقيد بمقتضياته أو تفسيره بناء على العقيلة التي تحكم القاضي ووكيل الملك ورجل الأمن.

- الارتفاع المتواصل في تزويج القاصرات والذي يؤثر كثيرا على حظوظ المرأة في استكمال التعليم والولوج إلى عالم الشغل، وإخراجهما من الهاشاشة والفقر والرقى بأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية وتقوية مساهمتها في الحياة العامة.

وعلى مستوى المشاركة الاقتصادية للمرأة، يعتبر الفريق أن افتقار المرأة إلى الفرص الاقتصادية يرتبط بقوة باستمرار الفقر بين الأجيال، فإذا لم تتمكن النساء من استخدام ما يملكن من طاقات وقدرات اقتصادية كامنة، فسوف تستمر الأسر والمجتمع في دفع ثمن باهظ وفادح لهذا القصور، حسب تقارير الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية.

إذ يفرض إنصاف المرأة اقتصاديا استخدام الأموال استخداما أمثل، من خلال عملية اتخاذ القرارات باستثمار هذه الأموال واستغلال الفرص المتاحة من أجل الحصول على أكبر عائد ممكن، فتعطيل المرأة في المجال الاقتصادي يعني تعطيل نصف المجتمع، مما ينتج عنه خلل اجتماعي وسياسي وأخلاقي وبالتالي إهدار الموارد البشرية.

إن عمل المرأة يؤدي حتما إلى زيادة دخل الأسرة وبالتالي دخل المجتمع، وحسب منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فإن مكافأة أشكال التمييز داخل المؤسسات لا تشكل فقط حقا من حقوق النساء الأساسية، بل تشكل تحديا اقتصاديا.

ولا زالت المرأة المغربية تعاني من التهميش والإقصاء والتمييز على أساس النوع الاجتماعي على جميع المستويات القانونية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مما يؤثر سلبا على ديمقراطية المجتمع وتميمته، ويحرم المرأة من

التوجيهية لعدالة الأحداث (البنية التحتية، الإشراف، التأطير، ظروف العيش، الأمن، السلامة، إشراك الطفل في مسار المحاكمة، سبل التظلم)؛

- عدم توفير التكفل الملائم لكل فئة وي طرح مشكل سلامة الأطفال دون السن 12 وكذلك الذين في هم وضعية إعاقة؛

- عدم أخذ ضرورة قرب المركز من محل سكنى الأطفال بعين الاعتبار التباينات الكبيرة بين المراكز في ما يخص عدد النزلاء؛

- عدم خضوع المراكز للمعايير الدولية المعتمدة في مجال الاستقبال والتكفل بالأطفال (المعايير المتعلقة بالبنائات والتجهيزات ونوعية التأطير وسلامة وحماية الأطفال)؛

ومن باب مسؤوليتنا الرقابية والتشريعية نطالب في الاتحاد المغربي للشغل ب:

- إخضاع المراكز لمراقبة منتظمة من قبل الإدارة الوصية، ظروف عيش (الإقامة، النظافة والتغذية) لا تضمن الحقوق الأساسية للأطفال؛

- ضمان الحق في الصحة والسلامة البدنية والحماية من كافة أشكال العنف والاستغلال، وكذا الحق في إعادة تربية مناسبة وفي المشاركة، وحق الأطفال في الإنصات إليهم وحمايتهم ومساعدتهم قانونيا طوال المسلسل القضائي، كما تهم تلك الاختلالات تعرض الأطفال المودعين للعقوبات البدنية والشم والإهانة؛

- ضمان احترام حقوق الأطفال في اللجوء إلى آليات للتظلم طبقا للمعايير الدولية المعمول بها؛

- عدم تفعيل عملية تتبع الأطفال في الوسط الطبيعي خلال مرحلة ما بعد مغادرتهم للمراكز وهو ما يمس بحق الطفل في إعادة إدماجه الاجتماعي؛

- وضع سياسة أسرية (دعم نفسي-اجتماعي، دعم سوسيو اقتصادي، مساعدة على الأبوة) وغياب تدابير بديلة لإيداع الأطفال في المراكز (صعوبة الحصول على الكفالة، وغياب مقتضيات مقننة لأسر الاستقبال.

محدودية الميزانية المخصصة للوزارة في مشروع قانون مالية، علما أن مخلفات الجائحة والأزمة الاقتصادية والارتفاع المهول في الأسعار كانت أكثر كارثية على الفئات الهشة، وهي الفئات التي تشرف عليها الوزارة الوصية على القطاع نظريا.

- وأكد أن التكلفة لمعالجة هذه الآثار على النساء والأطفال والمسنين ستكون أكثر هذه السنة الشيء الذي لم توليه الحكومة أي اعتبار في مشروع الميزانية.

يمكن عرض الملاحظات التي أبدتها الاتحاد المغربي للشغل بخصوص الميزانية الفرعية لوزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة كما يلي:

- التأخر الكبير وغير المفهوم لإخراج هيئة المناصفة إلى الوجود، رغم الحاجة الملحة لهذه الهيئة، والتي تم إخراج إطارها القانوني

- التأخر الكبير في إصدار المراسيم التنظيمية التي يتوقف عليها تفعيل القانون 103.13 الذي لا يزال يراوح مكانه، إذ لم يشكل أية حماية

المساهمة في بناء مغرب الديمقراطية والمساواة والعدالة الاجتماعية، ويكرس القيم والسلوكيات المحافضة والنكوصية داخل المجتمع.

فعلى الرغم من النصوص القانونية وما تضمنته من آليات وإجراءات ذات العلاقة بموضوع المناصفة، وكذا الإرادة الواضحة المغرب عنها في هذا الاتجاه من لدن أعلى سلطة في البلد، فإن الأرقام تظل دون المستوى المطلوب، ولم تصل إلى معدل الثلث المحدد من قبل الأمم المتحدة، خصوصا عندما يتعلق الأمر بالمناصب والمسؤوليات ذات العلاقة بمجال القرار السياسي والعمومي،، فإن تمثيلية المرأة تبقى جد ضعيفة في المؤسسات المنتخبة، وطنيا وجليا، وهو ما يظهر جليا في مجال المسؤوليات العمومية، سواء من خلال التعيينات في المناصب العليا في الوظيفة العمومية أو في مواقع المسؤولية في المؤسسات العمومية سواء على مستوى إدارتها العامة أو مجالسها الإدارية، حيث تشغل النساء 1.19% من مناصب المسؤولية داخل الإدارة، وذلك على الرغم من أن معدل التأنيث الإداري يصل إلى 35%.

وعموما لا يزال يحتل المغرب نسبا متدنية بحسب العديد من التقارير منها تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي، فيما يتعلق بمحاربة التفاوتات بين الجنسين في عالم الشغل والتعليم والصحة والسياسة.

لقد آن الأوان للانتقال إلى إقرار آليات أكثر نجاعة وفعالية تفرض استحضار وتطبيق المناصفة في كافة مناحي تأطير حضور المرأة، سواء على مستوى التشريعات أو المؤسسات أو السياسات العمومية، مع ضمان التزام جميع الفاعلين في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بتبني المناصفة كقاعدة قانونية ملزمة وموجهة، تجاوز كل أشكال المقاومة السياسية منها أو الاجتماعية أو الثقافية نحو تحقيق المناصفة الحقة، وهو ما لم يتأتى إلا من خلال إقرار قانون إطار للمساواة والمناصفة، وتفعيل هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز وإخراجها إلى حيز الوجود، ومراجعة التشريعات الوطنية وملاءمتها مع الاتفاقيات الدولية التي تلزم المغرب، إعادة النظر في النماذج والخيارات التي تقوم عليها السياسات العمومية في شموليتها لأهميتها في فعالية حقوق المرأة.

أما بالنسبة لمشروع الميزانية الفرعية لوزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، فقد جاءت في سياق تعليمي عرف احتقانا اجتماعيا غير مسبوق مع الشلل الدراسي الذي عصفت بالمؤسسات التعليمية العمومية منذ بداية الموسم الدراسي 2023-2024. فاحتجاجات هيئة التدريس والإضرابات والوقوفات والمسيرات احتجاجا على النظام الأساسي الجديد الخاص بموظفي التربية والتعليم، والتي راح ضحيتها أبناء وبنات المدرسة العمومية، كشفت بالملوس عن صدقية تحاليل الاتحاد المغربي للشغل والأزمة الهيكلية والبنوية التي تعرفها المنظومة التعليمية ببلادنا التي تؤرق الأسرة المغربية وفشل كل السياسات الإصلاحية الفوقية التي اعتمدت وأهدرت فيها ميزانيات ضخمة. واليوم وسيرا على ذات النهج ارتكبت أخطاء قاتلة في التعاطي مع هذا الملف

الحرج الذي أدى إلى ضياع الكثير من الزمن الدراسي. وها هي معظم الأسر تعيش اليوم حسرة وامتعضا كبيرين من واقع التعليم العمومي الذي عملت أزمة النظام الأساسي الجديد على تدمير ما تبقى منه وكيف لا وهي التي تجمع بين الأستاذ والتلميذ معا ضحايا سنوات خراب المنظومة.

واقع اضرت معه العديد من الأسر رغم ضغط الارتفاع المهول في الأسعار ومحدودية الدخل إلى التوجه نحو حصص دروس الدعم والتقوية خاصة بالنسبة للسنوات الإشهادية وإن كانت لن تعوض الساعات المخصصة للدراسة وهاجس الخوف على فلذات أكبادها مع الصعوبات التي تواجه التلاميذ بالأخص في بعض المواد التي لا يمكن الاكتفاء فيها بحصة أو حتى حصتين في الأسبوع واضطرت أسرا أخرى إلى نقل أبنائها إلى المدرسة الخصوصية رغم العبء الذي تشكل نفقات التعليم الخصوصي على جيوب الطبقة العاملة ومحدودي الدخل فيما تنتظر أسرا آخر الفرج بداية كل أسبوع مع كل الأضرار النفسية والاجتماعية التي يخلفها تغيب التلميذ عن المدرسة، وهو ما يعمق من التفاوت الكبير في تكافؤ الفرص بالنسبة لكافة التلاميذ بالإضافة إلى التفاوت الحاصل بين القطاعين الخاص العام.

علما أن العدد الإجمالي للتلاميذ برسم الدخول المدرسي الجديد، وفق المعطيات الرسمية بلغ 8 ملايين منهم 660 ألف ضمن التعليم الأولي.

السيد الرئيس،

يعيش نساء ورجال التعليم ومعهم كل الأطر التربوية على اختلاف فئاتها حالة تدمر مع خروج النظام الأساسي الجديد دون أية تحفيزات تذكر للمعلم والأستاذ وتم رفضه عبر إضرابات متتالية عطلت مسار التدريس ومسيرات احتجاجية شاملة ربوع المملكة في الآونة الأخيرة. مواصلة التصعيد رغم التجاوب المتأخر للحكومة وجلوسها الاضطراري لطولة الحوار مع النقابات الأكثر تمثيلية بعد الانتظرية التي عمقت من واقع الحال.

واليوم نعتبر في فريق الاتحاد المغربي للشغل أن هناك فرصة لإصلاح الأمور من أجل بداية إعادة الحياة إلى المؤسسات التعليمية وتجديد النظام الأساسي بما يتناسب مع تطوير التعليم وتلبية احتياجات الأطر التربوية والتلاميذ وتجنب هذا النوع من التوتر ذو التكلفة الباهظة اجتماعيا.

لقد حان الوقت لتجاوز هذه الأزمة التعليمية الخائقة والمعقدة وتغليب المصلحة الوطنية والتعليمية في المقدمة، لاستعادة الثقة بين الأستاذ والتلميذ وإعادة الثقة بين المدرسة العمومية والمجتمع.

وهو ما لن يتسنى دون الانكباب الجدي والمسؤول على الأعمدة الثلاث للمنظومة بالأهمية نفسها:

- **الأستاذ:** بالتقدير اللازم، وبوضعية مادية ومعنوية تليق بالمكانة الاعتبارية للأستاذ داخل المجتمع وتمنحه الكرامة الإنسانية وبضمان مسار مهني مريح يتميز بالجاذبية عند الولوج إلى المهنة، ويكون محفزا على

الصحة فقط بـ 21.8%، ومستوى العيش بـ 33.4%). وكما نبهنا إلى ذلك نبهت كل ملاحظات المتدخلين والمعينين، وكل التقارير الوطنية والدولية انطلاقاً من العديد من المؤشرات إلى الاختلالات التي تعرفها المنظومة التعليمية ببلادنا على جميع المستويات: البنية التحتية، التحصيل البيداغوجي، التفاوتات المحلية، ضعف الوسائل والأدوات التعليمية، إشكالية القطاع الخاص، والأوضاع المادية والمعنوية للأطر التعليمية والتربوية.

فعلى مستوى تدبير الموارد البشرية فلا زالت تعترى القطاع إشكالات عميقة وأعطاب متعددة وملفات حارقة لم يتم تسويتها، ويجب على الوزارة مراجعة هذا النظام عبر حلحلة كل الملفات العالقة التي عمرت طويلاً داخل دهايز الوزارة، رغم طرحها مراراً على طاولة الحوار القطاعي ومتوقفة التنفيذ وتعتبر من ضمن القضايا التي خلقت احتقاناً غير مسبوقاً في ظل هذه الأزمة، وهي الملفات التي خاض من أجلها الاتحاد المغربي للشغل معارك طويلة ونادى بحلها قبل فوات الأوان إيماناً منه بعدالة مشروعيتها وأن معالجتها تتطلب حلولاً استعجالية وفق مقاربة تشاركية مع الحركة النقابية. وخلق جو من السلم المجتمعي لقطاع يكتسي أهمية بالغة لدى عموم المجتمع المغربي، ويعتبر قاطرة للتنمية، فلا تنمية بدون تعليم ذو جودة وعادل ومنصف ومكرس لقيم وتكافؤ الفرص بين جميع المتعلمين سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص. إن فريق الاتحاد المغربي للشغل، يرى أن إصلاح المدرسة العمومية في شموليتها ليس أمراً تقنياً أو قطاعياً، إنه إصلاح في صلب الإصلاح المجتمعي الشامل، إنه الوجه الآخر للإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إنه الدعامة والرافعة الأساسية للتجديد الثقافي والاجتماعي.

ومن مرتكزات هذا الإصلاح:

- التعجيل بوضع اللبنة الأساسية للاستثمار في التعليم، وفق استراتيجية واضحة المعالم تماشياً مع الرؤية الاستراتيجية والتوجهات الاقتصادية للخطط التنموية وانسجاماً مع الرؤية الاستراتيجية الوطنية في افق 2030 التي لم ينفذ منها إلا القليل؛
- توفير البيئة الحاضنة للفعل الإصلاحي في المجال، وفق مقاربة تشاركية مع الفقاء الاجتماعيين لإرساء تلك السياسات لتكون أكثر فاعلية واستدامة؛
- وضع سياسة تعليمية شمولية ومندمجة تحقق الالتقاء بين القطاعات الحكومية؛
- حلحلة كل الملفات العالقة المتعلقة بالفئات المتضررة وتسوية وضعيتها المادية والمعنوية.
- توفير العدالة المحلية في الاستفادة من خدمة التعليم العمومي؛
- مأسسة التعليم عن بعد الذي فرض نفسه بفعل الجائحة وتضمنه القانون الإطار؛

مواصلة الطريق إلى نهايته، من خلال التكوين المستمر مع إمكانية تيسير المغادرة إلى مسار مهني آخر مع الحفاظ على مكتسباته.

- **مدرسة عمومية:** حديثة، بمناخ تربوي يتمتع بالحيوية والدينامية ويوفر بيئة مواتية للتفتح.

- **التلميذ:** باعتباره عصب المدرسة العمومية وهدفها الأول والأخير. وهو الإقلاع الجدي والحقيقي والفعلي بمنظومة التربية والتكوين ككل، وجعل المدرسة العمومية في مستوى الطموحات بشكل يضمن الحق في تعليم للجميع يرفع من جودة التحصيل البيداغوجي والتلقين التربوي، ويعاد فيه الاعتبار للنساء ورجال التعليم من خلال تحسين أوضاعهم المادية والمعنوية، باعتبارهم المحرك الحقيقي والفاعل الأساسي لتنزيل أي إصلاح منشود، إذ لا يمكن نهائياً أن نتحدث عن الرقي بالمنظومة التربوية، ورد الاعتبار للمدرسة المغربية وتحقيق التنمية المجتمعية بدون الاعتراف ورد الاعتبار لأسرة التربية والتكوين، وهو ما يتطلب وضع سياسة تعليمية شاملة وبمساهمة الحركة النقابية الممثل الشرعي للأطر التربوية.

السيد الرئيس،

رغم ما تضمنه النظام الأساسي الجديد من مكتسبات بالنسبة لبعض الفئات. لكنه رفض من طرف عموم الأسرة التربوية لاعتبارات عديدة من أهمها إجابته الناقصة عن الانتظارات خاصة ما تعلق بنمط التوظيف والزيادة في الأجور، وإخلاله بمبدأ الإنصاف في بعض القضايا مثل إقرار تعويضات فتوية، وإقصاء من هم فوق الثلاثين من مهنة التدريس، وإقصاء العاملين في التعليم الأولي، بالإضافة إلى هيمنة المقاربة السلوكية المستندة إلى توظيف ثنائية التحفيز والعقوبة من أجل الرفع من المردودية، وغياب هندسة جديدة للنظام الأساسي يشكل الإطار المرجعي للوظائف والكفايات مرجعاً لها.

هذا لأن النظام الأساسي كان نتيجة لصيرورة طويلة اتسمت مع الأسف بالوقوع في بعض الأخطاء الاستراتيجية والإجرائية التي أضرت بجودة المنتج النهائي يضاف إليها النقص الكبير في التواصل.

السيد الرئيس،

قطاع التعليم يعتبر الركيزة الأساس لأي مشروع مجتمعي يراهن على الاستثمار في التربية والتعليم، بناء على مقومات العدالة الاجتماعية التي تتأسس على ثلاث مرتكزات وهي العدالة اللغوية، والعدالة المعرفية والثقافية، والعدالة الرقمية، تلك العدالة التي تشترط الفصل بين الأصل الاجتماعي والرأس المال الدراسي للمتعلم، بناء على الاستحقاق الشخصي للرقي الاجتماعي المنصف، وهي وظيفة المدرسة العمومية التي يفرض أن تكون محركاً للارتقاء ومصدراً للتماسك الاجتماعي والابتكار والتنمية الاقتصادية. (حسب بعض المؤشرات فالتكلفة الاجتماعية التي تترتب عن الفوارق في التربية باهظة إذ تساهم التربية في تحديد الفقر المتعدد الأبعاد بـ 44.8 % في حين تساهم

الرياضية الدولية، ونفتخر كل الفخر والاعتزاز بقبول احتضان بلادنا لكأس العالم إلى جانب اسبانيا والبرتغال. وهو الإنجاز الذي يتوج الجهود الدبلوماسية لبلادنا بالقيادة الرشيدة لجلالة الملك نصره الله وهي محطة نعتبرها في فريق الاتحاد المغربي فرصة تنمية رياضية واقتصادية واجتماعية وثقافية ما يستدعي تكثيف الجهود لتحسين إنجازات رياضية على الصعيد الجهوي والدولي في مختلف التظاهرات الرياضية الفردية والجماعية المقبلة واستثمار هذه المحطة للنهوض بكل المناطق التي شملها التهميش لسنوات.

وفي ختام مداخلة فريق الاتحاد المغربي للشغل بخصوص الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاص لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية برسم السنة المالية 2024، نؤكد على أن الميزانيات المرصودة للقطاعات التي ناقشناها داخل اللجنة، لا ترقى لحجم المشاريع الكبرى المقبلة عليها بلادنا. والسلام.

(6) مداخلة الفريق بمناسبة مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاص لجنة القطاعات الإنتاجية:

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمين؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

أتناول الكلمة اليوم باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل لمناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاص القطاعات الإنتاجية برسم السنة المالية 2024 وهي:

- وزارة الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة؛

- وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعى والتضامنى؛

- وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات؛

- وزارة الصناعة والتجارة.

بالنسبة لمشروع الميزانية الفرعية لوزارة الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة:

اعتمد المغرب وبالضبط منذ سنة 2009 على استراتيجية طاقية وطنية واعتبر النجاعة الطاقية أولوية وطنية كل هذا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة محمد السادس نصره الله وأيده، هذه الاستراتيجية التي فتحت الطريق أمام الإجراءات والبرامج المتعلقة بالنجاعة الطاقية التي من خلال تفعيلها تمكنا من تحقيق اقتصاد ملموس في الطاقة ولكن رغم التقدم الحاصل في تفعيل نموذج طاقى مستدام مازال المشوار طويلا لتطوير وتعميم النجاعة الطاقية وجعلها رافعة أساسية لتسريع الانتقال الطاقى في بلادنا.

1- على مستوى الميزانية:

السيد الرئيس،

- عدم المساس بمجانية التعليم باعتبارها الضمانة الحقيقية لتمتع كل المغاربة على قدم المساواة من حقهم الدستوري في التعليم؛

- رفع الظلم والحيف عن نساء ورجال التعليم وتحسين أوضاعهم المادية والاجتماعية؛

- مراجعة المناهج التعليمية في أفق تأهيل خريجي المؤسسات التعليمية وتسهيل إدماجها في سوق الشغل؛

- تقليص الفوارق بين التعليم العمومي والتعليم الخاص

- العمل على خفض نسبة الهدر المدرسي، وتجويد المكتسبات والتعليلات

في المدرسة من خلال زيادة معدل تمكين المتعلمين من الكفايات

الأساسية، وتوفير بيئة مناسبة وشروط ملائمة للمشاركة والنجاح

داخل المدارس من خلال مضاعفة عدد المستفيدين من الأنشطة

المندمجة،

- تمكين التلاميذ من التعليلات الأساسية وضمان مواصلتهم واستكمالهم

لتعليمهم الإلزامي.

- إعطاء أهمية كبرى للتعليم الأولي، من خلال تبني استراتيجية مجالية

فعالة مواكبة ببرامج تحسيسية موسعة للأسر، خاصة في المناطق غير

المشمولة بهذا النمط التعليمي (خصوصا بالوسط القروي)، فضلا عن

تمكين المربيات والمربين في هذا المستوى الدراسي من تكوين متين

وجيد، وتحسين أوضاعهم المادية والمعنوية وتمكينهم من الأدوات المعرفية

والبيداغوجية الضرورية.

- العمل على وضع مسارات متنوعة وبديلة منذ المستوى الإعدادي،

تضمن اندماج التلاميذ في المسارات المهنية في الثانوي التأهيلي، من

خلال تعزيز مواكبة التلاميذ من طرف مستشاري التوجيه منذ نهاية

المستوى الابتدائي ووضع نموذج للكشف المبكر والاستباقى عن

احتمالات الفشل الدراسي أو الانقطاع للتمكن من التدخل في الوقت

المناسب.

السيد الرئيس،

قد يكون للعمل على رفع الميزانية المخصصة لهذا القطاع الحيوي

والاستراتيجي دورها كما اعتمد مشروع قانون المالية لسنة 2024 بنسبة 10

بالمئة أي ما يعادل حوالي (7 ملايين درهم) بغلاف مالي وصل بـ 75 مليار

درهم مقارنة بما تم رصدده للقطاع خلال قانون مالية 2023. لكن الأهمية والدور

الكبير هو للمقاربة التشاركية في نهج إصلاح شامل عمودي وأفقي يراهم على

الإنسان في المداخل وهو الأستاذ وعلى الإنسان في مخارج الإصلاح وهو

التلميذ.

قطاع الرياضة:

بداية لا بد من أن نجد تهاينا لبلادنا ملكا وشعبا على كل الإنجازات

التي حققها المغرب في عالم الرياضة وعلى تقوية حضوره مؤخرا على الساحة

فقلة المساحات الخضراء، إضافة إلى تضرر خصوبة الأرض بسبب الانجراف المائي والهوائي، حيث إن حوالي 90 بالمائة من الأراضي مهددة بالتصحّر، علماً أن الغطاء الغابوي بالمغرب يشكل 12 بالمائة من مساحته فيما يبلغ المعدل العالمي 20 بالمائة، إضافة إلى نهب الغابات من طرف لوبيات الخشب، لوبيات العقار وكذلك الحرائق التي تتسبب فيها بعض المافيات وخصوصاً مافيا المخدرات، فقلة محطات معالجة المياه العادمة ورميها مباشرة في البحر والأودية والأراضي الشاسعة، تتسبب في تلوث الفرشة المائية والبحر، ومن ثمّ عدم صلاحية معظم الشواطئ المغربية للاستجمام، بالإضافة إلى ضعف شبكات الصرف الصحي وانتشار السكن غير اللائق، كما أن تلوث الهواء بسبب الاعتماد على الوقود الأحفوري بالمغرب يتسبب في 5100 وفاة سنوياً أي بمعدل 15 وفاة يومياً. ويخلف أضرار اقتصادية بحيث يكلف 1% من الناتج المحلي الإجمالي أي 11 مليار درهم وتعادل هذه التكلفة الرقم عينه لكلفة برنامج الطاقة الريحية ب 850 ميغاوات و650 منصب مباشر.

وإذا كان المغرب قد شهد خلال العقود الأخيرة طفرة اقتصادية مهمة وذلك بفضل تطور مجموعة من القطاعات السوسيو اقتصادية الحيوية وخصوصاً قطاعات الفلاحة والصناعة والصيد البحري والنقل والتنمية الحضرية والسياحة وكذا البنيات التحتية. لكن لا شك أن لهذا التطور انعكاسات السلبية على البيئة.

علماً أن من أهداف التنمية المستدامة التي تلزم بلادنا بالوفاء بها هو خفض الاستهلاك الطاقى بنسبة 20% في افق 2030، وحسب ما جاء في آخر مراجعة متعمقة لوكالة الطاقة الدولية لسياسات الطاقة في المغرب حيث أكدت الوكالة أن المغرب اتخذ بالفعل خطوات مهمة في المجالات المؤسساتية والقانونية والمالية لتعزيز التنمية المستدامة لقطاع الطاقة في البلاد وأن المغرب يسير في طريق طموح للانتقال الطاقى المستدام لكنها حذرت من أن البلاد بحاجة الى زيادة الاستثمارات الخاصة والعامة للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بحلول 2030 بما يتماشى مع التزامات البلاد باتفاق باريس. لكن، كيف يمكن تحقيق ذلك والمغرب يعتمد على الفحم كمصدر أساسي لإنتاج أكثر من 50 % من الكهرباء. إذ أنّ محطات إنتاج الطاقة التي تعمل على الوقود الأحفوري في المغرب هي من بين المحطات الأكثر تسبباً لتلوث غلافنا الجوي ومنظومتنا الإيكولوجية على الرغم كون المغرب من رواد الطاقة المتجددة، بنسب تفوق ما هو مشروط عليه، غير أنه إقليمياً يسجل فاتورة عالية اقتصادياً وصحياً لاعتماده على محطات توليد الكهرباء من الفحم الحجري، وتوسيع نطاق نشاط محطات توليد هذا النوع من الطاقة وانتاجها. مع الإشارة الى أن المغرب يطمح الى فتح محطات جديدة أخرى مطلع العام 2025 مع محطة "الناظور". وبذلك يكون قد تخلف عن التزاماته الدولية، ويضع صحة المواطن المغربي في خطر.

الميزانية للأسف ضعيفة لا ترقى للدور الاستراتيجي لهذه الوزارة بغية تحقيق الانتقال الطاقى المنشود، الذي يتطلب موارد مالية وبشرية كافية.

2-الكهرباء:

برنامج الكهرباء القروية برنامج مهم يهدف إلى تقليص الفوارق المحلية والاجتماعية بالعالم القروي والهدف من هذا البرنامج هو الوصول إلى نسبة 100% من استفادة الساكنة القروية من الكهرباء، وللوصول لهذا الهدف لا يجب إغفال المناطق النائية والجبلية التي تحتاج الى تقوية التيار الكهربائي وزيادة وإصلاح المحولات الكهربائية ببعض الدواوير التي تشهد ارتفاع في نسبة الساكنة. ولا ننسى إخواننا وأخواتنا ضحايا زلزال الحوز وحاجتهم الماسة للتيار الكهربائي بالمناسبة نلاحظ غياب الإشارة للمنشآت الكهربائية المتضررة من زلزال الحوز وكذلك الإجراءات الوزارة لإعادة كهية هذه المناطق ضمن هذه الميزانية في الوقت الذي اعتبر إعادة الاعمار أولى أوليات مشروع قانون المالية لسنة 2024.

3-الطاقات المتجددة:

كما يعرف الجميع هناك علاقة جدلية وتداخل كبير بين الإنسان وبيئته فهو يتأثر ويؤثر عليها وعليه يبدو جلياً أن مصلحة الإنسان الفرد أو المجموعة تكمن في تواجده في بيئة سليمة لكي يستمر في حياة صحية وسليمة تضمن له مقومات الحياة.

ومن الثابت أن مصير الإنسان، مرتبط بالتوازنات البيولوجية وبالسلاسل الغذائية التي تحتويها النظم البيئية، وأن أي إخلال بهذه التوازنات والسلاسل ينعكس مباشرة على الحياة، والحفاظ على ذلك:

- ضرورة إدارة الموارد الطبيعية بشكل جيد؛

- تنمية الوعي البيئي.

حيث هناك عدة عوامل تخل بتوازن النظم البيئية، وينعكس أثرها في نهاية المطاف على حياة الإنسان منها تلويث المحيط المائي، تلوث الجو، تلوث التربة، فتدهور جودة الهواء الخارجي يتسبب، سنوياً، في وفاة ما بين 2200 و6000 شخص في المغرب، في وقت يحصد فيه تدهور الهواء الداخلي حياة قرابة 1350 شخصاً، كما أكدت على ذلك دراسة أجرتها وزارة البيئة عام 2016، وأن تكلفة فاتورة التدهور البيئي في المغرب تناهز 33 مليار درهم، وهو ما يعادل 3.52 % من الناتج الداخلي الخام لسنة 2014، وأن تدهور جودة الهواء تؤثر على صحة السكان، والأطفال منهم بالأخص؛ ذلك أنه يتسبب في الإصابة بالأمراض التنفسية وأمراض القلب والشرابين، الناتجة عن التعرض للجسيمات والمواد العالقة.

ويرجع السبب في الأضرار التي لحقت بالبيئة في المغرب، بالأساس إلى "انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري، وتلوث المياه الذي يكلف المغرب سنوياً 12 مليار درهم". هذه التكاليف المرتفعة، تعد بحسب دراسة المنظمة الصحة العالمية، مرتفعة بالضعف مقارنة مع تلك التي يعرفها العالم.

ضح المياه.

عموما هناك حاجة اليوم إلى مزيد من الاهتمام لضمان أن تصبح الطبيعة قاطرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويمكن للاستثمار في الطبيعة أن يسهم في تعافي الاقتصاد من خلال إيجاد فرص العمل، واستهداف أشد المجتمعات المحلية فقراً، وبناء القدرة على الصمود على المدى الطويل.

وبالنسبة لمشروع الميزانية الفرعية لوزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، كانت مناسبة ليتقدم فريق الاتحاد المغربي للشغل بإبداء بعض الآراء والملاحظات على العرض القيم الذي تقدمت به السيدة الوزيرة مشكورة، عرض يتضمن العديد من المؤشرات الإيجابية مقارنة مع سنة 2022 في كل من قطاع السياحة والصناعة التقليدية هذين القطاعين اللذان تأثرا بصفة مباشرة بالأزمة الصحية كوفيد ولم يتمكننا من استرجاع عافيتها بالسرعة المرجوة.

وباعتبار أن السيدة الوزيرة مسؤولة على وزارة تعج بقطاعات حيوية واستراتيجية جد مهمة ان على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي، وتساهم في تطويرها، محدثة لفرص شغل مباشرة وغير مباشرة، إلا أن واقع هذه القطاعات رغم الإنجازات الأخيرة يظل مستقرا حسب إحصائيات 2022 كما جاء في عرضكم فإجمالي مساهمة هذه القطاعات في النمو هو فقط 16% حيث ساهمت السياحة بـ 7% الصناعة التقليدية بـ 7% والاقتصاد الاجتماعي والتضامني بـ 2%. وسوف نتطرق في هذه المداخلة لكل قطاع على حدة.

قطاع السياحة:

عرض السيدة الوزيرة جاء بمثابة خارطة طريق لإعادة تموقع السياحة كقطاع أساسي في الاقتصاد الوطني ومراجعة الاستراتيجية المتبعة خاصة، وأن المغرب حصل على شرف تنظيم كأس العالم 2030 بشراكة مع الجارتين إسبانيا والبرتغال وهي فرصة لتجاوز الثغرات التي يعرفها القطاع حيث لم يكن من المستساغ التوقع الضعيف لبلادنا كوجهة سياحية جوهيا ودوليا رغم كل ما تتميز به من مؤهلات سياحية غنية ومتنوعة من تراث حضاري ثقافي واجتماعي عريق وموقع جغرافي استراتيجي، ومؤهلات طبيعية جذابة، اذ كل الاستراتيجيات والمخططات ظلت فوقية ولم تعالج الاختلالات الفعلية التي يعرفها القطاع ولم تشرك المهنيين والفرقاء الاجتماعيين في وضعها، لذا سائلنا السيدة الوزيرة: أليس من الضروري تقييم الاستراتيجيات السابقة التي تم وضعها من اجل تنمية القطاع قبل انطلاق أخرى جديدة لتفادي الوقوع في نفس الاعطاب التي عرقلت نموه؟

استراتيجية تمكن من خلق الاستثمارات المستدامة والمنتجة والمحدثة لفرص الشغل والمحفة لخلق القيمة المضافة في المجالات الترابية التي تحتضن هذه الاستثمارات.

استراتيجية تراهن على الاستثمار في العنصر البشري لضمان العمل اللائق

لذا نتساءل في فريق الاتحاد المغربي للشغل، في ظل هذه الميزانية الضعيفة لهذا القطاع، عن السبل التي ستنهجها الوزارة لتعزيز النجاعة الطاقية وما هي البرامج المرتقبة؟

ونحن على أيام قليلة من انعقاد قمة المناخ نثير انتباهك السيد الرئيس أن قطاع النقل لوحده ينتج أكثر من ربع الغازات الدفيئة وأن أهمية التركيز على هذا القطاع وجعله ضمن خطة الدول الموقعة على اتفاق باريس هو المفتاح للمضي قدما في المسار الصحيح بشأن العمل المناخي، وضرورة إزالة الكربون عن جميع وسائل النقل من اجل الوصول بانبعثات الكربون الى مستوى الصفر بحلول 2050 على مستوى العالم، حينها سائلنا السيدة الوزيرة عن كيفية التنسيق مع باقي الوزارات وخصوصا وزارة النقل واللوجستيك باعتبار أن هذا الملف يهم عدة وزارات ويتطلب تنسيق تام مع كل الوزارات المعنية للعمل على تتبع هذا التنسيق ولما لا وضع برامج ومشاريع مشتركة تسهر على خفض انبعثات الغازات الدفيئة؟

لذا من الضروري أخذ تدابير ملموسة تدعم الجهود الرامية إلى كبح جماح التغير المناخي، ومن بينها:

- اعتماد التوزيع المتوازن الجغرافي للمراصد البيئية سواء التابعة لمديرية الأرصاد الجوية الوطنية أو التابعة لمؤسسة محمد السادس لحماية البيئة حيث يوجد تركز محطات الرصد خصوصا في الدار البيضاء والقنيطرة ومراكش، وهي ترصد بصفة منتقلة أو ثابتة لجودة الهواء. إلا أن الوضع البيئي في مدن أخرى متدهور، مثل آسفي، المحمدية، جرادة، العيون، حيث أن محطات الرصد لا توضح معلومات مفصلة عن جودة ونوعية الهواء في أوقات نوبات التلوث الحادة، وعن مستوى تركيز الملوثات في مناطق حضرية أو صناعية. بالإضافة إلى ذلك، فالقياسات المحددة لمقذوفات الغازات الناتجة عن بعض الوحدات الصناعية ومحطات الكهرباء ومصانع الاسمنت، وصناعة الفوسفات وصناعة السيارات وصناعة السكر في طور الإنجاز غير واضحة أيضا؛

- التخلص التدريجي من محطات الكهرباء العاملة بالوقود الأحفوري، وتوليد الكهرباء من الطاقة المتجددة بدلا من الوقود الأحفوري؛

- تشجيع مشاريع البحث ودراسة جودة الهواء التي تمولها الحكومة لتطوير طرق النقل الكهربائية الصديقة للبيئة، وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري؛

- توفير المعلومة، وتيسير الولوج إليها فيما يخص جودة الهواء، واستحداث تقارير ومستجدات حول جودة الهواء في المدن المغربية، ونشرها إعلاميا؛

- تعزيز تطوير مصادر الطاقة المتجددة والنظيفة لاستفادة من طاقة الرياح والطاقة الشمسية وتطوير مشاريع محطة توليد الطاقة عن طريق

سياحيا وذلك بتحقيق التكامل بين مدن مكناس فاس وإفران عبر استثمار مميزات الاصالة والهوية التي تخر بها هذه المدن ناهيك عن التراث والثقافة من أجل تحقيق توقع أفضل لا على المستوى الجهوي او المستوى العالمي بجلب استثمارات تطور من عروض الإيواء والرفي بها الى الجودة العالمية بشكل يمكنها من التنافس وجذب مختلف الشركات العالمية صاحبة العلامات الفخمة للفنادق وكذلك العمل على إنشاء معارض تركز بشكل أساسي على السياحة الثقافية والدينية قادرة على التنافس مع العواصم الثقافية الأوروبية على التراث المادي والاستفادة من المناطق المجاورة لهذه المدن والتي توفر مناطق طبيعية خلابة تتيح تقديم تجربة سياحية متكاملة ومتنوعة وتشجع السياحة الجبلية والسياحة الرياضية بهذه المناطق كل هذا سيساهم في خلق فرص شغل مباشرة وغير مباشرة تساهم في اقتصاد هذه المناطق التي يعاني شبابها البطالة بسبب الركود الاقتصادي وقلة الاستثمارات وغياب مواكبة الشباب ودعم المقاولات الصغرى والمتوسطة ومقاولات التنشيط السياحي في هذه المناطق.

السيد الرئيس،

لا شك أن الطابع الخاص الذي طبعه فريقنا الوطني في مونديال قطر 2022 شكل شغفا دوليا بالوجهة المغربية، مما ساهم في تعزيز سمعتها وشهرتها العالمية، وشكل فرصة غير مسبوقة للقطاع السياحي ولحظة تاريخية للانفتاح على أسواق جديدة، مما بات يفرض تأهيل سياحتنا لتكون في الموعد والاستفادة من هذا التحول في المسار الإشعاعي والسياحي ببلادنا، وذلك من خلال إعادة هيكلة القطاع السياحي وإخراجه من طابعه الفولكلوري وتديره وفق معايير الالتقائية والتنوع والتقييم والحكمة.

كما يجب تشجيع المستثمرين في المجال الرياضي-السياحي، من خلال تقديم عروض تفضيلية ومساعدة ميدانية خاصة أن المساحة المخصصة لمثل هاته المشاريع تكون كبيرة إضافة إلى أنها خارج المجال الحضري (فندق + ملاعب التداريب + مسبح) ...

كما يجب العناية بسياحة الشباب خاصة أننا نتوفر على رأسال بشري شبابي مهم يقدر بأكثر من 12 مليون شاب وشابة وذلك بتنوع العرض السياحي خاصة économique (من خلال تنظيم حملات إعلامية على غرار الحملة التي تشجع على السياحة الداخلة " نتلاقوا في بلادنا" والحملة التي استهدفت الأجانب ومغاربة العالم "المغرب أرض الأنوار")

كذلك لا بد من الاهتمام بالجانب البشري وأخص بالذكر التكوين صراحة هناك نقص في الأطر والكفاءات في هذا الميدان فكيف يمكن الرقي بالخدمات المقدمة والتكوين يظل ضعيفا في هذا المجال ومصدره الوحيد هو التكوين المهني رغم المجهودات الكبيرة التي يقوم بها هذا القطاع والتي تخدم بشكل مباشر او غير مباشر تطوير السياحة في بلادنا وبالمناسبة ننوه بتجربة المدن المهنية التي دشنها المغرب مؤخرا وتنى تعميمها على باقي جهات المملكة.

لفائدة النساء والشباب الركيزة الأساس في القطاع، وتحسين أوضاعهم المادية والمعنوية من أجل منصف وحماية اجتماعية شاملة وحوار اجتماعي مسؤول وفعال، وضمان الاستقرار في العمل عبر محاربة التشغيل بالعمدة، وتطوير عمليات تكوين وتأهيل العاملين به وإعطاء الفرص للشباب الذي يعاني من البطالة، وتمكينه من فرصة التشغيل الذاتي في هذا المجال عوض دعم أصحاب رؤوس الأموال، والرفع من مستوى المرفق العمومي المخصص للتكوين الفندقي والسياحي.

لذلك فوضع أية استراتيجية يتطلب اعتماد مقارنة تشاركية مع كل العاملين والمعنيين بالقطاع، استراتيجية تمكن من إرساء سياحة مجالية متنوعة وذات جودة مع الدعوة إلى إرساء عدالة ترابية، ومن تحسين الأمن الصحي عبر تقوية وتشديد آليات التفتيش والمراقبة لتعزيز ثقة المسافرين.

السيد الرئيس،

خلال العرض الذي تقدمت به السيدة الوزيرة لاحظنا غياب العدالة المجالية في البرامج السياحية والبنيات التحتية السياحية للأسف المغرب ما فيش غي المدن السياحية الكبرى بل يجب تسليط الضوء على المدن المتوسطة والصغيرة ذات المؤهلات السياحية العالمية التي تعيش الاقصاء من البرامج الموجهة لتعزيز البنيات السياحية، مثال شفشاون التي تتميز بمناظرها الطبيعية التي ثم إغلاق الفندق المصنف الوحيد فيها، ومدينة مكناس التي تعتبر من الفضاءات السياحية الواعدة ببلادنا إذ بالإضافة لغزارة المآثر التاريخية المتزامية على أطراف المدينة كمدينة ويلي التاريخية، إلا أن مركز الثقل والوجهة السياحية الأكثر إقبالا من طرف السياح هي المدينة القديمة أو ما يعرف بالمدينة السياحية la cité impériale، والتي تضم مرافق ومآثر تاريخية ذات قيمة كبيرة بالإضافة إلى مرافق أخرى تقدم خدمات ومنتجات سياحية مختلفة كالبازارات المنتشرة في كل مكان والمطاعم السياحية بالإضافة إلى الرياضات ودور الضيافة التي تزايد عددها في السنتين الاخيرتين بسبب دخول مستثمرين أجانب لشراء منازل ورياضات المدن القديمة وترميمها وإصلاحها وعرضها للسياح الأجانب، لتنافس بذلك المستثمرين المغاربة وتزاحمهم في أرزاقهم بالنظر للتسهيلات والإعفاءات الضريبية المقدمة للأجانب، لكن المشكل الأكبر هو افتقار المدينة لفنادق تليق بها وارتفاع أسعار ليلالي المبيت الذي لا يتماشى مع جودة الخدمات المقدمة، فكيف يعقل أن مدينة تحتضن معرض دولي كمعرض الفلاحة الذي يستقطب عدد مهم من الزوار والعارضين، والاقتصاد السياحي للمدينة لا ينتعش بالشكل المطلوب لافتقار المدينة للبنيات التحتية الملائمة وضعف الاستثمارات في هذا المجال، لذلك السيد الرئيس يجب الرفع من سقف أهداف الاستراتيجية السياحية الجديدة ومراعاة العدالة المجالية في هذه الاستراتيجية وتحسين جاذبية الاستثمار السياحي في هذه المناطق، فحسب دراسة للشركة المغربية للهندسة السياحية فجهة فاس مكناس بإمكانها ان تنافس مراكز

- إغراق السوق الوطنية بالمنتجات الأجنبية المشابهة والرديئة ومنخفضة التكلفة دون اية رقابة؛

- تغيير وجهة اليد العاملة نحو مصادر دخل أخرى نظرا لتكلفتها الزمنية ومحدودية الدخل، حتى أن بعضهم تحول لطالب معاشه، وبائع متجول؛

- الموجة الأخيرة من غلاء الأسعار التي أشعلت النار في المواد الأولية الضرورية؛

- الاندثار التدريجي للمهنة إذ لم يعد أبناء الصناع والحرفيين يستهونون بحرفة آبائهم؛

- إشكالية التسويق وعدم إنصافعاملات والعمال لاسترجاع تعب أيادهم، وتخطيط ذهنهم، وعرق جبينهم؛

- أوضاع اقتصادية واجتماعية مندهورة لفئة تشغل عددا كبيرا من العمال وتهم العديد من الأسر في غياب الدعم المباشر على غرار الصناعات الأخرى؛

- عدم مسايرة تطوير القطاع بالتكوين والتكوين المستمر باعتبارها إجراءات كفيفة بإضفاء قيمة أكبر على منتج الصناعة التقليدية وضمان استمراريته؛

- غياب قنوات التواصل بين المهنيين للتخفيف من أزمة تأهيل منتجات الصناعة التقليدية؛

- حرمان أجراء قطاع الصناعة التقليدية من تغطية المخاطر الناتجة عن المهنة وعدم شمولهم بأحكام القانون رقم 18.12 المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل وكذا ظهير 1943 المتعلق بالأمراض المهنية.

السيد الرئيس،

إذا كنا اليوم نؤمن بالفعل بأصالة المنتج المحلي وقدرته على أن يكون عالميا، وليس فقط محليا، فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نؤكد على ضرورة:

- اعتماد استراتيجية وطنية لتمييز المنتج التقليدي المغربي وحمايته من التقليد؛

- اتخاذ تدابير جمركية وقائية؛

- هيكلة القطاع؛

- ضمان الحماية الاجتماعية للحرفيين؛

- النهوض أكثر بالتسويق الداخلي والخارجي على الخصوص لصالح الحرفيين الصغار (في الوقت الذي تعج فيه أسواقنا بالمنتجات التركية والاسبانية والصينية ولايزال منتوجنا التقليدي حبيس الحدود)؛

- التدخل لتخفيف هامش ربح الوسطاء على حساب الصناع؛

كما يجب إحداث معاهد عليا للسياحة بالمدن السياحية الكبرى بالمغرب لكي لا يبقى الاقتصاد فقط على معهد مدينة طنجة ISIT.

وبخصوص السياحة الداخلية التي تعتبر بمثابة صمام الأمان عند الأزمات وهذا ما عشناه خلال أزمة كوفيد إلا أن سوء الخدمات وارتفاع أسعار النقل والفنادق المصنفة تجعل المغاربة من الطبقة المتوسطة يفضلون السياحة الخارجية خاصة إسبانيا وتركيا لأهمية وجاذبية العرض السياحي وتظل الطبقة الضعيفة بل حتى المتوسطة التي تعد الطبقة العاملة عمودها الفقري محرومة من هذا الحق بالنظر لتكلفتها المرتفعة التي لا تبررها في كثير من الأحيان الجودة المقدمة، ومن أجل ديمقراطية السياحة الداخلية نؤكد على ضرورة اتخاذ إجراءات عملية ملموسة لتشجيع السفر بالطائرة بتكثيف عدد الرحلات الداخلية وتنوع الربط الجوي الداخلي بين مختلف المدن وتخفيض أسعار الرحلات الداخلية، إذ ليس من المعقول أن يكون ثمن التذكرة بين الدار البيضاء العيون أعلى أو يعادل سعر الرحلات بين الدار البيضاء وبعض المدن الأوربية.

السيد الرئيس،

إنها بعض الاقتراحات التي نرى في الاتحاد المغربي للشغل أن الأخذ بها سيساهم لا محال في تحقيق إقلاع سياحي شامل ومستدام قادر على تجويد وتطوير العرض السياحي وقادر على ربح رهان المنافسة الدولية وتحقيق الجاذبية، وتوسيع والحفاظ على مناصب الشغل اللائق.

قطاع الصناعة التقليدية:

يعكس هذا القطاع تراث بلادنا المتنوع الضارب في جذور التاريخ والمحمل بعادات وحضارة الشعب المغربي وأكد أن الحكومة تشاطرنا الرأي بكون الصناعة التقليدية هي السياحة المغربية والارتباط المهم بين هاذين القطاعين. فعلى الرغم من الإنجازات التي حققتها قطاع الصناعة التقليدية، لا سيما على مستوى التصدير فهي تواجه العديد من التحديات التي تهدد باقراضها وتهدد الصناع التقليديين المهنيين في أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، ونخص بالذكر هنا معاناة بعض الحرفيين والصناع من فقدان التغطية الاجتماعية لعدم قدرتهم أداء الواجب للصندوق الوطني الضمان الاجتماعي وفضل التشطيب على اسمه من السجل الوطني للصناعة التقليدية للاستفادة من AMO، ومنهم من يظل بدون تغطية إلى اليوم.

صناعتنا التقليدية اليوم ورغم المجهودات المبذولة، تواجه العديد من التحديات التي باتت تهدد باقراضها وتهدد الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لصناعها:

- إشكالية تأهيل قطاع الصناعة التقليدية، وكذا النهوض بها لجعلها قادرة على المنافسة على المستوى الدولي الأمر الذي يتطلب تحسين وسائل الإنتاج دون المس بالطابع التقليدي للمنتج؛

هذا الوضع يتركنا نتساءل أما حان الوقت لوضع قطيعة حقيقية مع السياسات الفلاحية المتبعة لحد الساعة؟ إن على مستوى تدبير الماء أو على مستوى الإنتاج الزراعي.

ألم يحن الوقت للقيام بتقييم حقيقي لثلاث سنوات من عمر استراتيجية الجيل الأخضر 2020 - 2030 على ضوء التحولات الداخلية والخارجية بالشكل الذي يمكن من تحقيق السيادة الغذائية وذلك بالاهتمام أكثر بالركيزة الثانية وهي الزراعة المعيشية والتضامنية والنهوض بوضعية الفلاح الصغير لضمان السيادة الغذائية من مواد الاستهلاك الأساسية خاصة الحبوب. حيث أكدت الأزمات الولوج إلى المواد الأساسية على الرغم من التوفر على العملة الصعبة.

وكيف يمكن أن نستوعب كون المساحة المخصصة للحبوب تتفوق 50% من إجمالي المساحة الصالحة للزراعة لكننا لا نحصل على الاكتفاء الذاتي في خبزنا؟ كيف نفسر الارتفاع المهول مثلا في الطاطم ونحن من المصدرين الكبار لهذا المنتج؟

السيد الرئيس،

إذا كان الهدف من هذه المخططات هو الرفع من نسبة النمو وتخفيض نسبة الفقر وتحقيق الأمن الغذائي إلا أن الإنجازات التي تم تحقيقها إلى اليوم لم تنعكس بنفس الإيجاب على أوضاع السكان القرويين والفلاحين الصغار وخفض نسبة الفقر بالعالم القروي ولا على العمال الزراعيين الذين يتجاوز عددهم المليون عامل ويشغلون داخل الضيعات الكبرى بأجور ضئيلة ودون احترام وعدم احترام الباطرون الفلاحية للقوانين الشغلية. ما جعل العمال الزراعيين وهنا نستحضر حجم المآسي الناتجة عن حوادث السير القاتلة لما يسمى بعربات الموت التي يتم تكديسهم داخلها لنقلهم من "الموقف" إلى "الفيrome"، وحجم الاستغلال الذي يتعرضون له على يد أرباب العمل حيث سبق لفريقنا أن أثار هذا الموضوع مرارا لكن للأسف نستفيق كل مرة على مأساة جديدة.

أما مشكل الماء، فقد شكلت هيكلية وزارة الفلاحة لسنة 2008 نكسة بالنسبة لقطاع الري حيث استبدلت إدارة الهندسة القروية بمديرية للري وتم تحويل مديرية الإعداد الهيدرو فلاحية إلى مصلحة وتم هدم مختبرات مصلحة التجارب والأبحاث الهيدرو فلاحية وتحويلها إلى مكاتب تأوي المديرية الجهوية لجهة الرباط قبل تفويتها لمؤسسة الأعمال الاجتماعية وتم إتلاف أرشيف هذه المصلحة ومعها تبخرت نتائج تجارب وأبحاث في مجال الري ما أوحج بلادنا إليها اليوم. في الوقت الذي تطلبت فيه هذه الأبحاث مجهودات مادية ولا مادية بذلت لما يزيد عن نصف قرن. اليوم بلادنا لا تتوفر على مؤسسة للبحث في مجال الري وفي الوقت الذي أصبحت قضية الماء قضية مصيرية. وبهذه المناسبة طالبنا بفتح تحقيق حول تدمير مصلحة التجارب والمحطات التي كانت تابعة لها في مختلف الدوائر السقوية.

- دعم القدرات الإبداعية للصناع التقليديين بالتكوين والبحث العلمي؛
- دعم التمويل وتوفير المواد الأولية بأسعار معقولة (كالفضة والنحاس والجلود).

في قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

نعي جيدا الدور المهم الذي يلعبه هذا القطاع لفائدة الإدماج وتقليص الفوارق وتحقيق النمو المتوازن والمستدام، وبالتالي فهو الدعامة الثالثة التي ينبغي أن يقوم عليها الاقتصاد المتوازن والمدمج إلى جانب القطاع العمومي والقطاع الخاص، حيث أكدت الأزمة الصحية سابقا أن هذا الاقتصاد مازال هشا أمام الأزمات لذلك ففكرة ضرورة ابتكار نموذج اقتصادي تضامني جديد وسلسلة جديدة من الابتكارات ضرورية لتكون كقيلة بالمساهمة في التحولات الاجتماعية ولتحفيز الانتقال نحو تنمية مستدامة وشاملة. ومن أجل استدامة وتقوية مختلف هياكل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بما يسمح لها بالاضطلاع بدورها كاملا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمملكة يجب العمل على مؤسسة قوية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني وإرساء حكمة جيدة بدءا بالمصادقة على قانون إطار للاقتصاد الاجتماعي.

أما بالنسبة لمشروع الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات. فبلادنا تعرف تأخرا كبيرا في نسبة التساقطات، والتخوف كل التخوف من أن تتضاف هذه السنة إلى سجل سنوات الجفاف الذي أصبح للأسف معطى هيكلي مما يؤثر سلبا على نمو الاقتصاد الوطني، حيث على الرغم من أن القطاع هو الأول على مستوى خلق فرص الشغل بنسبة كبيرة غير القار وغير المؤدى عنه لكنه لا يساهم إلا بما يقارب 14% من الناتج الداخلي الخام وهي المفارقة التي تجعل من بلادنا حالة خاصة على المستوى الوطني بل الأدهى من ذلك لا يؤمن حاجيات السكان من الحبوب والزيوت والتي تعتبر مواد أساسية في غذاء المواطنين. فإذا كانت المشاريع الكبرى التي اعتمدها المغرب خلال العقد الأخير ومنها المخطط الأخضر قد ساهمت في الرفع من الإنتاج الفلاحي الموجه للتصدير بالخصوص وتأمين بعض سلاسل الإنتاج وتحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض المنتجات كالحليب واللحوم مثلا، فإن هذه الإنجازات لم تصمد طويلا أمام توالي سنوات الجفاف، (نقص الحليب مثلا، والزيوت مما أثر على أسعار زيت الزيتون وتراجع إنتاج العلف وارتفاع أسعاره، وارتفاع أسعار العديد من المنتجات الزراعية كالخضروات والفواكه واللحوم والسكر بفعل انخفاض الإنتاج)، واستمرار تبعية بلادنا للسوق الخارجية لتلبية هذه الحاجيات من المنتجات الغذائية الأساسية مع ما تشكله هذه التبعية من مخاطر كبيرة على استقرار الغذاء في بلدنا بفعل تقلبات الأسعار بالسوق العالمية والصراعات الدولية.

وبذلك قضية السيادة الغذائية اليوم المغرب يستورد أكثر من 60% من حاجياته من الحبوب وأكثر من 80% من الزيوت وأكثر من 50% من السكر.

الغابوية وخاصة قطع الأشجار والصيد الجائر تدخل في خانة المخالفات الجنحية بينما المفروض أن يتم تعديل النص القانوني لتجريم مثل هذه المخالفات بالنظر لخطورتها على ثروتنا الغابوية.

وبالمناسبة نوه بالحملة الإعلامية بالإذاعات التي تستهدف توعية المواطنين والمواطنات بضرورة الحفاظ على الغطاء الغابوي وحمايته من اندلاع الحرائق الغابوية نتمنى ألا تظل موسمية وان يتم تعميمها على باقي الوسائل السمعية البصرية (التلفزيون).

فيما يتعلق بالتنمية القروية، نشيد بأهمية صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية لما له من أدوار مهمة بالنسبة للعالم القروي، سيما أنه اللبنة الأساسية لبرنامج تقليص الفوارق المالية والاجتماعية بالعالم القروي، الذي يهدف للوصول لمجموعة من الإنجازات أهمها ربط الدواوير بالكهرباء والماء الصالح للشرب وتوفير سيارات الإسعاف وبناء المراكز والمستوصفات الصحية وتوفير المدارس وتعميد الطرق، وخلق مناصب الشغل عبر إنجاز مشاريع مذكورة للدخل لفائدة تعاونيات النساء والشباب وغرس الأشجار المثمرة، وكل هذا يهدف لتحسين ظروف العيش والحد من الفقر.

مع الأسف رغم جهود الدولة لتنمية العالم القروي والمناطق الجبلية والنائية، يظل العالم القروي يعيش وضعية احتقان سوسيو-اقتصادي نتيجة الأزمة الاقتصادية والإقصاء والتهميش والاختلالات البنوية التي طبعت تدبير الشأن المحلي فضلا عن أن الاعتمادات المخصصة لبرنامج تقليص الفوارق الاجتماعية والمالية لا ترقى إلى مستوى تحقيق غاية التنمية في المناطق القروية والجبلية.

لا ينكر إلا جاحد المجهود الذي بذل في كهرية العالم القروي. لكن هذه الكهرية همت البيوت فقط أم الكهرية كقوة محركة لتشغيل المضخات ومختلف المحركات فهي شبه منعدمة. ولا أدل على ذلك 40 % من الاستهلاك الوطني من غاز البوطان يستعمل في الفلاحة إن رفع الدعم عن هذه المادة سيؤدي إلى ارتفاع محمول لكلفة الطاقة حيث سيرتفع سعر الكيلوواط ساعة من مصدر البوطان من درهم واحد حاليا إلى 3 دراهم. في ظل ضعف القوة الطاقية لشبكة الكهرباء في العالم القروي وغلاء ثمن الكازوال، فإن البديل الوحيد هو الطاقة الشمسية التي لا يتعدى سعر الكيلوواط ساعة بها 0.30 درهم. لكن الاستثمار في الطاقة الشمسية مكلف في البداية ولا يقوى عليه الفلاح الصغير لذا أصبح من الضروري دعم الطاقة المية قبل التراجع عن دعم مادة البوطان.

أما قضية البذور فقد أصبحت تهدد بلادنا، فالبذور الهجينة المستوردة باهظة الثمن والبذور المحلية بتنا فقدها تدريجيا وحتى البذور المحدثه من طرف المعهد الوطني للبحث الزراعي في مجال الحبوب لا تسوق لأسباب كثيرة. وهذا الموسم فإن بذور القمح الصلب التي تسوقها صوناكوس جلها مستورد والكميات المتوفرة غير كافية. أما بذور البطاطس والطماطم مرتفعة الثمن والدعم

ولا نريد هنا أن نبخس من أهمية الإنجازات المحققة في السنوات الأخيرة ولا من أهمية المجهودات الكبرى التي بذلتها بلادنا، أبدا. بل على العكس نؤكد في فريق الاتحاد المغرب للشغل أن السياسة المائية التي انتهجتها بلادنا في العقد الأخير جنبت بلادنا الأسوأ ويمكنها تحقيق نتائج أفضل في المستقبل من خلال النقد الموضوعي وبناء للوقوف على إيجابياتها وسلبياتها واستثمارها في أي مخطط مستقبلي وبناءه على فرضيات أكثر واقعية كاعتبار الجفاف معطى هيكلي واعتبار الأمن الغذائي ببلادنا أولوية الأوليات، فإذا كانت الظروف المناخية لا تسمح لبلادنا بسد حاجياتها من الحبوب في الأمد القريب، فإنه بالإمكان تحقيق هذا المبتغى في مواد أساسية أخرى، فمن غير المقبول أن يتم توجيه جزء كبير من مقدراتنا المائية للمنتوجات التصديرية في الوقت الذي تستورد فيه بلادنا المواد الغذائية الأساسية من الخارج وهي منتجات يمكن تحقيق الاكتفاء الذاتي بشأنها.

ولأجل ذلك اقترحنا في فريق الاتحاد المغربي للشغل، تنسيق العمل مع الوزارة المعنية للرفع من وثيرة تطهير المياه العادمة وكذلك رفع نسبة تحلية مياه البحر وحصر تخصيص مياهها للشرب والسقي الموجه لإنتاج الأعلاف والمنتجات الغذائية الأساسية التي لازالت تستوردها بلادنا. وفي هذا الإطار نشيد بالمشاريع النوعية الهامة التي سطرها الوزارة بتعاون مع قطاعات أخرى في إطار مخطط الجيل الأخضر والمتمثلة بالخصوص في إنشاء محطات لتحلية مياه البحر للاستعمال المزدوج، وهو من شأنه المحافظة على الفرشة المائية من الاستنزاف وضمان استدامة أنظمة الإنتاج واستخدام الطاقات المتجددة وتوضيح الرؤيا للمستثمرين وخاصة الشباب منهم لتشجيعهم على الاستثمار في هذا المجال، والتخلي بالجرأة والصرامة في تدبير ندرة الماء في إطار من التنقيائية والتنسيق بين مختلف المتدخلين. وترشيد تدبير مياه السدود المخصصة للسقي.

وفيما يتعلق بمحور الغطاء الغابوي، نود في فريق الاتحاد المغربي للشغل أن نوه بالمجهودات المبذولة للحفاظ على الملك الغابوي ببلادنا وخاصة فيما يتعلق بمشروع التحديد والتحفيز الغابوي الذي نعتبره بدورنا عملية معقدة وخاصة بمنطقة الشمال والجنوب الغربي للمملكة، لكن على مستوى تخليف وتعويض الغطاء الغابوي نسجل أن العديد من المساحات لم يتم تعويضها بعد كما هو الشأن بالنسبة لغابة المعمورة بجهة الرباط الآخذة مساحتها بالتقلص بفعل إنجاز مجموعة من الطرق. كما لا ننسى أن نسبة نجاح عملية التشجير لا تتجاوز 60 في المئة وهي نسبة تبقى دون مستوى دول البحر الأبيض المتوسط، بالنظر لصعوبة تخليف بعض الأشجار كما هو الشأن بالنسبة لشجر البلوط والأركان، لذلك وجب الرفع من وثيرة التخليف وحماية الغطاء الغابوي ببلادنا من الرعي الجائر وقطع الأشجار. ولذلك أصبحت الضرورة ملحة لمراجعة بعض النصوص التشريعية بهدف وملاءمتها مع العصر إذ يرجع عدد هام منها إلى عهد الاستعمار ويكفي بهذا الخصوص أن نشير إلى أن المخالفات

مقابل 44 ساعة في الصناعة؛

- حرمان 80% من العمال الزراعيين من الحماية الاجتماعية بسبب عدم التصريح أو قلة التصريح لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أو عدم تأدية مساهمات التغطية الصحية في حالة التصريح؛
- تعميم الحماية الاجتماعية على الفلاحين تعرف تعثرات كبيرة بسبب المعطيات غير الدقيقة للإحصاء العام للفلاحة التي صرفت عليه ملايين الدراهم والذي لم تعلن نتائجها لحد الساعة رغم مرور 8 سنوات تقريبا على إجرائه (بداية 2016)؛
- لقد تم تسجيل أكثر من مليون و270 ألف فلاح حسب تصريح وزير الفلاحة لكن عدد الفلاحين الذين يؤدون المساهمات لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ضئيل جدا.

الموظفون والمستخدمون:

عدد العاملات والعاملين بوزارة الفلاحة والمؤسسات العمومية التابعة لها يتقلص بشكل موهل كل سنة. فعلى مستوى وزارة الفلاحة والمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي والمكتب الوطني للاستشارة الفلاحية فإن عدد العاملين بها لا يتعدى اليوم 7000 موظف ومستخدم. وهذا الرقم كان يبلغ 38 ألف في بداية التسعينات. وهذا التقرض التدريجي والممنهج للعاملين انعكس بشكل سلبي كبير على تأطير الفلاحين وتنزيل برامج التنمية الفلاحية. فعلى سبيل المثال فإن الاستفادة من الدعم لفائدة الفلاحين يتطلب اليوم سنتين من الانتظار بسبب قلة الموارد البشرية كما أن تأطير الفلاحين شبه منعدم في العديد من المناطق والفلاحين متخلى عنهم. كما أن عدة برامج تعرف تأخيرا كبيرا في التنفيذ والموظفون خاصة المهندسون والتقنيون باتوا خائفين من تتبع وتنفيذ المشاريع التنموية بعد صدور أحكام بالسجن النافذ مع دوائر مالية في حق مجموعة من المهندسين والتقنيين بمنطقة بنسليمان. وذنبهم الوحيد هو قيامهم بعملهم على أحسن ما يرام بشهادة وزارة الفلاحة بنفسها.

كما أن أوضاع مستخدمي المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي ما فتئت تتدهور بسبب نظام أساسي مؤقت منذ سنة 1975. ومشروع نظام أساسي جديد مازال يراوح مكانه لدى وزارة المالية منذ أكثر من سنة بسبب خلافات ما بين وزارة الفلاحة ووزارة المالية حول إعادة هيكلة وزارة الفلاحة. ونفس الشيء بالنسبة للنظام الأساسي للمكتب الوطني للسلامة الصحية الذي مازال حبيس رفوف إدارة هذا المكتب، إذ لم يحل على مصالح وزارة المالية لحد الساعة. وهو ما يبرر حالة التوتر الاجتماعي الذي بات يعرفه القطاع والذي أكدته المعارك النضالية التي خاضها إخواننا في الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي مطالبة في مقدمة ملفها المطلي بقانون أساسي للمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي ONSSA ONCA ANEF INRA وإشراك الجامعة في مشروع الهيكلية، مطالبة السيد وزير الفلاحة الوقوف عند استمرار مسلسل التفويتات والتراخي على بعض أراضي الوزارة بالجهة الشرقية وإدانة

غير فعال. لذا بات من الضروري وضع برنامج وطني لضمان الأمن والسيادة البذورية.

ولقد ساعدت سياسة الدعم في التخفيف من آثار الجفاف، ويجب تحويله إلى دعم هيكلي وليس استثنائي كما هو حال الجفاف في بلادنا. للأسف هذا الدعم غير كافي ولا يستفيد منه من هم في حاجة إليه بسبب الفساد والمحسوبية والرشوة وعدم فعالية الإدارة وكذلك بسبغ للقطار وثن 240 درهم الذي نتحدث عنه وزارة الفلاحة مجرد وهم بالنسبة للفلاح. أما سهاد ال uree شبه منعدم في السوق.

أما بالنسبة لقطاع الصيد البحري الذي يحتل مراتب متقدمة عالميا من بين الدول المنتجة للأسماك ومثار البحر، له أهمية كبرى تتجلى في إنتاج الثروة والتقليص من الفوارق الاجتماعية والمالية أو من حيث الحفاظ على وثيرة التشغيل حيث يشغل القطاع ما يزيد عن 120.000 بحار.

وننوه هنا بالجهود المبذولة في القطاع خصوصا المخطط الأزرق الذي جاء من أجل تأمين وتأمين الثروات البحرية وتحقيق نوع من الاكتفاء الذاتي على مستوى الأسماك خصوصا وأن المغرب يتوفر على واجهتين بحريتين وفي المقابل يشهد القطاع تحديات كبرى مرتبطة أساسا بمعالجة الإشكالات الآتية والمستقبلية التي بات يعيشها القطاع خصوصا في بعض الموانئ المغربية لعل أهمها إشكالية الاكتظاظ وضيق المساحات وتلوث الأرصفة والأحواض، واقتنارها إلى المرافق الضرورية من قبيل مراكز التخزين والتبريد والمداومة الأمنية وغيرها، كما يتضح أن هناك تفاوت كبير بين صنف القطاع، صنف مرتبط بأعالي البحار وصنف متعلق بالصيد الساحلي التقليدي.

في حين يعرف القطاع أزمة الاستغلال المكثف والمفرط للموارد البحرية، وهو أمر يعود أساسا إلى السياسات المتبعة في تدبير هذه المواد.

كما نلاحظ أن الثروة السمكية التي تتميز بها بعض المناطق المغربية لا تظهر أثارها على مواطني هذه المناطق، تتجلى في نسب البطالة الكبيرة حيث لا يساهم القطاع بالشكل المطلوب في خلق فرص الشغل ونبه على غياب استراتيجية واقعية لإيصال السمك وجودة وثن معقول إلى المناطق غير الساحلية.

والاهتمام بالعنصر البشري:

العمال الزراعيون والفلاحون حيث ادعى الجيل الأخضر أن الأولوية للعنصر البشري لكن الواقع يفند عكس ذلك:

- مازال العمال الزراعيون يعانون من التمييز في الأجور؛
- الحد الأدنى للأجر الفلاحي يقل بـ 40% عن مماثله في الصناعة والتجارة رغم التزامات الحكومة في توحيدهما في كل الحوارات الاجتماعية منذ 2011؛

- التمييز الثاني هو عدد ساعات العمل التي تبلغ 48 ساعة في الأسبوع

الاعتبار وحدات الإنتاج غير المهيكله والأنشطة غير القانونية؛ مثل التهريب والتزوير وما يسمى باقتصاد القبو.

مثال: مصانع القبو في مدينة طنجة والظروف غير الإنسانية التي يشتغل فيها العمال والعمالات دون احترام لقانون الشغل ولا التصريح الكامل بهم في الضمان الاجتماعي.

وفيما يخص التجارة والتوزيع، نشيد بالمجهودات التي تقوم بها الوزارة الوصية على القطاع في تطوير مجالي التجارة الداخلية والخارجية لما تشكله من رافعة للاقتصاد الوطني، حيث أن هذا القطاع يعتبر ثاني مشغل على الصعيد الوطني وثالث قطاع مساهم في الناتج الداخلي الخام.

ونسجل باعتزاز كبير سعي الوزارة في متابعة تنزيل برنامج إنعاش القطاع عبر تعميم الحماية الاجتماعية للتجار وعصرنة وتنظيم تجارة القرب، ومواكبة الرقمنة، ومراقبة سوق الجملة، كما ننوه بالهدف الذي تطمح الوزارة إلى تنزيله وهو برنامج لتطوير الصادرات والتعزيز من العلاقات التجارية الدولية والتقييس وشهادة المطابقة.

رغم المجهودات المبذولة لازالت التجارة تعاني من عدة مشاكل من بينها:

- غياب استراتيجية لتشجيع استهلاك المنتجات المغربية من قبل المستهلك المغربي؛

- غياب مراقبة حقيقية للسوق الوطنية؛

- ضعف معالجة اختلالات سلاسل التسويق؛

- كثرة الأنشطة غير المندمجة بكامل ربوع المملكة والتي تخلق منافسة للتجارة المنظمة وتؤدي إلى إفساد تنظيم ونظافة المجال الحضري؛

- تعدد الوسطاء مما يرفع الأسعار؛

- عدم كفاية البنيات التحتية وغياب معايير الجودة؛

- استبدال الواردات بالمنتجات المحلية: مبادرة محممة وبدأت تعطي أكلها حيث أصبحنا نلاحظ بعض المنتجات المغربية داخل الأسواق الكبرى لكن الملاحظ هو ارتفاع أثمان هذه المنتجات المغربية التي يتم تسويقها بالفضاءات الكبرى كما هو الشأن بالنسبة للمنتجات الألبسة مما سيؤثر على تنافسيتها.

العدالة المالية المتعلقة بالاستثمار: لا زالت أغلب المشاريع الاستثمارية تتركز بمحور طنجة الدار البيضاء وهنا لا يفوتنا أن ننوه بمخطط التسريع الصناعي لجهة سوس ماسة الذي نتمنى أن يتم تعميمه على الجهات المهمشة وخاصة بالشرق والجنوب الشرقي.

الترويج للمنتج الوطني بالخارج: من المعلوم أن الوزارة الوصية تخصص سنويا بمبالغ هامة للمشاركة و/أو تنظيم مجموعة من التظاهرات الترويجية بالخارج. لكن الملاحظ أنه لا يتم تقديم تقارير تقييمه لمدى تأثير هذا المجهود

التدخلات المشبوهة التي تروم حرمان الموظفين والمستخدمين النشاط المحرومين من السكن الوظيفي بتاونات.

أما بالنسبة لمشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصناعة والتجارة، فقد أصبحت الصناعة المغربية من بين المساهمين الرئيسيين في الاقتصاد الوطني وتمكنت من إرجاع من مناصب الشغل التي فقدت نتيجة الأزمة الصحية بنسبة 106.1% كما نتمنى مستوى أداء الصادرات القطاعات الصناعية الرئيسة أبرزها صناعة السيارات، الفوسفاط المصنع النسيج والجلد والصناعات الغذائية. فضلا عن أن الصناعة المغربية أصبحت من بين المساهمين الرئيسيين في الاقتصاد الوطني حيث أصبح القطاع يحتل المرتبة الثالثة في خلق مناصب الشغل.

حقيقة لا يمكننا إلا أن نعز هذه الإنجازات التي حققتها بلادنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، حيث أنه يؤكد أن سيادة المغرب في الصناعة تظل في صلب الأولويات، مشيرا إلى أن الصناعة الوطنية "مدعوة اليوم، أكثر من أي وقت مضى، إلى تعزيز الإنتاج المحلي بشكل تنافسي، من أجل دعم قدرتنا على الصمود والرفع من مستوى تنافسيتها، وترسيخ مكانة المغرب في القطاعات الواعدة" وأملنا كبير أن يتم الرفع من الوثيرة التنموية حتى تتناسب وما تزخر به بلادنا من موقع استراتيجي وأمن واستقرار وتحفيزات ضريبية.

والأرقام والبرامج التي جاءت في عرض السيد الوزير الوصي على القطاع، تدل على أهمية الوزارة وأهمية الإنجازات المهمة على مستوى تدعيم البنية التحتية عبر الرفع من عدد المطارات الداخلية وتوسيع المطارات الدولية وتعزيز القدرة الاستيعابية للموانئ التجارية وكذا تحسين مناخ الأعمال ... كما ننوه بمحصلة منجزات القطاع الصناعي لهذه السنة والمتمثلة في الشروع في إنتاج أول سيارة مغربية (نيوموتوز) بمعدل تكامل يمثل 65% وبرأس مال مغربي كامل، وابتكار أول نموذج لسيارة مغربية من تطوير شاب مغربي تعمل بالهيدروجين.

السيد الرئيس،

فعلى الرغم من الإنجازات لازال إنتاج الثروة والقيمة المضافة، متواضعا، لكون أن القطاع ما يزال يعيش عدة مشاكل تديرية تعيق قدرته الصناعية والتنافسية، من قبيل ضعف تشجيع الابتكار وعدم ملائمة قانون الشغل مع رهانات وطموحات الابتكار. كما تواجه الصناعة أيضا تحديات بخصوص العقار مع ضرورة تحسين النفقات اللوجستية والطايقية، التي ما زالت مرتفعة مقارنة بالمتوسط العالمي.

وبخصوص القطاع غير المهيكل، فإنه يشكل عائقا كبيرا للتنمية الصناعية في بلادنا لكونه يساهم في المنافسة غير الشريفة ويحد من النمو الاقتصادي ويعيق ظهور فاعلين وطنيين في عدة قطاعات صناعية بحيث أنه يمثل أكثر من 30 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وفقا لأرقام بنك المغرب، والتي تأخذ بعين

الاستثماري الذي هو من المال العام على صدارتنا وعلى نسبة خلق فرص الشغل.

وعلى مستوى الحوار الاجتماعي:

من المؤسف ان يكون الحوار الاجتماعي عقيما داخل شركة ب بوجو Peugeot في الوقت الذي التزمت الوزارة بالعمل على خلق جو اجتماعي سليم كما هو شأن بالنسبة لشركة رونو طنجة التي نعتبرها نموذجية في العلاقة الاجتماعية بين إدارة الشركة وقابة رونو المنصوية تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل.

وفي ختام مداخلة فريق الاتحاد المغربي للشغل بخصوص الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاص لجنة القطاعات الإنتاجية برسم السنة المالية 2024، نتمنى أن تتجند الحكومة لتجاوز الانتظارات التي تعرفها بعض المجالات المهمة ذات الطابع الاقتصادي، والتي تحتاج إلى تكثيف كافة الجهود خدمة لمصلحة الوطن العليا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

والسلام.

IX- مداخلات مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل:

(1) مداخلة المجموعة بمناسبة مناقشة مشروع ميزانية وزارة العدل:

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني ان اتناول الكلمة باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بمناسبة مناقشة مشروع ميزانية قطاع العدل برسم السنة المالية لسنة 2024، واعتنم هذه الفرصة لإبداء مجموعة من الملاحظات والآراء بخصوص أهم الاكراهات والاشكالات التي يواجهها قطاع العدل.

فكما هو معلوم يعود خطاب إشكالية القضاء وضرورة إصلاحه كما هو الشأن لبعض القطاعات (التعليم، الصحة، التشغيل، السكن...) إلى عهد بعيد قد يتجاوز تاريخ الاستقلال، ويرتبط بإرهاصات نشأة المنظومة السياسية والمؤسسية والقانونية المغربية الحديثة.

إن ورش إصلاح منظومة العدالة الحالي، يعدّ أولوية من الأولويات الرامية إلى بناء الدولة الحديثة القائمة على توطيد دولة الحق والقانون، ودعامة أساسية لتوطيد الشفافية والمصداقية في المؤسسات وبناء الديمقراطية، واعتماد حكمة جيدة في جميع المجالات يكون فيها القضاء مكونا فاعلا في تحقيق التنمية. إن إصلاح هذا الورش يطرح العديد من التساؤلات حول استقلالية القضاء، وتنظيم جهازه، وتوحيد صفوفه، وإعادة هيكلة مختلف أصفافه ودرجاته.. بما يضمن أعلى درجات تحقيق العدالة القضائية المتعارف عليها دوليا؟

السيد الوزير المحترم،

إن العمق الاستراتيجي لهذا الإصلاح يتطلب تعزيز ضمانات استقلال القضاء، وتحديث المنظومة القانونية، وتأهيل الهياكل القضائية والإدارية والموارد البشرية، والرفع من النجاعة القضائية، وترسيخ التخليق، وحسن التفعيل، ثم تحقيق نهضة تشريعية، تهم مجموعة من مشاريع القوانين المؤطرة والمؤسسة والمتمثلة في: قانون المسطرة المدنية، والقانون الجنائي، وقانون المسطرة الجنائية، وغيرها من مشاريع القوانين ذات الصلة بخدمة مصالح المواطن.

واتخاذ كل التدابير التشريعية لتحديث وتطوير المنظومة القانونية والتنظيمية المؤطرة، سواء في المجال المدني أو الجنائي ومراجعتها، أو في مجال التجارة والمال والأعمال، وإصلاح سياسة التجريم والعقاب، والرفع من نجاعة أداء المحاكم، وإنماء القدرات المؤسسية لمنظومة العدالة، وإصلاح المهن القانونية والقضائية، وترسيخ التحول الرقمي لمنظومة العدالة، وفق مخطط تشريعي تم وضعه برسم الولاية التشريعية الحادية عشر (2021-2026)، منها ما صدر بالجريدة الرسمية، ومنها ما هو في طور مسطرة المصادقة التشريعية بالبرلمان، ومنها ما هو محال على الأمانة العامة للحكومة للمناقشة، ومنها ما هو في طور الإعداد والإحالة لمباشرة مسطرة المصادقة التشريعية.

إن إصلاح منظومة العدالة يقتضي كذلك إيلاء الأهمية اللازمة لورش التحول الرقمي، فرغم المجهود الكبير المبذول في هذا الشأن، إلا أنه يجب الاستمرار في العمل بهذا الورش بوتيرة سريعة وشمولية، مع بذل مزيد من الجهود لمعالجة نقاط الخلل والضعف في المنظومة المعلوماتية لتحقيق السرعة، والحفاظ على أرشيف وذاكرة المحاكم والرفع من نجاعة أداؤها.

السيد الوزير المحترم،

إن حماية القانون للحق لا تتحقق بمجرد رفع الدعوى للحصول على حكم بالحق المتقاضى بشأنه، بل لابد من تنفيذ هذا الحكم، لأن الأمن القضائي لا يتجسد عمليا إلا بتنفيذ الأحكام والقرارات القضائية بعد اكتسابها قوة الشيء المقضي به، إذ لا جدوى من حكم لا نفاذ له. وخاصة في المادة الاجتماعية في شقها المتعلق بنزاعات الشغل. حيث إن غاية الأجر لا تتوقف على صدور الحكم لصالحه أو إعطائه حقه، بل تكمن في تجسيد هذا الحق على أرض الواقع وفي سرعة تنفيذه من خلال وضع إجراءات قانونية تمكنه من اقتضاء هذا الحق، خاصة عندما يتعنت المشغل أو يتأطل في الامتثال للحكم القضائي، فالفصل 126 من الدستور ينص على أن تنفيذ الأحكام ملزم للجميع بالمساواة بين المواطنين أمام القضاء، واحترام وتكريس لحقوق الإنسان في بلادنا، لأنه لا يزال تنفيذ هذه الأحكام عديمة الجدوى والفعالية مما يفقد المجاورين ثقتهم في القضاء ويمس بالأمن القانوني الذي جعله عاملا من عوامل تحفيز جلب الاستثمارات.

السيد الوزير،

القيام بدورها ما لم يوجد إطار قانوني فعال وجيد ومنسجم يوطر عملها ويحدد الاختصاصات ويضمن استقلاليتها عن باقي السلط والتأثيرات لتجاوز الإشكالات التي يعرفها التنظيم القضائي الحالي.

وبناء عليه تعتبر الحكمة القضائية مقدمة كل إصلاح مرتقب للجهاز القضائي، وهذا الشرط يتأسس على الاستقلالية والحيادية والشفافية والفعالية في العمل القضائي، وانعدام سيادة منطق التعليقات بما يمكن من توطيد الثقة والمصادقية في قضاء فعال ومنصف ونزيه.

والسلام.

(2) مداخلة المجموعة بمناسبة مناقشة مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج:

السيد الرئيس؛

السيد المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون.

يشرفني ان اتناول الكلمة باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بمناسبة مناقشة مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية العامة لإدارة السجون برسم سنة 2024، واغتنم هذه الفرصة لإبداء مجموعة من الملاحظات والآراء بخصوص هذه الميزانية، ويمكن استخلاصها في النقاط التالية:

إن الاعتمادات المرصودة للمندوبية، ضمن مشروع القانون المالي برسم سنة 2024، تبقى غير كافية بالنظر إلى حجم التحديات والرهانات التي تواجهها المندوبية العامة نتيجة الارتفاع المستمر في عدد المعتقلين وتزايد الحاجيات المرتبطة بتدبير شؤونهم. إذ أصبح العدد يتجاوز 100.000 سجين ليسجل ارتفاعا بنسبة 6 في المائة ما بين متم السنة المنصرمة وتم أكتوبر 2023. وهو ما يعني أن معدل الاعتقال في المغرب في تصاعد مستمر، إذ يقارب حاليا 272 سجين لكل 100.000 نسمة، وذلك مقابل 265 سجينا لكل 100.000 نسمة خلال السنة الماضية.

إن مشروع الميزانية يكشف أن أجور موظفي قطاع السجون هي الأدنى مقارنة بالقطاعات الأمنية الماثلة مما يؤثر سلبا على مردوديتهم ويصيبهم بالإحباط. وأن نظام الترقية بإدارة السجون "غير محفز وغير ملائم للنظام الشبه عسكري الذي يخضع له موظفي السجون".

وفي هذا الصدد أصبح من الضروري تحفيز هذه الفئة التي تقوم بمجهودات كبيرة من أجل حراسة وأمن وتنظيم وإدماج حياة أزيد من 90 ألف سجين، وهذا ما يجعلهم عرضة للمخاطر اليومية، وللاعتداءات داخل وخارج المؤسسات السجنية، التي قد تتجاوزهم لنصل أسرهم وعائلاتهم. وتحفزهم بما يتناسب والمهام التي يقومون بها من خلال مراجعة شاملة للنظام الأساسي الخاص بهم، بما يمكن من الرفع من أجورهم وإنصافهم في التعويضات على غرار القطاعات المشابهة مع إقرار التعويض عن السلاح، والرفع من قيمة التعويضات المرتبطة بالتأهيل والأعباء والمخاطر، بالإضافة إلى تمكينهم من الحركة وفق

إننا في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل نؤكد على وجود العديد من الإشكالات في عملية تنفيذ الأحكام الاجتماعية الصادرة في نزاعات الشغل، باعتبارها إشكالات تتعدى ما هو متعارف عليه قانونا إلى ما هو تنظيمي وواقعي، يرجع بالأساس للاختيارات الإجرائية في المادة الاجتماعية من جهة، ثم من جهة ثانية إلى تهرب بعض المحكوم عليهم من الامتثال للأحكام القضائية لأجل تأدية أجور العمال، فمنهم من غادر المغرب بشكل مفاجئ تاركا العمال بدون أجور.

والأنكى من ذلك أن أغلب الأحكام النهائية المتعلقة بحوادث الشغل لا تجد طريقها للتنفيذ، حيث بلغ عدد المستفيدين من التعويضات عن حوادث الشغل ما يزيد على 2300 مستفيد، وهذا الرقم هزيل مقارنة مع الكم الهائل من الملفات الصادرة في حقها حكما نهائيا وتنتظر عملية التنفيذ.

كما أن من بين الإشكالات الكبرى المطروحة على مستوى القضاء هو اشكالية الاعتقال الاحتياطي الذي اعتبره قانون المسطرة الجنائية تدبيرا استثنائيا لا يمكن اللجوء إليه إلا للضرورة أو إذا اقتضته ظروف التحقيق لأنه حرمان لحرية الشخص و مساس بحقوقه الأساسية و هو يختص به قاضي التحقيق وحده دون النيابة العامة أو الشرطة القضائية، و لا يجوز الأمر به إلا إذا تعلق الأمر بجناية أو جنحة يعاقب عنها بالسجن أو الحبس، وبعد استنطاق المتهم من طرف قاضي التحقيق غير أن مدة الاعتقال الاحتياطي تطرح بعض الاشكالات خاصة فيما يتعلق بإمكانية تمديد هذه المدة فالأصل وحسب المادة 176 من ق.م.ج لا يجوز في القضايا الجنحية أن يتجاوز الاعتقال الاحتياطي شهرا واحدا.

إننا نؤمن في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل أن أي إصلاح لمنظومة القضاء يجب أن يكون على أساس تكريس استقلال السلطة القضائية وعلى وحدة القضاء وعلى تقريبه من المتقاضين وتسهيل ولوج المواطنين إلى العدالة وتحقيق نجاعة الإدارة القضائية بما يضمن حقوق المتقاضين، وأن يتم ضمان أقصى درجات التدقيق في قواعد عمل الهيئات القضائية ضمانا لاستمرارية الخدمة القضائية، من خلال تكريس تنظيم داخلي يقوم على رسم، بدقة، حدود واختصاصات كل الهيئات التي ستكون القضاء القضائي.

لذلك فإن إصلاح القضاء وتأهيل الهياكل القضائية والإدارية يستلزم اتخاذ عدة إجراءات من بينها "اعتماد خريطة وتنظيم عقلائي، مستجيب لمتطلبات الإصلاح"، والزامية توفير متطلبات النجاعة القضائية على مختلف درجات التقاضي وأنواع الهيئات القضائية، بما يمكن من توطيد الثقة والمصادقية في قضاء فعال ومنصف باعتباره حصنا منيعا لدولة الحق وعمادا للأمن القضائي والحكمة الجيدة ومحفزا للتنمية..

وفي الأخير، فإن القضاء باعتباره مؤسسة تسهر على تطبيق القوانين وتفعيلها والبث في المنازعات باختلاف طبيعة موضوعها وأطرافها لا يمكن لها

وهذا التفاوت في توزيع الموظفين يؤثر على تقديم الخدمات الإدارية للمرتفقين. كما تعاني المنظومة الإدارية من تضخم في عدد القطاعات الوزارية ومصالحها الخارجية، وحتى المؤسسات العمومية، باعتبار هذا التضخم يؤدي إلى زيادة في عدد الموظفين وارتفاع حجم الموارد غير الموظفة بشكل يتلاءم مع تكويناتهم أو تجربتهم، "مما يجعلهم في غالب الأحيان عبئا على الإدارة بدلا من أن يكونوا آلية من آليات التدبير، وذلك بسبب اعتماد التعيينات على دوافع غير مهنية، ولا سيما الدوافع السياسية والتي تقضي معيار الكفاءة والأهلية المهنية.

وبالتالي يؤدي التضخم على مستوى الموظفين إلى آثار غير محمودة على مستوى الإنتاج الإداري"، حيث إن تكديس الموظفين في الإدارات والمكاتب من أجل مهمة واحدة ينتج عنها سلوكيات سلبية مثل تدخل الاختصاصات وعدم وضوحها والانعكالية بين الموظفين.

السيد الوزير،

إن سؤال إصلاح الإدارة القديم / الجديد في بلادنا بات شبيها بالمرض المزمن الذي رضخنا للتعايش معه بدل البحث عن علاج نهائي له. بات يصوره لنا بعض المحافظين، ممن لهم مأرب أخرى، كقدر لا مناص من الخروج من متاهاته. حيث يمانعون ضد أي محاولات لتغيير الوضع القائم، وهذه العقليات تبقى العائق الأكبر لأي إرادة للإصلاح.

وقد عبر عن ذلك الخطاب الملكي بكون إصلاح الإدارة يتطلب تغيير السلوكيات والعقليات، فقد كان الخطاب الملكي الخاص بافتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى من الولاية التشريعية العاشرة لـ 14 أكتوبر 2016، خطابا قويا يحمل دلالات معبرة عن المشاكل التي تعيشها الإدارة العمومية و خطابا يطرح العديد من التوجيهات والحلول، حيث دعا لجلالته إلى تغيير السلوكيات والعقليات، التي تعتبر حقيقة، أحد العوائق التي تقف حجرة عثرة أمام محاولات الإصلاح المتتالية، ولا كيف يمكن أن نفسر هذه الهوة الواسعة بين نصوص قانونية وخطابات رسمية جد متقدمة في مجال التدبير العمومي وحكامة الإدارة العمومية وبين واقع الإدارة العمومية بالمغرب الذي لازالت تخترقه العقليات التقليدية.

فلقد ظل نظام تدبير الموارد البشرية يشكل، أحد أهم الاختلالات التي تعاني منه الإدارة العمومية ببلادنا والذي ينعكس على جودة الخدمات المقدمة وعلى أداء الإدارة العمومية ومساهمتها في تحقيق نجاعة السياسات العمومية والتنمية المستدامة، فهو لا يستجيب للتطلعات والطموحات المنتظرة من الإدارة العمومية لمواجهة التحولات والتطورات الكبرى التي تعرفها الدولة والمجتمع في وقتنا الحاضر، حيث لازال تدبير الموارد البشرية يعتمد آليات تقليدية ومتجاوزة والتي تقتصر فقط على تدبير الجوانب القانونية والموازانية والتسيير الإداري اليومي، في غياب مناهج التدبير الحديثة التي ترقى بالموارد البشرية إلى مفهوم الرأسمال البشري، باعتباره بشكل رافعة أساسية لتحديث الإدارة

مبدأ الشفافية وتكافؤ الفرص، وإدماج الموظفين حاملي الاجازة في السلم العاشر على غرار الافواج السابقة واصلاح نظام الترقى كباقي القطاعات الأمنية.

وبالتالي فإن العمل بالسجون لا يمكن أن يقارن مع باقي القطاعات العمومية الأخرى، نظرا للمخاطر المحفوفة بهذه المهمة، لذلك "فأنسنه وتحلق فضاء السجون وتنزيل البرامج الإصلاحية يبدأ بتحسين وضعية الموظفين"

السيد المندوب العام المحترم،

إن واقع السجون المغربية "مؤلم"، وأنه يشكل "تحديا مجتمعيا فوق كل المزايدات"، رابطا بين الاكتظاظ الكبير الذي تعرفه المؤسسات السجنية المغربية والاعتقال الاحتياطي، الذي ما زالت السلطات المعنية تبحث له عن حلول، وفي مقدمتها توسيع نطاق العقوبات البديلة.

من المؤكد أن العناية بالسجين تقتضي توفير الظروف اللازمة للإقامة بالسجن واحترام الكرامة الإنسانية و شروط النظافة والصحة والسلامة البدنية والنفسية للسجين وهي حقوق اقرها الفصلان 113 و 114 من القانون المتعلق بتسيير المؤسسات السجنية حيث يجب أن يتم الاعتقال في ظروف ملائمة للصحة والسلامة سواء تعلق الأمر بتهيئة البنايات وصيانتها، وكذا تطبيق قواعد النظافة الشخصية مع اخذ المناخ بعين الاعتبار وخاصة ما يتعلق بالحيز الهوائي والمساحة الدنيا المخصصة لكل معتقل والتدفئة والإنارة والتهوية...

3) مداخلة المجموعة بمناسبة مناقشة مشروع ميزانية الوزارة المنتدبة لدى

رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي واصلاح الإدارة:

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن اتناول الكلمة باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بمناسبة مناقشة مشروع ميزانية الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي واصلاح الادارة برسم السنة المالية 2024، واعتنم هذه الفرصة لإبداء مجموعة من الآراء والملاحظات بخصوص هذا الموضوع.

فعلى الرغم من الإجراءات المتعددة والإصلاحات المتعاقبة التي همت الإدارة العمومية طيلة السنوات الماضية، إلا أن هذه الأخيرة عانت من العديد من الأعطاب البنيوية التي لم تستطع كافة الإجراءات والتدخلات التي تم اعتمادها التغلب عليها.

وأن أحد هذه الأعطاب، يمثل في التفاوت الكبير بين مختلف جهات المملكة من حيث نسبة توزيع الموظفين، حيث إن العدد الأكبر من الموظفين يتركز في المصالح المركزية المتواجدة في الرباط والمصالح الخارجية في نفس الجهة، تليها جهات الدار البيضاء-سطات، وفاس-مكناس، ومراكش-آسفي،

أنكم بصدد إخراج نظام أساسي يشمل جميع العاملين بالتعليم العالي، أي الأساتذة والموظفين والإداريين والتقنيين، لكنكم اليوم تتحدثون فقط عن نظام أساسي خاص بالأساتذة، الذي لازال في غياهب المجهول.

كنتم السيد الوزير- قد باشرتم الى الاشتغال على مشروع لإصلاح النظام الأساسي الخاص بالموظفين الإداريين والتقنيين بإشراك المنظمات النقابية الأكثر تمثيلاً، غير أن ذلك تم بوتيرة جد بطيئة وبأسلوب يطبعه الكتمان والسرية، حيث لم يتم تسليم نسخة من المشروع، فارتفعت به الملفات المطالبة مما جعل الشغيلة تتقرب تسريع إخراجها إلى حيز الوجود خاصة بعد استفادة الأساتذة الباحثين من رفع مستوى أجورهم، وهو ما خلق جواً من الاحتقان والاستياء في صفوف الشغيلة نتيجة هذا التمييز والكيل بمكيالين.

إن مكون الأساتذة والموظفين الأساسي داخل الجامعة، ولا يمكن الاستغناء على أحدها، وقبلها يجب الاهتمام بالمكون الأساسي الآخر بالجامعة، ألا وهو الطلبة الذين يجب أن تتوفروا لهم كافة الظروف لضمان حياة جامعية متوازنة.

السيد الوزير،

إننا في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل نعتبر أن أي إصلاح يتم إعداده بعيداً عن المعنيين والفاعلين الأساسيين وممثلهم سيكون مآله الفشل لا محالة، وهو ما سيفرز كسالفه سيلاً من المشاكل تعيق تطور المنظومة، وبالتالي فإن المدخل السليم لإصلاح منظومة التعليم العالي والبحث العلمي بعد توفر الإرادة السياسية الصادقة، يكمن في المقاربة الشمولية والمنظمة للإصلاح على قاعدة الوضوح والشفافية..

إن واقع الجامعة المغربية بشكل عام-السيد الوزير- يتسم بالبيروقراطية والبطء في الاستجابة للتغيرات والتمركز في تسييرها وغياب الآفاق الاستراتيجية وعدم نجاعة التدابير الإدارية والمالية، وعدم قدرة الجامعة على تفعيل مختلف الموارد البشرية والمالية والشبكات للوصول إلى الأهداف التنظيمية والتي هي في الواقع حاسمة لمواجهة التحديات الخارجية، حتى أصبح التعليم ببلادنا ينتج الأمية بدل أن يكون العمود الفقري للتنمية البشرية ببلادنا. مما لا شك فيه أن الجامعات المغربية تحتاج إلى إصلاح جذري يقوم على أسس مختلفة تماماً عما كان سائداً من ناحية الرؤية والغايات والمضمون والآليات، فهو إصلاح شمولي يأخذ بعين الاعتبار واقع التعليم العالي بالمغرب وأولويات المجتمع المغربي ومن تصور محدد عن دور المغرب إقليمياً وعالمياً. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

(5) مداخلة المجموعة بمناسبة مناقشة مشروع ميزانية قطاع التربية الوطنية

والتعليم الأولي والرياضة:

السيد الوزير، السادة المستشارين،

تشكل قضية التعليم جوهر السياسات العمومية التي اتخذتها الأم كقاطرة

العمومية، وبالتالي تأهيلها للمساهمة في تحقيق التنمية الشاملة المرجوة. فالتدبير الحالي للموارد البشرية يسجل قصوراً وتقادماً، لا من الناحية القانونية الشكلية ولا من الناحية التدييرية، خصوصاً مع ما عرفه المغرب في العقد الأخير من إصلاحات دستورية ومن إرادة سياسية علياً لبناء نموذج تنموي جديد قادر على تحقيق رفاهية المجتمع.

(4) مداخلة المجموعة بمناسبة مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي:

السيد الرئيس؛

السيد الوزير؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن تناول الكلمة باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بمناسبة مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار برسم السنة المالية 2024، واعتتم هذه الفرصة لإبداء مجموعة من الملاحظات والآراء بخصوص هذا القطاع.

فمن المعلوم أن الجامعات المغربية تعاني من غياب الاستقلال الكامل في التسيير وضعف الميزانيات المرصودة لها، فالقرارات لازالت تتخذ على مستوى الإدارة المركزية، وأي اجتهاد أو هفوة أو خطأ مرفقي أو شخصي من مسؤول في إدارات الجامعات قد يكلفه منصبه، ولا ننسى المساطر البطيئة والمعقدة والإجراءات التقليدية العقيمة لتسجيل الطلبة على مستوى الإجازة والماستر والدكتوراه، نظراً لافتقار الإدارات للوسائل التكنولوجية الحديثة وعدم مساهمة العصر وغياب تكوين كاف للموظفين...

وخير دليل على ذلك ترتيب الجامعات المغربية التي لا يزال متقهقراً على المستوى العالمي، إذ تحتل مراتب متدنية في كل تصنيف جديد، إذ لم تستطع ولا جامعة مغربية واحدة حجز مكان لها ضمن أفضل ألف جامعة عبر العالم. وارتباطاً بالموضوع، فإن مظاهر الخلل الكثيرة في المنظومة التعليمية، تفسر طرق التسيير وضعف التأطير البيداغوجي والإداري في المؤسسات الجامعية، حيث إن المغرب غارق في مشاكله التعليمية الكثيرة والمتشعبة، وبالإكراهات العديدة التي تشوب مجال البحث العلمي، والتي تجعله غير قادر على اللحاق بركب الدول المتقدمة، وهذا لن يتحقق في ظل الاستراتيجيات والمخططات الفاشلة التي تعنى بالبحث العلمي وبالمنظومة التعليمية ببلادنا، وراجع أيضاً للبنية التحتية غير الملائمة والتي لا تستجيب لمتطلبات عالم المعرفة، وعالم التطور، وعالم التكنولوجيات الحديثة.

السيد الوزير،

منذ تعيينكم على رأس هذه الوزارة والحوار القطاعي ظل يراوح مكانه، سواء بالنسبة للأساتذة أو بالنسبة للموظفين والإداريين والتقنيين، خصوصاً فيما يتعلق بالنظام الأساسي، فقد صرحتم بهذه القبة يوم 14 دجنبر 2021

-إصلاح البرامج والمناهج بمضامين تركز مكانة العقل في الفهم والتفسير والحلول والأجوبة بما يمكن من اكتساب كفاية التحليل والنقد والتركيب والسؤال وإشاعة التربية على المواطنة والتربية على الحياة والتربية على الاختيار، وهذا يستلزم أن إدماج علم الجمال ومختلف الفنون في البرامج؛

-التكوين الجيد كليا ونوعيا للمدرسات والمدرسين والأطر التربوية والإدارية؛

-مجانبة التعليم للجميع وفي كل الأسلاك تجسيدا لمسؤولية الدولة في ضمان الحق الإنساني لبنات وأبناء الشعب المغربي في التربية والتعليم؛

-الاهتمام بكل مكونات المدرسة العمومية، على اعتبار أن القطاع العام رافعة التقدم والتنمية، وذلك ما أظهرته أزمة الجائحة، وعلى عكس ذلك فإن الرهان على القطاع الخاص رهان خاسر، ومن الواجب القطع مع الاختيارات الرامية إلى خوصصة وسلعة التربية؛

-إن قطاع التربية والتعليم قطاع اجتماعي واستراتيجي، يتطلب الاستقرار الاجتماعي والنفسي والمهني لنسائه ورجاله، وهو ما لا يستقيم مع آلية التوظيف بالتعاقد التي تدخل الهشاشة إلى هذا القطاع حيوي.

نعتقد بأن الحكومة اليوم أمام فرصة تاريخية للخروج من الأزمة الحالية، بإخراج نظام أساسي عادل وموحد ومنصف ومحفز، يستجيب للمطالب العادلة والمشروعة لنساء ورجال التعليم، ويرفع عنهم الحيف الذي طالهم تاريخيا، واحترام الحق الدستوري في الإضراب، والحق في الاحتجاج السلمي ومأسسة الحوار الاجتماعي، ونعتقد كذلك أن توفير المناخ الإيجابي يشكل خطوة نحو فتح النقاش في موضوع إصلاح التعليم والقطع مع المقاربات السابقة التي أنتجت منظومة مأزوم حتى لا تتكرر الأخطاء ونفتح للمغرب أفقا آخر.

التكوين المهني:

يعتبر التكوين المهني الرافعة الأساسية للإقتصاد، وذلك لما يوفره من يد عاملة مؤهلة للعمل بالمقاولات والشركات أو الإدارات العمومية.

هذا القطاع، وللأسف، يعاني من مشاكل كثيرة تجعله عاجزا عن القيام بالدور المنوط به، وذلك لاعتبارات عدة، منها البيداغوجي، المادي والإستراتيجي، إضافة لسياسة الكم دون الكيف، ألخص بإيجاز لبعض المشاكل بهذا المرفق الحيوي اللازم تداركها وتصحيحها في أي مخطط يهدف للنهوض فعلا بالقطاع.

أهم هاته المشاكل، التكوين المهني وتكريس الفوارق المحلية بين ربوع الوطن حيث أن توزيع التخصصات على مختلف مؤسسات القطاع عبر المدن المغربية نجد فيه أن التخصصات الحديثة (غير الكلاسيكية) متركزة بالمدن الكبرى، وأغلبها محور الرباط - الدار البيضاء.

فالمؤسسات التكوينية بالمغرب "غير النافع" لا توفر سوى التخصصات الكلاسيكية، كما يقال، والتي في نظر إدارة التكوين المهني لا تحتاج لإمكانيات

نحو التقدم والتنمية المستدامة. وأثبتت تجارب الأمم التي اختارت هذا الرهان، أنها ربحت معركة الخروج من التخلف، وتمكنت من بناء اقتصاداتها، وأرست قواعد بناء الدولة القوية، المساهمة في صناعة القرار الدولي. وليبدو أن هذا الرهان مازال موضوع جدال ببلادنا، فالحقول التي مازالت تشكك في هذه القناعة، أو تتردد في هذا الاختيار، هي موضوعيا تنحاز إلى قوى التخلف، وتحكم على مصائر دولها وشعوبها بالانزلال والهامشية عن حركة التطور التاريخي وأفق التحولات التي يعرفها العالم المتمحورة حول المعرفة، ومن ثم يحق طرح السؤال في المغرب، لماذا أخفقت التجارب الحكومية في إحداث النقلة النوعية، التي من شأنها فتح أفق آخر للمغرب يقطع مختلف المعوقات التاريخية.

الجواب في نظرنا ككونفدرالية ديمقراطية للشغل يتمثل في كون، الحكومات تتغير، وتحافظ على نفس الاختيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتجلي البارز هو التعاطي مع موضوع التعليم.

فرغم التقارير الدولية والوطنية، ومن ضمنها تقارير المجلس الأعلى للتربية والتعليم، التي شخّصت الاختلالات التي تشكو منها المنظومة، لم تتوفر الإرادة السياسية، والجرأة اللازم. والافتقار المؤسسي، بأن الأزمة البنوية لنظام التعليم التربوي تستوجب معالجة هيكلية ونسقية. إن هذه الأزمة ينبغي التعاطي معها بعيد إستراتيجي بدل السقوط في التعاطي الظرفي، وهو المنطق الذي حكم الحكومات المتعاقبة. كما أن هذه الأزمة لا ينبغي التعاطي معها بمقاربة تجزئية وهي المقاربة التي ظلت الحكومات المتعاقبة أسيرة لها كما أن طبيعة الأزمة والمتطلبات الوطنية لمواجهة التحديات المطروحة على بلادنا في عالم اليوم، تستلزم شجاعة القرار الوطني المتحرر من إملاءات المؤسسات المالية. كما أن طبيعة الأزمة لا يمكن معالجتها بمنطق التوازنات المالية على حساب التوازنات الاجتماعية. إن كلفة التقدم والتنمية ومستقبل المغرب لا تستقيم دون الكلفة المالية. ومن ثم فإن إصلاح التعليم كما يتطلب الإرادة السياسية، يتطلب الكلفة المالية. إذا كان المغرب قد ضيع العديد من الفرص التاريخية، لأسباب سياسية ومالية وأمنية، فإن مغرب اليوم في عالم اليوم لم يعد يسمح بإعادة إنتاج نفس الأخطاء لأنها بالضرورة تعيد إنتاج نفس الأزمة وديمومتها تتعارض مع المستقبل المأمول الذي ننشده. المستقبل الذي يرشحنا لمواجهة مختلف الأزمات والصدمات والأوبئة، التي بات العالم مهددا بخاطرها. إن الإصلاح الشامل للأزمة الهيكلية لمنظومة التربية والتكوين يتأسس على المرتكزات الأساسية التالية:

-التوفر على الإرادة السياسية والاقتناع السياسي بأن سبيل التقدم والتنمية المستدامة هو التعليم؛

-مدخل الإصلاح تحسين الأوضاع المادية والمهنية والاجتماعية لنساء ورجال التعليم ورد الاعتبار لمكانتهم المجتمعية، وجعل كرامته تسمو على كل الاعتبارات؛

ليقوم بمهامه على أكمل وجه.

وهنا وجب التذكير في النقص الحاد للإداريين خاصة في ظل تنزيل ورش الرقمنة وضرورة إحداث مديريات اقليمية التي تضم نسيجاً اقتصادياً مهماً إقليمياً الحاجب نموذجاً.

وأخيراً، هناك بعض التساؤلات حول الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات وعن الدور التي تقوم به، خاصة وأن الإحصائيات المتوفرة تقريبا 80% من فرص الشغل لقطاعات الكابلاج والنسيج، وهذه الفرص التشغيلية مطلوبة نظراً لاحتياج هذه المقاولات لها، لكن يغيب عن هذه الوكالة برنامجاً لمواكبة أصحاب الشهادات العليا للحصول على وظائف، نظراً لندرة هذه الفرص.

6) مداخلة المجموعة بمناسبة مناقشة مشروع ميزانية قطاع الشباب والثقافة والتواصل:

السيد الرئيس؛

السيد الوزير؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني ان اتناول الكلمة باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بمناسبة مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لقطاع الشباب والثقافة والتواصل برسم سنة 2024، واعتنم هذه الفرصة لإبداء مجموعة من الملاحظات والآراء بخصوص هذه الميزانية.

بالرغم من كثرة برامج التشغيل التي تقوم بها الدولة المغربية، والمعدة لتوفير فرص عمل لفئات الشباب، إلا أن هذه الفئات لا تزال تعاني نسب بطالة مرتفعة. حيث إن بعض هذه البرامج المعدة لتعزيز تشغيل الشباب وحاملي الشهادات، مثل برنامج إدماج، وبرنامج تأهيل، وبرنامج تحفيز، لم تساهم في خفض معدلات البطالة العامة وفي صفوف هذه الفئة بالتحديد. كما أن تباين الامتيازات وظروف العمل في القطاع العام مقارنة بالقطاع الخاص، كان له تأثير في اختلال موازين الإدماج الاقتصادي للشباب في سوق الشغل.

إن هذا القطاع وللأسف الشديد يشكل نموذجاً صارخاً للتدبير السيء الذي عرفته القطاعات الاجتماعية خلال العشرية الأخيرة، في تناقض صارخ عن الخطابات التي حاولت إيهام المغاربة بالطابع الاجتماعي للبرامج الحكومية والاهتمام بالمرفق العام وتنميته، حيث كان هذا القطاع عنواناً لغياب الإرادة السياسية للنهوض بأية سياسة عمومية مهيمة بالشباب، وذلك لعد أسباب أهمها:

- عدم وضوح السياسات المتهجة بالقطاع بل وانعدام أية استراتيجية واضحة المعالم لقطاع الشباب والرياضة تجعله قادراً على تحقيق أدواره ومهامه ومواكبة التحولات المجتمعية؛

مالية مهمة، اللهم أجور المكونين وأوراق الامتحانات (المحاسبة، التجارة، تسيير المقاولات، الكتابة ...)، ونضيف كذلك الشعب الصناعية الكلاسيكية (التجارة، الترخيص، رسام البناء، كهرباء البناء...)

هذا، إضافة أن عرض التكوين بهذه المناطق لا يتماشى مع متطلبات المنطقة، فأعطي هنا مثلاً بمدينة أزرو وإفران ينتميان لنفس المركب التكويني والعرض المتوفر (الاعلاميات - التجارة - التسيير)، علماً أن المنطقة سياحية ويجب إدراج تخصصات مثل الفندقية - الطبخ - التسيير الفندقي، في العرض التكويني، هذا إضافة إلى تخصصات تستجيب لمتطلبات الاقليم.

وأذكر كذلك مشكل البعد، أغلب المتدربين منحدري من مناطق بعيدة ومختلفة، فئة تلجأ للكرء وفئة وقت يضع بين الذهاب والإياب، وفئة لم تستطع الصمود وانقطعت عن الدراسة، لذا وجب بناء داخلية بالمؤسسة التعليمية لاستقطاب أكبر للمتدربين، علماً أن المؤسسات تتوفر على مساحة شاسعة للبناء.

مشكل آخر، هو انعدام شروط العمل الصحية خاصة أن جل الأقسام كانوا عبارة عن محارف سابقاً وتم تقسيمها، كيف يعقل لمكون أن يقوم بعمله في أحسن الظروف؟

نجد كذلك الإشكال المرتبط بالموارد البشرية، خاصة المكونين، حيث باتت إدارة التكوين المهني تعتمد على المكونين العرضيين، وهنا نجد الكفاءة المهنية إلى حد ما، لكن مع غياب تام للبيداغوجيا والتي هي النقطة الأساسية في أي عملية تلقين معارف، هذا دون الحديث عن الإنهاك الذي قد يشعر به المكون العرضي بعد يوم من الدوام بعمله الأصلي وعن مدى مردوديته في الساعات العرضية.

مشكل آخر تهمله إدارة التكوين المهني متعلق بالشروط اللازم توفرها بكل مؤسسة، وهي: مكتبة ومقصف للمتدربين وقاعة للمكونين.

جل مؤسسات التكوين المهني، رغم تديجها بالقانون الداخلي للوحدة الديدانكيكية، فإنها تفتقر لمكتبة يستفيد منها المتدرب والمكون معاً، سواء من ناحية توفير المراجع أو توفير النسخ داخل فضاء المؤسسة، وتفتقر كذلك لمقصف، حيث وأمام طول الفترة التي يقضيها المتدرب داخل المؤسسة (5 ساعات) نجد هذه الأخيرة لا توفر خدمة المقصف وكأن لسان حالها يقول: "حببو ماكلتكم معاكم فحال أصحاب الروض."

كذلك الشأن بالنسبة للمكون الذي لا توفر له أغلب المؤسسات التكوينية قاعة خاصة يستريح بها بين الحصص لئلا تأثراً بساحة المؤسسة في صورة تم عن مدى الإهمال الذي يعانیه داخل قطاع مهم واستراتيجي.

فيما يخص الأرقام التي يتوفر عليها العرض، ونأتي بالإيجابي منها فقط، فمن الواجب قراءة الواقع والذي يختلف عن الأرقام بخصوص عدد الزيارات الذي يقوم بها جهاز التفتيش، فهي زيارات شكلية و فقط بين 150 و 200 محضر يرسل للمتابعة من طرف النيابة العامة، كما يجب حماية مفتش الشغل قانونياً

تصورات منهجية و تنزيل سياسة وطنية من قبيل التفعيل السريع لكل مبادئ وفلسفة الجهوية المتقدمة إلى جانب ضرورة الاستثمار في المؤسسات والخدمات العمومية بالإضافة إلى ضرورة تهيئة الرأسمال البشري عبر إطلاق مبادرات وطنية لتشغيل الشباب ودعم المقاولات الصغرى والمتوسطة كما أنه يجب على الفاعلين السياسيين والاقتصاديين البحث عن فرص و تطوير آليات جلب الاستثمارات الأجنبية الى جانب تعزيز منظومة التصدير قصد الولوج إلى أسواق إفريقية وعربية وسيكون من شأن هذه التدابير تعزيز اندماج الشباب المغربي في المجتمع بشكل فعلي وإنشاء جيل فخور بمساهمته الفعالة لبناء الوطن.

(7) مداخلة المجموعة بمناسبة مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لقطاع الصحة والحماية الاجتماعية:

السيد الرئيس؛

السيد الوزير؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني ان اتناول الكلمة باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بمناسبة مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لقطاع الصحة والحماية الاجتماعية برسم السنة المالية 2024، واعتنم هذه الفرصة لإبداء مجموعة من الملاحظات والآراء بخصوص هذه الميزانية، ويمكن استخلاصها في النقاط التالية:

بالرغم من كون ميزانية وزارة الصحة والحماية الاجتماعية ستشهد، سنة 2024، ارتفاعا ستصل إلى ما يناهز 30,7 مليارات درهم، أي بارتفاع بنسبة 9,1 في المائة مقارنة بسنة 2023. وتندرج هذه الإجراءات في سياق مواصلة الإصلاح الشامل للمنظومة الصحية الوطنية، ومنها إنجاز المشاريع موضوع اتفاقيات موقعة أمام جلالة الملك.

إضافة أنه سيتم إحداث 5 آلاف و500 منصب مالي في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2024، وبذلك يصل إجمالي المناصب المالية المحدثة خلال الفترة بين 2017 و2024 إلى حوالي 42 ألف و700 منصب مالي بما في ذلك 35 ألف و500 منصب مالي لفائدة قطاع الصحة.

غير أن تفعيل الحق في الصحة بالمغرب يواجه بمجمله من التحديات والاختلالات، أبرزها ضعف التمويل الصحي الذي يعد ركناً أساسياً لتفعيل الحق في الصحة. حيث إن الميزانية المخصصة للقطاع ما زالت تتراوح بين 6 في المائة و7 في المائة من الميزانية العامة للدولة عوض 12 في المائة الموصى بها من طرف منظمة الصحة العالمية أو مقارنة مع دول أخرى.

ومن المعوقات أيضاً غياب مسار علاجات منظم وواضح، فضلاً عن إساءة استخدام الموارد البشرية غير الكافية أصلاً، فالمسار غير الواضح للعلاجات «يؤدي إلى ضياع فرص ثمينة للتشخيص والعلاج في الوقت المناسب»؛ مما يؤثر سلباً على صحة وحياة الأفراد.

هذا بالإضافة الى النقص الكبير في عدد الأطر الصحية، حيث يعمل في

- ضعف الإطار القانوني والتشريعي لتدبير مرافق القطاع وتدخلاته، كما يكاد ينعدم في بعض المناحي؛

- غياب حكمة تديرية ناجحة تربط المسؤولية بالمحاسبة ومبنية على التعاقد لتحقيق الأهداف المسطرة وفق مؤشرات واضحة وذات مصداقية وطغيان التدبير الفوقي والمزاجي في تغييب شبه تام للمقاربة التشاركية وإشراك المهنيين والاقتصاد على إصدار دوريات ومذكرات دون استحضار لكل المعطيات على أرض الواقع؛

- عدم قدرة المؤسسات في ظل الوضع الحالي على مواكبة التطورات المجتمعية وخلق برامج تستجيب لحاجيات الفئات المستهدفة مما يجعل منها مؤسسات غير ذات جاذبية.

- النقص الكبير في التأطير الإداري والتربوي لمرافق القطاع وبرامجه مما يشكل عائقاً أكبر أمام تقديم الجودة الكافية للخدمة العمومية المرجوة من القطاع؛

- طغيان التدبير المركزي وعدم تفويض الاختصاصات حتى الآن للمديريات الجهوية والمصالح الجهوية. هذا فضلاً على القرارات المزاجية والفجائية التي ظلت تتخذ بخصوص التراجع على مشاريع وشركات ذات التزامات مالية ومعنوية مع فاعلين اجتماعيين وسلطات محلية ومنتخبة؛

- ارتفاع أعداد الموظفين المحليين على التقاعد خلال العقود الأخيرة وتضخم الخصاص في الأطر مقابل الضغط الذي يعرفه القطاع عبر توسيع خريطة مؤسسات الطفولة والمرأة والشباب والرياضة المشيدة من لدن الوزارة أو الجماعات المحلية أم المبادرة الوطنية والتي تتطلب توظيفات جديدة كافية.

السيد الوزير،

إذا كان الأمر كذلك، فلا يجب أن ننخدع بشعارات جوفاء تصدر من هنا وهناك، تعد بمنح العنصر البشري ما يستحقه من اهتمام، وإدماج وإشراك الشباب في الجهد التنموي للبلد. فكل ذلك تبقى شعارات كبيرة وجوفاء، أمام الواقع المر، وواقع الممارسة اليومية للدولة وصانعي القرار في التعامل مع قضايا الشباب واهتماماته.

لعل المتنبع للقطاعات الحكومية في المغرب سيعلم جيداً حجم المشاريع والبرامج والخطط الاستراتيجية الموجودة داخل رفوف هذه القطاعات الحكومية أو على مكاتب وزرائها، فكل وزير أو مسؤول ينفذ حرفياً مقولة «كل يناجي ليله» أو كما نقول بالعامية «كلها يلغي بلغاه»...

السيد الوزير،

لكي نستطيع أن نتجاوز هذه التحديات لا يسعنا سوى العمل على وضع

رؤية سياسة بمواقفها المتصلبة والمجزأة، والتي حولت المنظومة الصحية الوطنية إلى مجال للتنفيذ التقني، يستهدف في النهاية برمجة الانسحاب التدريجي للدولة من مسؤوليتها الاستراتيجية في تأمين الصحة الشاملة كخدمة وطنية وعمومية للجميع والاستجابة لحاجيات المواطنين.

وعليه؛ فإننا في مجموعتنا نطالب الدولة بتحمل مسؤوليتها كاملة لضمان ولوج كافة المواطنين والمواطنات للخدمات الصحية وللعالجات الاستشفائية، وتطوير وتحسين العرض الاستشفائي العمومي، ووضع إطار قانوني خاص بالمصحات الخاصة، يؤكد بالدرجة الأولى على إلزامية التحمل الفوري للمرضى من قبل المصحات الخاصة في الحالات المستعجلة، بالإضافة إلى مقتضيات أخرى تهم شفافية المعاملات وأخلاقيات مزاوله المهنة.

إن التحديات الراهنة تظهر مدى الحاجة إلى استعادة الوظيفة الصحية للدولة ضمن رؤية شمولية لنموذج "دولة الرعاية الاجتماعية" التي يجب أن تسعى إلى ضمان التوزيع العادل للخدمات الصحية بكيفية تعالج التصحيح التلقائي لمظاهر التفاوت المجالي.

ولضمان الحق في الصحة لكافة المواطنين والمواطنات، فإننا نقترح في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل:

- إقرار سياسة وطنية للصحة من خلال توفير شروط توافق وطني حول قيم ومراكز بناء هذه السياسة الصحية؛

- وضع خارطة طريق على المدى المتوسط والبعيد وخارج الزمن الانتخابي والتداول السياسي الحكومي، مع ضرورة ربط المسؤولية بالمحاسبة والقيام بالمتابعة والتقييم اللازم للاستراتيجيات المستطرة، وإصدار تقرير وطني سنوي حول الحالة الصحية الوطنية.

- إقرار سياسة هجومية للصحة بصلاحيات واسعة وبرامج صحية وخدمات وبنية استشفائية ملائمة للأوضاع الوبائية والحاجيات العلاجية والخصوصيات الجهوية.

- وضع استراتيجية اجتماعية للصحة بالتأكد على مسؤولية الدولة في مجال الصحة واعتبار الصحة مرفق عام وخدمة عمومية بعمق عادل ومتكافئ اجتماعيا ومجاليا بين كل المواطنين من أجل مصالحة المواطنين مع منظومتهم الصحية.

- وضع أسس استراتيجية بشرية والمالية للصحة وتطور خريطة الحاجيات الصحية والمعارف الطبية والتمريضية والتدبيرية والعلمية والتقنية والتكنولوجية، وإعادة تصميم سياسة للتكوين المستمر ليشمل بالتساوي كل المهن الصحية مع العمل على إعادة توزيع عقلائي للصلاحيات المهنية وفق رؤية للتدبير المشترك بين مختلف الحساسيات المهنية، وتصميم نظام للوظيفة العمومية الصحية، وتعزيز وتطوير السياسة القطاعية لتنمية الأعمال الاجتماعية لفائدة مهنيي الصحة.

المغرب 23 ألف طبيب، في حين تحتاج البلاد إلى 32 ألف طبيب إضافي، حسب المعايير الأساسية لمنظمة الصحة العالمية. كما أن المنظومة الصحية في حاجة كذلك إلى ما يزيد على 65 ألفاً من مهنيي الصحة، ناهيك عن نزيف هجرة الأطباء والأطر الصحية، حيث تقدر الإحصائيات، أنه مقابل 23 ألف طبيب مغربي يمارسون بالمغرب، هناك ما بين 10 آلاف و14 ألف طبيب مغربي يمارسون ببلاد المهجر، وخصوصاً بالبلدان الأوروبية وهو ما يجعل واحداً من كل ثلاثة أطباء مغاربة تقريباً يمارس عمله بالخارج.

كما يعرف القطاع إشكاليات وإكراهات، ترتبط بضعف البنيات التحتية الاستشفائية وغياب العدالة المجالية في توزيعها، إلى جانب ضعف التجهيزات الضرورية لضمان جودة الخدمات الطبية.

السيد الوزير،

إن جودة الخدمات الصحية لم تعرف نفس وتيرة تطور الولوج إليها، وأن التكلفة الفعلية التي يتحملها المواطنون تبقى مرتفعة جداً، إذ تتحمل الأسر ما يفوق 50 بالمائة من مجموع النفقات المرتبطة بالخدمات الصحية، حيث إن السياسة الصحية تستند إلى رؤى تتجاوز مدة الانتداب الوزاري بل حتى الولاية الانتخابية والحكومية من أجل تحديد الأهداف والوسائل على المدى الطويل، على عكس البرامج الجزئية والقطاعية والقصيرة الأمد. وبالتالي فإن غياب أو ضعف رؤية استراتيجية، هو إهدار للوقت والميزانيات والمؤشرات الصحية، وإهدار لفرص فعالية المنظومة الصحية.

إن عدم إعطاء الأولوية لتأهيل قطاع الصحة العمومية، في الوقت الذي تراهن فيه الحكومة على سراب القطاع الخاص الذي لن ينحو إلا ضد اتجاه الدولة الاجتماعية، بل إنها تشجعه من خلال تدابير على حساب القطاع الصحي العمومي والأساسي، والذي لم يجد المغاربة غيره لإسعافهم وإنقاذ حياتهم، بغض النظر عن مستواهم الاجتماعي.

السيد الوزير،

إن إشكالية المنظومة الصحية ليست مشكلة تقنية يتم تصورها كمشكلة علاجات، وفي مراحل أخرى كمشكلة خدمات صحية أساسية تقوم على مفاهيم الوقاية والتعديل السلوكي، وفي مراحل لاحقة كمشكلة تمويل تقوم على مفهوم إعادة تأهيل المنظومة المالية والتدبيرية، وحالياً كمشكلة ترحيل المنظومة الصحية العمومية وإخضاعها لمنطق السوق الصحي... إنما هي في تقديرنا اليوم إشكالية إرادة سياسية سبغت نفسها منذ 70 سنة ضمن توجهات برامجة إرادية ينشطها منطق إيديولوجي ليبرالي أخضع المنظومة لمسلسل الأزمات المتكررة والمتراكمة بهدف تحويلها إلى سلع تباع حسب إمكانيات المرتفقين وليس كحق حسب حاجيات المواطنين.

إننا في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل نؤكد على أن المنظومة الصحية العمومية لم تتمكن من تحقيق أهدافها المرحلية والاستراتيجية بعد سبعة عقود من التجريب، بل وصلت دائماً إلى الباب المسدود بسبب تحكم

السيد الوزير،

كان من المفيد وضع مقارنة مندجة لتمكين المغرب من الوفاء بمتطلبات الإطار المعيارى العالمى فى المجال الصحى وإعمال مقتضيات الدستورية والتشريعية المتعلقة بالتأمين والمساعدة الصحية، مع توجيه برامج صحية نحو تحقيق الصحة العامة كشرط ضرورى لتحقيق الاستقرار السياسى والتنمية البشرية.

لا زلنا مع الأسف، نلمس غياب إرادة سياسية حقيقية لكي تكون الصحة أولى الأولويات، إنكم وحكومتكم لم تستفيدوا من درس جائحة "كوفيد-19"، بل إنكم مازلتهمشون قطاع الصحة العمومى وتذهبون بسرعة نحو الخوصصة المتوحشة بطرق مختلفة واضحة ومقتعة.

والسلام.

(8) مداخلة المجموعة بمناسبة مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التضامن والإدماج الاجتماعى والأسرة:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

فى ظل الظرفية الاقتصادية التى تمر بها بلادنا، تعمقت معاناة الأشخاص ذوي الإعاقة كفتة هشة، التزمت الدولة بحماية حقوقهم والنهوض بها بموجب قانون الإطار الصادر بالجريدة الرسمية بتاريخ 19 ماي 2016، إلا أنه ومنذ ما يناهز ست سنوات على خروج هذا القانون الإطار إلى حيز التنفيذ، لم يتحقق، وذلك بفعل الغياب الفعلية فى تفعيله وعدم فعالية مقتضياته، بحث أن نتائج تطبيقه على مستوى القطاع العام بخصوص توفير مناصب شغل تظل جد متواضعة.

أما على مستوى القطاع الخاص، فإن معدل البطالة فى صفوف هذه الفئة من المواطنين والمواطنات تتجاوز المعدل الوطنى بأكثر من أربع مرات، علاوة على أن نسبة تشغيلهم تظل جد ضعيفة، ويعود السبب فى ذلك إلى تراخي الحكومة فى حث مقاولات القطاع الخاص ومثلي منظمة المشغلين للمساهمة إلى جانب الدولة بالنهوض بأوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك بتفعيل مقتضيات المادة 15 من قانون الإطار رقم 97.13، التى تنص على تحديد نسب مناصب الشغل بموجب إطار تعاقدى بين الدولة ومقاولات القطاع الخاص، كما أنه لم تبادر الحكومة إلى القيام بأي مسعى لتحسيس المقاولين بالدور الإيجابي الذى يمكن أن تلعبه هذه الفئة لما لها من كفاءات فى التنمية الاقتصادية، إذا ما تم تمكينها من حقوقها كاملة.

السيدة الوزيرة،

لقد توفرت لدى وزاراتكم الإمكانية المؤسسية، تتمثل فى صندوق دعم التماسك الاجتماعى لإعمال مقتضيات المتعلقة ببرامج الاندماج المهني وخلق المناصب المدرة للدخل لفائدة الأشخاص فى وضعية إعاقة، الذى تشرف على

تديره مؤسسة التعاون الوطنى، إلا أن عدة اختلالات تحول دون تمكين هذه الآلية من بلوغ الهدف الذى حدد لها، ومنها:

- تعقيد مساطر الاستفادة من تمويل المشاريع والتباطؤ فى تسليم شيكات التمويل، التى تتوصل فى بعض الأحيان لسنتين؛
- غياب تتبع فعال لإنجاز المشاريع للوقوف على صدقية ونسبة الإنجاز؛
- عملية الرقمنة لم تحد من العراقيل والحواجز التى حالت دون الاستفادة من تمويل المشاريع.

السيدة الوزيرة،

المطلوب هو الالتفاتة الحقيقية لهذه الفئة من المواطنين والمواطنات وتمكينهم من حقوقهم كاملة وفاء لالتزامات بلادنا بالمواثيق والمعاهدات الدولية ذات الصلة، باعتبارها عنصرا أساسيا فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، علاوة على ضرورة الاهتمام بالعاملين بهذا القطاع لدعم قدراتهم التدريبية وتمكينهم من الوسائل اللازمة بالقيام بالمهام المسندة إليهم.

كما أن من بين المقترحات تضمين القانون الجديد للصفقات العمومية مسألة لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من الولوج إلى الحق فى الشغل تتجلى فى التنصيص على أنه فى حالة ما إذا تساوت الشركات ومؤسسات متقدمة لصفقة عمومية من حيث العرض المالى والتقنى، فيمكن الرجوع إلى مدى تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة فى المقاولات المتبارية على الصفقات.

(9) مداخلة المجموعة بمناسبة مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الإدماج الاقتصادى والمقاولات الصغرى والشغل والكفاءات:

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني ان اتناول الكلمة باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بمناسبة مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الادماج الاقتصادي والمقاولات الصغرى والشغل والكفاءات برسم سنة 2024، واغتنم هذه الفرصة لإبداء مجموعة من الملاحظات والآراء بخصوص هذه الميزانية.

السيد الوزير،

باتت البطالة فى المغرب ضخمة أكثر من أي وقت مضى، تقدر بـ 20% فى المتوسط، فى حين لا يخلق الاقتصاد سوى عدداً قليلاً جداً من مناصب الشغل. بل إن أغلب الشباب المشتغلين يعملون بالقطاع غير المنظم، وفى مناصب شغل تتسم بالهشاشة، وذات أجور زهيدة، كما أنهم لا يستفيدون من الامتيازات الاجتماعية، فبدون علاقات شخصية أو عائلية، لا يكفي دائما التوفر على شهادة أو امتلاك الكفاءة للحصول على منصب شغل لائق، لذلك فإن الشباب يشعرون بأنهم لا يتحكمون إلا بشكل نسبي فى مستقبلهم

الاقتصادي.

في مجال الشغل، هناك فقط ما يزيد قليلاً عن مليون مواطن من ضمن ستة ملايين نسمة يعملون كأجراء في القطاع الخاص الرسمي، وفقاً لأرقام المندوبية السامية للتخطيط.. وهناك مليون عامل آخر موظف في القطاع العام، نصفهم في الجيش ومصالح الشرطة أو ما شابه ذلك. وهناك ثلاثة ملايين أجبر في القطاع غير الرسمي، و2,3 مليون هم معينو عائلات لا يتقاضون أجراً، و3,4 ملايين يعملون لحسابهم الخاص (خاصة في أنشطة تضمن بالكاد البقاء، مثل الباعة المتجولين)، 1,5 مليون مغربي مصرّح به كبطالة، و148 ألف من العمالة هم أطفال دون سن 18، ومن بينهم 88 ألف يمارسون أنشطة خطيرة.

السيد الوزير،

إن الشباب المغربي لا يزال يعيش واقعا مأساويا في غياب سياسة مواكبة لتطلعاته وحاجياته في تجاهل تام لوعيه المتزايد بحقوقه، علما أن نسبة 66% من الشباب أقل من 35 سنة بنسبة 66% يرغبون في مغادرة المغرب في أقرب فرصة من أجل تحسين عملهم، و56% لضمان جودة عيش وبيئة عمل أفضل. الشيء الذي تؤكد وقائع وفواجع قوارب الموت التي تحصد أرواح العشرات من الشباب هربا من شبح الفقر وبخنا عن لقمة عيش كريم خارج الوطن.

إن الشباب المغربي يعيش حالة من التناقض بين ما يسمعه من خطابات وشعارات رسمية حول دوره وأهميته في بناء المجتمع والتنمية والنهضة الاقتصادية، وبين واقع محبط يفتقد فيه لرعاة حقيقيين يسهمون في تحقيق هذه الشعارات، الأمر الذي أنتج حالة من انعدام الثقة وفقدان المصداقية بين الجيل الجديد والحكومات المتتالية

حيث إن الواقع يعكس الفوارق الاجتماعية الصارخة ويفسر تنامي الاحتجاجات الشبابية والشعبية المستمرة في العديد من مدن وقرى المغرب بعد فواجع الموت غرقا من أجل لقمة العيش، حيث أصبح الشباب يرفع شعارات مطلبية واضحة بمضمون سياسي واجتماعي تدعو لبناء مغرب الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية.

الحكومة غير قادرة على حل هذا المرض المستشري. كما أن الوضع البائس لقطاع التعليم والنظام الصحي، وخطورة وفساد جل النخب، كل هذا يزيد من تفاقم الأزمة الاجتماعية ببلادنا.

ومن جهة أخرى، السيد الوزير، فقد كثرت الحديث خلال الفترة الأخيرة حول إفلاس الآلاف من المقاولات الصغرى والمتوسطة (حوالي تسعة آلاف مقولة سنة 2022)، الأمر الذي دفع البعض إلى دق ناقوس الخطر، خاصة في ظل غياب تدابير تحفيزية من طرف الحكومة الحالية ومختلف الحكومات المتعاقبة، واحتكار المقاولات الكبرى للصفقات العمومية.

ويرجع سبب الوضعية الحالية التي تطبع المشهد الاقتصادي المغربي إلى

تركيز الدولة على دعم القطاع الرأسمالي، الذي يتشكل أساسا من المقاولات والشركات الكبرى، مع استفادتها من الامتيازات الربعية، بينما تُحرم المقاولات الصغرى والمتوسطة من الإعانات المالية الضخمة، ميثاق الاستثمار نموذجاً، والتي رغم توفرها على اليد العاملة والخبرة، إلا أن الإمكانيات المالية تغيب عنها. وفي هذا الصدد، فإننا في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل ندعو الحكومة أن تدعم النموذج الاقتصادي الجديد قانونيا وضريبيا وسياسيا واجتماعيا، مقابل أن تتوقف عن سلوكها التقليدي القديم، لأنه في ظل غياب دعم الدولة سيكون هذا النموذج مجرد تدابير بسيطة على غرار ما يرد في قانون المالية، وندعو إلى محاربة كل مظاهر الربح والكسب غير المشروع في الاقتصاد الوطني وتقديم المساعدات للشركات في وضعية صعبة والتي تحترم القانون، واستبعاد تلك المخالفة للقانون من ذلك ومنها المشاركة في الصفقات العمومية، وكذا تقديم تشجيعات ضريبية وتخفيضات مالية للمقاولات الصغرى والمتوسطة الحريصة على احترام القانون في الأجور والتغطية الاجتماعية. كما أنه من الواجب تقوية وتأهيل أجهزة المراقبين في الشغل والضمان الاجتماعي لضبط المخالفات ومتابعة مرتكبيها وحمايتهم خلال ممارسة مهامهم.

السيد الوزير،

يعتبر الحوار الاجتماعي من أسس البناء الديمقراطي الحقيقي وقد اعتبرت منظمة العمل الدولية أن القضايا التي يتناولها الحوار الاجتماعي لا تقتصر على الملفات المطالبة للطبقة العاملة، بل يشمل كل السياسات العمومية ذات الأثر الاجتماعي، كما أن جدية الحوار الاجتماعي ومصادقته مرتبطة بمدى مأسسته وبالنتائج التي تنبثق عنه والتي يجب أن تقدم أجوبة عملية وأثرا ملموسا على الأوضاع الاجتماعية والمادية والمهنية للشغيلة. الحوار الاجتماعي الذي ينتج عنه تعاقدات والتزامات ولا تنفذ يصبح فاقدا للمعنى والمصداقية ويفقد الثقة في الجدوى منه والثقة اللازمة بين اطرافه كذلك. لقد اعتبرنا أن توقيع الاتفاق الاجتماعي وميثاق المؤسسة يوم 30 ابريل 2022، خطوة في اتجاه اعادة بناء تجربة الحوار الاجتماعي ببلادنا، لكن الحكومة لم تلتزم بمضامين الاتفاق ولم تنفذ التزاماتها وعلى رأسها الزيادة العامة في الأجور ومراجعة اشرط الضريبة على الدخل واحداث الدرجة الجديدة للترقي، كما ان اليات المؤسسة لم يتم تنزيلها الى اليوم مركزيا وقطاعيا وترابيا. وتم التعامل مع الاتفاق بشكل انتقائي دون احترام الأجندة التي حددها لكل الإجراءات الواردة فيه. وهو ما نهت إليه الكونفدرالية الديمقراطية للشغل غير مرة عبر بلاغاتها والرسائل الموجهة الى السيد رئيس الحكومة وعبر المعارك النضالية التي خاضتها.

إن السياق الذي تعيشه بلادنا اليوم يتسم أساسا بالغلاء غير المسبوق والارتفاع الهول لمعدلات التضخم، والتي يبدو أنها ستصبح معطى هيكلي، أثر بشكل كبير على القدرة الشرائية لفئات واسعة من الشعب المغربي، بالإضافة إلى الأرقام المخيفة لارتفاع معدل البطالة خاصة في أوساط الشباب

بلادنا للنهوض بالقطاع الفلاحي ولضمان الأمن الغذائي للمواطنين كخطط المغرب الأخضر والجيل الأخضر، والتي مكنت حقيقة من تعزيز مكانة هذا القطاع في الاقتصاد الوطني وخلق عدد هام من مناصب الشغل وكذا من توفير مختلف المنتجات والمواد الفلاحية في السوق المغربية بالكمية والجودة المطلوبين، غير أنه في المقابل تعرف أسعار هذه المواد ارتفاعا غير مبرر خاصة اللحوم الحمراء الخضروات والفواكه والتي تضاعفت أسعارها ب 3 و 4 أضعاف، وللأسف ما يزيد من استياء المواطن ويثير استغرابه أمام هذا الارتفاع، وهو ما يسائل الأولويات التي تعتمدها الحكومة في هذه المخططات بين التصدير وقميين السوق الداخلية بأثمان معقولة.

ومع تكرار موجات الغلاء هذه ما كان من مبررات الحكومة بهذا الشأن إلا أن تلقي باللوم على العوامل الخارجية تارة وعلى تعدد الوسطاء والسياسة والمضارين وموجات البرد تارة أخرى، لذا نؤكد على أهمية أن تبادر الحكومة إلى إبداع حلول فعالة وناجعة لتجاوز هذا الإشكال المرتبط بارتفاع أسعار المواد الفلاحية الأكثر استهلاكاً لتخفيف العبء على الأسر المغربية. كما ندعو من جهة أخرى إلى تعزيز حكمة الدعم المخصص لمواجهة تأخر التساقطات المطرية بتوجيهه إلى مستحقيه خاصة من الفلاحين الصغار والمتوسطين.

فيما يخص قطاع الصحة والحماية الاجتماعية، والتي تشرف على تنزيل الورش الملكي المتعلق بتعزيز الحماية الاجتماعية في جزء كبير منه، فإننا ننوه بالدينامية التي يعرفها القطاع خاصة فيما يتعلق بإصلاح الترسانة القانونية المؤطرة للمنظومة الصحية وتعزيزها بموارد مالية وبشرية هامة (تخصيص 5500 منصب مالي واعتمادات تقدر بحوالي 31 مليار درهم) ويبقى الرهان على تجويد الخدمات الصحية وتيسير الولوج إليها بتأهيل العرض الصحي وتحقيق العدالة المجالية في توزيع البنيات الاستشفائية الأساسية والأطر الصحية.

أما فيما يتعلق بقطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة فنعبر الاحتقان الحاصل في صفوف العاملين به وتداعيات ذلك على حسن سير الموسم الدراسي، نتيجة طبيعية لغياب رؤيا إصلاحية شمولية ومندجة، حيث ظل القطاع يخضع لعقود، متأثرا بتباين الزمن السياسي، لإصلاحات مجتزأة ومتقطعة، بل ومتناقضة في بعض الأحيان.

ونأمل أن يتوج الحوار الذي تبشره الحكومة لتجاوز هذا الاحتقان إلى حلول ترقى إلى مستوى تطلعات العاملين بالقطاع بما يساهم في تجويد منظومة التربية التكوين. والسلام.

XI- مداخلة مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية:

بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد الرئيس،

والنساء، في الوقت الذي رآكم فيه البعض الثروات بشكل مستفز وتعددت مظاهر الفساد والريع، سياق يفرض أن تلتزم الحكومة بتعاقباتها الاجتماعية عبر تحسين الدخل واتخاذ إجراءات آتية لدعم وحماية الفئات المتضررة من توالي الأزمات، وفرض احترام قانون الشغل والتصريح بالعمل لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وفرض احترام الحريات النقابية وحل النزاعات الاجتماعية، إنها الشروط الأساسية لإعادة الاعتبار والثقة لمؤسسة الحوار الاجتماعي.

السيد الوزير،

نتكلمون عن تعديل القوانين الشغلية ويبقى السؤال المطروح: هل تم تفعيل جميع الاتفاقات الاجتماعية المبرمة؟ وهل تم تفعيل والالتزام بهذه القوانين التي تعد كحد أدنى؟ أكد لا ونحن ما زلنا نتكلم عن:

- 53% من المصريح بهم في الضمان الاجتماعي والبالغ 3.8 مليون شخص، منهم 33% من النساء لا يحصلون عن الحد القانوني الأدنى للأجور ولا يصرح بهم بشكل منتظم؛

- فقط 15% من المصريح بهم تفوق أجورهم 6000 درهم؛

- أغلبية العاملين بالقطاع الخاص أو حتى قطاعات المناولة في القطاعات الحكومية مخيرون بين السكوت عن هضم حقوقهم القانونية أو الطرد من العمل؛

- التضييق على الحريات النقابية وطرد المسؤولين النقابيين ومناذير الأجراء.

X- مداخلة مجموعة العدالة الاجتماعية في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية:

بسم الله والصلاة على أشرف الخلق والمرسلين.
وبعد؛

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مجموعة العدالة الاجتماعية في مناقشة الميزانيات الفرعية المدرجة في إطار دراسة مشروع القانون رقم 58.23 لسنة المالية 2024، وهي مناسبة نستغلها للتقييم السياسي والتدبري لمختلف القطاعات الحكومية من أجل رصد المكتسبات المحققة والوقوف عند الاختلالات التي تشوب عدد من المجالات الداخلة في اختصاصاتها واقتراح حلول بشأنها.

وبالنظر إلى محدودية الحيز الزمني المخصص للمجموعة سنقتصر في مداخلتنا على بعض القطاعات الحكومية.

وفيما يخص قطاع الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، فننوه في البداية على المنجزات التي حققتها المخططات التي اعتمدها

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أندخل باسم مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي بمجلس المستشارين، بمناسبة مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية للسنة المالية 2024. وكالعادة لا يمكننا أن نفوت الفرصة دون أن نؤكد فيها، تشبث مجموعتنا، بالمؤسسة الملكية باعتبارها رمزا لوحدة الأمة، وضامنة لدوام الدولة المغربية واستمرارها، وتماكس شعبها، مباركين لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده كل المبادرات، وكل الإنجازات التي تعرفها بلادنا على جميع الأصعدة داخليا وخارجيا، ونستحضر بنفس المناسبة كذلك كل مجهودات القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة والوقاية المدنية التي ضحى أفرادها ويضحون باستمرار لصيانة الوحدة الترابية وضمان الأمن والاستقرار في كافة التراب الوطني.

حضرات السيدات والسادة،

وبالرجوع الى مشروع قانون المالية، نود أن نستحضر ما ورد في كلمة السيدة الوزيرة، أمام البرلمان بمناسبة تقديم هذا المشروع، والتي أكدت على أنه لا يمكن اغفال المستوى الجيو سياسي، إذ لازالت وحدتنا الترابية تحتل مركزا نشغلتنا الوطني باعتبارها القضية الوطنية الأولى. فإذا كانت بلادنا قد حققت تقدما حاسما ونهائيا في هذا المجال، على الصعيد الدبلوماسي أو التنموي، بفضل السياسة الرشيدة لصاحب الجلالة نصره الله، فإن إصرار بعض الأطراف على مناهضة وحدتنا الترابية يضع على الدول المكونة للفضاء المغاربي فرص الاندماج الاقتصادي والتنموي، ويجرحها من موقع تفاوضي أكبر وأقوى في وقت يحتدم فيه الصراع العالمي، في اتجاه ترتيب خارطة دولية جديدة يعاد فيها توزيع مناطق النفوذ وتداخل المصالح، وهو الشيء الذي يزيدنا إصرارا لرفع التحدي أمامنا كافة المعوقات.

حضرات السيدات والسادة،

اليوم نحن كمؤسستين، تشريعية وتنفيذية يجب أن نطرح نفس التساؤل بالنسبة للفرصيات المعتمدة في مشروع 2024، الذي من خلالها نتوقع الحكومة أنه بناء على مجهوداتها، ستعمل على التحكم في معدل التضخم في حدود 2,5% سنة 2024، كما أكدت على أنها تهدف تعزيز مناعة بلادنا في مواجهة التغيرات المناخية، ستعتمد مقاربة مندمجة ومتكاملة تقوم على تعزيز الإطار المؤسسي الذي يمكن من تكثيف التنسيق بين مختلف القطاعات الوزارية لتكريس البعد المناخي في مختلف السياسات العمومية.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

كما تعلمون أن المديونية في تزايد مستمر، وما يترتب عن ذلك من آثار خاصة على المدى المتوسط، الشيء الذي يجعلنا دائما في حاجة إلى البنك الدولي وما يرتبط بذلك من تحرير للعملة، كما أن نفقات الفوائد والعمولات

المتعلقة بالدين العمومي بلغت 38.229.380.000 درهم سنة 2024 مقابل 30.966.549.000 درهم سنة 2023.

كما أنه وبعد التدقيق في التقارير المرفقة بمشروع قانون المالية، والتي تتضمن أرقام ومعطيات جد مهمة، نود التأكيد على مدى صدقية موارد الدولة بالمشروع، خاصة إذا علمنا أنه في ظل هذه الظروف يتوقع أن يقدر صافي الموارد العادية بنحو 339.3 مليار درهم سنة 2024، بزيادة قدرها 8,5% مقارنة بتوقعات قانون المالية لسنة 2023.

ومن جانب آخر والمتعلق بالنفقات، ومن خلال هذا المشروع يتبين أن الحكومة اتخذت عدة إجراءات، والتي يتضح أنه سيكون لها أثر على مالية الدولة، خاصة ما إذا تم الالتزام بتطبيقها وتنزيلها بالشكل المطلوب والحكامة الجيدة والمثثلة بالأساس في التدبير الأمثل لنفقات التسيير والتجهيز، من خلال مجموعة من الإجراءات والتي نذكر منها على سبيل المثال:

- ترشيد استعمال المياه، وتقليص نفقات استهلاك الكهرباء، عبر الحرص على استعمال الطاقات المتجددة؛

- التقليل لأقصى حد من نفقات النقل، والتنقل داخل وخارج المملكة، ونفقات الاستقبال والفندقة، وتنظيم الحفلات والمؤتمرات والندوات، وكذا نفقات الدراسات؛

- إعطاء الأولوية لبرمجة المشاريع موضوع تعليمات ملكية سامية أو التي تندرج في إطار اتفاقيات موقعة أمام جلالة الملك، أو تلك المبرمة مع المؤسسات الدولية أو الدول المانحة، مع الحرص على تسريع وتيرة المشاريع في طور الإنجاز؛

- الحرص على التسوية المسبقة للوضعية القانونية للعقار، قبل برمجة أي مشروع جديد؛

- التقليل إلى أقصى حد من نفقات اقتناء السيارات وبناء وتهيئة المقرات الإدارية.

وفي الأخير وبالرغم من أن المغرب قد أحرز تقدما هاما على مسار التحول الهيكلي لاقتصاده وتعزيز صموده في مواجهة مختلف الصدمات، فلا تزال هناك تحديات كبيرة أمام ترسيخ أسس التنمية المستدامة والشاملة، ويبقى تعزيز الرأس المال البشري وإعداده بشكل أفضل لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية إحدى الأولويات الحاسمة لبلادنا، كما أصبحت القضايا المرتبطة بتدبير الماء وتسريع الانتقال الطاقى تكنسي أهمية بالغة وجوهرية ضمن المشاريع الاستراتيجية للبلاد، دون أن ننسى الإصلاحات المرتبطة بالتربية والتكوين، التعليم العالي والبحث العلمي، مواصلة ورش إصلاح قطاع الصحة، مواصلة مسار تعميم الحماية الاجتماعية، دعم سوق الشغل الذي يواجه تحديات كبرى، الأمن الطاقى والمائي للبلاد، والتحول الرقمي باعتباره رافعة أساسية للنمو الاقتصادي.

كما تم تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض لفئات الهشة بغلاف مالي بلغ 9,5 مليار درهم برسم سنة 2024. غير أنه وجب التنبيه إلى أن حوالي 8 ملايين شخص أصبحوا خارج التغطية الصحية بعد اعتماد نظام "Amo تضامن".

فضلا عن أن الحكومة كانت تؤدي في إطار برنامج "راميد" عن الأشخاص الذين تلقوا الخدمة الصحية فعليا، في حين أصبحت تؤدي اليوم على جميع المنخرطين في نظام "Amo تضامن"، سواء تلقوا الخدمة الصحية أو لم يتلقوها لأن هذا النظام يقوم على الانخراط.

التعليم:

إن الغلاف المالي المخصص له برسم سنة 2024 هو 74 مليار درهم بزيادة مقدرة بلغت 5 ملايين درهم لمواصلة تنزيل خارطة الطريق لإصلاح المنظومة التربوية 2022-2026.

ويأتي مشروع قانون المالية لهذه السنة في ظل الاحتجاجات التي يعرفها قطاع التعليم بسبب النظام الأساسي الجديد، وهو ما يقتضي من الحكومة التحلي بالمسؤولية واتخاذ إجراءات ملموسة من شأنها التخفيف من التوتر الذي يعرفه القطاع من أجل ضمان حق أبناء المغاربة في التعلم.

الصحة:

وبالنظر لأهمية قطاع الصحة، فقد بلغت الاعتمادات المخصصة له 31 مليار درهم برسم سنة 2024، أي بزيادة 2,6 مليار درهم مقارنة مع سنة 2023. غير أن هناك مجموعة من الإشكالات التي يعاني منها القطاع ومنها: غياب العدالة المحلية في توزيع الموارد البشرية والبنيات الاستشفائية والتجهيزات الطبية؛

الخصاص في الموارد البشرية الطبية والترفيهية (32 ألف طبيب و 65 ألف ممرض بمعدل 7.1 طبيب لكل 10 آلاف نسمة و 13.9 ممرض لكل 10 آلاف نسمة، و 2.4 صيدلي لنفس الكثافة السكانية).

إن هذه الإشكالات تستدعي إعادة النظر في فلسفة التكوين وتسريع وتيرة إنجاز الأوراش المفتوحة، لتحقيق الأهداف المسطرة، وخاصة تعميم التغطية الصحية رهين بمعالجة هذه الإشكالية.

السكن:

أطلقت الحكومة برنامج الدعم الاجتماعي المباشر قبل متم 2023 وخصص له اعتمادا ماليا بلغ 25 مليار درهم في مشروع قانون المالية لسنة 2024. وفي هذا الإطار، نبه إلى أن هذا البرنامج سيسبب احتقان اجتماعي جديد بسبب إقصاء بعض الفئات الاجتماعية الراغبة في امتلاك سكن خاص بها من الاستفادة من الدعم المباشر.

الفلاحة والصيد البحري:

كلها أوراش ذات أهمية بالغة، كما أن ميزانيات بعض القطاعات المشرفة على هذه الأوراش، تبقى ضعيفة مقارنة مع الحجم، الانعكاسات والأثر الذي ستخلفه هذه الأخيرة، وهو الرأي الذي عبرنا عليه في مجموعة من المحطات السابقة.

لكننا نحن في مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، كلنا أمل وثقة في قدرة بلادنا على تجاوز كل الأزمات وتحقيق الإقلاع الاقتصادي، ومواجهة كل الصعوبات والتحديات الدولية والإقليمية، وكسب رهان الوحدة الترابية، وبناء مغرب متضامن وقوي بفضل السياسة الرشيدة والمتبصرة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وبفضل العزيمة والإرادة القوية للحكومة بكافة مكوناتها.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

XII- مداخلة المستشار السيد خالد السطحي والمستشارة السيدة لبنى علوي

في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية:

باسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين.

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين في إطار هذه الجلسة العامة المخصصة للدراسة والتصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية بمناسبة مناقشة مشروع قانون المالية رقم 55.23 للسنة المالية 2024.

وبالنظر للطبيعة الاجتماعية لمجلس المستشارين، فإننا سنتناول في هذه المداخلة مجموعة من القطاعات الاجتماعية.

إعادة بناء وتأهيل المناطق المتضررة من زلزال الحوز:

إن الميزانية الإجمالية المخصصة لبرنامج إعادة تأهيل المناطق المتضررة من زلزال الحوز بلغت 120 مليار درهم على مدى خمس سنوات 2024-2028، حيث يستفيد من هذا البرنامج 4,2 مليون نسمة.

وفي هذا السياق، نسجل تأخر استفادة العديد من الأسر من المنحة الشهرية 2500 درهم التي أقرتها الحكومة لمدة سنة للأسر التي انهارت مساكنها جزئيا أو كليا، وكذلك التأخر في تقديم المساعدات المباشرة لفائدة الأسر من أجل إعادة بناء مساكنهم (140 ألف درهم) أو ترميم مساكنهم (80 ألف درهم).

الحماية الاجتماعية:

ومن أجل تنزيل الورش الملكي لتعميم الحماية الاجتماعية، فقد تم تخصيص غلاف مالي ناهز 35 مليار درهم بزيادة 21 مليار درهم مقارنة بسنة 2023 في مشروع قانون المالية لسنة 2024.

عرف القطاع الفلاحي بالمغرب خلال خمسة عشر سنة سابقة مخططين طموحين، شمل عدة سلاسل الإنتاج، إلا أنه اصطدم بعدة عوائق حال دون بلوغ الأهداف المنتظرة. وتضاعف تأثير القطاع الفلاحي بفعل السنة الرابعة على التوالي من الجفاف، مما أدى إلى تكريس الوضع. ولذلك نبه إلى:

- التأثير السلبي على الميزان التجاري، بحيث أن ثلثي قيمة الصادرات من هذه المواد تخصص لتغطية قيمة الواردات من عوامل الإنتاج الضرورية المستوردة من الخارج؛

- استنزاف مستمر للفرشة المائية واستعمال مفرط للمبيدات الكيماوية الشيء الذي يدمر تدريجيا النظم البيئية المعنية؛

- غياب تام لدورة زراعية ملائمة تحافظ على التربة والكائنات الحية (flore microbienne).

ومن هنا نبه إلى ضرورة ضمان السيادة الغذائية من خلال التركيز على الزراعات التي تدخل ضمن الأمن الغذائي للمغاربة، بل التركيز على المزروعات الموجهة بالأساس للتصدير. فالماء سيكون أثنى عملة في مستقبل الدول وعلاقاتها.

التصويت ضد الميزانيات الفرعية:

وفي الختام، ونظرا لضعف تجاوب الحكومة مع تعديلاتنا التي همت بالأساس التخفيض الضريبي؛ وتضريب الشركات الكبرى؛ وإدماج الأساتذة أطر الأكاديميات؛ وتعزيز حماز تفتيش الشغل والرفع من مناصب اللغة الأمازيغية وغيرها من التعديلات ولكل الاعتبارات المشار إليها فإننا سنصوت على مشروع قانون المالية رقم 55.23 للسنة المالية 2024 بالرفض.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.